

شرح العبد

لشيخ الإسلام ابن تيمية
رحمه الله تعالى

الجزء الثاني
مأول كتاب الصلاة
إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة

اعتنى بإخراجه الفقير إلى عفو ربه

خالد بن عيسى بن محمد المشيخ
الأستاذ المساعد بقسم الفقه بكلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم

دار العبادة
للشؤون والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

وَلِلْعَالَمِ

المملكة العربية السعودية

الرياض - ص ب ٤٢٥٠٧ - الزمر البريدي ١١٥٥١

هاتف ٤٩١٥١٥٤ - ٤٩٣٣٣١٨ - فاكس ٤٩١٥١٥٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون﴾^(١).

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً﴾^(٢).

﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً﴾^(٣).
أما بعد :

فهذا هو المجلد الثاني من كتاب شرح العمدة لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الإمام العالم بحر العلوم النقلية

(١) سورة آل عمران آية (١٠٢). (٢) سورة النساء آية (١).

(٣) سورة الأحزاب آية (٧٠، ٧١).

والعقلية، المجاهد بعلمه وبيانه وسيفه وسنانه، فقد جاهد رحمه الله بسيفه وحرص المسلمين على قتال التتار، فقد كان رحمه الله يجول بسيفه في ساحات الوغى مع أعظم الفرسان الشجعان، والذين شاهدوه في القتال أثناء فتح (عكا) عجبوا من شجاعته وفتكه بالعدو^(١).

أما جهاده بالعلم والبيان فإنه رحمه الله وقف أمام أعداء الإسلام من أصحاب الملل والنحل والفرق والمذاهب الباطلة والبدع كالطود الشامخ بالمناظرات حيناً وبالردود أحياناً، فقد تصدى للفلاسفة والباطنية من صوفية وإسماعيلية ونصيرية وسواهم، كما تصدى للروافض والملاحدة، وفند شبهات أهل البدع فيما يتعلق بالمشاهد والقبور، كما تصدى للجهمية والمعتزلة والمتكلمين والأشاعرة.

فترك الشيخ رحمه الله للأمة علماً ضخماً ثميناً لا يزال العلماء وطلاب العلم ينهلون منه معيناً صافياً.

ولم يترك رحمه الله مجالاً من مجالات العلم والمعرفة التي تنفع الأمة وتخدم الإسلام إلا كتب فيه وأسهم بجدارة وإتقان.

ولقد شهد له شيوخه وتلامذته وأقرانه وخصومه بسعة الاطلاع وغزارة العلم، فإذا تكلم في علم من العلوم أو فن من الفنون ظن السامع أنه لا يتقن غيره؛ وذلك لإحكامه له وتبحره فيه. والمطلع على سيرة الشيخ وحياته رحمه الله وما قَضَى به حياته من طلب العلم والجهاد والذب عن الدين والعبادة والذكر يكاد يجزم بأنه لم يبق له من حياته فضلة، ويعجب

(١) الأعلام العلية في مناقب ابن تيمية ص (٦٧، ٦٨).

أيضاً من بركة وقته وقوة تحمله وجلده مع ما حصل له من الابتلاء في سبيل الله فقد حورب وطورد، وسجن مرات، وقد وافته المنية مسجوناً في سجن القلعة بدمشق رحمه الله رحمةً واسعة.

وكان من ثمرات علم الشيخ وجهوده هذا الشرح المبارك^(١).

وقد وقفت على النسخة المخطوطة للجزء الثاني من شرح العمدة في مكتبة فضيلة الشيخ علي بن إبراهيم المشيخ مساعد رئيس محاكم القصيم سابقاً حفظه الله^(٢) فأذن لي بتصويره، فيسر الله إخراج هذا الجزء والاعتناء بطبعه، ليعم نفعه فله الحمد والشكر أولاً وآخرأ.

* وكان عملي في هذا الكتاب ما يلي :

يتلخص العمل بإيجاز في النقاط التالية:

١ - تغيير رسم الناسخ في بعض الحروف إلى الرسم الحالي من إثبات الهمزة والألف في المواضع التي حذفها الناسخ منها، وإثبات النقط في الكلمات، وخصوصاً من أول الجزء إلى ص (٨٣).

٢ - تصحيح ما قد يوجد من خطأ في النص كالأخطاء في الأعلام، أو الأخطاء النحوية أو في بعض ألفاظ الحديث، ونحو ذلك فإن الناسخ في أول هذا الجزء إلى ص (٨٣) قد يضيف حروفاً أو كلمات زائدة، أو ينقصهما، فيصحح ذلك مع الإشارة إلى ذلك في التعليق غالباً.

٣ - ترقيم الآيات القرآنية.

٤ - تخريج الأحاديث من مصادرها بذكر الكتاب والباب والجزء

(١) انظر: التعريف بهذا الشرح ص (١٨).

(٢) انظر: ص (٢٢).

والصفحة، أو رقم الحديث، وإن كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما اقتضت عليهما أو أحدهما، إلا إذا عزاه الشيخ لغيرهما فإنني أخرجهما مما عزاه الشيخ لهما، وإذا كان الحديث في غير الصحيحين خرجته من السنن الأربع مع مسند الإمام أحمد، ولا أزيد على ذلك إلا عند الحاجة، وإن كان الحديث في غير السنن والمسند خرجته من مصادره التي أقف عليها.

٥ - نقل كلام بعض المحدثين عن الحديث صحة وضعفاً إذا كان في غير الصحيحين.

٦ - توثيق المذاهب من كتب المذهب الأخرى.

٧ - توثيق نصوص الإمام أحمد من كتب مسائل الإمام أحمد، أو كتب المذهب الأخرى، وكذا توثيق ما ينقله الشيخ عن بعض علماء المذهب أو غيرهم حسب المستطاع.

٨ - الترجمة لبعض العلماء غير المشهورين.

٩ - وضع فهرس للموضوعات.

ويأبى الله العصمة لكتاب إلا لكتابه الكريم، والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرء في كثير صوابه.

وأسأل الله عز وجل أن يجعل عملنا في هذا الشرح المبارك خالصاً لوجهه الكريم، موفقاً للصواب، وأن يعم نفعه للمسلمين إنه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم.

كتبه الفقير إلى عفوره
خالد بن عيسى بن محمد المقدسي

١٤١٧/٤/٤ هـ

رواه انقضا العدة ونهت الاستيلاء به فاما النظم فلا اثر
لهما فولا واحدا حيث قلنا فهو نقاس يكون كالوراثه غير انما
ان صادف زمن العاده فهو حيز وان لم يصادفها كان مشكوكا فيه
حيث يتكرر الا ان تكون مبتداه وبطل حالها اذا رانه على الطلق استكت
عن العبادات لان الظاهر انما تقع ما يثبت فيه حكم النقاس ثم ان
يتبين بعد الوضع انه لم يثبت نقاس ولا هو حيز فثبت ما تركت
من الواجبات وان لم يثبت شي بان يكون قد دفن قبل الكشف
ثبتت على الظاهر ان نقاس كما نقول في ما يراى من انواع القبر **كباب**
في الصلاة

الصلاه في اصل اللغة الدعاء ومنه قوله تعالى وصل عليهم ان صلاتكم
سكركم وقوله تعالى ومن الاعراب من يتخذ ما ينفعه قربات عند الله
وصلاوات الرنوت وقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعى احدكم فليج
فان كان معطر فليطعم وان كان مأثما فليصل رواه مسلم والراعي
لما كان بام الدعوه ويقصد سمي الثاني من اجل مصداق لبقاء
التابع وقصد اياه ثم سمي عظم الورك صلا لانه الذي يقصد
المصلي من التابع ثم اتفق ذلك حتى نقل علي رضي
رسول له صلى الله عليه وسلم وصلي ابوك وثلاث عمر ولما بين القاصد

من الصلاة فاذا خلا عن النية لم تنعج وبقي بطل بعضها بطل جميعها ولا ن عليه
 ان يفعل شيئا من الصلاة حال الشك فمضى خالف وجعل لم تنعج صلاته وان كان
 مصيبا في البا لمن كان في نظائره **وقال** جدي ابو البركات ما فعل مع
 الشك عما فعل في غير نية فلا يعتد به ويكون زيادة في الصلاة فان كان مما لا
 تبطل الصلاة زيادته كالقراءة والتسبيح فله ان يبنى على ما قبله وان كان مما
 لا يبطل الصلاة زيادته كالركوع والسجود بطلت به واذا شك هل احرم بفعل
 او فرض انما ننظر الى ان يذكر انه نوى الفرض قبل ان يحدث عملا وان ذكره بعد عمل
 اخذ فيه فعلى الوجهين وان شك هل احرم بظهور او عصر فعمل هو كالمشكوك

شك في اصل النية او في بنية الفرض على الوجهين **باب** المشي الى الصلاة

مسألة يستحب المشي الى الصلاة بسكينة **وقال**
 ابو عبد الله رحمه الله في رواية منها ويستحب للرجل اذا قبل الى المسجد ان يعجل
 بخوف ويحجل وخشوع وخضوع وان تكون عليه السكينة والوقار فما ادرك
 صلى وما فات قضى بذلك جاء اكثر عن النبي صلى الله عليه وسلم يعني وجاء
 عنه انه كان يامرنا فقال الخطا يعني قرب الخطا الى المساجد ولا بأس اذا
 طمع ان يدرك التكبير الاول ان يسرع شيئا ما لم يكن عجلة تقبح جاء الحديث
 عن اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم انهم كانوا يمشون شيئا اذا اتوا فوفوا التكبير
 الاول وطمعوا في ادراكها وذلك لما روى ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 اذا سمعتم الاذان فاسمعوا وعليكم السكينة والوقار ولا تفسرعو انما ادرتم
 فصلوا وما فاتكم فاتمروا وعن ابي قتادة قال بينما نحن نصلى مع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذ سمع جليلة رجال على صلى قالوا سائلكم قالوا استجئنا الى الصلاة قالوا فلو فعلوا
 اذا اتيتم الصلاة فذلك السكينة فما ادرتم فصلوا او ما فاتكم فاتمروا فسمعوا عليه
 ففعلوا هذا بسرعة الاسراع الشديدا عطفوا وان فاته بعض الصلاة لم يركب

وإذا شك هل احرم بفعل

لعله زيادة
 من التماس

احرم بظهور
 اذا شك هل

التمهيد : ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : ترجمة لابن قدامة، وكتابه العمدة بإيجاز.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : ترجمة ابن قدامة رحمه الله .

المطلب الثاني : التعريف بكتاب العمدة .

المبحث الثاني : ترجمة لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكتابه : شرح

العمدة بإيجاز.

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : ترجمة شيخ الإسلام رحمه الله .

المطلب الثاني : التعريف بكتابه شرح العمدة .

المبحث الأول

ترجمة لابن قدامة، وكتابه العمدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول

ترجمة موجزة لابن قدامة مؤلف متن العمدة

هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي ثم الدمشقي الصالح، ولد في شعبان سنة (٥٤١هـ) بجماعيل بفلسطين، قدم الموفق دمشق مع أهله حيث هاجر مع أهل بيته وأقاربه وله عشر سنين، فقرأ القرآن، وحفظ مختصر الخرقى، وقرأ على مشايخها ومنهم: والده، وأبو المكارم ابن هلال الأزدي، وأبو المعالي الدمشقي وغيرهم، ثم رحل إلى بغداد فأقام بها أربع سنوات فتلمذ على الشيخ عبدالقادر الجيلاني، ثم على ابن الجوزي، ثم على ابن المني وغيرهم كهبة الله الدقاق، وابن البطي، والدجاجي، ثم عاد إلى دمشق وتصدر في جامع دمشق مدة طويلة.

قال ابن رجب: «بلغني من غير وجه عن الإمام أبي العباس ابن تيمية رحمه الله أنه قال: ما دخل الشام بعد الأوزاعي أفقه من الشيخ الموفق». وقال ضياء الدين المقدسي: «كان إماماً في القرآن والتفسير، والفقه، وأصوله، والفرائض، والنحو، والخلاف، والحساب، والنجوم والمنازل».

وقد تتلمذ على الموفق خلق كثير، منهم: عبدالرحمن بن أبي عمر صاحب الشرح الكبير (٦٨٢هـ)، وإبراهيم بن عبدالرحمن المعري (٦٩١هـ)، وإبراهيم بن علي الواسطي (٦٩٢هـ)، وأحمد بن محمد

ابن عبدالغني المقدسي ت (٦٤٣هـ)، ومحمد بن عبدالواحد السعدي ت (٦٤٣هـ)، وعبدالرحمن بن رزين ت (٦٥٦هـ) وغيرهم، وقد شغل الموفق بالتأليف في أصول الدين والفقه وأصوله والتفسير والحديث والأنساب والفضائل فألف مؤلفات كثيرة منها: لمعة الاعتقاد، والاعتقاد، والاستبصار في نسب الأنصار، وذم التأويل، وذم الموسوسين، والقدر، وفضائل الصحابة، وفي الفقه: المغني والكافي، والمقنع، والعمدة، ومناسك الحج، ومختصر الهداية، وفي الأصول: روضة الناظر. توفي رحمه الله يوم السبت يوم عيد الفطر سنة (٦٢٠هـ) بمتزله بدمشق^(١).

(١) انظر ترجمة الموفق: في مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي ٦٢٧/٨، وذيل الروضتين لأبي شامة ص ١٣٩، ومعجم البلدان ١١٣/٢، وسير أعلام النبلاء ١٦٥/٢٢، والعبر ٧٩/٥، والوافي بالوفيات ٣٧/١٧، والبداية والنهاية ٩٩/١٣، وذيل طبقات الحنابلة ١٣٣/٢، والنجوم الزاهرة ٢٥٦/٦، وهدية العارفين ٤٥٩/١.

المطلب الثاني

تعريف موجز لكتاب العمدة لابن قدامة رحمه الله

أولاً: اسم الكتاب: العمدة :

وبهذا سماه بهاء الدين المقدسي وهو أحد تلاميذ الموفق، وأحد شراح العمدة^(١)، وكذلك أيضاً سماه شيخ الإسلام رحمه الله في الجزء الأول من شرح العمدة^(٢).

وكذلك المؤلف أشار إلى اسم مؤلفه في مقدمة كتابه فقال: «أما بعد فهذا كتاب اختصرته حسب الإمكان واقتصرته فيه على قول واحد؛ ليكون عمدة لقارئه فلا يلتبس الصواب عليه باختلاف الوجوه والروايات»^(٣).

ثانياً: منهج المؤلف :

ألف ابن قدامة كتاب العمدة على طريقة المتون المختصرة التي يسهل حفظها على طلاب العلم بأسلوب علمي واضح سهل خالٍ من التكرار.

وقد اقتصر على قول واحد في المسائل التي يعرضها هو المعتمد في المذهب من غير أن يذكر خلافاً، قال الموفق رحمه الله: «واقتصر فيه على قول واحد ليكون عمدة لقارئه فلا يلتبس الصواب عليه باختلاف الوجوه والروايات»^(١). وقد أودعه بعض الأحاديث الصحيحة كما قال في

(١) العدة شرح العمدة ص (٢٢).

(٢) شرح العمدة لشيخ الإسلام ٥٩ / ١.

(٣) العمدة ص (٣).

مقدمته: «وأودعته أحاديث صحيحة تبركاً بها واعتماداً عليها، وجعلتها من الصحاح لأستغني عن نسبتها إليها»^(٢).

وقال ابن بدران في وصف متن العمدة: «كتاب مختصر في الفقه جرى فيه على قول واحد مما اختاره وهو سهل العبارة يصلح للمبتدئين. وطريقته: أنه يصدر الباب بحديث من الصحاح، ثم يذكر من الفروع ما إذا دقت النظر وجدتها مستنبطة من ذلك الحديث فترتقي همة مطالعه إلى طلب الحديث، ثم يرتقي إلى مرتبة الاستنباط والاجتهاد في الأحكام. ولنفاسته ولطف مسلكه شرحه بحر العلوم النقلية والعقلية: أحمد بن تيمية الملقب بشيخ الإسلام» اهـ^(٣).

وقد رتب كتابه - غالباً - على طريقة فقهاء الحنابلة مبتدئاً بكتاب المياه مختتماً بكتاب الشهادات، كما قسمه إلى كتب، والكتب إلى أبواب، والأبواب إلى فصول حسب الحاجة.

ثالثاً: شروح الكتاب:

تولى شرح متن العمدة وخدمته عدد من العلماء قديماً وحديثاً، وهي شروح متفاوتة من حيث المنهج والمقدار^(٤).

ومن هذه الشروح:

١ - كتاب العدة شرح العمدة، لمؤلفه: أبي محمد عبدالرحمن بن إبراهيم بن أحمد المقدسي أحد تلامذة الموفق، ت سنة (٦٢٤هـ)، وقد

(١) (٢) العمدة ص (٣).

(٣) المدخل ص (٢١/١).

(٤) شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة ١٦/١.

طبع هذا الكتاب عدة طبعات.

٢ - شرح العمدة لشيخ الإسلام ابن تيمية، وسأتكلم عنه بإيجاز في المبحث الثاني.

٣ - ذكر ابن رجب في كتابه الذيل على طبقات الحنابلة: أن عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي البغدادي ت (٧٣٩هـ) شرح العمدة في مجلدين^(١).

٤ - شرح لفضيلة الشيخ محمد بن علي الحركان رحمه الله، الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي سابقاً، ت (١٤٠٣هـ) وقد وصل في شرحه إلى كتاب الأيمان والنذور^(٢).

٥ - شرح لفضيلة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن البسام عضو هيئة كبار العلماء، وقد طبع سنة (١٣٧٩هـ).

(١) الذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٤٢٩.

(٢) عمدة الفقه بشرح الشيخ عبدالله البسام ص (٤).

المبحث الثاني

ترجمة لشيخ الإسلام، وكتابه شرح العمدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

المطلب الثاني:

التعريف بشرح العمدة

المطلب الأول

ترجمة موجزة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله

مؤلف شرح العمدة

هو أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن الخضر بن تيمية الحراني، وُلِدَ رحمه الله يوم الاثنين العاشر من ربيع الأول سنة (٦٦١ هـ) بخران من أرض الشام، ويلقب بشيخ الإسلام، ويكنى بأبي العباس.

رحل مع أهله وهو في السادسة من عمره إلى دمشق سنة (٦٦٧ هـ) خوفاً من التتار الذي استولى على البلاد، وفي دمشق طلب العلم فدرس السنة النبوية والفقه وأصوله واللغة وغير ذلك بعد أن حفظ القرآن الكريم.

قال ابن عبد الهادي: «وشيوخه الذين سمع منهم أكثر من مائتي شيخ» وقال ابن رجب: «عني بالحديث وسمع المسند مرات، والكتب الستة، ومعجم الطبراني الكبير، وما لا يُحصى من الكتب والأجزاء، وقرأ بنفسه، وكتب بخطه جملة من الأجزاء».

وقال الذهبي: «وأفتى وله تسع عشرة سنة بل أقل، وشرع في الجمع والتأليف من ذلك الوقت وأكب على الاشتغال، ومات والده فدرّس بعد

وفاته وله من العمر إحدى وعشرون سنة واشتهر أمره وبعُدَ صيته في العالم، وأخذ في تفسير الكتاب العزيز في الجُمع على كرسي من حفظه فكان يورد المجلس ولا يتلثم، وكذا كان الدرس بتؤدة وصوت جهوري فصيح».

وقال الذهبي أيضاً: «كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث».

وقال أيضاً: «وله باع طويل في معرفة مذاهب الصحابة والتابعين، وقُلَّ أن يتكلم في مسألة إلا ويذكر فيها مذاهب الأربعة، وقد خالف الأربعة في مسائل معروفة وصنف فيها، واحتج لها بالكتاب والسنة».

وقال ابن دقيق العيد: «رأيت رجلاً سائر العلوم بين عينيه يأخذ ما شاء منها ويترك ما شاء».

ولقد أخذ عن الشيخ وتلمذ عليه خلق كثيرون ومن أبرز تلامذته: أبو عبدالله محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ).

وأبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية ت (٧١٢هـ)، وأبو الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير ت (٧٧٤هـ) وأبو عبدالله محمد بن أحمد بن عبد الهادي ت (٧٤٤هـ)، وأبو عبدالله محمد بن مفلح (٧٦٣هـ).

ولشيخ الإسلام رحمه الله مؤلفات كثيرة، منها: درء تعارض العقل والنقل، ومنهاج السنة النبوية، والإيمان، واقتضاء الصراط المستقيم، والنبوات، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، والتدمرية، والواسطية، والحموية، ونقض المنطق، ورسالة في منهاج التفسير، والسياسة الشرعية، ورفع الملام عن الأئمة الأعلام، والكلم الطيب، والحسبة وغير ذلك.

وقد جمع كثيراً من رسائل الشيخ وفتاويه الشيخ عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ضمن مجموع الفتاوى وقد بلغ سبعة وثلاثين مجلداً. توفي الشيخ رحمه الله تعالى سجيناً بقلعة دمشق في يوم الاثنين العشرين من ذي القعدة سنة (٧٢٨هـ) وكان قد دخلها سنة (٧٢٦هـ) وصلى عليه في جامع دمشق خلق كثيراً منهم المسجد وما حوله. قال البزار: «قال العارفون بالنقل والتاريخ: لم يسمع بجنائز بمثل هذا الجمع إلا جنازة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه» وكان له من العمر ثمان وستون سنة^(١).

(١) انظر ترجمة شيخ الإسلام مفردة في: العقود الدرية لابن عبدالهادي، والأعلام العلية في مناقب ابن تيمية للبزار، والرد الوافر لابن ناصر الدين، والقول الجلي في ترجمة ابن تيمية لصفى الدين البخاري، والكواكب الدرية لمرعي الحنبلي، وغيرها. وانظرها مع غيرها في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٦، والبداية والنهاية ١٣/ ٢٤١، والذيل على طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٧، وفوات الوفيات ٢/ ٣٢٣، وجلاء العينين ص (٥)، وطبقات المفسرين ص (٨٦)، والدرر الكامنة ١/ ١٤٤، وشذرات الذهب ٦/ ٨٠، وغيرها.

المطلب الثاني

تعريف موجز بكتاب شرح العمدة لشيخ الإسلام رحمه الله تعالى

أولاً: اسم الكتاب: أسمى المؤلف كتابه شرح العمدة، ويدل لذلك ما يلي:

- ١ - ورود هذا الاسم على غلاف المخطوط.
- ٢ - سمي الكتاب بهذا الاسم في الكتب التي تكلمت عن مؤلفات شيخ الإسلام، ومن ذلك: كتاب أسماء مؤلفات ابن تيمية لابن القيم ص (٢٦)، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ٢ / ٤٠٤، والوافي بالوفيات للصفدي ٧ / ٢٧^(١).

- ٣ - ورود هذا الاسم في الكتب التي نقلت عنه، ومنها:
الفروع ١ / ٨٧، والاختيارات الفقهية ص (٥) والإنصاف ١ / ١٣٥،
وعثمان النجدي في حاشيته على منتهى الإرادات ١ / ١٧١، والعنقري في
حاشيته على الروض ١ / ١٦٦، ١٦٧، والصنعاني في سبل السلام
٢ / ٣٦٠ وغيرها^(٢).

ثانياً: نسبة الكتاب إلى مؤلفه:

- تواترت الأدلة على ثبوت نسبة كتاب شرح العمدة لمؤلفه شيخ الإسلام ابن تيمية، ومن هذه الأدلة:
- ١ - كتب اسمه على غلاف المخطوط.

(١) (٢) انظر: شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة ١ / ٤٥.

٢ - قال المؤلف رحمه الله ص (٥١٩) من هذا الجزء في أثناء كلامه عن الصلاة على الدابة: «وعنه: أن المريض يصلي على الدابة... وعلى هذه الطريقة فقد اختار جدي رحمه الله: إن تضرر بالنزول...» وقال ص (٥٩٥) في أثناء كلامه على شرط النية «واختار جدي أبو البركات: ما فعل مع الشك كما فعل بغير نية فلا يعتد به».

٣ - النقل عن هذا الكتاب مع نسبه لشيخ الإسلام رحمه الله:
نقل بعض العلماء في كتبهم عن كتاب شرح العمدة، وصرحوا باسمه واسم مؤلفه، ومنهم: ابن مفلح في الفروع ١ / ٨٧، ونصه: «وظاهر كلامهم: أن نجاسة الماء النجس عينية، وذكر شيخنا في شرح العمدة: لا؛ لأنه يطهر غيره فنفسه أولى». وقال البعلي في الاختيارات ص (٥): «وذكر في شرح العمدة: أن نجاسة الماء ليست لأنه يطهره غيره فنفسه أولى».

وقد نقل البعلي في الاختيارات كثيراً من نصوص شيخ الإسلام في شرح العمدة، فمثلاً: نقل في الاختيارات ص (٣٠) ما يتعلق باسم الصلاة هل هو من الأسماء المنقولة أو الباقية؟ وانظره في شرح العمدة ص (٣٠)، وفي ص (٣٣) نقل ما يتعلق بتأخير الصلاة عن وقتها، وانظره ص (٥٨)، وأيضاً أول باب المواقيت ص (٣٣) وانظره ص (١٤٧)، وأيضاً ص (٤٠) من الاختيارات نقل ما يتعلق بتحديد وقت الأذان الأول للفجر وانظر ص (١١٨) من هذا الجزء، وغير هذا كثير، وكذا في الفروع والإنصاف وغيرهما.

وقال المرداوي في الإنصاف ١ / ١٣٥: «قال ابن رجب في الطبقات: ذكر شيخ الإسلام في شرح العمدة: أن أبا الفتح ابن جلبة كان يختار مسح

الأذنين بماء جديد....».

وقال العنقري في حاشيته على الروض ١/ ١٦٧: «وقال الشيخ تقي الدين في شرح العمدة: إن خشي فوات الجماعة أو الجمعة بالكلية فلا ينبغي أن يكره له الإسراع» وانظر هذا ص (٥٩٨) من هذا الجزء. وقال عثمان النجدي في حاشيته على المنتهى ١/ ١٧١: «قال الشيخ في شرح العمدة: إذا جعل الشامي القطب بين أذنه اليسرى ونقرة القفا فقد استقبل ما بين الركن الشامي والميزاب» وانظر هذا ص (٥٥٠)

٤ - ذكره ضمن مؤلفات الشيخ رحمه الله، وممن ذكر ذلك:

ابن القيم في كتابه: أسماء مؤلفات ابن تيمية ص (٢٦)، وابن عبد الهادي في كتابه: العقود الدرية ص (٣٧)، والصفدي في كتابه: الوافي بالوفيات ٧/ ٢٧، وابن بدران في المدخل ص (٤٣١)^(١).

ثالثاً: القدر المشروح من الكتاب:

لم يشرح شيخ الإسلام رحمه الله كتاب العمدة كاملاً، وإنما انتهى شرحه بنهاية كتاب الحج، إلا أنه لم يتسربعد العثور على جميع القدر المشروح من الكتاب.

وقد طبع منه كتاب الطهارة بتحقيق الشيخ الدكتور سعود بن صالح العطيشان. أما الجزء الثاني فهو هذا الكتاب من أول كتاب الصلاة إلى أول باب صفة الصلاة.

وأما كتاب الصيام فهو يطبع حسب علمي.

(١) انظر: شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة ١/ ٤٥.

وقد طبع كتاب الحج بتحقيق الشيخ الدكتور صالح بن محمد الحسن.

رابعاً: وصف المخطوط للقسم المحقق:

القسم المحقق بدايته من أول كتاب الصلاة إلى بداية باب صفة الصلاة. وينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: من أول كتاب الصلاة إلى نهاية الفصل الثالث في باب الأذان: النساء لا يشرع لهن أذان ولا إقامة. وهو آخر الجزء الأول من كتاب شرح العمدة، وقد كتب هذا الجزء سنة (٧٨٢هـ)، وهو في المكتبة الظاهرية بدمشق رقم (٢٦٩٦) فقه حنبلي، وله نسخة مصورة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (١٨٦٠) ف، ونسخة أخرى في الجامعة الإسلامية برقم (٢٢٢٣).

وقد كتب بخط معتاد أهمل النقط في بعض الكلمات، وحذفت الهمز فمثل: (جاء) (جا) وقلبت الهمزة ياء مثل (لأن) (سئل) كتب (لين) (سيل).

كما أن هناك اختلافاً في رسم بعض الحروف، وزيادة بعض الحروف أو الكلمات أو نقصهما، وطول الورقة في الأصل ١٨ سم بعرض ١٤ سم، وبهامش ٥، ٢ سم وعدد الأسطر في الصفحة ١٧ سطراً، ومتوسط الكلمات في السطر (١٢) كلمة.

القسم الثاني: من قوله: «مسألة: ويقول في أذان الصبح...» إلى آخر باب آداب المشي إلى الصلاة» اعتمد فيه على نسخة فضيلة الشيخ علي ابن إبراهيم المشيخ حفظه الله، وقد نقل هذا الجزء كما أخبرني من نسخة

بخط الجراعي الحنبلي، وقد استعار نسخة الجراعي من فضيلة الشيخ فهد ابن عبيد العبيد حفظه الله، وقد زرت الشيخ فهد بن عبيد لاستعارة النسخة الأصلية منه فأخبرني أنه وضعها في غرفة في مسجد الشيخ محمد المطوع رحمه الله في بريدة فتأخر عنها مدة ثم رجع إليها فوجد أن الأرضة قد أكلتها مع مخطوطات أخرى، والله المستعان.

وكتبت في آخر النصف الأول من القرن الرابع الهجري بخط فضيلة الشيخ علي بن إبراهيم المشيخ مساعد رئيس محاكم منطقة القصيم سابقاً، وطول الصفحة (١٩) سم، وعرضها (١٣) وعدد أسطرها (٢٤) سطرًا، ومعدل الكلمات في كل سطر (١٦) كلمة.

خامساً: منهج شيخ الإسلام في شرح العمدة:

كتاب شرح العمدة هو الكتاب الوحيد الذي ألفه الشيخ رحمه الله في الفقه على طريقة الفقهاء، أما بقية كتاباته رحمه الله في الفقه فهي عبارة عن رسائل أو دروس أو فتاوى أجاب عليها، وجمعت بعد ذلك في كتب كالاختيارات والفتاوى الكبرى، والقسم الفقهي من مجموع الفتاوى وغيرها، ويمكن إيجاز هذه الطريقة بما يلي:

- ١ - شرح الشيخ متن العمدة مسألة مسألة، يذكر من نص الكتاب المشروح ما يشتمل على حكم أو أحكام، يعنون له بمسألة ثم يبدأ بشرحها.
- ٢ - لا يقتصر في شرحه على مسائل كتاب العمدة، وإنما يضيف إلى ذلك بحث المسائل التي تتصل بهذه المسألة، وإن لم ترد في المتن.
- ٣ - شرح جميع مسائل كتاب المتن ولم يتخير منها.
- ٤ - يقسم شرح المسألة إلى فصول إذا تشعبت فروعها.

٥ - يتكلم عن درجة الحديث ورجاله أحياناً.

٦ - الإحاطة بذكر الروايات للإمام أحمد والوجوه لأصحابه في المسألة.

٧ - الاستقصاء في الاستدلال من الكتاب والسنة وأثار الصحابة والقياس.

٨ - بيان المذهب من الروايات.

٩ - قد يرجح خلاف المذهب.

١٠ - اقتصاره على مذهب الحنابلة.

١١ - تعريفه لبعض الألفاظ لغوياً^(١).

سائداً : مميزات الكتاب.

تميز كتاب شرح العمدة بمميزات كثيرة؛ لما اتصف به مؤلفه من سعة اطلاع وصبر على البحث، ومعرفة بقواعد الشريعة وأصول المذهب، وأهم هذه المميزات ما يلي:

١ - اعتماده في الاستدلال على النصوص الشرعية من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم، والقياس، وهذه سمة يلاحظها من قرأ الكتاب فقل أن تخلو مسألة ولو فرعية من دليل شرعي.

٢ - اشتمال الكتاب على كثير من القواعد الأصولية والفقهية.

٣ - استدلل الشيخ رحمه الله بكثير من نصوص السنة النبوية وأثار الصحابة والتابعين وقد عزا هذه النصوص إلى مصادرها الأصلية التي

(١) انظر: شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة ١/ ٥٤، وشرح العمدة - كتاب الطهارة ص (٤٣، ٤٤).

خرجتها بالسند ولم يترك منها شيئاً دون عزو إلا القليل وقد يحكم الشيخ على الحديث أو الأثر صحة وضعفاً.

٤ - اشتمل الكتاب على كثير من قواعد المذهب ومصطلحاته.

٥ - اعتماده على نصوص الإمام أحمد في بيان المذهب.

٦ - تحرير محل النزاع فيما يحتاج إلى تحرير.

٧ - يعتبر هذا الكتاب موسوعة في الفقه الحنبلي بالنسبة للمسائل

التي تناولها بالبحث، وذلك لاستقصائه في بحث المسألة وعرض الأدلة.

٨ - سهولة العبارة ووضوحها.

٩ - عدم تجريع المخالف^(١).

(١) انظر: شرح العمدة في بيان مناسك الحج والعمرة ١/ ٦٣ - ٧٠.

کتاب الصَّلاة

كتاب الصلاة

الصلاة في أصل اللغة: الدعاء، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يَنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ﴾^(٢)، وقول النبي ﷺ: «إِذَا دَعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ، فَإِنْ كَانَ مَفْطَرًا فَلْيَطْعَمْ، وَإِنْ كَانَ صَائِمًا فَلْيَصِلْ» رواه مسلم^(٣)، والداعي يؤم المدعو ويقصده، وسمي الثاني من الخيل مصلياً لاتباعه السابق، وقصده إياه، ثم سمي عظم السورك صلا؛ لأنه هو الذي يقصده المصلي من السابق^(٤) ثم اتسع ذلك حتى قال علي رضي الله عنه: «سبق رسول الله ﷺ وصلى أبو بكر وثلاث عمر»^(٥) ولما بين القاصد والمقصود من الإيصال والقرب كان منه في الاشتقاق الأوسط: الوصل؛ لأن فيه الصاد واللام والواو، ولهذا يقال: الصلاة: صلة بالله. ومنه الاشتقاق الأكبر: صلى النار، واصطلابها لما فيه من المماساة والمقاربة. والدعاء قَصْدُ المدعو

(١) سورة التوبة الآية (١٠٣).

(٢) سورة التوبة الآية (١٠٠).

(٣) أخرجه مسلم في النكاح/ باب الأمر بإجابة الداعي (١٤٣١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) قال في لسان العرب ١٤/ ٤٦٦: «قال أبو عبيد: وأصل هذا في الخيل فالسابق الأول، والمصلي الثاني، قيل له: مصل؛ لأنه يكون عند صلا الأول، وصلاه جانباً ذنبه عن يمينه وشماله، ثم يتلوه الثالث...».

(٥) حلية الأولياء ٥/ ٧٤.

والتوجه إليه: إما على وجه المسألة، وإما على وجه العبادة المحضة؛ لأن دعاء الشيء هو طلبه وإرادته، سواء طلب لذاته أو للأمر منه ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وقال ربكم ادعوني أستجب لكم﴾^(١) فإنه فسر بالمسألة وبالعبادة، وقوله: ﴿إن الذين يستكبرون عن عبادتي﴾ إلى قوله: ﴿هو الحي لا إله إلا هو فادعوه مخلصين له الدين﴾ إلى قوله: ﴿قل إنني نهيت أن أعبد الذين تدعون من دون الله﴾ إلى قوله: ﴿أين ما كنتم تشركون من دون الله قالوا ضلوا عنا، بل لم تكن ندعوا من قبل شيئاً﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿فادعوا الله مخلصين له الدين﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿قل ما يعبؤكم ربي لولا دعاؤكم﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿ولم أكن بدعائك ربي شقياً﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً﴾^(٦) وقوله تعالى: ﴿قل أرأيتم ما يدعون من دون الله أرؤني ماذا خلقوا من الأرض﴾^(٧) وقوله تعالى: ﴿إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم﴾^(٨)، وقوله تعالى: ﴿إن الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم﴾^(٩) الآية إلى قوله تعالى: ﴿والذين تدعون من دونه لا يستطيعون نصركم﴾^(١٠) وقوله تعالى: ﴿قل ادعوا الله أو

(١) سورة غافر الآية (٦٠).

(٢) سورة غافر الآيات (٦٠، ٦٥، ٦٦، ٧٣، ٧٤).

(٣) سورة غافر الآية (١٤).

(٤) سورة الفرقان الآية (٧٧).

(٥) سورة مريم الآية (٤). (٦) سورة النحل الآية (٢٠).

(٧) سورة الأحقاف الآية (٤). (٨) سورة الطور الآية (٢٨).

(٩) سورة الأعراف الآية (١٩٤).

(١٠) سورة الأعراف الآية (١٩٧).

ادعوا الرحمن أيما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴿١﴾ وقوله تعالى: ﴿قل يا أيها الناس إن كنتم في شك من ديني فلا أعبد الذين تعبدون من دون الله، ولكن أعبد الله الذي يتوفاكم﴾ إلى قوله: ﴿ولا تدع من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك﴾ (٢) وقوله تعالى: ﴿له دعوة الحق والذين يدعون من دونه لا يستجيبون لهم بشيء﴾ الآية (٣) وقوله تعالى: ﴿إن يدعون من دونه إلا إناناً وإن يدعون إلا شيطاناً مريداً لعنه الله﴾ (٤) فإن الدعاء في هذه المواضع يراد به نفس اتخاذ المدعور رباً وإلهاً بحيث يُسأل ويُعبد، وقد فصل معنى الدعاء بقوله: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ (٥) وقوله تعالى: ﴿فاعبده وتوكل عليه﴾ (٦) وفي قوله: ﴿عليه توكلت وإليه أنيب﴾ (٧) ونحو ذلك من الآي، فهو يُعبد من حيث هو إله، ويُسأل من حيث هو رب، وإن كان كل عابد سائلاً وطالِباً، وكل سائل عابداً وقاصداً من جهة الالتزام، فسميت العبادات لله المحضة مثل الصلاة والذكر والسؤال والركوع والسجود والطواف صلاة، أو هي دعاء لله وعبادة لله بلا توسط شيء آخر، ولهذا قال ابن مسعود: «ما دمت تذكر الله فأنت في صلاة وإن كنت في السوق» (٨) ثم

(١) سورة الإسراء الآية (١١٠).

(٢) سورة يونس الآية (١٠٦).

(٣) سورة الرعد الآية (١٤).

(٤) سورة النساء الآيتان (١١٧، ١١٨).

(٥) سورة الفاتحة الآية (٤).

(٦) سورة هود الآية (١٢٣).

(٧) سورة هود الآية (٨٨).

(٨) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٢٠٤/٤ عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

غلب هذا الاسم على ما كان فيه فعل مثل: القيام والسجود والطواف دون القول المحض كالقراءة والذكر والسؤال، ولأن ذلك عبادة بجميع البدن، ولهذا اشترطت له الطهارة، وإن اشتركا في استحباب الطهارة، ثم غلب على القيام والركوع والسجود مع أذكارها، لأنها أخص بالتعبد من الطواف، ولهذا حرم فيه الكلام والعمل الكثير، وسمي السجود المفرد كسجود التلاوة والشكر، والقيام المفرد كقيام الجنازة: صلاة، وإن كان أغلب الصلوات المشروعة هي مما اشتملت على القيام والقعود والركوع والسجود فإذا أطلق اسم الصلاة في الشرع لم يفهم منه إلا هذا وهي القيام والركوع والسجود لله بالأذكار المشروعة فيها، ثم قال جماعة من أصحابنا منهم أبو الخطاب وابن عقيل: هي منقولة في اللغة إلى الشرع، ومعدول بها عن المفهوم الأول إلى مفهوم آخر.

وقال القاضي^(١) وغيره: ليست منقولة بل ضمت إليها الشريعة شروطاً وقيوداً وهي بقاء على ما كانت عليه، وكذلك القول في اسم الزكاة والصيام وغيرها من الأسماء الشرعية.

وتحقيق ذلك: أن تصرف الشرع فيها كتصرف أهل العرف في بعض الأسماء اللغوية، إما تخصيصها ببعض معانيها كالدابة، وإما تحويلها إلى ما بينه وبين المعنى الأول سبب كاسم الراوية والغائط والعذرة، فالصلاة كانت اسماً لكل دعاء فصارت اسماً لدعاء مخصوص، أو كانت اسماً

(١) انظر: العدة لأبي يعلى ١/١٠٨، والتمهيد لأبي الخطاب ١/٨٨، والمسودة ص ٥٦٢. وانظر أيضاً: البرهان ١/٧٧، والمحصول ١/٤٤٥، والمعتمد ١/٢٣، وفواتح الرحموت ١/٢٢٢.

للدعاء فنقلت إلى الصلاة الشرعية لما بينها وبين الدعاء من المناسبة، والأمر في ذلك متقارب، نعم قد يسرف بعض من يقول: هي منقولة، فلا يشترط أن يكون بين المنقولة منه والمنقولة إليه مناسبة بل يجعله وصفاً ثانياً حتى كأنه ليس من المجاز اللغوي، ويسرف من يقول: هي منقولة، حتى يعتقد أن مفهومها في الشرع هو محض الدعاء والمسألة فقط مما يكون في اللغة، وما خرج عن ذلك من قيام وقعود وغير ذلك فهو شرط في الحكم، بمعنى أن الصلاة التي هي الدعاء لا تجزئ إلا على هذا الوجه كما لا تجزئ إلا بتقدم الإيمان والطهارة، ولا يجعل هذه الأفعال جزءاً من المسمى، ولا مفهومة من نفس الاسم، وكلا القولين طرف، وخيار الأمور أوسطها، وبهذا التقرير قول من يقول: هي منقولة أقرب إلى الصواب، وكذلك أيضاً بهذا التقرير أن معنى النقل تخصيصها ببعض معانيها، وهي في ذلك أبلغ من تخصيص أهل العرف الاسم ببعض معانيه كالدابة والنجم^(١)؛ لأن ذلك التخصيص كان معلوماً بخلاف ما كان من خصائص الصوم والصلاة والزكاة، فإنه لم يكن معروفاً معناه، ولا دلالة للفظ (عليه)^(٢)، وقد اتفقوا على أن الصلاة المشروعة بعد بيان النبي ﷺ صارت في المفهوم من لفظ الصلاة في الكتاب والسنة، ومن ادعى بعد ذلك أنها بعد ذلك تصرف إلى مجرد المعنى اللغوي فقد غلط.

والصلاة واجبة في الجملة، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ

(١) في المصباح ٥٩٤ / ٢: «النجم: الكوكب، والجمع: أَنْجُمٌ وَنُجُومٌ... وإذا أطلقت العرب النجم أرادوا الثريا».

(٢) في الأصل (على غيره).

مخلصين له الدين وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة^(١) وقال تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾^(٢)، وقال: ﴿إِنْ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾^(٣) ونصوص القرآن التي فيها ذكر الصلاة كثيرة جدًا.

وكذلك السنة منها: حديث عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان» متفق عليه^(٤). وأجمعت الأمة على أن الصلاة واجبة في الجملة^(٥)، وأنها أعظم مباني الإسلام الفعلية، وهي عمود الدين، وسنذكر إن شاء الله بعض خصائصها^(٦).

(١) سورة البينة الآية (٥).

(٢) سورة التوبة الآية (١١).

(٣) سورة النساء الآية (١٠٣).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب دعاؤكم إيمانكم (٨)، ومسلم في الإيمان/ باب بيان أركان الإسلام (١٦).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم ص (٢٤)، والمغني ٦/٢.

(٦) انظر: ص (٨٧).

مسألة: «روى عبادة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم والليلة، فمن حافظ عليهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة، ومن لم يحافظ عليهن لم يكن له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء غفر له».

فالصلوات الخمس واجبة على كل مسلم بالغ عاقل إلا الحائض والنفساء^(١). أما عدد الصلوات المكتوبات، وعدد ركعاتها في حق المقيم الآمن فهو من باب العلم العام الذي توارثته الأمة خلفاً عن سلف عن رسول الله ﷺ المبلغ عن الله والمبين عنه معاني خطابه، وتأويل كلامه، الشارع عن الله بإذنه وبما أنزل إليه من الكتاب والحكمة.

وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بذلك مثل الحديث الذي ذكره الشيخ رحمه الله، وقد رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه^(٢)، وعن طلحة ابن عبيد الله «أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ ثائر الرأس، فقال: يا رسول الله أخبرني ماذا فرض الله علي من الصلوات؟ قال: الخمس إلا أن تطوع شيئاً، فقال: أخبرني ماذا فرض الله علي من الصيام؟ قال: شهر رمضان إلا أن تطوع، فقال: أخبرني ماذا فرض الله علي من الزكاة؟ قال: فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام، قال: والذي أكرمك لا أتطوع شيئاً ولا أنقص مما فرض الله علي شيئاً، فقال رسول الله ﷺ: أفلح إن صدق - أو دخل الجنة إن صدق - متفق عليه^(٣)،

(١) انظر ص (١٦٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد ٣١٥/٥، وأبو داود في الصلاة/ باب فيمن لم يوتر ١٣٠/٢، والنسائي في الصلاة/ باب المحافظة على الصلوات الخمس ١/٢٣٠، وابن ماجه في الإقامة/ باب ما جاء في فرض الصلوات الخمس ١/٤٤٩. والحديث صحيحه ابن حبان (١٧٣١) الإحسان، وقال المنذري (١٣٧٣): «حديث صحيح ثابت».

(٣) أخرجه البخاري في الإيمان/ باب الزكاة من الإسلام (٤٦) ومسلم في الإيمان/ باب =

وعن أنس بن مالك قال: «فرضت الصلاة على النبي ﷺ ليلة أسري به خمسين، ثم نقصت حتى جعلت خمساً ثم نودي: يا محمد إنه لا يبدل القول لدي وإن لك بهذه الخمس خمسين» رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه^(١).

ومعناه في الصحيحين من حديث مالك بن صعصعة^(٢)، وغيره، مثل حديث معاذ بن جبل لما قال النبي ﷺ: «أعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة»^(٣) وحديث ضمام بن ثعلبة^(٤).

وهي واجبة على كل مسلم بالغ؛ لأن هذه شروط التكليف بالشرائع، على أي حال كان من صحة أو سقم أو خوف أو إقامة أو سفر. والأدلة الدالة على وجوبها في هذه الأحوال عموماً وخصوصاً كما تذكّر إن شاء الله تعالى^(٥).

إلا الحائض والنفساء لما سبق في باب الحيض أن الحائض لم تكن تؤمر بقضاء الصلاة.^(٦)

فأما المستحاضة ومن به سلس البول فتجب عليهما، ويجب عليهما قضاء ما تركاه منها كما تقدم^(٧).

بيان الصلوات التي هي أركان الإسلام (١١).

(١) أخرجه الإمام أحمد ٥/ ١٤٥، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء كم فرض الله على عباده من الصلاة (٢٣٤) والنسائي ج ١ ص ٢٢١، وقال الترمذي: «حسن صحيح غريب».

وأخرج البخاري نحوه في الصلاة/ باب كيف فرضت الصلوات (٣٤٩) ومسلم في الإيمان/ باب الإسماء برسول الله ﷺ (١٦٣) عن أنس بن مالك عن أبي ذر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري في بدء الخلق/ باب ذكر الملائكة (٣٢٠٧)، ومسلم في الإيمان/ باب الإسماء برسول الله ﷺ (١٦٣). (٣) تخريجه ص (٣٦).

(٤) أخرجه البخاري في العلم/ باب ما جاء في العلم (٦٣) ومسلم في الإيمان/ باب السؤال عن أركان الإسلام (١٢) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٥) انظر أيضاً ص (٣٣). (٦) شرح العمدة ١/ ٤٥٨. (٧) شرح العمدة ١/ ٤٩٤.

فَصْلٌ

فأما الكافر الأصلي فإنها تجب عليه في أشهر الروايتين^(١):
بمعنى أنه يعاقب على تركها في الآخرة، وفي الدنيا إذا شاء الله
تعجيل عقوبته، ويذم على ذلك في الدنيا والآخرة.
فأما في حال كفره فلا تصح منه، وإذا أسلم لم يجب عليه القضاء
بالاتفاق؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ
سَلَفَ﴾^(٢)، وعن عمرو بن العاص قال: «لما جعل الله الإسلام في قلبي
أتيت رسول الله ﷺ فقلت: ابسط يدك فلأبأ يعك فبسط يمينه، قال:
فقبضت يميني، فقال: مالك يا عمرو؟ فقلت: أردت أن أشتري، فقال:
تشتري ماذا؟ قلت: يغفر لي، قال: أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله،
وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما كان قبله» رواه مسلم^(٣)،
وفي لفظ لأحمد: «الإسلام يجب ما قبله»^(٤) وقوله: «الإسلام يهدم ما قبله»
من ترك الواجبات، وفعل المحرمات، بخلاف الهجرة والحج فإنهما
يهدمان ما فعل من إثم فيما بين العبد وبين الله تعالى دون ما ترك من
واجب يقضى؛ لأن النبي ﷺ لم يأمر أحداً ممن أسلم أن يقضي صلاة ولا

(١) والمذهب: عدم الوجوب. (المستوعب ٩/٢، والمغني ٤٨/٢، والمبدع ٣٠١/١).

(٢) سورة الأنفال الآية (٣٨).

(٣) أخرجه مسلم في الإيمان/ باب كون الإسلام يهدم ما قبله (١٢١).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤/١٩٩، ٢٠٤، ٢٠٥.

صوماً ولا زكاة، ولا يأخذه بضمان دم ولا مال ولا بشيء من الأشياء، وهذا لأن الكافر كان منكراً للوجوب وللتحريم، فكان الفعل والترك داخلياً في ضمن هذا الاعتقاد الباطل وفرعاً له، فلما تاب من هذا الاعتقاد وموجه غفر الله له الأصل وفروعه ودخلت هذه الفروع فيه في حال المغفرة كما دخلت فيه في حال المعصية، بخلاف من تركه معتقداً للوجوب، فإن الترك هناك غير مضاف إلى غيره بل إلى كسل، فالتوبة منه بالنشاط إلى فعل ما ترك؛ ولأن تخلل المسقط بين زمني الوجوب والقضاء لا يسقط الواجب كما لو ترك صلاة ثم حصل جنون، أو حيض ثم حصل الغسل والطهارة؛ فإنه يجب القضاء.

ولا يخاطب الكافر بفعلها إلا بعد أن يسلم لما روى ابن عباس أن النبي ﷺ لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: «إنك تأتي قوماً أهل كتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في يوم وليلة، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم، فإن هم أطاعوك لذلك فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب» رواه الجماعة^(١).

(١) أخرجه الإمام أحمد ٢٣٣/١، والبخاري في الزكاة/ باب وجوب الزكاة (١٣٩٥)، ومسلم في الإيمان/ باب الدعاء إلى الشهادتين (١٩)، وأبوداود في الزكاة/ باب في زكاة السائمة (١٥٨٤)، والترمذي في الزكاة/ باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة (٦٢٥)، والنسائي في الزكاة/ باب وجوب الزكاة (٢٤٣٧)، وابن ماجه في الزكاة/ باب فرض الزكاة (١٧٨٣).

وأما الكافر المرتد فالمشهور: أنه يلزمه قضاء ما تركه قبل الردة من صلاة وزكاة وصوم، ولا يلزمه قضاء ما تركه في زمن الردة، وهذا هو المنصوص عنه في مواضع مفرقاً بين ما تركه قبل الردة وبعدها^(١).

وحكى ابن شاقلاً رواية: أنه لا يلزمه شيء^(٢) من ذلك بناء على أن الردة تحبط العمل، لقوله تعالى: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك﴾^(٣) وقوله: ﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله﴾^(٤)، وقوله: ﴿ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون﴾^(٥)، وقوله تعالى: ﴿إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى﴾^(٦) إلى قوله تعالى: ﴿ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم﴾^(٧) (ولأن)^(٨) الكفر الطارىء يهدم ما كان قبله من الصالحات، كما أن الإيمان الطارىء يهدم ما كان قبله من السيئات، والقضاء إنما يراد به جبر ما حصل به من الخلل في العمل فإذا حبط الجميع فلا معنى لجبره مع ظاهر قوله تعالى: ﴿قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف﴾^(٩).

(١) وهذا هو المذهب (المغني ٢/ ٤٧، والشرح الكبير ١/ ٣٧٩، والفروع ١/ ٢٨٥، والإنصاف ١/ ٣٩١، والإقناع ١/ ٧٣).

(٢) المغني ٢/ ٤٨، والمستوعب ٢/ ٩.

(٣) سورة الزمر الآية (٦٥).

(٤) سورة المائدة الآية (٥).

(٥) سورة الأنعام الآية (٨٨).

(٦) سورة محمد الآية (٢٥).

(٧) سورة محمد الآية (٢٨). (٨) في الأصل (وأن).

(٩) سورة الأنفال الآية (٣٨).

وعنه رواية أخرى: أنه يلزمه قضاء الجميع: أما ما قبل الردة^(١) فلوجوبه عليه، وأما ما بعد الردة؛ فلأنه التزم حكم الإسلام فلا يقبل منه الرجوع عنه كالمسلم إذا تركها عامداً، ولهذا يضمن ما أتلفه في حال الردة من دية أو مال على المنصوص، ولهذا لا يقر على دينه بغير جزية^(٢) ولا فرق. فإذا لم يقر على الاعتقاد لم يقر على موجبه وهو الترك فيكون مطالباً بالفعل في الدنيا؛ ولأن الدليل يقتضي وجوبها على كل حال وإنما عفي للكافر الأصلي عن القضاء؛ لأن مدة الترك تطول غالباً، وقد كان على دين يعتقد صحته ولم يعتقد بطلانه، وهو مع ذلك مقرر عليه، يجوز أن يهادن ويؤمن وأن يسترق ويعقد له الجزية إن كان من أهل ذلك، بخلاف المرتد. ووجه المشهور: أن ما تركه قبل الردة قد وجب في ذمته واستقر فلا يسقط بعد ذلك بفعله لو كان مباحاً فكيف يسقط بالمحرم؟ ولأنه ترك صلاة يخاطب بفعلها ابتداءً فخطوب بقضائها كالنائم والناسي وأولى، ولأن تخلل المسقط بين زمن الوجوب والقضاء لا يسقط الواجب كما لو ترك الصلاة ثم حصل جنون أو حيض، ثم حصل العقل والطهارة فإنه يجب القضاء.

وأما حبوط عمله بالردة فقد منع ذلك بعض أصحابنا وقالوا: الآيات فيمن مات على الردة بدليل قوله تعالى: ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة﴾^(٣) والإطلاق في الآيات البواقي لا يمنع ذلك؛ لأن كل عقوبة مرتبة على كفر فإنها مشروطة

(١) في الأصل الإسلام.

(٢) لعل في العبارة: «ولهذا لا يقر كافر على دينه بغير جزية». (٣) سورة البقرة الآية (٢١٧).

بالموت عليه.

فإن قيل: التقييد في هذه الآية بالموت على الكفر إنما كان لأنه مرتب على شيئين: وهو حبوط العمل، والخلود في النار. والخلود إنما يستحقه الكافر، وتلك الآيات إنما ذكر فيها الحبوط فقط، فعلم أن مجرد الردة كافية.

قلنا: قوله: ﴿ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿لئن أشركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين﴾^(٢) لا يكون إلا لمن مات مرتدًا؛ لأن الخاسرين الذين خسروا أنفسهم وأهلهم يوم القيامة، وهذا ليس لمن مات على عمل صالح لأنه إذا عاد إلى الإسلام فقد غفر له الارتداد الماضي؛ لأن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، وإذا زال الذنب زالت عقوباته وموجباته وحبوط العمل من موجباته، يبين هذا أنه لو كان فعل في حال الردة ما تقتضيه الردة من شتم أو سب أو شرك لم يقيم عليه إذا أسلم، ولأن الكافر الحربي لو تقرب إلى الله بأشياء ثم ختم له بالإسلام لكانت محسوبة له بدليل ما روى حكيم ابن حزام قال: قلت: يا رسول الله «أرأيت أموراً كنت أتحنث بها في الجاهلية من صلاة وعتاقة وصلة هل فيها من أجر؟ فقال رسول الله ﷺ: أسلمت على ما سلف لك من خير» متفق عليه^(٣). فإذا كان الكفر المقارن

(١) سورة المائدة الآية (٥).

(٢) سورة الزمر الآية (٦٥).

(٣) أخرجه البخاري في الزكاة/ باب من تصدق في الشرك ثم أسلم (١٤٣٦)، ومسلم في الإيمان/ باب بيان حكم عمل الكافر إذا أسلم بعده (١٢٣).

للعمل لا يحبط إلا بشرط الموت عليه فإنه لا يُحْبِطُ الكفر الطارئ إلا بشرط الموت أخرى وأولى؛ لأن بقاء الشيء أولى من ابتدائه وحدوثه، والدفع أسهل من الرفع، ولهذا قالوا: الردة والإحرام والعدة تمنع ابتداء النكاح دون دوامه، كيف وتلك الأعمال حين عملت عملت لله سبحانه وقد غفر الله ما كان بعدها من الكفر بالتوبة منه؟

ومن أصحابنا من قال: يحبط العمل مطلقاً، لكن قال: الإحباط هو إحباط الثواب لا إبطال العمل في نفسه بدليل: أنه لا ينقض ما قبل الردة من الأمور المشروطة بالإسلام كالحكم والولاية والإرث والإمامة والذبح فلا تبطل صلاة من صلى خلفهم، ولا يحرم ما ذبحه قبل الردة، ولا يلزم من بطلان ثوابه مما فعله سقوط الواجب الذي لم يفعله فإن الردة تناسب التشديد لا التخفيف.

ثم نقول: فعل المكتوبة له فائدتان: إحداهما: أنه يقتضي الثواب. والثانية: أنه يمنع العقاب الواجب بتقدير الترك، فإذا ارتد ذهبته فائدة واحدة (وهي) ^(١) الثواب وبقيت الأخرى وهي منع العذاب على الترك بحيث لا يعذب من فعل ويحبط عمله على نفس ما فعله من الخير، وإنما يعذب على الكفر المحبط كما يعذب من لم يفعل، وهذا الخلل يتعين جبره وإلحاقه على الترك، وهذا معنى ما يجيء في كثير من الأعمال الواجبة أنها غير مقبولة أي لا ثواب فيها، وإن أبرأت الذمة بحيث لولا الفعل لكان مكلفاً، ولولا السبب المانع من القبول لكان فيها ثواب، ولهذا قلنا: إذا أتى قبل الردة ما يوجب الحد من زنى أو سرقة وغيرهما فإنه يقام عليه الحد بعد الإسلام الثاني نص عليه، بخلاف من أقيم عليه الحد قبل

(١) ليست في الأصل.

الردة فإنه لا يقام عليه الحد ثانية، فلو فرضنا أن لا فائدة أصلاً فيما فعله قبل الردة فإنما ذلك فيما يفعله دون ما يوجب عليه ولم يفعله فإنه الآن قادر على فعله على وجه يبرئه فيجب عليه، كما يجب عليه قضاء الحقوق التي كانت واجبة قبل الردة ويثاب على قضائها وإن كان قد بطلت فائدة ما قضاها قبل الردة.

وأما ما قبل الإسلام فإنه لم يخاطب به ابتداءً، وإنما يخاطب أولاً بالإسلام، فلا يجب قضاؤه كالكافر الأصلي، فإن الموجب للسقوط في أحدهما موجود في الآخر، وقد ارتد جماعة في زمن النبي ﷺ وأبي بكر ومكث منهم طائفة على الردة برهة من الدهر ولم ينقل أن أحداً منهم أمر بالقضاء؛ ولأن الترك هنا كان في ضمن الاعتقاد، فلما غفر له الاعتقاد غفر له ما في ضمنه؛ ولأن إيجاب القضاء هنا قد يكون فيه تنفير عن الإسلام لاسيما إذا كثرت أعوام الردة، وكانت الأموال كثيرة فإنه قد يعجز عن القضاء فيصر على الكفر فراراً من القضاء.

فأما ما فعله قبل الردة فلا يجب عليه قضاؤه بحال، لأن الذمة برئت منه، حتى الحج في إحدى الروايتين.

وعنه: إيجاب قضاء الحج،^(١) فمن أصحابنا من علل ذلك: بأن العمل الماضي حبط بالردة فيجب عليه ما يجب على الكافر الأصلي، فعلى هذا يجب إعادة ما صلى إذا أسلم ووقته باقٍ، وهذه طريقة ابن شاقلا وأبي الخطاب وغيرهما^(٢).

(١) الإنصاف مع الشرح ٣/ ١٣.

(٢) انظر المغني ٢/ ٤٨.

وقال القاضي والآمدني وأكثر أصحابه مثل الشريف أبي جعفر: يجب إعادة الحج مع القول بأن العمل لم يحبط؛ لأن هذا إسلام جديد والإسلام مبني على خمس، فلا بد فيه من جميع المباني بخلاف ما تكرر وجوبه من الصلاة والزكاة والصوم؛ ولأن الاحتساب له بذلك الحج لا يمنع أن يجب عليه حج ثانٍ بالإسلام: كالكاfer الحربي لو حج ثم أسلم لزمه حج ثانٍ مع أن ذلك الحج محسوب له، وكذلك العبد والصبي لو حجا قبل الوجوب كتب لهما ثوابه ثم يلزمهما بالوجوب حج ثانٍ. وإذا أسلم لزمه قضاء ما تركه بعد الإسلام وإن لم يعلم وجوبه.

فصل

وأما المجنون: فلا يجب عليه قضاء على ما في ظاهر المذهب نص عليه في رواية صالح وأبي داود وغيرهما^(١). وقد روى حنبل عنه: أن المجنون يقضي الصلاة والصيام إذا أفاق كالمغمى عليه.^(٢) وحمله بعض أصحابنا: على الجنون العارض دون المطبق لقرب شبهه بالإغماء^(٣).

(١) مسائل أحمد لابنه صالح ٢٧/٣، والمغني ٥٠/٢، والمبدع ٣٠١/١، والإنصاف ٣٩٣/١.

(٢) الإنصاف مع الشرح ١٦/٣.

(٣) انظر: المغني ٥٠/٢، والشرح مع الإنصاف ١٤/٣.

وقال في رواية: إنه يحتمل الحال كالمبرسم بعد الصلاة وإن طال ذلك شهراً أو أكثر.

والأول: هو المذهب؛ لما روي عن علي رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق» رواه أحمد وأبو داود والترمذي ^(١) وقال: حديث حسن. وهذا الحديث ينفي القضاء والأداء لكن وجب القضاء على النائم، لقوله: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» ^(٢) فبقي المجنون على الإطلاق كالصبي.

وأما من زال عقله بغير جنون فيجب عليه القضاء سواء كان السبب مباحاً أو محرماً من فعله أو من غير فعله كالسكران بينج أو خمر، والنائم والمغمى عليه لمرض أو شرب دواء أو غير ذلك ^(٣).

وقال القاضي: إن كان الإغماء بشرب دواء مباح لم يجب القضاء، لأنه

(١) أخرجه الإمام أحمد ١/١١٦، ١١٨، ١٤٠، ١٥٤، ١٥٨، وأبو داود في الحدود، باب في المجنون يسرق (٤٤٠١)، والترمذي في الحدود/ باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد (١٤٢٣)، وابن ماجه في الطلاق/ باب طلاق المعتوه (٢٠٤٦)، والطيالسي (١٥٠٧)، وابن خزيمة (١٠٠٣)، وابن حبان (١٤٩٧) موارد، والحاكم ١/٢٥٨، ٤/٣٨٩ والدارقطني ٣/١٣٨، والبيهقي ٦/٥٧، ٧/٣٥٩. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيقه للمسنَد (٩٤٠) (١١٨٣). وأخرجه البخاري أيضاً معلقاً موقوفاً على علي رضي الله عنه ٩/٣٨٨، ١٢/١٢٠ الفتح.

(٢) أخرجه مسلم في المساجد/ باب قضاء صلاة الفاتنة (٦٨٤) عن أنس رضي الله عنه.

(٣) مسائل أحمد لابنه صالح ١/٤٤٥، ومسائل عبد الله ص (٥٦)، ومسائل أبي داود ص (٤٩).

لو وجب القضاء لامتنع من شرب الدواء، بخلاف إغماء المريض^(١).
والمباح هو: ما تحصل معه السلامة في أغلب الأحوال، وإن كان سماً
في أقوى الوجهين^(٢).

وفي الآخر: لا يجوز شرب السم بحال^(٣).
والأول: المذهب، لأنها عبادة تسقط بالإغماء.

وقيل: إن كان عقله يزول بالدواء ويطول فهو كالمجنون، وإن كان لا
يدوم كثيراً فهو كالإغماء في الصيام^(٤) وسائر العبادات.

قال الإمام أحمد^(٥): أغمي على عمار بن ياسر ثلاثاً^(٦)، وروي نحو
ذلك عن سمرة بن جندب، وعمران بن حصين^(٧)، وهذا لأن هذه
الأسباب هي بين محرم لا يعذر في شربه وبين مباح تقصر مدته غالباً فأشبهه
النوم، ويفارق المجنون فإنه يطول غالباً وينافي أهلية التكليف ويوجب
الولاية على صاحبه، ولا يجوز على الأنبياء، ولأن الإغماء والنوم ونحوهما
يزيل الإحساس الظاهر والعقل الظاهر، وإلا فيجوز أن يرى رؤيا ويوحى
إليه في حال نومه وإغمائه، ويكون زوال العقل تبعاً لزوال حس الظاهر
بخلاف المجنون، فإن حسه وإدراكه باق، والعقل زائل، فهو في ذلك ليس
كالنائم، ولهذا النائم والمغمى عليه ينדר منهما القول والعمل بخلاف
المجنون.

(١) (٢) (٣) الإنصاف مع الشرح ١٠ / ٣. (٤) مسائل أبي داود ص (٤٩).

(٥) في الأصل: كالصيام.

(٦) أخرج ابن أبي شيبة ٢ / ٢٦٨، والبيهقي في السنن ١ / ٣٨٨: «أن عمار أغمي عليه الظهر،
والعصر، والمغرب، والعشاء فأفاق في بعض الليل فقضاهن».

(٧) أخرج هذين الأثرين ابن أبي شيبة ٢ / ٢٦٨.

فصل

وأما الصبي فلا تجب عليه في أشهر الروایتين^(١).

وعنه: أنها تجب عليه إذا بلغ عشرين^(٢) اختارها أبو بكر والتميمي، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «مروا أبناءكم بالصلاة لسبع، واضربوهم عليها لعشر سنين، وفرقوا بينهم في المضاجع» رواه أحمد وأبو داود^(٣)، وعن سبرة الجهني، قال: قال رسول الله ﷺ: «مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع سنين، وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها» رواه أبو داود والترمذي وقال: «حديث حسن»^(٤). فقد أمر بالعقاب على تركها وما يعاقب على ترك شيء إلا الواجب لاسيما مع رافة

(١) الشرح الكبير مع الإنصاف ١٩/٣. وقال شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص (٣٢): «ولا تلزم الصلاة صبيًا ولو بلغ عشرين، قاله جمهور العلماء، وثواب عبادة الصبي له».

(٢) المقنع مع الشرح والإنصاف ١٩/٣.

(٣) أخرجه أحمد ١٨٠/٢، ١٨٧، وأبو داود في الصلاة/ باب متى يؤمر الغلام بالصلاة ٣٣٤/١، وابن أبي شيبة ٣٤٧/١، والبخاري في التاريخ الكبير ١٦٨/٤، وابن عدي في الكامل (٩٢٩)، وأبو نعيم في الحلية ٢٦/١٠، والخطيب في التاريخ ٢٨٧/٢، والحاكم ١٩٧/١، والدارقطني ٢٣٠/١، والبيهقي ٢٢٦/٢. وصححه الحاكم، وسكت عنه الذهبي، وأبو داود، والمنذري (٤٦٥)، وصحح إسناده أحمد شاكر في تحقيق المسند (٦٦٨٩)، (٦٧٥٦).

(٤) أخرجه أحمد ٤٠٤/٣، وأبو داود في الموضع السابق والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء متى يؤمر الصبي بالصلاة ٧٤/٢، والطبراني في المعجم الكبير (٦٥٤٦ - ٦٥٤٨) وقال الترمذي: «حسن صحيح».

النبي ﷺ ورحمته بأمته، ولأنه يفهم الأمر ويقدر على الامتثال فوجب عليه كالبالغ، وهذا لأن عمدة الوجوب إنما هي العقل الذي به يعلم، والقدرة التي بها يفعل وكلاهما موجود، ولأن العشر مظنة الاحتلام وأول سببه، فجاز أن تقوم مقامه، ويحمل حديث: «رفع القلم»^(١) على ما يفعله من الذنوب لا على ما يتركه من الواجب، ويؤيد هذا أن المأمورات تصح منه فجاز أن تجب عليه، ولهذا صح منه الإسلام وهو يُلزم لأحكام كثيرة في الدنيا والآخرة، وأما المنهيات فإنها تقع منه باطلة إذا كانت تقبل البطلان فلا تحرم عليه، ولهذا لا تصح تصرفاته بغير إذن من نكاح وبيع وهبة ويقع كفره وقذفه وزناه وسرقته غير موجب للحد والعقوبة، ومن قال هذا صح إسلامه دون رده كإحدى الروايات، وهذا لأن فعل البر أسهل من ترك الإثم، ولهذا قال سهل بن عبد الله: «أعمال البر يفعلها البر والفاجر، ولا يصبر عن الآثام إلا صديق» ومن قال هذا التزم وجوب الصيام إذا أطاقه.

فأما الحج فلا يجب عليه قبل الاحتلام قولاً واحداً؛ لقوله: «أيما صبي حج به أهله ثم احتلم فعليه حجة أخرى»^(٢) وهذا يروى مرسلًا وموقوفًا عن

(١) سبق ص (٤٣).

(٢) أخرجه مرفوعاً ابن خزيمة (٣٠٥٠)، والحاكم ١/٤٨١، والبيهقي ٥/١٧٩، والخطيب في التاريخ ٨/٢٠٩، وابن عدي (٦١٥). وقال الخطيب: «لم يرفعه إلا يزيد بن زريع عن شعبة، وهو غريب» وصحح ابن خزيمة الموقوف، وقال البيهقي: «تفرد برفعه محمد ابن المنهال، ورواه الثوري عن شعبة موقوفاً». وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي. وأخرجه موقوفاً الشافعي في الأم ٢/٩٥، والمسند (١٣٣)، والطحاوي في الشرح ٢/٢٥٧، والبيهقي ٥/١٥٦. وصححه الحافظ في الفتح ٤/٦١، وصححه الألباني في الإرواء (٩٨٦) مرفوعاً وموقوفاً.

ابن عباس، وكذلك لو بلغ بالسن أو الإنبات ولم يحتلم لم يجب عليه، ولو حج بعد البلوغ بالسن، ثم احتلم لزمه إعادة الحج في رواية منصوصة على ظاهر الحديث الوارد فيه، ولأن السن والإنبات ليس هو حقيقة الإدراك؛ لأن الله إنما علق الأحكام ببلوغ الحلم بقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾^(٣) وقول النبي ﷺ: «رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم»^(٤) لكن لما كان بلوغ الحلم خفياً عن غير المحتلم، وكان ذلك غالباً يكون مع بلوغ خمسة عشر وإنبات شعر العانة جعل مظهره علامة قائمة مقامه في الأحكام التي تتعلق بغير هذا البالغ من الحدود والقصاص والجهاد والحجر وغير ذلك، إذ كانوا لا يطلقون على الحقيقة غالباً. فأما ما بينه وبين الله فإنه يعلم وقت احتلامه، ولأن هذه الأمور تتكرر قبل الاحتلام وبعده فجاز أن يجعل ما يقارب الاحتلام في حكمه احتياطاً وعموماً بخلاف الحج، فإنه لا يتكرر، ولأنه أحرم لحجه قبل الاحتلام لكان قد فعل الحج قبل كمال قواه وبلوغ أشده، ولذلك يعيده إذا بلغ.

والرواية الأخرى: اختيار أكثر أصحابنا حتى جعلها القاضي رواية واحدة، وكذلك ابن بطّة تأول الرواية الأولى؛ لما تقدم من قوله ﷺ: «رفع

(١) سورة النساء آية (٦).

(٢) سورة النور آية (٥٩).

(٣) سورة الأنعام آية (١٥٢).

(٤) سبق تخريجه ص (٤٣).

القلم عن الصبي حتى يحتلم»^(١) وهذا يعم حكم الإثم الحاصل بفعل محرم أو ترك واجب، كما شاركه في ذلك المجنون، ولأنها عبادة بدنية فلم تجب قبل البلوغ كالحج والجهاد، وهذا لأن الصبي في الأصل لما كان مظنة نقص العقل وضعف البنية جعل الشرع بلوغ الأشد حداً للتكليف، لأنه مظنة استكمال شرائطه غالباً، ولأنها لو وجبت عليه لقتل بتركها كالبالغ، ولكن الإمام هو الذي يقيم عليه الحد ولم يكتفِ بضربه ولم يفرض ذلك إلى الولي، وبهذا يعلم أن ضربه عليها ليتمرن عليها ويعتادها وقد يجب لمصالحه، وإن لم تكن واجبة عليه كما تضرب البهيمة تأديباً لها ودواءً، وكما يضرب المجنون لذلك، وكان ابن عباس «يقيد عكرمة على حفظ القرآن والسنة»^(٢) وقال رجل للنبي ﷺ: «مم أضرب يتيمي»، قال: مما^(٣) كنت ضارباً منه ولدك^(٤) وكما يضرب على الكذب وفعل المحرمات، ليكف عنها ويعتاد تعظيم المحرمات، وإن كان قلمه مرفوعاً إجماعاً.

وعلى الروایتين فيؤمر بها إذا بلغ سبع سنين^(٥).

قال أصحابنا: ويهدد على تركها، ويضرب عليها إذا بلغ العشر كما في الحديث، وذلك واجب على وليه وكافله نص عليه^(٦)، وكما تقدم في

(١) سبق تخريجه ص (٤٣). (٢) أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣/ ٣٢٦.

(٣) في الأصل (إن عبدي تماماً إذا أضربه).

(٤) أخرجه ابن حبان (٢٠٤٨) موارد، وابن عدي ٤/ ١٣٩٠، والطبراني في الصغير ١/ ٨٩، والبيهقي ٤/ ٦. وفي مجمع الزوائد ٨/ ١٦٣: «فيه معلى بن مهدي وثقه ابن حبان وغيره وفيه ضعف، وبقي رجاله ثقات».

(٥) المغني ٢/ ٣٥٠. (٦) مسائل أحمد لأبي داود ص (٥٠)، والمغني ٢/ ٣٥٠.

الحديث فإن الأمر من النبي ﷺ يقتضي الوجوب، وقد قال الله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾^(١) قال علي عليه السلام: «علموهم وأدبوهم»^(٢) وإهمال ذلك سبب مصيره إلى النار، ولأن هذا من مصالحه فوجب مراعاته، كما يجب حفظ ماله، ومنعه من جميع الفواحش والمعاصي، ويؤمر مع ذلك بالطهارة ونحوها مما يشترط للصلاة؛ لأن الصلاة لا تصح بدونها.

فإن بلغ في أثناء الوقت لزمته الصلاة وإن كان قد صلاها، أو هو فيها؛ لأنها حينئذ وجبت عليه وما تقدم كان نفلاً، فلم يمنع الإيجاب كما لو حج قبل البلوغ ثم بلغ.

ولو بلغ في أثناءها ثم خرج الوقت لم تجب عليه لزوال وقت الوجوب، هذا هو المذهب المنصوص^(٣) حتى لو احتلم في أثناء الليل وقد صلى المغرب والعشاء أعادهما، نص عليه^(٤).

ولو قيل: إنه صلاها مرة لم تجب عليه ثانية لكان وجبها^(٥)، لأن تعجيل الصلاة والزكاة قبل وجوبها إذا كان مشروعاً منع الوجوب كما لو صلى الثانية من المجموعتين في وقت الأولى، أو فعل الجمعة قبل

(١) سورة التحريم الآية (٦).

(٢) أخرجه ابن جرير في التفسير ١٥٧/١٢.

(٣) مسائل أحمد لعبد الله ١/١٨٨، المغني ٢/٥٠، والكافي ١/٩٤.

(٤) الإنصاف مع الشرح ٣/٢٢.

(٥) قال في الإنصاف مع الشرح ٣/٢٢: «وقيل: لا يلزمه الإعادة فيهما، وهو تخريج لأبي الخطاب، واختاره الشيخ تقي الدين، وصاحب الفائق».

الزوال، وكذلك لو عجل زكاة ماله قبل وجوبه، والنفل قد يمنع وجوب
الفرض، كما لو صلى العيد أول النهار سقطت عنه الجمعة؛ ولأن العادة
الغالبة أن الصبيان يحتلمون بالليل، ولم ينقل عنهم أنهم كانوا يؤمرون
بإعادة المغرب والعشاء.



مسألة: «فمن جحد وجوبها بجهله عُرِفَ ذلك، وإن جحدتها عناداً كُفِرَ».

هذا أصل مضطرد في مباني الإسلام الخمسة، وفي جميع الأحكام الظاهرة المجمع عليها من مكلف إن كان الجاحد لذلك معذوراً، مثل أن يكون حديث عهد بالإسلام، أو قد نشأ ببادية هي مظنة الجهل بذلك لم يكفر حتى يُعَرَّفَ أن هذا دين الإسلام، لأن أحكام الكفر والتأديب لا تثبت إلا بعد بلوغ الرسالة لاسيما فيما لا يعلم بمجرد العقل، قال الله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(١) وقال تعالى: ﴿لَّئِلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرِّسَالِ﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَا أَهْلُكُنَّاهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا﴾^(٣) وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾^(٤) وقال تعالى: ﴿لَا نَذْرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾^(٥) فالإنذار لمن بلغه القرآن بلفظه أو معناه، فإذا بلغته الرسالة بواسطة أو بغير واسطة قامت عليه الحجة وانقطع عذره.

فأما الناشئ بديار الإسلام ممن يُعلم أنه قد بلغته هذه الأحكام فلا

(١) سورة الإسراء الآية (١٥).

(٢) سورة النساء الآية (١٦٥).

(٣) سورة طه الآية (١٣٤).

(٤) سورة القصص الآية (٥٩).

(٥) سورة الأنعام الآية (١٩).

يقبل قوله أي لم أعلم ذلك، ويكون ممن جحد وجوبها بعد أن بلغه العلم في ذلك، فيكون كافراً كفاً ينقل عن الملة، سواء صلاها مع ذلك أو لم يصلها، وسواء اعتقدها مستحبة أو لم يعتقد، وسواء رآها واجبة على بعض الناس دون بعض أو لا، وسواء تأول في ذلك أو لم يتأول؛ لأنه كذب الله ورسوله وكفر بما ثبت أن محمداً ﷺ بعث به، ولهذا أجمع رأي عمر والصحابة في أن الذين شربوا الخمر مستحلين لها أنهم إن أقروا بالتحريم خلوا، وإن أصروا على الاستحلال قتلوا^(١). وقالوا: وكذلك من تأول تأويلاً يخالف به جماهير المسلمين.

وكذلك لو أقر أن الله أوجبها، وصدق الرسول في الرسالة وامتنع من قبولها بالإيجاب، وأبى أن يلتزمه وينقاد لله ورسوله فهو كإبليس، فإنه لم ينكر الإيجاب، وإنما استكبر عن القبول فإنه يكفر بذلك، ويقال له: كافر ولا يقال له: مكذب.

(١) انظر: مصنف عبد الرزاق (١٧٠٧٦)، ومصنف ابن أبي شيبة ٩/ ٥٤٦، ١٠/ ٣٩، والطحاوي في الشرح ٣/ ١٥٤، والبيهقي في سننه ٨/ ٣١٦، والمحلى ١٣/ ٥٣.

مسألة: «ولا يحل تأخيرها عن وقتها إلا بناوٍ جمعها، أو مشتغل عنها بشرطها». أما فعلها في الوقت المضروب لها ففرض، وتأخيرها عنه عمداً من الكبائر لقوله تعالى: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾^(١) والمحافظة عليها فعلها في الوقت، لأن سبب نزول الآية تأخير الصلاة يوم الخندق دون تركها^(٢)، لأن السلف فسروها بذلك، ولأن المحافظة خلاف الإهمال والإضاعة، ومن أخرها عن وقتها، فقد أهملها ولم يحافظ عليها. وقوله تعالى: ﴿فخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات﴾^(٣) وإضاعته تأخيرها عن وقتها كذلك فسرها ابن مسعود، وإبراهيم والقاسم بن محمد، والضحاك^(٤) وغيرهم من غير مخالف لهم، قال ابن مسعود: «إضاعته: صلاتها لغير وقتها»^(٥) لأن الشيء الضائع ليس هو معدوماً، إنما هو مهمل غير محفوظ، وقوله تعالى: ﴿فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون﴾ والمشهور منها: إضاعة الوقت كذلك فسرها هذه المواضع جماهير الصحابة والتابعين^(٦)، وهو معقول من الكلام، وقال تعالى: ﴿إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً﴾^(٧) وأمر سبحانه الخائف أن يصلي مع الإخلال بكثير من الأركان^(٨)، وكذلك المتيمم ونحوه، ولو جاز التأخير لما احتاج إلى شيء من ذلك، وسائر

(١) سورة البقرة الآية (٢٣٨). (٢) انظر ص (٢٣٩). (٣) سورة مريم الآية (٥٩).

(٤) انظر: تفسير ابن جرير ٨/٣٥٤، والمحلى ٢/٣٢٦، ومجمع الزوائد ١/٣٢٥.

(٥) أخرجه الطبري في تفسيره ١٦/٧٤.

(٦) انظر: تفسير الطبري ١٦/٧٤، والمحلى ٢/٣١٩.

(٧) سورة النساء الآية (١٠٣).

(٨) في قوله تعالى: ﴿فإن خفتهم فرجالاً أو ركبانا﴾. سورة البقرة الآية (٢٣٩).

الآيات الموجبة فعلها في الوقت المحدود مثل قوله: ﴿سبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾^(٢) دليل مفصل على ذلك، وكذلك الأحاديث:

عن أبي ذر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يا أبا ذر إنها ستكون عليكم أئمة يمتنون الصلاة، فإن أدركتموهم فصلوا الصلاة لوقتها واجعلوا صلاتكم معهم نافلة» رواه أحمد ومسلم^(٣)، وعن أبي قتادة قال رسول الله ﷺ: «ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر صلاة إلى وقت الصلاة الأخرى» رواه مسلم^(٤) والنصوص في ذلك كثيرة وهو مجمع عليه. فأما الذي يؤخرها ينوي جمعها إلى التي بعدها حيث يجوز ذلك فهذا في الحقيقة قد صلاها في وقتها وكذلك يصلّيها أداء؛ لأن الوقت للصلاة هو الذي حده الله سبحانه لجواز فعلها، وإنما استثناءه الشيخ لسببين:

(أحدهما): أنه ليس هو الوقت المطلق، وإنما هو وقت في حال العذر خاصة، وقد لا يفهم هذا من مطلق الوقت.

(الثاني)^(٥): أن التأخير إليه لا يجوز إلا بنية العزم على الفعل فلو قصد

تركها في الوقت ولم يقصد فعلها فيما بعد أثم بذلك.

فأما تأخيرها عن أول الوقت إلى آخره فيجوز، وهل يشترط له العزم

(١) سورة ق الآية (٣٩).

(٢) سورة الإسراء الآية (٧٨).

(٣) أخرجه أحمد ١٤٩/٥، ومسلم في المساجد/ باب كراهية تأخير الصلاة عن وقتها (٦٤٨).

(٤) أخرجه مسلم في المساجد/ باب قضاء الصلاة الفائتة، واستحباب تعجيلها (٦٨١).

(٥) ليست في الأصل.

ليكون بدلاً عن التعجيل، فيه وجهان:

أحدهما: يشترط^(١) قاله القاضي وابن عقيل وغيرهما؛ لأن الصلاة تجب في أول الوقت وجوباً موسعاً واعتقاد الوجوب واجب على الفور، ومتى وجب الاعتقاد وجب العزم، لأنه لوجاز التأخير من غير بدل عنه لبطل معنى الوجوب في أول الوقت، ولأن العزم على الترك حرام فإذا لم يكن ذاهلاً أو ناسياً فلا بد من العزم على الفعل.

والثاني: لا يشترط^(٢)، قاله أبو الخطاب وغيره، وذكره القاضي في بعض المواضع؛ لأن النصوص الدالة على جواز التأخير ليس فيها شرط العزم فاشتراطه تحكم؛ ولأن العزم لو كان بدلاً عن الفعل فينبغي أن لا يجب الفعل، وإن كان بدلاً عن تعجيله فالتعجيل ليس بواجب؛ ولأن الإنسان إذا دخل وقت الصلاة فإن لم يعلم به بنوم أو غيره فلا إثم عليه اتفاقاً، وإن علم الوقت وعزم على الترك أثم اتفاقاً، لكن لنفس العزم على المعصية كما لو عزم على الترك قبل الوقت، وإن لم يعزم على واحد منهما أو هم بالترك وحدث به نفسه فهذا مورد الوجهين: أنه لا يجب تأثيمه؛ لقول النبي ﷺ: «إن الله تجاوز لأمته عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم أو تعمل به» متفق عليه^(٣).

(١) وهذا هو الصحيح من المذهب، اختاره أكثر الأصحاب. (الإنصاف ٢٦/٣).

(٢) الإنصاف مع الشرح ٢٦/٣.

(٣) أخرجه البخاري في العتق/ باب الخطأ والنسيان في العتاقة والطلاق (٢٥٢٨)، ومسلم في الإيمان/ باب تجاوز الله عن حديث النفس والخواطر (١٢٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

فَصْلٌ

وإنما يجوز التأخير من أول الوقت إلى آخره إذا لم يغلب على ظنه الفوات بالتأخير، فأما إن غلب على ظنه الفوات بالتأخير أو حدوث أمر يمنع منها أو من بعض فروضها قبل خروج الوقت كمرض يغلب على ظنه الموت، أو مَنْ يقدم للقتل، أو امرأة عادتھا تحيض في أثناء الوقت أو غير ذلك، أو أعير سترة في أول الوقت ولم يمهل إلى آخره، أو متوضىء عادم للماء في السفر لا تبقى طهارته إلى آخر الوقت، ولا يرجو وجود الماء؛ لم يجزله التأخير إلى الوقت الذي يغلب على ظنه فوت ذلك كالتأخير إليه؛ لأنه يفضي إلى تفويت واجب، فإنه إذا أخرها في هذه المواضع فمات مات عاصياً.

وإن تخلف^(١) ظنه أثم وكانت الصلاة أداءً؛ لأنه تبين أن الوقت الشرعي باق، والقضاء فعل العبادات بعد الوقت المحدود بالشرع، فلهذا لو نام عنها أو نسيها حتى خرج الوقت صلاها قضاء وإن لم يجب عليه فعلها إلا في ذلك الوقت، ولهذا فإن ما تقضيه الحائض ونحوها من الصوم يكون قضاءً وإن لم يجب فعله إلا بعد خروج الوقت، ومثل هذه الصورة العبادة الواجبة على الفور فإنها لو أخرت عن أول أوقات الإمكان كانت أداءً وإن أثم بالتأخير إذ لم يوقت الشرع لها وقتاً عاماً، ومما يكون أداءً مع الإثم صلاة العصر بعد الاصفرار والعشاء في النصف الثاني من الليل^(٢).

(١) في الأصل: اختلف. (٢) انظر ص ١٦٣، ١٧٧.

ولو أخرها تأخيراً جائزاً ومات قبل الفعل ففيل^(١): يموت عاصياً؛ لأن التأخير إنما جاز بشرط سلامة العاقبة.

والمشهور: أنه لا إثم عليه^(٢)؛ لأن اشتراط ما لا يعلم ولا دليل عليه غير جائز، والتأخير هنا له حد ينتهي إليه بخلاف الواجب المطلق إن جوزنا تأخيره فإننا نؤثمه إذ ليس للتأخير حد مؤقت.

وأما قوله: «أو مشغل بشرطها» فمثل أن يستيقظ فيخاف إن توضأ أو لبس ثوبه أو إن أزال عنه نجاسة طلعت الشمس فإن هذا يفعلها بشروطها وأركانها إذ لا يقدر على أكثر من ذلك وليس تضييعاً ولا تفريطاً إذ ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة.

وكذلك الكافر إذا أسلم والمجنون إذا أفاق، والحائض إذا طهرت، والصبي إذا بلغ وقد ضاق الوقت عنها وعن شرائطها فإنهم يشتغلون بشرطها وإن خرج الوقت، لأنه حينئذ أمر بإقامة الصلاة وقد أمر الله بالوضوء عند القيام إلى الصلاة وهذا هو الوقت الذي وجب فعلها فيه، وإن كان بعد خروج الوقت المحدود في الأمر العام، وكذلك قال النبي ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»^(٣) فإن ذلك وقتها.

ومسائل هذا الباب منقسمة إلى ما ترجح فيه الوقت، وإلى ما ترجح فيه السبب أي الشرط كما يذكر مفصلاً في موضعه، بخلاف من ضاق الوقت عن تعلمه الفاتحة والتشهد فإنه يصلي بحسب حاله ولا يتعلم، لأن

(١) (٢) الإنصاف مع الشرح الكبير ٢٧/٣.

(٣) سبق تخريجه ص (٤٣).

الأول قادر على نفس الشرط مشغول بفعله وهذا عاجز عن الركن وإنما يشتغل بتعلمه وليس هو نفس الركن، وأيضاً فإن محل الشرط ما قبل الصلاة وحكمه مستدام إلى آخرها فإذا اشتغل به في وقته لم يكن آخر الصلاة والقراءة محلها في نفس الصلاة فإذا اشتغل بتعلمها فهو اشتغل في وقت خطابه بالصلاة.

وإذا تعمد تأخير الصلاة حتى ضاق الوقت عن فعل شروطها وأركانها، مثل أن تكون عليه نجاسة أو هو جنب وأخر الصلاة بحيث متى اشتغل بالطهارة خرج الوقت فعليه أن يشتغل بالطهارة أيضاً وهو آثم بفعلها في غير الوقت؛ لأنه كان يجب عليه الطهارة قبل ضيق الوقت والصلاة فيه فمتى أخر ذلك فعليه أن يفعله كما وجب عليه مع إثمه بالتأخير، ولو أخر التيمم بالسفر وهو عادم للماء ثم وجدته قبل خروج الوقت فهنا وجهان. والفرق بينهما: أنه كان قد وجب عليه الصلاة بتيمم ولم يرخص له في التأخير إلى أن يخرج الوقت فمتى صلى بالتيمم فقد فعل ما وجب عليه، وقد تقدم هذا.

فأما إن عجز في الوقت عن بعض الشروط والأركان وعلم أنه يقدر عليه بعد خروج الوقت كعارٍ يعلم أنه يجد الثياب بعد الوقت، أو محدث يعلم أنه يجد الماء بعد الوقت، أو خائف يعلم أنه يأمن بعد الوقت، أو مريض يعلم أنه يصح بعد الوقت ونحوهم، فإنه لا يجوز له التأخير بالنصوص الظاهرة في وجوب الصلاة في حال الخوف والمرض والعري والتيمم، وإلى غير القبلة، ولا فرق في هذا ولا بين من يشتغل بتحصيل الشرط ويعلم أنه يحصله بعد الوقت، أو من ينتظر حصوله بعد الوقت؛ لأن

الشرط متى طال زمن حصوله سقط، وكانت مصلحة الصلاة في الوقت مقدمة على مصلحة حصوله بخلاف ما زمنه قريب، ولأن الشرط هنا معجوز عنه وإنما يريد أن يشتغل بتحصيل القدرة عليه، وهذا غير واجب، فلا يُقَوِّتُ بسببه واجباً وهو الصلاة في الوقت.

ومثل هذا لو دخل عليه الوقت والقبلة مشتبهة لا يعلم جهتها إلا بعد خروج الوقت فإنه ليس له الاشتغال بشرط يستغرق الوقت.

وإن كان الاجتهاد ممكناً لكن قد ضاق الوقت بحيث إذا اجتهد فات الوقت، فإنه يصلي بالتقليد أيضاً في أشهر الوجهين^(١) كما لو لم يكن عالماً بالدليل والوقت ضاق على التعلم والاجتهاد، ولأنه ليس مشغلاً بشرطها وإنما هو طالب للتعلم به فأشبهه من طلب العلم بالدلالة.

وفي الآخر: عليه أن يجتهد مع ضيق الوقت^(٢) كما على المفتي والحاكم أن يجتهدا مع ضيق الوقت وسعته^(٣).

(١) (٢) انظر الإنصاف مع الشرح ٢٥ / ٣.

(٣) قال شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص (٣٢): «ولا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها لغير الجمع. والمسافر العادم للماء إذا علم أنه يجد الماء بعد الوقت فلا يجوز له التأخير إلى ما بعد الوقت، بل يصلي في الوقت بلا نزاع، وكذلك العاجز عن الركوع والسجود والقراءة إذا علم أنه يمكنه أن يصلي بعد الوقت بإتمام الركوع والسجود والقراءة كان الواجب أن يصلي في الوقت بحسب مكانه. وأما قول بعض أصحابنا: لا يجوز تأخيرها عن وقتها إلا لئلا يجمعها أو يشتغل بشرطها، فهذا لم يقله أحد قبله من الأصحاب بل ولا من سائر طوائف المسلمين إلا أن يكون بعض أصحاب الشافعي فهذا لا شك ولأريب أنه ليس على عمومته، وإنما أرادوا صوراً معروفة كما إذا أمكن الواصل إلى البئر أن يصنع جبلاً يستقي به ولا يفرغ منه إلا بعد الوقت، أو أمكن العربي أن يخطط ثوباً ولا يفرغ منه إلا بعد الوقت ونحو هذه الصور، ومع هذا فالذي قاله في ذلك خلاف المذهب المعروف =

مسألة: «فإن تركها تهاوناً استتيب ثلاثاً فإن تاب وإلا قتل».

أما ترك الصلاة في الجملة فإنه يوجب القتل من غير خلاف، لأن الله تعالى قال: ﴿فإذا انسلك الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم﴾^(١) إلى قوله: ﴿فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم﴾^(٢) فأمر بالقتل مطلقاً واستثنى منه ما إذا تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة. فمن لم يفعل ذلك بقي على العموم، ولأنه علق تخلية السبيل على ثلاثة شروط، والحكم المعلق بشرط ينعدم عند عدمه؛ ولأن الحكم المعلق بسبب عرف أنه يدل على أن ذلك السبب علة له، فإذا كان علة التخلية هذه الأشياء الثلاثة لم يجوز أن تخلى سبيلهم دونها، ولا يجوز أن يقال: إقامة الصلاة هنا المراد به التزامها فإن تخليتهم بعد الالتزام وقبل الفعل واجبة، لأننا نقول: المراد به التزامها وفعلها؛ لأن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة حقيقة الفعل، والالتزام إنما يراد له، فإذا التزموا ذلك خلتناهم تخلية مراعاة فإن وفوا بما التزموا وإلا أخذناهم وقتلناهم، وإنما خلتناهم بنفس الالتزام، لأنه أول أسباب الفعل كما يخلو من أراد الوضوء والطهارة فإن أتم الفعل وإلا أخذ، وحتى لو قيل: فإن فعلوا الصلاة فخلوا سبيلهم وإن لم يفعلوها فاقتلوهم. ثم قال: (ألتزم)^(٣) لم يجب تخلية

= عن أحمد وأصحابه، وجماهير العلماء، وما أظنه يوافقه إلا بعض أصحاب الشافعي. ويؤيد ما ذكرناه أيضاً: أن العريان لو أمكنه أن يذهب إلى قرية يشتري منها ثوباً ولا يصلي إلا بعد الوقت لا يجوز له التأخير بلا نزاع، وكذلك العاجز عن تعلم التكبير والشهاد الأخير إذا ضاق عليه الوقت صلى على حسب حاله، وكذلك المستحاضة إذا كان دمها ينقطع بعد الوقت لم يجز لها التأخير، بل تصلي في الوقت بحسب حالها».

(١) (٢) سورة التوبة الآية (٥). (٣) ليست في الأصل.

سبيلهم، كما في آية الجزية، فإنه مدّ قتالهم إلى حين الإعطاء فإذا التزموا الإعطاء فهو أول الأسباب بمنزلة الشروع في الفعل، فإن حققوا ذلك وإلا قتلناهم، ولأنه لو كان المراد مجرد الالتزام وإن عري عن الفعل لم يكن بين الصلاة والزكاة وغيرهما فرق، إذ من لم يلتزم جميع الإسلام فإنه يقاتل، وأيضاً فإن الالتزام قد لا يحصل لقوله: ﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ فإن التائب من الكفر لا يكون تائباً حتى يقرب جميع ما جاء به الرسول ويلتزمه، ولأن الالتزام إن أريد به اعتقاد الوجوب والإقرار به فليس في اللفظ ما يدل على أنه المراد وحده، وإن أريد به الفعل والوعد به فهذا لا يجب إلا إذا وجب قتلهم بالترك وإلا فلو كان قتلهم بالترك غير واجب وقالوا: نحن نعتقد الوجوب، ولا نفعل لحرم قتلهم وهذا خلاف الآية. وأيضاً مما هو دليل في المسألة وتفسير للآية ما أخرجاه في الصحيحين عن عبدالله بن عمر أن النبي ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله»^(١) وليس في لفظ مسلم: «إلا بحق الإسلام» وعن أنس بن مالك قال: «لما توفي النبي ﷺ ارتدت العرب، فقال عمر: يا أبا بكر كيف تقاتل العرب؟ فقال أبو بكر: إنما قال رسول الله ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأنني رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة» رواه النسائي^(٢) فهذا يدل على أن

(١) أخرجه البخاري في الإيمان/ باب «فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة» (٢٥)، ومسلم

في الإيمان/ باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (٢٢).

(٢) أخرجه النسائي في كتاب تحريم الدماء ٧/ ٧٦.

القتال مأمور به إلى أن يوجد فعل الصلاة والزكاة إذ لو كان مجرد الاعتقاد كافياً لاكتفي بشهادة أن محمداً رسول الله، فإنها تنتظم بصدقه بجميع ما جاء به، ولم يكن لتخصيص الصلاة والزكاة بالاعتقاد دون غيرهما معنى، ثم قوله: «فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم» دليل على أن العصمة لا تثبت إلا بنفس إقام الصلاة وإيتاء الزكاة مع الشهادتين، ثم فهم أبو بكر رضي الله عنه منه حقيقة الاتباع بموافقة الصحابة له على ذلك حتى قال: «لو منعوني عقلاً أو عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم على منعها»^(١) ولم يقل: (على جحدها) وتعميمه من منعها جاحداً أو معترفاً دليل على أن الفعل مراد.

فإن قيل: فقد روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها» متفق عليه^(٢).

قلنا: هذا الخبر قد روي فيه «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، ثم قد حرم دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله» رواه ابن ماجه وابن خزيمة في صحيحه^(٣)، فهذا المقيد يقضي على ذلك المطلق، ثم لو كان قد قيل مفرداً فإن الصلاة والزكاة من حقها، كما قال الصديق لعمر، ووافقه عمر وسائر الصحابة على ذلك،

(١) (٢) أخرجه البخاري في الزكاة/ باب وجوب الزكاة (١٣٩٩، ١٤٠٠)، ومسلم في الإيمان/ باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله (٢٠).

(٣) أخرجه ابن ماجه في المقدمة (٧١) وابن خزيمة في الزكاة/ باب الأمر بقتال مانع الزكاة ٧/٤.

ويكون ﷺ قد قال كلا من الحديشين في وقت، فقال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله» ليعلم المسلمون أن الكافر المحارب إذا قالها وجب الكف عنه، وصار دمه وماله معصوماً، ثم بين في الحديث الآخر أن القتال ممدود إلى الشهادتين والعبادتين، ليعلم أن تمام العصمة وكمالها إنما تحصل بذلك، ولئلا تقع الشبهة فإن مجرد الإقرار لا يعصم على الدوام كما وقعت لبعض الصحابة حتى طلائها الصديق ثم وافقه، وتكون فائدة ذلك أنه إذا قال: (لا إله إلا الله) كان قد شرع في العاصم لدمه فيجب الكف عنه فإن تمم ذلك تحققت العصمة وإلا بطلت، وعن عبيد الله بن عدي بن الخيار أن رجلاً من الأنصار حدثه أنه أتى النبي ﷺ وهو في مجلس فساره فاستأذنه في قتل رجل من المنافقين فجهر رسول الله ﷺ فقال: «أليس يشهد أن لا إله إلا الله؟ قال الأنصاري: بلى يا رسول الله ولا شهادة له، فقال: أليس يشهد أن محمداً رسول الله؟ قال: بلى ولا شهادة له، قال: أليس يصلي؟ قال: بلى ولا صلاة له، قال: أولئك الذين نهاني الله عن قتلهم» رواه الشافعي وأحمد في مسنديهما^(١)، ولو كانت الشهادتان موجبة للعصمة مع ترك الصلاة لم يسأل عنها، ولم يسقها مع الشهادتين مساقاً واحداً، وقوله بعد ذلك: «أولئك الذين نهاني الله عن

(١) أخرجه الشافعي في مسنده في كتاب الأسارى ص (٣٢٠)، وأحمد ٤٣٢/٥، ٤٣٣، ومالك في الموطأ في قصر الصلاة في السفر/ باب جامع الصلاة ١/ ١٧١، وابن حبان كما في الإحسان (٥٩٧١)، وقال الهيثمي في المجمع ١/ ٢٤: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، وأعاده عن عبيد الله بن عدي بن الخيار عن عبد الله بن عدي الأنصاري» وصححه الحافظ في الإصابة ٢/ ٣٣٧، وقال: «جوده معمر عن الزهري».

قتلهم» يوجب حصرالذين نُهي عن قتلهم في هذا الصنف، وعن أبي سعيد في حديث الخوارج: فقال ذو الخويصرة التميمي: للنبي ﷺ: «يا رسول الله اتق الله، فقال: «ويلك أأست أحق أهل الأرض أن يتقي الله؟» قال: ثم ولي الرجل فقال خالد بن الوليد: يا رسول الله ألا أضرب عنقه؟ فقال: لا لعله أن يكون يصلي، قال خالد: وكم من مصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، قال رسول الله ﷺ: «لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم» رواه مسلم^(١). فلما نهى عن قتله وعلل ذلك باحتمال صلاته علم أن ذلك هو الذي حقن دمه، لا مجرد الإقرار بالشهادتين، فإنه قد قال يا رسول الله ومع هذا لم يجعل النبي ﷺ ذلك وحده موجباً لحقن الدم، وعن أم سلمة عن النبي ﷺ قال: «يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن أنكر فقد برىء، ومن كره فقد سلم، ولكن من رضي وتابع، فقالوا: يا رسول الله ألا نقاتلهم؟ فقال: لا ما صلوا» رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي^(٢)، ولأن الصلاة أحد مباني الإسلام الخمسة فيقتل تاركها كالشهادتين.

وعلى هذه الطريقة يقتل تارك المباني الثلاثة.

أما الزكاة فإذا غيب ماله ولم يُقدر على أخذها منه.

وأما الصيام فيقتل إذا امتنع منه.

(١) أخرجه البخاري في المغازي / باب بعث علي بن أبي طالب (٤٣٥١)، ومسلم في الزكاة / باب ذكر الخوارج وصفاتهم (١٠٦٤).

(٢) أخرجه أحمد ٦ / ٢٩٥، ومسلم في الإمامة / باب وجوب الإنكار على الأمراء (١٨٥٤) وأبوداود في السنة / باب قتل الخوارج (٤٧٦٠)، والترمذي في الفتن / باب أئمة تعرفون عنهم وتنكرون (٢٢٦٦).

وأما الحج فإذا عزم علي الترك بالكلية، أو قال: لا أحج أبداً بعد وجوبه عليه، أو أخره إلى عام يغلب على ظنه موته قبله، وهو إحدى الروايتين^(١).

والرواية الأخرى: لا يقتل بالحج لأن وجوبه على التراخي عند بعض العلماء، ولا بالصيام لأنه يمكن استيفاؤه منه بأن يحبس في مكان ويمنع الأكل والشرب، ولأن الآية والأحاديث إنما هي في الصلاة والزكاة، ولأن الصلاة تشبه الشهادتين من حيث لا يدخلها الإنسان بنفس ولا مال^(٢).



(١) المذهب: أنه لا يكفر بترك شيء من العبادات تهاوناً غير الصلاة. (الفروع ١/ ٢٩٤، والإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٤، والمبدع ١/ ٣٠٥).

(٢) الفروع ١/ ٢٩٦.

فَضْلٌ

ولا يجوز قتله حتى يدعى إليها فيمتنع لأنه قد يتركها لعذر أو لشبهة عذر، أو لكسل يزول قريباً «ولهذا أذن النبي ﷺ في الصلاة خلف الذين يؤخرون الصلاة حتى يخرج وقتها نافلة ولم يأمر بقتلهم ولا قتالهم حيث لا يصرون على الترك»^(١) وأما التأخير فإذا دعي فامتنع من غير عذر في الوقت تحقق على الترك.

ويقتل بإصراره على ترك صلاة واحدة في أشهر الروايتين^(٢).
وعنه: لا يقتل إلا بترك ثلاث^(٣) لأن الموجب الترك عن إصرار وربما كان له عذر وكسل في الصلاة أو الصلاتين، فإذا تكرر الترك بعد الدعاء إلى الفعل علم أنه إصرار، وروى إسحاق بن شاقلا: يقتل بترك الواحدة إلا إذا كانت أولى المجموعتين وهي الظهر أو المغرب، فلا يقتل حتى يخرج وقت الثانية^(٤)، لأن وقتها وقت الأولى في حال الجمع فصار شبهة.
ووجه الأول: ما تقدم من الأحاديث فإنها مطلقة، وروى معاذ بن جبل

(١) سبق تخريجه ص (٥٤).

(٢) قال في الإنصاف ٢٨/٣: «وإن تركها تهاوناً لاجحوداً دعي إلى فعلها، فإن أبى حتى تضايق وقت التي بعدها وجب قتله هذا المذهب.. وعنه: يجب قتله إذا أبى حتى تضايق وقت أول صلاة اختاره المجد.. قال في الفروع: وهي أظهر».

(٣) المقنع مع المبدع ٣٠٦/١.

(٤) المغني ٣٥٤/٣.

أن رسول الله ﷺ قال: «من ترك صلاة مكتوبة متعمداً فقد برئت منه ذمة الله» رواه أحمد^(١)، ولأنه إذا دعي إليها في الوقت فقال: لا أصلي ولا عذرله فقد ظهر إصراره فيجب قتله زجراً له وحملًا على الفعل؛ إذ ليس في تقدير ذلك نص ولا إجماع ولا قياس صحيح، واحتمال عوده يقتضي تأخير استيفاء القتل دون عصمة الدم كالمرتد.

فَصْلٌ

المنصوص عن أحمد: أنه يقتل بترك صلاة واحدة، أو بترك ثلاث صلوات^(٢).

فمن أصحابنا من أقر ذلك على ظاهره، فقال: إذا دُعي في وقت الأولى فلم يصلها حتى فاتت وجب قتله، قال: وإنما اعتبر أصحابنا أن يضيق وقت الثانية في موضع دعي إلى الصلاة بعد فوت الأولى وقد صارت فاتتة ولا يقتل بترك الفائتة، وإنما يقتل في تلك الصورة بترك الثانية، وهذا ينتقض باعتبارهم ضيق وقت الرابعة مع أنهم ذكروا ذلك إذا دعي في وقت الأولى أيضاً وعلى مقتضى هذا القول أنه إذا ضاق وقت الأولى وجب قتله^(٣). وقال بعضهم: بل يقتل بترك الأولى وإن كانت فاتتة، وكذلك يقتل بترك كل فاتتة^(٤). وقال كثير منهم: بل لا بد أن يضيق وقت الثانية والرابعة^(٥).

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٢٣٨/٥. وهو صحيح بطرقه وشواهده، انظر: الترغيب

١٩٦/١، والمجمع ٢١٥/٤، والإرواء ٨٩/٧.

(٢) المغني ٣/٣٥٤. (٣) انظر ص (٦٨).

(٤) الإنصاف مع الشرح ٣/٣٠. (٥) المصدر السابق.

والقتل عندهم وجب بترك الثانية مع ترك الأولى؛ لأننا نستدل على ترك الثانية بترك الأولى ويتحقق الترك؛ لأن ترك الأولى لا يتحقق حتى يفوت (الوقت) فتصير فائتة فلا يقتل بها وحدها، فإذا ضاق وقت الثانية تحقق الدوام على الترك وهذا كما قلنا في الوعيد إنه ليس بإكراه، فإذا عذب ولم يفعل المكروه عليه ثم توعد صار إكراهاً معصوماً إلى العذاب الأول.

وقد أشار أحمد إلى هذا فقال: إذا ترك الفجر عامداً حتى وجبت عليه أخرى فلم يصلها يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه.

وكذلك الأحكام لا يمكن تعلقها بالماضي؛ فإنه فائت، ولا بالمستقبل؛ لأنه مظنون فلا تعلق به، وإلا أفضى إلى تبطيلها، وقد صرح بعض من سلك هذه الطريقة أنه لا بد أن يترك التي دعي في وقتها ويضيق وقت الثانية إلغاء لما تركها قبل الدعاء.

ومنهم من أطلق الترك وهو ظاهر كلام أحمد.

وإذا دعي إليها فامتنع أن يصلّيها في الوقت وترك الصلاة بعد خروج الوقت قتل أيضاً، ذكره بعض أصحابنا، وحكم بكفره على الترك.

فَضْلٌ

فإذا ترك صلاة عمداً ودعي في وقت الثانية ولم يفعلها حتى ضاق الوقت قتل، فصارت ثلاثة أوجه إذا قلنا: لا يقتل إلا بترك فائتة.

والأشبه: أنا إذا قلنا: لا يقتل إلا بترك ثلاثٍ لم يعتبر ضيق وقت الرابعة، وإن قلنا يقتل بواحدة اعتبر ضيق وقت الثانية، لأنه قال في إحدى

الروایتین: إذا ترك صلاة وصلاتین ينتظر عليه، لكن إذا ترك ثلاث صلوات.
قال: في الأخرى: إذا ترك الفجر عامداً حتى وجبت عليه أخرى ولم
يصلها يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه، وسواء كان الترك قبل دعائه أو
بعد دعائه.

لكن لا يباح إلا بعد دعائه وامتناعه إذا ترك صلاة واحدة حتى يخرج
وقتها ويدخل وقت غيرها.

والثانية: إذا ترك صلاتين.

والثالثة: إذا ترك ثلاث صلوات حتى تخرج أوقاتها.



مسألة: «يستتاب بعد وجوب قتله كما يستتاب المرتد ثلاثاً نص عليه».

وهل الاستتابة واجبة أو مستحبة على روايتين^(١).

ويقتل بالسيف ضرباً في عنقه؛ لأن ذلك هو الواجب في قتل المقدور عليه من الأدميين والبهائم كالأسير وقاطع الطريق والمرتد، فأما المعجوز عنه منهما، فيقتل كيف أمكن، لأن هذه القتلة أهون على المقتول وأوحي لزهوق النفس.

والأصل في ذلك ما روى شداد بن أوس أن النبي ﷺ قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة» رواه أحمد ومسلم^(٢)، وقال عليه السلام: «إن أعف الناس قتلة أهل الإيمان»^(٣) وكان ﷺ «يأمر بالصدقة وينهى عن المثلة»^(٤) ولهذا مواضع غير هذا.

(١) المذهب: وجوب استتابة المرتد. والرواية الثانية: تستحب استتابة المرتد، ولا تجب. (شرح الزركشي ٢/ ٢٧٢، والإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٣).

(٢) أخرجه الإمام أحمد ٤/ ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ومسلم في الصيد/ باب الأمر بإحسان الذبيح (١٩٥٥). عن شداد بن أوس رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الإمام أحمد ١/ ٣٩٣، وأبوداود في الجهاد/ باب النهي عن المثلة (٢٦٦٦) وابن ماجه في الديات/ باب أعف الناس قتلة أهل الإيمان (٢٦٨١) عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، وسكت عنه أبوداود. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد بعد أن عزاه للطبراني ٦/ ٢٩١: «رجال رجال الصحيح».

(٤) أخرجه أحمد ٤/ ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، وأبوداود في الجهاد/ باب النهي عن المثلة (٢٦٦٧) وسكت عنه أبوداود. وأخرج البخاري في المغازي/ باب قصة عكل وعرينة ٣/ ١٣٣ عن قتادة قال: «بلغنا أن النبي ﷺ بعد ذلك كان يحث على الصدقة وينهى عن المثلة».

فصل

ويقتل لكفره في إحدى الروايتين^(١).

وفي الأخرى: يقتل كما يقتل الزاني والمجارب مع ثبوت إسلامه حدًّا محضاً^(٢) وهي اختيار ابن بطّة، وقال: هذا هو المذهب وأنكر خلاف هذا؛ لما روى عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق والنار حق أدخله الله الجنة على ما كان من العمل»^(٣) وعن أنس أن الرسول ﷺ ومعاذ رديفه على الرحل قال: «يا معاذ قال: لبيك يا رسول الله وسعديك، قال: ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إلا حرمه الله على النار قال: يا رسول الله أفلا أخبر الناس فيستبشروا؟ قال: إذا يتكلموا. وأخبر بها

(١) وهذا هو المذهب. (الهداية ١/ ٢٥، والكافي ١/ ١٢٠، والمحرر ١/ ٣٣، والفروع ١/ ٢٩٤). وقد بحث ابن قدامة مسألة تكفير تارك الصلاة في المغني ٣/ ٢٥٩، وأطال في سرد الأدلة، كما بحثها ابن القيم في كتاب الصلاة، واستوفى أدلة الفريقين، ومال إلى التكفير.

(٢) شرح الزركشي ٢/ ٢٧٢، والفروع ١/ ٢٩٤، والإنصاف ١/ ٤٠٤.

(٣) أخرجه البخاري في الأنبياء/ باب قوله: «يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم» (٣٤٣٥)، ومسلم في الإيمان/ باب من مات على الإيمان دخل الجنة قطعاً (٢٨).

معاذ عند موته تأثماً^(١)، ولما تقدم من حديث عبادة وقوله: «من لم يحافظ عليها لم يكن له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء غفر له»^(٢) وعن أبي ذر أن رسول الله ﷺ: «قام بآية من القرآن يرددها حتى صلى الغداة، وقال: دعوت لأمتي وأجبت بالذي لو اطلع عليه كثير منهم تركوا الصلاة، فقال أبو ذر: يا رسول الله ألا أبشركم؟ فقال: بلى. فانطلق. فقال عمر: إنك إن تبعث إلى الناس بهذا يتكلموا عن العبادة. فناده أن ارجع فرجع والآية: ﴿إِنْ تَعَذَّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٣)». رواه أحمد وهذا سياقه، ورواه النسائي وابن ماجه^(٤)، ولأن الصلاة عمل من أعمال الجوارح فلم يكفر بتركه كسائر الأعمال المفروضة، ولأن من أصول أهل السنة أنهم لا يكفرون أحداً من أهل السنة بذنوب ولا يخرجونه من الإسلام بعمل بخلاف ما عليه الخوارج، وإنما الكفر بالاعتقادات، وقد روى أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاث من أصل الإيمان: الكف عن ما لا إله إلا الله لا يكفره بذنوب ولا يخرج من الإسلام بعمل، والجهاد ماض منذ بعثني الله إلى أن تقاتل أمتي الدجال، لا

(١) أخرجه البخاري في الجهاد/ باب اسم الفرس والحصان (٢٨٥٦)، ومسلم في الإيمان / باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة (٣٠).

(٢) سبق تخريجه ص (٣٣).

(٣) سورة المائدة الآية (١١٨).

(٤) أخرجه الإمام أحمد ٥/ ١٧٠، والنسائي في الافتتاح/ باب ترديد الآية ٢/ ١٧٧، وابن ماجه في إقامة الصلاة/ باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل (١٣٥٠). وقال في الزوائد: «إسناده صحيح، ورجاله ثقات».

يبيطله جور جائر ولا عدل عادل، والإيمان بالأقدار» رواه أبو داود^(١)، وذكره الإمام أحمد في رواية ابنه عبدالله، وتارك الصلاة مع إقراره بالوجوب صحيح الاعتقاد فلا يكفر.

والرواية الأولى: اختيار أكثر الأصحاب مثل أبي بكر وابن شاقلا وابن حامد والقاضي وأصحابه، وهو المنقول عن جماهير السلف؛ لقول الله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾^(٢) فعلق الأخوة في الدين على التوبة من الشرك وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة. والمعلق بالشرط ينعدم عند عدمه فمن لم يفعل ذلك فليس بأخ في الدين، ومن ليس بأخ في الدين فهو كافر، لأن المؤمنين إخوة مع قيام الكبائر بهم بدليل قوله في آية المقتتلين: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٣) مع أنه قد سمي قتال المؤمن كفراً، ولما روى جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: «بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة» رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي^(٤)، وفي رواية لمسلم: «بين الرجل وبين الشرك ترك

(١) أخرجه أبو داود في الجهاد / باب الغزوم مع أئمة الجور ٣/ ٤٠، وأبو عبيد في الإيمان (٢٧) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢٣٠١) وفيه يزيد بن أبي نشبة، وهو يزيد السلمي مجهول، كما في التقريب ٢/ ٣٧١.

(٢) سورة التوبة الآية (١١).

(٣) سورة الحجرات الآية (١٠).

(٤) أخرجه الإمام أحمد ٣/ ٣٧٠، ٣٨٩، ومسلم في الإيمان / باب إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة (٨٢)، وأبو داود في السنة / باب في رد الإرجاء (٤٦٧٨)، والترمذي في الإيمان / باب ما جاء في ترك الصلاة (٢٦٢١) وابن ماجه في إقامة الصلاة / باب ما جاء فيمن ترك الصلاة (١٠٧٨).

الصلاة»^(١) وفي رواية صحيحة لأحمد: «ليس بين العبد والكفر إلا ترك الصلاة»^(٢) وعن بريدة الأسلمي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة فمن تركها فقد كفر» رواه أحمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وصححه^(٣)، وهو على شرط مسلم، وعن ثوبان قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بين العبد وبين الكفر والإيمان الصلاة، فإذا تركها فقد أشرك» رواه هبة الله الطبري، وقال: إسناده صحيح على شرط مسلم^(٤)، وعن عبادة بن الصامت قال: «أوصانا رسول الله ﷺ فقال: «لا تشركوا بالله شيئاً ولا تركوا الصلاة تعمداً، فمن تركها تعمداً فقد خرج من الملة» رواه ابن أبي حاتم في سننه^(٥)، ونحوه من حديث معاذ^(٦)، وأبي الدرداء^(٧)، وقال الإمام أحمد في رسالته في الصلاة: جاء الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «أول ما تفقدون من دينكم الأمانة وآخر ما تفقدون منه

(١) أخرجه مسلم في الموضع السابق (٨٢).

(٢) مسند أحمد مع الفتح الرباني ٢ / ٢٣١.

(٣) أخرجه الإمام أحمد ٥ / ٣٤٦، ٣٥٥، والترمذي في الإيمان / باب ما جاء في ترك الصلاة ٧ / ٢٨٣، والنسائي في الصلاة / باب الحكم في تارك الصلاة ١ / ٢٣١، وابن ماجه في الإقامة / باب ما جاء فيمن ترك الصلاة (١٠٧٩).

(٤) أخرجه هبة الله الطبري في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٥٢١).

(٥) أخرجه هبة الله الطبري في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٥٢٢). وفي إسناده سلمة بن شريح، قال الذهبي في الميزان ٢ / ١٩٠: «لا يعرف»، وابن أبي مريم، وهو منكر الحديث كما في الميزان ٤ / ٢٧٩.

(٦) سبق تخريجه ص (٦٧).

(٧) أخرجه الإمام أحمد ٤ / ٤٤٢، وابن ماجه (٤٠٣٤). وقال الهيثمي في المجمع ١ / ٢٩٥: «رواه الإمام أحمد ورجاله رجال الصحيح». وقال في الزوائد: «إسناده حسن».

الصلاة»^(١) قال الإمام أحمد: كل شيء يذهب آخره فقد ذهب جميعه^(٢)، وعن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد» رواه الترمذي وصححه^(٣)، ومتى وقع عمود الفسقاط وقع جميعه ولم ينتفع به؛ ولأن هذا إجماع الصحابة. قال عمر رضي الله عنه لما قيل له وقد خرج إلى الصلاة: «نعم ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة» وقصته في الصحيح^(٤)، وفي رواية عنه قال: «لا إسلام لمن لم يصل» رواه النجاد^(٥)، وهذا قاله بمحض من الصحابة، وقال علي

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٩٨٠)، وابن أبي شيبة ٥٣٤/١٠، والبخاري في أفعال العباد (٣٦٧)، والدارمي ٣١٥/٢، وابن جرير في تفسيره ١٥٨/١٥، والطبراني في الكبير (٨٦٩٨)، والحاكم في مستدركه ٥٠٤/٤، والبيهقي ٢٨٩/٦، وفي الشعب (١٨٦٩) عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه. وصححه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي.

(٢) رسالة أحمد في الصلاة كما في مجموعة الأحاديث النجدية ص (٤٥٢).

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٥/٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٤٥، والترمذي في الإيمان/ باب ما جاء في حرمة الصلاة ٧/٢٨٠، والنسائي في الكبرى في التفسير كما في تحفة الأشراف ٨/٣٩٩، وابن ماجه في الفتن/ باب كف اللسان في الفتنة (٣٩٧٣). وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٤) أي قصة موت عمر رضي الله عنه، أخرجه البخاري في فضائل الصحابة/ باب قصة البيعة (٣٧٠٠) وليس فيه ما ذكره المصنف رحمه الله.

(٥) روى الإمام مالك في الموطأ ١/٦٢ بسنده: أن المسورين مخرمة دخل على عمر بن الخطاب من الليلة التي طعن فيها فأيقظ عمر للصلاة الصبح، فقال عمر: «نعم ولا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة» وأخرجه البيهقي ٣/٣٦٦ معلقاً. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١/٢٩٥ بمعنى رواية مالك، وقال: «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح».

عليه السلام: «من لم يصل فهو كافر» رواه البخاري في تاريخه^(١)، وذكر ابن عبد البر مثله عن أبي الدرداء وابن عباس وجابر^(٢)، وقال عبدالله بن مسعود: «من ترك الصلاة فهو كافر» وفي رواية عنه في إضاعة الصلاة قال: «هو إضاعة موافقتها، ولو تركوها لكانوا كفاراً»^(٣) وقال أبو الدرداء: «لا إيمان لمن لا صلاة له، ولا صلاة لمن لا وضوء له» رواهما البخاري وهبة الله الطبري وغيرهما^(٤)، ورأى حذيفة رجلاً يصلي وهو لا يتم ركوعه ولا سجوده، فقال لما قضى صلاته: «ما صليت ولومت مت على غير الفطرة التي فطر الله عليها محمداً ﷺ» رواه البخاري^(٥).

وعن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال له طبيب حين وقع في عينه الماء: استلقي سبعة أيام لا تصل، قال ابن عباس: «من ترك الصلاة كفر» رواه النجاد^(٦)، وقال عبدالله بن شقيق «كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة» رواه الترمذي^(٧)، وقال الحسن: «بلغني

(١) لم أقف عليه في التاريخ الكبير، وقد علقه البيهقي في سننه ٣/ ٣٦٦.

(٢) انظر هذه الآثار وغيرها في التمهيد لابن عبدالبر ٤/ ٢٢٥، والاستذكار ٢/ ٢٨٣، والمحلى ٢/ ٤٩٥.

(٣) سبق تخريجه ص (٥٣).

(٤) أخرجه هبة الله الطبري في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٥٣٦).

(٥) أخرجه البخاري في الأذان/ باب إذا لم يتم الركوع (٧٩١).

(٦) أورد الهيثمي نحوه في مجمع الزوائد ١/ ٢٩٥ وقال: «رواه البزار والطبراني في الكبير وفيه سهل بن محمود ذكره ابن أبي حاتم وقال: «روى عنه أحمد بن إبراهيم الدورقي وسعدان بن يزيد، قلت: وروى عنه محمد بن عبدالله المخرمي ولم يتكلم فيه أحد، وبقية رجاله رجال الصحيح».

(٧) أخرجه الترمذي في الإيمان/ باب ما جاء في ترك الصلاة ٧/ ٢٨٣.

أن أصحاب محمد ﷺ كانوا يقولون: بين العبد وبين أن يشرك فيكفر أن يترك الصلاة من غير عذر» رواه النجاد وهبة الله الطبري^(١).

فإن قيل: هذا محمول على كفر دون كفر كما قال ابن عباس^(٢) في قوله تعالى: ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون﴾. ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾^(٣) ﴿فأولئك هم الفاسقون﴾^(٤): «إنه كفر دون كفر وظلم دون ظلم وفسق دون فسق» وكما قال النبي ﷺ: «والشرك في هذه الأمة أخفى من ديب النمل وفسره بالرياء»^(٥) وكما قال: «من صام يرائي فقد أشرك، ومن صلى يرائي فقد أشرك»^(٦) وكما قال: «الرياء هو الشرك الأصغر»^(٧)، وقال: «من حلف بشيء

(١) أخرجه هبة الله الطبري في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٥٠٣).

(٢) أخرجه الحاكم ٣/٢، وصححه ووافقه الذهبي. وأخرج نحوه ابن جرير في تفسيره ٥٩٦/٤.

(٣) سورة المائدة الآية (٤٤، ٤٥). (٤) سورة المائدة الآية (٤٧).

(٥) أخرجه أحمد ٤/٤٠٣، والطبراني في الأوسط والكبير كما في المجمع ١٠/٢٢٣ عن

أبي موسى وقال المنذري في الترغيب ١/٧٦: «ورواه إلى أبي علي محتج بهم في الصحيح، وأبو علي وثقه ابن حبان ولم أر أحداً جرحه». وأخرجه المروزي في مسند أبي بكر (١٧)، وأبو يعلى كما في المجمع ١٠/٢٢٤، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٢٨٧) عن أبي بكر، وضعفه الحافظ في المطالب ٣/١٨٣. وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (٧١٦) من طريق ليث بن أبي سليم عن رجل من أهل البصرة عن معقل ابن يسار عن أبي بكر رضي الله عنه. وأخرجه ابن حبان في المجروحين ٣/١٣٠، وأبونعيم في الحلية ٧/١١٢ عن أبي بكر وفيه يحيى بن كثير البصري مجمع على ضعفه.

(٦) أخرجه الطيالسي (١١٢٠)، وأحمد ٤/١٢٥، ١٢٦، والطبراني في الكبير (٧١٣٩)،

والحاكم ٤/٣٢٩ عن شداد بن أوس، وفيه شهر بن حوشب ضعيف لا اضطرابه، وقال الهيثمي في المجمع ١٠/٢٢١ بعدما عزاه لأحمد: «وفيه شهر بن حوشب وثقه أحمد وغيره، وضعفه غير واحد».

دون الله فقد أشرك» رواه أحمد^(١)، وكقوله ﷺ: «ليس من رجل ادعى إلى غير أبيه وهو يعلمه بالإكفر»^(٢).

وقال: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر»^(٣) وقال: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(٤) متفق عليهن، وقال: «اثنان في الناس هما بهم كفر: الطعن في النسب، والنياحة على الميت» رواه

(٧) أخرجه الإمام أحمد ٤٢٨/٥، ٤٢٩، والبغوي في شرح السنة ٣٢٣/١٤، عن محمود ابن لبيد، قال المنذري في الترغيب ٦٩/١: «إسناده جيد» وقال العراقي في تخريج الإحياء ٢٩٤/٣: «ورجاله ثقات» وقال الهيثمي ١٠٢/١: «ورجاله رجال الصحيح»، وقال الحافظ في البلوغ ص (١٨٧): «إسناده حسن». وأخرجه الطبراني في الكبير (٤٣٠١) عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج، وفيه عبدالله بن شبيب بن خالد الربيعي، قال الذهبي في المغني (٤٣٧٦): «وإياه، قال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث».

(١) أخرجه الإمام أحمد ٣٤/٢، ٨٦، وأبو داود في الإيمان/ باب كراهة الحلف بالآباء ٥٧٠/٣، والترمذي في النذور/ باب كراهة الحلف بغير الله تعالى ٢٥٣/٥ عن ابن عمر رضي الله عنهما وقال: «حديث حسن»، وصححه الحاكم ١٨/١، و٢٩٧/٤، على شرطهما وأقره الذهبي.

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان/ باب حال إيمان من رغب عن أبيه (٦١) عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في الفتن/ باب قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً» (٧٠٧٦)، ومسلم في الإيمان/ باب بيان قول النبي ﷺ «سباب المسلم فسوق» (٦٤) عن عبدالله ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري في الموضع السابق (٧٠٨٠)، ومسلم في الإيمان/ باب معنى قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً» (٦٥) عن جرير بن عبدالله رضي الله عنه.

مسلم^(١)، وقال: «أيما عبد أبق من مواليه فقد كفر»^(٢) وقال: «لا إيمان لمن لا أمانة له، ولا دين لمن لا عهد له»، رواهما أحمد^(٣)، وقال: «ثلاث من كن فيه كان منافقاً من إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف، وإذا أؤتمن خان» متفق عليه^(٤)، وفي رواية: «وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم»^(٥) وكما قال ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه»^(٦)، «وكما خاف حنظلة الأسدي أن يكون نافق بنسيانه الذكر واختلاف حاله عند النبي ﷺ وأهله» والحديث في صحيح مسلم^(٧)، وهذا باب واسع متسع.

وربما قال بعض الناس: يحمل على كفر النعمة، أو على المبالغة

(١) أخرجه مسلم في الإيمان / باب إطلاق اسم الكفر على الطعن في النسب (٦٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في الإيمان / باب تسمية العبد الأبى كافراً (٦٨) عن جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الإمام أحمد ٣/ ١٣٥، ١٥٤، ٢١٠ عن أنس رضي الله تعالى عنه. وحسنه البغوي في شرح السنة (٣٨)، وأورده الهيثمي في المجمع ١/ ٩٦، وقال: «فيه أبو هلال وثقه ابن معين وغيره، وضعفه النسائي وغيره».

(٤) أخرجه البخاري في الإيمان / باب علامة المنافق (٣٣) ومسلم في الإيمان / باب خصال المنافق (٥٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم في الإيمان / باب خصال المنافق (٥٩) (١٠٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) أخرجه البخاري في الإيمان / باب خوف المؤمن أن يحوط عمله ١/ ٣٢ معلقاً بصيغة الجزم عن ابن أبي مليكة، وفي الأصل: عن أبي العالية.

(٧) أخرجه مسلم في التوبة / باب فضل دوام الذكر (٢٧٥٠).

والتغليظ في الشرك؛ لأن الكفر الناقل عن الملة والشرك الذي لا يغفره الله والنفاق الموجب للدرك الأسفل من النار لا يثبت بمجرد هذه الأفعال عند أحد من أهل السنة، لكن عند الخوارج والمعتزلة الذين تأولوا ظاهر هذا الكلام على وفق رأيهم، وأعرضوا عما سواه مما يفسره ويبين معناه الذي هو خلاف الإيمان.

قيل^(١): الكفر المطلق لا يجوز أن يراد به إلا الكفر الذي هو خلاف الإيمان، لأن هذا هو المعنى الشرعي، ولا سيما إذا قوبل بالإيمان فإنه يجب حمله على ذلك، ثم لو صح هذا في بعض المواضع فهذا إنما أراد به الكفر المخالف للإيمان، كما نص عليه في الحديث، وكما سيأتي تفسيره إن شاء الله تعالى.

وأما تأويله بكفر النعمة فساقط في جميع هذه المواضع، ولذلك لم ينقل هذا عن السلف؛ لأن كفر النعمة إن أريد به جحد إنعام الله عليه، فهذا كفر صريح مع أن هذه المواضع ليس فيها ما يتضمن جحد الإنعام بخصوصه، وإن أريد به التقصير في الشكر، فليس بعض الأعمال بهذا أولى من بعض، بل كل من ترك شيئاً من الفرائض فقد قصر في شكر نعمة الله، فينبغي أن يسمى كافراً على هذا الوجه، ثم إنه لا مناسبة بين ذلك وبين أكثر هذه المواضع لمن تدبره من الدلالات الكثيرة في الكتاب والسنة. والإجماع على ثبوت أصل الإيمان مع وجود هذه الأعمال، وربما حمله بعضهم على مقارنة الكفر لذلك، ومن الناس من يحمل الترك عمن تركها جاحداً غير مقرّ بوجوبها، ولا يستلزمها في الجملة، ويكون تخصيصها بالذكر لعموم فرضها زماناً ومكاناً وحالاً ومحالاً.

(١) في الأصل (ثم) بدل: (قيل).

وأما قول من يقول هو على سبيل المبالغة والتغليظ: فلعمري أي مبالغة أو تغليظ لكن على الوجه المحدود من غير مجازفة ولا مجاوزة، ومن اعتقد أن رسول الله ﷺ يمدح عملاً على سبيل الترغيب أو يذمه على سبيل الترهيب بمجاوزة في موضعه وزيادة في نعته فقد قال قولاً عظيماً، بل قد كفر بالله ورسوله إن فهم مضمون كلامه وأصر عليه، ولهذا لما نهت قريش عبد الله بن عمرو أن يكتب ما يسمع من النبي ﷺ توهموا أنه قد يقول في الغضب ما لا يقوله في الرضا قال: «اكتب والذي نفسي بيده ما خرج من بينهما إلا حق»^(١) كيف وهو ﷺ لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى؟! نعم هو ﷺ يرغب في الشيء بذكر أحسن صفاته من غير مجاوزة حده، ويذم الفعل القبيح ببيان أقبح صفاته من غير مجاوزة أيضاً، إنما يجوز أن يظن المبالغة الزائدة عن الحد بسائر الناس، الذين لا يحفظون منطقهم، ولا يعصمون في كلامهم، لا سيما الشعراء ونحوهم، ولهذا زجر الإمام أحمد عن تأويل أحاديث الوعيد حيث تأولها المرجئة على أشياء يخرجها عن مقصود الرسول، كما تأولت الجهمية والقدرية الأحاديث المخالفة لأهوائهم تأويلاً يخرجها عن مقصوده.

وأما حمله على كفر دون كفر، فهذا (حمل)^(٢) صحيح ومحمل مستقيم في الجملة في مثل هذا الكلام، ولهذا جاء عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين في كثير من المواضع مفسراً، لكن الكفر الوارد في الصلاة هو الكفر الأعظم لوجوه:

-
- (١) أخرجه الإمام أحمد ٦٢/٢، وأبو داود في العلم/ باب في كتاب العلم (٣٦٤٦)، والدارمي في المقدمة ٤٠٣/١. وسكت عنه أبو داود، والمنذري في مختصر السنن (٣٤٩٩)، وقال عبد الله هاشم في تعليقه على الدارمي: «رجاله ثقات».
- (٢) في الأصل: مباح.

أحدها: أن الكفر المطلق هو الكفر الأعظم المخرج عن الملة
فينصرف الإطلاق إليه، وإنما صُرف في تلك المواضع إلى غير ذلك
لقرائن انضمت إلى الكلام، ومن تأمل سياق كل حديث وجده معه، وليس
هنا شيء يوجب صرفه عن ظاهره، بل هنا ما تقرره على الظاهر.

الثاني: أن ذلك الكفر مُنكَرٌ مبهم مثل قوله: «وقتاله كفر»^(١)، «هما بهم
كفر»^(٢) وقوله: «كفر بالله»^(٣) وشبه ذلك، وهنا عرف باللام بقوله: «ليس بين
العبد وبين الكفر أو قال الشرك»^(٤) والكفر المعروف ينصرف إلى الكفر
المعروف وهو المخرج عن الملة.

الثالث: أن في بعض الأحاديث «فقد خرج من الملة»^(٥) وفي بعضها:
«بينه وبين الإيمان»^(٦) وفي بعضها: «بينه وبين الكفر»^(٧) وهذا كله يقتضي
أن الصلاة حدٌ تدخله إلى الإيمان إن فعله وتخرجه عنه إن تركه.

الرابع: أن قوله: «ليس بين العبد وبين الكفر إلا ترك الصلاة»^(٨) وقوله:
«كان أصحاب محمد ﷺ لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر إلا الصلاة»^(٩)

(١) سبق تخريجه ص (٧٨).

(٢) سبق تخريجه ص (٧٨).

(٣) سبق تخريجه ص (٧٨).

(٤) سبق تخريجه ص (٧٤).

(٥) سبق تخريجه ص (٧٤).

(٦) سبق تخريجه ص (٧٤).

(٧) سبق تخريجه ص (٧٣).

(٨) سبق تخريجه ص (٧٤).

(٩) سبق تخريجه ص (٧٦).

لا يجوز أن يراد به إلا الكفر الأعظم، لأن بينه وبين غير ذلك مما يسمى كفراً أشياء كثيرة، ولا يقال فقد يخرج عن الملة بأشياء غير الصلاة، لأننا نقول هذا ذكر في سياق ما كان من الأعمال المفروضة، وعلى العموم يوجب تركه الكفر، وما سوى ذلك من الاعتقادات فإنه ليس من الأعمال الظاهرة.

الخامس: أنه خرج هذا الكلام مخرج تخصيص الصلاة وبيان مرتبتها على غيرها في الجملة ولو كان ذلك الكفر فسقاً لشاركها في ذلك عامة الفرائض.

السادس: أنه يبين أنها آخر الدين، فإذا ذهب آخره ذهب كله.

السابع: أنه يبين أن الصلاة هي العهد الذي بيننا وبين الكفار وهم خارجون عن الملة ليسوا داخلين فيها، واقتضى ذلك أن من ترك هذا العهد فقد كفر، كما أن من أتى به فقد دخل في الدين، ولا يكون هذا إلا في الكفر المخرج عن الملة.

الثامن: أن قول عمر: «لاحظ في الإسلام لمن ترك الصلاة»^(١) أصرح شيء في خروجه عن الملة، وكذلك قول ابن مسعود وغيره^(٢) مع أنه بين أن إخراجها عن الوقت ليس هو الكفر وإنما هو الترك بالكلية، وهذا لا يكون إلا فيما يخرج عن الملة.

التاسع: ما تقدم من حديث معاذ^(٣) فإن فسطاطاً على غير عمود لا يقوم، كذلك الدين لا يقوم إلا بالصلاة، وفي هذه الوجوه يبطل قول من

(١) سبق تخريجه ص (٧٥).

(٢) سبق تخريجه ص (٥٣).

(٣) سبق تخريجه ص (٧٥).

حملها على من تركها جاحداً وأيضاً قوله: «كانوا لا يرون شيئاً من الأعمال تركه كفر»^(١) وقوله: «ليس بين العبد وبين الكفر»^(٢) وغير ذلك مما يوجب اختصاص الصلاة بذلك، وترك الجحود لافرق فيه بين الصلاة وغيرها، ولأن الجحود نفسه هو الكفر من غير ترك حتى لو فعلها مع ذلك لم ينفعه، فكيف يعلق الحكم على ما لم يذكر؟ ولأن المذكور هو الترك، وهو عام في من تركها جحوداً أو تكاسلاً، ولأن هذا عدول عن حقيقة الكلام من غير موجب فلا يلتفت إليه.

وأما الأحاديث المطلقة في الشهادتين فعنها أجوبة:

أحدها: أن الزهري يقول: «كان هذا قبل أن تنزل الفرائض، ثم نزلت فرائض نرى أن الأمر انتهى إليها، فمن استطاع ألا يغتر فلا يغتر»^(٣).

الثاني: أنها مطلقة عامة، وأحاديث الصلاة مقيدة خاصة فيقضي المطلق على المقيد، وكما روى الإمام أحمد في مسنده عن معاذ بن جبل قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من لقي الله لا يشرك به شيئاً، يصلي الخمس، ويصوم رمضان غفر له، قلت: أبشرهم يا رسول الله؟ قال: دعهم يعملوا»^(٤) ويحقق هذا أن من جحد آية من كتاب الله تعالى، أو علماً ظاهراً من أعلام الدين فهو كافر، وإن اندرج في هذه العمومات.

الثالث: أنه ﷺ قصد بيان الأمر الذي لا بد منه في جميع الأشياء،

(١) سبق تخريجه ص (٧٦).

(٢) سبق تخريجه ص (٧٤).

(٣) صحيح مسلم ١ / ٤٥٦.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٥ / ٢٣٢. وفي إسناده زيد بن أسلم.

والذي قد يكتفى به عن غيره في جميع الخلق وهو الشهادتان، فإن الصلاة قد لا تجب على الإنسان إذا أسلم ومات قبل الوقت، وربما أخرها ينوي قضاءها ومات قبل ذلك.

الرابع: أن هذا كله محمول على من يؤخرها عن وقتها وينوي قضاءها، أو يحدث به نفسه: كالأمراء الذين كانوا يؤخرون الصلاة حتى يخرج الوقت، وكما فسره ابن مسعود^(١)، وَبَيَّنَ أن تأخيرها عن وقتها من الكبائر، وأن تركها بالكلية كفر، وكذلك أمر النبي ﷺ بالكف عن قتال هؤلاء الأئمة ما صلوا^(٢). فعلم أنهم لو تركوا الصلاة لقوتلوا، والإمام لا يجوز قتاله حتى يكفر، وإلا فبمجرد الفسق لا يجوز قتاله، ولو جاز قتاله بذلك لقوتل على تفويتها كما يقاتل على تركها، وهذا دليل مستقل في المسألة، ويحمل أيضاً على من يخل ببعض فرائضها ببعض الأوقات وشبه ذلك، فأما من لا يصلي قط في طول عمره، ولا يعزم على الصلاة، ومات على غير توبة أو ختم له بذلك، فهذا كافر قطعاً، وكذلك قوله: «من لم يحافظ عليها»^(٣) فإنه يفهم منه فعلها مع الإخلال بالمحافظة، ومثل ذلك ما روى أبو هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة الصلاة المكتوبة، فإن أتمها وإلا قيل: انظروا هل من تطوع؟ فأكملت الفريضة من تطوعه، ثم يفعل بسائر

(١) سبق تخريجه ص (٥٣).

(٢) سبق تخريجه ص (٥٤).

(٣) سبق تخريجه ص (٣٣).

الأعمال المفروضة مثل ذلك» رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي وقال: حديث حسن^(١)، وأيضاً فإن الإيمان عند أهل السنة والجماعة: قول وعمل كما دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه السلف، وعلى ما هو مقرر في موضعه، فالقول: تصديق الرسول، والعمل: تصديق القول، فإذا خلا العبد عن العمل بالكلية لم يكن مؤمناً، والقول الذي يصير به مؤمناً قول مخصوص، وهو الشهادتان، فكذلك العمل هو الصلاة.

وأيضاً ما احتج به ابن شاقلا، ويذكر عن الإمام أحمد: أن إبليس بامتناعه عن السجود لآدم قد لزمه الكفر واللعنة، فكيف من يمتنع عن السجود لله تعالى؟ وهذا لأن الكفر لو كان مجرد الجحد أو إظهار الجحد لما كان إبليس كافراً إذ هو خلاف نص القرآن.

وأيضاً فإن حقيقة الدين هو الطاعة والانقياد، وذلك إنما يتم بالفعل لا بالقول فقط فمن لم يفعل لله شيئاً فما دان لله ديناً، ومن لا دين له فهو كافر.

فأما قياس الصلاة على غيرها من الأركان فقد ذكر أبو بكر عن أحمد: أنه يصبح مرتداً بترك الأركان الخمسة^(٢).

وعنه: أنه بترك الصلاة والزكاة فقط^(٣).

وعنه: بترك الصلاة، والزكاة إذا قاتل الإمام عليها^(٤).

(١) أخرجه أحمد ٤٢٥/٢، وأبو داود في الصلاة/ باب قول النبي ﷺ: كل صلاة لا يتمها صاحبها تتم من تطوعه (٨٦٤) والترمذي في الصلاة/ باب أول ما يحاسب به العبد ٨١/٢، والنسائي في الصلاة/ باب المحاسبة على الصلاة ٢٣٢/١، وابن ماجه في إقامة الصلاة/ باب ما جاء في أول ما يحاسب به العبد الصلاة (١٤٢٥)، وحسنه الترمذي. وصححه الحاكم على شرط مسلم ٢٦٢/١ ووافقه الذهبي.

(٢) الإنصاف مع الشرح الكبير ٣/٣٤. (٣) (٤) الفروع ١/٢٩٦.

وعنه: بترك الصلاة فقط^(١)، وبكل حال فالصلاة لها شأن انفردت به على سائر الأعمال، ويتبين ذلك من وجوه نذكر بعضها مما انتزعه الإمام أحمد وغيره:

أحدها: أن الله سمى الصلاة إيماناً، بقوله: ﴿وما كان الله ليضيع إيمانكم﴾^(٢) يعني صلاتكم إلى بيت المقدس؛ لأن الصلاة تصدق عمله وقوله، وتحصل طمأنينة القلب واستقراره إلى الحق، ولا يصح أن يكون المراد به مجرد تصديقهم بفرض الصلاة؛ لأن هذه الآية نزلت فيمن صلى إلى بيت المقدس ومات ولم يدرك الصلاة إلى الكعبة، ولو كان مجرد التصديق لشركهم في ذلك كل الناس، وفي يوم القيامة فإنهم مصدقون بأن الصلاة إلى بيت المقدس إذ ذاك كانت حقاً، ولم يتأسفوا على تصديقهم بفرض معين لم يترك، كما لم يتأسفوا على ترك تصديقهم بالحج وغيره من الفرائض، ولم يكن اعتماد تصديقهم بالصلاة فقط أولى من تصديقهم بجميع ما جاء به الرسول، هذا مع أنه خروج عما عليه أهل التفسير، وعما يدل عليه كلام الباري، لأن الله افتتح أعمال المفلحين بالصلاة فقال: ﴿قد أفلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون﴾^(٣) وختمها بالصلاة فقال: ﴿والذين هم على صلاتهم يحافظون﴾^(٤) وكذلك في قوله: ﴿إلا

(١) والمذهب: يكفر بترك الصلاة فقط. (الفروع ١/ ٢٩٦، والمبدع ١/ ٣٠٨).

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٣).

(٣) سورة المؤمنون الآيتان (١، ٢).

(٤) سورة المؤمنون الآية (٩).

المصلين الذين هم على صلاتهم دائمون ﴿^(١)﴾ إلى قوله: ﴿والذين هم على صلاتهم يحافظون﴾ ﴿^(٢)﴾ وهاتان الآيتان جمعتا خصال أهل الجنة وملاكها.

الثاني: أن الله تعالى قال لنبيه: ﴿اتل ما أوحى إليك من الكتاب﴾ ﴿^(٣)﴾ وتلاوة الكتاب: اتباعه، والعمل بما فيه من جميع شرائع الدين، ثم قال: ﴿وأقم الصلاة﴾ ﴿^(٤)﴾ فخصها بالذكر تمييزاً لها، فسبحانه خصها بالأمر بعد دخولها في عموم المأمور به، وكذلك قوله: ﴿وأوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة﴾ ﴿^(٥)﴾ خصها بالذكر مع دخولها في جميع الخيرات، وكذلك قوله تعالى: ﴿إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً﴾ ﴿^(٦)﴾ وكذلك قوله تعالى: ﴿فإذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأطيعوا الله ورسوله﴾ ﴿^(٧)﴾ فإن في طاعة الله ورسوله فعل جميع الفرائض، وخص الصلاة والزكاة بالذكر، وقوله: ﴿ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون، فسبح بحمد ربك وكن من الساجدين، واعبد ربك حتى يأتيك اليقين﴾ ﴿^(٨)﴾ تعم جميع الطاعات، وقد خصت الصلاة بذلك الأمر والاصطبار عليها، وكذلك ﴿اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير﴾ ﴿^(٩)﴾ وكذلك قوله: ﴿واستعينوا بالصبر

(١) (٢) سورة المعارج الآيتان (٢٢، ٢٣، ٣٤).

(٣) (٤) سورة العنكبوت الآية (٤٥).

(٥) سورة الأنبياء الآية (٧٣). (٦) سورة الأنبياء الآية (٩٠).

(٧) سورة المجادلة الآية (١٣). (٨) سورة الحجر الآيات (٩٧، ٩٨، ٩٩).

(٩) سورة الحج الآية (٧٧).

والصلاة ﴿^(١)﴾ فإن الصبر وإن كان هو الحبس عن المكروهات فإن فيه فعل جميع العبادات، وكذلك قوله: ﴿قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى﴾ ﴿^(٢)﴾ فإن الصلاة تعم العمل الصالح كله، وإن خص بالصدقة وغيرها وكذلك قوله تعالى: ﴿إني أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني وأقم الصلاة لذكري﴾ ﴿^(٣)﴾ فإن عبادة الله تعم جميع الأعمال الصالحة ثم خص الصلاة بالذكر، وقوله لبني إسرائيل: ﴿وأوفوا بعهدي﴾ ﴿^(٤)﴾ ينتظم جميع الفرائض ثم قال: ﴿وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع الراكعين﴾ ﴿^(٥)﴾.

الثالث: أن كل عبادة من العبادات فإن الصلاة مقرونة بها، فإن العبادة تعم جميع الطاعات، وقد خصت الصلاة بذلك الأمر والاصطبار عليها، فإذا ذكرت الزكاة قيل: ﴿أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة﴾ ﴿^(٦)﴾ وإذا ذكرت المناسك قيل: ﴿فصل لربك وانحر﴾ ﴿^(٧)﴾ ﴿إن صلاتي ونسكي﴾ ﴿^(٨)﴾، وإن ذكر الصوم قيل: ﴿استعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين﴾ ﴿^(٩)﴾ فإن الصبر المعدود في المثاني هو الصوم، قال ﷺ: «صوم شهر الصبر، وثلاثة أيام من كل شهر» ﴿^(١٠)﴾.

(١) سورة البقرة الآية (٤٥). (٢) سورة الأعلى الآيتان (١٤، ١٥).

(٣) سورة طه الآية (١٤). (٤) سورة البقرة الآية (٤٠).

(٥) (٦) سورة البقرة (٤٣). (٧) سورة الكوثر الآية (٢).

(٨) سورة الأنعام الآية (١٦٢).

(٩) سورة البقرة الآية (٤٥).

(١٠) حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «صوم شهر الصبر، وثلاثة أيام من كل شهر صوم الدهر». أخرجه الإمام أحمد ٢/ ٢٦٣، ٣٨٤، والنسائي في الصيام ٤/ ٢١٨. وإسناده صحيح كما في الإرواء ٤/ ٩٩، وصحيح النسائي (٢٢٦٨).

الرابع: أن الله أمر نبيه أن يأمر أهله بالصلاة فقال: ﴿وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقاً﴾^(١) مع أنه مأمور بالاصطبار على جميع العبادات لقوله: ﴿واصطبر لعبادته﴾^(٢) ويأذارهم بجميع الأشياء لقوله: ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾^(٣).

الخامس: أن الله فرضها ليلة الإسراء، وأمر بها نبيه بلا توسط رسول ولا غيره^(٤).

السادس: أنه أوجبها على كل حال ولم يعذر بها مريضاً ولا خائفاً ولا مسافراً ولا منكسراً به ولا غير ذلك، بل وقع التخفيف تارة في شرائطها، وتارة في عددها، وتارة في أفعالها، ولم تسقط مع ثبات العقل.

السابع: أنه اشترط لها أكمل الأحوال من الطهارة والزينة باللباس، والاستقبال مما لم يُشترط في غيرها.

الثامن: أنه استعمل فيها جميع أعضاء الإنسان من القلب واللسان وسائر الجوارح وليس ذلك لغيرها.

التاسع: أنه نهى أن يشتغل فيها بغيرها حتى بالخطرة واللفظة والفكرة.

العاشر: أنها أول ما يجب من الأعمال، وآخر ما يسقط وجوبه.

الحادي عشر: أنها دين الله الذي يدين به أهل السموات والأرض وهي مفتاح شرائع الأنبياء كلهم، فإن كل من دان لله من العقلاء فإن عليه

(١) سورة طه الآية (١٣٢).

(٢) سورة مريم الآية (٦٥).

(٣) سورة الشعراء الآية (٢١٤).

(٤) سبق تخريجه ص (٣٤).

الصلاة، ولم يبعث نبي إلا بالصلاة بخلاف الصوم والحج والزكاة، ولهذا قال النبي ﷺ لما اشترطوا ألا يحيوا بمعنى لا يركعوا: «لا خير في دين لا تحية فيه»^(١).

الثاني عشر: أنها مقرونة بالتصديق بقوله: ﴿فلا صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى﴾^(٢) وقوله: ﴿والذين يؤمنون بالآخرة يؤمنون به وهم على صلاتهم يحافظون﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿وأمرنا لنسلم لرب العالمين وأن أقيموا الصلاة واتقوه﴾^(٤) وخصائص الصلاة كثيرة جدًا فكيف تقاس بغيرها؟!

فَضْلٌ

قال أصحابنا: يحكم بكفره في الوقت الذي يباح فيه دمه، وهو ما إذا دعي فامتنع كما تقدم^(٥).

قال الإمام أحمد: إذا قال: لا أصلي فهو كافر، نص على أنه لا يرث ولا يورث ويكون حكمه حكم المرتد في جميع أموره، بحيث لا يغسل ولا يصلى عليه، ولا يدفن في مقابر المسلمين، إلا أنه لا يسقط عنه شيء من الصلوات، وإن أسقطناها عن المرتد، لأنه إنما كفر بتركها، فلو سقطت

(١) لم أقف عليه.

(٢) سورة القيامة آية (٣١، ٣٢).

(٣) سورة الأنعام آية (٩٢).

(٤) سورة الأنعام آية (٧١، ٧٢).

(٥) انظر: ص (٦٨)، والشرح الكبير مع الإنصاف ٢٨/٣.

عنه لزال سبب الكفر، وإذا صلى بعد الامتناع عاد بذلك إلى الإسلام من الردة وصحت صلاته، وإن كان الكافر الأصلي لا تصح صلاته قبل الشهادتين، لأن هذا كفره بترك فعل، فإذا فعله عاد إلى الإسلام، كما أن من كفره بترك الإقرار، إذا أتى بالإقرار عاد إلى الإسلام.

فإن قيل: فالمرتد غير هذا لا يصح إسلامه حتى يأتي بالشهادتين كيف ما كانت رده قبل ذلك، لأنه جاحد، فلا بد أن يأتي بأصل كلمة الإقرار التي تتضمن جميع التصديق والاعتراف، وهذا معترف فيكفيه الفعل.

فأما إذا لم يدع ولم يمتنع، فهذا لا يجري عليه شيء من أحكام المرتدين في شيء من الأشياء، ولهذا لم يعلم أن أحداً من تاركي الصلاة ترك غسله والصلاة عليه ودفنه مع المسلمين، ولا منع ورثته ميراثه ولا إهدار دمه بسبب ذلك مع كثرة تاركي الصلاة في كل عصر، والأمة لا تجتمع على ضلالة، وقد حمل بعض أصحابنا أحاديث الرجاء على هذا الضرب.

فإن قيل: فالأدلة الدالة على التكفير عامة عموماً مقصوداً، وإن حملتموها على هذه الصورة كما قيل، قلّت فائدها وإدراك مقصودها الأعظم، وليس في شيء منها هذه القيود؟

قلنا: الكفر على قسمين: قسم تنبني عليه أحكام الدنيا من تحريم المناكح والذبائح ومنع التوارث والعقل وحل الدم والمال وغير ذلك، فهذا إنما يثبت إذا ظهر لنا كفره إما بقول يوجب الكفر أو عمل مثل: السجود للصنم، وإلى غير القبلة، والامتناع عن الصلاة، وشبه ذلك، فهذا النوع لا نرتبه على تارك الصلاة حتى يتحقق امتناعه الذي هو الترك لجواز أن يكون قد نوى القضاء فيما بعد، أوله عذر وشبه ذلك.

والثاني: ما يتعلق بأحكام الآخرة، والانحياز عن أمة محمد، واللاحق بأهل الكفر، ونحو ذلك، فهذا قد يجوز على كثير ممن يدعي الإسلام وهم المنافقون الذين أمرهم بالكتاب والسنة معلوم، الذين قيل فيهم: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِنْ نُورِكُمْ قِيلَ ارْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ إلى قوله: ﴿أَلَمْ نَكُنْ مَعَكُمْ قَالُوا بَلَىٰ وَلَكِنَّكُمْ فَتَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾^(١) الآية، فمن لم يصل ولم ير أن يصلي قط ومات على ذلك من غير توبة، فهذا تارك الصلاة مندرج في عموم الأحاديث، وإن لم يظهر في الدنيا حكم كفره.

ومن قال من أصحابنا لا يحكم بكفره إلا بعد الدعاء والامتناع، فينبغي أن يحمل قوله على الكفر الظاهر، فأما كفر المنافقين فلا يشترط له ذلك، فإن أحمد وسائر أصحابنا لم يشترطوا لحقيقة الكفر هذا الشرط.

فأما إن أخرها عن وقتها وفعلها فيما بعد فمات أو كان ممن يلزمه أن يفعلها فيما بعد فمات، فهذا مع أنه فاسق من أهل الكبائر، ليس بكافر كالأمراء الذين يؤخرون الصلاة حتى يخرج الوقت، ولذلك أمرنا النبي ﷺ أن نصلي معهم النافلة^(٢)، ولذلك قال ابن مسعود: «الذين هم عن صلاتهم ساهون»^(٣) أخروها حتى يخرج وقتها، ولو تركوها لكانوا كفاراً^(٤) وهذا الضرب كثير في المسلمين، وهم من أهل الكبائر الذين ادخرت لهم

(١) سورة الحديد الآية (١٣، ١٤).

(٢) سبق تخريجه ص (٥٣).

(٣) سورة الماعون الآية (٥).

(٤) سبق تخريجه ص (٥٣).

الشفاعة، وما جاء من الرجاء لمن يتهاون في الصلاة فإنهم ينصرف، ولهذا قال النبي ﷺ: «ومن لم يحافظ عليها لم يكن له عند الله عهد»^(١) ونفي المحافظة لا ينفي الفعل بخلاف من لم...^(٢) فإنه يكون تاركاً بالكلية كما تقدم. وكذلك من أدخل بما يسوغ فيه الخلاف من شرائطها وأركانها. وأما من أدخل شيء من شرائطها وأركانها التي لا يسوغ فيها الخلاف فهذا بمنزلة التارك لها فيما ذكره أصحابنا كما تقدم من حديث حذيفة^(٣)، ولأن هذه الصلاة وجودها كعدمها في منع الاكتفاء بها فأشبهه من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض.

فأما من يترك الصلاة بعض الأوقات لا يقضيها ولا ينوي قضاءها، أو يخل ببعض فرائضها ولا يقضيها، ولا ينوي قضاءها، فمقتضى ما ذكره كثير من أصحابنا أنه يكفر بذلك، فإن دعي إليها وامتنع حكم عليه بالكفر الظاهر، وإلا لحقه حكم الكفر الباطن بذلك، ثم إذا صلى الأخرى صار مؤمناً كما دل على ذلك قوله: «من ترك صلاة العصر متعمداً حبط عمله»^(٤) وقوله: «من ترك الصلاة عمداً فقد برئت منه الذمة»^(٥) ولا يلزم ذلك أحكام الكفر في حقه كالمنافقين. والأشبه في مثل هذا: أنه لا يكفر بالباطن أيضاً، حتى يعزم على تركها بالكلية، كما لم يكفر في تأخيرها عن وقتها كما تقدم من الأحاديث^(٦)؛ ولأن الفرائض تجبر يوم القيامة بالنوافل، ولأنه متى عزم على بعض الصلاة فقد أتى بما هو مجرد إيمان.

(١) سبق تخريجه ص (٣٣). (٢) فراغ في المخطوط، ولعل تقديره: «من لم يصل مطلقاً».

(٣) سبق تخريجه ص (٧٦).

(٤) تخريجه ص (٢٠٨). وهو بهذا اللفظ في مسند أحمد ٥ / ٣٦٠.

(٥) سبق تخريجه ص (٦٧). (٦) ص (٥٣).

باب الأذان والإقامة

الأذان: مصدر أذن يؤذن تأذينا وأذانا وإيذاناً، وهو: الإعلام الرفيع المدرك بالسمع، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَدْنَىٰ أَيْتَاهَا الْعِيرَ لَكُمْ لِسَارِقُونَ﴾^(١) وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَىٰ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولُهُ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ﴾^(٢) سمي بذلك لأن المؤذن يعلم الناس بمواقيت الصلاة، ويسمى النداء من قولك: ناديت فلاناً. إذا دعوته دعاء، رفعت به الصوت لأن المؤذن يدعو الناس إلى الصلاة.

والإقامة: أيضاً تسمى الأذان الثاني والنداء الثاني، وإنما سميت إقامة، لأن إقامة الصلاة تفسر فعل الصلاة من قولهم: قامت الحرب، وقامت السوق، لأن الشيء إذا أتى به تاماً كاملاً فهو قائم، بخلاف ما لم يقم فإنه يكون ناقصاً، وأول ما يشرع في إقامة الصلاة إذا نوى النداء الثاني إذ الأول إعلام بالوقت والثاني إعلام بالفعل.

(١) سورة يوسف الآية (٧٠).

(٢) سورة التوبة الآية (٢).

مسألة: «وهما مشروعان للصلوات الخمس دون غيرها، للرجال دون النساء».

في هذا الكلام فصول:

الأول: أن الأذان مشروع للصلوات الخمس بالكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوًا وَلَعِبًا﴾^(١) الصلاة: هنا هي الصلاة المعهودة، وهي الخمس؛ لأن الله سبحانه أخبر عن ندائهم إلى الصلاة، لأنهم كانوا ينادون إلى الخمس، وقد قال في الجمعة: ﴿إِذَا نَادَى لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٢) وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾^(٣) وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانُوا يَدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾^(٤) وفي السنة المتواترة: أنه كان ينادى للصلوات الخمس على عهد رسول الله ﷺ^(٥)، وبإجماع الأمة وعملها المتوارث خلفاً عن سلف^(٦).

وأول ما شرع الأذان عن رؤيا عبد الله بن زيد، كما سنذكره إن شاء الله تعالى، وقد رضي ذلك وأقرهم حيث أنزل به كتابه، وقال بعض العلماء: كان النبي ﷺ ليلة فرضت عليه الصلوات الخمس قد أمر بالآذان في السماء وأذن بعض الملائكة، ولم يظهره في مكة من أجل الكفار، فلما احتاجوا إليه في المدينة، وكان من رؤيا عبد الله بن زيد ما كان، ذكر النبي ﷺ تأذين الملك فقال: إنها لرؤيا حق إن شاء الله تعالى، وروى النجاد بإسناده عن العلاء قال: «قلت لابن الحنفية: كنا نحدث أن الأذان رؤيا رآها رجل من الأنصار ففزع وقال: عمدتم إلى أحسن دينكم فزعمتم أنه

(١) سورة المائدة الآية (٥٨). (٢) سورة الجمعة الآية (٩).

(٣) سورة فصلت الآية (٣٣). (٤) سورة القلم الآية (٤٣).

(٥) كما سيأتي من الأدلة التي سيذكرها الشيخ رحمه الله.

(٦) الإجماع لابن المنذر ص (٣٨)، ومراتب الإجماع لابن حزم (٢٧).

كان رؤيا. هذا والله هو الباطل، ولكن رسول الله ﷺ لما عرج به انتهى إلى مكان في السماء، توقف، وبعث الله إليه ملكاً ما رآه أحد في السماء قبل ذلك اليوم، علمه الأذان، فقال: الله أكبر، قال الله: صدق عبدي وأنا أكبر، قال: أشهد أن لا إله إلا الله، قال: صدق عبدي وأنا الله لا إله إلا أنا، قال: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: صدق عبدي أنا أرسلته واخترتة. قال: حي على الصلاة، قال: صدق عبدي دعا إلى فريضتي، ومن أتاها محتسباً كانت كفارة لكل ذنب، فلما قال: حي على الفلاح، قال: صدق عبدي هي الفلاح وهي النجاح، فلما قال: قد قامت الصلاة، قال: صدق عبدي أنا أقمت حدودها وفريضتها. قال: فأَمَّ أهل السماء فتم له شرفه على جميع خلق الله» وروي نحو ذلك من وجوه مسنده^(١).

والنبي ﷺ هو الذي أمر بذلك وسنه وشرعه بإذن الله له أن يشرع ويسن، ورؤيا صاحب النبي عليه السلام في زمانه إذا عرضها على النبي ﷺ وأقرها كانت مثل رؤيا النبي ﷺ في أنها حق كما أن رؤيا الأنبياء وحي، لأن الله سبحانه وتعالى يبين لنبيه الحق من الباطل بما يقذفه في قلبه من نوره.

(١) أورد الهيثمي نحوه في مجمع الزوائد ٣٢٨/١ وقال: «رواه البزار وفيه زياد بن المنذر مجمع على ضعفه».

الفصل الثاني

أنه لا يشرع الأذان والإقامة إلا للصلوات الخمس، فلا تشرع لعيد ولا كسوف ولا استسقاء ولا غير ذلك، فأما الجمعة فإنها إما ظهر ذلك اليوم أو بدل عن الظهر أو معينة عن الظهر فأذانها هو أذان الظهر، لأن النبي ﷺ لم يكن يؤذن على عهده إلا للصلوات الخمس، وقد نقل الناس صلواته غير الخمس، إنما كانت بغير أذان ولا إقامة، وفي الصحيحين عن جابر بن عباس: «أنه لم يكن يؤذن يوم الفطر ولا يوم الأضحى»^(١)، وقال جابر بن سمرة: «صليت مع رسول الله ﷺ العيد مرة أو مرتين بغير أذان ولا إقامة» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وقال: «حديث حسن صحيح»^(٢) وكذلك نقلوا في غير العيد، على ما يذكر في موضعه، ولأن هذا الأذان صار شعار الصلوات الخمس المكتوبات والإعلام بمواقيتها والدعاء إليها فلا يشرع لغيرها، ولأن هذا الدعاء إعلام بالوقت المحدود، وهذا إنما هو للمكتوبات، ولأنه نداء إلى الصلاة التي تجب الإجابة إليها على الأعيان وهذا يخص الخمس.

فأما النداء بغير الأذان فالسنة أن ينادى لكسوف الشمس: «الصلاة

(١) أخرجه البخاري عنهما معلقاً بصفة الجزم في العيدين / باب المشي والركوب إلى العيد (٩٦٠)، ومسلم في العيدين موصولاً (٨٨٦).

(٢) أخرجه أحمد ٩١/٥، ومسلم في كتاب العيدين (٨٨٧)، وأبو داود في الصلاة / باب ترك الأذان في العيد (١١٤٨)، والترمذي في الصلاة / باب ما جاء أن صلاة العيدين بلا أذان ولا إقامة (٥٣٠).

جامعة» لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: «خسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فبعث منادياً: الصلاة جامعة. فقام فصلى أربع ركعات في ركعتين وأربع سجعات» وعن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ مثل ذلك، متفق عليهما^(١).

وكذلك العيد والاستسقاء عند أكثر متأخري أصحابنا، لأنها صلاة ذات ركوع وسجود يشرع لها الاجتماع، ولها وقت تنفرد به، فأشبهت الكسوف وأولى؛ لأن الاجتماع لها أكد، وقد روى النجاد بإسناده عن الزهري أن النبي ﷺ: «نادى يوم عيد: الصلاة جامعة»^(٢) وقد كان النبي ﷺ إذا أراد أن يجمع أصحابه لأمر يخطبهم له بعث منادياً ينادي: الصلاة جامعة. كما في حديث الجساسة^(٣) وكما أخبرهم عن الفتن في بعض أسفاره، وغير ذلك.

وقال بعضهم: لا يسن النداء للعيد وللإستسقاء^(٤)، وقد قال الإمام

(١) أما حديث عائشة فأخرجه البخاري في الكسوف/ باب الجهر بالقراءة في الكسوف (١٠٦٦)، ومسلم في الكسوف/ باب صلاة الكسوف (٩٠١) (٤). وأما حديث عبد الله بن عمرو، فقد أخرجه البخاري في الكسوف/ باب النداء بالصلاة جامعة في الكسوف (١٠٤٥)، ومسلم في الكسوف/ باب ذكر النداء بصلاة الكسوف (٩١٠).

(٢) روى الشافعي في الأم ٢٠٨/١ عن الثقة عن الزهري قال: «كان النبي ﷺ يأمر في العيد المؤذن أن يقول: الصلاة جامعة». قال الحافظ في الفتح ٤٥٢/٢: «وهذا مرسل يعضده القياس على صلاة الكسوف». وعلق عليه سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز حفظه الله: «مراسيل الزهري ضعيفة عند أهل العلم، والقياس لا يصح اعتباره مع وجود النص الثابت الدال على أنه لم يكن في عهد النبي ﷺ لصلاة العيد أذان ولا إقامة ولا شيء».

(٣) أخرجه مسلم في الفتن/ باب قصة الجساسة (٢٩٤٢).

(٤) الإنصاف مع الشرح الكبير ١١٣/٣.

أحمد: صلاة العيد ليس فيها أذان ولا إقامة هكذا السنة إذا جاء الإمام قام الناس وكبر الإمام. وظاهره: موافق لهذا القول؛ لأنه قد تكرر تعيينه وقد استسقى ولم ينقل عنه فيه نداء، كما نقل عنه في الكسوف، مع أن صلاة الكسوف كانت أقل، ولو كان ذلك معلوماً من فعله لنقل، كما قد نقل غيره بالروايات المشهورة، والقياس هنا فاسد الوضع والاعتبار، لأنه موضوع في مقابلة النص، وذاك أن تركه ﷺ سنة كما أن فعله سنة، وليست الزيادة على المسنون في المخالفة بدون نقص من المسنون، وأما فساد الاعتبار: فإن النداء في قوله: «الصلاة جامعة» إنما كان ليجمع الناس ويعلمهم بأنه قد عرض أمر الكسوف فلا يلحق بهذا إذ لم يستعدوا للاجتماع له، فأما العيد فيوم معلوم مجتمع له، وكذلك الاستسقاء قد أعدوا له يوماً فأغنى اجتماعهم له عن النداء، ولم يبق للنداء فائدة إلا الإعلان بنفس الدخول في الصلاة، وهذا يحصل بالتكبير والمشاهدة، ولأن النبي ﷺ بعث المنادي في الطرقات للكسوف «الصلاة جامعة» وفي العيد والاستسقاء لا يبعث منادياً ينادي في الطرقات، وإنما ينادى بعد اجتماعهم عند من يقول هي بمنزلة الإقامة للصلاة وهذا لأصل له يقاس عليه، لأن نداءه لصلاة الكسوف بمنزلة الأذان لا بمنزلة الإقامة.

ولهذا لا يشرع النداء للجنائز، لأن ذلك لم يفعله رسول الله ﷺ ولا أصحابه، إذ لو كان لنقل لكثرة وقوع الجنائز على عهده.

وكذلك أيضاً لا يشرع أن ينادى للتراويح بشيء في المنصوص عنه^(١). وقيل له: الرجل يقول بين التراويح: الصلاة؟ قال: لا تنقل: الصلاة،

(١) وهو الصحيح من المذهب. (الإنصاف مع الشرح ٣/ ١١٣).

كرهه سعيد بن جبير وأبو قلابه، وكذلك قال كثير من أصحابنا.
وقال القاضي والآمدني وغيرهما^(١): ينادى لها كذلك، لأنها عبادة
محضة، أو ذات ركوع وسجود تسن لها الجماعة، فيسن لها النداء كالكسوف.
والأول: أصح، حيث لم ينقل ذلك عن السلف الصالح ولا هو في
معنى المنقول؛ لأن التراويح تفعل بعد العشاء تبعاً فيكفيها نداء العشاء.
فأما ما لا يشرع له الاجتماع فلا يشرع فيه النداء بلا تردد.

الفصل الثالث

أن النساء لا يشرع لهن أذان ولا إقامة، سواء صلت المرأة منفردة أو
أمّت النساء، لما روت أسماء بنت يزيد قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول:
«ليس على النساء أذان ولا إقامة» رواه حرب في مسائله والنجاد^(٢)، وقال

(١) الإنصاف مع الشرح ١١٣/٣.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٠٨/١، وابن عدي في الكامل ٦٢٠/٢ وقال:
«هكذا رواه الحكم بن عبد الله الأيلي وهو ضعيف»، وأورده الزيلعي في نصب الراية
٣٢/٢ وقال: «أخرجه ابن عدي في الكامل وأبو الشيخ الأصبهاني في كتاب الأذان عن
الحكم بن عبد الله بن سعد الأيلي عن القاسم بن محمد عن أسماء بنت أبي بكر» الخ
قال: ثم أسند ابن عدي عن ابن معين أنه قال: الحكم بن عبد الله بن سعد ليس بثقة ولا
مأمون، وعن البخاري قال: تركوه، وعن النسائي قال: متروك الحديث، وكان ابن المبارك
يوهنه» والحديث أورده ابن قدامة في المغني ٨٠/٢ لكن جعله عن أسماء بنت يزيد
كما فعل الشارح هنا، وسبق عن الزيلعي أنها أسماء بنت أبي بكر، والراوي عن أسماء:
القاسم بن محمد وهو ابن أخي أسماء بنت أبي بكر، أما أسماء بنت يزيد فهي أنصارية
ذكرها المحافظ في الإصابة ٢٣٤/٤ وذكر من روى عنها ولم يذكر فيهم القاسم.

المصنف: «مضت السنة عن النبي ﷺ قال: ليس على النساء أذان ولا إقامة في حضرو ولا سفر»^(١) وعن ابن عمرو ابن عباس قالا: «ليس على النساء أذان ولا إقامة» رواهما حرب^(٢)، وعن أنس مثله ذكره ابن المنذر^(٣)، ولأن التآذين إنما شرع في الأصل بصوت رفيع، والمرأة ليست أهلاً لرفع الصوت، فإن ذلك عورة منها، ولذلك لا ترفع صوتها بالتلبية، ولأنه مشروع في الأصل لصلاة الجماعة، وليس على النساء جماعة، «ولما أمر النبي ﷺ أم ورقة أن تؤم أهل دارها جعل مؤذناً من الرجال»^(٤).

ولا بأس أن تؤذن نص عليه^(٥)، لما روى النجاد عن ابن عمر قال: «لا أنهى عن ذكر الله»^(٦) قال أصحابنا: هذا إذا لم ترفع صوتها فإن رفعته كره، وينبغي أنه إن كان هناك من يسمع صوتها من الرجال والأجانب أن يحرم،

(١) انظر المغني ٢/ ٨٠.

(٢) أثر ابن عمرو ابن عباس أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه (٥٠٢٢)، (٥٠٢٤)، وأخرجه البيهقي ١/ ٤٠٨ عن ابن عمر وحده.

(٣) الأوسط لابن المنذر (١٢٢٠)، وأخرجه ابن أبي شيبة ١/ ٢٢٣.

(٤) أخرجه الإمام أحمد ٦/ ٤٠٥، وأبو داود في الصلاة/ باب إمامة النساء (٥٩١)، (٥٩٢) والحاكم ١/ ٢٠٣، وابن الجارود (٣٣٣)، والدارقطني ١/ ٤٠٣، والبيهقي ٣/ ١٣٠. وسكت عنه أبو داود، وقال المنذري في التهذيب (٥٦٣): «في إسناد الوليد بن عبد الله ابن جميع الزهري الكوفي وفيه مقال، وقد أخرج له مسلم». وقال الحاكم: «قد احتج مسلم بالوليد بن جميع»، وقال الحافظ في البلوغ (٤٤٧) «رواه أبو داود، وصححه ابن خزيمة».

(٥) مسائل أحمد لعبد الله ص (٥٩)، ولأبي داود ص (٢٩)، والفروع وتصحيحه ١/ ٣١٢.

(٦) أخرجه ابن أبي شيبة ١/ ٢٢٣، وابن المنذر في الأوسط (١٢١٩).

وإلا فلا.

وهل تستحب لها الإقامة؟ على روايات:

أشهرها: لا تستحب^(١) لما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: «المرأة لا تؤم ولا تؤذن ولا تنكح ولا تشهد النكاح»^(٢) ولأن الإقامة في الجملة مظنة رفع الصوت فلم تستحب لها كالأذان، ولأنه لم يرد به الشرع في المحل، فلم تستحب كالزيادة على التلبية.

والأخرى: تستحب^(٣) لما روي عن جابر أنه قيل له: «أتقيم المرأة؟ قال: نعم» ذكره ابن المنذر^(٤)، ولأنه ذكر لله فاستحب لها كالتلبية، ولأن من السلف من يأمرها بالإقامة، ويكره لها تركها، ففي الإقامة خروج من الخلاف.

والثالثة: أنها تخير بين الفعل والترك، قال أحمد: إذا فعلت فإن شاءت اقتصر على الإقامة، وإن شاءت أذنت وأقامت، قال: إذا أذن وأقمن فلا بأس، وإن لم يفعلن فجائز^(٥)، قال: وسئل ابن عمر عن ذلك فغضب وقال: «أنا أنهى عن ذكر الله تعالى؟!»^(٦) وقد روى النجاد عن

(١) الشرح الكبير مع الإنصاف ٤٨/٣، والفروع ٣١٣/١، والمبدع ٣١٣/١.

(٢) أخرج ابن أبي شيبة ٢٢٣/١ عنه قال: «لا تؤذن ولا تقيم» أي المرأة، وأخرج عبد الرزاق (١٥٤٠٥) عن علي قال: «لا تجوز شهادة النساء في الطلاق والنكاح والحدود والدماء».

(٣) الشرح الكبير مع الإنصاف ٤٨/٣، والمبدع ٣١٣/١.

(٤) الأوسط لابن المنذر (٥٣/٣) وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٣/١.

(٥) المغني ٨٠/٢.

(٦) سبق تخريجه ص (١٠٢).

عائشة: «أنها كانت تؤذن وتقيم»^(١) ولأن ذلك لم يأمر به النبي ﷺ فلا يؤمر به، وهو ذكر الله تعالى فلا ينهى عنه كسائر الأذكار.
فأما الأذان فلا يستحب لها، بل الأفضل تركه في المشهور عنه^(٢).
وعنه: أنها تخير بين فعله وتركه.



(١) أخرجه الحاكم ١/٢٠٣، والبيهقي ١/٤٠٨، وأخرج الأذان منه عبدالرزاق (٥٠١٥)، (٥٠١٦)، وابن أبي شيبة ١/٢٢٣، وسكت عنه الحاكم، والذهبي.
(٢) مسائل عبدالله ص (٥٩)، ومسائل أبي داود ص (٢٩)، ومسائل صالح ١/١٦٢.

مسألة^(١): «والأذان خمس عشرة جملة^(٢)، لا ترجيع فيه، والإقامة إحدى عشرة».

(١) من قوله: «والأذان خمس عشرة.. إلى قوله: «ويقول في أذان الصبح» ساقط من شرح العمدة، وقد نقلت شرح هذا الساقط من كتب شيخ الإسلام الأخرى، أو من الكتب التي تعنى باختياراته إتماماً للفائدة.

(٢) قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى ٢٢/٦٨: «وأما الأذان الذي هو شعار الإسلام فقد استعمل فقهاء الحديث كأحمد فيه جميع سنن رسول الله ﷺ استحسَنَ أذان بلال وإقامته، وأذان أبي محذورة وإقامته، وقد ثبت في صحيح مسلم وغيره أن النبي ﷺ «علم أبا محذورة الأذان مرجعاً، والإقامة مشفوعة»، وثبت في الصحيحين «أن بلالاً أمر أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة» وفي السنن أنه لم يكن يرجع فرجح أحمد أذان بلال، لأنه الذي كان يفعل بحضرة رسول الله ﷺ دائماً قبل أذان أبي محذورة وبعده إلى أن مات، واستحسن أذان أبي محذورة ولم يكرهه. وهذا أصل مستمر له في جميع صفات العبادات أقوالها وأفعالها يستحسن كل ما ثبت عن النبي ﷺ من غير كراهة لشيء منه مع علمه بذلك واختياره للبعض أو تسويته بين الجميع كما يجوز القراءة بكل قراءة ثابتة وإن كان قد اختار بعض القراءة مثل أنواع الأذان والإقامة، وأنواع الشهادات الثابتة عن النبي ﷺ كتشهد ابن مسعود وأبي موسى وابن عباس وغيرهم». وقال ص (٦٥)، «وأما الترجيع وتركه، وتثنية التكبير وتريعه، وتثنية الإقامة وإفرادها فقد ثبت في صحيح مسلم والسنن حديث أبي محذورة «الذي علمه النبي ﷺ الأذان عام فتح مكة»، وكان الأذان فيه وفي ولده بمكة ثبت أنه علمه الأذان والإقامة وفيه الترجيع، وروي في حديثه التكبير مرتين كما في صحيح مسلم، وروي أربعاً كما في سنن أبي داود وغيره، وفي حديثه أنه علمه الإقامة شفعاً. وثبت في الصحيح عن أنس بن مالك قال: «لما كثر الناس، قال: تذكروا أن يعلموا وقت الصلاة بشيء يعرفونه فذكروا أن يوروا ناراً أو يضربوا ناقوساً، فأمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة» وفي رواية للبخاري: «إلا الإقامة» وفي سنن أبي داود وغيره أن عبد الله بن زيد «لما أرى الأذان وأمره النبي ﷺ أن يلقيه على بلال، فألقاه عليه، وفيه التكبير أربعاً بلا ترجيع». وإذا كان كذلك فالصواب: مذهب أهل الحديث ومن =



= وافقهم وهو تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النبي ﷺ لا يكرهون شيئاً من ذلك، إذ تنوع صفة الأذان والإقامة كتتنوع صفة القراءات والشهادات» وقال ص (٦٨): «والترجيع في الأذان اختيار مالك والشافعي، لكن مالك يرى التكبير مرتين، والشافعي يراه أربعاً، وتركه اختيار أبي حنيفة، وأما أحمد فعنده كلاهما سنة، وتركه أحب إليه، لأنه أذان بلال والإقامة: يختار أفرادها مالك والشافعي وأحمد وهو مع ذلك يقول: إن تثنيها سنة، والثلاثة: أبو حنيفة والشافعي وأحمد يختارون لفظ الإقامة دون مالك».

مسألة: «وينبغي أن يكون المؤذن أميناً»^(١) صيناً عالماً بالأوقات، ويستحب أن يؤذن قائماً^(٢) متطهراً^(٣) على موضع عال مستقبل القبلة^(٤)، فإذا بلغ الحيلة التفت يميناً وشمالاً^(٥) ولا يزيل قدميه، ويجعل أصبعيه في أذنيه، وترسل في الأذان ويحذر الإقامة^(٦).

-
- (١) قال شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص (٣٧): «وفي أجزاء الأذان من الفاسق روايتان: أقواهما عدمه؛ لمخالفته أمر النبي ﷺ. وأما ترتيب الفاسق مؤذناً فلا ينبغي قولاً واحداً».
- (٢) وقال أيضاً كما في الاختيارات ص (٣٦): «ويتخرج أن لا يجزىء أذان القاعد لغير عذر كأحد الوجهين في الخطبة وأولى إذ لم ينقل عن أحد من السلف الأذان قاعداً لغير عذر، وخطب بعضهم قاعداً لغير عذر، وأطلق أحمد الكراهة، والكراهة المطلقة هل تنصرف إلى التحريم أو التنزيه؟ على وجهين. قلت: قال أبو البقاء العكبري في شرح الهداية: نقل عن أحمد إن أذن قاعداً يعيد، قال القاضي: محمول على نفي الاستحباب، وحمله بعضهم على نفي الاعتداد به، والله أعلم».
- (٣) وقال أيضاً كما في الاختيارات ص (٣٧): «وأكثر الروايات عن أحمد: المنع من أذان الجنب، وتوقف عن الإعادة في بعضها، وصرح بعدم الإعادة في بعضها وهو اختيار أكثر الأصحاب، وذكر جماعة عنه رواية بالإعادة واختارها الخرقى».
- (٤) وقال في مجموع الفتاوى ٧١ / ٢٢: «بل السنة أن يقولها - أي الصلاة خير من النوم - وهو مستقبل القبلة كغيرها من كلمات الأذان».
- (٥) وقال أيضاً ص (٧١): «ولم يستثن من ذلك العلماء إلا الحيلة فإنه يلتفت بها يميناً وشمالاً، ولا يختص المشرق بالكلمتين، وليس في الأذان والإقامة ما يختص المشرق والمغرب بجنسه».
- (٦) وقال أيضاً ص (٧١): «وقد تنازع العلماء هل يدور في المنارة؟ على قولين مشهورين، فمن دار فقد فعل ما يسوغ فيه الاجتهاد».

مسألة: «ويقول في أذان الصبح: الصلاة خير من النوم. مرتين بعد الحيلة».

وذلك لما روي عن بلال قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن لا أثوب إلا في الفجر» رواه أحمد ورواه ابن ماجه، ولفظه: «أمرني أن أثوب في الفجر ونهاني أن أثوب في العشاء» والترمذي، ولفظه: «قال لي النبي ﷺ: لا تثوبن في شيء من الصلاة إلا في صلاة الفجر»^(١) وعن سعيد بن المسيب عن بلال: «أنه أتى النبي ﷺ يؤذنه بصلاة الفجر، فقبل له: هونائم، فقال: الصلاة خير من النوم مرتين. فأقرت في تأذين الفجر، فثبت الأمر على ذلك» رواه ابن ماجه^(٢)، وقد تقدم في أذان أبي محذورة أن النبي ﷺ قال له: «فإن كان في صلاة الصبح قلت: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله» رواه أحمد وأبو داود والنسائي والدارقطني^(٣) وعن

(١) أخرجه أحمد ٦/ ١٤، ١٥، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في التثويب في الفجر ١/ ٢٥٠، وابن ماجه في الأذان/ باب السنة في الأذان (٧١٥). وقال الترمذي: «لأنعرفه إلا من حديث أبي إسرائيل، وليس هو بذلك القوي»، وأعله البيهقي في السنن ١/ ٤٢٤ بالإرسال فقال: «هذا مرسل فإن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يلق بلالاً».

(٢) أخرجه ابن ماجه في الأذان/ باب السنة في الأذان (٧١٦). وقال في الزوائد: «إسناده ثقات إلا أن فيه انقطاعاً سعيد بن المسيب لم يسمع من بلال».

(٣) أخرجه أحمد ٣/ ٤٠٨، ٤٠٩، وأبو داود في الصلاة/ باب كيف الأذان ١/ ٣٤٠، ولفظهما: «فإن كان صلاة الصبح قلت: الصلاة خير من النوم» وفي لفظ لأبي داود: «الصلاة خير من النوم في الأولى من الصبح»، وفي لفظ لأحمد: «وإذا أذنت بالأول من الصبح»، وفي لفظ: «الصلاة خير من النوم في الأذان الأول». وأخرجه النسائي في =

أنس بن مالك قال: «من السنة إذا قال المؤذن في صلاة الفجر: حي على الفلاح. قال: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله» وفي رواية: «كان الثويب في صلاة الصبح إذا قال المؤذن: حي على الفلاح. قال: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم» رواه سعيد وحرب وابن المنذر والدارقطني^(١)، وقال عمر لمؤذنه: «إذا بلغت: حي على الفلاح في الفجر، فقل: الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم» رواه الدارقطني^(٢)، وروى الشافعي في القديم عن علي مثل ذلك، ولا يعرف عن صحابي خلاف ذلك، وهذا لأن الصبح مظنة نوم الناس في وقتها، فاستحب زيادة ذلك فيها بخلاف سائر الصلوات، وسواء أذن مغلساً أو مسفراً، لأنه مظنة في الجملة.

فأما الثويب في غيرها، أو الثويب بين الندائين مثل أن يقول إذا

= الأذان/ باب الأذان في السفر ٧/٢، والدارقطني ٢٣٤/١، ولفظهما: «الصلاة خير من النوم في الأولى من الصبح». وأخرجه عبدالرزاق (١٨٢١) بلفظ: «في أذان الأول لصلاة الفجر». وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٠٤/١، وفيه: «الصلاة خير من النوم في الأذان الأول في الفجر». وبتحريك هذا أخرجه ابن خزيمة (٣٨٥)، وابن حبان (١٦٧٤)، والبيهقي ٤٢٢/١، وابن عدي (٦٤٦)، والخطيب في الموضح ١٤/١. وحُمل على أن المراد «بالأول» هو الأذان، والثاني هو الإقامة، فقد سميت أذاناً بقوله ﷻ: «بين كل أذانين صلاة» ويؤيده اللفظ الذي ذكره الشيخ رحمه الله.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٠٨/١، وابن خزيمة (٣٨٦)، والدارقطني ٢٤٣/١، والبيهقي ٤٢٣/١، وقال: «إسناده صحيح».

(٢) أخرجه الدارقطني ٢٤٣/١.

استبطناً الناس: حي على الصلاة، حي على الفلاح، أو الصلاة خير من النوم في الفجر، أو غيرها، أو يقول: الصلاة، الإقامة، أو الصلاة رحمكم الله عند الإقامة، أو بين النداءين فمكروه سواء قصد في ذلك نداء الأمراء أو نداء أهل السوق أو غير ذلك، لما روي عن ابن عمر «أنه نزل الكوفة في بعض الأحياء فنودي بالصبح في مسجد أولئك الحي، فخرج إليهم ليصلي معهم فلما ثوبوا قال: أليس قد نودي للصلاة؟ قالوا: بلى، قال: فما يقول هذا؟ قالوا: إن هذا شيء يصنعونه عند ضوء الصبح إذا أضاء لهم، فقال: إن هؤلاء قد ابتدعوا، لا نصلي معهم. فانصرف إلى منزله فصلى فيه» رواه سعيد^(١) وعن أبي العالية قال: «كنا مع ابن عمر في سفر ونزلنا بذي المجاز على ماء لبعض العرب، فحضرت الصلاة، فأذن مؤذن ابن عمر، ثم أقام الصلاة، فقام رجل فعلا على رجل من رحالات القوم، ثم نادى بأعلى صوته: الصلاة يا أهل الماء الصلاة، فجعل ابن عمر يسيح في صلاته، حتى إذا قضت الصلاة، قال ابن عمر: من الصائغ بالصلاة؟ قالوا: أبو عامر يا أبا عبد الرحمن، فقال له ابن عمر: لا صليت ولا تليت، أي شيطانك أمرك بهذا؟ أما كان في الله وسنة نبيه ﷺ والصالحين ما أغنى عن بدعتك هذه؟ إن الناس لا يحدثون بدعة وإن رأوها حسنة إلا أماتوا سنة، فقال رجل من القوم: إنه ما أراد إلا خيراً يا أبا عبد الرحمن، فقال ابن عمر: لو أراد خيراً ما رغب بنفسه عن سنة نبيه والصالحين من عباده» رواه ابن بطة في جزء

(١) لم أقف عليه في سنن سعيد بن منصور المطبوع، وغيره مما وقفت عليه من كتب الآثار.

صنفه في الرد على من صاح عند الأذان: الصلاة، الإقامة^(١)، وعن مجاهد قال: «كنت مع ابن عمر فثوب رجل في الظهر أو العصر، فقال: اخرج بنا فإن هذه بدعة» رواه أبو داود في سننه^(٢)، وعن مجاهد قال: «لما قدم عمر مكة فأذن أبو محذورة، ثم أتى عمر فقال: الصلاة يا أمير المؤمنين، حي على الصلاة، حي على الفلاح. قال عمر: أما كان في دعائك الذي دعوتنا إليه أولاً كفاك حتى تأتينا ببدعة تحدثها لنا» رواه سعيد وابن بطه^(٣)، وهذا كله إذا كانوا قد سمعوا النداء الأول، فإن لم يكن الإمام أو البعيد من الجيران قد سمع النداء الأول فلا ينبغي أن يكره تنبيهه لما تقدم عن بلال «أنه أتى النبي ﷺ ليؤذنه بصلاة الفجر بعد الأذان، فقليل: إنه نائم. فقال: الصلاة خير من النوم»^(٤) قال ابن عقيل: فإن تأخر الإمام الأعظم أو إمام الحي أو أمثال الجيران فلا بأس أن يمضي إليه منه يقول له: قد حضرت الصلاة؛ لأن النبي ﷺ «قصده بلال ليؤذنه بالصلاة وهو مريض، فقال: مروا أبا بكر أن يصلي بالناس»^(٥) وذكر احتمال أن نداء الأمراء ليس ببدعة،

(١) لم أقف عليه.

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب في الثوب (٥٣٨)، وعبد الرزاق (١٨٣٢)، والبيهقي

٤٢٤/١، والطبراني في الكبير (١٣٤٨٦)، وعلقه الترمذي بعد حديث (١٩٨).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٤٩/١، وابن المنذر في الأوسط (١٢٣٠).

(٤) سبق تخريجه ص (١٠٨).

(٥) أخرجه البخاري في الأذان / باب حد المريض أن يشهد الجماعة (٦٦٤)، ومسلم في

الصلاة/ باب استخلاف الإمام إذا حصل له عذر (٤١٨).

لأنه فعل على عهد معاوية^(١)، ولعله اقتدى به في ذلك في حديث بلال لقول رسول الله ﷺ: «إن بلالاً ينادي بليل فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم»^(٢).

فأما قصد الإمام لاستثذانه في الإقامة فلا بأس به، لأن بلالاً كان يجيء إلى النبي ﷺ يستأذنه في الإقامة^(٣) لأن الإمام أملك في الإقامة.

فَضْلٌ

ويكره أن يوصل الأذان بذكر قبله مثل: قراءة بعض المؤذنين قبل الأذان: ﴿وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولدًا﴾^(٤) الآية، وقول بعض من يقيم الصلاة «اللهم صلّ على محمد، وعلى آل محمد» ونحو ذلك، لأن هذا محدث، وكل بدعة ضلالة لا سيما وهو تغيير للشعار المشروع، وكذلك إن وصله بذكر بعده.

(١) الأوسط لابن المنذر ٥٧/٣.

(٢) أخرجه البخاري في الأذان/ باب أذان الأعمى (٢٠٩)، ومسلم في الصيام / باب بيان أن الدخول في الصيام يحصل بطلوع الفجر (١٠٩٢)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) سبق تخريجه ص (١١١).

(٤) سورة الإسراء الآية (١١١).

مسألة: «ولا يؤذن قبل الوقت إلّا لها، لقول رسول الله ﷺ إن بلا لا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم».

أما غير صلاة الفجر فلا يجوز ولا يجزىء الأذان لها إلا بعد دخول الوقت، فإن أذن قبله أعاد إذا دخل الوقت؛ لأن المقصود بالأذان الإعلام بدخول الوقت ودعاء الناس إلى الصلاة، وهذا لا يكون إلا في الوقت، ولأن الأذان معتبر للصلاة، فلا بد من حصوله في وقتها كسائر أسبابها من الشرائط والأركان، فإن الشرط وإن جاز فعله قبل الوقت، فلا بد من بقاءه حكماً إلى آخر الصلاة والأذان لا يبقى.

ويستحب أن يكون الأذان في أول الوقت لما روى جابر بن سمرة قال: «كان بلال يؤذن إذا زالت الشمس لا يخرم، ثم لا يقيم حتى يخرج النبي ﷺ فإذا خرج أقام حين يراه» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي^(١).

وأما الفجر فيجوز الأذان لها قبل وقتها، لما روى ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم أن النبي ﷺ قال: «إن بلا لا يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم» متفق عليهما^(٢)، وفي رواية للبخاري: «فإنه لا يؤذن حتى يطلع الفجر»^(٣) وعن سمرة بن جندب رضي الله عنه قال: قال رسول ﷺ:

(١) أخرجه أحمد ٨٦/٥، ومسلم في المساجد/ باب متى يقوم الناس للصلاة (٦٠٦) وأبو داود في الصلاة/ باب في المؤذن ينتظر الإمام (٥٣٧)، والترمذي في الصلاة/ باب إن الإمام أحق بالإقامة (٢٠٢) وابن ماجه في الأذان/ باب السنة في الأذان (٧١٣).

(٢) حديث ابن عمر رضي الله عنهما سبق ص (١١٢). وأما حديث عائشة فقد أخرجه البخاري في الأذان/ باب الأذان قبل الفجر (٦٢٣) ومسلم في الصيام/ باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر (١٠٩٢).

(٣) أخرجه البخاري في الصوم/ باب قول النبي ﷺ: «لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال» (١٩١٩).

«لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال، ولا الفجر المستطيل، ولكن الفجر المستطير في الأفق» رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه^(١)، وعن عبد الله ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنعن أحدكم أذان بلال من سحوره، فإنه يؤذن أو قال ينادي بليل؛ ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم» رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي^(٢)، فقد نبه ﷺ على حكمة تقديم الأذان في الفجر، وذلك لأن آخر الليل مظنة نوم النائم وقيام القائم للصلاة، فإذا أذن قبل الفجر استيقظ النائم وتأهب للصلاة بالتخلي والتطهر واللباس ليتمكن من الصلاة في أول الوقت، ولذلك خصت بالتشويب فيها بخلاف سائر الصلوات، فإن الناس عند النداء بها يكونون أيقاظاً وأهبة للصلاة إذ ذاك فكانت خفيفة على أكثرهم، وأما القائم فإنه يعلم دنو الفجر فيبادر الفجر بالوتر.

-
- (١) أخرجه الإمام أحمد كما في الفتح الرباني ٢٤/١٠، ومسلم في الصوم / باب الصوم يحصل بطلوع الفجر (١٠٩٤)، وأبوداود في الصوم / باب وقت السحور (٢٣٤٦)، والترمذي، (٧٠٦)، والنسائي في الصيام / باب كيف الفجر ٤/١٤٨.
- (٢) أخرجه أحمد ٣٩٢/١، والبخاري في الأذان / باب الأذان قبل الفجر (٦٢١)، ومسلم في الصوم / باب بيان أن الصوم يدخل بطلوع الفجر (١٠٩٣)، وأبوداود في الصوم / باب وقت السحور (٢٣٤٧)، والنسائي في الأذان / باب الأذان في غير وقت الصلاة ٢/١١، وابن ماجه في الصيام / باب ما جاء في تأخير السحور (١٦٩٦).

فصل

ويستحب الأذان قبل الفجر لما تقدم، ويستحب أن يكون مؤذنان: أحدهما يؤذن قبل الفجر، والآخر بعده كما كان النبي ﷺ، وليحصل الإعلام بدخول الوقت، فإن أذن المؤذن مرتين، فقال الأمدى: هو مستحب أيضاً كالمؤذنين، وإن أذن واحد جاز، لما روى الحارث بن زياد الصدائي قال: «لما كان أذان الصبح أمرني النبي ﷺ فناديت فجعلت أقول: أقيم أقيم يا رسول الله؟ فجعل ينظر إلى ناحية المشرق، فيقول: لا، حتى إذا طلع الفجر، نزل فتبرز ثم انصرف إلي وقد تلاحق أصحابه فتوضأ فأراد بلال أن يقيم، فقال النبي ﷺ: إن أخا صداء قد أذن، ومن أذن فهو يقيم. قال: فأقمت» رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه^(١).

ويستحب أن يكون التأذين قريب الفجر ليحصل المقصود، وهو إيقاظ النائم ورجع القائم، فإنه لا يقصد قبل ذلك، وفي الصحيحين «أنه لم يكن بين أذان بلال وابن أم مكتوم إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا»^(٢).

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب في الرجل يؤذن ويقيم آخر (٥١٤)، والترمذي في الصلاة/ باب من أذن فهو يقيم (١٩٩) وابن ماجه في الأذان/ باب السنة في الأذان (٧١٧). والحدِيث ضعفه الترمذي، والبيهقي ٣٩٩/١، والبغوي في شرح السنة ٣٠٢/٢، والنووي في المجموع ١١٦/٣، وابن حجر في التلخيص ٢٠٩/١.

(٢) أخرجه البخاري في الصوم/ باب قول النبي ﷺ: «لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال» ٣٥/٢، ومسلم في الصيام/ باب أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر ٢٦٨/٢، والنسائي في الأذان/ باب هل يؤذنان جميعاً أو فردى ١٠/٢.

ويستحب أن يكون الأذان في وقت واحد، لأنه إذا قدم تارة وأخرى أخرى اضطرب على الناس أمر الوقت، ولم ينتفع بأذانه، بل قد يتضرربه، فأشبهه من عادته الأذان أول الوقت فأذن في أثنائه، وعلى ذلك ما حمل بعض أصحابنا ما روى حماد بن سلمة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر «أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد نام، فرجع فنادى ألا إن العبد نام» رواه أبو داود، وقال الترمذي: هو غير محفوظ، وقال الدارقطني: الصواب عن نافع عن ابن عمر «أن مؤذناً لعمر أذن قبل الصبح فأمره أن يرجع فينادي»^(١) وكذلك ما روى شداد مولى عياض بن عامر عن بلال أن رسول الله ﷺ قال له: «لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا، ومد يديه عرضاً» رواه أبو داود^(٢) وقال: «هو منقطع، لأن شداداً لم يدرك بلالاً» فإن صحَّ حُملاً على نوبة بلال، فإنه كان تارة يؤذن قبل أبي محذورة وتارة بعده كذلك رواه أحمد والنسائي عن حبيب بن عبد الرحمن عن عمته، وكانت حجت مع النبي ﷺ قالت: «كان النبي ﷺ

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة / باب الأذان قبل دخول الوقت (٥٣٢) والترمذي معلقاً في الصلاة / باب ما جاء في الأذان بالليل ٢٦٢ / ١، والدارقطني ٢٤٤ / ١ والبيهقي ٣٨٣ / ١. وذكره الحافظ في الفتح ١٠٣ / ٢ وقال: «ورجاله ثقات حفاظ لكن اتفق أئمة الحديث علي ابن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، والذهلي، وأبو حاتم، وأبو داود، والترمذي، والأثرم، والدارقطني على أن حماداً انفرد برفعه».

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة / باب الأذان قبل دخول الوقت (٥٣٤)، وقال: «شداد مولى عياض لم يدرك بلالاً».

يقول: إن ابن أم مكتوم ينادي بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي بلال»^(١) وروى أحمد عن عائشة قالت: كان لرسول الله ﷺ مؤذنان: بلال وعمرو بن أم مكتوم، فقال رسول الله ﷺ: «إذا أذن عمرو فكلوا واشربوا فإنه رجل ضريء، وإذا أذن بلال فارفعوا أيديكم فإن بلالاً لا يؤذن حتى يصبح»^(٢) قال ابن خزيمة: «إن الأذان كان نوباً بين بلال وابن أم مكتوم، فكان يتقدم بلال ويتأخر عمرو، ويتقدم عمرو ويتأخر بلال».

فأما في شهر رمضان فقد كره الإمام أحمد الأذان قبل طلوع الفجر^(٣)، قال: لأنه يمنع الناس من السحور، يعني إذا لم يكن مؤذنان كما كان على عهد رسول الله ﷺ فإنه لا بأس به حينئذ، والكرهية المطلقة من الإمام تحمّل على التحريم أو التنزيه؟ فيه وجهان.

وذكر الأمدى في جواز الأذان في رمضان قبل الفجر روايتين:
إحدهما: لا يجوز لما فيه من منع الناس من السحور المشروع

(١) أخرجه أحمد ٤٣٣/٦، والنسائي في الأذان / باب هل يؤذنان جميعاً أو فرادى ١١/٢ عن أنيسة بنت خبيب رضي الله عنها. وقال في الإرواء ١/٢٣٧: «هذا سند صحيح على شرطهما».

(٢) أخرجه أحمد ١٨٥/٦، وابن خزيمة (٤٠٧)، وقال: «هذا صحيح من جهة النقل، ولا يضاد حديث ابن عمر: «إن بلالاً يؤذن بليل» إذ من الجائز أن النبي ﷺ جعل الأذان بالليل نواب بين بلال وبين ابن أم مكتوم».

(٣) الصحيح من المذهب: أنه يكره الأذان قبل الفجر في رمضان (الإنصاف مع الشرح الكبير ٣/٨٩).

وتحريم ما أباح الله لهم^(١).

والثانية: يجوز، لأنه إذا علم أنه يؤذن قبل الوقت لم يقلد في ذلك^(٢).

فَصْلٌ

وليس عن أحمد نص في أول الوقت الذي يجوز فيه التأذين إلا أن أصحابنا قالوا: يجوز بعد منتصف الليل^(٣) كما تجوز الإفاضة من مزدلفة، ورمي الجمرة، والطواف، وحلق الرأس بعد ذلك، قالوا: لأن النصف الثاني هو التابع لليوم الثاني بخلاف الأول، ولأنه حينئذ يكون قد ذهب معظم الليل فيشبه ذهاب جميعه، ولأن النصف الأول وقت للعشاء في حال الاختيار، فلو جاز الأذان فيه لاشتبه على السامع الأذانان، وعلى هذا فينبغي أن يكون الليل الذي يعتبر نصفه أوله غروب الشمس وآخره طلوعها كما لو كان النهار المعتبر نصفه أوله طلوع الشمس وآخره غروبها لانقسام الزمان إلى ليل ونهار، وإن كان في غير التنصيف يكون آخر الليل طلوع الفجر وهو أول النهار، ولعل قول النبي ﷺ في أحد الحديثين: «ينزل ربنا إلى سماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر»^(٤) يعني الليل الذي ينتهي بطلوع

(١) (٢) انظر: مسائل أحمد رواية صالح ١/ ٢٧٧، ورواية عبد الله ١/ ٢٠٠، ورواية أبي داود ص (٢٧)، والهداية ١/ ٢٨، والمحرم ١/ ٣٨.

(٣) المغني ٢/ ٦٥.

(٤) أخرجه البخاري في التهجد/ باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (١١٤٥)، ومسلم في صلاة المسافرين / باب الترغيب في الدعاء والذكر آخر الليل (٧٥٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الفجر، وفي الآخر «حين يمضي نصف الليل»^(١) يعني الليل الذي ينتهي بطلوع الشمس، فإنه إذا انتصف الليل الشمسي يكون قد بقي ثلث الليل الفجري تقريباً^(٢)، ولو قيل: تحديد وقت إلى نصف الليل تارة وإلى ثلثه أخرى من هذا الباب، وأنه إذا مضى ثلث الليل الشمسي فقد قارب مضي نصف الليل الفجري لكان متوجهاً^(٣).

(١) أخرجه مسلم في الموضع السابق (٧٥٨) (١٧٠)، (١٧١).

(٢) وقال شيخ الإسلام في شرح حديث النزول ص (١٠٢) (١٠٣): «والنزول المذكور في الحديث النبوي على قائله أفضل الصلاة والسلام الذي اتفق عليه الشيخان، واتفق علماء الحديث على صحته هو «إذا بقي ثلث الليل الآخر» وأما رواية النصف والثلثين فانفرد بها مسلم في بعض طرقه، وقد قال الترمذي: «إن أصح الروايات عن أبي هريرة: إذا بقي ثلث الليل الآخر» وقد روى عن النبي ﷺ من رواية جماعة كثيرة من الصحابة كما ذكرنا قبل هذا، فهو حديث متواتر عند أهل العلم بالحديث، والذي لاشك فيه: «إذا بقي ثلث الليل الآخر فإن كان النبي ﷺ قد ذكر النزول أيضاً إذا مضى ثلث الليل الأول، وإذا انتصف الليل، فقله حق، وهو الصادق المصدوق ويكون النزول أنواعاً ثلاثة..» وانظر أيضاً: الصواعق المرسله ٢/ ٢٣٢، وفتح الباري ٣/ ٢٩، والأنوار البهية ١/ ٢٤٢، وعقيدة السلف وأصحاب الحديث ١/ ١١١، ورسالة إثبات الاستواء والفوقية ١/ ١٧٤.

(٣) نقله البعلي عن شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص (٤٠).

مسألة: «قال النبي ﷺ: إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول». هذا الحديث أخرجه الجماعة عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن»^(١) وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا عليّ، فإنه من صلى عليّ صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا لي الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة، لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة» رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه^(٢)، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قال المؤذن: الله أكبر الله أكبر، فقال أحدكم: الله أكبر الله أكبر، ثم قال: أشهد أن لا إله إلا الله قال: أشهد أن لا إله إلا الله، ثم قال: أشهد أن محمداً رسول الله قال: أشهد أن محمداً رسول الله، ثم قال: حيّ على الصلاة قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: حيّ على الفلاح قال: لا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: الله أكبر الله أكبر، ثم قال لا إله إلا الله من قلبه دخل الجنة» رواه أحمد ومسلم وأبوداود^(٣) وعن بعض أصحاب النبي ﷺ:

(١) أخرجه البخاري في الأذان / باب ما يقول إذا سمع المنادي (٦١١)، ومسلم في الصلاة / باب استحباب القول مثل قول المؤذن (٣٨٣).

(٢) أخرجه أحمد ١٦٨/٢، ومسلم في الموضع السابق (٣٨٤)، وأبوداود في الصلاة / باب ما يقول إذا سمع المؤذن (٥٢٣)، والترمذي في المناقب / باب فضل النبي ﷺ (٣٦١٤)، والنسائي في الأذان / باب الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان ٢/٢٥، ٢٦.

(٣) أخرجه مسلم في الموضع السابق (٣٨٥)، وأبوداود في الصلاة / باب ما يقول إذا سمع المؤذن (٥٢٧). ولم أقف عليه في المسند للإمام أحمد.

«أن بلالاً أخذ في الإقامة فلما أن قال: قد قامت الصلاة قال النبي ﷺ: أقامها الله وأدامها، وقال في سائر الإقامة بنحو حديث عمر في الأذان» رواه أبو داود^(١). وجاء ذلك عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة، وعمرو بن العاص، وابنه وأبي رافع ومعاوية وغيرهم^(٢). وعن سعد بن أبي وقاص عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من قال حين يسمع المؤذن: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، رضيت بالله رباً وبمحمد رسولاً وبالإسلام ديناً، غفر له ذنبه» رواه الجماعة إلا أحمد والبخاري^(٣).

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة / باب ما يقول إذا سمع الإقامة (٥٢٨)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٠٢)، والبيهقي في الصلاة ١ / ٤١١ عن أبي أمامة رضي الله عنه. وفي إسناده رجل مبهم عن شهرين حوَّش عن أبي أمامة، وشهر ضعيف الحديث، وقد ضعف الحديث الحافظ في التلخيص ١ / ٢١١.

(٢) أما حديث أبي هريرة، فقد أخرجه النسائي في الأذان / باب ثواب القول مثل ما يقول المؤذن ٢ / ٢٠، وابن ماجه في الأذان / باب ما يقال إذا أذن المؤذن ١ / ٢٣٨. وحسنه الألباني في صحيح النسائي (٦٥٠). وأما حديث عمرو بن العاص فلم أقف عليه، وانظر: المغني ٢ / ٨٦. وأما حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، فقد سبق. وأما حديث أبي رافع فأخرجه أحمد ٦ / ٩، ٣٩١، والطحاوي ١ / ١٤٤، والبيهقي في التلخيص ١ / ٢١٧. وقال الهيثمي بعد عزوه للطبراني في الكبير في المجمع ١ / ٣٣١: «وفيه عاصم بن عبيد الله وهو ضعيف إلا أنه روى عنه مالك». وأما حديث معاوية، فقد أخرجه البخاري في الأذان / باب ما يقول إذا سمع المنادي (٦١٢).

(٣) أخرجه مسلم في الصلاة / باب استحباب القول مثل قول المؤذن (٣٨٦)، وأبو داود في الصلاة / باب ما يقول إذا سمع المؤذن (٥٢٥)، والترمذي في الصلاة / باب ما يقول الرجل إذا أذن المؤذن من الدعاء (٢١٠)، والنسائي في الأذان / باب الدعاء عند الأذان ٢ / ٢٦، وابن ماجه في الأذان / باب ما يقال إذا أذن المؤذن (٧٢١) وأحمد ١ / ١٨١.

وهذا الذكر مستحب استحباباً مؤكداً، لأن النبي ﷺ أمر به، وأقل أحوال الأمر الاستحباب حتى إنه إذا سمعه لم يشتغل عنه بصلاة نافلة من تحية مسجد ولا سنة راتبة ولا غيرها، بل إذا دخل المسجد وسمع المؤذن بدأ بإجابته قبل التحية نص عليه.

ويستحب أن لا يقوم إذا أخذ المؤذن في الأذان لسبب آخر، وهو أن الشيطان إذا سمع النداء أدبروله ضراط حتى لا يسمع التأذين، ففي التحرك عند سماع النداء تشبه بالشيطان، قال أحمد رحمه الله في الرجل يقوم فيتطوع إذا أذن المؤذن فقال: لا يقوم أول ما يبدأ^(١) ويصبر قليلاً. وقال أيضاً: يستحب له أن يكون ركوعه بعدما يفرغ أو يقرب من الفراغ، لأنه يقال: إن الشيطان يدبر حين يسمع النداء، وعلى هذا فيستحب لمن كان قاعداً أن لا يقوم عند سماع الأذان، سواء أجابه في حال قيامه ومشيه أو لم يجبه، وإن سمعه وهو في قراءة أو دعاء قطع، لأن إجابة المؤذن تفوت، فإن كان في صلاة لم يقله، لأن في الصلاة لشغلاً، ولهذا لا يستحب له أن يؤمن على دعاء غيره، ولا أن يصلي على النبي ﷺ عند ذكره وهو في الصلاة، ويقول له إذا فرغ من الصلاة، ذكره القاضي، وكلام غيره يقتضي أنه لا يستحب، لأنه سنة فات محلها فأشبه صلاة الكسوف بعد التجلي وتحية المسجد بعد الخروج منه، ولأنه ذكر معلق بسبب، فلم يشرع بعد انقضاء السبب كالذكر المشروع عند دخول المسجد والخروج منه والأكل والشرب والخلاء ودعاء الاستفتاح والاستعاذة وغير ذلك، فإن قاله في الصلاة لم

(١) الاختيارات ص (٤٠).

تبطل، لأنه ذكر الله إلا أن يقول: حيّ على الصلاة، حيّ على الفلاح. فإنها تبطل لأنه خطاب لآدمي، ولهذا كان المسنون أن يقول كما يقول المؤذن إلا في الحيلة، فإنه يقول: لا حول ولا قوة إلا بالله. كما جاء مفسراً في رواية عمر^(١) وغيره نص عليه.

واستحب بعض أصحابنا أن يجمع بين ذلك وبين الحيلة أخذاً بظاهر قوله: «فقولوا مثل ما يقول» مع أمره بالحقولة^(٢)(٣).

والصحيح: الأول^(٤) لأن الروايات المفسرة من أمره وقوله تبين الرواية المطلقة، ولأن كلمات الأذان كلها ذكر لله سبحانه فاستحب ذكر الله سبحانه عند ذلك.

أما الحيلة فإنها دعاء للناس إلى الصلاة، وسامع المؤذن لا يدعو أحداً فلم يستحب أن يتكلم بما لا فائدة فيه، لكن لما كان هو من جملة المدعويين شرع له أن يقول ما يستعين به على أداء ما دعي إليه، وهو لا حول ولا قوة إلا بالله. فإنها كنز من كنوز الجنة، وبها يقتدر الإنسان على كل فعل، إذ معناها: لا تحول من حال إلى حال، ولا قدرة على ذلك إلا بالله سبحانه، فإنه خالق الأعمال والقوي عليها، فجمعت جميع الحركات والقدرة التي بها تكون الحركات في السموات والأرض.

وقيل: لا حول عن معصية الله إلا بمعونة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا

(١) سبق تخريجه ص (١٢٠).

(٢) سبق تخريجه ص (١٢٠).

(٣) الإنصاف مع الشرح ١٠٤/٣.

(٤) وهذا هو الصحيح من المذهب (الإنصاف مع الشرح ١٠٤/٣).

بتوفيق الله، والمعنى الأول: أجمع وأشبه.

قال بعض أصحابنا: ويقول إذا قال المؤذن: الصلاة خير من النوم:

صدقت وبررت، أو نحو هذا.

وقد قال أحمد بن ملاحب: سمعت أبا عبد الله ما لا أحصيه وكان يكون هو المؤذن، فإذا قال: الله أكبر الله أكبر قال قليلاً: الله أكبر الله أكبر، إلى آخر الأذان، قال أصحابنا: فيستحب للمؤذن أن يقول سرّاً مثل ما يقول علانية، وقوله ﷺ: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول»^(١) كقوله: «إذا قال الإمام: ولا الضالين. فقولوا: آمين»^(٢) وقوله: «إذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد»^(٣) وهذا لأنه ذكر يقتضي جواباً فاستحب له أن يجيب نفسه، كما استحب لغيره أن يجيبه كالتأمين والتحميد؛ ولأنه بذلك يجمع له بين أجرين بذكر الله سرّاً وعلانية، ولأن السر ذكر محض، بخلاف العلانية فإنه يقصد به الإعلام، ولأنه يستحب أن يفصل بين كلمات الأذان فاستحب له أن يشغلها بذكر الله سبحانه.

والاستحباب في حق غيره أوكد، وبكل حال فهو مستحب حتى لو تركه أو اشتغل عنه بصلاة أو قراءة لم يكن عليه شيء نص عليه، وقال أيضاً: إذا دخل المسجد والمؤذن يؤذن استحب له أن يقول مثل ما يقول

(١) سبق تخريجه ص (١٢٠) ..

(٢) أخرجه البخاري في الأذان / باب إيجاب التكبير وافتتاح الصلاة (٧٣٢)، ومسلم في الصلاة / باب اتمام المأموم بالإمام (٤١١) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري في الأذان / باب جهر المأموم بالتأمين (٧٨١)، ومسلم في الصلاة / باب التسميع والتحميد والتأمين (٤١٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

المؤذن، وإن لم يقل وافتتح الصلاة فلا بأس، وقال الآمدي: يكره أن يشرع في النافلة إذا سمع التأذين.

والمستحب أن يقول مثل ما يقول المؤذن كلمة كلمة، فلا يسبقه بالقول كما في حديث عمرو وغيره، ولقوله عليه السلام: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول»^(١) ولأنه بذلك يحصل له أجر استماع الأذان وموافقة المؤذن.

قال أصحابنا: ويستحب إذا سمع الإقامة أن يقول مثل ما يقول المؤذن لما تقدم، فإذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة، قال: أقامها الله وأدامها^(٢).

فأما المنادي بالإقامة فلا يستحب له أن يقول سرًّا ما يقول علانية؛ لأن الإقامة تحدر ولا يحصل بينها سكوت.

وإذا أقيمت الصلاة وهو قائم فيستحب له أن يجلس وإن لم يكن صلى تحية المسجد، قال ابن منصور: رأيت أبا عبد الله أحمد يخرج عند المغرب فحين انتهى إلى موضع الصف أخذ المؤذن في الإقامة فجلس^(٣) لما روى عبد الرحمن بن أبي ليلى «أن النبي ﷺ جاء وبلال في الإقامة فقعد» رواه الخلال^(٤)، ورواه أبو حفص ولفظه: «دخل رسول الله ﷺ وبلال يؤذن فجلس» ولأن القيام قبل الشروع في الصلاة غير مشروع، وتحية المسجد قد سقطت بالإقامة فإنها إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت.

(١) سبق تخريجه ص (١٢٠). (٢) المغني ٢/ ٨٧. (٣) الشرح الكبير ٣/ ٩٥.

(٤) عزاه في الشرح الكبير للخلال ٣/ ٩٥.

فصل

ويستحب أن يدعو إذا فرغ من الأذان والإقامة نص عليه^(١)، وكان إذا أقيمت الصلاة رفع بكفيه وجعل يدعو، لما روى سهل بن سعد قال: قال رسول الله ﷺ: «ثنتان لا تردان: الدعاء عند النداء، وعند البأس حين يلحم بعضهم بعضاً» رواه أبوداود^(٢)، وعن عبدالله بن عمرو: «أن رجلاً قال: يارسول الله إن المؤذنين يفضلوننا، فقال رسول الله ﷺ: قل كما يقولون فإذا انتهيت فسل تعطه» رواه أحمد وأبوداود^(٣)، وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة، قالوا: فما نقول يارسول الله؟ قال: سلوا الله العافية في الدنيا والآخرة» رواه أحمد والترمذي وأبوداود وهذا لفظه^(٤)، وعن أم سلمة قالت: «علمني رسول الله ﷺ أن أقول عند

(١) الشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ١١٠.

(٢) أخرجه أبوداود في الجهاد/ باب الدعاء عند اللقاء (٢٥٤٠)، والدارمي ١/ ٢١٧. وسكت عنه أبوداود. وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (١٤٦٩).

(٣) أخرجه الإمام أحمد ٢/ ١٧٢، وأبوداود في الصلاة/ باب ما يقول إذا سمع المؤذن (٥٢٤)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٤٤) وصححه ابن حبان كما في الإحسان (١٦٩٥).

(٤) أخرجه الإمام أحمد ٣/ ١١٩، وأبوداود في الصلاة/ باب ما جاء في الدعاء بين الأذان والإقامة (٥٢١)، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في أن الدعاء لا يرد بين الأذان والإقامة (٢١٢)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٦٨). وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وصححه ابن خزيمة (٤٢٦)، وابن حبان (١٦٩٦) إichسان.

أذان المغرب: اللهم هذا إقبال ليلك وإدبار نهارك وأصوات دعائك،
فاغفر لي» رواه أبو داود^(١).

وينبغي أن يقدم أمام الدعاء لنفسه الصلاة على رسول الله ﷺ، بل
ينبغي أن يقرن ذلك بإجابة المؤذن وإن لم يدع لنفسه كما تقدم في
حديث عبد الله بن عمرو^(٢)، ولما روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن
رسول الله ﷺ قال: «من قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة
التامة، والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً
محموداً الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة» رواه الجماعة إلا
مسلماً^(٣)، زاد بعض أصحابنا: واسقنا بكأسه من حوضه مشرباً هنيئاً سائغاً
روياً، غير خزايا ولا ناكثين، برحمتك.

فَضْلٌ

السنة أن يقيم من أذن لما روى زياد بن الحارث الصُّدَّائِي قال: «كنت

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب ما يقول عند أذان المغرب (٥٣٠)، والترمذي في
الدعوات / باب في دعاء أم سلمة (٣٥٨٣) وقال الترمذي: «حديث غريب إنما نعرفه
من هذا الوجه، وحفصة بنت أبي كثير لا نعرفها، ولا نعرف أباها».

(٢) سبق تخريجه ص (١٢٠).

(٣) أخرجه أحمد ٣/ ٣٥٤، والبخاري في الأذان/ باب الدعاء عند الأذان (٦١٤)، وأبو داود
في الصلاة/ باب ما يقول إذا سمع الإقامة (٥٢٩)، والترمذي في الصلاة (٢١١)،
والنسائي في الأذان / باب الدعاء عند الأذان ٢/ ٢٦، ٢٨، وابن ماجه في الأذان / باب
ما يقال إذا أذن المؤذن (٧٢٢).

مع النبي ﷺ فأمرني فأذنت فأراد بلال أن يقيم، فقال رسول الله ﷺ: إن أخوا صداء أذن، ومن أذن فهو يقيم» رواه الخمسة إلا النسائي^(١) ولولا أن السنة أن يتولاهما رجل واحد لم يمنع المؤذن الراتب من حقه وهو الإقامة لما حضر، وعن عبدالعزيز بن رُفيع^(٢) قال: «رأيت أبا محذورة جاء وقد أذن إنسان قبله فأذن ثم أقام» رواه أبو حفص واحتج به أحمد^(٣)، ولولا أن ذلك سنة عندهم لاكتفى بتأذين الرجل، ولأن ذلك أقرب إلى أن يعلم الناس أن الثاني إقامة وليس بأذان آخر، ولأنهما فصلان من الذكر يتقدمان الصلاة فكانت السنة أن يتولاهما واحد كالخطبتين.

فإن أذن غير المؤذن الراتب، فإما أن يقيم من أذن كما فعل زياد، أو يعيد الراتب الأذان كما صنع أبو محذورة.

فإن أقام غير من أذن كره نص عليه وأجزأ؛ لأن المقصود قد حصل. ولوتناوب اثنان على أذان واحد فقال هذا كلمة وهذا كلمة، أو بنى الرجل على أذان غيره لم يجز لغيره ولا غيره، بل لا بد من أذان رجل واحد وإن جوزنا الخطبة من اثنين، لأنه ذكر واحد يختلف مقصوده باختلاف الأصوات بخلاف الخطبة.

(١) أخرجه الإمام أحمد ٤/١٦٩، وأبو داود في الصلاة/ باب في الرجل يؤذن ويقيم غيره (٥١٣)، والترمذي في الصلاة/ باب من أذن فهو يقيم (١٩٩)، وابن ماجه في الأذان/ باب السنة في الأذان (١٧). وقال في نصب الرأية ١/٢٨٩: «وفي إسناد عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم الإفريقي، وهو متكلم فيه».

(٢) عبدالعزيز بن رُفيع، أبو عبد الله الأسدي المكي تابعي ثقة توفي سنة ثلاثين ومائة. (تهذيب التهذيب ٦/٣٣٧).

(٣) أخرجه البيهقي ١/٣٩٩. وقال: «وهذا إسناد صحيح شاهد لما تقدم».

ولا يقيم إلا بإذن الإمام فإن أمر الصلاة إليه. قال علي رضي الله عنه: «المؤذن أملك بالأذان، والإمام أملك بالإقامة» رواه سعيد وأبو حفص^(١).

والسنة أن يكون الأذان والإقامة في موضع واحد، فإذا أذن في مكان استحسب أن يقيم فيه، لا في الموضع الذي يصلي فيه، لما احتج به الإمام أحمد رحمه الله عن بلال رضي الله عنه أنه قال: «يا رسول الله، لا تسبقني بآمين» رواه أحمد وأبو داود^(٢) وقال إسحاق بن راهويه: وكذلك أبو هريرة وغيره من أصحاب النبي ﷺ قالوا لأئمتهم، ولو كانت الإقامة موضع الصلاة لم يخشوا أن يسبقوا بآمين، فعلم أن الإقامة كانت حيث يسمعها الغائبون عن المسجد إما موضع الأذان أو قريباً منه، وكذلك قال النبي ﷺ: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة» متفق عليه^(٣). وقد تقدم قول ابن عمر رضي الله عنه: «كنا إذا سمعنا الإقامة توضعنا ثم خرجنا إلى الصلاة»^(٤) ولأن الإقامة أحد النداءين فاستحسب

(١) أخرجه عبد الرزاق ٢٧٦/١، والبيهقي ١٩/٢. وأخرجه مرفوعاً إلى النبي ﷺ البيهقي ١٩/٢ وابن عدي في الكامل ١٣٢٧/٤ عن أبي هريرة رضي الله عنه، وضعف رفعه ابن عدي وكذا البيهقي.

(٢) أخرجه أحمد ١٢/٦، ١٥، وأبو داود في الصلاة/ باب التأمين وراء الإمام (٩٣٧) وعبد الرزاق في المصنف ٦٢/١، والطبراني في الكبير (١١٢٤)، والبيهقي ٥٦/٢. وقال المنذري في مختصر السنن (٩٠٠): «وروي عن أبي عثمان قال: قال بلال للنبي ﷺ: مرسلاً».

(٣) أخرجه البخاري في الأذان / باب لا يسعى إلى الصلاة (٦٣٦)، ومسلم / باب استحباب إتيان الصلاة بوقار وسكينة (٦٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب الإقامة (٥١٠)، والنسائي في الأذان / باب في الإقامة (٦٢٩)، والبيهقي ٤١٣/١. وسكت عنه أبو داود، وحسنه المنذري في مختصر السنن (٤٨٠).

إسماعها للغائبين كالأذان، ولأن المقصود بها الإعلام بفعل الصلاة لمنتظرها في المسجد وغيره، فإن شقت الإقامة قريباً من موضع الأذان بأن يكون الأذان في المنارة أو في موضع بعيد من المسجد فإنه يقيم في غيره بحيث يعلم الغائبين أيضاً لما روى عبدالله بن شقيق قال: «الأذان في المنارة والإقامة في المسجد، وقال: هي السنة» رواه سعيد^(١).

فَضْلٌ

وإذا أذن قريباً من المسجد جاز، وإن كان بينهما طريق كما يجوز الأذان في منارة المسجد كما تقدم من حديث بلال «أنه كان يؤذن على سطح امرأة من الأنصار»^(٢).

وإن أذن في مكان بعيد من المسجد فقال أحمد: معاذ الله ما سمعنا أن أحداً يفعل هذا، لأن المؤذن يدعو الناس إلى الصلاة فلا بد أن يكون نداؤه قريباً من موضع الصلاة ليقصده الناس. فأما إن أذن لغير المسجد، بل للإعلام بالوقت فلا بأس بذلك بكل موضع.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٢٤/١، والبيهقي ٤٢٥/٢.

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب الأذان فوق المنارة (٥١٩)، وحسنه ابن دقيق العيد، انظر الإرواء ٢٤٧/١.

فَصْلٌ

ولا يصح الأذان إلا مرتباً متوالياً على ما جاءت به السنة، لأنه ذكر مجموع فوجب أن يؤتى به على وجهه: كقراءة الفاتحة، ولأنه بدون ذلك يختل المقصود به من الإعلام والدعاء، فإن نكسه لم يصح بحال. وإن فرق بين كلماته بسكوت يسير، أو كلام يسير مباح لم يقطعه، لكنه إن كان لغير حاجة كره، وهو في الإقامة أشد كراهة من الأذان.

وإن كان لحاجة مثل أن يرد على من سلم عليه، أو يأمر بعض أهله بحاجة، أو يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر بكلام قليل لم يكره، لما ذكره الإمام أحمد عن سليمان بن صُرد وكانت له صحبة «أنه كان يأمر غلامه بالحاجة وهو يؤذن»^(١) «وأمر ابن عباس مؤذنه أن يقول في يوم مطير بعد قوله: حي على الفلاح: ألا صلوا في الرحال» متفق عليه^(٢)، ولأن ذلك لا يخل بمقصود الأذان وبه إليه حاجة فأشبهه العمل اليسير في الصلاة. وعنه: أن ذلك يكره مطلقاً^(٣).

وعلى الروایتين: فالأفضل أن لا يتكلم برد سلام في الأذان ولا غيره. فأما الإقامة فلا يتكلم فيها، لأن السنة حذرهما والكلام يقطع ذلك.

(١) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم في الأذان / باب الكلام في الأذان ٢٠٨/١، ولفظه: «وتكلم سليمان بن صُرد في أذانه». وأخرجه البيهقي ٣٩٨/١ موصولاً بنحوه.

(٢) أخرجه البخاري في الموضع السابق (٦١٦)، ومسلم في صلاة المسافرين / باب الصلاة في الرحال في المطر (٦٩٩).

(٣) الفروع ٣١٨/١.

فأما إن طال الكلام أو السكوت استأنف، لأن ذلك يخل بمقصود الإعلام فأشبه التنكيس.

وإن فصل بينه بكلام يسير محرم كالسب والقذف فهل يبطل؟ على وجهين، ومن أصحابنا من يحكيها على روايتين:

إحدهما: يبطل^(١)، قال الأمدى: وهو الصحيح، لأنه ذكر محض مجموع، والكلام المحرم مناف له وربما ظُنَّ متلاعباً لا مؤذناً إذ خلط الحق بالباطل.

وفي الأخرى: لا يبطل^(٢) لأنها عبادة لا تبطل بالكلام المباح فكذلك بالمحرم كالصوم والحج.

فأما الكلام بين الأذنين فلا يكره، لأن الفصل بينهما مشروع بعمل أو جلوس، والكلام من جملة الفواصل.

ولو ارتد في أثناء الأذان بطل؛ لأنها عبادة واحدة فبطلت بالردة في أثنائها كسائر العبادات، فلو عاد إلى الإسلام في الحال استأنف.

ولو جن أو نام أو أغمي عليه، ثم أفاق في الحال بنى، لأنه لم يخرج عن كونه من أهل العبادة.

وقال الأمدى: إذا أغمي عليه بطل الأذان، كما يبطل بالكلام الكثير.

ولو ارتد بعد الأذان ففيه وجهان:

أحدهما: يبطل، قاله القاضي والأمدى وغيرهما^(٣) كما تبطل الطهارة بالردة، وهذا إذا كانت الردة بين الأذان والصلاة، فأما إن كانت بعد الصلاة

(١) (٢) الفروع ١/ ٣١٨، والإنصاف مع الشرح الكبير ٣/ ٨٧.

(٣) الشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ٨٥.

لم يبطل حكم الأذان قولاً واحداً، وكذلك إن كان بعد الشروع في الصلاة.
والثاني : لا يبطل، وإن استمر على رده وهو أصح قاله طائفة من
أصحابنا^(١)، لأنها عبادة قد انقضت فلم تبطل بالردة كسائر العبادات
بخلاف الطهارة فإن حكمها باق، ولأنه لا يبطل بعد فراغه شيء من
المبطلات، فلم تبطل بالردة كالصلاة وأولى وعكسه الطهارة، وهذا لأن
إحباط العمل لا يلزم منه بطلانه كما تقدم في الطهارة.

فصل

يستحب أن يفصل بين الأذان والإقامة للمغرب بجلسة بقدر ركعتين،
قال في رواية المروزي: بين الأذنين جلسة في المغرب وحدها^(٢)؛ لأن في
حديث الأنصاري الذي رأى الأذان «رأيت رجلاً كأن عليه ثوبين
أخضرين، فقام على المسجد، فأذن ثم قعد قعدة، ثم قام فقال مثلها» رواه
أحمد وأبوداود^(٣)، وفي رواية قال: «رأيت الذي أذن في المنام أذن المغرب
وقعد بين الأذان والإقامة قعدة» رواه حرب، وعن أبي بن كعب قال: قال

(١) وهو اختيار ابن قدامة، المغني ٢/ ٨٤، والشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ٨٥.

(٢) قال في الإنصاف مع الشرح ٣/ ٩٣: «ويستحب أن يجلس بعد أذان المغرب جلسة خفيفة ثم يقيم، هذا المذهب، أعني أن الجلسة تكون خفيفة.. قال أحمد: يقعد الرجل مقدار ركعتين».

(٣) أخرجه أحمد ٤/ ٤٣، وأبوداود في الصلاة/ باب كيف الأذان (٥٠٦).

رسول الله ﷺ: «يا بلال اجعل بين أذانك وإقامتك نفساً يفرغ الآكل من أكل طعامه في مهل، ويقضي المتوضئ حاجته في مهل» رواه عبدالله بن أحمد في المسند^(١)، قال إسحاق بن راهويه: لا بد من القعدة في الصلوات كلها حتى في المغرب «لما صح عن بلال حيث علمه النبي ﷺ الأذان فأمره أن ينتظر بين الأذان والإقامة قدراً يستيقظ النائم ويتنشر المنتشر للصلاة فأذن مثني مثني، وأقام مرة مرة، وقعد قعدة»^(٢) وعن مجاهد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أذن المؤذن فلا يقيم حتى يجلس»^(٣) وعن ابن عباس قال: «ينتظر المؤذن في الصلاة كلها بين الأذان والإقامة قدراً ما يغتسل الرجل، وفي المغرب قدراً يتوضأ» رواه الشالنجي^(٤) وإنما قدرها الإمام أحمد بركتين، لأن أصحاب رسول الله ﷺ «كانوا يصلون بين الأذانين للمغرب ركعتين»^(٥) وقد قال ﷺ: «بين كل أذانين صلاة»^(٦) ولأنه بالفصل يتأهب إلى الصلاة من ليس على أهبة ويصلي من يريد الصلاة، ويدرك أكثر الجماعة حد الصلاة وهو تكبيرة الإحرام، ويدركون التأمين،

(١) مسند الإمام أحمد ١٤٣/٥، وابن عدي في الكامل ٢٦٤٩/٧، والبيهقي ٤٢٨/١. وهو ضعيف، إذ في إسناده يحيى بن مسلم البكاء، ضعيف كما في التقريب ٣٥٨/٢، وعبد المنعم البصري، نقل البيهقي عن البخاري قوله: «منكر الحديث».

(٢) (٣) (٤) لم أقف عليها.

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب الصلاة إلى الأسطوانة (٥٠٣)، ومسلم في صلاة المسافرين / باب استحباب ركعتين قبل المغرب (٨٣٦).

(٦) أخرجه البخاري في الأذان / باب كم بين الأذان والإقامة (٦٢٤)، ومسلم في الموضع السابق (٨٣٨) عن عبدالله بن مغفل رضي الله عنه.

وذلك مقصود للشارع وفيه أجر عظيم جاءت به الأحاديث.
وأما القعود فليفصل بين الأذنين، وليكون قائماً إلى الإقامة قياماً
مبتدأً، ولأنهما فصلان من الذكر يتقدمان الصلاة يفصل بينهما بجلسة
كالخطبتين، وإنما خصت المغرب بذلك لضيق وقتها وكراهة تأخيرها.
فأما سائر الصلوات فالفصل بين الصلاتين يحصل بأسباب أخرى
من الصلاة وغيرها.

فإن تأخرت الجماعة أكثر من قدر ركعتين استحب له انتظارهم ما لم
يخف خروج الوقت، قال مهنا: سألت أحمد عن إمام أذن لصلاة
المغرب، فرأى أن ينتظر القوم إلى أن يتوضأ ما لم يخف فوت الوقت.
وعنه: أنه إنما استحب انتظارهم بالقدر المتقدم، قال في رواية حنبل:
ينبغي للمؤذن إذا أذن أن لا يعجل بالإقامة ويلبث حتى يأتيه أهل المسجد
ويقضي المعتصر حاجته يجعل بين أذانه وإقامته نفساً^(١) وهذا أشبه
بالروایتين.

وفيما إذا أسفر الجيران يغلس أو يسفر؟ على روايتين^(٢).
ولو أذن ثم خرج من المسجد أو ذهب إلى منزله لحاجة مثل أن يتوضأ
لم يكره، وإن كان لغير حاجة كره، لأن الخروج من المسجد بعد الأذان
منهي عنه لغير المؤذن، فالمؤذن أشد إلا أن يكون التأذين للفجر قبل الوقت
فلا يكره الخروج نص على ذلك كله؛ لأن وقت الصلاة لم يدخل ولا تجب

(١) انظر: الإنصاف مع الشرح ٣/ ٩٤.

(٢) انظر: ص (٢٢٤).

الإجابة إليها إلا بعد الوقت.

فَضْلٌ

الأذان من أفضل الأعمال، فإنه ذكر الله على وجه الجهر، ويفتح به أبواب السماء، وتهرب منه الشياطين وتطمئن به القلوب، وهو إظهار لشعار الإسلام، وإعلام للناس بوقت الصلاة، ودعاء إليها، ومراعاة الشمس والقمر والظلال لذكر الله، قال الإمام أحمد: الأذان أحب إلي من الإمامة، لأن الإمام ضامن لصلاة من خلفه، والمؤذن يغفر له مد صوته، وهذا اختيار أكثر أصحابنا^(١).

وروي عنه: أن الإمامة أفضل^(٢)، وهذا اختيار أبي عبد الله ابن حامد وأبي الفرج ابن الجوزي، لأن الإمامة تولاهما ﷺ هو بنفسه، وكذلك خلفاؤه الراشدون، ووكلوا الأذان إلى غيرهم، وكذلك ما زال يتولاها أفاضل المسلمين علماً وعملاً، ولأن الإمامة يعتبر لها من صفات الكمال أكثر مما يعتبر للأذان، ولأن الإمامة واجبة في كل جماعة، والأذان إنما يجب مرة في المصر، وقد روي عن داود بن أبي هند قال: حدثت أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: مرني بعمل أعمله قال: «كن إمام قومك». قال: فإن لم أقدر؟ قال:

(١) (٢) المغني ٢/ ٥٤، والشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ٤٥.

فكن مؤذنينهم» رواه سعيد^(١).

والأول: أصح، لما تقدم من قوله ﷺ «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن اللهم أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين»^(٢) ومنزلة الأمانة فوق منزلة الضمان، والمدعوله بالمغفرة أفضل من المدعوله بالرشد، لأن المغفرة نهاية الخير، ولهذا أمر الله رسول الله ﷺ بالاستغفار بقوله: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾^(٣)، وقد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، وكان ذلك خصوصاً خصه به دون سائر الأنبياء، وندب قوام الليل إلى الاستغفار بالأسحار، والرشد مبتدأ الخير، فإنه من لم يرشد يكن غاوياً. والغاوي: المتبع للشهوات المضيق للصلوات، ولأن الأذان له خصائص لا توجد في الإمامة: منها: أنه يغفر له مدّ صوته.

وأنه يستغفر له كل رطب ويابس.

وأنه لا يسمع صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة. وقد تقدم ذلك، وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لويعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لا يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه» متفق عليه^(٤)، وعن معاوية أن النبي ﷺ قال: «المؤذنون

(١) لم أقف عليه في سنن سعيد بن منصور المطبوع. وقد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٧٨/١. وأبو نعيم في أخبار أصفهان ٨٧/٢ عن أنس رضي الله عنه.

(٢) انظر تخريجه ص (٢٥٢).

(٣) سورة النصر الآية (١).

(٤) أخرجه البخاري في الأذان / باب الاستهم في الأذان (٦١٥)، ومسلم في الصلاة / باب تسوية الصفوف (٤٣٧) ..

أطول الناس أعناقاً يوم القيامة» رواه أحمد ومسلم^(١)، وعن البراء بن عازب عن النبي ﷺ قال: «المؤذن يغفر له مد صوته، ويصدق من يسمعه من رطب ويابس، وله مثل أجر من صلى معه» رواه أحمد والنسائي^(٢)، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من أذن محتسباً سبع سنين كتبت له براءة من النار» وعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من أذن اثنتي عشرة سنة وجبت له الجنة، وكتب له بتأذينه كل يوم ستون حسنة، وفي كل إقامة ثلاثون حسنة» رواهما ابن ماجه^(٣)، ولم يجيء في فضل الإمامة مثل هذا، ولأن الإمامة من باب الإمارة والولاية إذ هي الإمامة الصغرى ولذلك قال عثمان لابن عمر: «أقض بين الناس فاستعفاه، وقال: لا أقضي بين اثنين ولا أؤم رجلين» رواه أحمد^(٤)، وهي فتنة لما فيها من الشرف والرئاسة حتى ربما كان طلبها مثل طلب الولايات والإمارات الذي هو من إرادة العلو في الأرض وهذا مضر بالدين، وقد روى كعب بن مالك عنه ﷺ أنه قال: «ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم بأفسد لها من حرص

(١) أخرجه الإمام أحمد ٩٥/٤، ٩٨، ومسلم في الصلاة، باب فضل الأذان (٣٨٧)، وابن ماجه في الأذان/ باب فضل الأذان (٧٢٥).

(٢) أخرجه أحمد ٢٨٤/٤، والنسائي في الأذان ١٣/٢. وإسناده قوي.

(٣) أما حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما فقد أخرجه الترمذي في الصلاة / باب ما جاء في فضل الأذان (٢٠٦)، وابن ماجه في الأذان/ باب فضل الأذان (٧٢٧). وقال الترمذي: «حديث غريب». وأما حديث ابن عمر فقد أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق (٧٢٨). وقال في الزوائد: «إسناده ضعيف لضعف عبدالله بن صالح».

(٤) لم أقف عليه.

المرء على المال والشرف لدينه» قال الترمذي: حديث حسن صحيح^(١) ولأنه يخاف على صاحبها انتفاخه بذلك واختياله وأن يفتن باشتهاره، ولذلك صلى حذيفة ابن اليمان مرة إماماً ثم قال: «لتصلن وحدانا، أو لتلتمسن لكم إماماً غيري، فإني لما أمتكم خيل إلي أنه ليس فيكم مثلي»^(٢)، وقيل لمحمد بن سيرين في بعض المرات: «ألا تؤم أصحابك؟ فقال: كرهت أن يتفرقوا فيقولوا أمنا محمد بن سيرين» ولأن الإمام يتحمل صلاة المأمورين الذي دل عليه حديث الضمان^(٣)، والأذان سليم من هذه المخاوف كلها، بل ربما زهد الشيطان فيه وثبط عنه حتى يفوض إلى أطراف الناس، ولذلك قال عمر رضي الله عنه لبعض العرب: «من يؤذن لكم؟ قالوا: عبيدنا. قال: ذلك شر لكم»^(٤) وأما إمامته ﷺ وإمامة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم فمثل الإمارة والقضاء، وذلك أن الولايات وإن كانت خطرة لكن إذا أقيم أمر الله فيها لم يعد لها شيء من الأعمال، وإنما يهاب الدخول فيها أولاً خشية أن لا يقام أمر الله فيها لكثرة نوائبها، وخشية أن يفتن القلب بالولاية لما فيها من الشرف والعز، ويكره طلبها لأنه من حب الشرف وإرادة العلو في الأرض يكون في الغالب، ولأنه تعرض للمحنة والبلوى، فإذا ابتلي المرء بها صار القيام بها فرضاً عليه، وكذلك إذا تعينت عليه، فإمامته وإمامة الخلفاء الراشدين كانت متعينة عليهم فإنها

(١) أخرجه الإمام أحمد ٣/ ٤٦٠، والترمذي في الزهد (٢٣٧٦)، والدارمي ٢/ ٣٠٤.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) انظر تخريجه ص (٢٥٢).

(٤) أخرجه بنحوه ابن أبي شيبة ١/ ٢٢٥، والبيهقي في الصلاة ١/ ٤٢٦.

وظيفة الإمام الأعظم ولم يمكن الجمع بينها وبين الأذان فصارت الإمامة في حقهم أفضل من الأذان لخصوص أحوالهم وإن كان لأكثر الناس الأذان أفضل، ولهذا قال عمر رضي الله عنه: «لولا الخليفة لأذنت» رواه سعيد^(١)، وهذا كالإمارة نفسها، وكما أن مقامهم بالمدينة لكونها دار هجرتهم كان أفضل من مقامهم بمكة، بل كان يحرم عليهم استيطان مكة، وهذا الوصف مفقود في غيرهم، وكذلك صوم يوم وفطر يوم هو أفضل الصيام، وكان النبي ﷺ يصوم غيره، لأنه كان يضعفه عما هو أفضل منه، فصار قلة الصوم في حقه أفضل ونظائر هذا كثيرة، نعم نظير هذا أن يكون في القوم رجل لا يصلح للإمامة إلا هو وهو أحقهم بالإمامة، ومن يصلح للأذان كثير فتكون إمامته بهم إذا قصد وجه الله بها وإقامته هذا الفرض واتقى الله فيها أفضل لما ذكرناه، وعلى هذا يحمل حديث داود بن أبي هند، وقد روى عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة على كثران المسك يوم القيامة عبد أدى حق الله وحق مواليه، ورجل أم قوماً وهم به راضون، ورجل ينادي بالصلوات الخمس في كل يوم وليلة» رواه الترمذي وقال: «حديث حسن غريب»^(٢).

(١) أخرجه عبد الرزاق بنحوه، كتاب الصلاة/ باب فضل الأذان ١/ ٤٨٦.

(٢) أخرجه الترمذي في البر/ باب ما جاء في فضل المملوك الصالح (١٩٨٧). وقال: «هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث سفيان الثوري عن أبي اليقظان إلا من حديث وكيع، وأبو اليقظان اسمه عثمان بن قيس، ويقال: ابن عمير، وهو أشهر».

فصل

وإذا تشاح نفسان في الأذان قدم أكملهما في الخصال المطلوبة في المؤذن وهي الصوت، والأمانة والعلم بالأوقات، بأن يكون أندى صوتاً أو أعلم بالأوقات، ويقدم أكملهما في عقله ودينه لما تقدم، فإن استويا في ذلك قدم أعمرهما للمسجد وأكثرهما مراعاة له وأقدمهما تأديناً فيه.

ولا يقدم أحدهما بكون أبيه كان هو المؤذن، فإن استويا في ذلك قدم من يرتضيه الجيران أو أكثرهم^(١) فإن انقسموا طائفتين متساويتين، أو لم يختاروا أحدهما، أو لم يكن للمسجد جيران أقرع بينهما، لقوله: «لويعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لا يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا عليه»^(٢) ولأن الناس تشاحوا في الأذان بالقادسية فأقرع بينهم سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، ذكره الإمام أحمد وغيره^(٣).

وعنه: أنه يقرع بينهم من غير نظر إلى الجيران^(٤).

والأول: أصح، لأن ذلك أقرب لرضاهم وانتظام أمرهم، ولذلك اعتبر ذلك في الإمامة.

(١) وهذا هو المذهب. (الإنصاف مع الشرح ٦١/٣).

(٢) أخرجه البخاري في الأذان/ باب الاستهام في الأذان (٦١٥)، ومسلم في الصلاة/ باب تسوية الصفوف وإقامتها (٤٣٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة التمريض في الأذان/ باب الاستهام في الأذان ٢٠٨/١. والبيهقي موصولاً ٤٢٨/١.

(٤) الإنصاف مع الشرح ٦٢/٣.

فصل

قال القاضي: يستحب الاقتصار على مؤذنين، وإن اقتصر على واحد أجزأه، اقتداء بالنبي ﷺ فإنه كان له مؤذنان بلال وابن أم مكتوم، وكذلك قال الآمدي: يستحب أن لا ينقص في مسجد الجماعة عن اثنين لدعو الحاجة إليهما كالواحد في غير مسجد الجماعة، ومعنى هذا أنه يرتب للمسجد مؤذنان إن غاب أحدهما حضر الآخر، وأما تأذين واحد بعد واحد فعلى ما ذكره القاضي يستحب، وعلى ما ذكره غيره لا يستحب ذلك إلا في الفجر.

قال القاضي: ولا يستحب أن يزيد على أربعة يعني أن ترتيب الأربعة ورزقهم جائز من غير كراهة، بخلاف الزيادة على الأربعة، وكذلك قال الآمدي: لا يرزق أكثر من أربعة، لأن عثمان رضي الله عنه «اتخذ أربعة من المؤذنين»^(١) ولأنه إذا زاد على أربعة فأذن واحد بعد واحد فات فضيلة أول الوقت، فلا يزداد على الاثنين إلا للحاجة.

وإذا احتيج إلى أكثر من أربعة كانت الزيادة مشروعة، وهذا ظاهر المذهب^(٢)، ذكر أبو بكر عن أحمد أنه قال في رواية أحمد بن سعيد: ويقيم الإمام من المؤذنين ما أراد ويرزقهم من الفيء.

(١) قال ابن حجر في التلخيص (٣١٤) «هذا الأثر ذكره جماعة من فقهاء أصحابنا منهم صاحب المذهب، ويبيض له المنذري والنووي، ولا يعرف له أصل، وقد ذكر البيهقي في المعرفة أن الشافعي احتج في الإملاء بقصة عثمان في جواز أكثر من مؤذنين».

(٢) المغني ٨٩/٢.

فصل

وإذا أذن جماعة فالأفضل أن يؤذن واحد بعد واحد إن كان المسجد صغيراً والإبلاغ يحصل بذلك، لأن مؤذني رسول الله ﷺ كان يؤذن أحدهما بعد الآخر^(١).

فإن أذنوا جميعاً من غير حاجة فقال الأمدي: يكره وذلك لما فيه من اختلاط الأصوات على المستمع حتى لا يفهم ما يقولون مع ما فيه من مخالفة السنة، وإن كان المسجد كبيراً لا يحصل التبليغ بأذان الواحد والمقصود إسماع أماكن لا يبلغهم صوت الواحد فلا بأس بأذانهم جميعاً نص عليه، وقال: إذا أذن في المنارة عدة فلا بأس، لأن المقصود بالأذان الإبلاغ وذلك يحصل باجتماع الأصوات ما لا يحصل بتفريقها.

وإن أذنوا في وقت واحد متفرقين فإن كان كل واحد يستمع أذانه أهل ناحية بأن يؤذن أحدهما في طرف، والآخر في طرف بعيد منه فهو حسن.

وإن أذنوا في مكان واحد فهذا أولى بالكراهة من أذانهم جميعاً في المكان الصغير لما فيه من اختلاط الأصوات، قال بعض أصحابنا: وإن خافوا من تأذين واحد بعد واحد فوات أول الوقت أذنوا دفعة واحدة. ولا يؤذن قبل تأذين المؤذن الراتب إلا أن يغيب ويخاف فوت وقت التأذين فأما مع حضوره فلا.

(١) سبق تخريجه ص (١١٥).

باب شروط الصلاة

مسألة: «وهي: ستة».

شرائط الصلاة: ما يجب لها قبلها ويستمر حكمه إلى انقضائها، وكذلك كل متقدم على الشيء يسمى شرطاً كشروط الطلاق، ومنه أشرط الساعة.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله أنها ستة يعني شرائط المكتوبات وهي الطهارتان، والاستقبال، والوقت، والنية.^(١)

وبعض أصحابنا يضم إلى ذلك (الموضع) لأن الصلاة لا تصح إلا في موضع مستقر، ولأن الأماكن المنهي عن الصلاة فيها لا تصح الصلاة فيها على ظاهر المذهب^(٢) مع طهارتها، ولعل الشيخ ترك ذلك لأن المكان غير المستقر في الغالب يمنع تكميل الصلاة فتكون العلة نقص الأركان، وكذلك الأماكن المنهي عنها معللة عنده بكونها مظنة النجاسة فيدخل في قسم الطهارة.

(١) وكذا ستر العورة، وهو السادس كما سيأتي .

(٢) سيأتي إن شاء الله ص (٤٢٣).

مسألة: «أحدهما: الطهارة من الحدث لقول رسول الله ﷺ: «لا صلاة لمن أحدث حتى يتوضأ»^(١).

وقد مضى ذكرها^(٢).

أما الطهارة من الحدث فهي شرط لجميع الصلوات فرضها ونفلها، ولما يجرى مجرى الصلاة وهو: الطواف، ولمس المصحف^(٣).

ووجوبها ثابت بالكتاب^(٤)، والسنة^(٥)، والإجماع^(٦)، وقد تقدم ذلك^(٧).

(١) حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ». أخرجه البخاري - كتاب الوضوء / باب لا تقبل صلاة بغير طهور (١٣٥)، ومسلم في كتاب الطهارة/ باب وجوب الطهارة للصلاة (٢٢٥).

(٢) في الجزء الأول، انظر ص ١٦٦، ٢٩٠، وغيرها.

(٣) المذهب أن الطهارة من الحدث شرط للطواف، ومس المصحف. (المستوعب ١/١٣١، الفروع ١/١٨٨). وقال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى ٢١/٢٧٣: «والذين أوجبوا الوضوء للطواف ليس معهم حجة أصلاً، فإنه لم ينقل أحد عن النبي ﷺ لا بإسناد صحيح ولا ضعيف أنه أمر بالوضوء للطواف مع أنه قد حجج معه خلافت عظمية، وقد اعتمر عمرًا متعددة والناس يعتمرون معه، ولو كان الوضوء فرضاً لبينه النبي ﷺ بياناً عاماً ولو بينه لنقل ذلك المسلمون عنه ولم يهملوه، ولكن ثبت في الصحيح أنه لما طاف توضأ، وهذا وحده لا يدل على الوجوب فإنه كان يتوضأ لكل صلاة، وقد قال: «إني كرهت أن أذكر الله على غير طهر فتييم لرد السلام».

وقال أيضاً في مجموع الفتاوى ٢١/٢٨٨: «أما مس المصحف فالصحيح أنه يجب له الوضوء».

(٤) وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ لِلصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية (٦) من سورة المائدة.

(٥) كما في حديث أبي هريرة السابق هامش (١).

(٦) الإجماع لابن المنذر ص (٣١). (٧) انظر الجزء الأول ص ٣٨٠، وغيرها.

مسألة: «الثاني: الوقت».

المذكور هنا هو شرط للصلوات المكتوبات خاصة، فأما سواها فمنها: ما يصح في كل وقت كركعتي الطواف، والفوائت.
ومنها: ما يصح في غير أوقات النهي كالنوافل المطلقة.
ومنها: ما هو مؤقت أيضاً كالرواتب، والضحي.
ومنها: ما هو معلق بأسباب كصلاة الكسوف، والاستسقاء.
ومعنى كونه شرطاً للصلاة: أن الصلاة لا تصح قبله، ولا يتتقض هذا بالمجموعة إلى ما قبلها، والجمعة إذا صليت في صدر النهار، فإن ذلك وقت لها، أي وقت لجواز فعلها.
ومع كون الوقت شرطاً فإنه موجب للصلاة، فإن الصلاة لا تجب قبله وليس في الشرائط ما هو سبب لوجوب الصلاة إلا الوقت.
لكن الوقت الموجب للصلاة قد يكون هو الوقت المشروط لصحتها كالزوال للظهر، والغروب للمغرب، وقد يكون غيره كالزوال للجمعة، ومصير الظل مثل الشخص للعصر في حق المعذور فإن هذا الوقت ليس شرطاً للصحة وهو سبب الوجوب.
والوقت شرط مع العلم، والجهل، والعمد، والنسيان، فمتى صلى قبل الوقت لزمته الإعادة في الوقت، لكن إن كان معذوراً مثل المظمور والمغميم عليه فلا إثم عليه، وإن فعل ذلك عمداً أثم.

مسألة: «وقت الظهر من زوال الشمس إلى أن يصير ظل كل شيء مثله».

بدأ الشيخ رحمه الله بالظهر، وكذلك جماعة من أصحابنا منهم الخرقى^(١) والقاضي في بعض كتبهم: «لأن جبريل لما أقام للنبي ﷺ المواقيت بدأ بها» وكذلك تسمى الأولى، ولأنه بدأ بها في حديث عبدالله ابن عمرو وأبي هريرة^(٢) فاقتدي به في ذلك.

وقال بعض أصحابنا: هي أول ما فرض الله من الصلوات، ولأن الله سبحانه بدأ بها في قوله: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر﴾^(٣). ومنهم من يبدأ بالفجر كابن أبي موسى، وأبي الخطاب، والقاضي في بعض كتبه، وهذا أجود إن شاء الله لأن الصلاة الوسطى هي صلاة العصر، وإنما تكون وسطى إذا كانت الفجر الأولى، ولأن النبي ﷺ قال: «المغرب وتر النهار فأوتروا صلاة الليل» رواه أحمد من حديث ابن عمر^(٤) فجعل جميع الصلوات متوترة، فلو كانت الظهر هي الأولى لخرجت الفجر عن أن تكون داخلة في وتر النهار أو وتر الليل وذلك لا يجوز، ولأن الفجر هي

(١) مختصر الخرقى مع المغني ٨/٢.

(٢) يأتي تخريجها إن شاء الله ص (١٥٢، ١٥٣).

(٣) سورة الإسراء الآية (٧٨).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢/٣٠، ٤١، ٨٣، ١٥٤، وقال العراقي في تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ٢/٨٧٥: «رواه أحمد من حديث ابن عمر بسند صحيح». وأخرجه موقوفاً على ابن عمر مالك في الموطأ - كتاب صلاة الليل / باب الأمر بالوتر ٢/١٢٥، وأيضاً الترمذي بنحوه في الصلاة/ باب ما جاء في التطوع في السفر (٥٥٢). وقال الترمذي: «حسن».

المفعولة في أول النهار، فحقيقة الابتداء موجود فيها.

ولأن النبي ﷺ لما بين المواقيت في المدينة بفعله في حديث أبي موسى، وبريدة، وجابر^(١) ووصيته لمعاذ بدأ بالفجر^(٢) وهذا متأخر عن حديث جبريل وناسخ له إذ كان بمكة وفي هذا جواب عن الاحتجاج بقصة جبريل، ولأن بيان جبريل للمواقيت كان صبيحة ليلة الإسراء وهو ﷺ لم يخبر الناس بها حتى أصبح وفات الفجر فلعله أخر البيان إلى وقت الظهر ليعلم المسلمون ويأتوا برسول الله ﷺ حيث كان يأتهم هو بجبريل، ولأن أكثر آيات القرآن بدأت بالفجر مثل قوله تعالى: ﴿وأقم الصلاة طرفي النهار﴾^(٣) وقوله: ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ومن آناء الليل فسبح وأطراف النهار﴾^(٤) وقوله: ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب﴾^(٥).

وإنما بدأ بالظهر تارة كما بدأ في المغرب في قوله تعالى: ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾^(٦) الآية.

فتارة يبدأ بأول النهار، وتارة بأوسطه، وتارة بأول الليل، ولأن النائم إذا استيقظ أول النهار كان بمنزلة الخلق الجديد فإن الانتباه حياة بعد الموت ونشور بعد السكون، فما فعله حينئذ كان أول أعماله، وبهذا يتبين أن

(١) يأتي تخريجها إن شاء الله ص (١٦٣، ١٦٩، ١٧٠).

(٢) يأتي تخريجه إن شاء الله ص (٢١٦، ٢١٧).

(٣) سورة هود الآية (١١٤).

(٤) سورة طه الآية (١٣٠).

(٥) سورة ق الآية (٣٩).

(٦) سورة الروم الآية (١٧).

أعمال النهار سابقة لأعمال الليل، وأن أعمال النهار فواتيح وأعمال الليل خواتيم، وإن كان الليل هو المتقدم على النهار خلقاً وإبداعاً.

فصل

الظهر أربع ركعات بالنقل العام المستفيض، والإجماع المستيقن في حق المقيم، فأما المسافر فيذكر إن شاء الله في موضعه.
وتسمى: الظهر، والهجير، والأولى.

وأول وقتها: هو زوال الشمس عن كبد السماء، وهذا مما أجمعت عليه الأمة^(١)، وجاءت به السنة المستفيضة، من ذلك: ما روى جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ: «جاءه جبريل فقال: قم فصله فصلى الظهر حين زالت الشمس، ثم جاءه العصر فقال: قم فصله فصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاء المغرب فقال: قم فصله فصلى المغرب حين وجبت الشمس، ثم جاءه العشاء فقال: قم فصله فصلى العشاء حين غاب الشفق، ثم جاء الفجر فقال: قم فصله فصلى الفجر حين برق الفجر أو قال: سطع، ثم جاءه من الغد للظهر فقال: قم فصله فصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم جاءه العصر فقال: قم فصله فصلى حين صار ظل كل شيء مثليه، ثم جاء المغرب وقتاً واحداً لم يزل عنه، ثم جاءه العشاء حين ذهب نصف الليل أو قال: ثلث الليل فصلى العشاء، ثم جاءه حين أسفر جداً فقال: قم فصله فصلى الفجر ثم قال: ما بين هذين وقت»

(١) مراتب الإجماع لابن حزم ص (٢٦)، والإجماع لابن المنذر ص (٣٨)، والمبدع ١/٣٣٦.

رواه أحمد والنسائي والترمذي^(١) وقال البخاري: هو أصح شيء في المواقيت^(٢)، وعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «أمني جبريل عند البيت مرتين فصلّى الظهر في الأولى منهما حين كان الفياء مثل الشراك، ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس وأفطر الصائم، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق، ثم صلى الفجر حين برق الفجر وحرّم الطعام على الصائم، وصلى المرة الثانية الظهر حين صار ظل كل شيء مثله لوقت العصر بالأمس، ثم صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه، ثم صلى المغرب لوقته الأول، ثم صلى العشاء الآخرة حين ذهب ثلث الليل، ثم صلى الصبح حين أسفرت الأرض، ثم التفت إلي جبريل فقال: يا محمد هذا وقت الأنبياء من قبلك، الوقت فيما بين هذين الوقتين» رواه أحمد وأبو داود والترمذي^(٣) وقال:

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣/ ٣٣٠، ٣٣١، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في مواقيت الصلاة ١/ ١٨٨ وقال: «هذا حديث حسن صحيح غريب» والنسائي في كتاب المواقيت / باب آخر وقت العصر ١/ ٢٥٥، والحاكم في المستدرک ١/ ١٩٥: وقال: «حديث صحيح مشهور» ووافقه الذهبي، والدارقطني في كتاب الصلاة/ باب إمارة جبريل ١/ ٢٥٦، والبيهقي في السنن الكبرى ١/ ٣٦٨، وابن حبان كما في موارد الظمان ١/ ٩٢ رقم (٢٧٨).
(٢) سنن الترمذي ١/ ١٨٨.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ١/ ٣٣٣، وأبو داود في كتاب الصلاة. / باب ما جاء في المواقيت (٣٩٣) والترمذي في الموضع السابق (١٤٨) وقال: «حسن صحيح» والحاكم في المستدرک ١/ ١٩٣ وقال: «حديث صحيح ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي»، والبيهقي في السنن الكبرى ١/ ٤٦٤، وابن حبان كما في موارد الظمان ١/ ٩٢، وابن خزيمة في كتاب الصلاة/ باب ذكر مواقيت الصلاة الخمس ١/ ١٦٨، وقال ابن حجر في التلخيص ١/ ١٧٣: «في إسناده عبد الرحمن بن الحارث بن عياش مختلف فيه ولكنه توبع... وقال ابن دقيق العيد: هي متابعة حسنة، وصححه ابن العربي وابن عبد البر» وكذا النووي في المجموع ٣/ ٢٣.

حديث حسن.

وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾^(١) وقوله: ﴿حين تظهرون﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿أطراف النهار﴾^(٣).

ومعنى زوال الشمس أن تحاذي رأس المصلي ثم تميل عنه يقال: زالت، وزاغت، ودلكت، ودحضت، ويعرف ذلك بازدياد الظل بعد كمال نقصانه، وذلك أن الشمس مادامت مرتفعة في رأي العين فإن الظل ينقص ويتقلص فإذا وقفت في رأي العين فإن الظل يبقى على حاله، فإذا أخذت في الانحطاط أخذ الظل في الزيادة، فإذا جئت إلى شاخص من جبل أو شجر أو جدار، أو نصبت عوداً وأعلمت رأس ظله ثم نظرت بعد ذلك فإن وجدته قد نقص فالشمس لم تستو ولم تزل، وإن وجدته قد زاد فقد زالت الشمس.

وكذلك إن وجدته على حاله لأنه قد يكون قد تكامل نقصه ثم أخذ في الزيادة فعاد إلى حاله الأولى، لأن الشمس لا تقف أبداً.

وقد ذكر بعض أهل العلم^(٤) قدر ظل الإنسان حين تزول الشمس بالأقدام في شهور السنة، وهذا مع أنه تقريب إذ الزوال لا يكون في يومين متواليين على حد واحد ولا يستمر في جميع الأمصار، وإنما ضبط في الأصل لبعض البلدان كالكوكة والبصرة.

وأما آخر وقتها: فإنه بصيرورة ظل كل شخص مثله بعد ظله حين الزوال^(٥)

(١) سورة الإسراء الآية (٧٨).

(٢) سورة الروم الآية (١٨).

(٣) سورة طه الآية (١٣٠).

(٤) كآبي العباس السنجي، انظر المغني ١١/٢.

(٥) وهذا هو المذهب. مسائل أحمد لابنه صالح ١٥٣/١، ومسائل عبدالله ص (٥١، ٥٢).

ومسائل ابن هانئ ٣٨/١، والفروع ٢٩٩/١، والمبدع ٣٣٨/١، وشرح المتهى ١٣٣/١.

فمن صلاها بعد ذلك من غيرنية جمع كان قاضياً لا مؤدياً، وهذا لما تقدم من حديث جبريل فإن معنى قوله في اليوم الثاني: «فصلى بي الظهر حين صار ظل كل شيء مثله»^(١) أي فرغ منها حين صار ظل كل شيء مثله.

ومعنى قوله في العصر في اليوم الأول: «أنه صلاها حين صار ظل كل شيء مثله»^(٢) أنه ابتدأها حيثئذ لأن المراد تحديد الوقت وضبطه، وإنما يقع حد آخره بوقوع حد آخر الصلاة فيه، كما يقع حد أوله بوقوع أول الصلاة فيه، وقد جاء ذلك مفسراً فيما رواه عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل كل شيء كطوله ما لم تحضر العصر، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس، ووقت المغرب ما لم يغب الشفق، ووقت العشاء إلى نصف الليل الأوسط، ووقت الفجر من طلوع الفجر ما لم تطلع الشمس» رواه أحمد ومسلم^(٣)، وهذا أتم أحاديث المواقيت بياناً، لأنه من قول رسول الله ﷺ وليس بحكاية فعل، وقد روي نحوه من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن للصلاة أولاً وآخرأ، وإن أول وقت صلاة الظهر حين تزول الشمس وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر، وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس وإن آخر وقتها حين

(١) (٢) سبق تخريجه ص (١٥٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢/ ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٣، ومسلم في كتاب المساجد/ باب أوقات الصلوات الخمس (٦١٢)، وأبو داود في كتاب الصلاة/ باب في المواقيت (٣٩٦)، والنسائي في المواقيت/ باب آخر وقت المغرب ١/ ٢٦٠.

يغيب الأفق، وإن أول وقت العشاء حين يغيب الأفق وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس» رواه أحمد والترمذي^(١) إلا أن محمد بن فضيل رواه عن الأعمش هكذا، وغيره يرويه عن الأعمش عن مجاهد مرسلًا ومراسيل مجاهد حسنة، لاسيما وقد روي مسنداً من وجوه صحيحة، وكذلك أيضاً في حديث السائل عن مواقيت الصلاة قد بين أنه آخر الظهر: «حتى كان قريباً من وقت العصر» وقال لما ناموا عن الصلاة: «ليس في النوم تفريط، إنما التفريط في اليقظة أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى»^(٢).

فهذا كله يبين أنه إذا صار الظل مثل الشاخص خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر، وإنما يعتبر مساواة الظل لشخصه بعد فيئه حين الزوال، لأن الظل حين الزوال قد يكون مثل الشاخص أو أطول لاسيما في البلاد الشمالية في زمن الشتاء، فلو اعتبر أن يكون الظل مثل الشاخص مطلقاً لتداخل الوقتان أو استحال ذلك، وإنما أطلق في الأحاديث لأنه قصد أن يبين أن وقت الظهر بزيادة الظل عن مثل شخصه، ولأن الظل وقت

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٢٣٢، والترمذي في الصلاة / باب ما جاء في مواقيت الصلاة (١٥١)، والدارقطني ١/ ٢٦٢، والبيهقي ١/ ٧٥، وابن أبي شيبة ١/ ٣١٧، وابن حزم في المحلى ٣/ ٢٢٠، وفي الموطأ طرف منه. وقد أعله البخاري كما حكاه الترمذي، وصحح وقفه على مجاهد، وذكره ابن أبي حاتم في العلل (٢٧٣) ونقل عن أبيه تخطئة الراوي في رفعه كما قال البخاري، وكذا نقل البيهقي عن يحيى بن معين، وأيضاً صحح الدارقطني وقفه. وقد تعقبهم ابن حزم في المحلى، وابن الجوزي كما في نصب الراية ١/ ٢٣١، وأحمد شاكر في تحقيق المسند (٧١٧٢) فصححوه لثقة الراوي الذي رفعه.

(٢) أخرجه مسلم في المساجد/ باب قضاء الصلاة الفاتئة (٦٨١) عن أبي قتادة رضي الله عنه.

الزوال يكون مستقيماً فإذا انحرف بقدر الشاخص فهو آخر وقت الظهر،
ولأنه في الصيف في أرض الحجاز يكون الظل وقت الزوال شيئاً يسيراً لا
عبرة به، فمجرد كون الظل مثل الشاخص يكفي في التقريب، ولهذا قال
في الحديث «لما كان الفيء مثل الشراك»^(١)

(١) تقدم تخريجه ص (١٥٠) من حديث ابن عباس.

مسألة: «وقت العصر، وهي الوسطى من آخر وقت الظهر إلى أن تصفر الشمس، ثم يذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الضرورة إلى غروب الشمس».

في هذا الكلام ثلاثة فصول:

أحدها: أن العصر هي الصلاة الوسطى المعنية في قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾^(١) وهذا مما لا يختلف المذهب^(٢) فيه، قال الإمام أحمد: «تواطأت الأحاديث عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه أن صلاة العصر هي الصلاة الوسطى»^(٣) وقال أيضاً: «أكثر الأحاديث على صلاة العصر»^(٤)، وخرج فيها نحواً من مائة وعشرين حديثاً، وذلك لما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال يوم الأحزاب: «ملا الله قبورهم وبيوتهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى غابت الشمس» متفق عليه^(٥)، وفي لفظ لأحمد ومسلم وأبي داود: «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر»^(٦) وعن عبدالله بن مسعود

(١) سورة البقرة الآية (٢٣٨).

(٢) انظر: المغني ١٨/٢، الإنصاف ١/٤٣٢.

(٣) (٤) انظر: الإنصاف مع الشرح الكبير ٣/١٤١.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد/ باب الدعاء على المشركين بالهزيمة ٢/٣٤٠، ومسلم في كتاب المساجد/ باب التغليظ في تفويت صلاة العصر (٦٢٧).

(٦) أخرجه أحمد في المسند ١/٧٩، ٨١، ١١٣، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٥، ١٣٧، ١٤٤، ١٥٠، ١٥٤،

ومسلم في كتاب الصلاة/ باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر (٦٢٧)

(٢٠٤)، وأبو داود في كتاب الصلاة/ باب وقت صلاة العصر (٤٠٩).

رضي الله عنه قال: «حبس المشركون رسول الله ﷺ عن صلاة العصر حتى احمرت الشمس واصفرت، فقال: شغلونا عن الصلاة الوسطى: صلاة العصر، ملأ الله أجوافهم وقبورهم ناراً، أو: حشا الله أجوافهم وقبورهم ناراً» رواه أحمد ومسلم وابن ماجه^(١)، وعنه أيضاً قال: قال رسول الله ﷺ: «صلاة الوسطى صلاة العصر» رواه الترمذي وقال: «حديث حسن صحيح»^(٢) وعن سمرة بن جندب عن النبي ﷺ أنه قال في الصلاة الوسطى: «صلاة العصر» رواه الترمذي وقال: «حديث حسن صحيح»^(٣) وفي رواية لأحمد أن النبي ﷺ قرأ: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ وسماها لنا أنها صلاة العصر^(٤)، وعن البراء بن عازب قال: «نزلت هذه الآية: ﴿حافظوا على الصلوات وصلاة العصر﴾ فقرأناها ما شاء الله، ثم نسخها الله فنزلت: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾ فقال رجل: فهي إذن صلاة العصر، فقال: قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله، والله أعلم» رواه أحمد ومسلم^(٥)، وهذا يدل على أنها العصر، لأن تخصيصها بالأمر بالمحافظة متيقن بالقراءة الأولى، وتبديل اللفظ لا يوجب المعنى إذا أمكن أن يكون معنى اللفظين واحد، فلا يزول اليقين بالشك.

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢/٣٩٢، ٤٠٤، ٤٥٦، ومسلم في الموضع السابق، وابن ماجه في

الصلاة/ باب المحافظة على صلاة العصر (٦٨٦).

(٢) أخرجه الترمذي في التفسير/ باب تفسير البقرة (٢٩٨٦).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/١٢، ١٣، ٢٢، والترمذي في الموضع السابق.

(٤) مسند الإمام أحمد ٥/٧، ٨.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٤/٣٠١، ومسلم في الموضع السابق (٦٣٠).

فإن قيل: فقد روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قرأت: ﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين﴾ وقالت: سمعتها من رسول الله ﷺ رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه^(١)، وهذا يقتضي أن يكون غيرها، لأن المعطوف غير المعطوف عليه.

قلنا: العطف قد يكون للتغاير في الذوات، وقد يكون للتغاير في الأسماء والصفات كقوله: ﴿سبح اسم ربك الأعلى، الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى، والذي أخرج المرعى﴾^(٢) وهو سبحانه واحد، وإنما تعددت أسمائه وصفاته، فيكون العطف في هذه القراءة لوصفها بشيئين: بأنها وسطى، وبأنها هي العصر، وهذا أجود من قول طائفة من أصحابنا أن الواو: تكون زائدة، فإن ذلك لا أصل له في اللغة عند أهل البصرة وغيرهم من النحاة، وإنما جوزه بعض أهل الكوفة وما احتج به لا حجة فيه على شيء من ذلك.

فإن قيل: فقد قال: ﴿وقوموا لله قانتين﴾^(٣) والقنوت: إنما هو في الفجر؟

قلنا: القنوت هو: دوام الطاعة والثبات عليه، وذلك واجب في جميع الصلوات، كما قال تعالى: ﴿يا مريم اقنتي لربك واسجدي﴾^(٤).

(١) أخرجه أحمد في المسند كما في الفتح الرباني (١٢٩)، ومسلم في الموضع السابق (٦٢٩)، وأبو داود في الموضع السابق (٤١٠)، والترمذي في الموضع السابق (٢٩٨٦)، والنسائي في الموضع السابق ٢٣٦/١.

(٢) سورة الأعلى الآيات (١ - ٤).

(٣) سورة البقرة الآية (٢٣٨).

(٤) سورة آل عمران الآية (٤٣).

وقال: ﴿وله من في السموات والأرض كل له قانتون﴾^(١) وقال: ﴿أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً﴾^(٢) فجعله قانتاً في حال سجوده وقيامه، وقال: ﴿إن المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والقانتين والقانتات﴾^(٣) أراد به الصلاة، ولم يرد به مجرد الدعاء في القيام، ﴿والصالحات قانتات﴾^(٤) أي مطيعات لأزواجهن.

ولا يجوز أن يراد بهذه الآية الدعاء في صلاة الفجر، لأن ذلك لو كان مشروعاً لكان سنة حقيقية، والآية سبقت لبيان ما يجب فعله ويتأكد في حال الخوف وغيره، فلا وجه لتخصيص الدعاء في حال القيام دون غيره بالذكر، وإنما يكون ذلك بالاشتغال بالصلاة عن غيرها، ولذلك لما نزلت أمروا بالسكوت ونهوا عن الكلام^(٥)، ولو فرض أن المراد به الدعاء في القيام فليس في الكلام ما يوجب أن ذلك في الصلاة الوسطى لا حقيقة ولا مجازاً فلا يجوز حمل الكلام عليه، بل لو كان القنوت هنا هو الدعاء لوجب أن يكون في جميع الصلوات على ما جاءت به السنة عند الحوادث والنوازل^(٦) ولأن الأمر بالمحافظة عليها خصوصاً بعد دخولها في العموم

(١) سورة الروم الآية (٢٦).

(٢) سورة الزمر الآية (٩).

(٣) سورة الأحزاب الآية (٣٥).

(٤) سورة النساء الآية (٣٤).

(٥) لحديث زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: «كنا نتكلم في الصلاة حتى نزلت: ﴿وقوموا لله قانتين﴾ أخرجه البخاري في العمل في الصلاة / باب ما ينهى من الكلام في الصلاة (١٢٠٠) ومسلم في المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة (٥٣٩).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الاستسقاء / باب اللهم اجعلها عليهم سنين كسني يوسف (١٠٠٦)؛ ومسلم في صلاة المساجد / باب استحباب القنوت (٦٧٥).

يوجب الاعتناء بها والتحذير من تضييعها والعصر محفوفة بذلك، لما روى أبو بصرة الغفاري قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ العصر بالمخمس فقال: إن هذه الصلاة عرضت على من قبلكم فضيعوها فمن حافظ عليها كان له أجره مرتين ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد والشاهد النجم» رواه أحمد ومسلم والنسائي^(١)، وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «هي الصلاة التي عقر سليمان الخيل من أجلها لما فاتته»^(٢) فبين ﷺ أن من قبلنا ضيعوها وما هذا شأنه فهو جدير أن يؤمر بالمحافظة عليه وأن لنا أجرين بهذه المحافظة وهما - والله أعلم - الأجران المشار إليهما بقوله تعالى: ﴿اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته﴾^(٣) وفي المثل المضروب لنا ولأهل الكتاب وهو ما رواه جماعة من الصحابة منهم ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس ومثلكم ومثل أهل الكتابين كمثل رجل استأجر أجراً فقال: من يعمل لي من غدوة إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر؟ فعملت النصارى، ثم قال: من يعمل لي من العصر إلى مغيب الشمس على قيراطين؟ فأنتم هم. فغضبت اليهود والنصارى قالوا: كنا أكثر عملاً وأقل عطاء، قال: هل نقصتكم من حقكم؟ قالوا: لا، قال: فذلك فضلي

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٩٧/٦، ومسلم في صلاة المسافرين / باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (٨٣٠)، والنسائي في المواقيت / باب تأخير المغرب ٢٥٩/١.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٠٥/٢، وابن جرير في تفسيره ١٧٠/٥ رقم (٥٣٨٦) وابن حزم في المحلى ٣٧٠/٤.

(٣) سورة الحديد الآية (٢٨).

أوتيه من أشياء» رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه^(١) وذلك إنما استحققنا الأجربين بحفظ ما ضيعوه وهو صلاة العصر، ولأن المسلمين كانوا يعرفون فضلها على غيرها من الصلوات حتى علم منهم الكفار، ولهذا «لما صلى النبي ﷺ بأصحابه صلاة الظهر بعسفان قال المشركون: قد كانوا على حالة لو أصبنا غرتهم، قالوا: يأتي عليهم الآن صلاة هي أحب إليهم من أبنائهم وأنفسهم فأنزل الله عز وجل صلاة الخوف»^(٢) فكانت صلاة العصر هي السبب في نزول صلاة الخوف الشديد لما شغلوا عنها، وهي السبب في صلاة الخوف اليسير لما خافوا من تفويتها في الجماعة، ولأن في تفويتها من الوعيد ما ليس في غيرها، فروى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «الذي تفوته صلاة العصر كأنما وترأهله وماله» رواه الجماعة^(٣) وعن أبي بكرة أن رسول الله ﷺ قال: «من ترك صلاة العصر حبط عمله» رواه

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٦/٢، ١١١، ١٢١، ١٢٩، والبخاري في المواقيت/ باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب (٥٥٧)، والترمذي في الأمثال/ باب ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأمله (٢٨٧٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/٥٩، ٦٠، وأبو داود في الصلاة/ باب صلاة الخوف (١٢٣٦)، والنسائي في كتاب صلاة الخوف ٣/١٧٤. وابن حبان كما في موارد الظمان رقم (٥٨٧) وصححه، والحاكم في المستدرک ١/٣٣٧ وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي» والبيهقي في سننه ٣/٢٥٦، ٢٥٨.

(٣) أخرجه أحمد ٢/٨، ١٣، ٢٧، ٤٨، ٥٤، ٧٥، ١٠٢، ١٠٤، والبخاري في المواقيت/ باب إثم من فاتته صلاة العصر (٥٥٢)، ومسلم في المساجد/ باب التغليظ في تفويت صلاة العصر (٦٢٦)، وأبو داود في الصلاة/ باب وقت صلاة العصر (٤١٤)، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في السهو عن وقت صلاة العصر (١٧٥)، والنسائي في الصلاة/ باب صلاة العصر في السفر (٤٧٩)، وابن ماجه في الصلاة/ باب المحافظة على صلاة العصر (٦٨٥).

أحمد والبخاري^(١)، ولأن أول الصلوات هي الفجر كما تقدم فتكون العصر هي الوسطى، وكذلك قال بعض السلف وأمسك أصابعه الخمس فوضع يده على الخنصر فقال: هذه هي الفجر، ثم وضعها على البنصر وقال: هذه الظهر، ثم وضعها على الوسطى وقال: هذه الوسطى، وكذلك أهل العبارة يعتبرون الأصابع الخمس بالصلوات الخمس على هذا الوجه، ولأن الصلوات غيرها يقع في وقت الفراغ فإن الفجر تكون عند الانتباه، والعشاءين يكونان عند السكن والرجوع إلى المنازل وانقطاع الشغل، والظهر في وقت القائلة، وإنما يقع الشغل أول النهار وآخره، لكن ليس في صدر النهار صلاة مفروضة فيقع العصر وقت اشتغال الناس، ولذلك ضيعها أهل الكتاب، ولأن آخر النهار أفضل من أوله فإن السلف كانوا لآخر النهار أشد تعظيماً منه لأوله وهو وقت تعظمه أهل الملل كلها، ولذلك أمر الله بتحليف الشهود بعد الصلاة يعني صلاة العصر^(٢) ولأن آخر النهار وقت ارتفاع عمل النهار واجتماع ملائكة الليل والنهار، وإنما الأعمال بالخواتيم، فتحسين خاتمة العمل أولى من تحسين فاتحته وصلاة الفجر وإن كان يرفع عندها عمل الليل لكن ليس في عمل الليل من الذنوب والخطايا في الغالب ما يحتاج إلى محو مثل عمل النهار، ولهذا - والله

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٤٩/٥، ٣٥٠، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦١، والبخاري في المواقيت. باب من ترك العصر (٥٥٣)، والنسائي في الصلاة/ باب من ترك صلاة العصر ٢٣٦/١، وابن ماجه في الصلاة/ باب ميقات الصلاة في الغيم (٦٩٤).

(٢) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم... تجسونهما من بعد الصلاة فيقسمان بالله إن ارتبتم لا نشتري به ثمناً...﴾ الآية (١٠٦) من سورة المائدة.

أعلم - جعل تركها موجباً لحبوط العمل، يعني - والله أعلم - عمل يومه، فإن الأعمال بالخواتيم، ولأن وقتها ليس متميزاً في النظر تمييزاً محدوداً مثل مواقيت سائر الصلوات، فإن وقت الفجر يعرف بظهور النور، ووقت الظهر يعرف بزوال الشمس، ووقت المغرب يعرف بغروبها، ووقت العشاء بمغيب الشفق، وأما العصر فإن حال الشمس لا تختلف بدخول وقتها اختلافاً ظاهراً، وإنما يعرف بالظلال أو نحو ذلك، فلما كان وقتها قد يشبه دخوله كان التضييع لها أكثر من التضييع لغيرها، فكان تخصيصها بالأمر بالمحافظة عليها مناسباً لذلك.

الفصل الثاني:

أنها أربع ركعات في حق المقيم بالنقل العام الذي توارثته الأمة خلفاً عن سلف^(١).

ووقتها: من حين يصير ظل كل شيء مثله فإذا صار ظل الشخص مثله وزاد أدنى زيادة فقد دخل وقت العصر ويمتد وقتها إلى أن يتغير لون الشمس وتصفّر، على هذا أكثر الروايات عن أبي عبدالله^(٢).

وعنه: أنه يمتد إلى أن يصير ظل كل شيء مثليه^(٣) فقط وهي اختيار الخرقى^(٤) وطائفة من أصحابنا لما تقدم من إمامة جبريل بالنبي ﷺ «فإنه

(١) مراتب الإجماع لابن حزم ص (٢٥).

(٢) مسائل أحمد لابنه صالح ١/ ١٥٤، كتاب الروايتين والوجهين لأبي يعلى ١/ ١٠٩.

(٣) مسائل أحمد لابنه عبدالله ص (٥٢)، مسائل أحمد لإسحاق بن هانيء ١/ ٣٨، ومسائل أبي داود ص (٧٢). وهذه الرواية هي المذهب، وعليها جمهور الأصحاب. الإنصاف ١/ ٤٣٣.

(٤) مختصر الخرقى مع المغني ٢/ ١٥.

صلى العصر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثليه وقال: الوقت ما بين هذين»^(١).

والأول أصح^(٢) لما تقدم من قوله ﷺ: «وقت العصر ما لم تصفر الشمس»^(٣) من رواية عبدالله بن عمرو وغيره، ولما روى أبو موسى عن النبي ﷺ قال: «أتاه سائل سأله عن مواقيت الصلاة فلم يرد عليه شيئاً، وأمر بلالاً فأقام الفجر حين انشق الفجر، والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضاً، ثم أمره فأقام الظهر حين زالت الشمس والقائل يقول انتصف النهار أو لم ينتصف وكان أعلم منهم، ثم أمره فأقام العصر والشمس مرتفعة، ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت الشمس، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق، ثم أمره فأقام الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول طلعت الشمس أو كادت، وآخر الظهر حتى كان قريباً من وقت العصر بالأمس، ثم أمره فأقام الفجر من الغد حتى انصرف منها والقائل يقول احمرت الشمس، ثم أمره فأقام العشاء حتى كان عند سقوط الشفق، وآخر العشاء حتى كان ثلث الليل الأول ثم أصبح فدعا السائل فقال: «الوقت فيما بين هذين» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي^(٤) وهذه الأحاديث أولى من حديث جبريل^(٥) عليه السلام لوجوه:

(١) من حديث ابن عباس وقد سبق ص (١٥٠).

(٢) وقال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى ٧٤/٢٢: «وقت العصر إلى اصفرار الشمس على ظاهر مذهب أحمد».

(٣) سبق تخريجه ص (١٥٢).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤/٤١٦، ومسلم في المساجد/ باب أوقات الصلوات الخمس (٦١٣)، وأبو داود في الصلاة/ باب في المواقيت (٣٩٥)، والنسائي في المواقيت/ باب آخر وقت المغرب ١/٢٦٠، وابن ماجه في الصلاة/ باب مواقيت الصلاة (٦٦٧).

(٥) سبق تخريجه ص (١٥٠).

أحدها: أن فيها زيادة منطوقة فتقدم على ما ليس فيه تلك الزيادة، وإنما تنفيها بطريق المفهوم.

الثاني: أنها متأخرة، لأنها كانت بالمدينة، فإن السائل الذي سأله إنما كان بالمدينة وبلال يؤذن له، بل رواتها أبو موسى وعبدالله بن عمرو وأبو هريرة^(١) وبريدة بن الحصيب^(٢) وكل هؤلاء لم يصحبوه إلا بالمدينة، وأبو موسى وأبو هريرة إنما صحباه بعد خيبر، وحديث جبريل كان قبل الهجرة بأكثر من سنة، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من أمر رسول الله ﷺ لأنه يكون هو الناسخ للأول إن كان بينهما تعارض.

الثالث: أن حديث عبدالله بن عمرو وأبي هريرة قول مبين وهو أتم تحديداً وأصرح دلالة من حكاية الفعل.

الرابع: أنها أكثر وأصح من حديث جبريل.

الخامس: أن فيها زيادات في وقت العصر والمغرب والفجر، وفي بعضها العشاء وقد وجب العمل بها في تلك المواضع لما صاحبها من الدلائل فكذلك ها هنا.

السادس أن الله تعالى قال: ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها﴾^(٣) وكذلك قوله: ﴿طرفي النهار﴾^(٤) لكن إذا تغير لون الشمس فقد أخذت الشمس في التحول والغروب فيبقى ما قبل ذلك على عموم الآية.

(١) سبق تخريجه ص (١٥٢، ١٥٣، ١٦٣).

(٢) يأتي ص (١٧٠). (٣) سورة طه الآية (١٣٠).

(٤) سورة هود الآية (١١٤).

السابع: أن من الناس من يقول: لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه^(١) فإن لم يكن فعلها في ذلك الوقت هو الأفضل خروجاً من الخلاف، فلا أقل من أن يكون جائزاً من غير كراهة.

الثامن: أن التحديد بالشمس نفسها أولى من مقدار الظل بدليل سائر الصلوات، وإنما ترك في أول صلاة العصر إذ ليس في الشمس علامة ظاهرة بخلاف آخره.

الفصل الثالث:

إن وقت الضرورة يبقى إلى أن تغيب جميع الشمس، ومعنى ذلك أن أهل الضرورة والعذر الذين لا يمكنهم الصلاة قبل تغير الشمس، مثل: الحائض تطهر والمجنون والمغمى عليه يفيقان، والنائم يتبّه، والصبي يبلغ بعد اصفرار الشمس يصلونها أداء في هذا الوقت من غير إثم، وكذلك الكافر يسلم، لأن المنع من صحة الصلاة كان موجوداً فيه، وإن كان على الحقيقة ليس بذی عذر، ولكن ألحق بهم، لأنه غفر له تأخيرها إذ الإسلام يجب ما قبله، فأما من تمكنه الصلاة قبل هذا الوقت فلا يجوز له تأخيرها البتة، فإن أخرها وصلّاها فهي أداء مع كونه آثماً، فأما المريض يبرأ فقد ألحق بالقسم الأول، وهذا أشهر لأن من يقدر على الصلاة فإنه لا يحل له تأخيرها عن وقت الاختيار إلا أن يكون مغلوباً على عقله كما قالوا في المسافرين: لا يجوز له تأخيرها إلى حين الاصفرار إذا علم أنه يجد الماء

(١) كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله، انظر بدائع الصنائع ١/١٢٣، البناية على الهداية ١/٧٩٧.

حينئذ بل يصلي وقت الاختيار بالتيتم.

أما أنه لا يحل له تأخيرها البتة لمن يقدر على الصلاة فلأن النبي ﷺ بين المواقيت في حديث جبريل عليه السلام^(١) والسائل^(٢) وذكرها بكلامه وفي جميعها «أن وقت العصر ما لم تصفر الشمس، أو ما لم يصر ظل كل شيء مثليه وقال: الوقت فيما بين هذين» فلو جاز تأخيرها عن ذلك لبينه، وقد ذم من يؤخرها عن ذلك فيما رواه أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقرها أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه والنسائي^(٣) ولا يقال إنما ذمه على النقر وقلة ذكر الله، لأنه إنما ذمه على المجموع ولو لم يكن للتأخير مدخل في استحقاق الذم لما ذكره كمن نقرها في أول الوقت.

وأما كون وقت الإدراك والضرورة باقياً، فلما روى أبوهريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها، ومن أدرك ركعة من الفجر قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها» متفق عليه^(٤)،

(١) سبق تخريجه ص (١٥٠).

(٢) سبق تخريجه ص (١٦٣).

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٣/ ١٠٣، ١٤٩، ١٨٥، ٢٤٧، ومسلم في المساجد/ باب استحباب التكبير بالعصر (٦٢٢)، وأبو داود في الصلاة/ باب في وقت صلاة العصر (٤١٣)، والترمذي في المواقيت/ باب ما جاء في تعجيل العصر (١٦٠) وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي في المواقيت/ باب التشديد في تأخير العصر ١/ ٢٥٤.

(٤) أخرجه البخاري في المواقيت/ باب من أدرك ركعة من العصر (٥٥٦) ومسلم في المساجد/ باب من أدرك ركعة من العصر (٦٠٧).

وقال: «ملا الله قبورهم وبيوتهم ناراً كما شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر حتى غابت الشمس» متفق عليه^(١) وقوله: «إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الصلاة الأخرى»^(٢) هذا مع ظاهر قوله تعالى: ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب﴾^(٣) وقد فسرهما النبي ﷺ: «بصلاتي الفجر والعصر» في حديث جرير حديث الرؤية^(٤) وقوله: ﴿طرفي النهار﴾^(٥) يدل على بقاء الوقت وحصول الإدراك بالصلاة فيه، وأنها لا تفوت حتى تغيب الشمس فالمعذور صلاها في الوقت فلا يلحقه ذم والقادر لحقه الذم كما تقدم.

فإن قيل: كيف يكون مؤدياً لها في الوقت مع أنه مذموم؟

قلنا: كما يمدح إذا قضاها بعد خروج الوقت وهو معذور لنوم أو نسيان، وذلك لأن الأداء فعل العبادة في الوقت المضروب لها في الجملة وكونه في بعض الأوقات، والقضاء فعلها بعد خروج الوقت المضروب لها وإن لم يقدر على غيره.

وقال الأمدى: يكره أن يؤخرها إلى وقت الضرورة من غير عذر، وظاهر هذا أنه مكروه غير محرم، والمذهب ما قدمناه.

(١) سبق تخريجه ص (١٥٥).

(٢) سبق تخريجه ص (١٥٣).

(٣) سورة ق الآية (٣٩).

(٤) أخرجه البخاري في مواقيت الصلاة/ باب فضل صلاة العصر (٥٥٤) ومسلم في المساجد/

باب فضل صلاتي العصر والصبح (٦٣٣).

(٥) سورة هود الآية (١١٤).

مسألة: «وقت المغرب من الغروب إلى مغيب الشفق الأحمر»
المغرب ثلاث ركعات بإجماع الأمة^(١) ونقلها العام المتوارث خلفاً
عن سلف، سواء في ذلك المقيم والمسافر، فإنها وتر صلاة النهار فلو ثبتت
أو ربت لبطل معنى الوتر، وتسميتها بالمغرب أفضل من العشاء، فإن
سميت العشاء أحياناً مع تقييدها بما يدل على أنها المغرب فلا بأس ما لم
يهجر اسم المغرب. لأن النبي ﷺ سمى العشاء: الآخرة في حديث
جبريل^(٢)، وحديث: «أثقل صلاة على المنافقين»^(٣) وأقر على تسميتها
بذلك لسائل سأل، وسماها أصحابه بذلك في عدة أحاديث وقولهم:
الآخرة دليل على العشاء الأولى، وإنما كان تسميتها المغرب أفضل؛ لما
روى عبدالله بن مغفل أن النبي ﷺ قال: «لا تغلبنكم الأعراب على اسم
صلاتكم المغرب قال: والأعراب تقول هي العشاء» متفق عليه^(٤) ولأن الله
تعالى قال: ﴿ومن بعد صلاة العشاء﴾^(٥) وأراد بذلك صلاة العتمة فعلم
أن العشاء المطلقة هي العشاء الآخرة، ولأن تسميتها بالعشاء دائماً يشعر

(١) مراتب الإجماع لابن حزم ص (٢٤).

(٢) سبق تخريجه ص (١٥٠).

(٣) أخرجه البخاري في المواقيت / باب ذكر العشاء والعتمة ١٩٣/١ معلقاً بصيغة الجزم، ومسلم
في المساجد / باب فضل صلاة الجماعة (٦٥١) (٢٥٢).

(٤) أخرجه البخاري في المواقيت / باب من كره أن يقال للمغرب العشاء (٥٦٣).

ولم أقف عليه في مسلم عن عبدالله بن مغفل، بل هو في مسلم عن ابن عمر بنحوه (٦٤٤).

(٥) سورة النور الآية (٥٨).

بتأخيرها بخلاف تسميتها بالمغرب، فإنه يشعر بفعلها عند الغروب، وعلى الوجه الذي يأتي ذكره يكره تسميتها بالعشاء لظاهر الحديث.

وأول وقتها إذا غاب قرص الشمس، وحينئذ يفطر الصائم ويزول وقت النهي، ولا أثر لما يبقى في الأفق من الحمرة الشديدة في شيء من الأحكام، وكذلك في حديث بريدة الآتي ذكر أنه ﷺ أمر بالمغرب حين غاب حاجب الشمس.

ويمتد وقتها إلى مغيب الشفق الأحمر لأهل الأعذار وغيرهم، فمن صلاها قبل ذلك كان مؤدياً بغير إثم من غير خلاف في المذهب^(١) لما سبق في حديث عبدالله بن عمرو من قوله ﷺ: «وقت المغرب ما لم يغب الشفق»^(٢) وفي حديث أبي هريرة «آخر وقتها حين يغب الشفق»^(٣)، وفي حديث أبي موسى في جواب السائل: «أنه آخرها في اليوم الثاني حتى كان عند سقوط الشفق»^(٤) وعن بريدة بن الحصيب «أن رجلاً أتى النبي ﷺ فسأله عن مواقيت الصلاة فقال: اشهد معنا الصلاة. فأمر بلالاً فأذن بغسل فصلى بهم الصبح حين طلع الفجر، ثم أمره بالظهر حين زالت الشمس عن بطن السماء، ثم أمره بالعصر والشمس مرتفعة، ثم أمره بالمغرب حين وجبت الشمس، ثم أمره بالعشاء حين وقع الشفق، ثم أمره الغد فنور بالصبح، ثم أمره بالظهر فأبرد، ثم أمره بالعصر والشمس بيضاء نقية لم

(١) الشرح الكبير ١/ ٢١٥، والإنصاف ١/ ٤٣٤.

(٢) سبق تخريجه ص (١٥٢).

(٣) سبق تخريجه ص (١٥٣).

(٤) سبق تخريجه ص (١٦٣).

يخالطها صفرة، ثم أمره بالمغرب قبل أن يقع الشفق، ثم أمره بالعشاء عند ذهاب ثلث الليل أو بعضه، فلما أصبح قال: أين السائل؟ قال ما بين ما رأيت وقت» رواه الجماعة إلا البخاري^(١)، ولأنه قد صح عن النبي ﷺ: «أنه قرأ فيها بالأعراف فرقها في ركعتين»^(٢)، ولا يجوز مد الصلاة إلى أن يخرج وقتها لإيقاع شيء منها خارج الوقت فعلم أن وقتها يمتد بقدر قراءة سورة الأعراف.

وصح عنه من وجوه ﷺ أنه قال: «إذا قدم العشاء فابدأوا به قبل صلاة المغرب ولا تعجلوا عن عشائكم»^(٣) وصح عنه: «أن أصحابه كانوا يصلون

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣٤٩/٥، ومسلم في المساجد/ باب أوقات الصلوات الخمس (٦١٣)، وأشار إليه أبوداود في الصلاة/ باب ما جاء في المواقيت (٣٩٥) والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في مواقيت الصلاة (١٥٢)، والنسائي في المواقيت/ باب أول وقت المغرب ٢٥٨/١، وابن ماجه في الصلاة/ باب مواقيت الصلاة (٦٦٧).

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٤١٨/٥، والحاكم في المستدرک ٢٣٧/١، وصححه على شرطهما وقال: «إن لم يكن فيه إرسال»، وقال الذهبي: «فيه انقطاع» وابن خزيمة في صحيحه ٢٦٠/١ من حديث زيد بن ثابت، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١١٧/٢: «رواه أحمد والطبراني وحديث زيد بن ثابت في الصحيح خلا قوله: «فرقها في ركعتين» ورجال أحمد رجال الصحيح». وقد أخرجه النسائي من حديث عائشة في الافتتاح/ باب القراءة في المغرب بـالمص ١٧٠/٢ وقال الشوكاني في النيل ٢٣٤/٢: «وبقية وإن كان فيه ضعف فقد تابعه أبو حيوه وهو ثقة... ويشهد لصحته ما أخرجه البخاري وأبوداود والترمذي من حديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قرأ في المغرب بطولى الطوليين» زاد أبوداود: «قلت: وما طولى الطوليين؟ قال: الأعراف». وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٥٨/١ من حديث أبي أيوب.

(٣) أخرجه البخاري في الأذان/ باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة (٦٧٢) ومسلم في المساجد/ باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام (٥٥٧) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

بحضرته ركعتين بين الأذنين»^(١) ولولم يجز تأخيرها عن أول الوقت لم يجز شيء من ذلك، ولأنها إحدى الصلوات الخمس فاتسع وقتها كغيرها ولأنها تجمع إلى ما بعدها فاتصل وقتها الذي يليها كالظهر فإن جواز الجمع يجعل الوقتين وقتاً واحداً والصلاتين كالصلاة الواحدة، والصلاة الواحدة لا يكون لها وقتان متباينان وعكسه الفجر والعصر والعشاء لما لم يجز تأخيرها عمداً إلى وقت التي تليها لم تجمع معها.

فإن قيل: هذا معارض بحديث جبريل فإنه صلى المغرب في اليومين لوقت واحد حين غربت الشمس، وذلك يقتضي أنه يجب المبادرة إليها حين الغروب، وروى أبو أيوب أن النبي ﷺ قال: «بادروا بصلاة المغرب قبل طلوع النجم»، وعن مرثد بن عبد الله المزني قال: «قدم علينا أبو أيوب غازياً وعقبة بن عامر يومئذ على مصر فأخبر المغرب فقام إليه أبو أيوب فقال: ما هذه الصلاة يا عقبة؟ قال: شغلنا قال: أما والله ما بي إلا أن يظن الناس أنك رأيت رسول الله ﷺ يصنع هذا، أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تزال أمتي بخير أو على الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تشتبك النجوم» رواهما أحمد^(٢).

(١) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين / باب استحباب ركعتين قبل صلاة المغرب (٨٣٦).

(٢) أما الأول: فقد أخرجه أحمد في المسند ٥/ ٤١٥، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١/ ٣١٠: «رواه الطبراني عن يزيد بن أبي حبيب عن أسلم أبي عمران عن أبي أيوب ورجاله موثقون». والثاني: أخرجه أحمد في المسند ٥/ ٤١٧، ٤٢٢، وأبو داود في الصلاة / باب وقت المغرب (٤١٨) والحاكم في المستدرک ١/ ١٩٠ وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه» ووافقه الذهبي، وفي نيل الأوطار ٢/ ٣: «في إسناده محمد بن إسحاق ولكنه صرح بالتحديث».

وعن عقبة بن عامر مثله رواه أحمد وأبو داود^(١) وعن عبد الرحمن الصنابحي قال: قال رسول الله ﷺ: «لن تزال أمتي في مسكة من دينها ما لم يعملوا بثلاث: ما لم يؤخروا المغرب انتظار الظلام مضاهاة اليهود، وما لم يؤخروا الفجر محاق النجوم مضاهاة النصرانية، وما لم يكلوا الجنائز إلى أهلها» رواه أحمد^(٢)، ولأن النبي ﷺ قال: «المغرب وتر صلاة النهار»^(٣) ومعلوم أنها تفعل بعد انسلاخ النهار فيجب تقريبها من النهار وأن تكون عقيقه ليتحقق صعوده مع عمل النهار، ولأن المسلمين في جميع الأعصار والأمصار مازلوا يعجلونها ولو كان تأخيرها جائزاً لصنعوا فيها ما يصنعون في غيرها.

قلنا: هذا يفيد أن السنة فيها التعجيل وأن المداومة على تأخيرها منهي عنه بخلاف بقية الصلوات، وكذلك نقول ولهذا لم ينكر أبو أيوب على عقبة مجرد التأخير لكن خاف أن يظن الناس أن السنة التأخير، وقد ورد مثل هذا الكلام أن تعجيل الفطور وتأخير السحور سنة مع أنه ليس بواجب،

(١) سبق تخريجه ص (١٧١) عن أبي أيوب الأنصاري خاطب به عقبة بن عامر لما أخر صلاة المغرب مرة بقوله: «أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: الخ» وأخرجه أيضاً ابن خزيمة (٣٣٩)، وله في رواية: «قال: بلى» فيكون الحديث عنهما. وأخرجه ابن ماجه (٦٨٩)، والطبراني في الأوسط (١٧٩١)، وابن عدي في الكامل (١٧٠١) من طريق الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب بنحو مرفوعاً وله شاهد عند ابن عدي (٩٦٨) عن أنس وفيه ضعف.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٤٩/٤، والحاكم في المستدرک ٤٣٤/١ وقال: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه» وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٣١١/١: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله ثقات».

(٣) سبق تخريجه ص (١٤٧).

وهكذا الجواب عن حديث جبريل^(١) فإنه لعله قصد تبين المواقيت التي لا كراهة في المداومة عليها أولاً وآخرأ ثم هو حديث متقدم كان بمكة والأحاديث المدنية الصحاح الصرائح قاطعة في جواز التأخير فإن كان معارضاً لها كانت هي الناسخة له كما تقدم، ومرجحة بصحة أسانيدها وكثرة روايتها وكونها وتر النهار ولا يمنع تأخيرها فإنها وإن كانت من صلاة الليل كما قد نص عليه الإمام أحمد رحمه الله، لكن الحمرة في الأفق هي من توابع الشمس، فجاز أن تلحق بالنهار من هذا الوجه، كما أن الفجر من صلوات النهار وجهر فيها بالقراءة تبعاً لصلاة الليل لبقاء الظلمة قبل طلوع الشمس.

فصل

ومغيب الشفق يخرج به وقت المغرب لما تقدم من هذه الأحاديث^(٢) ويدخل به وقت العشاء لما تقدم من حديث جبريل أنه صلى العشاء حين غاب الشفق^(٣) وكذلك في حديث السائل «أنه صلى العشاء حين غاب الشفق»^(٤) وفي حديث أبي هريرة: «وقت العشاء من حين يغيب الأفق»^(٥) وكذلك حديث عبدالله بن عمرو لما قال: «وقت المغرب ما لم يغيب الشفق ووقت العشاء إلى ثلث الليل»^(٦) يدل على تواصل الوقتين مع قوله:

(١) سبق تخريجه ص (١٥٠). (٢) انظر ص (١٥٢).

(٣) سبق تخريجه ص (١٥٠). (٤) سبق تخريجه ص (١٦٣).

(٥) سبق تخريجه ص (١٥٣). (٦) سبق تخريجه ص (١٥٢).

«وإنما التفريط في اليقظة وهو أن يؤخر الصلاة حتى يدخل وقت التي تليها»^(١) مع أن هذا مما أجمع عليه^(٢).

والشفق شفقان: أحمر وهو الأول، والأبيض وهو الثاني، والعبرة بمغيب الشفق الأحمر، فإذا غاب دخل وقت العشاء.

واستحب أبو عبد الله: أن يؤخر العشاء في الحضر إلى أن يغيب الشفق الأبيض^(٣) ليستدل بمغيبه على مغيب الشفق الأحمر، لأن الحمرة قد تكون باقية ويواربها الجدران، فيظن أنها قد غابت وهي باقية ولأن اسم الشفق يقع عليها. وقد قال بعضهم: إنه البياض فإذا صلى بعد مغيب البياض خرج من الشك والاختلاف.

فإن صلى في الحضر بعد أن غاب الأحمر وقبل أن يغيب الأبيض صحت صلاته نص عليه^(٤)، ونص في مواضع كثيرة على أنه لا يصلى إلا بعد مغيب الأبيض، فجعل القاضي وأصحابه وكثير من أصحابنا المسألة رواية واحدة بالجواز، وحملوا بقية الروايات على الاستحباب لا على الوجوب، وقال ابن أبي موسى: لم يختلف القول عنه أن الشفق في السفر الحمرة، واختلف قوله في الحضر على روايتين:

إحدهما: أنه الحمرة في الحضر والسفر^(٥).

والأخرى: أنه البياض في الحضر^(٦) فإذا غاب فقد وجبت، فأما في

(٢) انظر مراتب الإجماع لابن حزم ص (٢٦).

(١) سبق تخريجه ص (١٥٣).

(٣) مسائل أحمد لابنه عبد الله ص ٣٩ (٥٣).

(٤) الإنصاف مع الشرح الكبير ١٥٢/٣.

(٥) شرح الزركشي ٤٧٧/١.

(٦) مسائل أحمد لأبي داود ص (٢٧).

السفر فلا شيء يوارىها، والجمع جائز فيه لصحة الأحاديث أنه كان يصلي العشاء في السفر قبل مغيب الشفق.

وذلك لما رواه الإمام أحمد في مسنده ومسائل ابنه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال: «سأل رجل النبي ﷺ عن وقت الصلاة فقال: صل معي فصلّى رسول الله ﷺ الصبح حين طلع الفجر، ثم صلى الظهر حين زاغت الشمس، ثم صلى العصر حين كان فيء الإنسان مثله، ثم صلى المغرب حين وجبت الشمس، ثم صلى العشاء قبل غيبوبة الشفق، ثم صلى الظهر حين كان فيء الإنسان مثله، ثم صلى العصر حين كان فيء الإنسان مثله، ثم صلى المغرب قبل غيبوبة الشفق، ثم صلى العشاء قال بعضهم: ثلث الليل، وقال بعضهم شطره»^(١) ومعلوم أنه ما صلى العشاء قبل الشفق الأحمر، فعلم أنه صلاها قبل مغيب الأبيض، وعن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «وقت المغرب ما لم يسقط ثور الشفق» رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود ولفظه: «فور الشفق»^(٢) وثور الشفق: ثوران حمّته، وفوره: فورانه وسطوعه، وهذا إنما يكون في الشفق الأحمر، ولأن الأحمر أظهر في الاستعمال من الشفق الأبيض قال الفراء:^(٣) سمعت بعض العرب يقول: عليه ثوب كأنه الشفق وكان أحمر^(٤) ولهذا فسر أكثر الناس^(٥)

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣/ ٣٥١.

(٢) سبق تخريجه ص (١٥٢).

(٣) يحيى بن زياد بن عبد الله الديلمي، أبو زكريا، المعروف بالفراء كان من أبرج الكوفيين في النحو واللغة من كتبه: «معاني القرآن»، «الكافي في النحو»، «غريب الحديث»، مات سنة (٢٠٧) هـ. (بغية الوعاة ٢/ ٣٣٣، طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣٦٧).

(٤) لسان العرب ١٠/ ١٨٠.

(٥) انظر تفسير الطبري ٣٠/ ٧٦، أحكام القرآن لابن العربي ٤/ ١٩١٠، تفسير ابن كثير ٤/ ٤٩٠.

قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسَمُ بِالْشفقِ﴾^(١) بالحمرة، وما قبلها من النهار، وفهم أكثر الصحابة وأكابرهم من الشفق الحمرة. قال عمرو بن عمرو وابن عباس وأبو هريرة رضي الله عنهم: «الشفق الحمرة»، وقال عبادة بن الصامت وشداد بن أوس: «الشفق شفقان الحمرة والبياض، فإذا غابت الحمرة حلت الصلاة»^(٢) وإنما نقل خلاف هذا عن أنس وأبي هريرة أيضاً^(٣)، ولأنهما نوران يتبعان الشمس فتعلق الوقت بأقربهما إلى الشمس كالفجرين، وهذا لأن البياض الذي يمتد في المغرب في الأفق بعد مغيب الحمرة نظير البياض الذي يستطيل في المشرق قبل طلوع الفجر الثاني، وذلك لم يتعلق به حكم.



(١) سورة الانشقاق الآية (١٦).

(٢) أخرج هذه الآثار ما عدا أثر عمر، وابن عباس: الدارقطني في الصلاة/ باب في صفة المغرب والصبح ١/ ٢٦٩، والبيهقي كلها في السنن الكبرى في الصلاة/ باب دخول وقت العشاء بغيوبة الشفق ٢/ ٣٧٣.

(٣) أما أثر أنس رضي الله عنه فأخرج نحوه عبد الرزاق في مصنفه ١/ ٥٥٩، وابن المنذر في الأوسط ٢/ ٣٤٠. وأما أثر أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه عبد الرزاق ١/ ٥٣٩، وابن أبي شيبة ١/ ٢٣٠، ٢/ ٥٣٠، وابن المنذر في الأوسط ٢/ ٣٤١.

مسألة: «وقت العشاء من ذلك إلى نصف الليل، ويبقى وقت الضرورة إلى طلوع الفجر الثاني».

أما أول وقتها فقد تقدم^(١). وأما آخر وقتها في حال الاختيار ففيه روايتان: إحداهما: إلى ثلث الليل^(٢) وهو أكثر الروايات عنه واختارها الخرقى^(٣) والقاضي وغيرهما لأنه كذلك في حديث جبريل^(٤) وفي حديث السائل أيضاً من رواية أبي موسى^(٥)، وبريدة^(٦)، ورواية جابر شك فيها. قال بعضهم: ثلث الليل وقال بعضهم: شطره^(٧)، فتحمل رواية من روى على نصف الليل على أنه قال بالتحري والاجتهاد، وروى النسائي^(٨) عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «صلوها ما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل» أو أراد مقارنة نصف الليل.

والرواية الثانية: إلى نصفه^(٩)، اختارها طائفة من أصحابنا؛ لأن في حديث عبدالله بن عمرو المتقدم «وقت صلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط»^(١٠) وهو أبين شيء في المواقيت، وكذلك في حديث أبي هريرة «وأن آخر وقتها حين يتتصف الليل»^(١١)، وعن أبي برزة أن النبي ﷺ «كان لا

(١) سبق تخريجه ص (١٧٣).

(٢) مسائل أحمد لابن هانئ ٣٩/١، وهذه الرواية هي المذهب كما في الإنصاف ١/٤٣٥.

(٣) الخرقى مع المغني ٢/٢٧. (٤) سبق تخريجه ص (١٥٠). (٥) سبق تخريجه ص (١٦٣).

(٦) سبق تخريجه ص (١٧٠). (٧) سبق تخريجه ص (١٧٥).

(٨) أخرجه النسائي في المواقيت/ باب آخر وقت العشاء ١/٢٦٧، وقال الشوكاني في نيل الأوطار ٢/١٠: «الحديث رجال إسناده في سنن النسائي رجال الصحيح لإشيخ النسائي عمرو بن عثمان وهو صدوق».

(٩) المغني ٢/٢٧. وقال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى ٢٢/٧٤: «ووقت العشاء إلى منتصف الليل على ظاهر مذهب أحمد».

(١٠) سبق تخريجه ص (١٥٢). (١١) سبق تخريجه ص (١٥٣).

ييا لي بتأخير العشاء إلى نصف الليل» رواه مسلم^(١)، وعن أنس قال: «آخر النبي ﷺ صلاة العشاء إلى نصف الليل، ثم صلى ثم قال: قد صلى الناس وناموا أما أنكم في صلاة ما انتظرتموها» متفق عليه^(٢)، ولمسلم «حتى كان قريباً من نصف الليل»^(٣)، وعن أبي سعيد الخدري قال: «انتظرنا رسول الله ﷺ ليلة صلاة العشاء حتى ذهب نحو من شطر الليل، فجاء فصلى بنا وقال: «لولا ضعف الضعيف، وسقم السقيم، وحاجة ذي الحاجة، لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه^(٤).

وهذا كلام مفسر من النبي ﷺ يقضي به على ما سواه من الحكايات المحتملة، وفي هذه الأحاديث زيادة فيجب الأخذ بالزائد ويحمل قول من روى على ثلث الليل أنه أراد ثلث الليل الممتد إلى طلوع الشمس فإن ما بعد طلوع الفجر قد يجعل ليلاً، ولهذا يسمى وقت الزوال نصف النهار في كثير من الأحاديث التي تقدمت، وإنما يكون نصف النهار إذا كان أوله من حين طلوع الشمس كما يقوله بعض أهل اللغة والحساب والفقهاء، وإذا كان الغالب على لسان الشرع انتهاء الليل إلى طلوع الفجر وابتداء النهار من حينئذ، وثلث الليل بهذا الاعتبار أكثر من ثلثه بالاعتبار الأول فإذا انضم إلى

(١) أخرجه مسلم في المساجد/ باب استحباب التكبير بالصبح (٦٤٧).

(٢) أخرجه البخاري في المواقيت/ باب وقت العشاء إلى نصف الليل (٥٧٢)، ومسلم في المساجد/ باب وقت العشاء (٦٤٠).

(٣) في الموضع السابق ٤٤٣/١.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٥/٣، وأبو داود في الصلاة/ باب في وقت العشاء الآخرة (٤٢٢) والنسائي في الموضع السابق ٢٦٨/١، وابن ماجه في الموضع السابق (٦٩٣). وسكت عنه أبو داود، وصححه الألباني في صحيح النسائي (٥٢٤).

هذا احتياط الراوي وإخباره بالمستيقن جاز أن يسمى ما يقارب النصف ثلثاً^(١).

فَصْلٌ

وأما وقت الإدراك والضرورة فيمتد إلى طلوع الفجر الثاني، لما روى يحيى بن آدم عن ابن عباس قال: «لا يفوت وقت الظهر حتى يدخل وقت العصر، ولا يفوت وقت العصر حتى يدخل وقت المغرب، ولا يفوت وقت المغرب إلى العشاء ولا يفوت وقت العشاء إلى الفجر»^(٢) وروى الخلال أيضاً عن ابن عباس: «لا يفوت وقت العشاء إلى الفجر»^(٣) وسنذكر إن شاء الله عن عبدالرحمن بن عوف وأبي هريرة وابن عباس: «أنهم قالوا في الحائض إذا طهرت قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء»^(٤).

ولم ينقل عن صحابي خلافة، بل وافقهم التابعون على أن العشاء تجب بالطهر قبل الفجر مع قوله في حديث أبي قتادة لما ناموا «أما أنه ليس في النوم تفريط، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى» رواه أحمد ومسلم وأبو داود^(٥) فإنه يقتضي امتداد كل صلاة

(١) وانظر: الاختيارات ص (٤٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في الصلاة / باب من قال لا يفوت صلاة حتى يدخل وقت الأخرى ٣٣٤ / ١، وعبدالرزاق ٥٨٤ / ١، وابن المنذر في الأوسط ٣٤٥ / ٢.

(٤) يأتي إن شاء الله ص (٢٣٠).

(٥) سبق تخريجه ص (١٥٣).

إلى وقت التي تليها، وإنما استثنى منه الفجر لظهور وقتها، وظاهر القرآن في قوله تعالى: ﴿زلفاً من الليل﴾^(١) وقوله سبحانه: ﴿إلى غسق الليل﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿ومن آناء الليل فسيح﴾^(٣) يعم ذلك الجملة. وتأخير الصلاة إلى هذا الوقت لغير العذر لا يجوز كما تقدم في صلاة العصر.

وهذه الصلاة أربع ركعات بالنقل العام. وتسمى العشاء لقوله تعالى: ﴿من بعد صلاة العشاء﴾^(٤) وهو أفضل من تسميتها بالعتمة وإن سميت العتمة لم يكره إلا أن يهجر اسم العشاء^(٥) لأن في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «لو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا»^(٦) وقد صح من وجوه كثيرة عن أبي موسى وابن عباس وعائشة^(٧) وجابر بن سمرة^(٨) أنهم سموها العتمة، ولأن ذلك نسبة

(١) سورة هود الآية (١١٤).

(٢) سورة الإسراء الآية (٧٨).

(٣) سورة طه (١٣٠).

(٤) سورة النور الآية (٥٨).

(٥) وهذا هو الصحيح من المذهب. الإنصاف ١/ ٤٣٧. وقال شيخ الإسلام رحمه الله كما في الإنصاف ١/ ٤٣٧: «الأشهر عنه - أي الإمام أحمد - إنما يكره الإكثار حتى يغلب عليها الاسم، وأن مثلها في الخلاف تسمية المغرب بالعشاء». وقال ابن القيم في زاد المعاد ٢/ ٤٧١: «ومنها - أي الألفاظ المكروهة - تسمية العشاء بالعتمة تسمية غالبية يهجر فيها لفظ العشاء».

(٦) أخرجه البخاري في الأذان / باب الاستهام في الأذان (٦١٥)، ومسلم في الصلاة / باب تسوية الصفوف (٤٣٧).

(٧) الآثار عن أبي موسى، وابن عباس، وعائشة، أخرجه البخاري في المواقيت / باب ذكر العشاء والعتمة ١/ ١٩٣، وانظر فتح الباري ٢/ ٤٥.

(٨) أخرجه مسلم في المساجد / باب وقت العشاء ١/ ٤٤٥.

إلى وقتها فأشبهه المغرب والفجر وإنما كره ترك ذلك الاسم لما روى ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم ألا إنها العشاء، وهم يعتمون بالإبل» رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه^(١)، ولمسلم^(٢): «لا تغلبنكم الأعراب على اسم صلاتكم العشاء، فإنها في كتاب الله العشاء، وإنها تعتم بحلاب الإبل». وفيه وجه ثان: أنه يكره أن تسمى بالعتمة^(٣) لظاهر الحديث، وحملاً لأحاديث الرخصة على أنها منسوخة، ذكره الأمدى.



(١) أخرجه أحمد ٢/ ١٠، ١٩، ٤٩، ١٤٤، ومسلم في الموضع السابق (٦٤٤)، وأبو داود في الأدب/ باب في صلاة العتمة (٤٩٨٤)، والنسائي في المواقيت، باب الكراهة أن يقال للعشاء العتمة (٢٥٤٢)، وابن ماجه في الصلاة/ باب النهي أن يقال: صلاة العتمة (٧٠٤).
(٢) في الموضع السابق ١/ ٤٤٥. (٣) الإنصاف ١/ ٤٣٧.

مسألة: «وقت الفجر من ذلك إلى طلوع الشمس».

وتسمى هذه الصلاة الفجر لقوله تعالى: ﴿وَقَرَأَنَ الْفَجْرَ﴾^(١) وقوله: ﴿مَنْ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ﴾^(٢)، وقوله: ﴿الْخِيطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخِيطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾^(٣)، والصبح لقول النبي ﷺ: «مَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ»^(٤)، وصلاة الغداة لقوله عليه السلام: «لَوْ يَعْلَمُ الْمُتَخَلِّفُونَ عَنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ وَصَلَاةِ الْغَدَاةِ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا»^(٥) وقول الرجل له: «إِنِّي لَأَتَأْخُرُ عَنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ مِنْ أَجْلِ فُلَانٍ مِمَّا يَطِيلُ بِنَا»^(٦).
والمستحب تسميتها الفجر والصبح، ولا يكره تسميتها بالغداة في المشهور^(٧).

وفي الآخر: يكره لأنه يقال: إنها تسمية الأعراب.

وهي ركعتان بنقل الأمة العام المتوارث بينها، وهي من صلاة النهار، نص عليه^(٨) وجعلت ركعتان من أجل طول القراءة فيها، وكأنه عوض بتطويل القراءة عن تكثير الركعات.

(١) سورة الإسراء الآية (٧٨).

(٢) سورة النور الآية (٥٨).

(٣) سورة البقرة الآية (١٨٧).

(٤) سبق تخريجه ص (١٦٦).

(٥) أخرجه أحمد في المسند ١٥٢/٣ من حديث أنس بن مالك. وقد سبق حديث أبي هريرة في الصحيحين بنحوه ص (١٨٠).

(٦) أخرجه البخاري في الأذان/ باب من شك إمامه إذا طول (٧٠٥)، ومسلم في الصلاة/ باب القراءة في العشاء (٤٦٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٧) شرح الزركشي على الخرقى ١/ ٤٨٢.

(٨) انظر ص (١٤٧).

وأول وقتها من طلوع الفجر الثاني كما تقدم في أحاديث المواقيت كلها^(١) مع قوله: ﴿طرفي النهار﴾^(٢) وقوله: ﴿وقرآن الفجر﴾^(٣) وقوله: ﴿وحين تصبحون﴾^(٤) وقوله: ﴿قبل طلوع الشمس وقبل غروبها﴾^(٥) وغير ذلك.

وهما فجران فالأول المستدق المستطيل في طول السماء: كذب السرحان وهو الذئب، ويسمى الفجر الأول، ولا عبرة به في شيء من الأحكام، ثم يسود الأفق بعده، ثم يطلع الفجر الصادق بعده معترضاً في الأفق منتشراً لا ظلمة بعده، ولذلك قال ﷺ: «لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير في الأفق»^(٦) وقد تقدم، وقد روى أبو حفص والدارقطني عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «الفجر فجران فجر تحل فيه الصلاة ويحرم فيه الطعام، وفجر تحرم فيه الصلاة ويحل فيه الطعام أما الذي يكون كذب السرحان فلا تحل الصلاة فيه ولا يحرم فيه الطعام، وأما الذي يذهب مستطيلاً في الأفق فإنه يحل الصلاة ويحرم الطعام»^(٧).

ويمتد وقتها في حال الاختيار والاضطرار إلى طلوع الشمس فإذا بدا حاجب الشمس خرج وقتها هذا ظاهر المذهب وهو المنصوص عنه^(٨)،

(١) انظر ص (١٥٠).

(٢) سورة الإسراء الآية (٧٨).

(٣) سورة الروم الآية (١٧).

(٤) سورة طه الآية (١٣٠).

(٥) سبق تخريجه ص (١١٤).

(٦) أخرجه الدارقطني في الصيام/ باب في وقت السحر ١٦٥/٢، والحاكم في المستدرک ١٩١/١ وصححه ووافقه الذهبي، وابن خزيمة ١٨٤/١. وقال في التعليق المغني ١٦٥/٢: «رواه كلهم ثقات». وأخرجه أيضاً البيهقي في السنن الكبرى ٣٧٧/١ مرفوعاً وموقوفاً، ورجح الموقوف. وقال ابن حجر في بلوغ المرام ص (٣٤): «رواه ابن خزيمة والحاكم وصححاه».

(٨) مسائل أحمد لابنه صالح ١٥٣/١، شرح الزركشي على الخرقى ٤٨١/١، المبدع ٣٤٨/١.

وقال بعض أصحابنا: إذا أسفر ذهب وقت الاختيار ويبقى وقت الضرورة إلى طلوع الشمس كالعصر والعشاء^(١) «لأن جبريل عليه السلام لما صلى بالنبي ﷺ صلى به في اليوم الثاني حين أسفرت الأرض وقال: الوقت فيما بين هذين الوقتين»^(٢).

والأول أصح؛ لأن في حديث عبدالله بن عمرو: «وقت الفجر ما لم تطلع الشمس» وفي لفظ: «ما لم يطلع قرن الشمس الأول» هذا لفظ مسلم، وقد تقدم^(٣)، وكذلك في حديث أبي هريرة «إن آخر وقتها حين تطلع الشمس»^(٤) ولا يجوز حمل هذا على وقت الإدراك والضرورة، لأنه إنما ذكر فيه وقت الاختيار إذا الإطلاق يقتضي ذلك، وكذلك قال في العصر: «ما لم تصفر الشمس» وفي العشاء «إلى نصف الليل»^(٥) فلم يدخل وقت الضرورة في هذا الحديث، ولأن في حديث السائل أنه انصرف من الفجر في اليوم الثاني، والقائل يقول: طلعت الشمس أو كادت، وقد تقدم من رواية أبي موسى^(٦) ولم يتبين إلا أوقات الاختيار، ولأن الشمس تغرب بين قرني شيطان، فإذا أصفرت أخذت في الغروب، فلذلك

(١) شرح الزركشي على الخرقى ١/ ٤٨٢.

(٢) سبق تخريجه ص (١٥٠).

(٣) سبق تخريجه ص (١٥٢).

(٤) سبق تخريجه ص (١٥٣).

(٥) سبق تخريجه ص (١٥٢) من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٦) سبق تخريجه ص (١٦٣).

أمر أن لا تؤخر الصلاة إلى ذلك الوقت عمداً^(١) وفي الفجر لا يقارنها الشيطان حتى يطلع حاجبها فإذا لم تطلع فالوقت مبقى على حاله فلا وجه للكراهية فيه، وحديث جبريل قد جاء فيه أنه أسفر جداً وظاهره أنه سلم قبل طلوع الشمس فتحمل الرواية الأخرى على ذلك، وإن كان قد سلم قبل بساعة، فهو حديث متقدم قد تبين فيه الأفضل كما مضى^(٢).

فَضْلٌ

إذا نام قبل العشاء ولم يوكل به من يوقظه كره له ذلك؛ لأنه يخاف أن يدوم النوم فيفيض إلى فوت الوقت أو فوت الجماعة، وإن وكل به من يوقظه لم يكره.

فَضْلٌ

وأما الحديث بعدها فإن كان وحده أو كان يتحدث مع غيره في علم أو مصلحة لم يكره، ولإيناس الضيف، وإن كان حديثاً لا فائدة فيه كره له ذلك.

(١) حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لا يتحرأحدكم فيصلّي عند طلوع الشمس، ولا عند غروبها» أخرجه البخاري في المواقيت/ باب لا يتحرى الصلاة قبل غروبها (٥٨٥) ومسلم في صلاة المسافرين/ باب الأوقات التي نهى عن الصلاة فيها (٨٢٨).
(٢) انظر ص (١٦٤).

مسألة: «ومن كبر للصلاة قبل خروج وقتها فقد أدركها».

أما إذا صلى ركعة بسجديتها قبل خروج الوقت فإنه يكون مدركاً للصلاة من غير خلاف في المذهب^(١) وسواء في ذلك الفجر وغيرها لما روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر» رواه الجماعة إلا الترمذي^(٢).

وإن صلى دون الركعة مثل أن يكبر ويركع أو يركع ويسجد سجدة أو يكبر للإحرام فقط فهل يكون مدركاً للصلاة؟ على روايتين:

إحدهما: يكون مدركاً كما ذكره الشيخ، وهي اختيار أكثر أصحابنا^(٣) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس أو من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها» رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه^(٤).

وللبخاري في حديث أبي هريرة «إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر قبل أن تغرب الشمس فليتم صلاته، وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم صلاته»^(٥) وهذا المنطوق أولى من ذلك

(١) انظر المغني ١٧/٢ الإنصاف ١/٤٣٩. (٢) سبق تخريجه ص (١٦٦).

(٣) المغني ١٨/٢. وفي الاختيارات الفقهية ص ٣٤: «ومتى زال المانع من تكليفه في وقت الصلاة لزمته إن أدرك فيها قدر ركعة وإلا فلا».

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٧٨/٦، ومسلم في المساجد/ باب من أدرك ركعة من الصلاة (٦٠٩)، والنسائي في المواقيت/ باب من أدرك ركعة من صلاة الصبح ١/٢٧٣، وابن ماجه في الصلاة/ باب وقت الصلاة في العذر والضرورة (٧٠٠).

(٥) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في المواقيت/ باب من أدرك ركعة من العصر قبل الغروب (٥٥٦).

المفهوم، ولأن بعض الصلاة قد وجد في الوقت حقيقة فلا يمكن أن نجعلها فائتة كما لو صلى ركعة.

والرواية الثانية: لا يكون مدركاً هذا قولي الخرقى^(١) وابن أبي موسى وهو أشبه بالحديث المفهوم حديث أبي هريرة، وقوله في الرواية الأخرى «سجدة» المراد به الركعة بكمالها وهذا كثير في الحديث تسمى السجدة الثانية ركعة تعبيراً عنها بركنها وذلك أنه لا يصح حتى يقع الركوع وسجدتان، فإذا قيل: قد صلى ركعة أو سجدة؛ علم أنه قد كمل ركعة بسجدتيها، ومنه قول زيد لمروان: «ألم أرك قصرت سجدتي المغرب يعني ركعتي الجهر، رأيت رسول الله ﷺ يقرأ فيها بالأعراف»^(٢)، وقول عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصلي بعد الوتر سجدتين» تعني فيها الركعتين اللتين كان يصليهما وهو قاعد، وقول علي: «كان إذا قام من السجدتين رفع يديه كذلك وكبر»^(٣) وفي حديث أبي هريرة: «إذا قام من الركعتين»^(٤) وفي حديث أبي حميد: «حتى إذا قام من السجدتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه، كما صنع حين افتتح الصلاة»^(٥) وهذا كما تسمى

(١) الخرقى مع المغني ١٧/٢، ١٨.

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند ٥/١٨٥، ١٨٧، وانظر ص (١٧٠).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في المسند ١/٩٣، وأبو داود في الصلاة / باب من ذكر أنه يرفع يديه إذا قام من السجدين (٧٤٤) والترمذي في الدعوات / باب دعاء في أول الصلاة (٣٤١٩). وقال: «حسن صحيح» وفي الفتح الرباني ٣/١٦٥ «وصححه الإمام أحمد كما حكاها الخلال».

(٤) أخرجه أبو داود في الصلاة / باب الافتتاح (٧٣٨). وقال ابن القيم في تهذيب السنن ١/٣٦٥: «وهذا الحديث على شرط مسلم».

(٥) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند ٥/٤٢٤، والترمذي في الصلاة / باب ما جاء في وصف الصلاة ١/٤٠٧ وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في السهو. باب رفع اليدين في القيام إلى الركعتين الآخرين ٣/٢، وابن ماجه في إقامة الصلاة / باب رفع اليدين إذا ركع (٨٦٢).

الصلاة قياماً تعبيراً عنها بركنها.

وتسمى قرآناً تعبيراً عنها بركنها، ولا يجوز حمله على السجدة الأولى من الركعة، إذ ليس في تعليق الحكم بها فائدة أصلاً، حيث لا فرق بين إدراكها وإدراك الركوع وحده أو الركوع والاعتدال، ولو أريدت السجدة بعينها لم يدل على ثبوت الإدراك بما دونها، ولأنه إدراك للصلاة فلم يتعلق بما دون الركعة كالجمعة، ولمن نصر الأولى أن يقول: تقييد الحكم بالركعة لا يمنع ثبوته بما دونها، كما أنه لما قيد بالفجر والعصر لم يمنع أن يثبت في ذلك المغرب والعشاء، والله أعلم، إنما قيده بذلك لأن آخر وقت الفجر والعصر محدود ومرثي بالعين والركعة جزء من الصلاة معلوم بخلاف ما دون ذلك، فإنه لا ينضبط فعله قبل خروج الوقت، والمسألة محتملة.

وإذا أدرك بعض الصلاة في الوقت فبعضها المفعول خارج الوقت هل يكون أداء أو قضاء؟ على وجهين:

أشهرهما: تكون أداء^(١) لظاهر قوله: «فقد أدركها»^(٢) فمن زعم أن بعضها أو كلها يقع قضاء لم يكن قد أدركها كلها عنده وهو خلاف النص، ولأن المشهور في المذهب أن الجمعة تفعل بعضها بعد خروج الوقت مع أنها لا تكون قضاء^(٣).

والثاني: تكون قضاء^(٤) لأن حقيقة القضاء ما فعل بعد الوقت وهذا كذلك، ولأن مدرك الجمعة والجماعة يكون منفرداً بعد سلام الإمام حقيقة وحكماً وإن كان قد أدرك فضل الجماعة في الجملة فكذلك هذا.

(٢) سبق تخريجه ص (١٨٦).

(١) شرح الزركشي ١/ ٤٧٠، الإنصاف ١/ ٤٣٩.

(٤) الإنصاف ١/ ٤٣٩.

(٣) المحرر ١/ ١٥٧.

وبكل حال فيجب عليه أن يفعل جميع الصلاة قبل خروج الوقت
كما تقدم، ومتى أخر شيئاً منها عن الوقت عمداً أثم بذلك، لأن النصوص
المتقدمة في المواقيت تدل على وجوب فعل جميع الصلاة قبل خروج
الوقت.



مسألة: «والصلاة في أول الوقت أفضل لإعشاء الآخرة، وفي شدة الحر الظهر».

هذا الكلام فيه فصلان؛ لأن الكلام في تعجيل الصلوات إما أن يكون على سبيل الإجمال أو على سبيل التفصيل.

الفصل الأول

أن الأصل في الصلاة في أول الوقت أفضل من آخره إلا لمعنى يقتضي استحباب التأخير؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فاستبقوا الخيرات﴾^(١) وقال تعالى: ﴿سارعوا إلى مغفرة من ربكم﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿سابقوا إلى مغفرة من ربكم﴾^(٣) وقال تعالى: ﴿يسارعون إلى الخيرات﴾^(٤) وقال تعالى: ﴿أولئك يسارعون في الخيرات وهم لها سابقون﴾^(٥) وقال: ﴿السابقون السابقون﴾^(٦) أي إلى الأعمال الصالحة في الدنيا هم السابقون إلى الدرجات في الجنة وقال تعالى: ﴿فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات﴾^(٧) وقال تعالى: ﴿السابقون الأولون من

(١) سورة البقرة الآية (١٤٨).

(٢) سورة آل عمران الآية (١٣٣).

(٣) سورة الحديد الآية (٢١).

(٤) سورة الأنبياء الآية (٩٠).

(٥) سورة المؤمنون الآية (٦١).

(٦) سورة الواقعة الآية (١٠).

(٧) سورة فاطر الآية (٣٢).

المهاجرين والأنصار»^(١) وقال عن نبيه موسى: ﴿وعجلت إليك ربي لترضى﴾^(٢) وهذه الآيات تقتضي أن المسارعة إلى الخيرات مأمور بها، وأن فاعلها مستوجب لثناء الله ورضوانه، ولذلك يقتضي الاستباق إلى الخيرات وإلى أسباب المغفرة أمراً بها وثناء على أهلها وتفضيلاً لهم على غيرهم والصلاة من أفضل الخيرات وأعظم أسباب المغفرة، وعن محمد ابن....^(٣) عن أبيه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «ثلاث يا علي لا تؤخرهن: الصلاة إذا أتت، والجنابة إذا حضرت، والأيم إذا وجدت لها كفواً»^(٤).

(١) سورة التوبة الآية (١٠٠).

(٢) سورة طه الآية (٨٤).

(٣) يياض في المخطوطة وفي المسند، وسنن الترمذي: محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب عن أبيه. وهو: محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي، روى عن جده مرسلاً، وأبيه، وعمه محمد بن الحنفية، وابن عمه علي بن الحسين بن علي وغيرهم، وذكره ابن حبان في الثقات، قال ابن حجر: صدوق من السادسة مات بعد السادسة (تهذيب التهذيب ٩/ ٤٥، تقريب التهذيب ٢/ ١٩٥).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ١/ ١٠٥، والترمذي في الجنائز/ باب ما جاء في تعجيل الجنابة (١٠٧٥)، وقال: «هذا حديث غريب، وما أرى إسناده بمتصل» والحاكم في النكاح ٢/ ١٦٢ وقال: «حديث غريب صحيح ولم يخرجاه» وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١/ ١٨٦: «وهو من رواية ابن وهب عن سعيد بن عبد الله الجهني عن محمد بن عمر بن علي عن أبيه عن علي، وسعيد مجهول وقد ذكره ابن حبان في الضعفاء».. ورواه الحاكم من هذا الوجه فجعل مكانه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي وهو من أغلاطه الفاحشة، ورواه ابن ماجة مقتصراً على قوله: «لا تؤخر الجنابة إذا حضرت».

رواه أحمد والترمذي وقال: «حديث حسن غريب وما أرى إسناده بمتصل» لكن هذا الانقطاع هو من رواية ولده، ومثل ذلك يكون من أقوى المراسيل فإنهم أعلم بحديثهم، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما صلى رسول الله ﷺ صلاة لوقتها الآخر^(١) حتى قبضة الله» رواه أحمد والترمذي^(٢)، ورواه الدارقطني^(٣) فقال: «إلا مرتين» وعن أم فروة^(٤) أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن أحب العمل إلى الله تعجيل الصلاة لأول وقتها» رواه الترمذي^(٥) وإسناده كإسناده الذي قبله متقاربان، فيهما لين،

(١) في المخطوطة «إلا مرتين» كما في بعض نسخ سنن الترمذي.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٩٢/٦، والترمذي في الصلاة / باب ما جاء في الوقت الأول من الفضل (١٧٤) : وقال: «هذا حديث حسن غريب وليس إسناده بمتصل» والدارقطني في الصلاة / باب النهي عن الصلاة بعد الفجر وبعد صلاة العصر ٢٤٩/١، والبيهقي في الصلاة / باب الترغيب في التعجيل بالصلوات ٤٣٥/١، وقال: «هذا مرسل إسحاق بن عمر لم يدرك عائشة». (٣) أخرجه الدارقطني في الموضوع السابق ٢٤٩/١ وفي تخريج الأحاديث الضعاف للغساني ص (٨٤) : «إسحاق بن عمر مجهول».

(٤) أم فروة بنت أبي قحافة أخت أبي بكر الصديق رضي الله عنه لأبيه وهذا هو الذي رجحه ابن عبد البر والمنذري، وجزم ابن منده بأن بنت أبي قحافة لها ذكر وليس لها حديث، ورواية حديث الصلاة أنصارية فإن مدار حديثها على القاسم بن غنام وهي جدته أو عمته أو إحدى إمهاته أو من أهله على اختلاف الرواة في ذلك. «تهذيب السنن ٢٤٧/١، الإصابة ٢٦٦/٨».

(٥) أخرجه أحمد ٣٧٤/٦، وأبو داود بنحوه في الصلاة / باب المحافظة على وقت الصلاة (٤٢٦)، والترمذي في الموضوع السابق (١٧٠). وقال: «حديث أم فروة لا يروى إلا من حديث عبد الله بن عمر العمري، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث واضطربوا عنه في هذا الحديث وهو صدوق وقد تكلم فيه يحيى بن سعيد من قبل حفظه»، والحاكم في المستدرک ١٨٩/١ وصححه، والدارقطني في الموضوع السابق ٢٤٧/١.

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الرجل ليصلي الصلاة لوقتها وقد ترك من وقتها الأول ما هو خير له من أهله وماله» رواه الدارقطني^(١)، وقد روى الترمذي والدارقطني عن النبي ﷺ أنه قال: «الوقت الأول من الصلاة رضوان الله والوقت الأخير عفو الله»^(٢) وروى الدارقطني عن أبي محذورة عن النبي ﷺ قال: «أول الوقت رضوان الله وأوسط الوقت رحمة الله وآخر الوقت عفو الله»^(٣).

وهي أحاديث لينة. قال الإمام أحمد: «لأعرف شيئاً في أوقات الصلاة أولها كذا وآخرها كذا»^(٤) يعني «مغفرة ورضوان»، إلا أن هذا لا يمنع

(١) أخرجه الدارقطني في الموضع السابق ٢٤٨/١، وقال الغساني في تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني ص (٨٣): «إبراهيم بن الفضل ضعيف لا يحتج به».

(٢) أخرجه الترمذي في الموضع السابق (١٧٣)، وقال: «هذا حديث غريب»، والدارقطني في الموضع السابق ٢٤٩/١، والبيهقي في الموضع السابق ٤٣٥/١ وقال: «هذا حديث يعرف يعقوب بن الوليد المدني وهو منكر الحديث ضعفه يحيى بن معين، وكذبه أحمد وسائر الحفاظ ونسبوه إلى الوضع نعوذ بالله من الخذلان وقد روي بأسانيد أخرى كلها ضعيفة». وانظر تضعيفه في نصب الراية ٢٤٣/١، والتلخيص الحبير ١٨٠/١، وإرواء الغليل ٢٨٧/١.

(٣) أخرجه الدارقطني في الموضع السابق ٢٥٠/١، والبيهقي في الموضع السابق ٤٣٥/١، وقال الحافظ في التلخيص ١٨٠/١: «أما حديث أبي محذورة فرواه الدارقطني وفي إسناده إبراهيم ابن زكريا العجلي وهو متهم»، وانظر تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني ص (٨٥).

(٤) انظر نصب الراية ٣٤٢/١، ٣٤٣، والتلخيص الحبير ١٨٠/١، وشرح الزركشي على الخريفي ٤٨٥/١.

العمل بها في الفضائل لاسيما مع تعدد طرقها.

فإن قيل: فالعفو إنما يكون عن المسيء ولا إساءة في التأخير؟

قلنا: العفو قد يكون عن الذنب بعد وقوعه، وقد يكون عن أصل الإيجاب مع انعقاد سبب الوجوب أو التحريم كقوله ﷺ: «عفوت لكم عن صدقة الخيل والرقيق»^(١) وقوله ﷺ: «ما سكت الله عنه فهو مما عفا عنه»^(٢) فالعفو عن الصلاة في آخر الوقت بمعنى أنه رفع الحرج والعقوبة عن من صلى فيه وقد كان يمكن أن يضيق الوقت، ولأن الصلاة تجب بأول الوقت وجوباً موسعاً كقوله تعالى: ﴿أقم الصلاة لدلوك الشمس﴾^(٣) ففي المبادرة إلى فعلها إبراء لذمته عن الواجب كالمبادرة إلى فعل الواجبات

(١) أخرجه أحمد في المسند ١/ ٩٢، ١١٣، ١٢١، ١٣٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، وأبو داود في الزكاة/ باب في زكاة السائمة (١٥٧٤)، والترمذي في الزكاة/ باب ما جاء في زكاة الذهب والورق (٦٢٠) وقال: «سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال: كلاهما عندي صحيح»، والنسائي في الزكاة/ باب زكاة الورق ٥/ ٣٧، وابن ماجه في الزكاة/ باب في صدقة الخيل (١٧٩٠)، والبيهقي في الزكاة/ باب لا صدقة في الخيل ٤/ ١١٨ من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي في اللباس/ باب ما جاء في لبس الفراء ٦/ ٤٨ وقال: «وهذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قوله وكان هذا الحديث الموقوف أصح، وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال: ما أراه محفوظاً... قال البخاري: وسيف بن هارون مقارب الحديث، وسيف بن محمد عن عاصم ذاهب الحديث». وأخرجه أيضاً ابن ماجه في الأطعمة/ باب أكل الجبن والسمن ٢/ ١١١٧. وانظر جامع العلوم والحكم لابن رجب ص (٢٤٢، ٢٤٣).

(٣) سورة الإسراء الآية (٧٨).

المطلقة من الحج وغيره وتحصل المبادرة المشروعة بأن يشتغل عقب دخول الوقت بالوضوء والصلاة، لأن الله تعالى أمر بالوضوء عند القيام إلى الصلاة وإن توضعاً قبل الوقت فهو مبادر أيضاً، هذا ما لم يشق على غيره كما سيأتي.

الفصل الثاني

في تفضيل الصلوات: أما الظهر فإن الأفضل أن يصليها عقب الزوال لما روى أبو برزة الأسلمي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ: «كان يصلي الهجيرة التي تدعونها الأولى حين تدحض الشمس، ويصلي العصر ثم يرجع أحداً إلى رحله في أقصى المدينة والشمس حية، ونسيت ما قال في المغرب، وكان يستحب أن يؤخر العشاء التي تدعونها العتمة، وكان يكره النوم قبلها والحديث بعدها، وكان ينقل من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جلسه ويقرأ فيها بالسّتين إلى المائة» متفق عليه^(١)، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «ما رأيت أحداً أشد تعجلاً للظهر من رسول الله ﷺ، ولا من أبي بكر، ولا من عمر» رواه الترمذي^(٢) وقال: «حديث حسن»، وعن

(١) أخرجه البخاري في المواقيت/ باب وقت العصر (٥٤٧) ومسلم في المساجد/ باب استحباب التكبير بالصبح (٦٤٧).

(٢) أخرجه أحمد في المسند ١٣٥/٦، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في التعجيل بالظهر ١/١٩٥ وحسنه، والبيهقي بنحوه في الصلاة/ باب تعجيل الظهر في غير شدة الحر ١/٤٣٦.

أنس قال: كان رسول الله ﷺ: «يصلي صلاة الظهر في أيام الشتاء وما يدرى أيما ذهب من النهار أكثر أو ما بقي منه» رواه أحمد^(١)، وكتب عمر إلى أبي موسى «أن صلّ الظهر حين تزيف أو تزول الشمس»^(٢) قال الترمذي: هو الذي اختاره أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم^(٣).

فإن قيل: ففي حديث جبريل «أنه صلى الظهر حين كان الفيء مثل الشراك»^(٤)،^(٥) وكان عمر: «يؤخرها حي يصير الفيء ذراعاً وكتب إلى عماله بذلك»^(٦).

قلنا: أما حديث جبريل ففي رواية جابر: «أنه صلى حين زالت الشمس»^(٧) فعلم أن ذلك الفيء هو فيء الزوال لاسيما والفرض يتبين أول الوقت، وأما حديث عمر فلعله أمر بذلك في شدة الحر ليقصد الإبراد بها أو

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٣٥ / ٣، وقال في الفتح الرباني ٢ / ٢٩٢: «سنده جيد».

(٢) أخرجه مالك في الموطأ في وقوت الصلاة ٧ / ١، وسنده صحيح، انظر شرح الزرقاني على الموطأ ١ / ٢٢.

(٣) سنن الترمذي ١ / ١٩٥.

(٤) «أي كان فيؤها قدر شراك النعل، وشراك النعل أحد سيوره التي تكون على وجهها» الفتح الرباني ٢ / ٢٣٩. وفي معالم السنن ١ / ٢٧٤: «ليس قدر الشراك هذا على معنى التحديد، ولكن الزوال لا يستبان إلا بأقل ما يرى من الفيء وأقله فيما يقدر هو ما بلغ قدر الشراك أو نحوه، وليس هذا المقدار مما يتبين به الزوال في جميع البلدان إنما يتبين بمثل مكة من البلدان التي يتنقل فيها الظل..»

(٥) سبق تخريجه ص (١٥٠).

(٦) أخرجه مالك في الموطأ في وقوت الصلاة ٦ / ١، وفي شرح الزرقاني ١ / ٢١: «منقطع لأن نافعاً لم يلق عمر».

(٧) سبق تخريجه ص (١٥٠).

في أوقات وأمكنة يكون الفيء فيها قدر ذراع حين الزوال، ولا يقال: الفيء هو الظل بعد الزوال وما قبل ذلك إنما يسمى ظلًّا لا فيئًا، لأن الشمس إذا زالت فلا بد أن يفيء الظل أدنى الفيء فيسمى الظل كله حينئذ فيئًا ولا يصح أن يراد الفيء الزائد على فيء الزوال؛ لأن ذلك لا يتميز وليس في الحديث ما يدل عليه، ثم إن ذلك إنما يصير قريباً من انتصاف الوقت ومثل ذلك لا يكون هو الأفضل في غير الحرب لا تردد.

فصل

فأما في شدة الحر فإن الأفضل الإبراد بها لما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم» رواه الجماعة^(١)، وللبخاري عن ابن عمر^(٢) وأبي سعيد الخدري^(٣) مثله، وعن أنس قال: كان رسول الله ﷺ «إذا كان الحر أبرد بالصلاة، وإذا

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٢٢٩، ٢٣٨، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٨٥، والبخاري في المواقيت/ باب الإبراد بالظهر (٥٣٣)، ومسلم في المساجد/ باب الإبراد بالظهر في شدة الحر (٦١٥)، وأبو داود في الصلاة/ باب في وقت صلاة الظهر (٤٠٢)، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في تأخير الظهر (١٥٧)، والنسائي في المواقيت/ باب الإبراد بالظهر (٥٠١)، وابن ماجه في الصلاة/ باب الإبراد بالظهر (٦٧٧).

(٢) أخرجه البخاري في الموضوع السابق (٥٣٤).

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤/ ٢٥٠، والبخاري في الموضوع السابق (٥٣٥)، وابن ماجه في الموضوع السابق (٦٧٩).

كان البرد عجل» رواه النسائي والبخاري بمعناه^(١)، وسواء كان المصلي منفرداً أو في جماعة.

وسواء كان في مسجد الجماعة الذي يتتابه الناس من البعد أو من القرب، وسواء كان المصلون مجتمعين أو منفردين، هذا الذي دل عليه قول أحمد وفعله^(٢) وهو قول القاضي أخيراً وأكثر أصحابنا^(٣) لعموم الحديث فإنه أمر بالإبراد أمراً عاماً عموماً مقصوداً وعلله بعله عامة توجد حال الصلاة وحال السعي إليها في الحرفين فيح جهنم يصيب المصلي كما يصيب الذاهب إلى الصلاة مع علمه ﷺ أن أكثر المساجد إنما يصلي فيها جيرانها فلا يجوز حمل هذا الكلام على المساجد التي يتتابها الناس من البعد خاصة؛ لأن هذه صور قليلة بالنسبة إلى غيرها فحَمِلُ العام عليها يكون حملاً لها على الأقل دون الأكثر منه غير أن يكون في الكلام ما يدل عليه وذلك لا يجوز، ولأنه على هذا التقدير تكون العلة بأذى الناس بالمشي في الحر وهذه علة تنفس الحر سواء كان من فيح جهنم أو لم يكن فلما قال: «فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(٤) وعلل بعله تعلم بالوحي علم أنه قصد معنى يخفى على أكثر الناس وهو كراهة إيقاع الصلاة حال تسعير

(١) أخرجه البخاري بنحوه في المواقيت/ باب وقت الظهر عند الزوال (٥٤٢) والنسائي في المواقيت/ باب تعجيل الظهر بالبرد ٢٤٨/١.

(٢) مسائل أحمد لابنه صالح ٥١/٣، مسائل أحمد لإسحاق بن هانئ ٣٢/١.

(٣) وهذا هو المذهب. المغني ٣٧/٢، شرح الزركشي ٤٨٧/١، الإنصاف ٤٣٠/١. وقال شيخ الإسلام في الفتاوى ٩٣/٢٢: «الوقت يعم أول الوقت وآخره .. لكن أوله أفضل من آخره إلا حيث استثناء الشارع كالظهر في شدة الحر، وكالعشاء إذا لم يشق على المأمومين».

(٤) سبق تخريجه ص (١٩٧).

النار، كما كره إيقاعها وقت مقارنة الشيطان لها، وكره الصلاة وقت الغضب من الله، كما كره الصلاة في مكان الغضب؛ لأن القلوب لا تقبل على العبادة وقت تلك الساعة كل الإقبال ولا ينزل من الرحمة ما ينزل في غير ذلك الوقت.

وأيضاً ما روى أبوذر رضي الله عنه قال: «كنا مع النبي ﷺ في سفر فأراد المؤذن أن يؤذن للظهر. فقال النبي ﷺ: أبرد. ثم أراد أن يؤذن فقال له: أبرد. حتى رأينا فيء التلول، فقال النبي ﷺ: إن شدة الحر من فيح جهنم فإذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة» متفق عليه^(١)، فهذا إبراد مع اجتماع المصلين وهو نص في المسألة، ولأن سبب الإبراد إنما هو في شدة الحر من فيح جهنم وتنفسها وهذا كما أنه يؤذي الناس في حال بروزهم إلى المسجد فكذلك في حال صلاتهم بل أولى كما تقدم، وكما أنه يؤذي من يصلي في الجماعة فإنه يؤذي المصلي وحده.

وقال القاضي في المجرد وأبو الحسن الأمدي وطائفة من أصحابنا: إنما يستحب الإبراد لمن يصلي في مساجد الجامعات سواء كان المسجد يتتابه البعيد منه أم لا، لأن الخروج إلى المسجد في الجملة مظنة المشقة في وقت القائلة فاستحب التأخير لتكثير الجماعة بخلاف المصلي وحده أوفى بيته أوفى القوم المجتمعين^(٢).

(١) أخرجه البخاري في المواقيت/ باب الإبراد بالظهر (٥٣٩) ومسلم في المساجد/ باب استحباب الإبراد بالظهر (٦١٦).

(٢) انظر المغني ٢/ ٣٦، شرح الزركشي ١/ ٤٨٧.

والأول: هو الصحيح لما تقدم^(١).

وإنما يستحب الإبراد في البلاد التي لها حرفي الجملة سواء كان شديداً أو قليلاً كبلاد الحجاز والعراق والشام واليمن ومصر.

فأما البلاد الباردة التي لا حرفيها وإنما حرها في منزلة الربيع في غيرها مثل البلاد الشمالية وبلاد خراسان فإنه لا يستحب الإبراد فيها هكذا ذكره القاضي وغيره من أصحابنا لأن النبي ﷺ قال: «إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة»^(٢) وقال: «فإن شدة الحر من فيح جهنم»^(٣).

وهناك لا يشتد الحر ولا يتنفس بالبرد فيظهر هناك زمهريرها كما قال النبي ﷺ: «إن النار اشتكت إلى ربها وقالت: أكل بعضي بعضاً فأذن لها بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف فأشد ما تجدون من الحر من حر جهنم وأشد ما تجدون من البرد من زمهرير جهنم» متفق عليه^(٤)، وقد حكى بعض أصحابنا وجهاً: أنه لا فرق بين البلاد الحارة والباردة. ووجهاً: بأن ذلك مخصوص بالبلاد التي يشتد فيها الحر^(٥).

والذي قدمناه أصوب، فإن الحر والبرد لا بد من وجودهما في جميع الأرض المعمورة ولولا وجودهما لما عاش الحيوان ولانبت الشجر، ولا بد أيضاً أن يكون الحرفي القبيح أشد منه في فصل الصيف والربيع الذين

(١) انظر ص (١٩٨).

(٢) سبق تخريجه ص (١٩٩).

(٣) سبق تخريجه ص (١٩٧).

(٤) أخرجه البخاري في بدء الخلق/ باب صفة النار (٣٢٦٠)، ومسلم في المساجد/ باب استحباب الإبراد بالظهر (٦١٧).

(٥) انظر المغني ٢/ ٣٦، ٣٧، الإنصاف ١/ ٤٣٠، ٤٣١.

يسميان الربيع والخريف في كل أرض بحسبها لكن إذا كان في شدة الحر في بعض البلاد بحيث لا تكثر الشمس ولا يؤذى الجالس في الصباح فليس هذا بحر شديد فلا يستحب الإبراد في مثل هذه البلاد البتة، وإذا كان الحر يؤذي فيها فقد اشتد الحر وإن لم يكن في أرض الحجاز.

وينبغي أن يقصد في الإبراد بحيث يكون بين الفراغ منها وبين آخر الوقت فصل لأن المقصود من الإبراد يحصل بذلك ولهذا فإن في حديث أبي ذر: «حتى رأينا فيء التلول»^(١) وقال عبدالله بن مسعود: «كانت صلاة رسول الله ﷺ في الصيف ثلاثة أقدام إلى خمسة أقدام» رواه أبوداود^(٢)، ولأن الإبراد الشديد يخاف معه أن يفعل بعض الصلاة بعد خروج الوقت.

وأما الجمعة فالسنة أن تصلى في أول وقتها في جميع الأزمنة؛ لأن النبي ﷺ كان يصليها في أول الوقت شتاء وصيفاً^(٣) ولم يؤخرها هو ولا أحد من أصحابه بل ربما كانوا يصلونها قبل الزوال؛ وذلك لأن الناس يجتمعون لها إذ السنة التبكير إليها ففي تأخيرها إضرار بهم، وقد روي «أن جهنم

(١) سبق تخريجه ص (١٩٩).

(٢) أخرجه أبوداود في الصلاة/ باب وقت صلاة الظهر (٤٠٠)، وسكت عنه، والنسائي في المواقيت/ باب آخر وقت الظهر ١/ ٢٥١. وقال الخطابي كما في معالم السنن ١/ ٣٣٧: «قلت: وهذا أمر يختلف في الأقاليم والبلدان ولا يستوي في جميع المدن والأمصار؛ لأن العلة في طول الظل وقصره هو زيادة ارتفاع الشمس في السماء وانحطاطها...».

(٣) لحديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال: «كنا نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة ثم ننصرف وليس للحيطان ظل نستظل به» أخرجه البخاري في المغازي، باب غزوة الحديبية (٤١٦٨) ومسلم في الجمعة/ باب صلاة الجمعة حين تزول الشمس (٨٦٠).

تسجر كل يوم إلا يوم الجمعة^(١) فالسبب الذي من أجله سن الإبراد يكون مفقوداً يوم الجمعة.

وهل يستحب تأخير الظهر في غير شدة الحر؟ على روايتين:

إحدهما: لا يستحب التأخير إلا في الحر والأفضل التعجيل إذا تيقنا دخول الوقت، قال أبو عبد الله في رواية كثير من أصحابه: أنا أختار فيها كلها التعجيل إلا الظهر في الصيف وعشاء الآخرة أبداً^(٢)، وهذا اختيار الخرقى^(٣) وهو الذي ذكره الشيخ وذلك لأن الصلاة في أول الوقت أفضل كما تقدم وإنما خولف في شدة الحر لمعنى يختصه فيبقى فيما سوى ذلك على استحباب التعجيل، ولأن ما تقدم من تعجيل النبي ﷺ صلاة الظهر مطلقاً وتعجيله إياها في الشتاء من غير تفريق بين حالي الغيم والصحو دليل على أنهم لم يفهموا من حاله رعاية ذلك مع أن الشتاء مظنة الغيوم.

والرواية الثانية: يؤخرها في الغيم أيضاً وهذه أصرح عنه، قال رضي الله عنه: يؤخر الظهر في يوم الغيم ويعجل العصر، ويؤخر المغرب ويعجل العشاء، وقال أيضاً في يوم الغيم: يؤخر الظهر حتى لا يشك أنها قد حانت ويعجل العصر، والمغرب يؤخرها حتى يعلم أنه سواد الليل، ويعجل

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال (١٠٨٣) وقال: «مرسل - يعني منقطعاً - مجاهد أكبر من أبي الخليل، وأبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة» وقال الحافظ في التلخيص ١/ ١٨٩: «فيه ليث بن أبي سليم وهو ضعيف».

(٢) مسائل أحمد لابنه صالح ٣/ ٥١، مسائل أحمد لإسحاق ١/ ٣٢.

(٣) الخرقى مع المغني ٢/ ٣٢.

العشاء^(١) وهذا اختيار أكثر أصحابنا^(٢) لما روى سعيد في سننه عن إبراهيم النخعي قال: «كانوا يؤخرون الظهر ويعجلون العصر، ويؤخرون المغرب في اليوم المغيم»^(٣).

وهذا إخبار عن أهل الكوفة من أصحاب علي وعبدالله ومن بين ظهرانيهم من الصحابة ومن علم حالهم علم أنهم لم يكونوا يتحرون ذلك إلا تلقياً له عن أصحاب رسول الله ﷺ لأن الصلاة تتكرر في كل وقت فأمر الوقت بها لا بد أن يتقدم فيه سنة وأثر، ولا يجوز أن يتحروا مخالفة ما ظهر من السنة، وقال ابن المنذر^(٤): «روينا عن عمر أنه قال: «إذا كان يوم غيم فعجلوا العصر وأخروا الظهر»^(٥) ولأن الغيم مظنة المطر وغيره من الموانع للخروج فإذا أخر الظهر وعجل العصر، وأخر المغرب وعجل العشاء اكتفى لهما بخروج واحد للمشقة، ولهذا قال القاضي: لا يستحب التأخير لمن يصلي في بيته، وقال غيره: بل يستحب على ظاهر كلامه، وعلل بعض

(١) انظر كتاب التمام لما صح من الروايتين والثلث والأربع ١/ ١٣٠، شرح الزركشي ١/ ٤٨٨ المبدع ١/ ٣٣٩.

(٢) وهذا هو المذهب. وعن الإمام أحمد: لا تؤخر مع الغيم، وهي ظاهر كلام الخراقي، ومال إليها ابن قدامة وغيره من الأصحاب. المغني ٢/ ٣٨، ٣٩، الإنصاف ١/ ٤٣١.

(٣) لم يطبع هذا الموضع من سنن ابن منصور، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن الصحابة والتابعين في مصنفه ٢/ ١٣٧ نحوه مما روى سعيد بن منصور.

(٤) هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري علامة فقيه محدث، ولد سنة (٢٤٢) هـ من كتبه: «الإشراف»، «الإجماع»، «الإقناع» مات سنة (٣١٨) هـ. (طبقات الفقهاء للشيрази ص ٨٩، لسان الميزان لابن حجر ٥/ ٢٧).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في الصلاة/ باب من قال إذا كان يوم غيم فعجلوا الظهر ٢/ ٢٣٧.

أصحابنا هذه المسألة بأن الغيم في الجملة مظنة اشتباه الوقت فأخرنا الظهر والمغرب لتتيقن دخول الوقت فإنهما لا يفعلان قبل وقتهما بحال وفعلهما بعد خروج الوقت جائر للعدو وهذا عذر في الجملة^(١)، بخلاف العصر والعشاء فإنهما يصليان قبل وقتهما في حال العذر وهذا عذر في الجملة ولا يصليان بعد وقتهما بحال، وأما الفجر فلما لم يجز بحال تقديمها ولا تأخيرها استوى في حال الاشتباه الأمران ولذلك استحسبنا أن نجعل الثانية من صلاتي الجمع مع تأخير الأولى ليقى بمنزلة الجامع بين الصلاتين، وأيضاً فلما كانت الظهر والمغرب يحذر فعلهما قبل الوقت بكل حال ولا يحذر التأخير في جميع الأوقات والعصر والعشاء بعكس ذلك فيهما كان ما بعد عن المحذور أولى بالمراعاة، وكلام أحمد يدل على هذا التعليل، لأنه قال في يوم الغيم: يؤخر الظهر حتى لا يشك أنها قد حانت ويعجل العصر، والمغرب يؤخرها حتى يعلم أنه سواد الليل ويعجل العشاء، وقد جاءت الأحاديث باستحباب تعجيل العصر مع الغيم خشية الفوات، كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٢) وهذا يدل على أن الذي يحذر من تفويت العصر في الغيم لا يخاف مثله في الظهر وعلى أن العصر هي التي تعجل مع الغيم إذ لا مفسدة في تعجيلها في مثل هذه الحال بخلاف الظهر.

وعلى هذا فلا فرق بين المصلي وحده أو في جماعة مجتمعين أو مفترقين وعلى هذا المنصوص فإنه يستحب تأخير المغرب وتعجيل العشاء

(١) انظر المغني ٢/٣٨، ٣٩.

(٢) سبق تخريجه ص (٢٠٩).

مع الغيم أيضاً لما تقدم من الأثر والمعنى وعلي الرواية الأولى: لا يستحب.
 وفرق جماعة من أصحابنا: فاستحبوا تأخير الظهر مع الغيم، ولم
 يستحبوا تأخير المغرب^(١) إذا علم دخول وقتها أو غلب على الظن؛ لأن
 السنة التبكير فيها، ولأن وقت العشاء قريب منها فلا يشق انتظارها ولأن
 الخروج بعد الغروب قد يشق، ولأن العشاء السنة التأخير فيها.
 والصحيح: المنصوص؛ لما تقدم^(٢)، وقد صح عنه عليه السلام: أنه كان يؤخر
 المغرب ويعجل العشاء^(٣) في مواضع تذكّر إن شاء الله في باب الجمع ولا
 تعريج مع السنة على رأي أحد، والعشاء وإن كانت السنة فيها التأخير لكن
 إذا أخرت المغرب فإنه ينبغي أن لا يؤخر العشاء بل يقارب بينهما كما في
 حال الجمع.

فصل

وأما العصر فالسنة تعجيلها بكل حال في المعروف من نصوصه^(٤) في

(١) كما هو ظاهر كلام أبي الخطاب. الهداية ٢٦/١.

(٢) ص (٢٠٢)، الصحيح من المذهب أن المغرب تؤخر في الغيم كالظهر. وظاهر كلام أبي
 الخطاب وابن قدامة: أن المغرب لا تؤخر لأجل الغيم انظر: الهداية ٢٦/١، المحرر ٢٨/١،
 الكافي ١٢١/١، الفروع ٢٩٩/١، المبدع ٣٣٤/١، الإنصاف ٤٢٩/١.

(٣) ومن ذلك ما روته عائشة رضي الله عنها قالت: «إن النبي صلى الله عليه وآله كان يؤخر الظهر ويعجل العصر،
 ويؤخر المغرب ويعجل العشاء في السفر». أخرجه الإمام أحمد ١٣٥/٦. وقال الساعاتي في
 الفتح الرباني ١٢١/٥: «سند جيد».

(٤) مسائل أحمد لابنه صالح ٥٢/٣.

عامة جواباته وهو مذهبه الذي لا خلاف فيه بين أصحابه^(١)، وقد روى عنه صالح: آخر وقت العصر ما لم تغير الشمس، وقال: يؤخر الصلاة أحب إليّ آخر وقت العصر عندي ما لم تصفر الشمس^(٢)، فجعل القاضي وابنه هذه رواية ثانية بتصريحه بأن آخر الوقت أحب إليه^(٣) والأشبه - والله أعلم - أنه إنما قصد أن القول بجواز تأخير العصر أحب إليّ من قول من لا يجوز تأخيرها إلى الاصفرار، فإن استحباب تأخير العصر بعيد جداً من مذهبه، وله مثل هذا الكلام، كثيراً ما يقول: هذا أحب إلي وليس غرضه الفعل وإنما غرضه حكم الفعل.

والأصل في ذلك ما تقدم من الأمر الكلي، وأيضاً ما روى أنس قال: «كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس مرتفعة حية فيذهب الذهاب إلى العوالي فيأتيها والشمس مرتفعة» أخرجه^(٤)(٥).

وفي رواية «وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوه» رواه أحمد والبخاري^(٦)، وعن أنس قال: «صلى لنا رسول الله ﷺ العصر فأتاه

(١) الفروع ٣٠١/١، المبدع ٣٤٢/١، الإنصاف ٤٣٤/١.

(٢) مسائل أحمد لابنه صالح ٥٢/٣.

(٣) انظر كتاب التمام لما صح من الروايتين ١٣٠/١.

(٤) في التعليق المغني ٢٥٣/١: «أخرجه الأئمة الستة إلا الترمذي».

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢١٧/٣، والبخاري في المواقيت / باب وقت صلاة العصر (٥٥٠)، ومسلم في المساجد / باب استحباب التكبير بالعصر (٦٢١) وأبو داود في الصلاة / باب وقت صلاة العصر (٤٠٤)، والنسائي في المواقيت / باب تعجيل العصر ٢٥٣/١، وابن ماجه في الصلاة / باب وقت العصر (٦٨٢).

(٦) أخرجه أحمد في المسند ١٦١/٣، والبخاري في الموضوع السابق (٥٥٠) وأبو داود في الموضوع السابق (٤٠٥).

رجل من بني سلمة فقال: إنا نريد أن ننحر جزوراً لنا وإنا نحب أن تحضرها قال: نعم، فانطلق وانطلقنا معه فوجدنا الجزور لم تنحرفنحرت ثم قطعت ثم طبخ منها ثم أكلنا قبل أن تغيب الشمس» رواه مسلم والدارقطني^(١) وزاد «كنا نصلي مع رسول الله ﷺ العصر فيسير الراكب ستة أميال قبل أن تغيب الشمس» وعن رافع بن خديج قال: «كنا نصلي العصر مع رسول الله ﷺ ثم ننحر الجزور فيقسم عشر قسم، ثم يطبخ فنأكل لحماً نضيحاً قبل مغيب الشمس» متفق عليه^(٢)، وعن أبي مسعود الأنصاري عن النبي ﷺ أنه «كان يصلي العصر والشمس بيضاء مرتفعة يسير الرجل حين ينصرف منها إلى ذي الحليفة ستة أميال قبل غروب الشمس» رواه الدارقطني^(٣)، وعن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي العصر والشمس طالعة في حجرتي لم يظهر الفيء بعد» متفق عليه^(٤)، وقال البخاري: وقال أبو أسامة^(٥): «من قعر حجرتها» ولو كان يؤخرها لكانت الشمس قد مالت حتى خرجت من الحجرة وظهر فيها الفيء لأنها ليست كبيرة.

(١) أخرجه مسلم في المساجد/ باب استحباب التكبير بالعصر (٦٢٤)، والدارقطني في الصلاة/ باب ذكر بيان المواقيت ٢٥٣/١.

(٢) أخرجه البخاري في الشركة/ باب الشركة في الطعام (٢٤٨٥)، ومسلم في الموضع السابق (٦٢٥)، والدارقطني في الموضع السابق ٢٥٢/١.

(٣) أخرجه الدارقطني في الموضع السابق ٢٥٢/١.

(٤) أخرجه البخاري في المواقيت/ باب وقت العصر (٥٤٤)، ومسلم في المساجد/ باب أوقات الصلوات الخمس (٦١٢).

(٥) حماد بن أسامة القرشي مولاهم الكوفي، أبو أسامة مشهور بكنيته ثقة ثبت ربما دلس، وكان بآخره يحدث من كتب غيره، من كبار التاسعة مات سنة (٢٠١هـ) وهو ابن ثمانين. (تهذيب التهذيب ٢/٣، تقريب التهذيب ١/١٩٥).

ولأن الله سبحانه أمر بالمحافظة عليها خصوصاً، وكذلك أمر رسوله بذلك، وكمال المحافظة أن يصلي في أول الوقت ولا يعرض للفوات ودخول وقت الكراهة، وكذلك وكّد التبكير بها مع الغيم، كما قد نص عليه أحمد^(١) فروى عن بريدة قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة فقال: «بكروا بالصلاة في اليوم الغيم، فإن من فاتته صلاة العصر حبط عمله» رواه أحمد وابن ماجه^(٢)، وروى أحمد والبخاري والنسائي من حديث أبي المليح بن أسامة^(٣) قال: كنا مع بريدة في غزوة في يوم ذي غيم فقال: «بكروا بصلاة العصر فإن رسول الله ﷺ قال: من ترك صلاة العصر حبط عمله»^(٤).

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل الغروب﴾^(٥) وإنما يقال: قبل الغروب لما كان قريباً منه، وفي تأخيرها توسعة لوقت النفل؟

قلنا: الصلاة المفعولة في أول الوقت هي قبل الطلوع، وهي مرادة من الآية بالسنة الصحيحة وبالإجماع كصلاة الفجر المؤداة في أول وقتها هي

(١) سبق تخريجه ص (٢٠٢).

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٥/ ٣٦١، وابن ماجه في الصلاة/ باب ميقات في الغيم (٦٩٤)، وقال الألباني في الإرواء ١/ ٢٧٦: «ضعيف».

(٣) أبو المليح بن أسامة بن عمير، أو عامر بن حنيف بن ناجية الهذلي اسمه عامر، وقيل: زيد، ثقة مات سنة (٩٨) هـ وقيل: (١٠٨) هـ وقيل بعد ذلك. (تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٤٦، تقريب التهذيب ٢/ ٤٧٦).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٥/ ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦١، والبخاري في المواقيت/ باب من ترك العصر (٥٥٣) والنسائي في الصلاة/ باب من ترك العصر ١/ ٢٣٦.

(٥) سورة ق الآية: (٣٩).

قبل الطلوع، وقربها من غروب الشمس ليس فيه فضيلة لوجهين:
أحدهما: أن تأخيرها إلى حين الاصفرار لا يجوز مع أنه أقرب إلى
غروبها.

الثاني: أن الأمر بالتسبيح قبل الغروب وكلما بعد عن الغروب كان أتم
تقدماً على الغروب وأقرب إلى تحقيق القبلية.
وأما اتساع وقت النفل فيعارضه خشية التفويت وما فيه من المخاطرة
بالفرض.

ثم ما حصل له بالصلاة في أول الوقت أحب إليه من جميع النوافل،
فإن حدود الفرائض المسنونة وتكميل أدائها أولى بالرعاية من أصل النوافل
ولهذا كان إدراك تكبيرة الافتتاح مع الإمام أولى من الاشتغال عنها بالسنة
الرواتب.

وفي تعجيلها اتساع وقت ذكر الله المشروع آخر النهار، ثم أنا لانسلم
أن توسيع وقت النافلة مقصود بل إذا كان مقصود الشارع في ترك النافلة بعد
العصر كان مقصوداً مع سعة وقت الترك وكان ذلك أحب إلى الله تعالى.

فصل

وأما المغرب فالسنة فيها التعجيل، وهذا مما أجمعت عليه الأمة^(١)
وقد روى سلمة بن الأكوع أن رسول الله ﷺ «كان يصلي المغرب إذا غربت

(١) الأوسط لابن المنذر ٢/٣٦٩، والمغني ٢/٤١.

الشمس وتوارت بالحجاب» رواه الجماعة إلا النسائي^(١)، وعن رافع بن خديج قال: «كنا نصلي المغرب مع النبي ﷺ فينصرف أحدنا وإنه ليبصر مواقع نبله» متفق عليه^(٢) وقد تقدم القول في كراهة المداومة على تأخيرها وروي أن عمر بن عبدالعزيز «أخّر المغرب ليلة حتى رأى نجمين فأعتق رقتين»^(٣).

فأما ليلة الغيم فقد تقدم^(٤) أن نص الروايتين عنه وأصحهما عند أكثر أصحابنا استحباب تأخيرها كما تقدم في تأخير الظهر.

فأما تأخيرها في غير ذلك فلا يستحب مطلقاً، واستثنى أبو الخطاب^(٥) وطائفة معه تأخيرها ليلة جمع للمحرم فإن السنة أن يؤخر المغرب حتى يصلّيها مع العشاء بالمزدلفة في المناسك عند بعض أهل العلم^(٦) حتى لم يجوزوا أن يصلّي بغير المزدلفة، لكن هذا في الحقيقة تأخير الصلاة عن وقتها ونحن إنما نتكلم في تأخيرها إلى آخر الوقت، فأما التأخير عن الوقت فهو الجمع بين الصلاتين وفي استحبابه حيث يجوز خلاف وتفصيل يذكر

(١) أخرجه أحمد في المسند ٥٤/٤، والبخاري في المواقيت/ باب وقت المغرب (٥٦١) ومسلم في المساجد/ باب بيان أول وقت المغرب (٦٣٦)، وأبو داود في الصلاة/ باب وقت صلاة المغرب (٤١٧) والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في وقت صلاة المغرب (١٦٤)، وابن ماجه في الصلاة/ باب وقت صلاة المغرب (٦٨٨).

(٢) أخرجه البخاري في الموضع (٥٥٩)، ومسلم في الموضع السابق (٦٣٧)، وابن ماجه في الموضع السابق (٦٨٧).

(٣) أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٩٥٧) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٤) سبق تخريجه ص (٢٠٢).

(٥) الهداية لأبي الخطاب ص (٢٦).

(٦) كابن حزم، انظر: المحلى ١٢٩/٧.

في موضعه إن شاء الله تعالى، ولمن استثنائها أن يقول: المستحب أن يؤخر ليصلي بمزدلفة سواء جمع بينها وبين العشاء أو لم يجمع حتى لو فرضنا أنه سار سير البريد حتى وافى جمعاً قبل مغيب الشفق فإن السنة أن يؤخر المغرب ليصليها فيها ولو كان قبل مغيب الشفق، ولمن لم يستثنها أن يقول هذه صورة نادرة والحكم مبني على الغالب وبالجمله فلا خلاف في المعنى وكلهم قد ذكروها في المناسك^(١).

فصل

وأما العشاء فإن الأفضل تأخيرها من غير خلاف في المذهب^(٢) إلا أن يشق التأخير على المصلين إلاليلة الغيم إذا أخرت المغرب كما تقدم^(٣) وذلك لما روى ابن عباس قال: «أعتم النبي ﷺ ليلة بالعشاء حتى رقد الناس واستيقظوا، وركدوا واستيقظوا . فقام عمر فقال: الصلاة. فخرج نبي الله ﷺ وقال: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوها هكذا» متفق عليه^(٤)، وقال أبو برزة: «كان يستحب أن يؤخر العشاء التي تدعوها العتمة»

(١) انظر: المسلك المتقسط في المنسك المتوسط ص (١٤٤)، مناسك النووي ص (٣٣٣)، الإقناع ٤٨٨/١، المحلى ١٢٩/٧.

(٢) مسائل أحمد لابنه صالح ٥١/٣، المغني ٤١/٢، الإنصاف ٣٤٧/١.

(٣) ص (٢١٠).

(٤) أخرجه البخاري في المواقيت/ باب النوم قبل العشاء (٥٧١)، ومسلم في المساجد/ باب وقت العشاء (٦٤٢)، والنسائي في المواقيت/ باب ما يستحب من تأخير العشاء ٢٦٥/١.

متفق عليه^(١)، وفي لفظ «كان يؤخر العشاء إلى ثلث الليل» رواه أحمد ومسلم^(٢)، وقال جابر بن سمرة «كان رسول الله ﷺ يؤخر العشاء الآخرة» رواه أحمد ومسلم والنسائي^(٣)، وعن ابن عمر قال: «مكثنا ليلة ننتظر رسول الله ﷺ لصلاة عشاء الآخرة فخرج إلينا حين ذهب ثلث الليل أو بعده فقال حين خرج: إنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ولولا أن تثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة. ثم أمر المؤذن فأقام الصلاة وصلى» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي^(٤).

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي، وقال: «حديث حسن صحيح»^(٥) ولأن في تأخيرها فوائد علمنا منها:

أن تصلى في جوف الليل ويقرب من آخره وهو الوقت الذي ينزل الله فيه إلى سماء الدنيا فيقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له. وقد روى عبدالله بن مسعود قال: «أخبر رسول الله

(١) سبق تخريجه ص (١٩٥).

(٢) أخرجه أحمد ٤/٤٢٥، ومسلم (٦٤٧).

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٥/٩٣، ومسلم في الموضوع السابق (٦٤٣) والنسائي في الموضوع السابق ١/٢٦٦.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٢/٨٨، ومسلم في الموضوع السابق (٦٣٩)، والنسائي في الموضوع السابق ١/٢٦٧، وأبو داود في الصلاة/ باب وقت العشاء الآخرة (٤٢٠).

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢/٢٤٥، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في تأخير العشاء الآخرة (١٦٧)، وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في المواقيت/ باب ما يستحب من تأخير العشاء ١/٢٦٦، وابن ماجه في الصلاة/ باب وقت صلاة العشاء (٦٩٠).

ﷺ صلاة العشاء، ثم خرج إلى المسجد، فإذا الناس ينتظرون الصلاة، فقال: أما أنه ليس من أهل هذه الأديان أحد يذكر الله هذه الساعة غيركم، فأنزلت هذه الآيات ﴿ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة﴾ حتى بلغ ﴿والله عليم بالمتقين﴾^(١) رواه أحمد والترمذي^(٢) ولذلك استحسب تأخير الوتر إلى آخره قال سبحانه: ﴿أقم الصلاة﴾^(٣) ومعلوم أنه إذا اشتدت الظلمة وبعد عن النهار كان هذا المعنى أبلغ، وإنما لم يشرع - والله أعلم - تأخيرها إلى النصف الثاني لأنه مضاف إلى اليوم الذي يليه فالتأخير إليه تأخير لما يقرب منه النهار ولأن فيه تغريراً بها إذ كانت السنة أن يصلي قبل النوم لثلاث يستمر النوم إلى الفجر، ولأن الجمع بين استحباب تأخيرها إلى النصف الثاني وبين كراهة النوم قبلها متعذر فإنه يقتضي سهر أكثر الليل وذلك مفضي إلى غلبة النعاس وتفويت مقصود الصلاة.

ومنها: أنه إذا انتظرها فإن العبد في صلاة ما دامت الصلاة تحبسه وإلى هذا أشار ﷺ بقوله: «إنكم لتنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم»^(٤) فإن أهل الكتاب ليست لهم صلاة في جوف الليل وإنما يصلون قبل طلوع الشمس وبعد زوالها وبعد غروبها وهذا المعنى لا يحتاج إليه في غيرها فإنه يقدر أن يصليها في أول الوقت ويجلس ينتظر التي

(١) سورة آل عمران الآية (١١٣ - ١١٥).

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣٩٦/١، والنسائي في التفسير من الكبرى كما في التحفة ٢٥/٧. وقد أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٣١٢/١، وقال: «.. ورجال أحمد ثقات ليس فيهم غير عاصم ابن أبي النجود، وهو مختلف في الاحتجاج به».

(٣) وتام الآية ﴿لذلوك الشمس إلى غسق الليل، وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً﴾ الإسراء آية (٧٨).

(٤) سبق تخريجه ص (٢١٢).

بعدها فإن انتظار الصلاة قبل وقتها لاسيما بعد صلاة أخرى يستحب بخلاف العشاء فإنه لا صلاة بعدها تنتظر.

ومنها: أنه إذا أخرجها ختم عمله بالصلاة ونام عليها ولم يتحدث بعدها فختم عمله بخير وأمن من كراهة السمر بعدها.

ومنها: أن الأصوات تكون قد هدأت والعيون قد رقدت، وذلك أقرب إلى نزول السكينة واجتماع الهم على الصلاة والخشوع فيها وبعدها عن الشواغل وما يلهي المصلي.

ومنها: أن يبعد العهد بأعمال النهار وحركاته والأفكار والوساوس الحاصلة بسبب ذلك.

ويستحب تأخيرها بكل حال في إحدى الروايتين^(١) على ظاهر الحديث المتقدم عن أبي برزة وجابر بن سمرة^(٢)، ولأن قوله في حديث ابن عباس^(٣) وأبي هريرة «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصفه»^(٤) إنما نفى به أمر الإيجاب فإن السنة إنما تحصل بالإيجاب دون الاستحباب وهو يقتضي قوة استحباب التأخير إذ كان المقتضي للوجوب قائماً لولا وجود المانع، وسواء شق عليهم التأخير أو لم يشق فإن ذلك لا يمنع الاستحباب، كما في قوله عليه السلام: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(٥) وقوله: «لولا أن أشق على

(١) مسائل أحمد لابنه صالح ٥١/٣. (٢) سبق تخريجه ص (٢١٢).

(٣) سبق تخريجه ص (٢١١). (٤) سبق تخريجه ص (٢١٢).

(٥) أخرجه البخاري في الجمعة / باب السواك يوم الجمعة (٨٨٧)، ومسلم في الطهارة / باب السواك (٢٥٢).

أمتي لأمرتهم بالوضوء عند كل صلاة»^(١).

والرواية الثانية: أن المستحب التأخير الذي لا يشق على المأمومين غالباً، فإن أخرها تأخيراً يشق عليهم غالباً كره^(٢) لما روى زيد بن خالد الجهني أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأخرت صلاة العشاء إلى ثلث الليل» رواه أحمد والترمذي وقال: «حديث حسن صحيح»^(٣) وكذلك في حديث ابن عمر: «لولا أن تثقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة»^(٤) وقوله في حديث أبي سعيد: «لولا سقم السقيم وضعف الضعيف وحاجة ذي الحاجة لأخرت هذه الصلاة إلى شطر الليل» وقد تقدم^(٥)، وكذلك قوله في حديث عائشة: «إنه لوقتها لولا أن أشق على أمتي»^(٦) فإن هذه الأحاديث تدل على أن وجود المشقة على المأمومين يمنع استحباب التأخير وشرعه، وعلى هذا بنيت قاعدة الصلاة فإن الإمام يكره أن يطول على المأمومين تطويلاً يفتنهم به وإن كان التطويل عبادة محضة فالتأخير الذي يفتنهم وتفوتهم الصلاة جماعة أو

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢/٢٥٩، وقال شيخ الإسلام في شرح العمدة ١/٣٩٤: «رواه أحمد بإسناد صحيح».

(٢) وهذه الرواية هي المذهب. الشرح الكبير ١/٢١٨، الإنصاف ١/٣٤٧.

(٣) أخرجه أحمد ٤/١١٤، والترمذي في الطهارة/ باب ما جاء في السواك ١/٣٤، وقال: «حسن صحيح».

(٤) سبق تخريجه ص (٢١٢).

(٥) سبق تخريجه ص (١٧٨).

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٦/١٥٠، ومسلم في المساجد/ باب وقت العشاء (٦٣٨) (٢١٩) والنسائي في المواقيت/ باب آخر وقت العشاء ١/٢٦٧.

توجب أن يصلوها مكثرهين متضجرين أولى أن يكره وما في التأخير من الفضيلة إنما يقصد لولم يفت ما هو أفضل منه وإن أفضل منه لكثرة الجماعة وتحصيل الجماعة للمصلين ونشاط القلوب للصلاة وتحبيب الله إلى عباده، ولأن المشقة قسمان:

أحدهما: في خاصة الإنسان فله أن يحتمل هو المشقة لتحصل فضيلة التأخير، وهذه المشقة هي المانعة من الإيجاب.

والثاني: يتعدى إلى المأمومين وليس للإمام أن يحمل الناس مشقة لم تجب عليهم، وهذه هي المانعة من استحباب التأخير، قال جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: «كان نبي الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة، والعصر والشمس نقية، والمغرب إذا وجبت، والعشاء أحياناً وأحياناً، إذا رآهم اجتمعوا عجل وإذا رآهم قد أبطؤا أخر والصبح كان يصليها بغلس» متفق عليه^(١)، وروى سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في مغازيه^(٢) عن عبد الرحمن بن غنم^(٣) قال: حدثنا معاذ بن جبل قال: «لما بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن قال: أظهر كبير الإسلام وصغيره وليكن من أكثرها الصلاة فإنها رأس الأمر بعد الإقرار بالدين، إذا كان الشتاء فصل صلاة الفجر في أول الفجر ثم أطل القراءة على قدر ما يطيق الناس ولا تملهم وتكره إليهم

(١) أخرجه البخاري في المواقيت / باب وقت العشاء (٥٦٥)، وسلم في المساجد / باب استحباب التكبير بالصبح (٦٤٦).

(٢) يحيى بن سعيد بن أبان الأموي الكوفي، أبو أيوب، صاحب المغازي توفي سنة (١٩٤) هـ وتوجد نقول من كتابه هذا في بعض الكتب. انظر: تاريخ التراث العربي ١/ ٢، ٩٧، ٩٨.

(٣) عبد الرحمن بن غنم الأشعري، مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبريات التابعين توفي سنة (٧٨) هـ. (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٥٠، تقريب التهذيب ١/ ٤٩٤).

أمر الله، ثم عجل الصلاة الأولى قبل أن تميل الشمس، وصل العصر والمغرب في فصل الشتاء على ميقات واحد: العصر والشمس يضاء مرتفعة، والمغرب حين تغيب الشمس وتوارى بالحجاب، وصل العشاء فأعتم بها فإن الليل طويل فإذا كان الصيف فأسفر بالصبح فإن الليل قصير وإن الناس ينامون فأمهلهم حتى يدركوها، وصل الظهر بعد أن ينقضي الظل وتحرك الرياح فإن الناس يقيلون فأمهلهم حتى يدركوها وصل العتمة فلا تعتم بها ولا تصلها حتى يغيب الشفق»^(١).

ويستحب التأخير إلى نصف الليل إذا قلنا يمتد الوقت إليه على إحدى الروايتين^(٢) لأن في حديث أبي سعيد «لأخرت العشاء إلى نصف الليل»^(٣) وقيل: إنما يستحب إلى الثلث على الروايتين^(٤) لأن ما بعد ذلك مختلف في كونه وقتاً فلم يستحب التأخير إليه وإن قلنا: إنه وقت؛ خروجاً من الخلاف.

(١) أخرجه البغوي في شرح السنة في الصلاة/ باب تعجيل صلاة الفجر ١٩٨/٢، وأخلاق النبي ﷺ لأبي الشيخ ص (٧٦) وهو ضعيف إذ في إسناده المنهال بن الجراح وهو ضعيف، انظر الجرح والتعديل ٣٥٨/٤.

(٢) انظر الشرح الكبير ٢١٧/١.

(٣) سبق تخريجه ص (١٧٨).

(٤) انظر ص (١٧٧).

فصل

وأما الفجر فإن التغليس بها أفضل قال الإمام أحمد: التغليس في الفجر مذهبي، وكان يأمر ويصلي بأصحابه بغلس^(١) إن لم يكن في التغليس مشقة على المأمومين^(٢)، ثم إن كان المأمومون يغلسون أو أمكن أن يعودوا التغليس من غير مشقة، أو كان الوقت لا يشق فيه التغليس عليهم ولا على غيرهم، أو ليس هناك جماعة تنتظر كالقوم المجتمعين وكالصلاة في المساجد المبنية على الطرقات التي ليست لها جماعة راتبة ونحو ذلك فلا يختلف المذهب أنه هو الأفضل^(٣) لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: «كن نساء المؤمنات يشهدن مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر متلفعات بمروطهن ثم ينقلبن إلى بيوتهن حين يقضين الصلاة لا يعرفهن أحد من التغليس» رواه الجماعة^(٤)، وللبخاري قال: «كان يصلي الصبح بغلس فينصرف نساء المؤمنات لا يعرفن من الغلس ولا يعرف بعضهن

(١) مسائل أحمد لابنه صالح ١/١٥٣، ومسائل أحمد لابن هانيء ١/٤٠.

(٢) مسائل أحمد لابنه عبد الله ص (٥٢).

(٣) المبدع ١/٣٤٩، الإنصاف ١/٤٣٨.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٦/٣٣، ٣٧، ٢٤٨، ٢٥٨، ٢٥٩، والبخاري في المواقيت/ باب وقت الفجر (٥٧٨)، ومسلم في المساجد/ باب استحباب التكبير بالصبح (٦٤٥)، وأبو داود في الصلاة/ باب في وقت الصبح (٤٢٣)، والترمذي في المواقيت/ باب ما جاء في التغليس (١٥٣)، والنسائي في المواقيت/ باب التغليس في الحضر (٥٤٧)، وابن ماجه في الصلاة (٦٦٩).

بعضاً^(١) وقد تقدم قول جابر: «كان يصلي الفجر بغلس»^(٢) وقول أبي برزة: «كان ينصرف منها حين يعرف الرجل جلسه ويقرأ فيها بالسنتين إلى المائة»^(٣) وقال سهل بن سعد: «كنت أتسحر مع أهلي ثم يكون بي سرعة أن أدرك صلاة الفجر مع رسول الله ﷺ» رواه البخاري^(٤)، وقال زيد بن ثابت: «تسحرنا مع رسول الله ﷺ ثم قمنا إلى الصلاة. قلت: كم قدر ما بينهما؟ قال: قدر خمسين آية» رواه الجماعة إلا أبا داود^(٥).

وعن أبي مسعود الأنصاري: «أن رسول الله ﷺ صلى صلاة الصبح مرة بغلس، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها، ثم كانت صلاته بعد ذلك التغليس حتى مات لم يعد إلى أن يسفر» رواه أبو داود^(٦)، ولأن التغليس بها عمل الخلفاء الراشدين وغيرهم من أصحاب النبي ﷺ جاء ذلك عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي^(٧) وابن

(١) أخرجه البخاري في الأذان/ باب سرعة انصراف النساء من الصبح (٨٧٢).

(٢) سبق تخريجه ص (٢١٦). (٣) سبق تخريجه ص (١٩٥).

(٤) أخرجه البخاري في الموضع السابق ١/ ١٩٧.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٥/ ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، والبخاري في الصوم/ باب قدركم بين السحور وصلاة الفجر (١٩٢١)، ومسلم في الصيام/ باب فضل السحور (١٠٩٧) والترمذي في الصوم/ باب ما جاء في تأخير السحور (٧٥٣) والنسائي في الصوم/ باب قدر ما بين السحور وصلاة الفجر ٤/ ١٤٣، وابن ماجه في الصيام/ باب ما جاء في تأخير السحور (١٦٩٤).

(٦) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب المواقيت (٣٩٤). وقال الخطابي في معالم السنن ١/ ١٣٣: «إسناده صحيح».

(٧) الآثار عن الخلفاء الأربعة في التغليس بالفجر، انظر تخريجها في مصنف ابن أبي شيبة في الصلاة/ باب من كان يغلس بالفجر ١/ ٣٢٠، وعبد الرزاق في المصنف في الصلاة/ باب وقت الصبح ١/ ٥٧١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ١٧٦، وابن المنذر في الأوسط ٢/ ٣٧٥. وقال ابن عبد البر في التمهيد ٤/ ٣٤٥: «صح عن رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي أنهم كانوا يغلسون».

مسعود^(١) وأبي موسى^(٢) وابن عمر^(٣) وابن الزبير^(٤) رضي الله عنهم أجمعين وما نقل عن بعضهم^(٥) من الإسفار فلعله كان لعارض، ولأن التغليس صلاة في أول الوقت فهو أفضل كما تقدم^(٦) وفيه من الفوائد ما ذكرناه في تأخير العشاء وغير ذلك من قربها من صلاة الليل، وبعدها عن حركات النهار وانتشار الأصوات، وافتتاح يومه بأداء الفرض إلى انتظار الصلاة فإنه يخلفه هنا جلوس المصلي في مصلاه حتى تطلع الشمس، ولأن ذلك أدعى إلى الاستيقاظ واتساع ذكر الله المشروع أول النهار، ولأن الجهر بقراءتها يلحقها في صلوات الليل فكلما كانت الظلمة أشد كان وقتها إلى الليل أقرب، وإن كانت من صلوات النهار كما نص عليه الإمام أحمد^(٧).

ولأن إطالة القراءة فيها من السنن المؤكدة وهذا إنما يتم بالتغليس ولعل الذين أسفروا بها من الصحابة إنما أسفروا بالخروج منها لإطالة القراءة فقد روى حرب والخلال وغيرهما «أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه صلى صلاة الفجر فقرأ سورة البقرة، فقالوا: كادت الشمس تطلع فقال: لو

(١) أخرجه عبد الرزاق في الصلاة/ باب وقت الصبح ٥٦٩/١.

(٢) (٣) أخرجهما ابن أبي شيبة في الصلاة ٣٢٠/١.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في الصلاة ٥٦٩/١، ٥٧١.

(٥) كعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق في الصلاة/ باب وقت الصبح ٥٥٦٩/١. وعبد الله بن مسعود أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٥٦٨/١، وأخرجه أيضاً عن عبد الله بن مسعود الطبراني في الكبير، وقال في مجمع الزوائد ٣١٦/١: «رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون».

(٦) ص (١٩٠).

(٧) سبق ص (١٤٧).

طلعت لم تجدنا غافلين»^(١) وفي رواية «سورة آل عمران»^(٢) وكذلك روى السائب بن يزيد قال: «صليت خلف عمر الصبح فلما انصرفوا استشفروا الشمس فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين»^(٣).

فإن قيل: فقد روى رافع بن خديج قال: قال رسول الله ﷺ: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر» رواه الخمسة^(٤) وقال الترمذي: حديث «حسن صحيح» وقال عبد الله بن مسعود: «ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة غير ميقاتها إلا صلاتين جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى الفجر يومئذ قبل ميقاتها» رواه الجماعة^(٥)، وفي رواية لمسلم: «بغسل»^(٦) وهذا يقتضي أن عاداته كانت الإسفار في غير هذا الموضع إذ المراد به قبل وقتها الذي كانت عاداته أن يصليها فيه، فإنه لم يصلها يومئذ حتى برق الفجر، كما في حديث جابر، وهي قبل ذلك لاتجوز إجماعاً.

(١) أخرجه عبد الرزاق ١١٣/٢، وابن المنذر في الأوسط ١٧٥/٢، والبيهقي ٣٨٩/٢.

(٢) أخرجه البيهقي ٣٧٩/١.

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٨٢/١، والبيهقي ٣٧٩/١.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٤٦٥/٣، ١٤٢/٤، ١٤٣، وأبو داود في الصلاة/ باب في وقت

الصبح (٤٢٤)، والترمذي في الصلاة (١٥٤)، وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في

المواقيت/ باب الأسفار ٢٧٢/١، وابن ماجه في الصلاة/ باب وقت صلاة الفجر (٦٧٢).

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٣٨٤/١، ٤٢٦، والبخاري في الحج/ باب متى يصلي الفجر بجمع

(٩٩)، ومسلم في الحج/ باب استحباب زيادة التغليس بصلاة الصبح يوم النحر (١٢٨٩)

وأبو داود في المناسك/ باب الصلاة بجمع (١٩٣٤)، ولم أقف عليه في الترمذي ولا ابن ماجه،

والنسائي في الحج/ باب الوقت الذي يصلي فيه الصبح ٢٦٢/٥.

(٦) أخرجه مسلم في الموضع السابق.

قلنا: قال الإمام أحمد: الإسفار عندي أن يتيقن الفجر^(١) ولم ير الأسفار التنوير، يقال: للمرأة أسفرت عن وجهها.

وقال أيضاً: إسفار الفجر طلوعه^(٢)، وهذا لأنه يقال: أسفر الفجر: أضاء، وأسفر وجهه حسناً أي أشرق، وسفرت المرأة: كشفت عن وجهها وسافر الوجه: ما يظهر، ومنه السَّفَرُ والسَّفَرُ والسفير فهذه المادة حيث تصرفت فإنما معناها البيان والظهور^(٣)، ومعلوم أنه إذا طلع الفجر فقد حصل البيان والظهور، قال الله تعالى: ﴿حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر﴾^(٤) ويقال: أبين من فلق الصبح ومن فرق الصبح^(٥)، ومعنى الحديث على هذا تأخيرها حتى يتيقن الفجر بحيث لا يكون فيه شك لأحد وإن جاز فعلها أول ما يبرز به بحيث قد يحصل معه شك لبعض الناس لاسيما من يقول إنه يجوز فعلها إذا غلب على الظن دخول الوقت وإنما ذكر هذا في الفجر؛ لأن طلوع الفجر مظنة الاشتباه لاسيما إذا اشتبه ضوءه بضوء القمر في ليالي القمر، وكثيراً ما قد صُلي الفجر ثم تبين لهم أن الفجر لم يطلع، وقد وقع ذلك لعدد من الصحابة^(٦) وغيرهم بخلاف زوال الشمس وغروبها، ولهذا - والله أعلم - مد الله الأكل بالليل إلى أن يتبين الفجر وقال: ﴿ثم أتموا الصيام إلى الليل﴾^(٧) فجعل

(١) مسائل أحمد لابنه صالح ٥١/٣، كتاب الروايتين والوجهين ١١٠/١.

(٢) مسائل أحمد لابنه صالح ٥١/٣.

(٣) انظر لسان العرب ٣٦٧/٤.

(٤) سورة البقرة الآية (١٨٧).

(٥) لسان العرب ٣٠٣/١٠. (٦) انظر: ص (٢٥٣).

(٧) سورة البقرة الآية (١٨٧).

وقت الفجر منوطاً بتبينه وظهوره وهو الإسفار الذي أقر النبي ﷺ به على هذا التفسير ولم يقل ثم أتموا الصيام حتى يتبين لكم الليل؛ لأن دخول الليل لا شبهة فيه، فإذا أخرت حتى يظهر ضوء الفجر ويتبين كان أبعد عن الشبهة، ولعله بهذا أيضاً أن يتسحر الناس حتى يتبين لهم الفجر وأن لا يكفوا عن الطعام إذا اشتبه عليهم الحال.

وقد جاء ذلك مأثوراً عن الصحابة في قضايا متعددة فكان المؤذن والمصلي إذا لم يتبين طلوع الفجر أعاد الناس ذلك^(١).

وقد قيل: إن أولئك القوم لما أمروا بتعجيل الصلوات احتمل أنهم كانوا يصلونها ما بين الفجر الأول والثاني طلباً للأجر في تعجيلها ورغبة في الثواب فقيل لهم: صلوها بعد الفجر الثاني، فإنه أعظم للأجر، وإن كانت لا تجوز قبل الوقت لكن لما لم يصفو الفجر ونوره فإن الله يأجرهم على صلاتهم لكن الأجر الذي يسقط من الفرض أعظم، وكثيراً ما يفعل الواجب على المحرم^(٢) كقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾^(٣) الآية، وقوله: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ إلى قوله: ﴿أَزْكِي لَهُمْ وَأَطْهَرُ﴾^(٤) وقوله: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ...﴾ ذلك خير وأحسن تأويلاً^(٥) وهذا كثير، وكذلك حديث ابن مسعود^(٦) فإن عادته ﷺ كانت تأخير

(١) انظر ص (٢٥٣).

(٢) هكذا في المخطوط.

(٣) سورة الجمعة الآية (٩)، وتماهما: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ، وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٤) سورة النور الآية (٣٠). (٥) سورة النساء الآية (٥٩).

(٦) سبق تخريجه ص (٢٢١).

الصلاة عن طلوع الفجر قليلاً بحيث يتمكن الناس من الطهارة والسعي إلى المسجد ونحو ذلك وهذا القدر لا يخل بالتقديم المستحب عندنا فإذا كان يوم مزدلفة صلاها حين برق الفجر.

وقد قيل: أسفروا بالفجر أراد به: إطالة القراءة فيها حتى يسفر^(١) فإن إطالتها أعظم للأجر، فإنه يستحب من إطالة القراءة فيها ما لا يستحب في سائر الصلوات، فيكون الإسفار بفعلها والخروج منها لا بنفس الابتداء فيها كما كان الخلفاء الراشدون يفعلون.

ويحتمل أن يكون ذلك خطاباً لمن يتأخر من المأمومين عندهم كزمان الصيف كما جاء ذلك مفسراً في حديث معاذ بن جبل^(٢).

فَضْلٌ

والتغليس أفضل من الأسفار مطلقاً في إحدى الروايتين عنه لما تقدم^(٣)، ولأن النبي ﷺ كان يغلس بها دائماً^(٤) مع أنه كان يراعي حال المأمومين في العشاء فدل على افتراقهما^(٥).

والرواية الثانية: التغليس أفضل إلا أن يشق على المأمومين ويكون

(١) الطحاوي كما في شرح معاني الآثار ١/١٧٩، ١٨٠.

(٢) سبق تخريجه ص (٢١٧).

(٣) انظر ص (١٩٥).

(٤) انظر ص (١٩٥).

(٥) انظر ص (٢١٦).

الإسفار أرفق بهم، فإنه يسفر بحيث يجتمعون فقط وهذا أبين عنه^(١) وأصح عند أكثر أصحابه^(٢) لما تقدم من وصية النبي ﷺ معاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن «إذا كان الشتاء فصل صلاة الفجر في أول الفجر، ثم أطل القراءة على قدر ما يطيق الناس ولا تملهم وتكره إليهم أمر الله، وإذا كان الصيف فأسفر بالصبح، فإن الليل قصير وإن الناس ينامون فأمهلهم حتى يدركوها»^(٣) وقال الإمام أحمد: «كان عمر إذا اجتمع الناس عجل وإذا لم يجتمعوا أخر»^(٤)، وقد روى عن النبي ﷺ نحو ذلك فروى أحمد في المسند عن أبي الربيع «قال: قلت لابن عمر: إنني صليت معك ثم التفت فلا أرى وجه جليسي، ثم أحياناً تسفر قال: كذلك رأيت رسول الله ﷺ يصلي وأحب أن أصليها كما رأيت رسول الله ﷺ يصليها»^(٥) ولعل قوله: «أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر»^(٦) عني به هذا، ولأنه قد صح عنه في العشاء أنهم كانوا إذا اجتمعوا عجل وإذا أبطؤا أخر^(٧) فعلم أنه كان يراعي حالهم، وأنه إنما كان يغلس بها لأن أصحابه كانوا يغلسون ولا يشق عليهم التغليس.

(١) مسائل أحمد لابنه عبد الله ص (٥٢).

(٢) شرح الزركشي ١/ ٤٩٣، الإنصاف ١/ ٤٣٨.

(٣) سبق تخريجه ص (٢١٧).

(٤) مصنف عبد الرزاق ١/ ٥٧٠، شرح معاني الآثار للطحاوي ١/ ١٨٠.

(٥) أخرجه أحمد في المسند كما في الفتح الرباني (١٦٢) وقال الهيثمي في مجمع الزوائد

١/ ٣١٦: «رواه أحمد، وأبو الربيع قال فيه الدارقطني مجهول».

(٦) سبق تخريجه ص (٢٢١).

(٧) سبق تخريجه ص (٢١٦).

ولأن استحباب تأخير العشاء أكد من تأخير تقديم الفجر، فإنه لم تختلف الأحاديث فيه، ولا اختلف الناس فيه إلا اختلافاً شاذاً، ومع هذا استحبابنا تقديمها إذا شق على المأمومين فكذلك الفجر لكن مشقة التأخير في العشاء أكثر من مشقة التغليس بالفجر إلا أن هذا لا يمنع رعاية المشقة عند حصولها، ولأن التغليس بالفجر مع إسفار الجيران يفوت فضيلتين:

إحدهما: كثرة الجمع، وهي مطلوبة لما روى أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «صلاة الرجل مع الرجل أزكى من صلاته وحده، وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل، وما كثر فهو أحب إلى الله» رواه أحمد وأبو داود^(١).

والثانية: تحصيل الجماعة للمصلي فإن النبي ﷺ سماها صدقة، فقال: «الرجل يتصدق على هذا فيصلي معه»^(٢) ولأن في ذلك تفويتاً للجماعة عليهم، والنبي ﷺ قد أمر الإمام بالتخفيف خشية التنفير^(٣) وإن

(١) أخرجه أحمد في المسند ٥/ ١٤٠، ١٤٥، وأبو داود في الصلاة/ باب فضل صلاة الجماعة (٥٥٤)، والنسائي في الإمامة/ باب الجماعة إذا كانوا اثنين ٢/ ١٠٤ عن أبي بن كعب رضي الله عنه. وصححه ابن حبان (٢٠٥٦) إحصان، والحاكم ١/ ٢٤٧. وقال ابن حجر في التلخيص (٥٥٤): «صححه ابن السكن، والعقيلي، والحاكم.. وقال النووي: أشار علي بن المديني إلى صحته».

(٢) أخرجه الإمام أحمد ٣/ ٥، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلي فيه مرة (٢٢٠) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وحسنه الترمذي، وصححه ابن خزيمة (١٦٣٢)، وابن حبان (٢٣٩٩) إحصان.

(٣) أخرجه البخاري في الأذان/ باب من شك إمامه إذا طول (٧٠٤)، ومسلم في الصلاة/ باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة (٤٦٦) عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

كان طول القنوت مستحباً في نفسه، ولذلك كان يخفف الصلاة إذا سمع بكاء الصبي لما يعلم من وجل أمه به^(١) وكان يطيل الركعة الأولى حتى لا يسمع وقع قدم، ولأنه يستحب انتظار الداخل في الركوع كل ذلك رعاية لحال المأمومين، ولأن التأخير إذا كان لمصلحة راجحة مثل: الصلاة بوضوء والصلاة جماعة أو أن يكون امتثالاً لأمر أبيه أو سيده أو شبه ذلك كان أفضل من التقديم، وهي هنا كذلك لما تقدم.

فإن قيل: فما الفرق بين الفجر والعشاء، وسائر الصلوات؟

قلنا: الفجر والعشاء يكون النوم في بعض أوقاتها فيشق فعلهما في وقت النوم، وأما غيرهما من الصلوات فإن جميع أوقاتها سواء فكان التقديم متعيناً بل ربما كان في الصلاة آخر الوقت أو وسطه مشقة عليهم حتى لا ينضب فأما هنا فإن الإسفار وقت منضبط حتى لو كان جماعة في مكان قد تهيأ بعضهم لصلاة الظهر أو العصر أو المغرب وبعضهم لم يتهيأ استحبنا التأخير بحيث يتهيأ الجميع طرداً للقاعدة.

وبين الفجر والعشاء فرق وهو: أن العشاء المستحب فيها التأخير وإنما تقدم إذا شق على المصلين تأخيرها والغالب حصول المشقة بذلك، والفجر المستحب فيها التقديم وإنما يؤخر إذا شق على المأمومين تقديمها وليس الغالب حصول المشقة بذلك، وفرق بين الاستحباب

(١) أخرجه البخاري في الأذان / باب من أخف الصلاة عند بكاء الصبي (٧٠٧)، ومسلم في الموضع السابق (٤٧٠) عن أنس رضي الله عنه.

الناشيء من نفس الوقت والاستحباب الناشيء من مصلحة المصلين، والله أعلم.

فصل

تجب الصلاة بأول الوقت إذا كان من أهل الوجوب حينئذ ويستقر الوجوب بذلك في الذمة عند أكثر أصحابنا وهو المنصوص عنه^(١)، وقال ابن بطة وابن أبي موسى: لا يستقر الوجوب حتى يمكنه الأداء^(٢) وهو قياس إحدى الروايتين في الزكاة والحج والصوم^(٣) وصورة ذلك: أن تزول الشمس على امرأة طاهر فتحيض، أو على عاقل فيجن وإن كان بعد التمكن من فعل الصلاة وجب القضاء قولاً واحداً وكذلك إن كان قبل التمكن من القضاء على المشهور.

وعلى القول الآخر لا يجب لأن هذا لم يقدر على الصلاة ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

(١) وهذا هو الصحيح من المذهب. الإنصاف ٤٤١/١. وانظر التمهيد لأبي الخطاب ٢٤٠/١٠ - ٢٥٢.

(٢) وعن الإمام أحمد: «أنه لا بد أن يمكنه الأداء اختارها جماعة منهم ابن بطة وابن أبي موسى والشيخ تقي الدين، واختار الشيخ تقي الدين أيضاً: أنه لا ترتب الأحكام إلا إن تضابق الوقت عن فعل الصلاة ثم يوجد المانع». الإنصاف ٤٤١/١ وانظر: الاختيارات ص (٣٤).

(٣) انظر الإنصاف ٤٠٨/٣.

ووجه الأول: أن دخول الوقت سبب للوجوب فوجب أن يتعلق به ويستقر كسائر الأسباب، والتمكن إنما تعتبر في لزوم الأداء لا في نفس الوجوب في الذمة بدليل ما لو دخل الوقت على نائم ولم يستيقظ حتى خرج الوقت الوقت فإنه يجب عليه القضاء وإن لم يمكنه الأداء في الوقت. ثم القضاء إنما يجب إذا أمكن، وإذا لم يمكن فلا شيء عليه، وقد روى حرب بإسناده عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه أنه قال للنساء: «لا تنمن عن العتمة مخافة أن تحضن»^(١).

فأما المسلم إذا ارتد بعد دخول الوقت فمن أصحابنا من يلحقه بالعاقل إذا جن، ومنهم من لا يلحقه به.

وحقيقة المذهب: أنا إن قلنا لا يجب عليه قضاء ما تركه قبل الرد فلا قضاء عليه بحال، وإن أوجبنا عليه قضاء ما تركه في الرد وقبلها فليس من هؤلاء، وإن قلنا بالمشهور: أنه يقضي ما تركه قبل دون ما تركه فيها^(٢) وكانت الردة بعد التمكن من الفعل لزمه القضاء لاستقرار الوجوب في الذمة وإن كانت قبل التمكن فكذلك أيضاً على المشهور ففي ظاهر المذهب يجب القضاء على المرتد بكل حال.

وتجب الصلاة أيضاً بإدراك آخر جزء من الوقت فإذا أسلم الكافر أو طهرت الحائض أو النفساء في آخر جزء من وقت صلاة ولو أنه بقدر تكبيرة فعليهما فعلها أداء إن أمكن وإلا فقضاء من غير خلاف في المذهب^(٣)

(١) لم أقف عليه.

(٢) قال في الإنصاف ١ / ٣٩١: «الصحيح من المذهب أنه يقضي ما تركه قبل رده ولا يقضي ما فاته زمن رده».

(٣) انظر ص (٢٢٨).

لأنهما أدركا بعض الوقت على وجه يصح بناء ما بعده عليه فأشبهه من
أمكنه فعل الجميع في الوقت، وكذلك إن بلغ الصبي وعقل المجنون وقلنا
لا صلاة عليهما.

وإن كان الإدراك في وقت الثانية من المجموعتين وجبت الأولى أيضاً
لما ذكره الإمام أحمد^(١) وغيره عن عبدالرحمن بن عوف وعبدالله بن عباس
رضي الله عنهما قالا: «إذا طهرت الحائض قبل مغيب الشمس صلت
الظهر والعصر، وإذا رأت الطهر قبل أن يطلع الفجر صلت المغرب
والعشاء»^(٢).

وروى حرب عن أبي هريرة قال: «إذا طهرت قبل أن يطلع الفجر
صلت المغرب والعشاء»^(٣)، وهذا لأن مواقيت الصلاة خمسة في حال
الاختيار، وثلاثة في حال العذر والضرورة بدليل قوله تعالى: ﴿وأقم الصلاة
طرفي النهار وزلفاً من الليل﴾^(٤) وقوله سبحانه: ﴿أقم الصلاة لدلوك
الشمس إلى غسق الليل وقرآن الفجر﴾^(٥) وأن السنة مضت بذلك في حال

(١) (٢) مسائل أحمد لابنه صالح ١٠١/٣، وفي مسائل عبدالله بن أحمد ص (٥٤) وقد روي عن
عبدالرحمن بن عوف وابن عباس: إذا طهرت الحائض إلخ معلقاً، وقد رواه عبدالرزاق في
مصنفه في الحيض / باب صلاة الحائض ١/٣٣٣ عن عبدالرحمن بن عوف، وابن أبي شيبة
٢/٣٣٦ عنهما مرفقاً، ورواه البيهقي عن عبدالرحمن بن عوف في السنن الكبرى ١/٣٧٦
معلقاً، ثم وصله عن كل منهما ١/٣٨٧، وفي الجوهر النقي ١/٣٨٧: «وفي سننه يزيد بن أبي
زياد، وليث بن أبي سليم فسكت عنهما وضعف يزيد في غير موضع، وتقدم تضعيفه لليث».
وأثر ابن عباس أخرجه الدارمي في سننه ١/٢١٩، من طريق يزيد بن أبي زياد.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) سورة هود الآية (١١٤).

(٥) سورة الإسراء الآية (٧٨).

العذر حتى جاز أن يصلي الظهر والعصر ما بين الزوال إلى غروب الشمس،
ويصلي المغرب والعشاء ما بين الغروب إلى طلوع الفجر وهو الجمع بين
الصلاتين إذا أخرج الأولى بنية الجمع ثم حدث له عذر أخرهما بسببه إلى
وقت الضرورة، وهذا وقت ضرورة، فلذلك كان مدركاً للأولى بما أدرك به
الثانية.

وإن كان الإدراك في وقت الأولى بأن تحيض المرأة في وقت الظهر أو
المغرب أو يجن الرجل فهل يجب عليهما قضاء العصر والعشاء؟ على
روائتين:

إحدهما: يجب القضاء لأن وقتها واحد^(١).

والثانية: لا يجب^(٢) وهي المنصورة عند أصحابنا^(٣) لأن وقت الأولى
إنما يكون وقتاً للثانية إذا فعل الأولى فتكون الثانية تابعة لها، بخلاف وقت
الثانية فإنه يكون وقتاً للأولى فعلها أولم يفعلها.

فصل

ومن لم يصل المكتوبة حتى خرج وقتها وهو من أهل فرضها لزمه
القضاء على الفور، لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ
قال: «من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك» متفق

(١) الشرح الكبير ١/٢٢٢، المبدع ١/٣٥٣.

(٢) الشرح الكبير ١/٢٢٢، المبدع ١/٣٥٣.

(٣) وهذا هو الصحيح من المذهب. الإنصاف ١/٤٤٢، المبدع ١/٣٥٣.

عليه^(١)، وفي رواية لمسلم: «إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها فإن الله يقول: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَذِكْرِي﴾»^(٢) وفي لفظ: «من نسي صلاة أو نام عنها فكفارتها أن يصليها إذا ذكرها»^(٣)، وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه، رواه مسلم، وغيره^(٤)، وعن أبي قتادة في قصة نومهم عن الصلاة أن النبي ﷺ قال: «ليس في النوم تفريط، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها» رواه الجماعة إلا البخاري^(٥)، فأوجب ﷺ القضاء على الفور مع التأخير لعذر فمع التأخير لغير عذر أولى.

فإن قيل: تخصيص الحكم بالناسي دليل على أن العامد بخلافه وقد قال ابن مسعود رضي الله عنه: «إن للصلاة وقتاً كوقت الحج»^(٦) وهذا يدل على أن لا تفعل في غير الوقت؟

قلنا: إنما خص النائم والناسي إذ لا إثم عليهما في التأخير إلى حين الذكر والانتباه بخلاف العامد فكان تأخيرها عن وقتها من الكبائر، ومعنى قول ابن مسعود: إنه لا يحل له أن يؤخرها عن وقتها ولا يقبل منه إذا أخرها،

(١) أخرجه البخاري في المواقيت / باب من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها (٥٩٧)، ومسلم في المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة (٦٨٤).

(٢) في الموضع السابق (٦٨٤)، والآية في سورة طه (١٤).

(٣) في الموضع السابق ١/ ٤٧٧.

(٤) أخرجه مسلم في الموضع السابق (٦٨٠)، وأبو داود في الموضع السابق (٤٣٥)، والترمذي في التفسير / تفسير سورة طه (٣١٦٢)، والنسائي في الموضع السابق ١/ ٢٩٥، وابن ماجه في الموضع السابق (٦٩٧).

(٥) سبق تخريجه ص (٥٣).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في الصلاة / باب المواقيت ١/ ٥٣٥، والطبراني كما في المجمع ١/ ٣٠٥ وقال الهيثمي: «قتادة لم يسمع من ابن مسعود ورجاله موثقون».

كما قال الصديق رضي الله عنه: «إن الله حقًا بالليل لا يقبله بالنهار وحقًا بالنهار لا يقبله بالليل»^(١) وذلك أن الله تعالى أوجب عليه أن يصلي وأن يفعل ذلك في الوقت فالإخلال بالوقت لا يوجب الإخلال بأصل الفعل بل يأتي بالصلاة ويبقى التأخير في ذمته إما أن يعذبه الله أو يتوب عليه أو يغفر له، ولم يرد أن الصلاة كالحج من كل وجه فإن الحج لا يفعل في غير وقته، سواء أخر لعذر أو لغير عذر والصلاة بخلاف ذلك ومثل هذا ما روي «أن من أفطروا من رمضان لم يقض عنه صيام الدهر كله وإن صامه»^(٢) يعني من أجل تفويت عين ذلك اليوم مع أن القضاء واجب عليه.

ويدل على ذلك أن عمرو ابن مسعود وغيرهما من السلف «جعلوا ترك الصلاة كفرًا وتأخيرها عن وقتها إثمًا ومعصية»^(٣) وفسروا بذلك قوله تعالى: ﴿عن صلاتهم ساهون﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿أضاعوا الصلاة﴾^(٥) فلو كان فعلها بعد الوقت لا يصح بحال كالوقوف بعرفة بعد وقته لكان وجود تلك الصلاة كعدمها وكان المؤخر كافرًا كالتارك «وقد أخبر النبي ﷺ عن الأمراء

(١) أورده الإمام أحمد في الرسالة السنية ضمن مجموعة الأحاديث النجدية ص (٤٦٩).

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٣٨٦، ٤٤٢، ٤٥٨، ٤٧٠، والبخاري في الصوم ١/ ٤٠ معلقاً قال: «ويذكر عن أبي هريرة رفعه» وأبو داود في الصوم/ باب التغليظ في من أفطر عمداً (٢٣٩٦)، والترمذي في الصوم/ باب ما جاء في الإفطار عمداً (٧٢٣)، وابن ماجه في الصيام/ باب ما جاء في كفارة من أفطروا من رمضان (١٦٧٢).

(٣) سبق تخريجه ص (٥٣).

(٤) سورة الماعون الآية (٥).

(٥) سورة مريم الآية (٥٩).

الذين يؤخرون الصلاة حتى يخرج وقتها، وأمر أن يصلى خلفهم»^(١) ولو كانت الصلاة فاسدة لم تصح الصلاة خلفهم كالمصلي بغير وضوء.

ويجوز تأخير القضاء شيئاً يسيراً لغرض صالح مثل اختيار بقعة على بقعة، وانتظار جماعة يكثر بهم جمع الصلاة، بل يستحب له إذا نام عنها في موضع أن ينتقل عنه إلى غيره للقضاء نص عليه^(٢)، واختاره بعض أصحابنا إذا نام عنها في منزل في السفر، وذلك كما فعل النبي ﷺ لما فاتته صلاة الفجر في السفر وقال: «هذا منزل حضرنا فيه الشيطان»^(٣).

لأن الصلاة في مظان الشياطين كالحمام والحش لا تجوز فالتى عرض الشيطان فيها أحسن أحوالها أن يستحب ترك الصلاة فيها.

ولا يجب عليه القضاء أكثر من مرة واحدة، «لأن النبي ﷺ لم يقض يوم الخندق»^(٤) «ويوم نام عن الفجر» أكثر من مرة واحدة^(٥)، وقد احتج أحمد على ذلك بما رواه في المسند بإسناد جيد عن عمران بن حصين قال: «ثم أمر بلالاً فأذن ثم صلى الركعتين قبل الفجر، ثم أقام فصلينا

(١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه أخرجه مسلم في المساجد/ باب كراهة تأخير الصلاة عن وقتها (٦٤٨)، وأبو داود في الصلاة/ باب إذا أخر الإمام الصلاة عن الوقت (٤٣١)، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في تعجيل الصلاة إذا أخرها الإمام (١٧٦)، وابن ماجه في إقامة الصلاة/ باب ما جاء إذا أخرها الصلاة عن وقتها (١٢٥٦).

(٢) الشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ١٩٣.

(٣) أخرجه أحمد ٢/ ٤٣٩، ومسلم في المساجد/ باب قضاء الصلاة الفائتة (٦٨٠) (٣١٠) والنسائي في المواقيت/ باب كيف يقضي الفائتة من الصلاة ١/ ٢٩٨.

(٤) انظر ص (٢٣٩).

(٥) سبق من حديث أبي هريرة ص (٢٣٢).

فقالوا: يارسول الله ألا نعيدها في وقتها من الغد؟ فقال: أينهاكم ربكم عن الربا ويقبله منكم؟^(١) وهذا لأن الواجب في الذمة صلاة واحدة فلو أمر بصلاتين لكان ربا.

فإن قيل: ففي حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ: «أما أنه ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى فمن فعل ذلك فليصلها حين ينتبه لها فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها» رواه أحمد ومسلم^(٢)، وفي رواية ابن ماجه: «فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ولو وقتها في الغد»^(٣)؟

قلنا: معناه - والله أعلم - فليصلها حاضرة وأكد الأمر بالمحافظة، لئلا يتوهم أن الرخصة لغير المعذور، وليتحفظ من تفويت مرة أخرى، وقد رواه أبو داود ولفظه: «من أدرك معكم في غد صلاة فليقض معها مثلها»^(٤) وهذا - والله أعلم - توهم من بعض الرواة بما فهم من المعنى وقد علل البخاري هذه الرواية^(٥).

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤ / ٤٤١.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٥ / ٢٩٨، ومسلم في المساجد / باب قضاء الصلاة الفائتة (٦٨١).

(٣) أخرجه ابن ماجه في الصلاة / باب من نام عن الصلاة (٦٩٨).

(٤) أخرجه أبو داود في الصلاة / باب من نام عن الصلاة (٤٣٧).

(٥) قال البخاري في صحيحه ١ / ٢٠١: «باب من نسي صلاة فليصلها، ولا يعيد إلتلك الصلاة». وقال ابن حجر في الفتح ٢ / ٧١: «ويحتمل أن يكون البخاري أشار بقوله: ولا يعيد إلتلك الصلاة، إلى تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث أبي قتادة عند مسلم في قصة النوم عن الصلاة حيث قال: «فإذا كان الغد فليصلها عند وقتها».. لكن في رواية أبي داود: «..... فليقض معها مثلها»... قال - الخطابي - ويشبه أن يكون الأمر فيه للاستحباب.. ولم يقل أحد باستحباب ذلك أيضاً، بل عدوا الحديث غلطاً من راويه، وحكى ذلك الترمذي وغيره عن البخاري».

فصل

فإن كثرت عليه الفوائت وجب عليه أن يقضيها بحيث لا يشق عليه في نفسه أو أهله أو ماله، لأن النبي ﷺ قال: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١) فإن خاف في بدنه ضعفاً أو مرضاً أو انقطاعاً عن معيشة أو تضرراً أهله أو ضياع ماله بالمداومة على القضاء فرّق القضاء بحسب طاقته. وإذا شك في قدر الفوائت فإن لم يعلم كم وجب عليه بأن يقول: لم أصل منذ بلغت، أو أن صليت بعد بلوعي سنة وهو لا يعلم متى بلغ ثم تركت؟ وجب عليه أن يقضي ما يتيقن وجوبه إذ الأصل براءة ذمته مما زاد على ذلك، لكن الأحسن أن يحتاط فيقضي ما يتيقن به براءة ذمته. وإن علم قدر الواجب عليه وشك بقدر ما فاتته منه مثل أن يقول: بلغت منذ سنة وصليت بعضها وتركت الباقي فإنه يجب عليه أن يقضي حتى يعلم أنه قضى جميع الفوائت لأنه متيقن لوجوب الصلاة عليه شك في براءة ذمته منها.

وكذلك من شك في فعل الصلاة في الوقت أو بعد خروج الوقت، وقد أطلق طائفة من أصحابنا فيمن لم يعلم ما عليه في أنه يقضي حتى يتيقن براءة ذمته، لأن أحمد قال فيمن ضيع الصلاة: يعيد حتى لا يشك أنه قد

(١) أخرجه البخاري في الاعتصام / باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٨) ومسلم في الحج / باب فرض الحج مرة في العمر (١٣٣٧).

صلى ما ضيع^(١)، وقال فيمن فرط في صلاة يوم الظهر ويوم العصر صلوات لا يعرف عينها قال: يعيد حتى لا يكون في قلبه شيء^(٢)، وكلام أحمد إنما هو فيمن يتيقن الوجوب كغالب الخلق لما قدمناه.

فصل

يجوز أن يقضي الفوائت بسننها الرواتب وبدونها لأنها متأكدة ولهذا يفعلها العبد والأجير لأنها تابعة للصلاة فأشبهت السورة في الأوليين وما زاد على المرة من التسبيح والاستغفار ثم إن كانت كثيرة فالأولى أن يقتصر على الفرائض؛ لأن المبادرة إلى براءة الذمة أولى ولذلك «لما قضى النبي ﷺ الأربع يوم الخندق قضاها من متواليات»^(٣) ولم ينقل أنه قضى بينهما شيئاً إلا ركعتي الفجر^(٤) فإن الأولى أن يقضيهما لتأكدهما، والوتر إن شاء قضاها وإن شاء لم يقضه وإن كانت صلاة أو صلاتين فالأولى أن يقضي كما فعل النبي ﷺ يوم فاتته الصبح فإنه قضاها بسننها، وكذا ينبغي أن يجوز له الاشتغال بالسنن المؤكدة كسنن الحاضرة وصلاة الكسوف والاستسقاء والتراويح قبل الفوائت وإن كان الأولى المبادرة إلى الفرائض.

(١) مسائل أحمد لابن هانئ ٧٣/١.

(٢) مسائل أحمد لأبي داود ص (٤٩)، وانظر نحوها في مسائل أحمد لابن هانئ ٧٣/١، الإنصاف ٤٤٦/١.

(٣) من حديث ابن مسعود، ويأتي ص (٢٣٩).

(٤) سبق ص (٢٣٢) من حديث أبي هريرة.

فأما غير الرواتب من النوافل المطلقة فلا يجوز أن يشتغل بها عن قضاء الفوائت.

وهل تنعقد؟ على روايتين مومىء إليهما:

إحدهما: تنعقد^(١) قال الآمدي: وهو ظاهر المذهب^(٢)، لأن النهي عنه لمعنى في غيره، ولهذا تكمل فريضة العبد يوم القيامة من تنفلاته. والثانية: لا يصح لأن النهي يقتضي الفساد^(٣) وقد قال أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه في وصيته لعمر: «واعلم أن الله لا يقبل النافلة حتى تؤدي الفريضة»^(٤) وذكره الإمام أحمد في الرسالة فقال وقد جاء الحديث: «لا يقبل الله النافلة حتى تؤدي الفريضة»^(٥) وكذلك كل نافلة تشغل عن فريضة كالنفل بعد الشروع فيه بعد إقامة الصلاة، والتنفل بعد ضيق وقت الحاضرة.

فأما ما كان النهي عنه لمعنى في الوقت كالنافلة عند الطلوع والغروب فلا تنعقد النية، وقد روي ما يدل على انعقادها كما يذكر إن شاء الله في موضعه^(٦).

(١) الإنصاف ١/ ٤٤٤.

(٢) في الإنصاف ١/ ٤٤٤: «الصحيح من المذهب والروايتين: أنه لا ينعقد».

(٣) مسائل أحمد لابن هانئ ص (٧٣).

(٤) أورده الإمام أحمد في الرسالة السنية ضمن مجموعة الأحاديث النجدية ص (٤٦٩).

(٥) الرسالة السنية للإمام أحمد ضمن مجموعة الأحاديث النجدية ص (٤٦٩) فالإمام أحمد قصد

بهذا الحديث الأثر السابق عن أبي بكر فهو يعبر في رسالته المذكورة أحياناً عن الأثر عن الصحابي بلفظ الحديث.

(٦) انظر الإنصاف ٢/ ٢٠٧.

فصل

ويجب الترتيب بين الفوائت، وبين الحاضرة والفوائت، لما روى ابن مسعود رضي الله عنه «أن المشركين شغلوا رسول الله ﷺ عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله، فأمر بلالاً فأذن ثم أقام فصلى الظهر، ثم أقام فصلى العصر، ثم أقام فصلى المغرب، ثم أقام فصلى العشاء» رواه أحمد والنسائي والترمذي^(١)، ولأحمد والنسائي مثله من حديث أبي سعيد إلا أن النسائي لم يذكر المغرب^(٢) لكنه قد صح من حديث جابر^(٣)، وفعله ﷺ للصلوات يقتضي الوجوب، لأنه خرج بياناً وامثالاً للأمر، والفعل إذا خرج امتثالاً كان حكمه حكم الأمر، وعن أبي جمعة بن سباع «أن النبي ﷺ عام الأحزاب صلى المغرب، فلما خرج قال: هل علم أحد منكم أنني صليت العصر؟ قالوا: يا رسول الله ما صليتها فأمر

(١) أخرجه أحمد في المسند ١/ ٣٧٥، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في الرجل تفوته الصلاة بآتيهن يبدأ ١/ ٢٢٢، والنسائي في المواقيت/ باب كيف يقضي الفائتة ١/ ٢٩٧. والبيهقي ٢/ ٢١٩. وقال الترمذي: «ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من عبدالله».

(٢) أخرجه أحمد ٣/ ٢٥، والنسائي في الأذان/ باب الأذان للفائت من الصلوات ٢/ ١٧. قال في تحفة الأحوذى ١/ ٥٣٢: «وإسناده صحيح».

(٣) وهو ما رواه جابر بن عبدالله أن عمر جاء يوم الخندق بعدما غربت الشمس فجعل يسب كفار قریش فقال: يا رسول الله ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب، فقال النبي ﷺ: «والله ما صليتها» فتوضأ وتوضأ فصلى العصر بعدما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب» أخرجه البخاري في المواقيت/ باب من صلى بالناس بعد ذهاب الوقت (٥٩٦)، ومسلم في المساجد/ باب الدليل على من قال الصلاة الوسطى هي العصر (٦٣١).

بالمؤذن فأقام فصلى العصر ثم صلى المغرب» رواه أحمد^(١) وهذا صريح بالإعادة إذا أخل بالترتيب وهذا الحديث فيه ضعف لأنه يقويه أن النبي ﷺ يومئذ لم يصل المغرب إلا بعد هوي من الليل^(٢) وبعيد أن يكون نسيها إلى ذلك الوقت، فإن وقت المغرب ضيق، ولأنه قد قال ﷺ: «صلوا كما رأيتموني أصلي»^(٣) على أن كثيراً من أصحابنا يجعل الأصل في جميع أفعاله الوجوب وهو إحدى الروايتين^(٤).

ولأن الفائتة يجب قضاؤها على الفور لما تقدم^(٥) والحاضرة يجوز تأخيرها إلى آخر الوقت فوجب الابتداء بما يجب على الفور كسائر الواجبات، ولأن الفائتة الأولى استقرت في ذمته وخوطب بقضائها إذا أدركها قبل الثانية فإذا أخرها عن وقت الذكر أثم بذلك.

وأما الثانية: فإنما يجب عليه فعلها بعد الأولى إذ لا يكلف فعلهما معاً.

فإن قيل: هذا يقتضي وجوب الابتداء، أما عدم الصحة فلا يلزم كما لو أخر الواحدة عن حين ذكره؟

قلنا: يتوجه أن يخرج في انعقاد الثانية قبل الأولى ما خرج في انعقاد

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٠٦/٤، وابن سعد في الطبقات ٧٢/٢، وقال الهيثمي في المجمع ٣٢٤/١: «رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه ابن لهيعة وفيه ضعف».

(٢) كما في حديث أبي سعيد.

(٣) أخرجه أحمد ٥٣/٥، والبخاري في الأذان/ باب الأذان للمسافرين ٢١٢/١، والدارمي ٢٨٦/١، والدارقطني ٢٧٢/١، والبيهقي ١٧/٢ عن مالك بن الحويرث.

(٤) انظر: العدة ٦٢١/٢، والتمهيد ٣١٧/٢، وملحق شرح الكوكب المنير ص (٢١٧).

(٥) ص (٢٣١).

النفل المطلق قبلها وأولى، إذ النهي عنها بالمعنى في غيرها، وإنما المذهب أنها لا تصح، لأن هذا ترتيب مستحق في الصلاة فلم ينعقد مع الإخلال به كترتيب السجود على الركوع، ولأنهما صلاتان مكتوبتان فوجب الترتيب بينهما كالمجموعتين، ولأنه إذا فعل الثانية قبل الأولى فقد فعلها قبل وقت وجوبها فلم تجزه، كما لو صلى الحاضرة قبل وقتها بخلاف النافلة فإنها لا تختص بوقت، ولأن الفرائض من جنس واحد مختلف، فوجب الترتيب بينها بخلاف النفل ولهذا يجوز له أن يتنفل قبل المجموعتين وليس له أن يقدم الثانية على الأولى، لأن بعض الصلوات متعلق ببعض بدليل أن المغرب وتر النهار وأن الصلاة الأخرى وتر الليل فإذا قدم بعضها على بعض خرجت الصلوات عن نظمها.

وسواء قلت الفوائت أو كثرت لما ذكر.

فإن نسي الترتيب مثل: أن يصلي الظهر ثم يذكر أنه لم يصل الفجر، أو أنه صلاها بغير طهارة سقط الترتيب عنه في ظاهر المذهب^(١).

وحكي عنه^(٢): لا يسقط، لأنه ترتيب مستحق فلم يسقط بالنسيان كترتيب السجود على الركوع وترتيب ثانيتي الجمع على أولهما وترتيب أعضاء الوضوء، ولحديث أبي جمعة المتقدم^(٣).

(١) الفروع ١/ ٣٠٨، الإنصاف ١/ ٤٤٥، المبدع ١/ ٣٥٧، كشاف القناع ١/ ٣٠٣.

(٢) حكاه ابن عقيل كما في الإنصاف ١/ ٤٤٥ وفيه: «قال أبو حفص: هذه الرواية تخالف ما نقله الجماعة عنه، فإما أن تكون غلطاً أو قولاً قديماً».

(٣) سبق تخريجه ص (٢٤٠).

ووجه الأول: أن النبي ﷺ قال: «فليصلها إذا ذكرها»^(١) مع علمه أنه قد لا يذكرها إلا بعد عدة صلوات ولم يفصل، ولأن المنسية لا يخاطب بأدائها إلا حين ذكرها وذلك هو الوقت المأمور بفعلها فيه، والمذكورة يخاطب بها حيث الذكر فلا يجوز أن يبطل ما وجب فعله، وهذا بخلاف ترتيب الأركان والوضوء فإن الأول شرط في صحة الثاني وهو مرتبط به بحيث لا يصح إلا بصحته ولا يفسد إلا بفساده فلا يصح أن يتأخر عنه، وصلاتا الجمع لا يكاد يعرض فيهما نسيان بخلاف الفوائت.

وأما الجاهل بوجوب الترتيب إذا بدأ بالحاضرة ثم بالفائتة ثم صلى بعد ذلك ثم علم فيجزيه ما صلى بعد الفائتة لأنه صلى معتقداً أن لا صلاة عليه، وأما ما صلى قبلها فيعيده، لأنه صلاه في غير موضعه، ويتوجه أن يكون الجهل كالنسيان^(٢).

فإن ذكر الفائتة في الحاضرة فالمشهور عنه: أن الترتيب لا يسقط^(٣). وعنه: يسقط عن المأموم خاصة^(٤) فيتم الحاضرة ثم يقضي الفائتة فقط لأن الجماعة واجبة للحاضرة وقد دخل وقتها فلا يجوز تفويتها بخلاف الإمام والمنفرد فإنه يمكنهما القطع من غير تفويت شيء.

(١) سبق تخريجه ص (٢٣٢).

(٢) المذهب: أن الترتيب لا يسقط بالجهل. وعن الإمام أحمد: أنه يسقط بالجهل. (الفروع ٣٠٨/١، الإنصاف ٤٤٥/١).

(٣) مسائل أحمد لابنه صالح ٢٤١/١. الصحيح من المذهب: أنه إذا ذكر في أثناء الحاضرة أن عليه فائتة، والوقت متسع فغير الإمام يتمها نفلاً، وإن كان إماماً فالمذهب: أنه يقطعها وجوباً لأنه لولم يقطعها كانت نفلاً والمأمومون خلفه مفترضون. المحرر ٣٤/١، الفروع ٣٠٩/١، المبدع ٣٥٧/١، الإنصاف ٤٤٥/١، شرح منتهى الإرادات ١٣٩/١.

(٤) مسائل أحمد لابنه صالح ٢٤١/١.

وقيل: يسقط مطلقاً^(١) لما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ قال: «إذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو في صلاة مكتوبة فليبدأ بالتي هو فيها فإذا فرغ منها صلى التي نسي» رواه الدارقطني^(٢) فأمر بإتمام الحاضرة ولم يأمر بإعادتها، ولأن الحاضرة بالشروع فيها صارت على الفور وتعين إتمامها فأشبه ما لو ضاق وقتها.

وعلى المشهور يتمها المأموم ثم يصلي الفائتة ثم يعيد الحاضرة، وقد حكي عنه: المأموم يقطعها كالمنفرد^(٣).

والأول: هو الذي نقله عنه الجماعة^(٤) لما روى أبو يعلى الموصلي وأبو بكر^(٥) والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «إذا نسي أحدكم صلاة فذكرها وهو مع الإمام فليصل مع الإمام فإذا فرغ فليصل الصلاة التي نسي ثم ليعد صلاته التي صلى مع الإمام» والمشهور: أنه عن ابن عمر موقوفاً^(٦)، ولأنه حين ذكر الفائتة صار ذلك وقتها فوجب فعلها فيه، ولم يصح أن يصلي فيه غيرها، كما لو ذكر قبل الشروع لكن

(١) اختيار المجد رحمه الله . الإنصاف ١/ ٤٤٥ - ٤٤٦.

(٢) أخرجه الدارقطني في سنته في الصلاة/ باب الرجل يذكر صلاة وهو في أخرى ١/ ٤٢١ وقال: «عمر بن أبي عمر مجهول» وفي التعليق المغني ١/ ٤٢١: «قال ابن عدي: منكر الحديث» والبيهقي في سنته ٢/ ٢٢٢، وقال ابن قدامة في المغني ٢/ ٣٣٧: «رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده بإسناد حسن».

(٣) (٤) انظر: الهداية ١/ ٢٦، والمحرر ١/ ٣٤، والكافي ١/ ١٢٥، والمبدع ١/ ٣٥٤، والإنصاف ١/ ٤٤٥. (٥) هو أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر، المعروف بالخلال إمام في المذهب، من مؤلفاته: الجامع والسنة مات سنة (٣١١هـ). طبقات الحنابلة ٢/ ١٢، شذرات الذهب ٢/ ٢٦١.

(٦) أخرجه الدارقطني في الموضع السابق ١/ ٤٢١ موقوفاً على ابن عمر ثم ذكر أن بعض الرواة رفعه ورواه في رفعه، والبيهقي ٢/ ٢٢١ مرفوعاً وقال: «والصحيح أنه من قول ابن عمر موقوفاً» ثم رواه =

بدخوله مع الإمام صار ملتزماً للصلاة فسن تأخيرها إلى انقضاء صلاته كما لو أخرجها لسنة راتبة وأولى.

وأما الإمام فإنه يقطعها قال في رواية حرب^(١) ^(٢): ينصرف هو ويستأنف القوم الصلاة، قال أبو بكر^(٣): لم ينقلها غيره وبنى أبو بكر ذلك على جواز الاستخلاف وجوز إتمام المتنفل بالمفترض، ومن أصحابنا من حكى في إتمام الإمام إياها روايتين، ومنهم من قال: صارت نافلة والمأمومون خلفه مفترضون ولا يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل، ومن جوزه صحح إتمام الإمام إياها وإتمامهم به فيها، وعلى المنصوص قال القاضي: يتمها نفلاً ثم يقضي الفائتة ثم يصلي الحاضرة، وقال الآمدي وأكثر الأصحاب: عليه أن يقطعها فإن أتمها فوجهان:

أحدهما: تبطل لأن بقاء الفرض في ذمته يمنع صحة غيره كالمنفرد بخلاف المأموم فإنها صحت تبعاً.

والثاني: يتمها نفلاً.

ثم بإتمامهم به فيها وجهان، وهذه الطريقة أصح وأشبه بالنص^(٤).

= من طرق أخرى ولم يرفعه، ورواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٤٦٧ مرفوعاً. ورواه موقوفاً أيضاً مالك في الموطأ ١/ ١٨٢، وعبد الرزاق في المصنف برقم ٢٢٥٤، وابن أبي شيبة ٢/ ٦٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/ ٤٦٧. وقال الزيلعي في نصب الراية ٢/ ١٦٢: «... رفعه غير محفوظ».

(١) حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني أبو محمد، وقيل أبو عبد الله صاحب الإمام أحمد نقل عنه مسائل كثيرة، حافظ فقيه مات سنة (٢٨٠هـ). تذكرة الحافظ ٢/ ٦١٣، طبقات الحنابلة ١/ ١٤٥.

(٢) (٣) (٤) انظر ص (٢٤١) وانظر: الهداية ١/ ٢٦، المحرر ١/ ٣٤، المغني ٢/ ٣٣٧، الكافي ١/ ١٢٥، الفروع ١/ ٣٠٨، المبدع ١/ ٣٥٤، الإنصاف ١/ ٤٤٣.

وأما المنفرد فهل يقطعها أو يتمها؟ على روايتين:
 إحداهما: يتمها^(١) وهي اختيار أبي بكر، قال الآمدي: وهي أصح لأن
 الشروع يؤكد الإتمام كالسنن الرواتب.
 والثانية: يقطعها^(٢) لأنها نافلة فلا يشتغل بها عن الفرض كالنفل
 المبتدأ.

وإذا قلنا: يقطعها فأتَمُّها فهو جائز نص عليه، وكذلك إن قلنا يتمها
 فقطعها جاز نص عليه، لأنه تطوع والتطوع لا يلزم بالشروع، وقد نص أحمد
 على التخيير بين الأمرين ومقتضى ما ذكره بعض أصحابنا أنه يلزمه الإتمام
 حيث يؤمر به ولنا في الصلاة النافلة هل تلزم بالشروع روايتان^(٣) لكن هنا
 دخل فيها يعتقد أنها عليه فبان أنها ليست عليه، فالزامه بالإتمام بعيد.

فصل

فإن ضاق الوقت عن فعل الفاتة والحاضرة سقط الترتيب في إحدى
 الروايتين^(٤).

وفي الأخرى: لا يسقط اختارها الخلال^(٥) وصاحبه لأن النبي ﷺ قال:

(١) شرح الزركشي ٣٢٧/١ وفيه: «الأشهر أنهما - أي المأموم والمنفرد - يتمونها نفلًا إما ركعتين، وإما
 أربعاً حذراً من بطلان العمل».

(٢) مسائل أحمد لابن هانئ ٧٣/١.

(٣) الأولى وهي المذهب: أن النافلة لا تلزم بالشروع فيها. والثانية: تلزم. (الإنصاف ٣/٣٥٢).

(٤) مسائل أحمد لأبي داود ص (٤٩)، وشرح الزركشي ٦٣١/١.

(٥) المصدر السابق.

«فليصلها إذا ذكرها، فإن ذلك وقتها»^(١) فجعل وقت الذكر وقت الفائتة فلا يجوز أن يصلي فيه غيرها، ولأن الصلاة في الوقت فرض وليس بشرط والترتيب فرض مشروط، فكانت مراعاته أولى، وقد روي في الحديث: «لا صلاة لمن عليه صلاة»^(٢) لكنه لا يعرف له أصل، فعلى هذا يشتغل بقضاء الفوائت متواليات حسب الطاقة والإمكان وإن فاته عدة من الصلوات ثم يصلهن إذا جاءت نوبتهن.

ووجه الأولى: وهي الصحيحة عند أكثر أصحابنا^(٣) أن الوقت وقت الحاضرة فلا يجوز أن تؤخر عنه كسائر المواضع، وكما لا يجوز تأخير صوم رمضان لقضاء الزمان الماضي، ولأن في ذلك تفويت الصلاتين، ولأن الصلاة الحاضرة في وقتها فرض متفق عليه معلوم قطعاً والترتيب مما ساغ فيه الخلاف، ولأن تأخير الفائتة لسنة راتبه نوع مصلحة جائز وتأخير الحاضرة عن وقتها لمثل ذلك لا يجوز، وقال القاضي: المسألة رواية واحدة يبدأ بالحاضرة، وذكر عن أحمد ما يدل على أن الرواية الأولى مرجوع عنها^(٤) فيكون في حكايتها مذهباً له الطريقتان المشهورتان.

فإن خالف وبدأ بالفائتة ففي صحتها وجهان^(٥) لأنه فعلها على الوجه

(١) سبق تخريجه ص (٢٣٢).

(٢) قال ابن قدامة في المغني ٢/ ٣٤٤: «قال إبراهيم الحربي: قيل لأحمد: حديث النبي ﷺ لا

صلاة لمن عليه صلاة» فقال: لا أعرف هذا اللفظ، قال إبراهيم ولا سمعت بهذا عن النبي ﷺ.

وقال ابن حجر في التلخيص الحبير ١/ ٢٧٢: «قال إبراهيم الحربي: سألت عنه أحمد فقال: لا

أعرفه، وقال ابن العربي في العارضة: هو باطل».

(٣) (٤) شرح الزركشي ١/ ٦٣٢، الإنصاف ١/ ٤٤٤.

(٥) قال في الإنصاف ١/ ٤٤٥: «لو بدأ بغير الحاضرة مع ضيق الوقت صح على الصحيح من

المذهب نص عليه، وقيل: لا يصح».

المنهي عنه لكن لم يخالف ترتيباً مستحقاً كما قلنا فيما إذا صلى قبلها نافلة.
وعلى هذا يجب عليه أن يشتغل بقضاء الفوائت إذا كثرت حتى
يضيق وقت الحاضرة لأن الابتداء بالفوائت واجب، والصلاة في أول الوقت
سنة، هذا أشهر الروايتين^(١).

وعنه: يجوز أن يصلّيها في أول الوقت^(٢) إذا لم يتسع الوقت لفعلها مع
الفوائت اختارها أبو حفص العكبري^(٣) وصاحب الكتاب^(٤) لأنه لا يمكنه
فعل جميع الفوائت قبلها فسقط ترتيبهن عليها كما لو ضاق الوقت عن
فعل الفائتة والحاضرة.

وإذا خاف أن يضيق وقت الحاضرة عن فعلها في وقت الاختيار أو
فعل بعضها بحيث لو صلى الفائتة فهو كما لو ضاق عن فعل جميعها، فإنه
يجب عليه أن يفعلها كلها قبل دخول وقت الضرورة، وكذلك لو بقي من
وقتها ما لا يتسع إلا لفعل بعض صلاة، فإنه يبدأ بالحاضرة، لقوله عليه
السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٥).

فأما الجمعة إذا خشي فوتها مثل أن يذكر الفجر وهو فيها أو عند قيامه
إليها ويخشى فوتها إن اشتغل بالقضاء، فإنه يصلّيها رواية واحدة^(٦).

(١) مسائل أحمد لابنه عبدالله ص (٥٦)، وفي شرح الزركشي ٦٣٢ / ١ «هو المشهور».

(٢) شرح الزركشي ٦٣٢ / ١.

(٣) شرح الزركشي ٦٣٢ / ١، والعكبري هو: عمر بن إبراهيم بن عبدالله، أبو حفص العكبري، معرفته
بالمذهب المعرفة العالية، من كتبه: المقنع، وشرح الخرقى، مات سنة ٣٨٧. (طبقات الحنابلة
١٦٣ / ٢، المنهج لأحمد ٧٤ / ٢).

(٤) ابن قدامة رحمه الله كما في المغني ٣٤٤ / ٢. (٥) سبق تخريجه ص (٢٣٦).

(٦) المغني ٣٤١ / ٢، وفي الإنصاف ٤٤٤ / ١: «جزم به في الحاوين، وصححه في الرعاية
الصغرى، وقاله القاضي».

ثم إن قلنا: إن الترتيب يسقط بضيق الوقت أجزأته كغيرها وأولى، لأنها لا تقضى جمعة بحال، وإن قلنا: لا يسقط فإنه يعيدها ظهراً بعد إعادة الفائتة، وقد نص على الروایتين^(١).

فإن كان الذي ذكره الإمام فإن ذكره وهو فيها فعنه: يتمها فتجزئه ومن خلفه جمعة، لأن تبطيل جمعتهم أعظم من ضيق الوقت ونسيان الفائتة. وعنه: لا تجزئه ولا من خلفه كما لو ذكر في غير الجمعة^(٢) فعلى هذا يعيدون جمعة إن اتسع الوقت وإلا فظهراً، وقياس ما ذكره في الجماعة أنه يعتبر اتساع الوقت.

وإن ذكر قبل إحرامه فالأولى: أن يستخلف ويشتغل في القضاء، ثم إن أدرك معهم ما تدرك به الجمعة وإلا صلى ظهراً، فإن لم يفعل وصلى بهم فعلى الروایتين.

وقيل: إذا جازله الاستخلاف وأمكنه بعد القضاء أن يدرك معهم ما تدرك به الجمعة لزمه ذلك.

فإن ذكر الفائتة في الحاضرة وضاق الوقت عن إتمام الحاضرة وإعادة الفائتة والحاضرة سقط الترتيب أيضاً كما لو ضاق عن فعل الحاضرة والفائتة.

وقيل: إنما يسقط إذا ضاق عن فعل الفائتة وإعادة الحاضرة، لأن إتمام الحاضرة نفل فيجب تركه عند ضيق الوقت عنه.

فأما إن أقيمت الجماعة وخشي فوتها بأن لا يطمع في إدراكها ولا

(١) انظر الإنصاف ١/ ٤٤٤.

(٢) المغني ٢/ ٣٤١.

إدراك جماعة أخرى إن اشتغل بالقضاء لم يسقط الترتيب، لكن يتابع الإمام في صلاته ثم يقضي ثم يعيد كما لو ذكر في أثناءها^(١).
وعنه: يسقط^(٢) أيضاً وهي اختيار أبي حفص، لأن الجماعة واجبة فأشبهت الجمعة، وإن لم يخش فوتها بأن يمكنه القضاء ثم يصلي معهم أو مع غيرهم لم يسقط الترتيب قولاً واحداً.

فصل

ومن نسي صلاة من يوم وليلة لا يعلم عينها لزمه أن يصلي خمساً ينوي بكل واحدة أنها هي الفائتة، قال ابن أبي موسى: يصلي خمس صلوات فجراً وظهراً وعصراً ومغرباً وعشاء نص عليه^(٣).
وعنه: ما يدل على أنه يجزيه أن يصلي فجراً ومغرباً وأربع ركعات ينوي بها ما فاتة^(٤) بناء على أن نية التعيين لا تجب للمكتوبة.
والأول هو المذهب^(٥) لأنه قد ثبت في ذمته صلاة وتعيين النية للمكتوبة هل هي فجر أو عصر أو ظهر؟ واجب، والشهد الأخير والتسليم فرض فلا يتحقق براءة ذمته إلا بخمس صلوات على ما قلنا.

(١) مسائل أحمد لأبي داود ص (٤٩)، مسائل أحمد لابنه صالح ٢٤١/١ قال ابن قدامة في المغني ٣٤٥/١: «وهذا ظاهر المذهب».

(٢) المغني ٣٤٤/٢، وفي الإنصاف ٤٤٤/١: «جزم به في الحاويين وصححه في الرعاية الصغرى».

(٣) الفروع ٣٠٩/١.

(٤) الفروع ٣٠٩/١.

(٥) الإنصاف ٤٤٦/١ وفيه: «وقال في الفائق: ويتخرج إيقاع واحدة بالاجتهاد أخذاً من القبلية».

فإن فاتته من يوم واحد ظهر وصلاة أخرى لا يعلم هل هي الفجر أو المغرب؟ وجب عليه الصلوات الثلاث ويبدأ بالفجر، لأنه إن بدأ بالظهر لم يتحقق براءة ذمته مما قبلها كمن شك في وقت الظهر هل صلى الفجر أم لا؟
فإن نسي ظهراً من يوم وعصراً من يوم آخر لم يجب عليه إلا الظهر وعصر وإن كان قد يفضي إلى الإخلال بالترتيب في الباطن، لأن الترتيب يسقط بالنسيان كما لو نسي نفس الفاتئة.

ويتحرى بما يبدأ بما يغلب على ظنه أنها السابقة فإن استويا خيراً، لأن ذلك أقرب إلى رعاية الترتيب في إحدى الروايتين^(١).

وفي الأخرى: يبدأ بالظهر كصلاتي اليوم الواحد^(٢) إذ أكثر ما فيه سقوط الترتيب بالنسيان وتخرج: أن يلزمه قضاء ثلاث صلوات ظهراً ثم عصراً ثم ظهراً، أو عصراً ثم ظهراً ثم عصراً، بناء على أن الترتيب لا يسقط بالنسيان ولا يتيقن الترتيب المستحق إلا بذلك، قال بعض أصحابنا: وهذا أقيس^(٣) كما لو نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها.
والصواب: ما تقدم، وقد ذكر الفرق.

فصل

ومن شك في دخول الوقت فلا يصلي حتى يتيقن دخوله برؤية الشمس ونحوها من معرفة الساعات وحسابها، فإن تعذر اليقين لتغييم السماء، أو لكونه في مطمورة أو أعمى في برية عمل بالاجتهاد بأن يستدل على ذلك بأعمال من قراءة أو صناعة أو نحو ذلك، فإن اجتهد وهو قادر

(١) (٢) (٣) المغني ٢/ ٣٤٥.

على اليقين لم تصح صلاته كمن صلى بالاجتهاد عند حضور الكعبة أو عمل بالقياس مع وجود النص، سواء أخطأ أو أصاب هكذا حرره القاضي وابن عقيل وغيرهما من أصحابنا، وأطلق أبو الخطاب^(١) وغيره^(٢): أنه يصلي إذا تيقن أو غلب على ظنه دخوله، وعلى كل حال فيستحب له أن يؤخر الصلاة حتى يتيقن دخول الوقت ما لم يخف خروجه، ويجوز العمل فيه بغالب الظن إذا لم يمكن العلم هذا قول أصحابنا، وقد كان أبو عبد الله رحمه الله أحياناً يصلي الفجر في الغيم، ثم يتبين له أن الفجر لم يطلع فيعيد^(٣) كما جاء مثل ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم^(٤)، وقد روى عنه حنبل^(٥): لا يصلي حتى لا يشك في الزوال في السفر والحضر^(٦)، وقال في رواية ابن منصور^(٧): إذا شك في الزوال وهو في السفر فلا حتى لا يشك ولا يستيقن^(٨)، وهذا فيما إذا لم يمكن اليقين كما تقدم، وإن حمل على ظاهره فله وجه.

فإن أخبره ثقة عن علم بالوقت قلده كسائر الأمور الدينية، وكذلك المؤذن الثقة إذا أذن في الصحو لغير الفجر أو أذن الفجر وكان من عادته أن

-
- (١) الهداية ٢٦/١. (٢) المغني ٣١/٢. (٣) مسائل أحمد لابن هانئ ٤٠/١. (٤) يأتي ص (٢٥٣). (٥) هو: حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني، أبو علي، ابن عم الإمام أحمد، له عن الإمام أحمد مسائل أجاد فيها مات بواسط سنة (٢٧٣). طبقات الحنابلة ١/١٤٣، المنهج الأحمد ١٦٦/١. (٦) انظر الفروع ٣٠٦/١، الإنصاف ٤٤٠/١. (٧) هو إسحاق بن منصور بن بهرام الكوسج المروزي، أبو يعقوب، له عن أحمد مسائل كثيرة، مات سنة (٢٥١) هـ. طبقات الحنابلة ١/١١٣، المنهج الأحمد ١/١٢٢. (٨) انظر الفروع ٣٠٦/١، الإنصاف ٤٤٠/١.

لا يؤذن حتى يطلع الفجر وهذا قول أكثر أصحابنا.
وقال القاضي في موضع: لا يرجع إلى قول المؤذن ولا غيره حتى
يغلب على ظنه دخول الوقت بمرور الزمان ونحوه إلا الأعمى خاصة فإنه
يرجع إلى خبر غيره^(١).

والأول أصح، لما تقدم عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤذن مؤتمن»^(٢)
وغير ذلك من الأحاديث، ولأن قبول قول العدل الذي لا يتهم يجوز مع
إمكان حذف الوساطة، كما كان أصحاب رسول ﷺ يقبل بعضهم الرواية
من بعض في حياة رسول الله ﷺ مع إمكان مراجعته.
وإن أخبره ثقة عن اجتهد لم يقلده واجتهد كالقبلة، فإن أخبره عن
علم كالدقائق والساعات أو أذن مؤذن بناء على ذلك أو على إخبار عارف
بذلك فهو كالإخبار عن علم.

وإذا سمع الأعمى من يؤذن أو يخبر بالوقت قلده، ولم يلزمه أن يسأل
هل أخبر بذلك عن علم أو اجتهد؛ لأن الظاهر أنه خبر عن علم.

(١) وقال شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص (٣٤). «ويعمل بقول المؤذن في دخول الوقت مع
إمكان العلم بالوقت، وهو مذهب أحمد وسائر العلماء المعبرين وكما شهدت له النصوص
خلافاً لبعض أصحابنا».

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٢٣٢، ٢٨٤، ٣٧٨، ٣٨٢، ٤١٩، ٤٢٤، ٤٦١، وأبو داود في
الصلاة/ باب ما يجب على المؤذن من تعاهد الوقت (٥١٧)، وسكت عنه والترمذي في
الصلاة/ باب ما جاء أن الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن (٢٠٧)، وابن خزيمة في صحيحه
٣/ ١٥، وابن حبان في صحيحه رقم (٣٦٣) موارد الظمان، والطحاوي في مشكل الآثار
٣/ ٥٢، والطبراني في المعجم الصغير ١/ ٢١٤، والبيهقي ١/ ٤٣٠، والبغوي في شرح السنة
٢/ ٢٧٩. والحديث صححه جماعة من العلماء منهم: ابن سيد الناس والشوكاني كما في
النيل ٢/ ١٣، والسيوطي في الجامع الصغير ٣/ ١٨٢ ووافقه المناوي في فيض القدير، والشيخ
أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي ١/ ٤٠٦، والألباني في الإرواء ١/ ٢٣١.

ومن لا يمكنه الاجتهاد كالمطمور والمستيقظ في يوم غيم لا يدري أي وقت استيقظ يقلد غيره من المجتهدين.

وإن اجتهد ثم تبين أنه صلى في الوقت أو بعده أجزأه ولا يضره، وإن كان نواها قضاء فتبينت في الوقت أو نواها أداء فتبينت بعد الوقت، لأن الصلاة المنوية هي الواجبة فوصف القضاء والأداء إنما يقصد به تعيين فرض الوقت.

وإن يقن أنه صلى قبل الوقت لم يجزه، لما صح عن ابن عمر وأبي موسى «أنهما صليا يوم غيم صلاة الفجر ثم تبين أنه قبل الوقت فأعادا»^(١) وسواء تبين ذلك في الوقت أو بعد الوقت، لأنه فعل العبادة قبل وجوبها فوقعت نفلاً ولم يوجد بعد الوجوب ما يبرئ ذمته فبقي في عهدة الوجوب^(٢)، وهذا في الفجر والظهر والمغرب ظاهر^(٣) فأما العصر والعشاء^(٤). وإذا ذكر في أثناء الصلاة أن الوقت لم يدخل لم تبطل صلاته، لأن دخول الوقت لا يمنع التنفل بالصلاة وهي قد انعقدت نفلاً، لأن وصف الفرض إذا ألغي بقي مطلق الصلاة ومطلق الصلاة ينصرف إلى النفل، وكذلك لو تصدق أو صام يعتقده واجباً فتبين أنه لم يكن عليه فإنه يقع تطوعاً.

(١) أثر أبي موسى أخرجه ابن أبي شيبة ٣٣٦/٢، وابن المنذر في الأوسط ٣٨٣/٢، والبيهقي في الصلاة/ باب إعادة صلاة من افتتحها قبل طلوع الفجر الآخر ٤٥٧/١ ولفظه: عن أنس أن أبا موسى رضي الله عنه «صلى بهم الصبح بليل فأعاد بهم الصلاة، ثم صلى بهم فأعاد بهم الصلاة ثلاث مرات». وأثر ابن عمر أخرجه أيضاً البيهقي في الموضع السابق معلقاً ٤٥٨/١.

(٢) نقص في المخطوط بمقدار ثلاث كلمات.

(٣) لأنها لا تجمع لما قبلها.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعل بقية العبارة: «فتصح إن كان ممن يباح له الجمع».

وقال أبو الحسن الأمدي: إذا ذكر في أثناء الصلاة أن الوقت لم يدخل فهل تبطل الصلاة أو تكون نفلاً؟ على روايتين مخرجتين على من ذكر فائتة في حاضرة وهو منفرد^(١)، وكذلك لو أراد أن ينقل الفرض إلى النفل لغرض صحيح، وهذا ضعيف، لأن ذكر الفائتة كان يمنع الابتداء بهذه الصلاة فلهذا منع استدامتها على هذه الرواية، ونقل الفرض إلى النفل إنما منعه من منعه لحرمة الفرض وعدم جواز فسخ نيته، وهذا مقصود هنا؛ لأن الابتداء بالنافلة في أول وقت المكتوبة جائز وهذه الصلاة لم تنعقد فرضاً قط.



(١) انظر ص (٢٤٢).

مسألة: «الشرط الثالث: ستر العورة بما لا يصف البشرة».

أما ستر العورة عن أعين الناظرين بما لا يصف البشرة: فواجب في الجملة في الصلاة وخارج الصلاة، وقد تقدم بعض هذا في باب الغسل^(١).

لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾^(٢) وحفظ الفرج يعم حفظه من مس من لا يحل له مسه بجماع وغير جماع، ومن النظر إليه بل قد قال بعض التابعين^(٣): إنه عني به هنا النظر، لأنه قرنه بغض البصر، ولأنه ذكر معه استتار النساء عن رؤية الرجال، ولقوله سبحانه: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرُ ذَٰلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ إلى قوله: ﴿يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمُ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتَهُمَا﴾ وقوله: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً﴾ يريد كشف السوءة ونحوه، ﴿قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا قُلْ إِنْ اللَّهُ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٤) وهذه الآيات كلها تتضمن فرض ستر العورة، وذم من يتدين بغير ذلك في حال من الأحوال، وقال النبي ﷺ لمعاوية بن حيدة القشيري جد بهز بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري^(٥): «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك».

(١) شرح العمدة ١/ ٤٠٠-٤٠٥.

(٢) سورة النور الآية (٣٠).

(٣) انظر تفسير ابن جرير ٩/ ٣٠٢.

(٤) سورة الأعراف الآية (٢٦-٢٨).

(٥) بهز بن حكيم بن معاوية القشيري، أبو عبد الملك، صدوق مات قبل سنة ٦٠ هـ (تهذيب

التهذيب ١/ ٤٩٤، تقريب التهذيب ١/ ١٠٩).

قال: القوم يكون بعضهم في بعض؟، قال: إن استطعت أن لا يرينها أحد فلا يرينها»^(١)، «وأمر من كشف فخذه أن يغطيه، وقال: الفخذ عورة»^(٢) فعلم أن العورة يجب سترها، «وَفَرَضَ على داخل الحمام أن لا يدخل إلا بمئزر»^(٣)، وهذا كثير تقدم بعضه^(٤).

ويجب سترها في الخلوة وغيرها لإلّا من حاجة، وقال القاضي: يكره التعري في الخلوة ولا يحرم، ومن أصحابنا من يحكيها على روايتين^(٥)، والأول أبين في كلام أحمد، وأشبه بظاهر السنة، لأن النبي ﷺ قال لمعاوية ابن حيدة: «فأله أحق أن يستحيا منه» لما قال له: «فإن كان أحدنا خالياً»، «ونهي أن يحتبىء الرجل في ثوب واحد يفضي بفرجه إلى السماء» وفي

(١) أخرجه أحمد ٣/٥، وأبو داود في الحمام/ باب ما جاء في التعري (٤٠١٧) والترمذي في الأدب/ باب ما جاء في حفظ العورة (٢٧٧٠)، وقال «حديث حسن» وابن ماجه في النكاح/ باب التستر عند الجماع (١٩٢٠).

(٢) أخرجه أحمد ٣/٤٧٨، وأبو داود في الحمام/ باب النهي عن التعري (٤٠١٤) والترمذي في الأدب/ باب ما جاء أن الفخذ عورة (٢٧٩٦) وقال: «حسن» وابن حبان كما في الموارد رقم ٣٥٣، والحاكم ٤/١٨٠ وصححه ووافقه الذهبي، والدارقطني ١/٢٢٤، والبيهقي ٢/٢٢٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٤٧٥، وأحاديث: (الفخذ عورة) صحيحة بمجموعها فقد صححها البيهقي، والطحاوي، وكذا الألباني في الإرواء ١/٢٩٨.

(٣) لحديث جابر أن النبي ﷺ قال: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر» أخرجه النسائي في الطهارة/ باب الرخصة في دخول الحمام ١/١٦٣ وقال شيخ الإسلام في شرح العمدة ١/٤٠٥: «بإسناد صحيح».

(٤) شرح العمدة ١/٤٠٠ - ٤٠٥.

(٥) انظر الإنصاف ١/٤٤٧، وفيه: «وإن كان في خلوة فإن كان ثم حاجة كالتخلي ونحوه جاز» وإن لم تكن حاجة فالصحيح من المذهب أنه يحرم».

لفظ «ليس على فرجه منه شيء» رواه الجماعة^(١) وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «إياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند الغائط، وحين يفضي الرجل إلى أهله، فاستحيوهم وأكرمهم» رواه الترمذي^(٢)، وعن عتبة بن عبد الرحمن السلمي قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أتى أحدكم أهله فليسترو ولا يتجرذا تجرد العيرين» رواه ابن ماجه^(٣) ولأن الله أحق أن يستحيا منه من الناس، وكذلك ملائكته، وغيرهم من خليقته فتجب السترة في الخلوة كما تجب عن أعين الناس، ولهذا وجبت في الصلاة خلوة، وليس الاستتار لأجل الاستخفاء من الله تعالى إذ هو سبحانه بصير لا تخفى عليه خافية، وإنما ذلك ظن الذين كفروا، والذين أخبر الله عنهم بقوله: ﴿ألا إنهم يثنون صُدُورَهُمْ لِيَسْتَخْفُوا مِنْهُ أَلَا حِينَ يَسْتَغْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾^(٤) ولكن يعني الاستحياء منه مبلغ الجهد كما أخبر الله

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣١٩/٢، ٣٨٠، ٤١٩، والبخاري في اللباس / باب اشتمال الصماء. وباب الاحتباء بثوب واحد ٤/٦٠، ومسلم في اللباس / باب النهي عن اشتمال الصماء ٣/١٦٦١، وأبو داود في اللباس / باب في لبسة الصماء ٤/٣٤١، والترمذي في اللباس / باب ما جاء في النهي عن اشتمال الصماء ٦/٧٢، والنسائي في الزينة / باب النهي عن اشتمال الصماء (٥٣٤٤)، وابن ماجه في اللباس / باب ما نهى عنه من اللباس ٢/١١٧٩ والحديث من رواية جابر وأبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه الترمذي في الأدب / باب ما جاء في الاستتار عند الجماع ٨/٣٢، وقال: «حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه» وقال الألباني: «ضعيف» كما في ضعيف الجامع رقم (٢١٩٣).

(٣) أخرجه ابن ماجه في النكاح / باب التستر عند الجماع ١/٦١٩، وقال في الزوائد: «إسناده ضعيف».

(٤) سورة هود الآية (٥).

تعالى عن آدم وحواء حين بدت سواتهما أنهما طفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة.

وكما كان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يقول: «أيها الناس استحيوا من الله، فإني لأدخل الخلاء فأحني ظهري حياء من ربي»^(١) وكذلك قال أبو موسى في الاغتسال^(٢).

فصل

وأما التزين للصلاة فأمر زائد على ستر العورة.

والأصل فيه الكتاب، والسنة، والإجماع.

أما الكتاب فقول له سبحانه وتعالى: ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾^(٣) أنزله الله سبحانه لما كان المشركون يطوفون بالبيت عراة إلا الحمس، ويقولون: ثياب عصينا الله فيها لا نطوف فيها إلا الحمس لفضلهم في أنفسهم وهم: قريش ومن دان دينها، وكان من حصل له ثوب أحمسي طاف فيه، ومن لم يحصل له ثوب أحمسي طاف عريانا، فإن طاف في ثوبه حرم عليه، فحرم الله ذلك وأمر بأخذ الزينة وهي اللباس ولو كان عباءة، وأمر النبي ﷺ أبا بكر أن ينادي بالناس عام حج «ألا لا يطوفن بالبيت

(١) أخرجه نحوه ابن أبي شيبة ١٠٦/١.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة ١٧٨/١.

(٣) سورة الأعراف الآية (٣١).

عريان»^(١) متفق عليه، وكل محل للسجود فهو مسجد، وهذا يدل على أن السترة للصلاة والطواف أمر مقصوده التزين لعبادة الله، ولذلك جاء باسم الزينة لا باسم السترة ليبين أن مقصوده أن يتزين العبد لا أن يقتصر على مجرد الاستتار.

وأما السنة فقول النبي ﷺ: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(٢) وقوله: «إذا ما اتسع الثوب فتعاطف به على منكبيك ثم صل، وإذا ضاق عن ذلك فشد به حقوك ثم صل من غير داء»^(٣) وغير ذلك من الأحاديث وسنذكر إن شاء الله تعالى بعضها.

وأما الإجماع فقال أبو بكر ابن المنذر^(٤): «أجمع أهل العلم على أن على المرأة الحرة البالغة أن تخمر رأسها إذا صلت، وعلى أنها إذا صلت وجميع رأسها مكشوف أن عليها إعادة الصلاة» وكذلك حكى غيره الإجماع على اشتراط السترة في الجملة^(٥).

(١) أخرجه أحمد في المسند ٣/١، والبخاري في الحج / باب لا يطوف بالبيت عريان (١٦٢٢)، ومسلم في الحج / باب لا يحج البيت مشرك (١٣٤٧)، وأبو داود في المناسك / باب يوم الحج الأكبر (١٩٤٦)، والنسائي في المناسك / باب قوله عز وجل ﴿خذوا زينتكم عند كل مسجد﴾ ٢٣٤/٥.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٦/١٥٠، ٢١٨، ٢٥٩، وأبو داود في الصلاة / باب المرأة تصلي بغير خمار (٦٤١)، والترمذي في الصلاة / باب ما جاء لا يقبل الله صلاة المرأة إلا بخمار (٣٧٧) وقال: «حديث حسن» وابن ماجه في التيمم / باب إذا حاضت المرأة لم تصل إلا بخمار (٦٥٥)، وابن خزيمة في صحيحه رقم (٧٧٥)، والحاكم ١/٢٥١ وقال: «صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، والبيهقي ٢/٢٣٣، وفي الإرواء ١/٢١٤: «صحيح».

(٣) أخرجه أحمد ٣/٣٣٥ من حديث جابر ويأتي ص (٣١٣).

(٤) الإجماع لابن المنذر ص (٤٥).

(٥) مراتب الإجماع لابن حزم ص (٢٨).

وإذا كان مقصود السترة في الصلاة أن يتزين العبد لربه في الصلاة، لأنه يناجيه فإنه يجب عليه السترة عن نفسه وعن غيره، فلو صلى في قميص واسع الجيب ولم يزره ولا شد وسطه بحيث يرى عورته منه في قيامه أو ركوعه لم تصح صلاته، وإن كان يجوز أن يرى عورة نفسه ويمسها لما روى سلمة بن الأكوع قال: قلت: يا رسول الله «إني أكون في الصيد وأصلي وليس عليّ إلا قميص واحد قال: فزره وإن لم تجد إلا شوكة» رواه أحمد وأبو داود والنسائي^(١) وعن أبي هريرة قال: «نهى النبي ﷺ أن يصلي الرجل حتى يحتزم» رواه أحمد وأبو داود^(٢)، ولذلك وجب أن تستر المرأة رأسها وإن كان يجوز أن تقعد خالية مكشوفة الرأس، ولذلك وجب ستر المنكبين كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٣)، فليس كل ما جاز كشفه خارج الصلاة جاز في الصلاة إذ هي أشد وسواء سترها بنفسه أو بغيره مثل أن يكون ذو الجيب الواسع عريض اللحية، أو غليظ الرقبة لا يرى عورته من جيبه لذلك، أو يضع يده على خرق في السترة يستره بيده، لأن المقصود السترة وقد حصل.

(١) أخرجه أحمد ٤/ ٤٩، ٥٤ وأبو داود في الصلاة / باب الرجل يصلي في قميص واحد (٦٣٢)، والنسائي في القبلة / باب الصلاة في قميص واحد ٢/ ٧٠ والحاكم ١/ ٢٥٠ وصححه ووافقه الذهبي، والبيهقي ٢/ ٢٤٠، وقال النووي في المجموع ٣/ ١٧٤: «إسناده حسن».

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٣٨٧، ٤٥٨، ٤٧٢، وأبو داود في البيوع، باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها (٣٣٦٩). وفي إسناده مجهول.

(٣) ص (٣١٣).

مسألة: «وعورة الرجل والأمة: ما بين السرة والركبة، والحررة كلها عورة إلا وجهها وكفيها، وأم الولد والمعتق بعضها كالأمة» .
في هذا الكلام فصول:

أحدها: أن عورة الرجل ما بين السرة والركبة وهذا أشهر الروايتين^(١).
والأخرى: أنها القبل والدبر^(٢) لأن ذلك هو المفهوم من قوله تعالى: ﴿لباساً يوارى سواكم﴾^(٣).

وفي قوله: «يحفظوا فروجهم»^(٤) ولما روى أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه، أن النبي ﷺ يوم خيبر حسر الإزار عن فخذه قال: «حتى إني لأنظر إلى بياض فخذ النبي ﷺ» رواه أحمد والبخاري^(٥)، وكذلك روي عنه من حديث عائشة وحفصة رضي الله عنهما: «أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما دخلا عليه وهو كاشف عن فخذه فلم يغطها، فلما دخل عثمان غطاها وقال: ألا أستحي من رجل والله إن الملائكة لتستحي منه» رواه أحمد^(٦).

ووجه الأول: ما روى جرهد الأسلمي قال: «مرّ رسول الله ﷺ وعلي

(١) مسائل أحمد لابنه عبد الله ص (٦٢) وهي الرواية الصحيحة من المذهب كما في الإنصاف ١/ ٤٤٩.

(٢) المحرر ١/ ٤١. (٣) سورة الأعراف الآية (٢٦). (٤) سورة النور الآية (٣٠).

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٣/ ١٠٢، والبخاري في الصلاة / باب ما يذكر في الفخذ (٣٧١)،

ومسلم في الجهاد / باب غزوة خيبر (١٣٦٥).

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٦/ ٦٢، ١٥٥، ومسلم في فضائل الصحابة / باب فضائل عثمان

(٢٤٠١)، والطحاوي بنحوه في مشكل الآثار ٢/ ٢٨٣، والبيهقي ٢/ ٢٣١، إلا أن لفظ مسلم

والبيهقي «كاشفاً عن فخذه أو ساقه» على الشك.

بردة وقد انكشف فخذني فقال: «غَطَّ فخذك فإن الفخذ عورة» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن^(١) وعن علي رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: «لا تبرز فخذك، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت» رواه أبو داود وابن ماجه^(٢)، وعن ابن عباس قال: مرّ رسول الله ﷺ على رجل وفخذه خارجة فقال: «غَطَّ فخذك فإن فخذ الرجل من عورته» رواه أحمد^(٣)، وروى الترمذي قوله: «الفخذ عورة» وقال: حديث حسن غريب^(٤) وروي ذلك من وجوه أخرى يشد بعضها بعضاً^(٥)، ولأن ستر العورة إنما وجب لما في كشفها من الفحش والقبح، وهذا يشترك فيه الفخذ وغيره؛ ولأن ما حول السوءتين من حريمهما وستره تمام سترهما، والمجاورة لها تأثير في مثل ذلك فوجب أن يعطى حكمهما.

وما نقل من كشف فخذيه فهو والله أعلم: إما أن يكون منسوخاً، لأن أحاديثنا ناقلة حاضرة، أو يكون حصل بغير قصد، أو يكون المكشوف أوائل الفخذ من جهة الركبة وفوق ذلك بقليل فإن الركبة والسرة ليستا من العورة،

(١) سبق تخريجه ص (٢٥٦).

(٢) أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد المسند ١/١٤٦، وأبو داود في الحمام/ باب النهي عن التعري (٤٠١٥)، وابن ماجه في الجنائز/ باب ما جاء في غسل الميت (١٤٦٠)، والحاكم ٨٠/٤، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٤٧٤، والدارقطني ١/٢٢٥، والبيهقي ٢/٢٢٨، وأعله الحافظ في التلخيص ١/٢٧٨ بالانقطاع وخطأ رواية المسند والدارقطني حيث صرح فيها بالاتصال، وصححه أحمد شاكر في تحقيق المسند رقم ١٢٤٨.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٥/٢٩٠، ٤٧٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٤٧٤.

(٤) أخرجه الترمذي في الأدب/ باب ما جاء في أن الفخذ عورة ٨/٣١ وقال: «حسن غريب».

(٥) انظر التعليق ص (٢٥٦).

وكذلك ما دون السرة بقليل وفوق الركبة بقليل نص عليه في مواضع^(١).
وحكي عنه: أنهما من العورة، لأنهما تمام الحد ولا يحصل تمام
الستر إلا بهما^(٢) فوجب سترهما كما وجب غسل جزء من الرأس،
وإمساك جزء من الليل.

والأول أصح^(٣) لأن العمدة في ذلك على أحاديث الفخذ وهي لا
تتناول الركبة والسرة، وقد روى الدارقطني عن أبي أيوب رضي الله عنه قال:
قال رسول الله ﷺ: «أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة»^(٤) وعن عمرو
ابن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «ما بين السرة والركبة
عورة»^(٥) وهذا صريح بأنهما ليستا من العورة وقوله^(٦): هما تمام الحد، غير
مسلم، بل إذا نزل عن السرة قليلاً وصعد عن الركبة قليلاً جاز نص عليه^(٧)،
لأن عادة الصحابة والعرب في زمانه ﷺ كانت الاكتفاء بالمآزر، والعادة
انحطاطها عن السرة، وقد ذكر الإمام أحمد عن ابن عمر أنه كان يشد إزاره

(١) انظر مسائل أحمد لابنه عبد الله ص (٦٢)، الإنصاف ١/ ٤٥١.

(٢) هذه الرواية نقلها عن الإمام ابن عقيل كما في الإنصاف ١/ ٤٥١.

(٣) وهذه الرواية هي المذهب كما في الإنصاف ١/ ٤٥١.

(٤) أخرجه الدارقطني في الصلاة/ باب الأمر بتعليم الصلوات ١/ ٢٣١، والبيهقي في السنن
الكبرى ٢/ ٢٢٩، وقال ابن حجر في التخليص ١/ ٢٧٩: «وإسناده ضعيف فيه عباد بن كثير
وهو متروك».

(٥) أخرجه أحمد ١٨٧/ ٢، وأبو داود في الصلاة/ باب متى يؤمر الغلام (٤٩٥)، والحاكم
١٩٧/ ١، وصححه وسكت عنه الذهبي، والدارقطني ١/ ٢٣٠، والبيهقي ٢/ ٢٢٦ وصححه
أحمد شاكر في تحقيق المسند رقم ٦٦٨٩، ٦٧٥٦، وحسنه الألباني في الإرواء ١/ ٢٦٦.

(٦) لعل المراد ابن عقيل الذي نقل الرواية عن الإمام.

(٧) سبقت هذه الرواية كما في هامش (١).

تحت السرة.

وسواء في ذلك الحر والعبد لعموم الأدلة.

الفصل الثاني :

في عورة المرأة الحرة البالغة، وجميعها عورة يجب عليها ستر بدنها في الصلاة إلا الوجه، وفي الكفين روايتان^(١)، وذلك لما روت عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار» رواه أحمد وأبوداود وابن ماجه والترمذي، وقال حديث حسن^(٢)، وعن أم سلمة رضي الله عنهما أنها قالت: يارسول الله: «كيف تصنع النساء بذيلهن؟ قال: يرخين شبراً قالت: إذا تنكشف أقدامهن، قال فيرخينه ذراعاً لا يزدن عليه» رواه أحمد والنسائي والترمذي وقال: حديث حسن صحيح^(٣).

وعن ابن عمر «أن نساء النبي ﷺ سأله عن الذيل: فقال اجعلنه شبراً، فقلن: إن شبراً لا يستر من عورة، فقال: اجعلنه ذراعاً. فكانت إحداهن إذا أرادت أن تتخذ ذراعاً أرخت ذراعاً فجعلته ذيلاً» رواه أحمد^(٤) وعن أم

(١) انظر ص (٢٦٥).

(٢) سبق تخريجه ص (٢٥٩).

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٩٦/٦، ٣٠٩، ٣١٥، وأبوداود في اللباس / باب قدر الذيل (٤١١٧)، والترمذي في اللباس / باب ما جاء في ذيل النساء (١٧٣١)، والنسائي في الزينة / باب ذيل النساء ٨/٢٠٩ وابن ماجه في اللباس / باب ذيل النساء (٣٥٨٠). وقال الترمذي: «حسن صحيح».

(٤) أخرجه أحمد في المسند ١٨/٢، وأبوداود في اللباس / باب قدر الذيل (٤١١٩)، وابن ماجه في اللباس / باب ذيل النساء (٣٥٨١). وقال في الفتح الرباني ١٧/٢٩٦: «في إسناده =

سلمة أنها سألت النبي ﷺ «أتصلي المرأة في درع وخمار وليس عليها إزار؟ قال: إذا كان الدرع سابغاً يغطي ظهور قدميها» رواه أبو داود والدارقطني^(١)، والمشهور أنه موقوف على أم سلمة^(٢) إلا أنه في حكم المرفوع، لأنها زوج النبي ﷺ ولا يجوز أن يخفى عليها مثل هذا من أمر النبي ﷺ وهي مبتلاة بهذا الأمر، ولا يجوز أن تفتي بخلاف ما تعلم منه ﷺ. وثبت بهذه الأحاديث أن قدميها ورأسها عورة يجب سترها في الصلاة فسائر بدنها أولى.

وأما الوجه فلا تستره في الصلاة إجماعاً^(٣).

وأما الكفان إلى الرسغين ففيهما روايتان.

إحداهما: أنهما ليستا من العورة التي يجب سترها في الصلاة كما اختاره الشيخ رحمه الله، وطائفة من أصحابنا^(٤) لقوله سبحانه: ﴿ولا يبدن

= زيد العمي وثقه الحسن بن سفيان، وقال أحمد: صالح، وتكلم فيه بعضهم، وترجمه البخاري في الكبير فلم يذكر فيه جرحاً وهذا يؤيد أنه ثقة، ومن قرأ ترجمته في الميزان للذهبي أيقن أن ما أنكره عليه المحدثون كانت العلة فيه من الرواة عنه، ولذلك صحح له الترمذي.

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب في كم تصلي المرأة (٦٤٠)، ورجح أنه موقوف والدارقطني في باب صفة صلاة الخوف ٢/ ٦٢، والحاكم ١/ ٢٥٠ وصححه على شرط البخاري ووافقه الذهبي، والبيهقي ٢/ ٢٣٣.

(٢) انظر سنن أبي داود ١/ ٤٢٠، وسنن الدارقطني ٢/ ٦٢.

(٣) انظر الإجماع لابن المنذر ص (٤٥)، الإصباح ١/ ١١٨.

(٤) الرواية الأولى عن الإمام أن الكفين في الصلاة ليستا من العورة اختار هذه الرواية المجد وابن عبد القوي، وابن منجا، وابن عبيدان، وشيخ الإسلام. مجموع الفتاوى ٢٢/ ١١٤، الإنصاف ١/ ٤٥٢.

زيتتهن إلا ما ظهر منها»^(١) قال ابن عباس: «هو الوجه والكفان»^(٢) وهو كما قال، لأن الوجه والكفين يظهران منها في عموم الأحوال، ولا يمكنها سترهما مع العمل المعتاد، ولأنه قال: ﴿وليضربن بخمرهن على جيوبهن﴾^(٣) فأمرهن بإرخاء الخمر على الجيوب لستر أعناقهن وصدورهن، فلو كان ستر الوجه واليدين واجباً لأمر به كما أمر بستر الأعناق. وعن أسماء رضي الله تعالى عنها، أن النبي ﷺ قال: «إذا بلغت المرأة المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا. وأشار إلى وجهه وكفيه» رواه أبوداود^(٤) وذكره الإمام أحمد وقال: فلا تكشف إلا وجهها ويدها^(٥) ولأنه أذن للنساء في إطالة الذيول، وفي حديث أم سلمة أنها تصلي في درع سابغ^(٦) ولم تذكر طول الكم بأمر ولا اشتراط، فدل على أنه غير مشروط وأن الصلاة تجوز معه وإن لم يكن سابغاً، ولأن الكف لا يجوز أن تغطيه في الإحرام بلباس مصنوع على قدر فلم يكن من العورة كالوجه، وعكسه القدمان، ولأنها تحتاج إلى كشفه غالباً فأشبه الوجه، ولأن مباشرة المصلي باليدين مسنون كالوجه، لأن اليدين يسجدان كما يسجد الوجه خفضاً ورفعاً فإذا لم يكن سترهما مكروهاً فلا أقل من أن لا يكون واجباً.

(١) سورة النور الآية (٣١).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ٨٣/١٨ وهو منقطع إذ علي بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس كما في تهذيب التهذيب ٣٣٩/٧.

(٣) سورة النور الآية (٣١).

(٤) أخرجه أبوداود في اللباس/ باب فيما تبدي المرأة من زينتها (٤١٠٤)، وقال: «هذا مرسل خالده بن دريك لم يدرك عائشة رضي الله عنها».

(٥) انظر: المستوعب ٧٤/٢، والشرح الكبير ٤٥٨/١، ومجموع الفتاوى ١١٤/٢٢.

(٦) سبق تخريجه ص (٢٦٥).

ومن نصر هذه الرواية فله أن يبنى ذلك على أن الوجه والكفين ليسا بعورة مطلقاً، بل يجوز النظر إليهما لغير شهوة.

وله أن يقول: وإن كان عورة في باب النظر فلا يلزم أن يسترا في الصلاة كالوجه، وكالأمة الحسناء ونحو ذلك مما يجب ستره عن الأجانب ولا يجب ستره في الصلاة.

والثانية: هما عورة وهي اختيار الخرقى، وكثير من أصحابنا^(١) لقوله تعالى: ﴿ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها﴾^(٢) قال عبدالله بن مسعود: «الزينة الظاهرة: الثياب»^(٣) وذلك لأن الزينة في الأصل اسم للباس والحلية، بدليل قوله تعالى: ﴿خذوا زينتكم﴾^(٤) وقوله سبحانه: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده﴾^(٥) وقوله تبارك وتعالى: ﴿ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن﴾^(٦) وإنما يعلم بضرب الرجل الخلخال ونحوه من الحلية واللباس، وقد نهاهن الله عن إبداء الزينة إلا ما ظهر منها، وأباح لهن إبداء الزينة الخفية لذوي المحارم، ومعلوم أن الزينة التي تظهر في عموم الأحوال بغير اختيار المرأة هي الثياب، فأما البدن فيمكنها أن تظهره ويمكنها أن تستره، ونسبة الظهور إلى الزينة دليل على

(١) الخرقى مع المغني ٢/ ٢٨٣، شرح الزركشي ١/ ٦٢٠، وفي الإنصاف ١/ ٤٥٢: «وهي المذهب».

(٢) سورة النور الآية (٣١).

(٣) أخرجه ابن جرير في جامعه (٢٥٩٥١).

(٤) سورة الأعراف الآية (٣١).

(٥) سورة الأعراف الآية (٣٢).

(٦) سورة النور الآية (٣١).

أنها تظهر بغير فعل المرأة وهذا كله دليل على أن الذي ظهر من الزينة الثياب.

قال أحمد: الزينة الظاهرة: الثياب^(١) وقال: كل شيء من المرأة عورة حتى ظفرها^(٢) وقد روي في حديث: «المرأة عورة»^(٣) وهذا يعم جميعها؛ ولأن الكفين لا يكره سترهما في الصلاة فكانا من العورة كالقدمين، ولقد كان القياس يقتضي أن يكون الوجه عورة لولا أن الحاجة داعية إلى كشفه في الصلاة بخلاف الكفين، ولذلك اختلفت عبارة أصحابنا هل يسمى عورة أو لا؟ فقال بعضهم: ليس بعورة، وقال بعضهم: هو عورة وإنما رخص في كشفه في الصلاة للحاجة.

والتحقيق: أنه ليس بعورة في الصلاة، وهو عورة في باب النظر إذ لم يجز النظر إليه^(٤).

وقال الآمدي: من أصحابنا من قال: هو على الرويتين في اليدين، ومنهم من قال: ليس بعورة رواية واحدة وهو الصحيح، وهذا الخلاف الذي حكاه هو عورة في الجملة. وأما صحة الصلاة مع كشفه فلا خلاف بين المسلمين^(٥)، بل يكره للمرأة ستره في الصلاة، كما يكره للرجل حيث

(١) الإنصاف ١/ ٤٥١.

(٢) مسائل أحمد لأبي داود ص (٤٠).

(٣) أخرجه الترمذي في الرضاع/ باب حدثنا محمد بن بشار ٤/ ١٥٣، وقال: «حديث حسن

غريب» من حديث ابن مسعود وفي إرواء الغليل ١/ ٣٠٣: «وهذا إسناد صحيح».

(٤) هذا الكلام نقله المرداوي في الإنصاف ١/ ٤٥٢ بنصه عن شيخ الإسلام رحمه الله.

(٥) انظر الإجماع لابن المنذر ص (٤٥)، الشرح الكبير ١/ ٢٢٨، الإفصاح ١/ ١١٨.

يمنع من إكمال السجود ومن تحقيق القراءة على ما يأتي إن شاء الله ذكره اللهم إلا أن تكون بين رجال أجنب، وربما يذكر هذا إن شاء الله تعالى في غير هذا الموضع.

فأما المرأة المراهقة، فعورتها كعورة الأمة: ما لا يظهر غالباً، لأن قوله عليه السلام: «لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار»^(١) يدل بتعليقه ومفهومه على أن غير الحائض بخلاف ذلك، وكذلك قوله في حديث أسماء: «إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا»^(٢) دليل على انتفاء ذلك قبل بلوغ المحيض، وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «دخل علي رسول الله ﷺ وكانت في حجري جارية فألقى علي حقوه»^(٣)، فقال: شقيه بين هذه وبين الفتاة التي في حجر أم سلمة، فإني لأراها إلا قد حاضت، أو لأراها إلا قد حاضت» رواه أحمد وأبو داود^(٤).

والخشي المشكل كالرجل في أشهر الوجهين^(٥) لأن الأصل براءة ذمته، مما زاد على ذلك.

وفي الآخر: هو كالمرأة^(٦) لأنه لا يتبين براءة ذمته إلا بذلك، وبكل حال فالمستحب له أن يستتر كالمرأة احتياطاً.

(١) سبق تخريجه ص (٢٥٩).

(٢) سبق تخريجه ص (٢٦٦).

(٣) في المصباح ص (١٤٥): «الحق: موضع شد الإزار وهو الخاصة. ثم توسعوا حتى سمو الإزار الذي على العورة حقاً».

(٤) أخرجه الإمام أحمد في ٩٦/٦، ٢٣٨، وأبو داود في الصلاة/ باب المرأة تصلي بغير خمار (٦٤٢)، وفي الفتح الرباني ٩٠/٣: «رجال رجال الصحيح».

(٥) وهذا هو المذهب، وعليه جمهور الأصحاب. الفروع ١/ ٣٣٠، الإنصاف ١/ ٤٥١.

(٦) المصادر السابقة.

الفصل الثالث :

في عورة الأمة.

ولا يختلف المذهب أن رأسها مع العنق ويديها وقدميها ليس بعورة في الصلاة^(١) وقد نص أحمد على ذلك^(٢)، والمراد بذلك: يداها إلى المرفقين، وقدماهما إلى الركبتين في المشهور^(٣).

وقال الآمدي: القدمان إلى أنصاف الساقين، وتسمى هذه الأعضاء ضواحيها؛ لأنها تضحى أي تبرز غالباً، وهو بمعنى قول الفقهاء: ما يظهر غالباً^(٤) وينبغي أن يكون المرفق والركبة مما لا يظهر غالباً، لأن الحد الذي بين العورة وما ليس بعورة ملحق بالعورة كالحد الذي بين رأس الحرة ووجهها فإن عليها أن تستره، لأن ستر الوجه لا يمكن إلا به، وقد مضت السنة بالفرق بين الحرة والأمة في باب العورة، ويذكر إن شاء الله في موضعه ما يجب أن تستره إذا خيف الافتتان بها ونحو ذلك.

والأصل في ذلك أن الله سبحانه قال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَنِسَاءُ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يَعْرِفْنَ فَلَ يُوْذِينَ﴾^(٥) الآية، والجلابيب هي: الملاحف التي تغطي الرأس والبدن وتسميها العامة: الأزر، وتسمى الجلباب: الملاة، ومنه قول النبي ﷺ:

(١) الشرح الكبير ١/ ٢٢٧، المبدع ١/ ٣٦١.

(٢) انظر مسائل أحمد لابنه عبد الله ص (٦٢)، الكافي ١/ ١٤٢، الإنصاف ١/ ٤٤٩.

(٣) الفروع ١/ ٣٣، المبدع ١/ ٣٦٠.

(٤) المحرر ١/ ٤٣.

(٥) سورة الأحزاب الآية (٥٩).

«تلبسها أختها من جلبابها»^(١) أي لتعيرها طرف الجلباب تلتحف به فتلتحف امرأتان بجلباب واحد، فاختص الله سبحانه بالأمريأتين الجلابيب أزواج النبي ﷺ وبناته ونساء المؤمنين ولم يذكر إماءه ولا إماء المؤمنين، ولسن داخلات في نساء المؤمنين، بدليل أن قوله تعالى: ﴿يَأْتِيَنَّكَ مِنَ النَّسَاءِ﴾^(٢) وقوله: ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نَسَائِهِمْ﴾^(٣) وقوله: ﴿الَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نَسَائِهِمْ﴾^(٤) إنما عني به الأزواج خاصة وإذا لم يكن داخلات في الأمريأتين لالتحاف بقين على أصل الإباحة لاسيما وتخصيص المذكورات بالحكم يدل على انتفائه فيما سواهن.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾^(٥) الآية لم تدخل فيه الأمة، لأنه لم يستثن سيدتها، ولأنه قد قال: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ﴾^(٦) وإنما يكون هذا للحرمة وهذه كانت سنة المسلمين على عهد رسول الله ﷺ مع علمه بذلك، فروى أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: «لما أولم النبي ﷺ على صفية، قال المسلمون: إحدى أمهات المؤمنين أو ما ملكت يمينه، فقالوا: إن حجبها فهي إحدى أمهات المؤمنين، وإن لم يحجبها فهي مما ملكت يمينه، فلما ارتحل وطأ لها خلفه ومد الحجاب» متفق عليه^(٧) فعلم بهذا أن ما ملكت أيمانهم لم

(١) أخرجه البخاري في الحيض/ باب شهود الحائض العيدين (٣٢٤)، ومسلم في العيدين/ باب ذكر إباحة خروج النساء في العيدين (٨٩٠).

(٢) سورة الأحزاب الآية (٣٢). (٣) سورة البقرة الآية (٢٢٦).

(٤) سورة المجادلة الآية (٢). (٥) (٦) سورة النور الآية (٣١).

(٧) أخرجه البخاري في المغازي/ باب غزوة خيبر (٤٢١٣)، ومسلم في النكاح/ باب فضيلة إعتاقه أمة ثم يتزوجها (١٣٦٥).

يكونوا يحجبونهن كحجب الحرائر، وأن آية الحجاب خاصة بالحرائر دون الإماء، وقد روى أبو حفص بإسناده عن أنس بن مالك: «أن عمر بن الخطاب رأى على أمة قناعاً فتناولها بدرته، وقال لا تشبهي بالحرائر»^(١) وعن أبي قلابة^(٢): «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان لا يدع أمة تقنع في خلافته وقال: إنما القناع للحرائر»^(٣) وروى الأثرم بإسناده عن علي رضي الله عنه قال: «تصلي الأمة كما تخرج»^(٤) وهو كما قال علي رضي الله عنه، فإن مثل هذا لا يجوز أن يخفى عليه من سنة رسول الله ﷺ، وهو ظاهر فإن الأمة إذا كانت تخرج مكشوفة الرأس بأن تصح صلاتها هكذا كان أولى وأحرى، فإن ما تستره المرأة عن الناس أشد مما تستره في الصلاة، ولأنه إذا لم يكن الاختمار واجباً عليها ولا كانت عادة إمائهن ذلك فمعلوم أنهم لم يكونوا وقت الصلاة يضعون لهن خمرأ ولا يغيرون لهن هيئة وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً.

إذا ثبت ذلك فلا يختلف المذهب أيضاً أن ما بين السرة إلى الركبة منها عورة.

وقد حكى جماعة من أصحابنا رواية: أن عورتها: السوأتان فقط^(٥) كالرواية في عورة الرجل وهو غلط قبيح فاحش على المذهب خصوصاً،

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٣٠، وعبد الرزاق ٣/ ١٣٥.

(٢) عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر الجرمي، أبو قلابة البصري ثقة فاضل، كثير الإرسال، مات بالشام هارباً من القضاء سنة (١٠٤)، وقيل: بعدها. (تقريب التهذيب ١/ ٤١٧).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٣٠.

(٤) تخريجه ص (٢٧٤).

(٥) كأي الخطاب، وابن عقيل، والشيزاري، وابن البناء وغيرهم (الإنصاف ١/ ٤٥٠).

وعلى الشريعة عموماً فإن هذا لم يقله أحد من أهل العلم، وكلام أحمد أبعد شيء عن هذا القول^(١)، وإنما كان يفعل مثل هذا أهل الجاهلية حين كانت المرأة الحرة والأمة تطوف بالبيت، وقد سترت قبلها ودبرها تقول:

اليوم يبدو بعضه أو كله وما بدا منه فلا أحله

حتى نهى الله تعالى عن ذلك وأمر بأخذ الزينة عند المساجد وسمى فعلهم فاحشة^(٢)، وإنما وقع الوهم فيه من جهة أن بعض أصحابنا قال: عورة الأمة كعورة الرجل بعد أن حكى في عورة الرجل الروائتين، وإنما قصد أنها مثله في المشهور في المذهب.

ثم اختلف أصحابنا فيما عدا ضواحيها وما بين السرة والركبة، وهو الظهر والصدر والمنكب ونحو ذلك هل هو عورة في الصلاة على وجهين. ومنهم من يحكيه على روايتين، لأنه قد أوما إليهما، ومنهم من يقول: إن المنصوص عورة.

أحدهما: أنه ليس بعورة، كما ذكره الشيخ رحمه الله، وهو قول ابن حامد وأبي الخطاب وابن عقيل^(٣): لما روى أبو داود في سننه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال: «إذا زوج أحدكم خادمه أو

(١) هذا الكلام لشيخ الإسلام نقله المرداوي في الإنصاف ١/ ٤٥٠.

(٢) كما في قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ الآية (٣١)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ الآية (٢٨).

(٣) انظر الهداية ١/ ٢٨، المغني ٢/ ٣٣٢، الكافي ١/ ١٤٢، الفروع ١/ ٣٣٠، المبدع ١/ ٣٦١، الإنصاف ١/ ٤٤٩ وفيه: «وهو المذهب».

عبده أو أجيره فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة»^(١) والمراد بالخادم: الأمة وإذا جاز للسيد النظر إلى ذلك مع أنها حرام عليه لم يكن عورة. والثاني: هو عورة، قاله القاضي في الجامع، وابنه أبو الحسين^(٢)، وذكر أنه منصوص أحمد وهو اختيار أبي الحسن الأمدي^(٣)، وهو أشبه بكلام أحمد وأصح؛ لأن علياً رضي الله عنه قال: «تصلي الأمة كما تخرج»^(٤) ومعلوم أنها لا تخرج عارية الصدر والظهر؛ ولأن الفرق بين الحرة والأمة إنما هو في القناع ونحوه، كما دلت عليه الآثار، ولأنهن كن قبل أن ينزل الحجاب مستويات في ستر الأبدان، فلما أمر الحرائر بالاحتجاب والتجلبب بقي الإمام على ما كن عليه.

فأما كشف ما سوى الضواحي فلم يكن عادتتهن ولم يؤذن لهن في كشفه فلا معنى لإخراجه من العورة؛ ولأن الله تعالى أمر بأخذ الزينة عند كل مسجد، وقميص الأمة ورداؤها من زينتها بخلاف الخمار؛ ولأن النبي ﷺ «نهى الرجل أن يصلي في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء»^(٥)

(١) سبق تخريجه ص (٢٦٣) ..

(٢) محمد بن محمد بن الحسين بن محمد بن الفراء الحنبلي، وهو ابن شيخ المذهب القاضي أبي يعلى، أبو الحسين، ولد سنة (٤٥١) هـ من كتبه: «طبقات الحنابلة»، «التمام لكتاب الروايتين والوجهين»، «المجموع في الفروع» مات سنة (٥٢٦) هـ (الذيل على طبقات الحنابلة ١٧٦/١، المقصد الأرشد ٢/ ٢٧٥).

(٣) الإنصاف ١/ ٤٥٠.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٣٠.

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب إذا صلى في الثوب الواحد فليجعل على عاتقيه (٣٥٩)، ومسلم في الصلاة/ باب الصلاة في ثوب واحد (٥١٦). ولفظهما: «على عاتقيه». وعند أحمد ٢/ ٢٤٣، ٤٦٤، والنسائي ٢/ ٧١ «عاتقه».

تكميلاً للتزين بستر المنكب، فكيف يأذن للأمة أن تصلي وظهرها وصدرها مكشوف؟ مع العلم بأن انكشاف ذلك منها أشد قبحاً وتفاحشاً من انكشاف منكب الرجل؛ ولأن الأصل أن عورة الأمة كعورة الحرة، كما أن عورة العبد كعورة الحر لكن لما كانت مظنة المهنة والخدمة، وحرمتها تنقص عن حرمة الحرة رخص لها في إبداء ما تحتاج إلى إبدائه وقطع شبهها بالحرية وتمييز الحرية عليها وذلك يحصل بكشف ضواحيها من رأسها وأطرافها الأربعة، فأما الظهر والصدر فباق على الأصل.

والحديث المتقدم لا دليل فيه، لأنه لا يلزم من إباحة النظر إليها بالملك أن يكون المنظور ليس بعورة، فإن النظر بإباح من المالك والمملوك وذوي المحارم إلى أشياء يجب سترها في الصلاة، لكن نظر الزوج والسيد المباح لهما الوطء أعم من نظر غيرهما.

فصل

وسواء في ذلك الأمة المزوجة، والمتسرة غير المستولدة، والمديرة، والمكاتب، والمعلق عتقها بصفة، لأن رقهن باق بحاله وما انعقد لهن من أسباب الحرية ليس بلازم، وقد تقدم حديث أنس في صفة^(١) بأنه دليل على أن السرية لم تكن تحجب حجب الزوجة هذا قول أكثر أصحابنا^(٢).

(١) سبق تخريجه ص (٢٧١).

(٢) شرح الزركشي ١/ ٦٢٤، وفي الإنصاف ١/ ٤٥٣: «أما أم الولد فالصحيح من المذهب أنها كالأمة في حكم العورة».

وقال أبو علي ابن البناء: حكم المكاتب والمذبرة والمعلق عتقها بصفة حكم أم الولد والمعتق بعضها، لأنه قد انعقد لهن سبب الحرية فخرجن عن محض العبودية فرجعن إلى الأصل^(١).

وأما أم الولد فقد نص أحمد على أنها تصلي كما تصلي الحرة^(٢) لأنه انعقد لها سبب الحرية لازماً وينجر لها من أحكام الحرية: أنها لا تباع، ولا توهب، ولا توقف، ولا ينقل الملك في رقبته فصار فيها شائبة الحرية فغلب حكمها لوجهين.

أحدهما: أنه لا يمكن تمييز حق الحرية عن حق العبودية، والعمل بمقتضى ما فيها من الحرية واجب، وهو لا يمكن إلا بأن تكون كالحرّة، وما لا يتم الواجب إلا به فواجب.

والثاني: أن الأصل: أن السترة في الأمة والحرّة سواء وإنما ترك ذلك في الأمة المحضة لما فيها من معنى الابتذال والامتهان، وهذا غير مقصود في أم الولد.

ثم اختلف أصحابنا هل هذا على سبيل الوجوب، أو الاستحباب؟ على وجهين، وذكر القاضي وأبو الخطاب وغيرهما في ذلك روايتين:

إحدهما: أنه على سبيل الاستحباب، كما ذكره الشيخ رحمه الله، وهو اختيار الخرقى^(٣) وغيره فيكره لها كشف رأسها، لكن لا تبطل صلاتها إن صلت مكشوفة، لأنها أمة فأشبهت المكاتب، ولأنها مال بدليل أنها تقوم

(١) انظر الإنصاف ١/ ٤٥٤.

(٢) مسائل أحمد لعبد الله ص (٦٣).

(٣) الخرقى مع شرح الزركشي ١/ ٦٢٤.

بالقيمة إذا قتلت أو ماتت تحت اليد العادية، فتكون كسائر الإماء وما فيها من منع التصرف في رقبتها لا يخرجها عن ذلك كالأمة الموقوفة، وما فيها من انعقاد سبب الحرية لا يوجب أخذ أحكام الحرية كالمدبرة، وقد ميزت على غيرها لما فيها من شوب الحرائر بكرهة كشف رأسها.

والثاني: على سبيل الوجوب، لما تقدم^(١).

وأما المعتقد بعضها فهي على هذا الخلاف المذكور إلا أن القول بالوجوب هنا هو القوي عند أصحابنا^(٢)، لأن فيها جزءاً حرّاً فوجب أن يعطى حكم الحرية، وذلك لا يمكن إلا بستر جميعها فيجب، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فواجب، ولهذا قلنا: فيما لا يمكن تقسيطه من الأحكام مثل الطلاق أنه يكمل، فإن المعتقد نصفه يطلق ثلاثاً؛ لأنه لا يمكن أن يطلق طلقين وربعاً.

(١) المغني ٢/ ٣٣٥.

(٢) قدم في الفروع: أنها كالأمة، وقال المرداوي: «الصحيح من المذهب أنها كالأمة أيضاً». وقال المجد: «الصحيح: أن المعتقد بعضها كالحرية»، وقال الزركشي: «كالحرية على الصحيح من الروايتين». (شرح الزركشي ١/ ٦٢٤، والفروع ١/ ٣٣٠، والإنصاف ١/ ٤٥٤).

مسألة: «ومن صلى في ثوب مغصوب أو دار مغصوبة لم تصح صلاته».

هذا أشهر الروایتين عن الإمام أحمد^(١).

والأخرى: تصح صلاته مع التحريم، وهي اختيار الخلال^(٢)، قال الآمدي: وهذا في الفرض فأما النفل فتبطل رواية واحدة، لأن المقصود به القربة، وهي لا تحصل بالمحرمات، بخلاف الفرض فإنه يقصد به القربة وبراءة الذمة، فإذا بطلت القربة تبقى براءة ذمته، وأكثر أصحابنا أطلقوا الخلاف، وهو الصواب، لأن منشأ القول بالصحة: أن جهة الطاعة مغايرة لجهة المعصية فيجوز أن يثاب من وجه ويعاقب من وجه، كما تبرأ الذمة فإنها لا تبرأ إلا بامثال الأمر وامثال الأمر طاعة، والصلاة في الثوب الحرير ممن يحرم عليه لبسه على هذا الخلاف، لأن المذهب أنه حرام.

وكذلك من لبس ثوباً فيه تصاوير إذا قلنا إنه حرام، قال أبو عبد الله السامري: كل من صلى في سترة يحرم عليه لبسها ولا سترة عليه غيرها كره له ذلك، وهل تبطل صلاته على روايتين^(٣)، وذلك مثل المغصوب، وما اشتري بعين مال الحرام في حق الرجال والنساء، ومثل الحرير، وما غلبه

(١) وهذا هو المذهب. (الشرح الكبير ١/ ٢٣٢، والمبدع ١/ ٣٦٨).

(٢) الإنصاف ١/ ٤٥٧. وقال شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص (٤١): «ولا تصح الصلاة في الثوب المغصوب ولا الحرير، ولا المكان المغصوب هذا إذا كانت الصلاة فرضاً وهو أصح الروايتين عن أحمد، وإن كانت نفلاً فقال الآمدي: لا تصح رواية واحدة، وقال أبو العباس: أكثر أصحابنا أطلقوا الخلاف وهو الصواب» ثم نقل عن شيخ الإسلام نحوه مما ذكره هنا.

(٣) المستوعب ٢/ ٨٠، ٨١.

الحرير، وما نسج بالذهب، ونحو ذلك في حق الرجال^(١).

ووجه الإجزاء: أن تحريم ذلك لا يخص الصلاة فأشبهه من صلى وهو حامل ثوباً مغصوباً، ولأن النهي عن الصلاة في المكان والثوب المغصوبين ليس لمعنى في نفس الصلاة كالصلاة مع الحدث والنجاسة، وإنما هو لمنع في غيرها وهو ما فيه من ظلم الغير والانتفاع بملكه بغير إذنه وهذه جهة غير جهة العبادة فيكون مطيعاً من حيث هو مصلي عاصياً من حيث هو غاصب.

ووجه الأول: ما روت عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ أنه قال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» متفق عليه^(٢) ومعنى رد أي مردود، وفي لفظ: «من صنع أمراً على غير أمرنا فهو مردود» رواه أحمد^(٣) وهذه الصلاة ليس عليها أمر الله ورسوله، بل هي على غير أمر الله ورسوله، ولأنه منهي عن هذه الصلاة فلا يكون مأموراً بها فلا يكون قد فعل ما أمر به فيبقى في عهدة الأمر.

وقولهم: النهي لمعنى في غير المنهي عنه وهي مأمورها من وجه آخر، ليس بجيد، لأن هذه الصلاة المعينة لم يأمر الله بها قط بل نهى عنها لمعنى فيها ولمعنى في غيرها فإن التقرب إلى الله بالحركات المحرمة وبالزينة المحرمة توجب أن تكون المفسدة في نفس حركات الصلاة ونفس الزينة التي هي شرط الصلاة، وأنه نهى عن غير هذه الصلاة لمعنى يعود إليها كما

(١) المستوعب ٢/ ٨٠، والمبدع ١/ ٣٦٧، والإقناع ١/ ٨٨، والمتنهي وشرحه ١/ ١٤٤.

(٢) أخرجه البخاري في الصلح باب إذا اصطلحوا على صلح جور (٢٦٩٧) ومسلم في الأفضية/ باب نقض الأحكام (١٧١٨).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٦/ ٧٣، وأبوداود في الموضع السابق.

هو منهي عن الصلاة في المكان النجس وبالثوب النجس وأولى فإن اشتراط حل المكان واللباس أولى من اشتراط طهارته لما فيه من تعلق حق الغير به، يبين ذلك أنا إنما علمنا كون النجاسة مفسدة للصلاة بالمنهي عنها، والمنهي عن لبس الحرير ولبس المغصوب والاستقرار في المكان المغصوب أشد، ولأن المنهي يقتضي فساد المنهي عنه إذ لو كان فعلاً صالحاً صحيحاً لما نهى عنه، ولأن الصلاة طاعة وقربة والحركات في هذا الثوب والمكان معصية والشيء الواحد لا يكون طاعة ومعصية مع اتحاد عينه فإنه جمع بين النقيضين.

وحقيقة المسألة: أن السترة والمكان شرط لصحة الصلاة كالطهارتين والأركان ومتى أتى بفرائض الصلاة على الوجه المنهي عنه لم يكن ما أتى به هو المفروض فلم يصح إتيانه به، وبهذا يظهر الفرق بين هذا وبين من ارتكب في الصلاة محظوراً لا تعلق له بواجباتها، مثل: لبس خاتم الذهب، وحمل المغصوب، فإن ذلك معصية منفصلة عن العبادة وإن كانت فيها فأشبهت الظلم والبغي للصائم والمُحَرَّم فإن هذه المعاصي تقابل الثواب إن كانت بقدره مع براءة الذمة من عهدة الواجب فيبقى لاله ولا عليه، لا يعاقب عقوبة التارك ولا يثاب ثواب الفاعل كما في الحديث: «رب صائم حظه من صيامه الجوع والعطش، ورب قائم حظه من قيامه السهر»^(١) أما إذا كان شرط صحة العبادة التي لا تتم إلا به أو شرط وجوبها

(١) أخرجه أحمد ٣٧٣/٢، ٤٤١ وابن ماجه في الصيام / باب ما جاء في الغيبة ٥٣٩/١، والحاكم ٤٣١/١ وقال صحيح على شرط البخاري، والدارمي في الرقاق ٢/٢١١، والبيهقي في الصيام ٤/٢٧٠. وفي الفتح الرباني ١٠/٧٦، و«إسناده حسن» وقال الألباني في تعليقه على المشكاة ١/٦٢٦: «إسناده جيد».

الذي به يمكن أداؤها أيضاً مفعولاً على الوجه المحرم كالماء والتراب في الوضوء والتميم، وكالزينة والبقة في الصلاة، وكالمال في الحج فإنه يكون متقرباً إلى الله بنفس ما حرمه ومطيعاً له بقدر ما حرمه والتقرب إلى الله والطاعة له بفعل ما حرمه محال ولا يصح ولا يجزىء.

ولو كان عليه ثوبان أحدهما محرم فقال أكثر أصحابنا^(١): لا يصح أيضاً؛ لأن المباح لم يتعين ساتراً سواء كان فوقانياً أو تحتانياً إذ أيهما قدر عدمه ستر الآخر، وكذلك لو كان بعض الثوب مغصوباً ولم يكن ساتراً لشيء من العورة، لأنه تابع للساتر.

ومنهم من خص الروائتين بمن صلى في سترة يحرم عليه لبسها ولا سترة عليه غيرها^(٢).

وأما تكة السراويل إن كانت غصباً أو حريراً فالمنصوص عن أحمد: التوقف عن الإعادة إذا صلى بها^(٣) فتخرج على وجهين. وقال أبو بكر والقاضي وغيرهما: حكمها حكم السراويل، لأنها من مصالحه^(٤).

وأما عمامة الغصب والحرير ففيها وجهان:
أحدهما: لا يبطل، اختاره ابن عقيل وأبو محمد، لأنها ليست مما

(١) سبق ص (٢٧٨).

(٢) كما سبق عن السامري ص (٢٧٨).

(٣) المبدع ١/٣٦٨، وفي مسائل عبدالله ص (٦٤): «سمعت أبي يقول: أكره التكة تكون من الحرير يعني أن يصلى بها».

(٤) في الإنصاف ١/٥٨٤: «الصحيح من المذهب: الصحة، وقيل: لا تصح.. واختاره أبو بكر».

يجب للصلاة فأشبهت خاتم الذهب^(١).

والثاني: يبطل، اختاره القاضي، لأنها وإن لم تكن شرطاً فهي من جنس الشرط، لأنها لباس وهي ملحقة في الاستحباب فألحقت به في الحكم كما تلحق اللقافة الثانية والثالثة بالأولى في قطع النباش إذ شاركها في الاستحباب، وإن لم تحلق بها الرابعة والخامسة لما لم تكن مستحبة^(٢).

فإن لم يجد غير المغصوب فهو كما لو وجد غيره إذا كان التحريم باقياً^(٣).

وأما الثوب الحرير إذا لم يجد غيره فتصح صلاته فيه لزوال التحريم^(٤).

وقيل: هو كالصلاة في الثوب النجس إذا لم يجد طاهراً، وهذا ضعيف، لأن المقتضي للفساد الحرمة وقد زالت فأشبه ما لو كان المصلي فيه امرأة أو كان قد لبسه لحكة أو جرب وأولى، فإن لبسه عند عدم غيره جائز إجماعاً^(٥).

ولو كان جاهلاً بأن المكان أو الثوب محرم إما لعدم علمه بأنه مغصوب كرجل صلى في مسجد مدة أو في دار ثم علم أنه مكان

(١) وهو الصحيح من المذهب. المبدع ١/ ٣٦٨، الإنصاف ١/ ٤٥٨.

(٢) الإنصاف ١/ ٤٥٨.

(٣) في الإنصاف ١/ ٤٥٨: «ولو لم يجد إلا ثوباً مغصوباً لم يصل فيه قولاً واحداً وصلى عرياناً قاله الأصحاب، فلو خالف وصلى لم تصح صلاته على الصحيح من المذهب لارتكاب النهي، وقيل: تصح».

(٤) (٥) وهو الصحيح من المذهب، الإنصاف ١/ ٤٥٨، ٤٥٩.

مغصوب، ورجل لبس ثوباً هو حرير وهو لا يعلم أنه حرير، أو لعدم علمه بأن الحرير محرم، أو بأن القعود في هذا المكان حرام ونحو ذلك فلا إعادة عليه هنا سواء قلنا: إن الجاهل بالنجاسة يعيد أو لا يعيد، لأن عدم علمه بالنجاسة لا يمنع العين أن تكون نجسة، وهنا إذا لم يعلم بالتحريم لم يكن فعله معصية، بل يكون طاعة وإن وجب عليه ضمان لحق آدمي^(١).

(١) الاختيارات ص (٤١).

فصل

ولافرق في المكان المغصوب، أو الثوب المغصوب بين أن يكون قد غصب الرقبة بيد قاهرة، أو دعوى فاجرة، وبين غصب منافعها بأن يدعي إيجارتها دعوى كاذبة أو يسكنها مدة بدون إذن أربابها، ولا فرق بين غصب القرار وغصب الهواء، مثل: أن يخرج روشناً أو ساباطاً في موضع لا يحل له، ولا فرق بين أن يجعل المغصوب داراً أو مسجداً مثل أن يغصب أرضاً فيبنيها مسجداً أو يبني المسجد في الطريق الضيقة.

ولافرق بين أن يغصب جميع البقعة أو جزءاً مشاعاً منها، مثل أن يكون بينه وبين غيره أرض مشتركة فيغصبه حصته، وكذلك لو كان بعض بدنه في موضع مباح وبعضه في موضع محرم لم تصح صلاته كما لو كان بعض موضعه طاهراً وبعضه نجساً.

فإن صلى على راحلة مغصوبة، أو سفينة مغصوبة فهو كالأرض المغصوبة، لأنها مستقر له ينتقل بانتقالها ويقف بوقوفها^(١).

وإن صلى على فراش مغصوب كالبساط والحصير والمصلى ففيه وجهان^(٢).

وإن صلى على سرير مغصوب ففيه وجهان: أظهرهما البطلان.

وإن غصب مسجداً بأن حوله عن كونه مسجداً بدعوى ملكه، أو وقفه

(١) الاختيارات ص (٤٢).

(٢) في الاختيارات ص (٤٢): «وإن صلى على فراش مغصوب فوجهان أظهرهما البطلان».

على جهة أخرى، أو تغيير بنيته لغير الصلاة لم تصح الصلاة فيه^(١)، وإن بقاه مسجداً ومنع الناس من الصلاة فيه، ففيه وجهان:

أحدهما: تصح وهو اختيار طائفة من المتأخرين^(٢) قال ابن عقيل: لأنه لم يصح غصبه حكماً بمعنى أنه لو تلف المسجد في مدة منعه لم يلزمه ضمانه كالحر إذا غصب، وإذا لم يصح غصبه صحت صلاته فيه، ولأن صلاته فيه ولبثه فيه غير محرم، وإنما المحرم منع الغير منه، فيكون هذا مستثنى من غصبه إياه كما استثنيت مواقيت الصلاة في حق العبد الآبق.

والثاني: لا يصح وهو قول قوي^(٣) لقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٤) فعاقب الله سبحانه من منع المساجد أن يذكر فيها اسم الله وسعى في خرابها بمنع العمار الذين يعمرونها بذكر الله بأن حكم عليه بأنه ليس له أن يدخلها إلا خائفاً، فيكون هذا الغاصب ممنوعاً من لبثه في هذا المسجد عقوبة على منعه الناس، واستثناؤه ودخوله خائفاً دليل على ثبوت المنع، لأنه إما أن يكون خائفاً من الله تعالى أن يعاقبه وذلك دليل على أن دخوله سبب العقوبة فيكون حراماً، وإما أن يكون خائفاً من الخلق بتسليط الله

(١) الاختيارات ص (٤٢).

(٢) وهذا الوجه هو الصحيح صححه المجد، وصاحب الفائق، وقدمه في الرعاية الكبرى.

(٣) الوجه الثاني: لاتصح قواه شيخ الإسلام، قال المرداوي: قلت: هو قوي. الاختيارات ص ٤٢، تصحيح الفروع ١ / ٣٣٤.

(٤) سورة البقرة الآية (١١٤).

إياهم عليه عقوبة له، وإذا كان الله قد عاقبه بأن جعله لا يدخل إلا خائفاً كان دخوله سبباً لحصول الخوف له، والخوف عقوبة فلا يكون الدخول إليها مأذوناً فيه، لأن ما أذن الله فيه لم يجعله سبباً للعقوبة، ولأن الله تعالى منعه أن يدخل إلا معاقباً بالخوف، فعلم أن الدخول ليس مباحاً مع مقامه على منع غيره، لأن ما أبيح لا يشترط في الإذن فيه حصول عقوبة، ولأن دخول المسجد وإن كان مباحاً لكن إباحة الشيء قد تكون شرطاً بالكف عن محرمات تتعلق بجنسه، كما قال تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحْلِيِّ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حَرَمٌ﴾^(١) فإنما أباح الأنعام لمن يعتقد تحريم الصيد في الإحرام فمن لم يلتزم هذا التحريم لم يكن مأذوناً له في ذلك المباح من جهة الشارع فكذلك الدخول إلى المسجد يجوز أن يكون مشروطاً برعاية حرمة والكف عن منع عباد الله من بيته، وذلك أن المسجد إنما أبيح له أن يدخله بوصف الاشتراك فأما دخوله بوصف الانفراد فليس بجائز كمن منع غيره من أخذ المباحات ليأخذها هو، مثل: أن يمنع عن الاحتشاش والاحتطاب والاصطياد ثم يأخذ ما منعه منه فإن هذا حرام وإن كان مباحاً لو لم يمنع غيره، وكذلك لو منع الناس أن يبيعوا أموالهم لبيع هو ماله كان بيعه حراماً، لأنه إنما باعه على الوجه المحرم وهو بمنزلة المكروه على الشراء منه.

وأيضاً فمن صور هذه المسألة إذا احتجر موضعاً من المسجد ومنع الناس من الصلاة فيه مثل المقصورة، وقد كان السلف يكرهون الصلاة في المقصورة، ويرون الصف الأول الذي يلي المقصورة، ولولا أنهم اعتقدوا

(١) سورة المائدة الآية (١).

أن دخولها مع الاحتجار منهي عنه لم ينهوا عن الصلاة في مقدم المسجد، بل لما كرهت الصلاة فيها صارت كأنها ليست من المسجد فكيف يصح مع هذا أن يكون دخوله ولبثه غير محرم إذا دخل على هذا الوجه؟
وأما قول ابن عقيل: إن المسجد لو تلف في مدة منعه لم يلزمه ضمانه فليس الأمر كذلك، بل المسجد عقار من العقار يضمن بالإتلاف إجماعاً، ويضمن بالغصب عند من يقول إن العقار يضمن بالغصب وهو المشهور في المذهب، ومن لم يضمّنه بالغصب لم يفرق بين المسجد وغيره، ولا خلاف أنه متقوم تقوّم الأموال بخلاف الحرف فإنه ليس بمال، نعم هو يشبه العبد الموقوف على خدمة الكعبة فإنه ليس له مال كمعين، ومع هذا فهو مضمون بالغصب بلا تردد وكذلك المال الموقوف على مصالح المسجد حكمه من هذا الوجه.



مسألة: «وليس الحرير والذهب مباح للنساء دون الرجال، إلا عند الحاجة، لقول رسول الله ﷺ في الحرير والذهب: «هذان حرام على ذكور أمتي حل لإناثها».

هذا الحديث رواه أبو موسى عن النبي ﷺ رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه^(١)، ورواه أيضاً علي بن أبي طالب رضي الله عنه ولفظه: «أن نبي الله ﷺ أخذ حريراً فجعله في يمينه، وأخذ ذهباً فجعله في شماله ثم قال: إن هذين حرام على ذكور أمتي حل لإناثهم» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه^(٢).

والكلام في فصلين:

أحدهما: في الحرير فإنه حرام على الرجال، كما ذكر في الحديثين المذكورين، وقد استفاضت الأحاديث عن النبي ﷺ بتحريمه، فروى عمر وأنس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «من لبس الحرير في الدنيا

(١) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٩٤/٤، والترمذي في اللباس / باب ما جاء في الحرير والذهب (١٧٢٠) وقال: «حديث حسن صحيح»، والنسائي في الزينة / باب تحريم لبس الذهب على الرجال ١٦٠/٨، والبيهقي ٢٧٥/٣.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٩٦/١، وأبو داود في اللباس / باب الحرير للنساء (٤٠٥٧) والنسائي في الموضوع السابق، وابن ماجه في اللباس / باب لبس الحرير والذهب للنساء (٣٥٩٥). وفي رياض الصالحين مع دليل الفالحين ص ٤٣٩: «إسناده حسن».

لم يلبسه في الآخرة» متفق عليهما^(١)، وأخرجه البخاري أيضاً من حديث ابن الزبير^(٢)، ومسلم من حديث أبي أمامة^(٣)، وعن حذيفة بن اليمان، والبراء بن عازب أن النبي ﷺ: «نهى عن لبس الحرير والديباج» متفق عليهما^(٤)، ويحرم بيعه من رجل يلبسه، والإعانة على لبس الرجل إياه بتفصيل، أو تخييط، أو غير ذلك، والثمن والأجرة التي تؤخذ عليه بهذا السبب من الخبائث.

فأما بيعه مطلقاً فيجوز إذا أمكن أن يلبسه رجل وامرأة، وكذلك صنعته على وجه يشترك في لبسه الرجال والنساء مثل البندك^(٥).

وأما النساء فيباح لهن لبسه للحديث المذكور، ولما روى علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: «أهديت للرسول ﷺ حلة سيرة فبعث بها إلي فلبستها فعرفت الغضب في وجهه، فقال: إني لم أبعث بها إليك لتلبسها،

(١) أما حديث عمر فقد أخرجه البخاري في اللباس / باب لبس الحرير (٥٨٣٠) ومسلم في اللباس / باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة ١٦٤٢ / ٣. وأما حديث أنس فهو عند البخاري في الموضع السابق (٥٨٣٢) ومسلم في الموضع السابق (٢٠٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في الموضع السابق (٥٨٣٣).

(٣) أخرجه مسلم في الموضع السابق (٢٠٧٤).

(٤) أما حديث حذيفة فقد أخرجه البخاري في اللباس / باب افتراش الحرير (٥٨٣١)، ومسلم في اللباس / باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة (٢٠٦٧). وأما حديث البراء فقد أخرجه البخاري في اللباس / باب الميثرة الحمراء (٥٨٤٩)، ومسلم في الموضع السابق (٢٠٦٦).

(٥) البندك: لبنة القميص، وقيل: عرى القميص (لسان العرب ١٠ / ٤٠٣).

إنما بعثت بها إليك لتشققها خمرأ بين النساء» متفق عليه^(١)، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة، فلما كان بعد ذلك أتني بحلل فبعثت إلى أسامة بن زيد بحلة فراح أسامة في حلتها فنظر إليه نظراً عرف أنه قد أنكر ما صنع، فقال أسامة: يا رسول الله ما تنظر إلي بعثت بها إلي، فقال: لم أبعث بها إليك لتلبسها، ولكن بعثتها لتشققها خمرأ بين نساءك» رواه مسلم^(٢).

ومن حرم عليه لبسه حرم عليه سائر وجوه الاستمتاع به مثل الجلوس عليه، والاستناد إليه وتعليقه ستوراً، فإن لفظ اللباس يشمل ذلك بدليل قول أنس: «ولنا حصير قد أسود من طول ما لبس»^(٣) وقد جاء ذلك صريحاً فروى أبو أمامة: «أنه دخل على خالد بن يزيد، فألقى له وسادة، فظن أبو أمامة أنها حرير، فتنحى وقال: قال رسول الله ﷺ: «لا يستمتع بالحرير من يرجو أيام الله» رواه أحمد^(٤)، وعن حذيفة بن اليمان قال: «نهانا النبي ﷺ أن نشرب في آنية الذهب والفضة، وأن نأكل فيها، وعن لبس الحرير

(١) أخرجه البخاري في اللباس / باب الحرير للنساء (٥٨٤٠) ومسلم في اللباس / باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة (٢٠٧١).

(٢) أخرجه مسلم في الموضع السابق (٢٠٦٨).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة / باب الصلاة على الحصير (٣٨٠) ومسلم في المساجد / باب جواز الجماعة في النافلة (٦٥٨).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٢٦٧/٥، في إسناده بكر بن أبي مريم، وقد اختلط (الفتح الرباني ٢٦٩/١٧).

والديباج، وأن نجلس عليه» رواه البخاري^(١) وعن البراء بن عازب أن النبي ﷺ «نهى عن المياثر الحمر» متفق عليه^(٢)، ورواه الترمذي ولفظه: «نهى عن ركوب المياثر»^(٣).

والمياثر: المراكب التي تكون على الرحل والسرج، سميت مياثر لدثارتها ولينها، ومنه الوثر، والوثير، وهو الفراش الوطيء. قال أبو عبيد: وأما المياثر الحمر التي جاء فيها النهي فإنها كانت من مراكب الأعاجم من ديباج أو حرير.

وعن علي بن أبي طالب قال: «نهاني يعني النبي ﷺ عن لبس القسي وعن الجلوس على المياثر. والمياثر: شيء كان يجعله النساء لبعولتهن على الرحل كالقطايف الأرجوان» رواه مسلم^(٤)، ولأن تحريمه إنما هو والله أعلم لما فيه من السرف، والفخر والخيلاء، ونحو ذلك، وذلك موجود في لبسه على البدن، وفي افتراشه، وجعله ستوراً، بل ربما كان ذلك بغير اللبس أعظم إلا أنه أرخص فيه للنساء، لأن بهن حاجة إلى التزين للبعولة في الجملة، كما أرخص لهن في التحلي بالذهب، وكما أرخص لهن في إطالة الثياب لمصلحة الستر، ولأنهن خلقن في الأصل ناقصات

(١) سبق تخريجه ص (٢٨٩).

(٢) سبق تخريجه ص (٢٨٩).

(٣) أخرجه الترمذي في اللباس / باب ما جاء في ركوب المياثر ٧٤ / ٦، وقال: «حديث حسن صحيح».

(٤) أخرجه مسلم في اللباس / باب النهي عن التختم في الوسطى (٢٠٧٨).

محتاجات إلى ما يتجملن به ويتزين، قال سبحانه: ﴿أَوْ مِنْ يَنْشُؤْ فِي
الْحَلِيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرَ مُبِينٍ﴾^(١) ويباح لهن افتراشه والاستناد إليه،
كما يباح لهن لبسه على أبدانهن في المشهور من المذهب الذي عليه
جمهور أصحابنا.

قال ابن عقيل: لا يباح ذلك، لأن حاجة المرأة إنما هي إلى لبسه على
بدنها دون افتراشه وتوسده، ولأنه أحد المحرمين فلم يباح للنساء منه إلا ما
تبع أبدانهن كالذهب.
ووجه الأول: عموم أحاديث الرخصة؛ ولأن ذلك كله لباس، وقد أبيع
لهن لباس الحرير.

فصل

وما يحرم على الرجال فإنه عام في حق الكبير والصغير في المشهور
من الروايتين^(٢).
وفي الأخرى: لا بأس باللباسه الصبي^(٣) لأنه غير مكلف، ولأنه ضعيف
العقل فأبيحت له الزينة كالمرأة كما يباح له من اللعب ما لا يباح للبالغ
بحيث لا يمنع منه.

(١) سورة الزخرف الآية (١٨).

(٢) وهي المذهب، الإنصاف ١/ ٤٨٠.

(٣) الشرح الكبير ١/ ٢٣٨.

ووجه الأول: عموم النهي فإنه قال: «حرام على ذكور أمتي»^(١) ولم يفرق بين الكبير والصغير. ومعنى التحريم في الصغير: أنه يمنع منه كما يمنع من شرب الخمر، ومن الكذب، وغير ذلك من المحرمات، وأن كافله يأثم بتمكينه من ذلك، وأن لكل واحد ولاية منعه من ذلك، لأنه من باب النهي عن المنكر، ولما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما قال: «كنا ننزعه عن الغلمان ونتركه على الجواري» رواه أبو داود^(٢).

ومعلوم أنهم إنما يفعلون هذا مفرقين هذا التفريق بأمر رسول الله ﷺ، لأنهم لا يقدمون على نزع لباس كانوا يلبسونه أولادهم ثم ينزعونه عن أحد الصنفين دون الآخر إلا عن توقيف، وأيضاً كما روي أن عبد الرحمن بن عوف: «دخل على عمرو ومعه ابنه محمد عليه قميص من حرير، فأدخل عمر يده في جيبه فشقه، فقال عبد الرحمن: فزعت الصبي أطرت قلبه، فقال عمر: تلبسونهم الحرير؟»^(٣) وعن عبد الرحمن بن يزيد قال: «كنت جالساً عند عبد الله بن مسعود فأتاه ابن له صغير وقد ألبسته أمه قميصاً من حرير وهو معجب به، فقال له: يا بني من ألبسك؟ قال: أمي قال: ادنه. فدنا منه فشقه، ثم قال: اذهب إلى أمك فلتلبسك ثوباً غيره»^(٤)، وعن

(١) سبق تخريجه ص (٢٦١).

(٢) أخرجه أبو داود في اللباس / باب في الحرير للنساء ٤ / ٣٣١، وسكت عنه.

(٣) أخرج نحوه ابن أبي شيبة في كتاب العقيدة / باب في لبس الحرير ٨ / ١٦٢.

(٤) أخرج نحوه ابن أبي شيبة في الموضع السابق ٨ / ١٦١، وأورده الهيثمي في المجمع ٤ / ١٤٤ وقال: «رواه الطبراني بإسنادين ورجال أحدهما رجال الصحيح».

سعيد بن جبير قال: «قدم حذيفة من سفرو على صبيانه قمص من حرير فمزقه على الغلمان، وتركه على الجواري»^(١) رواهن الخلال، وهذا كله دليل على أنهم فهموا من الحديث عموم التحريم في الرجال، وعمر وحذيفة من رواة حديث التحريم فهم أعلم بمعنى ما سمعوا، ولأن ذلك إجماع منهم فإنه لم يبلغنا أحداً منهم أرخص فيه، وعبد الرحمن لم يخالف عمر في إنكاره عليه إلباسه الحرير، بل أقره على إنكاره عليه إلباسهم الحرير، وإنما قال له: «أفزعت الصبي» فعلم أنه وافق عمر على أن الصبيان ممنوعون من لبس الحرير وأن ذلك الإلباس إما يكون من فعل النساء، ويكون عبد الرحمن لم يكن سمع النهي، وقد روي «أنه قاس ابنه على نفسه، لأن رسول الله ﷺ كان قد أرخص له في لبس الحرير للحكمة»^(٢)، فقال له عمر: إنه ليس مثلك» وهذا دليل على أن أحداً منهم لم يفرق بين الصغير والكبير، ولأن تزيين الغلام بما تزين به الجارية ليس بجائز، لأنه ليس محلاً للشهوة، بل يجب صونه عما يشبه به النساء ويصير به بمثالة المخنث، فإن ذلك سبب لاعتياده التشبه بالنساء وتخنيثه إذا كبر، وربما كان سبباً للفتنة به إلى غير ذلك من المفساد.

وأما إلباسه الذهب، فالمنصوص عنه فيه التحريم، لكن أصحابنا أجروا فيه الروايتين لعدم الفرق بينه وبين الحرير^(٣).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في الموضع السابق ١٦٢ / ٨.

(٢) يأتي ص (٣٠٤).

(٣) فالرواية الأولى وهي المذهب: أنه يحرم إلباسه الذهب كالحرير والثانية: لا يحرم. (الإنصاف ٤٨٠ / ١).

فصل

ويباح لبس الحرير وهو ما كان أربع أصابع مضمومة إذا كان تابعاً لغيره، مثل: العلم، والرقعة في الثوب، ولبنة الجيب الذي تسميه العامة الزيق، وسجف الفراء وغيرها، والأزرار، وكف الأكمام، والفروج به، وطرف العمامة، هذا هو المذهب المنصوص عنه في عامة جواباته.^(١)

وقد روي عنه: كراهة العلم؛ لأن ابن عمر «كان ينزعه من الثوب»^(٢) قال: وهو أسهل من المصمت^(٣)، قال الخلال: ذكر حنبل عن أبي عبد الله العلم في موضعين: أحدهما توقف فيه، والآخر: أباحه على رواية أصحابه، وهو إجماع التابعين، وذلك لما روى عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «نهى النبي ﷺ عن لبس الحرير إلا موضع أصبعين، أو ثلاثة أو أربعة» رواه الجماعة إلا البخاري^(٤) وفي لفظ أحمد وأبي داود «وأشار بكفه» وذلك إنما

(١) مسائل أحمد لابن هانئ ١٤٦/٢، المبدع ٣٨٢/١، الإنصاف ٤٨٠/١.

(٢) أخرجه ابن ماجه في اللباس / باب الرخصة في العلم في الثوب ١١٨٨/٢، وابن أبي شيبة في مصنفه ١٧٤/٨.

(٣) انظر المبدع ٤٨٢/١.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٥١/١، ومسلم في اللباس / باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة (٣/١٦٤٣)، وأبو داود في اللباس / باب ما جاء في لبس الحرير (٤٠٤٢)، والترمذي في اللباس / باب ما جاء في الحرير والذهب (١٧٢١)، والنسائي في الزينة / باب الرخصة في لبس الحرير ٢٠٢/٨، وابن ماجه في اللباس / باب في الرخصة في العلم في الثوب (٣٥٩٣). والحديث أخرجه البخاري بلفظ: «أن رسول الله ﷺ نهى عن الحرير إلا هكذا وأشار بأصبعيه اللتين تليان الإبهام» كتاب اللباس / باب لبس الحرير للرجال (٥٨٢٨).

يكون إذا كانت مضمومة فإنها إذا فرقت كان موضعها أكثر من أربع أصابع لأجل الفرج، وعن أسماء ابنة أبي بكر رضي الله تعالى عنهما، «أنها أخرجت جبة طيالة^(١) عليها لبنة شبر من ديباج كسرواني^(٢) وفرجيتها مكفوفين به^(٣)، فقالت: هذه جبة رسول الله ﷺ كان يلبسها كانت عند عائشة، فلما قبضت عائشة قبضتها إلي فنحن نغسلها للمريض يستشفى بها» رواه أحمد ومسلم^(٤) وهذا لفظ أحمد وفي رواية قالت: «يا جارية ناوليني جبة رسول الله ﷺ فأخرجت جبة طيالة مكفوفة الجيب والكمين والفرجين بالديباج» رواه أبو داود وابن ماجه^(٥)، وعن معاوية بن أبي سفيان أن النبي ﷺ: «نهى عن لبس الحرير إلا مقطعا» رواه أحمد^(٦).

فأما اليسير المفرد كالتكة والشرابة والمنطقة والخيط ونحو ذلك فيحرم في المنصوص^(٧)، لأنه «نهى عن الحرير إلا مقطعا» والمقطع: المفرق في غيره، وكذلك قوله عليه السلام: «إلا موضع إصبعين أو ثلاثة أو أربعة»^(٨) يدل على أنه موضوع في غيره، ولأنه قرن الحرير بالذهب والذهب يحرم

(١) الطيلسان: كساء غليظ، والمراد: أن الجبة غليظة كأنها من طيلسان، الفتح الرباني ١٧/ ٢٧٥.

(٢) الديباج: ثياب متخذة من الأبريسم. لسان العرب ٢/ ٢٦٢ وكسرواني: نسبة إلى كسرى ملك الفرس.

(٣) كذا في صحيح مسلم.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٦/ ٢٥٤، ومسلم في الموضع السابق (٢٠٦٩)، والنسائي في

الكبرى كما في تحفة الأشراف ١١/ ٢٥٤.

(٥) أخرجه أبو داود في الموضع السابق (٤٠٥٤) وابن ماجه في الموضع السابق (٣٥٩٤).

(٦) لم أقف عليه في المسند بهذا اللفظ ويأتي ص (٣٠٨) أن النبي ﷺ «نص عن لبس الذهب إلا مقطعا» عن معاوية رضي الله عنه.

(٧) الفروع ١/ ٣٤٨.

(٨) سبق تخريجه ص (٢٩٥).

منفرداً فكذلك الحرير، ولأن الذهب والفضة في الآنية والذهب في اللباس إنما يباح يسيره إذا كان تابعاً فكذلك يسير الحرير، لأن هذه الأشياء تجتمع في السرف والفخر والخيلاء.

ولو لبس ثياباً في كل ثوب حرير يسير بحيث لو جمع ما في جميعها صار ثوباً جاز ذلك وإن لم يجز لبس ذلك الحرير لو جمع ونسج ثوباً على حده، لأن هذا هو معنى قوله: «نهى عن لبس الحرير إلا مقطعاً» فإنه إذا فرق في الثياب صار مقطعاً، لأن كل ثوب له حكم نفسه.

فصل

فإن نسج مع الحرير غيره كالقطن والكتان والوبر والصوف ونحو ذلك، فالذي ذكره أكثر المتأخرين من أصحابنا القاضي وأصحابه ومن بعدهم: أنه إن كان الحرير هو الغالب حرم، وإن كان الحرير هو الأقل جاز قال بعضهم قولاً واحداً.

وإن استويا: فوجهان:

أحدهما: يحرم أيضاً وهو أشبه بكلام أحمد؛ لأن الرخصة إنما جاءت في اليسير الذي هو مقدار أربعة أصابع وفي الخز، فالحقنا بذلك ما إذا كان الحرير هو الأقل، لأن الحكم للأكثر، أما إذا تساوى فأحاديث التحريم تعمه ولم يجيء فيه رخصة، ولأنه قد تعارض المبيح والحاضر فغلب الحاضر كالمتولد من بين ما يؤكل وما لا يؤكل^(١).

(١) قال المرداوي في الإنصاف ١/ ٤٧٦: «الوجه الثاني: يحرم قال ابن عقيل في الفصول، والشيخ =

والآخر: يكره ولا يحرم^(١) لما روي عن ابن عباس قال: «إنما نهى رسول الله ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير^(٢)» قال ابن عباس: «فأما العلم من الحرير، وسدى الثوب^(٣) فلا بأس به» رواه أبو داود وأحمد واحتج به^(٤)، ولأنه قد تعارض الحاضر والمبيح فيرجع إلى الأصل وهو الحل وإذا شككنا هل هو من القسم المباح أو القسم المحرم كره لبسه، ولا يثبت التحريم بالشك.

وجعل بعض المتأخرين من أصحابنا الملح^(٥) والقسي^(٦) والخز^(٧) من صور الوجهين، وجعل التحريم قول أبي بكر، لأنه حرم الملح والقسي.

والإباحة قول ابن البناء^(٨) لأنه أباح الخز، وهذا مع أن أبا بكر قال:

= تقي الدين في شرح العمدة: الأثبه أنه يحرم لعموم الخبر. وصوبه في تصحيح الفروع ٣٤٨/١.

(١) قال في الإنصاف ٤٧٦/١: «أحدهما: يجوز وهو المذهب» وانظر تصحيح الفروع ٣٤٨/١، والمبدع ٣٧٩/١.

(٢) المصمت: الذي جميعه حرير لا يخالطه قطن ولا غيره.

(٣) بوزن الحصى وهو: خلاف اللحمة وهو ما مد طولاً في النسيج. الفتح الرباني ٢٧٥/١٧.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٢١٨/١، وأبو داود في اللباس/ باب الرخصة في العلم وخط الحرير (٤٠٥٥)، والبيهقي ٢٧٠/٣، والحاكم في اللباس ١٩٢/٤، وقال ابن حجر في الفتح ٢٩٤/١٠: «أخرجه الحاكم بإسناد صحيح، والطبراني بإسناد حسن» وصححه ابن الملقن أيضاً كما في تحفة المحتاج ٥٣٧/١.

(٥) انظر ص (٣٠٢). (٦) انظر ص (٣٠١). (٧) انظر ص (٣٠٣).

(٨) الحسن بن أحمد بن عبد الله بن البناء ولد سنة (٣٩٦هـ) مرقىء محدث فقيه صنف ما يقرب من خمسمائة مصنف مات سنة (٤٧١هـ). (طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٤، المقصد الأرشد ٣٠٩/١).

ويلبس الخنز، ولا يلبس الملحَم ولا الديباح، وقال: «نهى النبي ﷺ عن لبس القسي وعن الحرير والذهب»^(١).

وأما المنصوص عن أحمد وقدماء الأصحاب في إباحة الخزدون الملحَم وغيره، وهذا أكثر في كلامه قال: أكره لباس الملحَم للرجال، فأما الخنز فلا بأس به. الخنز ثخين يلي الجلد، والحرير لا يكاد يستبين من تحته، وقال أيضاً: يكره لباس الملحَم إلا الخنز، فإنه على جلده الخنز، وقال: لا يعجبني إلا الخنز قد لبسه القوم، وأما هذا الملحَم المحدث فما يعجبني، وسئل في موضع آخر عن الثوب سداه حرير ولحمته قطن؟ فقال: هذا يشبه بالخنز، لأن الخنز سداه حرير وهو الذي لبسه أصحاب النبي ﷺ.

وكره هذا^(٢)؛ لأن سداه قطن وهو محدث^(٣). وكذلك ذكر أبو بكر وعامة قدماء الأصحاب: أن الخنز الذي لبسته الصحابة رضوان الله عليهم مباح، وكرهوا الملحَم وغيره، وصرحوا بأن هذه كراهة تحريم فمن زعم أن في الخنز خلافاً فقد غلط^(٤).

والأصل في إباحة الخزما روى عبدالله بن سعد^(٥) عن أبيه قال: «رأيت رجلاً نجاراً على بغلة بيضاء عليه عمامة خز سوداء، فقال: كسانها

(١) النهي عن لبس الحرير والذهب سبق ص (٢٩١). وأما النهي عن لبس القسي فيأتي ص (٣٠١).

(٢) أي: الملحَم.

(٣) انظر مسائل الإمام أحمد لابن هانئ ١٤٦/٢ - ١٤٧، مسائل أحمد لابن صالح ٢٠٣/٢، ٣٤٤، الاختيارات ص (٧٦).

(٤) انظر ص (٣٠٠).

(٥) عبدالله بن سعد بن عثمان الدشتكي، أبو عبد الرحمن المروزي، نزيل مرو، صدوق من العاشرة. (تهذيب التهذيب ٢٣٤/٥، تقريب التهذيب ٤١٩/١).

رسول الله ﷺ» رواه أبو داود^(١)، وقد صرح عن خلق من الصحابة أنهم لبسوا الخبز وأرخصوا فيه^(٢). منهم عبدالرحمن بن عوف، وأبو قتادة، وعمران بن حصين، وعائشة، والحسن بن علي، وأبو هريرة، وابن عباس، وابن الزبير، وابن عمر، وابن أبي أوفى، وأنس بن مالك، وأبو أي الأنصاري ابن أم حرام، ووابصة، ومروان^(٣)، في أوقات متفرقة ولم ينكر ذلك أحد فصار إجماعاً فثبت إباحة الخبز وهو الذي يكون سداه حريراً ولحمته وبراً أو صوفاً ونحوه، وكذلك في حديث ابن عباس «فأما العلم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به»^(٤) وقد احتج به أحمد.

وإنما كرهنا الملح، لعموم أحاديث التحريم، وإنما استثنى منها ما استثنى، وليس في الملح معناه كما سيأتي، ولأن النبي ﷺ «نهى عن

(١) أخرجه أبو داود في اللباس/ باب ما جاء في الخبز (٤٠٣٨)، والترمذي في التفسير/ باب ومن سورة الحاقة (٣٣١٨). وقال ابن حجر في الفتح ١٠/ ٢٩٥: «وقد ثبت لبس الخبز عن جماعة من الصحابة وغيرهم.. وأورده ابن أبي شيبة عن جمع منهم وعن طائفة من التابعين بأسانيد جياد وأعلى ما ورد في ذلك ما أخرجه أبو داود.. ثم ذكر الحديث».

(٢) قال أبو داود في سننه ٤/ ٣١٩: «عشرون نفساً من أصحاب رسول الله ﷺ أو أكثر لبسوا الخبز منهم أنس والبراء بن عازب».

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في لبس الخبز عن الصحابة وغيرهم من السلف في كتاب العقيدة/ باب من رخص في لبس الخبز ٨/ ١٥١ - ١٥٦، وعبدالرزاق في مصنفه ١١/ ٧٦، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ٢٥٦، والطبراني كما في مجمع الزوائد ٥/ ١٤٤ - ١٤٥. وقد سبق قول ابن حجر بأسانيد جياد، وقال الهيثمي في المجمع. ٥/ ١٤٥: «لبس الخبز عن الحسين، وعمران ابن حصين، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وأبي هريرة، وأبي قتادة، وابن الزبير كسته إياه عائشة رواها الطبراني بأسانيد رجالها رجال الصحيح».

(٤) سبق تخريجه ص (٢٩٨).

لبس القسي» والقسي، ثياب مخلوطة بحرير، قال البخاري في صحيحه: قال عاصم^(١) عن أبي بردة^(٢) قلنا لعلي: ما القسي؟ قال: «ثياب أتنا من الشام أو من مصر مضلعة فيها حرير أمثال الأترج»^(٣) وقال أبو عبيد وجماعة من أهل اللغة والحديث^(٤): ثياب يؤتى بها من مصر فيها حرير، قال بعضهم: هو ضرب من ثياب كتان مخلوط بحرير يؤتى بها من مصر نسبة إلى قرية على ساحل البحر، يقال لها: القس، ويقال القسي: القزي، أبدلت الزاء سيناً، كما يقال: ألسمته الحجة أي ألزمته الحجة، وقيل: هو منسوب إلى القسي وهو الصقيع لبياضه ونسبتها إلى المكان هو قول الخليل ابن أحمد^(٥) وغيره، فقد اتفقوا كلهم على أنها ثياب فيها حرير وليست حريراً مصمتاً، وهذا ليس هو الملح، وأيضاً فإن الخز أخف من وجهين:

أحدهما: أن سداه حرير، والسدى أيسر من اللحم وهو الذي بين ابن عباس جوازه بقوله: «فأما العلم من الحرير وسدى الثوب فلا بأس به».

والثاني: أن الخز ثخين والحرير مستور فيه بين الوبر، فيصير الحرير بمنزلة الحشوة، ويصير الذي يلي الجلد ويظهر هو الوبر، ومعلوم أن الحرير الباطن ليس بمنزلة الحرير الظاهر إذ ليس في الباطن سرف ولا فخر ولا خيلاء، ولهذا كان الصحيح جواز حشو الجلباب والفرش به، وقد ذكر أحمد

(١) عاصم بن كليب بن شهاب بن المجنون الجرمي الكوفي، صدوق رمي بالإرجاء مات سنة بضع وثلاثين. (تقريب التهذيب ١/ ٣٨٥).

(٢) أبو بردة ابن أبي موسى الأشعري قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث ثقة مات سنة أربع ومائة وقد جاز الثمانين (تقريب التهذيب ٢/ ٣٩٤).

(٣) أخرجه البخاري في اللباس/ باب لبس القسي ٤/ ٦٣.

(٤) (٥) انظر: لسان العرب ٦/ ١٧٥، والصاح ٣/ ٩٦٢، والقاموس ٢/ ٢٤٠.

رضي الله عنه هذين الفرقين^(١) فإذا كان الحديث عاماً في التحريم بل خاصاً في الملح، وإنما أبيح الخزلم يجزأ أن يلحق به إلا ما في معناه فعلى هذا كل ما سوى الخزمن الملح يكره لذلك، والخزما كان لحمته من الوبر ونحوه مما له ثخانة تغطي الحرير، فتكون الرخصة معلقة بكون السدى حريراً وكون اللحم من الوبر ونحوه.

وقال القاضي: الملح هو الذي سداه حرير ولحمته غزل، أولحمته حرير وسداه غزل، والخز: ما كانت لحمته أو سداه خزاً. فجعل الاعتبار بنفس ما ينسج مع الحرير من غير فرق بين السدى واللحمة؛ لأن أحمد علل بثخانة الخز وأنه يلي الجلد والحرير لا يكاد يستبين من تحته. وعنه: إن كان السدى حريراً حلّ مطلقاً على ما رواه صالح^(٢) لحديث ابن عباس^(٣).

ثم كراهة الملح كراهة تحريم ذكره القاضي وغيره، وقال غيره من أصحابنا: هي كراهة تنزيه إلا أن يكون المنسوج مع الإبريسم أكثر، وقد روي عن معاوية عن النبي ﷺ قال: «لا تركبوا الخز ولا النمار» رواه أبو داود^(٤) وفي حديث أبي عامر أو أبي مالك الأشعري سمع النبي ﷺ يقول: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الخز والحرير والخمر والمعازف، ولنزلن

(١) انظر مسائل أحمد لابن هانئ ١٤٦/٢ - ١٤٧.

(٢) مسائل أحمد لابنه صالح ٢٠٣/٢.

(٣) سبق تخريجه ص (٢٩٨).

(٤) أخرجه أبو داود في اللباس / باب في جلود النمر والسباع (٤١٢٩)، وابن ماجه مقتصر على ذكر النمر - كتاب اللباس / باب ركوب النمر (٣٦٥٦). وسكت عنه أبو داود، والمنذري، وقال الشوكاني في النيل ٩٢/٢: «إسناده ثقات».

أقوام إلى جنب علم، يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم رجل فيقولون: ارجع إلينا غداً فيبيتهم الله، ويضع العلم ويمسخ آخرين قردة وخنازير إلى يوم القيامة» رواه البخاري بلفظ «الحر» ورواه أبو داود^(١).

قال: أصحابنا وهذا محمول على خز كثير حريره أو نوع من الحرير يسمى خزاً كما يسمى قرأ، قال بعض أصحابنا: الذي يسميه الناس اليوم الخز هو ما يعملونه من سقط الحرير ومشاقته والتبر الذي يلقيه الصايغ من فمه من تقطيع الطاقات، فيدقونه كالقطن ثم يغزلونه ويعملونه ثياباً، وهذا حكمه حكم الحرير، فظهر بهذا أن الخز: اسم لثلاثة أشياء: للوبر الذي ينسج مع الحرير وهو وبر الأرناب، واسم لمجموع الحرير والوبر واسم لردء الحرير، فالأول والثاني هو الحلال والثالث حرام.

وأما حشو الثياب والفرش بالحرير فالمشهور من الوجهين: أنه مباح من غير كراهة^(٢) لأنه لا يستبين ولا يستمتع به وليس فيه سرف. والوجه الآخر: يحرم^(٣).

فصل

وإذا احتاج إلى لبس الحرير لدفع حر أو برد، أو ستر عورة أو تحصن

(١) أخرجه البخاري في الأشربة/ باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه (٥٥٩٠).

وأبو داود في اللباس/ باب ما جاء في الخز (٤٠٣٩)، والترمذي في التفسير (٣٣١٨).

(٢) وهو المذهب. الشرح الكبير ١/ ٢٣٩.

(٣) المبدع ١/ ٣٨٢.

من العدو ولم يقيم غيره مقامه أبيع قولاً واحداً، لأنه إذا أبيع للنساء لعموم حاجتهن إليه للزينة، فلأن يباح عند الضرورة أولى، فإن الضرورة الخاصة أبلغ من الحاجة العامة، ولأنه إذا اضطر إلى ما حرم من الأطعمة أبيع له فكذلك المحرم من اللباس، لأنهما يشتركان في الاضطرار.

وإن احتاج إليه لمرض أو حكة يرجى نفع التحرير وتأثيره فيه روايتان:

إحدهما: لا يباح^(١) لعموم أحاديث النهي، ولأنه تداو بمحرم يشتهى فأشبهه التداوي بالخمر، وتحمل «إباحة النبي ﷺ للزبير وعبد الرحمن» على تخصيصهما بذلك، لعلمه بانتفاء مفسدة اللبس في حقهما «كما شهد لأبي بكر أنه ليس ممن يجزئونه خيلاء».

والثانية: يباح، وهي الصحيحة^(٢) لما روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ «رخص للزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف في لبس التحرير من حكة كانت بهما» رواه الجماعة^(٣) وما ثبت في حق الواحد من الأمة ثبت في حق الجميع إلا ما خص مع أن أحداً لم يخص بحكم إلا لسبب اختص به وهنا لم يختص بالسبب، لأن الحكة هي السبب وهي

(١) المغني ٢/ ٣٠٦.

(٢) وهي المذهب. المبدع ١/ ٣٨١.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٣/ ١٢٢، ١٢٧، ١٨٠، ١٩٢، ٢١٠، والبخاري في اللباس / باب ما يرخص للرجال من التحرير (٥٨٣٩)، ومسلم في اللباس / باب إباحة لبس التحرير للرجل (٢٠٧٦)، وأبو داود في اللباس / باب في لبس التحرير لعذر (٤٠٥٦)، والترمذي في اللباس، باب ما جاء في الرخصة في لبس التحرير (١٧٢٢)، والنسائي في الزينة / باب الرخصة في لبس التحرير ٨/ ٢٠٢، وابن ماجه في اللباس / باب من رخص له في لبس التحرير (٣٥٩٢).

تعرض لغيرهما كما عرضت لهما، ولأن النساء أرخص لهن في لبسه
للحاجة إلى التزين به، فالحاجة إلى التداوي أولى. بخلاف الخمر فإنها
محرمة مطلقاً على كل أحد وفي كل حال وقد حرم قليلها وكثيرها.

فصل

وفي لبسه في الحرب روايتان:

إحدهما: يحرم^(١) للعمومات فيه، ولأنه يحرم في غير الحرب، فحرم
في الحرب كالذهب.

والأخرى: يباح^(٢) وهي أقوى، لما روت أسماء بنت أبي بكر رضي الله
عنها قالت «كانت عندي للزبير ساعدان من ديباج، كان النبي ﷺ
أعطاهما إياه يقاتل بهما» رواه أحمد^(٣) وروى وكيع بإسناده قال: «قال
ناس من المهاجرين لعمر بن الخطاب: إنا إذا لقينا العدو ورأيناهم قد
كفروا على سلاحهم بالحرير والديباج فرأينا لذلك هيبة، فقال عمر: وأنتم
إن شئتم فكفروا على سلاحكم بالحرير والديباج» ولأن في ذلك إرهاباً
للعُدو وكسراً لقلوبهم وإظهاراً لأبهة جيش الإسلام فجاز ذلك، وإن كان

(١) الفروع ١/ ٣٥٠.

(٢) وهي المذهب. الإنصاف ١/ ٤٧٩، تصحيح الفروع ١/ ٣٥٠.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٦/ ٣٥٢. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٤٤: «رواه أحمد وفيه
ابن لهيعة وبقيّة رجال أحمد رجال الصحيح».

فيه اختيال، لأن الاختيال عند القتال غير مكروه، لما روى جابر بن عتيك أن النبي ﷺ قال: «إن من الخيلاء ما يحب الله، ومنها ما يبغض الله: فالخيلاء التي يحب الله: اختيال الرجل في القتال واختياله في الصدقة. والخيلاء التي يبغض الله: الخيلاء في البغي أو قال في الفخر» رواه أحمد وأبو داود والنسائي^(١)، وقد قال ﷺ لأبي دجاجة^(٢) لما اختال يوم أحد «إنها لمشية يبغضها الله إلا في هذا الموطن»^(٣) وقد ذكر بعض أصحابنا أن الروایتين في لبسه في دار الحرب، وذلك أعم من لبسه وقت الحرب.

فصل

ولا بأس أن يوضع المصحف في كيس حرير أو ديباج نص عليه في مواضع^(٤) قال القاضي:
والمسألة محمولة على أن ذلك قدر يسير فلا يحرم استعماله كالطراز والذيل والجيب.

والصواب: إقرار النص على ظاهره، لأن الكيس إنما يكون أكثر من أربع أصابع وذلك كثير؛ ولأنه مفرد ولا فرق في المفرد بين اليسير والكثير

(١) أخرجه أحمد في المسند ٦٣/٥، ٤٤٥، ٤٤٦، وأبو داود في الجهاد/ باب الخيلاء في الحرب (٢٦٥٩)، والنسائي في الزكاة/ باب الاختيال في الصدقة ٧٨/٥. والحديث سكت عنه أبو داود.

(٢) اسمه: سماك بن خرشة، شهد بدرًا وأحدًا، وغيرهما واستشهد باليمامة (الإصابة ٥٧/٧).

(٣) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠٩/٦، وقال: «رواه الطبراني وفيه من لم أعرفه».

(٤) انظر شرح منتهى الإرادات ١/١٥١.

كالتكة، وإنما وجه ذلك أن المحرم إنما هو لباس الحرير والاستمتاع به ووضع المصحف فيه إنما هو جعله لباساً للمصحف ووعاء له ليصان ويحفظ وما شرع له الكسوة من شعائر الله جاز أن يكسى الحرير كالكعبة وأولى؛ ولأن لباس الحرير إنما يكره للأدومي لما فيه من العظمة والسرف وهذا أمر مطلوب لكتاب الله وبيته.

والفرق بين هذا وبين الزخرفة: أن الكسوة فيها منفعة للبيت والمصحف فإذا حصلت بأشرف الثياب كان ذلك تعظيماً لحرمة الله بخلاف الزخرفة فإنه لا منفعة فيها بل تلهي المصلين.

الفصل الثاني :

في الذهب وهو قسمان :

أحدهما: لبسه.

والثاني: التحلي به.

أما لبسه فيحرم على الرجال لبس المنسوج بالذهب والمموه به إذا كان كثيراً، لما تقدم من حديث علي وأبي موسى^(١) رضي الله عنهما، ولأنه أبلغ في السرف والفخر والخيلاء من الحرير والحاجة إليه أقل، فيكون أولى بالتحريم.

وإذا استحال لونه ففيه وجهان :

أحدهما: يحرم^(٢) لعموم النهي.

والثاني: لا يحرم^(٣) لأنه قد زالت مظنة الفخر والخيلاء.

(٢) (٣) الشرح الكبير ١/ ٢٣٨.

(١) سبق تخريجه ص (٢٦١).

فإن لم يحصل منه شيء إذا جمع أبيح قولاً واحداً^(١).
وفي سير الذهب في اللباس مثل العلم المنسوج بالذهب روايتان
مومىء إليهما.

إحداهما: يحرم^(٢)، وهو اختيار كثير من أصحابنا، لعموم النهي، ولأنه
استعمال للذهب فحرم كاليسير في الآنية.

والثانية: لا يحرم^(٣) وهي اختيار أبي بكر وغيره، لما روى معاوية بن أبي
سفيان أن النبي ﷺ: «نهى عن لبس الذهب إلا مقطعاً» رواه أحمد وأبو داود
والنسائي^(٤)، واحتج به أحمد وفسر قوله: «إلا مقطعاً» باليسير، ولأنه أحد
الأصناف الثلاثة فحلّ منه اليسير التابع لغيره كيسير الحرير ويسير الفضة
في الآنية.

والفرق بين سير الذهب في الآنية ويسيره في اللباس ونحوه: ظاهر،
لأن الآنية تحرم من الفضة ومن الذهب على الرجال والنساء، واللباس
يباح للنساء من الذهب والفضة مطلقاً، ويباح للرجال يسير الفضة منه
مفرداً كالخاتم ونحوه، ولا يصح إلحاق أحدهما بالآخر.
وعنه رواية ثالثة: أنه يباح اليسير لحاجة سواء كان مفرداً أو تابعاً، ولا

(١) والصحيح من المذهب: أنه إذا لم يحصل منه شيء يباح، وإن حصل منه شيء لم يبح.
الإنصاف ٤٧٨/١.

(٢) وهو المذهب. الفروع ٣٥٢/١.

(٣) واختار هذه الرواية أيضاً المجد وشيخ الإسلام. الفروع ٣٥٢/١، الاختيارات ص (٧٧).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٩٢/٤، ٩٨، وأبو داود في الخاتم/ باب ما جاء في الذهب للنساء

(٤٢٣٩) وقال: «أبرقلاية لم يلق معاوية»، والنسائي في الزينة/ باب تحريم الذهب على

الرجال ١٦١/٨ - ١٦٢.

يباح للترزين وهي المنصوصة عنه صريحاً، وكذلك ذكر القاضي في اللباس قال في رواية صالح^(١) وعبدالله^(٢) وأبي طالب وأبي الحارث^(٣) واللفظ له: «أن النبي ﷺ نهى عن لبس الذهب إلا مقطعا» قال: الشيء اليسير كشد أسنانه وما كان مثله مما لا يتزين به الرجل، فأما الخاتم ونحوه فلا، وذلك لأنه قد دل ذلك على أن القطع من الذهب وهو اليسير منه مباح مطلقاً، لكن لا بد أن يكون لحاجة لأنه قد دلت النصوص على تحريم خاتم الذهب ونحوه.

وعن شهر بن حوشب^(٤) عن عبدالرحمن بن غنم^(٥) أن النبي ﷺ قال: «من تحلى أو حلى بخربصيصة من ذهب كوي يوم القيامة» رواه أحمد^(٦) وهذا نهى عن التحلي بقليل الذهب مطلقاً، ومفهومه يدل على أنه لا يحرم

(١) لم أقف عليها في مسائل أحمد لابنه صالح المطبوع.

(٢) مسائل أحمد لابنه عبدالله ص (٤٤٦).

(٣) قال شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص (٧٧): «وتنازع العلماء في يسير الذهب في اللباس والسلاح على أربعة أقوال في مذهب أحمد وغيره: أحدها: لا تباح. والثاني: تباح في السيف خاصة. والثالث: تباح في السلاح وكان في سيف عثمان بن حنيف مسمار من ذهب. والرابع: وهو الأظهر: أنه يباح يسير الذهب في اللباس والسلاح، فيباح طراز الذهب إذا كان أربعة أصابع فما دونها».

(٤) شهر بن حوشب الأشعري الشامي مولى أسماء بنت يزيد بن السكن صدوق كثير الإرسال والأوهام مات سنة (١١٢) هـ. (تقريب التهذيب ١/ ٣٥٥).

(٥) عبدالرحمن بن غنم الأشعري مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين مات سنة (٧٨) هـ. (تقريب التهذيب ١/ ٤٩٤).

(٦) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤/ ٢٢٧. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٤٧: «رواه أحمد وفيه شهر وهو ضعيف يكتب حديثه وبقي رجاله رجال الصحيح».

منه ما ليس بتحلي.

القسم الثاني: التحلي به: فيحرم على الرجل أن يتحلى بالذهب المفرد كالحاتم والسوار ونحو ذلك، لما تقدم من قوله عليه السلام: «هذان حرام على ذكور أمتي»^(١) ولما روى البراء بن عازب وأبو هريرة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: «نهى عن خاتم الذهب»^(٢) وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: «اتخذ خاتماً من ذهب فجعله في يمينه وجعل فمه مما يلي باطن كفه فاتخذ الناس خواتيم الذهب، قال: فصعد رسول الله ﷺ المنبر فألقاه ونهى عن التختم بالذهب»^(٣) متفق عليهن، وجاء ذلك من عدة وجوه، وقد تقدم قوله ﷺ: «من تحلى أو حلى بخربصيصة من ذهب كوي يوم القيامة».

قال أبو زيد الأنصاري^(٤): يقال ما عليها خربصيصة أي شيء من الحلي.

فأما التابع من الذهب فيباح من حلية السيف، مثل: القبيصة نص عليه.

وعنه: ما يدل على المنع لما تقدم.

(١) سبق تخريجه ص (٢٦١).

(٢) حديث البراء سبق ص (٢٨٩). وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فقد أخرجه البخاري في اللباس / باب خواتيم الذهب (٥٨٦٤)، ومسلم في اللباس / باب تحريم خاتم الذهب على الرجال (٢٠٨٩).

(٣) أخرجه البخاري في اللباس / باب من جعل فص الخاتم في بطن كفه (٥٨٧٦)، ومسلم في اللباس / باب تحريم خاتم الذهب على الرجال (٢٠٩١).

(٤) المغني ٤ / ٢٢٧.

والأول: أصح، لما روى مزينة العصري قال: «دخل رسول الله ﷺ يوم الفتح وعلى سيفه ذهب وفضة، قال الراوي: كانت قبعة السيف فضة» رواه الترمذي^(١)، وذكر أحمد^(٢): «أنه كان لعمر بن الخطاب سيف فيه سبائك من ذهب»^(٣)، «وكان في سيف عثمان بن حنيف مسمار ذهب»^(٤). ثم من أصحابنا من لا يبيح إلا القبيعة، قال ابن عقيل قال أصحابنا: هذا في القبيعة فأما تحلية جوانبه وحمائله ومنطقته بالذهب فلا يباح، لأن القياس المنع مطلقاً، والمنصوص عن أحمد: الإباحة في القبيعة وغيرها من حلية السيف، مثل: المسمار فيه والسبائك للأثر في ذلك، ولعدم الفرق.

وأما تحلية غير السيف، ففيه ثلاثة أوجه مومياً إليها في كلامه: أحدها: وهو قول القاضي وأكثر أصحابه، مثل: ابن عقيل وأبي الخطاب: لا يباح، لأن العموم والقياس يقتضي التحريم مطلقاً، وإنما خص من ذلك السيف للأثر فيبقى الباقي على الأصل^(٥). والثاني: وهو قول أبي بكر وغيره، أنه يباح التحلي باليسير منه مطلقاً

(١) أخرجه الترمذي في الجهاد/ باب ما جاء في السيوف وحليتها ١٧/٦ وقال: «حسن غريب».

(٢) المغني ٢٢٧/٤ كما في رواية الأثرم.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٨٧/٨ بلفظ «كان قائم سيف عمر فضة» وفي رواية عن نافع: «كان سيف عمر محلى».

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢٨٧/٨.

(٥) وهذا هو المذهب. انظر: الهداية ٧٢/١، الكافي ٤١٦/١، الشرح الكبير ٦١٤/٢، الفروع ٤٧٣/٢، المبدع ٣٧٠/٢، الإنصاف ١٤٦/٣، كشف القناع ٤٧٧/٢.

إذا كان على وجه التبع كما تقدم في اللباس وأولى^(١).

والثالث: أنه يباح في السلاح دون غيره، قال الآمدي: فأما استعمال الذهب في سلاحه كالمسمار في السيف والسبائك فيه وقبيعة السيف ونعله فيجوز، وهذا أبين في كلام أحمد^(٢)، قال في رواية الأثرم وإبراهيم بن الحارث^(٣): في الفص يخاف أن يسقط يجعل فيه مسمار من ذهب، قال: إنما رخص في الأسنان يعني وما كان لضرورة، قيل له: قد كان في سيف عثمان بن حنيف مسمار من ذهب، قال: ذاك الآن سيف^(٤)، وذلك لأن المقصود من السلاح قتال العدو وإرهابه، فجاز أن يحل بما يفيد إرهاب العدو، وخيلاء المسلم تكميلاً لهذا المقصود، ولذلك جاز لبس الحرير حين القتال، ولأن اللت ونحوه في معنى السيف على هذا القول، فيخرج فيه وجهان كالفضة.

أحدهما: الجواز وهو قول الآمدي ذكره في المنطقة، وفي حمائل السيف.

والثاني: المنع قاله جماعة وحكاه القاضي عن أحمد.
وسائر مسائل التحلي في الزكاة.

(١) انظر ص (٢٩٥).

(٢) شرح الزركشي ٢/ ٥٠٣، الإنصاف ١/ ١٤٩.

(٣) هو إبراهيم بن الحارث بن مصعب بن الوليد بن عباد بن الصامت من كبار أصحاب أبي عبد الله، عنده عن أبي عبد الله أربعة أجزاء مسائل. طبقات الحنابلة ١/ ٩٤، المنهج الأحمد ١/ ٣٧٠، المقصد الأرشد ١/ ٢٢١.

(٤) انظر الإنصاف ٣/ ١٤٩.

مسألة: «ومن صلى من الرجال في ثوب واحد بعضه على عاتقه أجزاء ذلك».

أما الصلاة في ثوب واحد إذا ستر عورته ومنكبيه، فلا بأس بها، لما روى جابر أن النبي ﷺ: «صلى في ثوب واحد متوشحاً به» متفق عليه^(١)، وقال عمر بن أبي سلمة: رأيت رسول الله ﷺ يصلي في ثوب واحد متوشحاً به قد ألقى طرفيه على عاتقيه» رواه الجماعة^(٢) لكن الأفضل: أن يصلي في ثوبين، لما روى أبو هريرة قال: قام رجل إلى النبي ﷺ فسأله عن الصلاة في الثوب الواحد؟ فقال: «أو كلكم يجد ثوبين؟» رواه الجماعة^(٣) إلا الترمذي، زاد البخاري: «ثم سأل رجل عمر فقال: إذا أوسع الله فأوسعوا، جمع رجل عليه ثيابه، صلى في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء، في سراويل ورداء، في سراويل وقميص، في سراويل وقباء، في تبان وقباء، في تبان وقميص، قال: وأحسبه قال: في تبان ورداء» وهذا يدل على أن

(١) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب عقد الإزار على القفا في الصلاة (٣٥٣)، ومسلم في الصلاة/ باب الصلاة في ثوب واحد وصفة لبسه (٥١٨)، واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢٦/٤، ٢٧، والبخاري في الصلاة/ باب الصلاة في الثوب الواحد (٣٥)، ومسلم في الموضع السابق ٣٦٨/١، وأبو داود في الصلاة/ باب جماع أبواب ما يصلي فيه (٢٦٢٨) والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في الصلاة في الثوب الواحد ١٩/٢، والنسائي في القبلة/ باب الصلاة في الثوب الواحد ٧٠/١، وابن ماجه في إقامة الصلاة/ باب الصلاة في الثوب الواحد (١٠٤٩).

(٣) أخرجه أحمد ٢/٢٦٥، والبخاري في الموضع السابق (٣٥٨) ومسلم في الموضع السابق (٥١٥)، وأبو داود في الصلاة/ باب جماع أبواب ما يصلي فيه (٦٢٥)، والنسائي في الموضع السابق ٧٠/١، وابن ماجه في الموضع السابق (١٠٤٧).

عادته كانت الصلاة في ثوبين، ويدل على أن الأذن في الثوب الواحد إنما وقع رخصة، وذلك لأن المقصود من اللباس التزين لله في الصلاة، ولذلك جاء باسم الزينة في القرآن، ولهذا كان تميم الداري «قد اشترى حلة بألف درهم فكان يصلي فيها بالليل»^(١) وقال نافع: «رأني ابن عمر وأنا أصلي في ثوب واحد فقال: ألم أكسك؟ قلت: بلى قال: رأيته لو بعثتك في حاجة كنت تذهب هكذا؟ قلت: لا. قال: الله أحق أن تزين له» رواه ابن بطة^(٢)، ويدل على ذلك قول النبي ﷺ: «فالله أحق يستحيا منه»^(٣).

ويستحب له أيضاً تخمير الرأس بالعمامة ونحوها، لأن النبي ﷺ «كان يصلي كذلك» وهو من تمام الزينة، والله تعالى أحق من تزين له، وقد روي عن ركانة بن عبد يزيد قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «فَرَّقْ ما بيننا وبين المشركين العمام على القلائس» رواه أبو داود والترمذي^(٤) وقال: غريب وليس إسناده بالقائم، وعن أبي المليح قال: قال رسول الله ﷺ: «اعتموا تزدادوا حلماً» رواه هشام بن عمار وهو مرسل^(٥)، وقد روى أبو حفص مرفوعاً: «صلاة بعمامة أفضل من سبعين صلاة بغير عمامة، إن الله

(١) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٣٥، وقال: «رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح».

(٢) أخرجه الطحاوي بنحوه في شرح معاني الآثار ١/ ٣٧٧.

(٣) سبق تخريجه ص (٢٥٦).

(٤) أخرجه أبو داود في اللباس/ باب في العمام ٤/ ٣٤١، والترمذي في اللباس/ باب العمام على القلائس ٦/ ٨٨ وقال: «حديث غريب وإسناده ليس بالقائم، ولا نعرف أبا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانة».

(٥) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١١٩ وقال: «رواه الطبراني وفيه عبيد الله بن أبي حميد وهو متروك».

وملائكته يصلون على المتعممين»^(١).

والاستحباب كذلك في حق الإمام أوكد نص عليه، لأن صلاة المأمومين مرتبطة بصلاته، وهو أحد المصلين ومتقدمهم، وهم ينظرون إليه ويقتدون به، ولهذا كان استحباب التزين في الجماعات العامة، مثل: الجمعة والعيد ونحو ذلك أوكد.

فصل

وإذا صلى في ثوبين فأفضل ذلك ما كان أسبغ وهو القميص والرداء، ثم القميص مع السراويل، ثم القميص مع الإزار، ثم الرداء مع الإزار، ثم الرداء مع السراويل.

وإنما استحبابنا مع الرداء الإزار، لأنه كان عادة الصحابة، ولأنه لا يحكي تقاطيع الخلقة، واستحبنا السراويل مع القميص، لأنه أستر ولا يحكي الخلقة مع القميص، وقد روي عن ابن عباس قال: «لما اتخذ الله إبراهيم خليلاً قيل: وار من الأرض عورتك فاتخذ السراويلات»^(٢) ورواه أبو محمد الخلال مرفوعاً عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كان إبراهيم الخليل إذا صلى ذكر كلمة فكره له ربي عز وجل ذلك

(١) أورد نحوه السيوطي في الجامع الصغير برواية الديلمى في مسند الفردوس عن جابر رضي الله عنه. وحكم عليه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٢٨) بالوضع.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن واصل مولى ابن عينة قال: «إن الله أوحى إلى إبراهيم: إنك أكرم الخلق علي فإذا صليت فلا تر الأرض عورتك فاتخذ سراويلًا» المصنف ٢١٦/٨.

فبعث جبريل فأتى بشوب فقطعه سراويل فأعطاه وخيطه ولبسه إبراهيم فقال: ما أستر هذا وأحسنه^(١).

وعن أبي أمامة قال: «قلنا: يا رسول الله إن أهل الكتاب يسرولون ولا يأتزرون قال: تسرولوا واتزروا وخالفوا أهل الكتاب» رواه حرب^(٢)، والقميص وحده أفضل من الرداء، لأنه أستر وأوسع قالت أم سلمة: «كان أحب الثياب إلى رسول الله ﷺ القميص» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال: حديث حسن^(٣)، والإزار وحده أفضل من السراويل وحده لما تقدم.

فصل

وأما إذا جرد منكبيه مع قدرته على سترهما فلا تصح صلاته في الجملة نص عليه في مواضع^(٤)، ونص على أنه إذا ستر منكباً وأبدى الآخر كره له ذلك^(٥) ونص في موضع على أنه لا إعادة عليه^(٦) فمن أصحابنا من

(١) انظر: الأوائل للسيوطي ص (٧٩)، والفتح للحافظ ٦/ ٣٩٠.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/ ٢٦٤، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٣١: «رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح خلا القاسم وهو ثقة وفيه كلام لا يضر».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في المسند ٦/ ٣١٧، وأبو داود في اللباس/ باب ما جاء في القميص ٤/ ٣١٢، والترمذي في اللباس/ باب ما جاء في القميص ٦/ ٧٦ وقال: «حسن غريب» وابن ماجة بنحوه في اللباس/ باب لبس القميص ٢/ ١١٨٣.

(٤) انظر: مسائل أحمد لابن هانئ ١/ ٥٨، ٥٩، ولعباد الله ١/ ٢١٠، والهداية ١/ ٢٨ والإنصاف ٤٥٥/١.

(٥) انظر شرح الزركشي ١/ ٦١٣، والمحرر ١/ ٤٣.

أقر النص على ظاهره، وقال: تصح صلاته إذا ستر أحدهما دون ما إذا جردهما.

ومنهم من قال: لا تصح حتى يسترهما لإطلاقة الكراهة^(١) لذلك، وجعل النص الثاني رواية أخرى: أنه تصح الصلاة بدون الستر مطلقاً مع القول بوجوبه، كما قالوا في المواضع المنهي عنها، ومنهم من جعل الروایتين في وجوب ستر المنكبين.

ثم إذا قلنا بوجوبه ففي صحة الصلاة بدونه روايتان. وعنه رواية أخرى: أنه لا يكره كشف أحد المنكبين أصلاً بناءً على أن ذلك هو اشتمال الصماء، لأنه ليس بعورة ولا يجب ستر مخرج الصلاة فأشبه الرأس^(٢).

والمذهب: أنه لا تصح الصلاة مع تجريد المنكبين^(٣) لقوله سبحانه: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾^(٤) وما يستر المنكبين داخل في مسمى الزينة شرعاً وعرفاً، فإنه يفهم من ذلك أن لا يكون عرياناً وإنما يزول التعري بستر المنكبين، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يصلي أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء» رواه البخاري، ورواه مسلم وقال: «على عاتقيه»^(٥).

(١) القاضي وغيره. المغني ٢/ ٢٩٠.

(٢) الإنصاف ١/ ٤٥٥.

(٣) والمذهب أنه يكفي ستر أحد المنكبين، شرح الزركشي ١/ ٦١٣، الإنصاف ١/ ٤٥٦.

(٤) سورة الأعراف الآية (٣١).

(٥) سبق ص (٢٧٤).

وعن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يصلي في لحاف لا يتوشح به، وأن يصلي في سراويل ليس عليك رداء» رواه أبو داود^(١)، وهذا يدل على تحريم تجريد المنكبين في الصلاة وفساد الصلاة معه، وعن سهل بن سعد قال: «كان رجال يصلون مع النبي ﷺ عاقدي أزهرهم على أكتافهم كهيئة الصبيان، ويقال للنساء لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً» متفق عليه^(٢)، وعن جابر وأبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «يا معشر النساء إذا سجد الرجال فاغضضن أبصاركن لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر» رواه أحمد^(٣)، ولولا أن ستر المنكب واجب لم يكونوا يحافظون عليه مع ضيق الأزر وخوف بدو العورة، ولوجب تكميل ستر العورة حتى يؤمن النظر إليها، ولأن المقصود من الاستتار في الصلاة التزين لله، بدليل: أنها تجب حيث يجوز الكشف خارج الصلاة، فإن المرأة الحرة يجوز لها أن تقعد في بيتها مكشوفة الرأس، وكذلك بين النساء ولا تجوز صلاتها إلا مختمرة، وكذلك يجوز للإنسان أن ينظر إلى عورة نفسه ولا تصح صلاته كذلك، وفي إبداء المنكبين خروج عن التزين مطلقاً ولهذا لم تجر العادات الحسنة بأن أحداً يجالس في مثل هذا الحال، ولا أن

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب إذا كان الثوب ضيقاً يتزربه (٦٣٦) وسكت عنه. وفي المصباح ٦٦١/٢: «توشح بشوبه: أن يدخله تحت إبطه الأيمن ويلقيه على منكبه الأيسر كما يفعله المحرم»

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب إذا كان الثوب ضيقاً (٣٦٢)، ومسلم في الصلاة/ باب أمر النساء المصليات وراء الرجال ألا يرفعن رؤوسهن (٤٤١).

(٣) حديث جابر أخرجه أحمد في المسند ٢٩٣/٣، وحديث أبي سعيد أخرجه أحمد في المسند ١٦٠٢/٣.

يكشفه بين الناس، والرأس بخلاف ذلك، ولأن من جرد منكبيه يسمى عارياً وإن كان مختمراً، ومن سترهما مع عورته سمي كاسياً وإن كان بلا عمامة، والتعري مكروه بين الناس لغير حاجة فجاز أن يكون شرطاً في الصلاة، ولهذا لم يشرع التعري إلا في الإحرام وإنما شرع كشف الرأس خاصة، ونهيه ﷺ: «أن يطوف بالبيت عريان»^(١) يعم تعرية المنكبين، وتعرية السواتين.

إذا ثبت هذا فإنما كرهنا كشف أحدهما أيضاً، لأن النبي ﷺ: «نهى عن اشتمال الصماء»^(٢) ومعناها: إبداء المنكبين كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وقرن بين اشتمال الصماء وبين الاحتباء في ثوب واحد، فعلم أن كشف المنكب يشبه كشف السواة، ثم من قال من أصحابنا: لا يجوز كشف واحد منهما^(٣) احتج بذلك، وبظاهر قوله: «ليس على عاتقيه منه شيء»^(٤) ولأنه أحد المنكبين فوجب ستره كالآخر؛ ولقوله عليه السلام: «إذا كان الثوب واسعاً فالتحف به»^(٥) وفي لفظ: «تتعاطف به على منكبيك ثم صل»، «ونهيه أن يصلي في لحاف لا يتوشح به، وأن يصلي في سراويل

(١) سبق تخريجه ص (٢٥٩).

(٢) سبق تخريجه ص (٢٥٧).

(٣) كالقاضي رحمه الله. المغني ٢ / ٢٩٠.

(٤) سبق تخريجه ص (٢٧٤).

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب إذا كان الثوب ضيقاً (٣٦١)، ومسلم بنحوه في كتاب الزهد/ باب حديث جابر الطويل (٣٠٠٦) عن جابر رضي الله عنه.

ليس عليك رداء»^(١) وهذا أمر بستر المنكبين.

ومن فرق على المنصوص قال: النهي إنما جاء أن يصلي في ثوب واحد ليس على عاتقه منه شيء، أو على عاتقيه فمتى ستر أحدهما فقد صار على عاتقه منه شيء، وجاز أن يقال على عاتقيه منه شيء، وإن كان على أحدهما، كما قال تعالى: ﴿وجعل القمر فيهن نورا﴾^(٢) وهو في إحداهن، وقال سبحانه: ﴿يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان﴾^(٣) وإنما يخرج من الملح وحده.

فصل

والواجب ستر المنكب عند القاضي وغيره من أصحابنا، لأمره بالتوشع والتعاطف، والارتداء، فإن ذلك يقتضي الستر^(٤).

وقال كثير منهم: إذا ترك على منكبيه شيئاً ولو خيطاً أو جبلاً أجزأ^(٥) لقوله: «ليس على عاتقه منه شيء» وقال إبراهيم النخعي: «كان أصحاب النبي ﷺ إذا لم يجد أحدهم ثوباً يصلي فيه وضع على عاتقيه عقلاً ثم صلى» وقال أيضاً: «السيف بمنزلة الرداء كان أصحاب رسول الله ﷺ يصلون في سيوفهم»، رواهما سعيد في سننه^(٦) وقال بعضهم: إن وضع

(١) سبق تخريجه ص (٣١٨). (٢) سورة نوح الآية (١٦). (٣) سورة الرحمن الآية (٢٢).

(٤) والصحيح من المذهب: أنه يجب ستر جميع المنكب، المحرر ١/٤٣، الإنصاف ١/٤٥٥.

(٥) الهداية ١/٢٨، المغنى ٢/٢٩٠.

(٦) لم أقف عليهما في المطبوع من سنن سعيد بن منصور. وقد أخرجهما عبد الرزاق في مصنفه (١٤٠٥) (١٤٠٧).

على عاتقه شيئاً من اللباس الذي يصلح للستر أجزائه، ولو كان يصف
البشرة، أو كان لا يستوعب العاتق، فأما ما لا يقصد به الستر كالجل
والخيط فلا يجزيه.

فصل

ويصح النفل مع إبداء المنكبين في أشهر الروايتين^(١).
والأخرى: لا يصح كالفرض^(٢) لعموم الحديث، ولأن باب الزينة
واللباس لا يفرق فيه الفرض والنفل.
ووجه الأول: أن النبي ﷺ: «كان يصلي في الليل بالثوب الواحد
بعضه على أهله»^(٣) والغالب: أن الثوب لا يكفي لذلك مع ستر المنكبين؛
ولأن النفل يجوز قاعداً أو راكباً مومياً كل ذلك تسهيلاً لطريقه، والعادة أن
الإنسان في بيته قد يكون عاري المنكبين بخلاف الفرض فإنه يشترط له
أكمل الأحوال وأفضلها.

(١) وهذه هي المذهب. شرح الخرقى ١/ ٦١٤.

(٢) المغني ٢/ ٢٩٢.

(٣) أخرجه مسلم في الصلاة/ باب الاعتراض بين يدي المصلي (٥١٤).

فصل

ويستحب للمرأة أن تصلي في ثلاثة أثواب: درع وخمار وجلباب
تلتحف به، أو إزار تحت الدرع، أو سراويل، فإنه أفضل من الإزار، لما روي
عن ابن عمر: أنه قال: «تصلي المرأة في الدرع والخمار والملحفة» رواه
حرب^(١)، وعن عائشة: «أنها كانت تقوم إلى الصلاة في الخمار والإزار
والدرع فتسبل الإزار فتجلبب به» وكانت تقول: «ثلاثة أثواب لأبد للمرأة
منها في الصلاة إذا وجدتھا: الخمار والجلباب والدرع» رواه سعيد^(٢)، وذكر
إسحاق عن ابن عمر: «أنها كانت تصلي في درع وخمار وإزار تحت
الدرع»^(٣) ويذكر في الحديث: «يرحم الله المتسرولات»^(٤) ولا تضم ثيابها
في حال قيامها لئلا يبدو تقاطيع خلقها.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٢٥.

(٢) (٣) أخرجه نحوه البيهقي في السنن الكبرى ٢/ ٢٣٥. وأخرج مالك في الموطأ في صلاة
الجماعة/ باب الرخصة في صلاة المرأة في الدرع والخمار ١/ ١٤١: «أنه بلغه أن عائشة
كانت تصلي في الدرع والخمار».

(٤) أخرجه العقيلي ص (٤)، والبيهقي في شعب الإيمان ٦/ ١٦٨ من حديث أبي هريرة وهو
ضعيف. انظر: اللآلئ المصنوعة للسيوطي ٢/ ٢٦٢، وسلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/ ٦٦.

مسألة : «فإن لم يجد إلا ما يستر عورته سترها».

هذه المسألة لها صورتان:

إحدهما: إن لم يجد إلا ثوباً يستر عورته فقط أو منكبيه فقط فإنه يستر العورة ويصلي قائماً عند كثير من أصحابنا.

وقال القاضي وطائفة: بل يستر المنكبين ويصلي جالساً مومياً؛ لأن نص أحمد في الصورة الثانية يدل على أن ستر المنكبين مع ستر العورة بالقعود أولى من ستر العورة فقط؛ وذلك لأن النبي ﷺ: «نهى أن يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء»^(١) ولم يفرق، فمتى ستر العورة به فقد ارتكب النهي.

وحمل أبو بكر والقاضي: الأحاديث التي تخالف ذلك على النافلة فإن ستر المنكب فيها ليس بواجب، وهذا لأن ستر المنكب لا يدل له وستر العورة له يدل وهو الجلوس بالأرض وضم فخذه على عورته.

والأول: أصح^(٢) لما روى جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «إذا صليت في ثوب واحد فإن كان واسعاً فالتحف به، وإن كان ضيقاً فاتزر به» متفق عليه^(٣)، وفي رواية لأحمد: «إذا ما اتسع الثوب فتعاطف به على منكبك ثم صل، وإذا ضاق عن ذلك فشد به حقوك ثم صل من غير رداء»^(٤) ولأن ستر العورة أولى لأنها أغلظ وأفحش، وهو مجمع على وجوبه

(١) سبق تخريجه ص (٢٧٤).

(٢) وهو المذهب. الشرح الكبير ١/ ٢٣٣، المبدع ١/ ٣٧٠.

(٣) سبق تخريجه ص (٣١٩).

(٤) سبق تخريجه ص (٣١٩).

وواجب داخل الصلاة وخارجها في الفرض والنفل وستر جميعها واجب اتفاقاً بخلاف المنكب، ولأنه إذا ستر المنكب فوت القيام، وستر العورة المخففة، وتكميل الركوع والسجود، ولا يفوت بستر العورة إلا ستر المنكب فقط، ومعلوم أن هذا أخف فيكون التزامه متعيناً.

الصورة الثانية: أن يستر الثوب منكبيه وعجزته أو عورته، فالمنصوص هنا أن يستر منكبيه وعجزته ولا يقتصر على عورته^(١)، فمن أصحابنا من قال بذلك هنا وفرق بين هذه الصورة والتي قبلها؟ لأنه هنا إذا ستر عجزته وقعد لم يبق من عورته شيء ظاهر إلا السير الذي يعفى عنه من أفخاذه ولم يفته إلا القيام، ولأنه يتمكن من الركوع والسجود بالأرض، ويحصل له ستر المنكبين وهو واجب، والستر الواجب مقدم على القيام كما سيأتي.

وستر المنكب وإن سقط في النفل كما يسقط القيام، لكن سقوط القيام فيه ثابت بالنص والإجماع، والقيام يسقط عن المأموم، إذا ائتم بإمام راتب قعد لمرض عارض لتحصيل الجماعة وقد علله النبي ﷺ بأن في ذلك تعظيماً للإمام كما يعظم الأعاجم بعضهم بعضاً^(٢) فيكون ستر المنكب أوكد منه لذلك.

وقد احتج أحمد لذلك بأن أصحاب رسول الله ﷺ: «كانوا يعقدون

(١) وهو الصحيح من المذهب. الإنصاف ١/ ٤٦٣.

(٢) حديث جابر أن النبي ﷺ قال: «إن كدتم أنفأ لتفعلون فعل فارس والروم يقومون على ملوكهم وهم قعود فلا تفعلوا ائتموا بأئمتكم إن صلى قائماً فصلوا قياماً، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً» أخرجه مسلم في الصلاة/ باب إتمام المأموم بالإمام (٤١٣).

أزهرهم وتبدو بعض عوراتهم في السجود»^(١) فعلم أن ستر المنكب أوكد من ستر بعض العورة.

ومن أصحابنا من سوى بين هذه الصورة والتي قبلها في أنه يستر عورته ويصلي قائماً لظاهر الخبر المتقدم، والمحافظة على القيام وستر بقية العورة أوجب من ستر المنكب، لأن القيام واجب بالإجماع والعورة يجب سترها في الصلاة وخارجها والفرض والنفل، فكان أولى وهذا هو الذي ذكره الشيخ رحمه الله تعالى.

(١) سبق تخريجه ص (٣١٨).

مسألة: «فإن لم يكف جميعها ستر الفرجين فإن لم يكفهما ستر أحدهما».

وذلك لأن الفرجين أغلظ من غيرهما وإنما صار غيرهما عورة لمجاورتتهما تبعاً لهما.

وكونهما عورة ثابت بالنص المتواتر والإجماع^(١) فيكون سترهما مقدماً على ستر غيرهما، فإن خالف وستر غيرهما لم يصح، لأنه ترك السترة الواجب فإن لم يكف الفرجين ستر أحدهما أيهما كان، لأن كلا منهما عورة مغلظة مجمع عليها، لكن ستر أيهما أولى، فيه وجهان:

أحدهما: القبل^(٢) لأنه يستقبل به القبلة، ولأنه يبرز إذا صلى قائماً، ولأنه أغلظ بدليل أن من العلماء من يجوز استدبار القبلة دون استقبالها، ولأنه يكره استقبال الشمس والقمر عند التخلي دون استدبارهما، ولأن القبل عورة ناتية ظاهرة والدبر عورة داخلية كامنة فكان ستر ما ظهر من العورة أولى.

والوجه الثاني: الدبر وهو أصح^(٣) بناء على أن صلاته جالساً أفضل فيستر القبل بجلوسه وضم فخذه، فإذا ستر الدبر أمكنه السجود بالأرض، ولو ستر القبل فإما أن يسجد بالأرض فيفضي بدبره إلى السماء، أو يوميء بالسجود فيفوت كمال الركن.

(١) انظر ص (٢٥٥، ٢٥٩).

(٢) الإنصاف ١/ ٤٦٣ وقال: «النفس تميل إلى ذلك».

(٣) وهذا هو المذهب. المبدع ١/ ٣٧١، الإنصاف ١/ ٤٦٣.

مسألة: «فإن عدم بكل حال صلى جالساً يومىء بالركوع والسجود، وإن صلى قائماً جازاً».

المشهور عن أحمد: أن العربيان ينبغي له أن يصلي قاعداً يومىء بركوعه وسجوده^(١)، وهو اختيار الخرقى وأبي بكر وعامة الأصحاب^(٢)، فإن صلى قاعداً أو سجد بالأرض جاز، وهو أفضل من أن يصلي قائماً، وإن صلى قائماً وسجد بالأرض جاز أيضاً مع الكراهة فيهما، هكذا ذكر أصحابنا. وعنه: أنه يجب أن يسجد بالأرض سواء صلى قاعداً أو قائماً اختاره ابن عقيل^(٣)، وكان أبو بكر يقول: هذا قول لأبي عبد الله أول، فأما القيام فلا يجب قولاً واحداً.

وجه هذه الرواية: أن السجود ركن في الصلاة مقصود لنفسه، بل هو أفضل أركانها الفعلية وهو مجمع على وجوبه، فكان مراعاته أولى من مراعاة السترة، ولقد كان القياس يقتضي إيجاب القيام أيضاً لذلك، إلا أنه أخف من السجود ولسقوطه مع القدرة في النافلة، وخلف إمام الحي إذا صلى قاعداً وهو مريض يرجى برؤه، وأنه يطول زمنه، وأن فيه إفضاء بعورة بارزة خارجة إلى جهة القبلة، فلما فحشت العورة فيه وطال زمن كشفها وخف أمره كان الاعتياض عنه بالستر أولى بخلاف السجود فإن زمنه قصير وهو أعظم أركان الصلاة ولا يبدو فيه إلا عورة الدبر وهي أخف من القبل.

(١) انظر مسائل أحمد لابنه عبد الله ص (٦٣)، وهو المذهب كما في الإنصاف ١/ ٤٦٥.

(٢) الخرقى مع شرح الزركشي ١/ ٦١٦.

(٣) الفروع ١/ ٣٤٠، الإنصاف ١/ ٤٦٥.

والأول: المذهب لما روى سعيد وأبو بكر وغيرهما عن نافع عن ابن عمر: «في قوم انكسرت بهم مراكبهم في البحر فخرجوا عراة قال: يصلون جلوساً يومؤون برؤوسهم إيماء»^(١).

ولم يبلغنا عن صحابي خلافه، ولأنه إذا صلى قاعداً مومياً فقد أتى ببديل القيام والركوع والسجود، بل قد أتى بركوع وسجود هو بعض الركوع والسجود التامين فإن الإيماء بالرأس يدخل في عموم الأمر بالركوع والسجود، أو أتى ببعض الركوع والسجود الواجبين مع التمكن وهذه صلاة مشروعة في الجملة للراكب على الراحلة وللمريض أيضاً، وأتى أيضاً بمعظم الستر وهو ستر العورة المغلظة فإنه إذا انضم ستر قبله بفخذه وستر دبره بالأرض، ولم يفته إلا تكميل الأركان وتكميل الشرط المعجوز عنه وهذا غير خارج عن جنس الصلاة المشروعة.

أما إذا قام وسجد بالأرض فإنه يستقبل القبلة بقبله حال القيام، والسماء بدبره منفرجاً حال السجود، ويكشف في الجملة عورته وهذه الأشياء محرمة خارج الصلاة فكيف تكون في الصلاة؟ ولهذا لم يشرع مثل هذه الصلاة في موضع آخر أبداً لاسيما إن كان العراة جماعة أو كان العريان في فضاء من الأرض فإن كشف العورة يتفاقم فحشه والستر أهم من تكميل الأركان، لأنه يجب في الصلاة وخارج الصلاة، وتكميل

(١) لم أقف عليه، وقد روى ابن أبي شيبة في مصنفه ٩٢/٢: عن الحسن البصري: «في قوم انكسرت بهم السفينة فيخرجون عراة كيف يصلون؟ قال: جلوساً وإمامهم وسطهم ويسجدون ويقضون أبصارهم» وروى عبد الرزاق في مصنفه رقم (٤٥٦٤) عن قتادة نحو أثر ابن عمر رضي الله عنهما.

الأركان إنما يجب في الصلاة وما كان مقصوداً في نفسه ومقصوداً للصلاة فهو أولى مما يقصد في الصلاة فقط لاسيما والستر يعم جميع أركان الصلاة والركن ينقضي في أثنائها، يوضح هذا أن تكميل الأركان واجب في غير هذا الموضع، وكذلك كشف عورته والإفضاء بها إلى أشرف الجهات محرم في غير هذا الموضع في غير الصلاة وهو في الصلاة أشد قبحاً وتحريماً، فإذا كان هذا الموضع لا بد فيه من التزام بدل واجب أو فعل محرم كان ترك الواجب أسهل، لأن النبي ﷺ قال: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه»^(١) فالمنهي عنه يجب تركه بكل حال، والمأمور به إنما يجب فعله في حال دون حال، ولهذا لو لم يمكنه فعل فرائض الصلاة إلا بارتكاب محرم لم يجب فعلها، ألا ترى أنه لو لم يمكنه ثوب يلبسه سقط عنه حضور الجمعة والجماعة مع أن الجمعة من أوكد الواجبات، وأن شهود الجمعة والجماعة أوكد من تكميل الأركان، بدليل: أن المريض الذي يمكنه إتمام الأركان في بيته ولا يمكنه إتمامها في الجماعة فإن صلاته في الجماعة أفضل.

وقد كان يتوجه أن لا تصح صلاته قائماً لذلك، وإنما صححناها لأنه يعتاض عن ستر العورة بتكميل الأركان وهو مقصود في الجملة، ولأنه إذا لم يكن بد من الإخلال ببعض فروض الصلاة لم يتعين أحدها، لكن الأحسن ما كان أشبه بالأصول ولأن الستر قد عجز عنه إلا بترك واجب آخر، كما عجز عن تكميل الأركان إلا بترك واجب فصارت الأدلة الموجبة لأحدهما بعينه معارضة كالأخرى.

(١) سبق تخريجه ص (٢٣٦).

وهل يصلون متربعين أو منضامين على روايتين ذكرهما الآمدي:
 إحداهما: يتربعون كسائر من يصلي جالساً من المريض والمتنفل^(١).
 والثانية: أنهم ينضامون، ولا يتربعون نص على ذلك وهو الصحيح^(٢)،
 لأن ذلك أستر فكانت رعايته أولى من رعاية هيئة مستحبة، ولهذا استحَبنا
 للمرأة أن تنضام في ركوعها وسجودها، وإن كان التفرج هو المسنون
 للرجال، ولهذا لم يُسن للمرأة شيء من هيآت العبادات التي هي مظنة
 ظهورها كالرمل، والاضطباع، والرقى على الصفا والمروة ومزدلفة، ورفع
 الصوت بالإهلال، فكيف بهيئة تظهر بها العورة المغلظة من الرجل؟

فصل

فإن لم يمكنه تكميل السجود إلا بانتقاض طهارته، مثل: أن يطعن في
 دبره فيصير الريح يتماسك في حال جلوسه فإذا سجد خرجت منه فإنه
 يسجد بالأرض نص عليه^(٣).

ومن أصحابنا من خرج أنه يومئذ كالعريان^(٤)، وكإحدى الروايتين في
 المصلي في الموضع النجس، لأن الطهارة شرط فأشبهت السترة بل هي
 أوكد من السترة للإجماع على وجوبها وللإختلاف في سقوطها بالعجز

(١) جزم به ابن حمدان في الرعاية الصغرى، وقدمه في الكبرى. الإنصاف ١/ ٤٦٦.

(٢) وهو المذهب. الإنصاف ١/ ٤٦٥.

(٣) الإنصاف ١/ ٤٦٧.

(٤) المجد رحمه الله. الإنصاف ١/ ٤٦٧.

بخلاف الستارة، والمنصوص أقوى، لأن السجود ركن مقصود لنفسه فلا يجوز تركه مع القدرة إذا لم يكن في فعله مفسدة.

والفرق بين الطهارة والستارة: أن الطهارة إنما تراد للصلاة والمقصود لا يصعب لتكميل الوسيلة، ولهذا كانت كانت الطهارة شرطاً محضاً لا تجب في غير الصلاة إلا أن يكون لصلاة أخرى، وأما الستارة فأمر مقصود في نفسه واجب في نفسه ومقصود في الصلاة واجب لها وكشف السوءة محرم، وأيضاً فإن من جنس الحدث الدائم ما يصلى معه كما في المستحاضة والسلس والجريح، فأما سجود الإنسان مفضياً بسوأتة إلى السماء فلا عهد لنا به في الشرع.

مسألة: «ومن لم يجد إلاثوباً نجساً، أو مكاناً نجساً صلى فيهما ولا إعادة عليه».

أما من لم يجد إلاثوباً نجساً فإنه يجب أن يصلي فيه.
وخرج بعض أصحابنا: أنه يصلي عرياناً بناءً على أن صلاة حامل النجاسة تجب إعادتها^(١) في رواية، وصلاة العريان لا تجب إعادتها إجماعاً، ولأن اجتناب النجاسة يجب في البدن والثوب والبقة، وستر العورة يختص موضعها.

والأول: هو المذهب المعروف من غير خلاف عن أبي عبد الله رضي الله عنه^(٢).

ذكر ابن أبي موسى فيمن لم يجد إلاثوباً نجساً وصلى فيه هل يعيد على روايتين^(٣) ولولم يصل فيه أعاد قولاً واحداً، لأن مصلحة الستراهم من مصلحة اجتناب النجاسة، لأنه يجب في الصلاة وغيرها، وثبت وجوبه بالكتاب والسنة والإجماع المتقدم^(٤)، وسمى الله تركه فاحشة بخلاف اجتناب النجاسة؛ ولأن هذا الثوب يجب لبسه قبل الصلاة فلم تصح صلاته بدونه كما لو لم يجد إلاثوب حريراً أو ما يستر بعض العورة، ولأنه إذا تعرى سقط القيام والركوع والسجود الكاملان وحصل الإخلال بالشرط، وإذا لبس الثوب النجس لم يحصل إلا الإخلال بشرط مختلف فيه بين

(١) التخريج للمجد رحمه الله. الإنصاف ١/ ٤٦٠.

(٢) (٣) الشرح الكبير ١/ ٢٣٢، الإنصاف ١/ ٤٦٠.

(٤) انظر ص (٢٥٥، ٢٥٩).

السلف فكان أولى وأنها لم تجب الإعادة على العريان، لأن اللباس فعل أمر به وقد عجز عنه فأشبهه ما لو عجز عن الاستقبال أو القراءة أو الركوع أو السجود وهو عذر غالب، واجتناب النجاسة هو من باب الترك والعجز عن إزالتها عذر نادر، فلهذا فرق من فرق بينهما، ألا ترى أن مفسدة التعري في الوقت لا تنجبر باللباس بعد خروج الوقت، لأن مفسدته لا تختص الصلاة بخلاف حمل النجاسة فإن مفسدته تختص الصلاة.

فصل

وأما الإعادة ففيها روايتان: حكاها ابن أبي موسى وهو من أوثق الأصحاب نقلاً وأقربهم إلى نقل نصوصه، وحكاها غيره.

وأما القاضي وأصحابه ومن تبعهم فذكروا: أنه نص هنا على الإعادة ونص في مسألة المكان النجس على عدم الإعادة.

ثم أكثر هؤلاء جعلوا في المسألتين روايتين بطريق النقل والتخريج^(١) كما في نجاسة البدن المعجوز عن إزالتها، وكما في عدم الماء والتراب، وجعلوا هذا النص بناء على قوله: بوجوب الإعادة في النجاسة المعجوز عنها، وقد وافقوا في هذا التخريج لما نقله ابن أبي موسى.

وعلى هذا فالصحيح: أنه لا إعادة عليه في شيء من ذلك، كما أن الصحيح أن لا إعادة في النجاسة المعجوز عن إزالتها، وكما في المنسية

(١) ومن خرج عدم وجوب الإعادة: أبو الخطاب، وابن قدامة، والمجد، وابن حمدان وغيرهم. المقنع ص (٢٥)، المحرر ٤٥ / ١، الإنصاف ١ / ٤٦٠.

والمجهولة وأولى فإن طهارة الحدث والسترة تسقط بالعجز ولا تسقط بالنسيان، ولأن العاجز فعل ما أمر كما أمر، وامتنال الأمر يقتضي الإجزاء بفعل المأمور به فمن امتثل ما أمره الله به فلا إعادة عليه البتة، لأن الله تعالى لم يفرض على عباده إلا صلاة واحدة، وقد قال لهم نبي الله ﷺ لما فاتتهم الصلاة وسألوه عن الإعادة مرتين: «أينهاكم عن الربا ويقبله منكم؟»^(١) فكيف بمن لم يفوت؟ وإنما اتقى الله ما استطاع.

وطرد هذا أن لا تجب الإعادة على من تيمم في الحضر لعدم الماء أو خشية أذى البرد ونحوهم وقد ثبت بالسنة الصحيحة: «أن المستحاضة تصلي مع وجود النجاسة ولا إعادة عليها»^(٢): «وقد صلى عمر رضي الله عنه وجرحه يثعب دماً»^(٣) ولم يعد ولأننا لو أوجبنا عليه الإعادة إذا صلى في ثوب نجس ولم نوجبها إذا صلى عرياناً لكان التعري أحسن حالاً، فكان ينبغي أن يصلي عرياناً وقد تقدم تضعيف ذلك^(٤).

ومن أصحابنا من فرق بين مسألتي المكان والثوب على ظاهر ما بلغه من النص: بأنه هنا قادر على اجتناب النجاسة وعلى الاستتار لكن إنما يمكنه كل واحد منهما بتقريب الآخر، فإذا تزاخما قدمنا أوكدتهما، ثم

(١) سبق تخريجه ص (٢٣٥).

(٢) حديث عائشة أن النبي ﷺ قال لفاطمة ابنة أبي حبيش لما استحاضت: «إنما ذلك عرق وليس بحيض فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلي». أخرجه البخاري في الوضوء / باب غسل الدم (٢٢٨)، ومسلم في الحيض / باب المستحاضة وغسلها وصلاتها (٣٣٣).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١ / ١٤٩، وقال ابن حجر في الفتح ١ / ٢٨١: «وقد صح أن عمر صلى وجرحه يثعب دماً».

(٤) انظر ص (٢٣٢).

أوجبنا القضاء لكونه قادراً على اجتناب النجاسة من بعض الوجوه بخلاف المحبوس. وبكل حال فعليه أن يتقي النجاسة ما أمكن فإذا كان معه ثوبان نجسان صلى في أقلهما نجاسة.

وإن كانت النجاسة في طرف ثوب كبير استتر بالطاهر منه وإن كان حاملاً للنجاسة ؛ لأن محذور الحمل بدون الملاقاة أقل من محذورهما جميعاً، وقد تقدم حكم من لم يجد إلا ثوب حريراً أو ثوباً مغصوباً^(١).

فصل

وأما من لم تمكنه الصلاة إلا في موضع نجس كالمحبوس فيه إذا لم يكن عنده ما يحتجر به، فإنه يصلي فيه بلا خلاف، لأنه لا يقدر على غير ذلك، وفي الإعادة روايتان:

المنصوص منهما: أنه لا إعادة عليه^(٢) وهي الصحيحة^(٣)، وكذلك كل من عليه نجاسة يعجز عن إزالتها إما بأن لا يجد لها طهوراً، أو يجده ولا يستطيع إزالتها لكونها على جرح يضره الماء.

فإن قلنا يعيد على إحدى الروايتين^(٤) فلأنها إحدى الطهارتين، ولم يأت بها ولا يبدل عنها فأشبهت طهارة الحدث؛ ولأنه قد ترك العبادة لعذر نادر غير متصل فأشبهه صوم المستحاضة.

(٢) انظر مسائل أحمد لابنه عبد الله ص (٦٦).

(١) انظر ص (٢٧٨)

(٣) الإنصاف ١/ ٤٦٢ - ٤٩٤.

(٤) المصدر السابق.

والأول: أصح، لما تقدم، ولأنه شرط عجز عنه فلم تلزمه الإعادة من أجله كالسترة والقبلة حال المسابقة، هكذا ينبغي أن يكون الكلام إذا حبس في المواضع المنهي عن الصلاة فيها كالحنش والحمام، والإعادة هنا أضعف، لأنه في هذه الحال ليس بمنهي عن الصلاة فيها فأشبهه المصلي في الثوب الحرير إذا لم يجد غيره.

وإذا أقيمت الجمعة في مكان مغضوب فإنه يصلي فيه ولا يحل لأحد تركها نص عليه^(١) لأن الجمعة لا تفعل إلا في مكان واحد فلو لم يشهدا لأفضى إلى تركها بالكلية، ولهذا يصلي خلف كل إمام، برّاً كان أو فاجراً، وكذلك يصلي خلف الإمام وإن كان ثوبه حريراً أو مغضوباً لذلك.

ثم إن أمكنه الاقتداء بالإمام في غير المكان المغضوب لم يجز الدخول إليه وإلا جاز للضرورة ولا يتنفل فيه لعدم الضرورة.

وإذا كان الإمام جاهلاً بالغصب فإن صلاته وصلاة من لم يعلم بالغصب وصلى فيها، وصلاة من صلى خارجاً عنها: صحيحة، إذا بلغوا العدد المعتبر لأن قصارى صلاة من صلى فيها عالماً بالغصب أن تكون معدومة.

وأما بدون ذلك ففي وجوب الإعادة روايتان خرّجهما أصحابنا على الائتمام فيها بالفاسق.

فأما المحبوس في مكان مغضوب فينبغي أن لا تجب عليه الإعادة قولاً واحداً، كمن لا يجد إلا الثوب الحرير، لأن لبثه فيه ليس بمحرم عليه،

(١) الإنصاف ١/ ٤٩٤.

لأنه لم يدخل باختياره إلا أن يكون قادراً على الخروج، بخلاف من لم يجد إلا الثوب المغصوب فإن التحريم ثابت في حقه هذه الطريقة الصحيحة.

ومن أصحابنا: من يجعل فيمن لم يجد إلا الثوب الحرير روايتين كمن لم يجد إلا الثوب النجس^(١)، وعلى هذا فمن لم يمكنه أن يصلي إلا في الموضع المغصوب فيه الروايتان وأولى^(٢)، وكذلك من يكره على الكون بأماكن النجس والمغصوب بحيث يخاف من الخروج منه ضرراً في نفسه أو ماله ينبغي أن يكون كالمحبوس في الموضع النجس والمحبوس في الموضع النجس يجلس في صلاته على قدميه، لأن ما سواهما يمكن صونه عن النجاسة من غير إخلال بركن، لأن إصاق الألتين بالأرض حال القعود ليس بواجب، وأما السجود ففيه روايتان: إحداهما: أنه يومىء إلى الحد الذي لوزاد عليه لاقى النجاسة كالعريان^(٣).

والثانية: يسجد بالأرض لأنه فرض مقصود في نفسه، ومجمع على افتراضه فأشبهه من تنتقض طهارته بالسجود وأولى، لأن طهارة الحدث أؤكد من طهارة الخبث^(٤).

(١) انظر ص (٣٣٣).

(٢) الفروع ١/ ٣٧٢، وصوب في تصحيح الفروع ١/ ٣٧٢ عدم الإعادة، وقال: «والرواية الثانية: يعيد وقواعد المذهب تقتضي ذلك».

(٣) الفروع ١/ ٣٣٨، وفي تصحيح الفروع ١/ ٣٣٨: «قال ابن نصر الله: أصح الوجهين».

(٤) الفروع ١/ ٣٣٨، وفي تصحيح الفروع ١/ ٣٣٨: «وهو الصحيح».

فصل

ومتى بذل للعريان إعارة سترة لزمه قبولها، كما يلزمه قبول الماء إذا وهب له والدلو والحبل إذا أعيره^(١).

وقيل: لا يجب عليه قبولها كما لا يلزمه قبولها إذا بذلت له هبة، وكما لا يلزمه قبول المال في الحج والكفارات^(٢).

وقد خرج وجه: بأنه يلزمه قبول الهبة^(٣)، لأن العارفي بقاء عورته مكشوفة أكثر من الضرر في المنة التي تلحقه لأشياء عند من قال من أصحابنا: أنه يلزمه قبول المال في الحج فإن قبول السترة أوكد، لأن فرض السترة لا يتوقف على وجودها وإنما يتوقف على القدرة على تحصيلها كالماء في الوضوء، بدليل: أنه لو أمكنه تحصيل السترة من المباحات لزمه، ولا يلزمه تحصيل ما يحج به من المباحات.

ووجه الأول: وهو المشهور أن قبول العارية لأمنة فيه في الغالب، بخلاف قبول الهبة فصار قبولها كقبول الماء والتراب في الطهارة، وكالاسترشاد إلى طريق الجامع، ووجود السترة لا يعتمد وجودها وإنما يعتمد القدرة عليها وهي حاصلة بخلاف قبول الهبة فإن فيه ضرراً عليه بالحق الذي يجب للواهب عليه، وإمكان إلحاق المنة به.

(١) وهو الصحيح من المذهب. المقنع ص (٢٥)، الإنصاف ١/ ٤٦٤.

(٢) الإنصاف ١/ ٤٦٤.

(٣) الشرح الكبير ١/ ٢٣٣.

قال بعض أصحابنا^(١): ولا يجب على مالك الثوب أن يعيره لذلك إذ لا ضرورة بالعريان إليه، كما لا يجب عليه أن يبذل له ماء للوضوء مع أنه يجب عليه بذل الماء للعطش واللباس لخوف الضرر بالحر والبرد ونحو ذلك.

وقياس المذهب: أن هذا واجب لأن ستر العورة من الحوائج الأصلية التي لا تختص بالصلاة فمتى اضطر الإنسان إليه وجب بذله له وإن لم يخف ضرراً بالتعري بخلاف الطهارة، وكشف السوء فيه ضرر على الإنسان في نفسه أعظم من كثير من الضرر الذي يلحقه في بدنه فيجب إعانته على إزالته ببذل الفضل كإغاثة الجائع والعطشان، وأيضاً فإن هذا بذل منفعة لتكميل عبادة هي واجبة في الأصل ولا ضرر في بذلها فوجب كتعليم الجاهل، ودلالة الغريب على طريق الجامع، ومناولة الماء والتراب لمالكهما، وتوجيه الأعمى إلى القبلة، بخلاف الماء فإنه بذل عين، وبكل حال فالمستحب أن يبذل لهم السترة، لأنه إعانة على تكميل العبادة فأشبهه المتصدق على الرجل بالصلاة معه جماعة وأولى.

ويبدأ بإعارة النساء قبل الرجال لأن عورتهن أغلظ.

(١) في الإنصاف ٤٦٦/١: «ويستحب إعارتها بعد صلاته وصلى بها واحد بعد واحد».

فصل

وإن لم يجد إلا حشيشاً أو ورقاً يربطه عليه لزمه السترة، لأنه مغط للبشرة من غير ضرر فأشبهه الجلود والثياب، وقد أخبر الله تعالى عن آدم وحواء: **﴿أنهما﴾** طفقاً يخصفان عليهما من ورق الجنة **﴿^(١)﴾** وأمر النبي ﷺ بمصعب بن عمير يوم أحد أن يجعل على رجليه شيء من الإذخر **﴿^(٢)﴾** فإذا كان الإذخر كالثوب في ستر الميت فكذلك في ستر الحي.

وإن لم يجد إلا طيناً ففيه وجهان:

أحدهما: وهو اختيار ابن عقيل: أنه يلزمه أن يتطين به بدل الثوب فما سقط منه سقط حكم الوجوب فيه، وتحصل السترة بما بقي **﴿^(٣)﴾**.

والثاني: لا يجب، وهو اختيار الأمدى وغيره **﴿^(٤)﴾** وقيل إنه المنصوص **﴿^(٥)﴾** قال أحمد: لأنه يتناثر ولا يبقى وهو الصواب المقطوع به، لأن السلف من الصحابة ومن بعدهم أمروا العراة الذين انكسرت بهم المركب أن يصلوا بحسب حالهم **﴿^(٦)﴾** مع العلم بأنه قد كان يمكنهم أن يجبلوا من ماء البحر

(١) سورة طه الآية (١٢١).

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز/ باب إذا لم يجد كفناً (١٢٧٦)، ومسلم في الجنائز/ باب في كفن الميت (٩٤٠).

(٣) الفروع وتصحيحه ٣٢٧/١.

(٤) الكافي ١/١١٤، الإنصاف ١/٤٤٨.

(٦) سبق تخريجه ص ٣٢٨.

(٥) تصحيح الفروع ٣٢٧/١.

بتراب البر فيصير طيناً فلإن أكثر السواحل يقرب منها التراب، وأيضاً فإن هذا مثله وهو ملوث مؤذ يتناثر رطباً ويابساً فلا يحصل به مقصود السترفي الغالب، وأيضاً فإن الفرائض من الجمعة والجماعة تسقط إذا خيف تأذيه بمطر أو بوحل مع سخونة الهواء فكيف يؤمر بأن يتطين، وأيضاً فسنبين إن شاء الله تعالى: أنه لا يجب عليه أن يسجد على الطين فإذا سقط تكميل الركن لتلوث جبهته ويديه فتلويث جميع عورته أولى أن لا يجب.

وإن وجد ماء لم يلزمه النزول فيه، وإن كان كدرأً، وكذلك إن وجد حفرة لم يلزمه النزول فيها، لأن ذلك لا يحصل مقصود الستر الواجب، لكن ينبغي أن يستتر بحائط أو شجرة ونحو ذلك إذا أمكن، لأن ذلك أحسن من التعري في الفضاء ولذلك: أمر المغتسل والمتخلي أن يستتر بما أمكنه من ذلك. وإن وجد سترة تضره كالبارية لم يلزمه الاستتار بها.

فصل

إذا وجد السترة في أثناء الصلاة قريبة منه استتر وبني، لأنها حيثئذ وجبت عليه، وليس الاستتار بها عملاً يبطل الصلاة فأشبه الأمة إذا أعتقت في الصلاة والخمار بقربها، وإن كانت السترة بعيدة منه بحيث تكون مسافتها مما يبطل الصلاة يقطعها، أو كان يحتاج إلى الاستتار بها إلى عمل كثير فإنه يستتر ويستأنف في ظاهر المذهب^(١) كالمتيمم إذا وجد الماء وقلنا: يخرج، وكالمستحاضة إذا انقطع دمها انقطاعاً يوجب الوضوء.

(١) الكافي ١/ ١١٤، المقنع ص (٢٥).

وفيه وجه مخرج على من سبقه الحدث أنه يستترويني^(١) كالوجه المخرج في المتيّم والمستحاضة.

والصحيح: الفرق بين من حدث المبطل له في أثناء الصلاة ومن كان المبطل موجوداً معه من أولها، لكن لم يظهر علمه للعذر كما تقدم، وإنما نظير المتوضيء هنا الأمة إذا اعتقت في أثناء الصلاة والسترة بعيدة منها، أو كان المصلي مستتراً فأطارت الريح سترته واحتاج ردها إلى عمل كثير فإن هذا كالمظهر الذي سبقه الحدث، لأن ما مضى من الصلاة كان صحيحاً من غير قيام مبطل بخلاف العاري والمستحاضة والمتيّم فإن المبطل كان مقارناً لأول الصلاة وإنما عفي عنه للضرورة ولا ضرورة إذا زال العذر في أثناء الصلاة، ولهذا قلنا: إن الإمام إذا علم بحدث نفسه في أثناء الصلاة استأنف المأمومون الصلاة ولو لم يعلم حتى قضوا الصلاة لم يعيدوا.

وإن وجد البعيد عن السترة من يناوله إياها من غير عمل بطلت في أحد الوجهين^(٢) لانكشاف العورة زمناً طويلاً بعد وجوب السترة.

ولم تبطل في الآخر إذا ناوله إياها من غير تراخ وهو اختيار الآمدي، لأنه لم يوجد منه عمل وقد أتى بالستر على الوجه الممكن؛ لأن وجوب السترة بالقدرة على السترة لا بنفس ظهور السترة.

(١) انظر الإنصاف ١/ ٤٦٦.

(٢) الشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ٢٤٠.

فصل

ولا تسقط السترة بجهل وجوبها، ولانسيان لها كما تسقط بالعجز، فلر نسي الاستتار وصلّى أو جهل وجوبه أو أعتقت الأمة في أثناء الصلاة ولم تعلم حتى فرغت لزمتهم الإعادة قاله أصحابنا^(١) لأن الزينة من باب المأمورية فلا تسقط بالجهل والنسيان كطهارة الحدث، وهذا لأن الناسي والجاهل يجعل وجود ما فعله كعدمه، لأنه معفو عنه فإذا كان قد فعل محظوراً كان كأنه لم يفعله فلا إثم عليه ولا تلحقه أحكام الإثم، وإذا ترك واجباً ناسياً أو جاهلاً فلا إثم عليه بالترك لكنه لم يفعله فيبقى في عهدة الأمر حتى يفعله إذا كان الفعل ممكناً، وبهذا يظهر الفرق بين الزينة واجتناب النجاسة؛ ولأن التزين هو الأمر المعتاد الغالب فتركه مع القدرة لا يكون إلا نادراً فلم يفرد بحكم.

فصل

ويعنى عن يسير العورة قدراً أو زماناً، فلو انكشف منها يسير وهو: ما لا يفحش في النظر في جميع الصلاة، أو كشفت الريح عورته فأعادها بسرعة أو انحل مثزره فربطه لم تبطل صلاته وسواء في ذلك العورة المغلظة والمخففة.

(١) المراجع السابقة.

إلا أن ما يعفى عنه من العورة المخففة أكثر مما يعفى عنه من المغلظة، لأنه يفحش من هذا في العرف أكثر مما يفحش من هذا. وقال القاضي وغيره: هما سواء في مقدار العفو. وعن أحمد: ما يدل على أنه لا يعفى عن يسير العورة كما لا يعفى عن يسير طهارة الحدث^(١)، ولأنه يجب ستره عن العيون فاشترط ستره في الصلاة.

وعنه: التوقف في ظهور جميع العورة إذا أعاد الستر بسرعة. وحكي عنه: أن اليسير إذا طال زمانه أبطل وإن لم يبطل الكثير إذا قصر زمانه^(٢) وقال أبو الحسن التميمي^(٣): إن بدت عورته وقتاً واستترت وقتاً، فلا إعادة عليه ولم يقيد بالزمان اليسير لظاهر حديث عمرو بن سلمة. والأول: هو المشهور^(٤) لما روى عمرو بن سلمة في قصة إسلام قومه لما ذكر أنه صلى بقومه على عهد النبي ﷺ قال: «وكانت علي بردة إذا سجدت تقلصت عني، فقالت امرأة من الحي: ألا تغطوا عنا است قارئكم، فقطعوا لي قميصاً» رواه البخاري^(٥)، ومن احتج بهذا قال هذه قضية جرت لهؤلاء الصحابة ولا يكاد مثلها يخفى على النبي ﷺ وسائر أصحابه، ولم ينكر فصارت حجة من جهة إقراره ومن جهة أن أحداً من

(١) شرح الزركشي ١/ ٦١٢.

(٢) انظر المبدع ١/ ٣٦٧.

(٣) المغني ٢/ ٢٨٨.

(٤) المغني ٢/ ٢٨٧، والمقنع ص (٢٥).

(٥) أخرجه البخاري في المغازي/ باب مقام النبي ﷺ بمكة (٤٣٠٢).

الصحابة لم ينكر ذلك، ولا يقال: فأنتم تقولون بهذا في إمامة الصبي في
 الفرض لأننا سنتكلم عليه إن شاء الله تعالى في موضعه، ولأنه قد صح عنه
 ﷺ أنه قال للنساء: «لا ترفعن رؤوسكن حتى يستوي الرجال جلوساً، لا
 ترين عورات الرجال من ضيق الأزر^(١)» وكانوا يعقدون أزهرهم على
 أكتافهم». ولولا أن يسير العورة يعفى عنه لأمر الرجال بإعادة الصلاة منه
 كما أمر النساء بغض أبصارهن عنه، أو لأمر بذلك من كان يمكنه الاتزار
 بإزار واسع، ولأمرهم بالاتزار على وجه لا يؤدي إلى كشف شيء من العورة
 بأن يأتزروا على العورة فقط كما ذكره في الإزار الضيق، فإن ستر العورة أهم
 من ستر المنكب، فإن الناس قائلان: قائل يقول: يجب عليه أن يستر العورة
 ويسجد، وقائل يقول: يستر المنكب ويصلي جالساً مومئاً، فأما أن يستر
 المنكب ويسجد مكشوف السوءة فليس بجائز وفاقاً، وأيضاً فإن ذلك يشق
 عموم الاحتراز منه فإن المآزر والسرائيل تنحط في العادة عن السرة
 قليلاً، والمرأة يبدو أطراف شعرها ورسغها كثيراً وأكثر الفقراء لا تسلم
 أثوابهم من يسير فتق أو خرق، وقد قال النبي ﷺ لما سئل عن الصلاة في
 الثوب الواحد؟ «أو لكلكم ثوبان؟»^(٢) فلم يوجب من السترة إلا ما يجده
 عامة الناس دون ما يجده ذوو اليسار، وقد صح عنه ﷺ: «أنه كان يبدو
 بعض فخذه»^(٣) فعلم أنه ليس بمحرم؛ ولأنه لما عفي عن الكثير في الزمن

(١) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب إذا كان الثوب ضيقاً (٣٦٢)، ومسلم في الصلاة/ باب أمر
 النساء المصليات ألا يرفعن رؤوسهن من السجود حتى يرفع الرجال (٤٤١) عن سهل بن سعد
 رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه ص (٣١٣).

(٣) سبق تخريجه ص (٢٦١).

اليسير فكذلك اليسير في الزمن الكثير، ولأنه شرط للصلاة ليس له بدل فعفي عن يسيره كاجتناب النجاسة، وطرده القبلة في الانحراف اليسير، والنية في تقدمها بالزمن اليسير، ولأنه إخلال بيسير من الشرائط يشق مراعاته في الجملة فعفي عنه كيسير النجاسة، وطرده طهارة الحدث عفي فيها عن باطن الشعور الكثيفة لما شقت مراعاتها بخلاف البشرة الظاهرة فإنه لا يشق غسلها، ولأن الصلاة تصح مع كثيرها للضرورة، فجاز أن تصح مع يسيرها مطلقاً كالعمل الكثير، والمناسبة في هذه الأقيسة ظاهرة.

وحد اليسير: ما لا يفحش في النظر في عرف الناس وعاداتهم إذ ليس له حد في اللغة ولا في الشرع وإن كان يفحش من الفرجين ما لا يفحش من غيرهما.

فصل

والعراة يصلون جماعة ويقف إمامهم وسطهم لأنهم من أهل الجماعة وهي واجبة عليهم، ولأن الجماعة مشروعة في الخوف مع ما فيها من العمل الكثير وفراق الإمام وغير ذلك، فلأن تشرع هنا أولى. ويؤمر كل واحد منهم بغض بصره كما أمر النبي ﷺ: «النساء بغض أبصارهن عن الرجال»^(١).

ويصلون صفًا واحدًا إن أمكن، وإن ضاق المكان عنهم فقليل:

(١) سبق تخريجه ص (٣٤٥).

يصلون جماعتين^(١).

وقيل: بل يصلون صفوفاً وهو أصح^(٢).

وإن كانوا رجالاً ونساء والمكان واسع صلى كل نوع لأنفسهم، وإن كان ضيقاً صلى الرجال واستدبرهم النساء ثم صلى النساء واستدبرهن الرجال.

وإن بذلت سترة واحدة للعراة فقال أصحابنا: يصلون فيها واحد بعد واحد؛ لأن مصلحة الستراهم من مصلحة الجماعة إلا أن يخافوا ضيق الوقت فيستربها أحدهم ويصلي الباقيون عراة.

وقيل: يصلون فيه واحد بعد واحد وإن فات الوقت^(٣) لأن المحافظة على الشرط مع إمكانه أولى من إدراك الوقت كما لو وجد ماء لا يمكنه استعماله إلا بعد فوات الوقت، أو سترة يخاف فوات الوقت إن تشاغل بالمشي إليها والاستئثار بها.

والأول: المذهب^(٤) لأن من خوطب بالصلاة في أول الوقت وهو عاجز عن شرط أو ركن في الحال قادراً على تحصيله بعد الوقت لم يجزله تأخير الصلاة عن وقتها، ولو جاز هذا لكان من عجز عن الطهارة أو السترة أو الركوع أو السجود وغير ذلك من الشرائط والأركان يؤخر الصلاة إلى أن يقدر على ذلك إذا علم أو غلب على ظنه أنه يقدر على ذلك، وهذا خلاف الكتاب والسنة والإجماع^(٥) فإن رعاية الشرع للوقت أعظم من رعايته

(١) الإنصاف ٤٦٧/١ وقال: «وهذا المذهب».

(٢) المغني ٣٢٠/٢. (٣) المغني ٣٢٢/٢، وذكره احتمالاً.

(٤) جزم به في الكافي ١/١١٥، وقال في الإنصاف ٤٦٨/١: «وهو الصحيح الصواب».

(٥) انظر ص (٥٧، ٥٨).

لجميع الشرائط والأركان المعجوز عنها، ولهذا لا يجوز تأخير الصلاة عن وقتها البتة للعجز عن بعض الأركان، ومتى ضاق وقت الوجوب عن تحصيل الشرط والفعل قدم الفعل في الوقت بدون الشرط، وإنما تكون المحافظة على الشرط أولى إذا كان الوجوب في آخر الوقت مثل: نائم يستيقظ آخر الوقت فإن الصلاة واجبة عليه حينئذ فعلها بشروطها كما لو استيقظ بعد الوقت.

وأما إن وجد سترة يخاف فوت الصلاة بالمشي إليها والتشاغل بالاستتار فإن كانت الصلاة قد أمر بها في أول الوقت أو وسطه والسترة بعيدة بحيث لا يصل إليها إلا بعد فوت الوقت، فهذا يجب عليه أن يصلي عرياناً وهذه مسألة العراة المتقدمة فإنه ما من عارٍ إلا وهو يرجو الكسوة فيما بعد، فإن أحداً من الناس لا يكاد يبقى عارياً على الدوام، وهذا لأن وقت الصلاة يتسع للاستتار والفعل على الوجه المعتاد لو كانت السترة ممكنة فإذا تعذرت سقطت.

وكذلك إن استيقظ آخر الوقت والسترة بعيدة عنه بعداً لا يجب عليه طلبها منه، فأما إن استيقظ آخر الوقت والسترة قريبة منه بحيث لا تجوز صلاته إلا بها، فهنا لا يتسع ما بقي من الوقت للسترة والفعل على الوجه المعتاد فلا تكون السترة متعذرة، فيكون الوقت متسعاً لشرائط الصلاة وأفعالها بخلاف مسألة الواحد بعد الواحد فإن الوقت متسع للسترة لو كانت ممكنة وإنما السترة متعذرة، وفرق بين تعذر ينشأ من ضيق الوقت وتعذر ينشأ من تعذر الشرط فإن نشأ من ضيق الوقت وسَّعه الشارع، وإن نشأ من تعذر الشرط على الوجه المعتاد أسقطه الشارع، ولهذا لو كانوا في

سفينة أو موضع ضيق لا يمكن جميعهم الصلاة قياماً صلى واحد بعد واحد إلا أن يخافوا فوت الوقت فيصلي واحد قائماً والباقون قعوداً تقديماً للصلاة في الوقت على ركن القيام، وقد تقدم مثل هذا الكلام في الطهارة وسيجيء مثله في استقبال القبلة إن شاء الله^(١).

وإن كانت السترة ملكاً لبعضهم لم تصح صلاته إلا فيها وينبغي له أن يعيرها لسائرهم ليصلوا فيها كما تقدم إلا أن يضيق الوقت فينبغي أن يعيرها لمن هو أحق بالإمامة وإن أعارها لغيره جاز.

وإن بذل الثوب لهم مطلقاً وقد ضاق الوقت أقرع بينهم فمن قرع فهو أحق به إلا أن يكون أحدهم أولى بالإمامة فهو أولى به، وإن كانوا رجالاً ونساء فالنساء أحق، ومتى لم يستتروا إلا واحد لضيق الوقت أو لعدم الإعارة فإنه يؤمهم الكاسي ويتقدم إمامهم، قال بعض أصحابنا^(٢): يستحب ذلك، وقياس المذهب: أن إمامته واجبة، لأنه الجماعة واجبة على جميعهم وهي لا تمكن إلا كذلك إلا أن يكون أمياً فإنه يصلي وحده، لأنه لا يجوز أن يؤمهم لأنه أمي وهم قراء أو أحدهم، ولا يأتى لأنه كاسي وهم عراة.

فصل

يكراه السدل في الصلاة وهو: أن يطرح على كتفيه ثوباً ولا يرد أحد طرفيه إلى كتفه الآخر.

(١) انظر ص (٥١٤).

(٢) ابن قدامة كما في المغني ٢/ ٣٢٢.

وقال الآمدي، وابن عقيل: السدل: هو إسبال الثوب بحيث ينزل عن قدميه ويجره فيكون من باب إسبال الثوب.

والتفسير الأول هو الصحيح وهو المنصوص عنه^(١).

وعنه: إنما يكره على الإزار أما على القميص فلا^(٢) حملاً للنهي على اللباس الذي كانوا يعتادونه وهو الارتداء فوق المآزر، وتعليلاً للنهي بخشية انكشاف المنكب وذلك مأمون على المتقمص ونحوه، وقد روى أبو الزبير^(٣) قال: «رأيت ابن عمر يسدل في الصلاة»^(٤) فيحمل هذا على أن عليه قميصاً.

ووجه الكراهة: ما روى عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ «أنه نهى عن السدل في الصلاة» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وإسناده حسن^(٥) وعن أبي عبيدة^(٦) بن عبد الله بن مسعود: «أن أباه كره

(١) مسائل أحمد لابن هانئ ٥٩/١، ومسائل أحمد لابنه صالح ٣٧٤/١.

(٢) المبدع ٣٧٤/١.

(٣) محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي، أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلّس من الرابعة. (تقريب التهذيب ٢/٢٠٧).

(٤) السنن الكبرى للبيهقي - كتاب الصلاة/ باب كراهة السدل في الصلاة ٢/٢٤٣.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ٢/٢٩٥، ٣٤١، ٣٤٥، ٣٤٨، وأبو داود في الصلاة/ باب ما جاء في السدل في الصلاة (٦٤٣)، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في كراهية السدل في الصلاة (٣٧٨) وقال: «لا نعرفه من حديث عطاء عن أبي هريرة إلا من حديث عسل بن سفيان»، والدارمي في الصلاة/ باب النهي عن السدل في الصلاة ١/٢٦٠. وصححه ابن خزيمة (٧٧٢)، وابن حبان (٢٣٥٣) إحصان والحاكم ١/٢٥٣ على شرطهما.

(٦) أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، مشهور بكنيته، والأشهر أن لا اسم له غيرها ويقال: اسمه عامر كوفي ثقة، والراجح: لا يصح سماعه من أبيه مات بعد سنة ثمانين. (تقريب التهذيب ٢/٤٤٨).

السدل في الصلاة» قال أبو عبيدة: «وكان أبي يذكر أن النبي ﷺ نهى عنه»^(١) ورواه عبدالرزاق عن بشر بن رافع^(٢) عن يحيى بن أبي كثير^(٣) عنه، وعن علي: «أنه رأى قوماً قد سدلو فأقال: ما لهم كأنهم اليهود خرجوا من فُهرهم»^(٤) رواه سعيد^(٥) ورواه ابن المبارك ولفظه: «رأى قوماً قد سدلو في الصلاة».

وعن ابن عمر أنه: «كان يكره السدل في الصلاة»^(٦) وقال إبراهيم: «كانوا يكرهون السدل في الصلاة»^(٧) رواهما سعيد، وعن ابن مسعود: «كراهته» ذكره ابن المنذر^(٨)، وعلى هذا فإنه يكره السدل سواء كان تحته ثوب، أو لم يكن.

فإن صلى سادلاً قال أبو بكر: إن لم تبد عورته فلا يعيد باتفاق، وقال ابن أبي موسى في الإعادة روايتان: أظهرهما لا يعيد^(٩).

(١) أخرجه عبدالرزاق (١٤١٧) والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٤٣ وقال: «تفرد به بشر بن رافع، وليس بالقوي» وأيضاً: منقطع فأبو عبيدة لا يصح سماعه من أبيه.

(٢) بشر بن رافع الحارثي، أبو الأسباط النجراني، فقيه ضعيف الحديث. (تقريب التهذيب ١/٩٩).

(٣) يحيى بن أبي كثير الطائي، أبو نصر اليامي، ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل. (تقريب التهذيب ٢/٣٥٦).

(٤) أي موضع ومذراسهم. والمدراس الموضع الذي يدرس فيه. انظر (لسان العرب ٥/٦٧).

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢/٢٤٣.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي في الصلاة/ باب كراهة السدل ٢/٢٤٣.

(٧) انظر المصدر السابق.

(٨) المصدر السابق.

(٩) انظر الإنصاف ١/٤٦٩.

فصل

ويكره اشتمال الصماء، لما روى أبو هريرة قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يحتبي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء، وأن يشتمل الصماء بالثوب الواحد ليس على أحد شقيه يعني منه شيء» متفق عليه^(١)، وعن أبي سعيد قال: «نهى النبي ﷺ عن لبستين، واللبستان: اشتمال الصماء، والصماء: أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب، واللبسة الأخرى احتباؤه بثوبه وهو جالس ليس على فرجه منه شيء» رواه البخاري^(٢) وعن جابر أن نبي الله ﷺ قال: «لا ترتدوا الصماء في ثوب واحد» رواه أحمد^(٣) واشتمال الصماء عند أحمد وأصحابه^(٤): أن يضطبع بالثوب، وهو أن يجعل وسطه تحت عاتقه الأيمن وطرفيه فوق عاتقه الأيسر، أو بالعكس، لأنه كذلك جاء مفسراً في الحديث: «أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه ليس عليه ثوب»^(٥) وفي الآخر «ليس على أحد شقيه منه شيء»^(٦).

(١) سبق تخريجه ص (٢٧٤).

(٢) سبق تخريجه ص (٢٧٤).

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٢٩٣/٣. وفي الفتح الرباني ٩٩/٣: «وسنده جيد».

(٤) مسائل أحمد لابنه صالح ٣٧٤/١، المبدع ٣٧٤/١، الإنصاف ٤٦٨/١، منتهى الإرادات ١٤٧/١.

(٥) سبق تخريجه ص (٢٥٧).

(٦) سبق تخريجه ص (٢٥٧).

وفي لفظ لأبي سعيد من رواية أحمد وأبي داود: «واللبستان: اشتمال الصماء يشتمل في ثوب واحد يضع طرفي الثوب على عاتقه الأيسر ويبرز شقه الأيمن، والأخرى: أن يحتبي في ثوب واحد ليس عليه غيره يفضي بفرجه إلى السماء»^(١) وفي رواية: «أن يجعل وسط الرداء تحت منكبه الأيمن ويرد طرفيه على منكبه الأيسر»^(٢) وهذا مكروه في الصلاة وخارج الصلاة إذا لم يكن عليه إلا الثوب الذي اشتمل به، فإن كان عليه ثوب آخر من سراويل، أو إزار وقميص ففي الكراهة روايتان:

إحدهما: يكره وهي اختيار ابن أبي موسى^(٣) لما روى أبو هريرة رضي الله تعالى عنه قال: «نهى النبي ﷺ أحدكم أن يشتمل في إزاره إذا ما صلى إلا أن يخالف بطرفيه على عاتقه» رواه أحمد^(٤) وذكر أحمد عن ابن عباس: «أنه كرهه وإن كان عليه قميص» وقد روى سعيد عن ابن عباس: «أنه كان يكره اشتمال الصماء في الصلاة» وفي لفظ: «كان يكره أن يلتحف الرجل بثوبه في الصلاة فيخرج يده من قبل صدره»^(٥) ولأنه تخصيص لأحد العضوين المتشابهين باللباس فكره كالمتشي في نعل واحد.

فإن قيل: الحديث المشهور: مقيد بالثوب الواحد فيحمل هذا المطلق عليه، ولأن الاضطباع لبسة المحرم فكيف تكون مكروهة؟

(١) أخرجه أحمد ٦/٣، وأبو داود في البيوع / باب بيع الغرر ٦٧٣/٣ وسكت عنه.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٩٥/٣، وأبو داود بنحوه في الموضع السابق، وسكت عنه.

(٣) الإنصاف مع الشرح الكبير ٢٤٨/٣.

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٣١٩/٢، وأخرج نحوه أحمد في المسند ٢/٢٥٥، ٢٦٦، ٤٢٧،

وانظر: ص (٢٥٧).

(٥) لم أقف عليه في سنن سعيد بن منصور المطبوع.

فيقال: الاضطباع في الثوب الواحد أشد محذوراً، لأن فيه إبداء المنكب ويخشى معه من ظهور العورة، ولا يحصل معه مقصود اللباس، ولهذا لا يشرع الاضطباع للطائف طواف القدوم إلا أن يكون تحته ثوب. قال أحمد في رواية حنبل: الاضطباع إذا كان عليك إزار أو قميص، وإذا لم يكن عليك إزار ولا قميص ففعلت ذلك كانت لبسة الصماء تبين شقه الأيسر وفرجه^(١).

بل هذه اللبسة محرمة تبطل الصلاة معها، قال ابن أبي موسى وغيره: إن اضطبع بثوب كان تحته غيره أجزأته صلاته مع الكراهة^(٢)، وإن لم يكن تحته غيره أعاد الصلاة، وهذا معنى قول أحمد: كانت لبسة الصماء تبين شقه الأيسر وفرجه، وذلك لأن هذا تبدو معه العورة غالباً، ويظهر من غير أن يشعر اللابس بذلك.

والحكمة إذا كانت غالبية غير منضبطة علق الحكم بالمظنة وأقيمت مقام الحقيقة لوجودها معها غالباً ولعدم انضباطها كما أقيم النوم مقام الحدث، ولأن الله أمر بالزينة عند الصلاة، ومن لبس هذه اللبسة لم يتزين لله في الصلاة.

وأما اضطباع المحرم فذلك موضع مخصوص من النهي لما كان فيه أولاً من إظهار الجلد، ثم صار سنة وشعاراً، ولهذا لا يشرع إلا في أول طواف يطوفه الأفقي خاصة، ولهذا فإنه إذا أراد أن يصلي ركعتي الطواف سوى رداءه.

(١) المغني ٢/ ٢٩٦.

(٢) انظر: الإنصاف ١/ ٤٧٠.

والرواية الأخرى: أنه لا يكره إلا إذا كان عليه ثوب واحد^(١)، قال
الآمدي وغيره: هو الصحيح، لأن الأحاديث الصحاح المفسرة إنما هي في
الثوب الواحد، وقد علله في الحديث: «يبدو أحد شقيه» وهذا مفقود في
الثوبين.

ومن أصحابنا من قال: يكره الاضطباع على المئزر، ولا يكره على
القميص^(٢)، وهذا قول قوي، فإن الأغلب على القوم كان الارتداء فوق
المآزر وقد نهوا عن الاشتمال؛ ولأن في ذلك كشفاً للمنكب في الصلاة
وهو مكروه أو مبطل لما تقدم، وقد نص أحمد: على كراهته^(٣)، ولأن الذي
في الحديث كراهة بروز الشق الأيمن ولو لم يكن تحته مئزر لكانت العورة
قد تظهر من الناحية اليسرى، فكان التعليل بكشف العورة أولى من التعليل
بروز الشق فقط.

فإن قيل: فقد قال أبو عبيد: اشتمال الصماء عند العرب^(٤): أن يشتمل
الرجل بثوب يجلل به جسده كله ولا يرفع منه جانباً تخرج فيه يده، كأنه
يذهب به إلى أنه لعله يصيبه شيء يريد الاحتراس منه ولا يقدر عليه.
وتفسير الفقهاء: أن يشتمل بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يرفعه من
أحد جانبيه فيضعه على منكبه فيبدو منه فرجه قال: والفقهاء أعلم
بالتأويل.

(١) المبدع ١/ ٣٧٥.

(٢) الإنصاف ١/ ٣٧٠.

(٣) المبدع ١/ ٣٧٠.

(٤) غريب الحديث ٢/ ١١٨، ١١٩.

وقد ذكر أبو عبد الله السامري^(١) من أصحابنا مثل ما حكاه أبو عبيد عن العرب، فقال: اشتمال الصماء هو: أن يلتحف بالثوب ويرفعه إلى أحد جانبيه فلا يكون ليده موضع تخرج منه، فلذلك تسمى الصماء، قال بعض الفقهاء: يحتاج أن يخرج يده من صدره فتبدو عورته.

والتفسير الذي ذكرتموه مخالف لهذين، قلنا:

أما التفسير الذي ذكرناه فهو منصوص مفسر في الحديث، والتفسير الذي حكاه أبو عبيد عن الفقهاء يدل عليه الحديث أيضاً، لأنه قال: الصماء أن يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه، وهذا يعم ما إذا اضطبع بالثوب من الناحية الأخرى أو لم يضطبع فإنه إذا اضطبع أبدى منكبه الأيمن وستر منكبه الأيسر وبقي شقه الأيسر غير مستور. والصورة التي ذكر أبو عبيد يكون المنكب الأيمن مستوراً والمنكب الأيسر لكن الشق الأيسر بادياً، وظهور العورة فيه أشد لكن المنكبين مستوران وهذا أيضاً مما يحرم وتبطل الصلاة معه بلا ريب واشتمال الصماء يعمهما.

وأما الذي نقل عن ابن عباس: «أنه يخرج يده من قبل صدره»^(٢) فإن أخرجها من فوق حاشية الرداء صار مضطبعاً، وإن أخرجها من تحت الرداء فهو الذي ذكره أبو عبيد، وأما التفسير المحكي عن العرب فهو أشبه بالاشتقاق، لأن الصخرة الصماء التي لا منفذ فيها ومنه الأصم وهو: الذي لا ينفذ الصوت إليه، ويؤيده ما روى أبو بكر بإسناده عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يلبس الرجل ثوباً واحداً يأخذ

(١) انظر: المستوعب للسامري ٢/٢٤٣، والمبدع ١/٣٧٥.

(٢) سبق تخريجه ص (٣٥٣).

بجوانبه على منكبه فتدعى الصماء»^(١).

وروى أحمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : «أنه نهى عن الصماء اشتمال اليهود»^(٢) واليهود تلتحف ولا تضطبع، وهذه الصورة مكروهة أيضاً لما يخاف معها من انكشاف العورة، وهي السدل المتقدم، وربما عرض الشيء فلا يستطيع أن يخرج يده إلا أن تبدو سواته وهذه اللبسة مكروهة في الصلاة وخارج الصلاة.

فظهر: أن اشتمال الصماء يعم هذا كله، لكن منه ما يحرم ويبطل، ومنه ما يكره فقط، ومنه ما يختلف فيه كما تقدم.

فصل

يكره للمصلي تغطية الوجه سواء كان رجلاً أو امرأة فيكره النقاب والبرقع للمرأة في الصلاة، لأن مباشرة المصلي بالجهة والأنف إما واجب أو مؤكد الاستحباب، ولأن الرجل إذا قام إلى الصلاة فإن الله تعالى قبل وجهه وأن الرحمة تواجهه فينبغي له أن يباشر ذلك بوجهه من غير وقاية، وقد كره له تغميض العين فتغطية الوجه أولى، وقد روى الفقهاء في كتبهم عن النبي ﷺ : «أنه رأى رجلاً غطى لحيته في الصلاة، فقال: اكشف

(١) أورده في المغني ٢/٢٩٧ وعزاه لأبي بكر.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٢/٥٠٣.

لحيتك فإن اللحية من الوجه».

ويكره التلثم على الفم، لما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «أنه نهى أن يغطي الرجل فاه في الصلاة» رواه أبو داود وابن ماجه^(١)، ولأنه تشبه بفعل المجوس في عبادة النيران، ويخاف معه من ترك تجويد القراءة والذكر والدعاء لاسيما والملك يضع فاه على فيه.

وهل يكره التلثم على الأنف على روايتين:

إحدهما: يكره^(٢)، لأن «ابن عمر كره تغطية الأنف»^(٣) ولأنه عضو في الوجه يسجد عليه فأشبهه الجبهة، ولأن مباشرته إذا قلنا بوجوب السجود عليه واجبة أو سنة مؤكدة، فإن سجد على الحائل كان مكروهاً وإن حسر اللثام احتاج إلى عمل، ولأنه ربما حصلت معه غنة في الحروف، ولأنه من الوجه وهو أبلغ من اللحية.

والثانية: لا يكره تغطيته، لأن النهي إنما جاء في الفم^(٤)، وقد روى أحمد بإسناده عن قتادة حدثني عكرمة عن ابن عباس: «كان يغطي أنفه يعني في الصلاة قال قتادة: وكان سعيد بن المسيب وعطاء يكرهان

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة / باب ما جاء في السدل في الصلاة (٦٤٣)، وابن ماجه في إقامة الصلاة / باب ما يكره في الصلاة (٩٦٦). وصححه ابن خزيمة (٧٧٢)، وابن حبان (٢٣٥٣) إسان، والحاكم ٢٥٣/١ على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٢) المغني ٢/٢٩٩، وهذه الرواية هي الصحيح من المذهب كما في الإنصاف ١/٤٧٠.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٣٤٦، وعبد الرزاق ٢/٤٥٥، والبيهقي ٢/٢٤٣: «أنه كره التلثم في الصلاة».

(٤) المغني ٢/٢٩٩.

ذلك»^(١) ولأنه يمكن الإفصاح بحروف القرآن والذكر معه هذه طريقة الجماعة.

وأما الأمدى فقال: روي عنه: هو ما كان على الفم والأنف.
وروي عنه على الأنف فحسب، فعلى قوله: إذا كان على الفم وحده لم يكره وهذا غلط على المذهب.

فصل

ويكره شد الوسط بالزنا والخيطة ونحو ذلك مما يشبه زي أهل الذمة في أشهر الروايتين^(٢)، لأن النبي ﷺ نهى عن التشبه بأهل الكتاب في عدة مواضع^(٣).

وعنه: لا يكره لحديث الحزام^(٤)، ولأنه لم يرد في ذلك نهى.
وأما ما لا يشبه شد هم كالحرير والمنديل والمنطقة التي تسميها العامة الحياصة فلا يكره، نص عليه وعليه أصحابنا^(٥).

وقال ابن عقيل والسامري: يكره بالزنا والحياصة^(٦) ونحوها، وليس بشيء بل يستحب لمن ليس تحت قميصه مئزر ولا سراويل أن يحتزم، لما روى أبو سعيد عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يصلي أحدكم إلا وهو محترم»

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٤٧، وانظر: الأوسط لابن المنذر ٣/٢٦٤.

(٢) وهذه هي المذهب كما في المقنع ص (٢٥) والإنصاف ١/٤٧٠.

(٣) سبق تخريجه ص (٢٥٧).

(٤) سبق تخريجه ص (٢٦٠).

(٥) انظر مسائل أحمد لابن هانئ ١/٥٩، الشرح الكبير ١/٢٣٧.

(٦) الحياصة: مير طویل يشد به حزام الدابة. (لسان العرب ٧/٢٠).

احتج به أحمد^(١) وعن أبي هريرة قال: نهى رسول الله ﷺ عن «بيع الغنائم حتى تقسم»، وعن بيع النخل حتى يعرزم من كل عارض، وأن يصلي الرجل بغير حزام» رواه أبو داود^(٢)، وذكر أحمد عن ابن عمر: «أنه كان يصلي وعليه القميص يأتزر بالمنديل فوقه»^(٣) وعن الشعبي قال: «كان يقال شد حقويك في الصلاة ولو بعقال»^(٤) وعن يزيد بن الأصم^(٥): «مثله» رواهما الخلال^(٦) وقد روى حرب قال: قلت لأحمد: الرجل يشد وسطه بخيط ويصلي، قال: على القباء لا بأس به، وكرهه على القميص، وذهب لما أنه من زي اليهود فذكرت له السفر، وأنا نشد ذلك على الوسط فرخص فيه قليلاً، أما المنطقة والعمامة ونحو ذلك فلم يكرهه إنما كره الخيط وقال هو أشنع فقد كره ما وافق زي أهل الكتاب وهو الخيط على القميص ونحوه ولم يكرهه على القباء، لأنه ليس من زيهم ولم يكره ما سوى الخيط ونحوه ورخص في الخيط على القميص عند الحاجة^(٧).

وكذلك ذكر القاضي قال: نص أحمد على كراهة الخيط على القميص لما فيه من التشبه بأهل الكتاب لأن من عادتهم شد الوسط بالزناز

(١) سبق تخريجه ص (٢٦٠).

(٢) أخرجه أبو داود في البيوع / باب بيع الثمار (٣٣٩٩)، وفي إسناده مجهول.

(٣) انظر مصنف ابن أبي شيبة ٢/ ٢٦١.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٢٦١.

(٥) يزيد بن الأصم العامري، واسمه عمرو بن عبيد البكائي، أبو عوف، ابن خالة عبد الله بن عباس، ثقة، نزل الرقة ومات سنة (١٠٣) هـ (العبر ١/ ١٢٦، تقريب التهذيب ٢/ ٣٦٢).

(٦) أوردهما في المغني ٢/ ٣٠٠، وعزاهما للخلال.

(٧) مسائل أحمد لابن هانئ ١/ ٥٩، والمغني ٢/ ٣٠٠.

ولم يكره شد القباء والمنطقة، لأن هذا عادة المسلمين.
وأطلق جماعة من أصحابنا الكراهة على عموم كلامه في سائر
الروايات^(١).

فصل

ويكره إسبال القميص ونحوه إسبال الرداء، وإسبال السراويل والإزار
ونحوهما إذا كان على وجه الخيلاء، وأطلق جماعة من أصحابنا لفظ
الكراهة^(٢) وصرح غير واحد منهم بأن ذلك حرام وهذا هو المذهب بلا
تردد^(٣).

قال أبو عبد الله: لَمْ أَحْدِثْ عَنْ فُلَانٍ كَانَ سَرَاوِيلَهُ شِرَاكُ نَعْلِهِ، وَقَالَ:
مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ وَالسَّرَاوِيلُ بِمَنْزِلَةِ الْإِزَارِ لَا يَجْرُ شَيْئاً مِنْ
ثِيَابِهِ^(٤).

فأما إن كان على غير وجه الخيلاء بل كان على علة أو حاجة أولم
يقصد الخيلاء والتزين بطول الثوب ولا غير ذلك فعنه: أنه لا بأس به وهو
اختيار القاضي وغيره، وقال في رواية حنبل: جر الإزار وإرسال الرداء في
الصلاة إذا لم يرد الخيلاء لا بأس به^(٥)، وقال: ما أسفل من الكعبين في

(١) المغني ٢/ ٣٠٠، الإنصاف ١/ ٤٧١. (٢) المغني ٢/ ٣٠٠.

(٣) الفروع ١/ ٣٤٤ وفيه: «ويحرم في الأصح وهو ظاهر كلام أحمد بل كبيرة إسبال ثيابه خيلاء في
غير حرب بلا حاجة».

(٤) المبدع ١/ ٣٧٧.

(٥) انظر الفروع ١/ ٣٤٤.

النار والسراويل بمنزلة الرداء لايجر شيئاً من ثيابه.

ومن أصحابنا من قال: لا يحرم إذا لم يقصد به الخيلاء لكن يكره وربما يستدل بمفهوم كلام أحمد في رواية ابن الحكم في جراح القميص والإزار والرداء سواء إذا جره لموضع الحسن ليتزين به فهو الخيلاء، وأما إن كان من قبح في الساقين كما صنع ابن مسعود^(١)، أو علة أو شيء لم يتعمده الرجل فليس عليه من جرثوبه خيلاء، فنفي عنه الجر خيلاء فقط.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾^(٢) وقوله سبحانه: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾^(٣) وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ﴾^(٤).

فذم الله سبحانه وتعالى الخيلاء والمرح والبطر، وإسبال الثوب تزيناً موجب لهذه الأمور وصادرها، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من جرثوبه خيلاء لم ينظر الله إليه يوم القيامة»، فقال أبو بكر: إن أحد شقي إزاري يسترخي إلا أن أتعاهد ذلك منه، فقال: إنك لست ممن يفعل ذلك خيلاء» متفق عليه^(٥)، وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «بينما رجل يجر إزاره من الخيلاء خُسِفَ به، فهو يتجلجل في الأرض إلى يوم

(١) يأتي ص (٣٦٦).

(٢) سورة لقمان الآية (١٨).

(٣) سورة الإسراء الآية (٣٧).

(٤) سورة الأنفال الآية (٤٧).

(٥) أخرجه البخاري في اللباس / باب من جر إزاره (٥٧٨٤)، ومسلم في اللباس / باب من جرثوبه خيلاء (٢٠٨٥).

القيامة» رواه البخاري^(١)، وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «الإسبال في الإزار والقميص والعمامة من جر شيئاً خيلاً لم ينظر الله إليه يوم القيامة» رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه^(٢)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال «لا ينظر الله إلى من جر إزاره بطراً» متفق عليه^(٣)، وفي رواية لأحمد والبخاري: «ما أسفل من الكعبين من الإزار في النار»^(٤)، وعن أبي هريرة قال: «بينما رجل يصلي مسبلاً إزاره فقال له رسول الله ﷺ: «اذهب فتوضأ فذهب فتوضأ، ثم جاء ثم قال: اذهب فتوضأ فقال له رجل: يا رسول الله مالك أمرته أن يتوضأ؟ ثم سكت عنه قال: إنه كان يصلي وهو مسبل إزاره وأن الله لا يقبل صلاة رجل مسبل» رواه أبو داود^(٥).

(١) أخرجه البخاري في اللباس / باب من جرتوبه (٥٧٨٩) ومسلم (٢٠٨٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود في اللباس / باب موضع قدر الإزار (٤٠٩٤)، والنسائي في الزينة / باب إسبال الإزار ٨ / ٢٠٨، وابن ماجه اللباس / باب طول القميص كم هو؟ (٣٥٧٦). وقال ابن ماجه: «قال أبو بكر - ابن أبي شيبة - ما أغربه». وصححه النووي في رياض الصالحين كما في دليل الفالحين ص (٤٣٣).

(٣) أخرجه البخاري في الموضوع السابق، (٥٧٨٨)، ومسلم في اللباس / باب تحريم جر الثوب خيلاً (٢٠٨٧).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٢ / ٤١٠، ٤٦١، ٤٩٨، والبخاري في اللباس / باب ما أسفل من الكعبين فهو في النار (٥٧٨٧).

(٥) أخرجه أبو داود في اللباس / باب الإسبال في الصلاة (٤٠٨٦) والبيهقي في السنن الكبرى ٢ / ٢٤١. وصححه النووي في رياض الصالحين على شرط مسلم كما في دليل الفالحين ص (٤٣٤)، وقال المنذري في الترغيب ٣ / ٩٢: «إن كان - أي أبو جعفر المدني الذي في إسناده الحديث - محمد بن علي بن الحسين فروايتة عن أبي هريرة مرسله، وإن غيره فلا أعرفه» وللحديث شواهد منها حديث ابن مسعود الآتي بعده.

وعن ابن مسعود قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أسبل إزاره في صلاته فليس من الله في حل ولا حرام» رواه أبو داود^(١)، وعن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب أليم: المنان بما أعطى، والمسبل إزاره، والمنفق سلعته بالحلف الكاذب» رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي^(٢)، وهذه نصوص صريحة في تحريم الإسبال على وجه المخيلة، والمطلق منها محمول على المقيد وإنما أطلق ذلك، لأن الغالب أن ذلك إنما يكون مخيلة.

ومن كره الإسبال مطلقاً: احتج بعموم النهي عن ذلك، والأمر بالتشمير فعن أبي جري جابر بن سليم الهجيمي قال: «رأيت رجلاً يصدر الناس عن رأيه لا يقول شيئاً إلا صدروا عنه، قلت: من هذا؟ قالوا: رسول الله ﷺ قلت: عليك السلام يا رسول الله مرتين قال: لا تقل: عليك السلام عليك السلام تحية الميت، قلت: أنت رسول الله؟ قال: أنا رسول الله الذي إذا أصابك ضر فدعوته كشفه عنك، وإن أصابك عام سنة فدعوته أنبتها لك، وإذا كنت بأرض قفر أو فلاة فضلت راحتك فدعوته ردها عليك قال: قلت: اعهد إلي. قال: لا تسبن أحداً. قال: فما سببت بعده حرّاً ولا عبداً ولا بغيراً

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب الإسبال في الصلاة (٦٣٧) والبيهقي ٢/ ٢٤٢. وقال أبو داود: «روى هذا جماعة عن عاصم موقوفاً على ابن مسعود منهم حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأبو الأحوص، وأبو معاوية».

(٢) أخرجه أحمد ٥/ ١٤٨، ١٥٨، ومسلم في الإيمان/ باب غلظ تحريم إسبال الإزار (١٠٦)، وأبو داود في اللباس/ باب ما جاء في إسبال الإزار (٤٠٨٧)، والترمذي في البيوع/ باب ما جاء فيمن حلف على سلعه كاذباً (١٢١١)، والنسائي في الزينة/ باب إسبال الإزار ٨/ ٢٠٨، وابن ماجه في التجارات/ باب ما جاء في كراهة الأيمان في البيع والشراء (٢٢٠٨).

ولا شاة. قال: ولا تحقرن من المعروف ولو أن تكلم أخاك وأنت منبسط إليه وجهك إن ذلك من المعروف وارفع إزارك إلى نصف الساق، فإن أبيت فالى الكعبين، وإياك وإسبال الإزار فإنها من المخيلة وإن الله لا يحب المخيلة وإن امرؤ شتمك وعيرك بما يعلم فيك فلا تعيره بما تعلم فيه فإنما وبال ذلك عليه» رواه الخمسة إلا ابن ماجه وقال الترمذي: حسن صحيح^(١).

وعن عبدالله بن عمر قال: مررت على رسول الله ﷺ وفي إزاري استرخاء، فقال: يا عبدالله: ارفع إزارك فرفعته، ثم قال: زد فزدت فما زلت أتحراها بعد، فقال له بعض القوم: إلى أين؟ قال: إلى أنصاف الساقين» رواه مسلم^(٢)، وعن ابن الحنظلية قال: قال رسول الله ﷺ: «نعم الرجل خريم الأسدي لولا طول جمته وإسبال إزاره فبلغ ذلك خريماً ففعل فأخذه شفرة فقطع بها جمته إلى أذنيه، ورفع إزاره إلى أنصاف ساقيه» رواه أحمد وأبوداود^(٣)، ولأن الإسبال مظنة الخيلاء فكره كما يكره ميطان سائر المحرمات.

ومن لم يربذلك بأسا احتج بقول النبي ﷺ لأبي بكر: «إنك لست

(١) أخرجه أحمد ٥/٦٣، ٦٤ وأبوداود في الموضع السابق (٤٠٨٤)، والترمذي في الاستئذان/ باب كراهة أن يقول عليك السلام (٢٧٢٢) وقال: «حسن صحيح» والنسائي في عمل اليوم والليلة رقم (٣١٨) وابن حبان رقم (١٢٢١)، والحاكم في المستدرک ٤/١٨٦، وصححه على شرطهما، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه مسلم في اللباس/ باب تحريم جر الثوب خيلاء (٢٠٨٦).

(٣) أخرجه أحمد ٤/١٧٩، ١٨٠، وأبوداود في اللباس/ باب ما جاء في إسبال الإزار (٤٠٨٩)، وسكت عنه، والحاكم ٤/١٨٣ وصححه وأقره الذهبي.

ممن يفعل ذلك خيلاء»^(١) وعن أبي وائل أن ابن مسعود: «رأى رجلاً قد أسبل إزاره فقال له: ارفع فقال له الرجل: وأنت يا ابن مسعود فارفع إزارك، فقال عبدالله: إني لست مثلك إن لساقني حموشة وأنا أؤم الناس، فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فأقبل على الرجل ضرباً بالدرّة، وقال: أترد على ابن مسعود؟ أترد على ابن مسعود؟»^(٢) ولأن الأحاديث أكثرها مقيدة بالخيلاء فيحمل المطلق عليه، وما سوى ذلك فهو بياق على الإباحة وأحاديث النهي مبنية على الغالب والمظنة وإنما كلامنا فيمن يتفق عنه عدم ذلك.

فصل

وبكل حال فالسنة تقصير الثياب، وحد ذلك: ما بين نصف الساق إلى الكعب، فما كان فوق الكعب فلا بأس به وما تحت الكعب في النار، لما تقدم من حديث أبي هريرة وأبي جري وابن عمر^(٣) ولما روى أبو سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إزرة المؤمن إلى نصف الساق لا حرج عليه فيما بينه وبين الكعبين ما كان أسفل من الكعبين فهو في النار ومن جر إزاره بطراً لم ينظر الله إليه» رواه أحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه^(٤) وعن حذيفة

(١) سبق تخريجه ص (٣٦٢).

(٢) أخرجه بقريب منه ابن أبي شيبة ٨/ ٩٠ وقال الحافظ في الفتح ١٠/ ٢٦٤: إسناده جيد، وانظر أيضاً تعليق الحافظ عليه. (٣) انظر ص (٣٦٤، ٣٦٥).

(٤) أخرجه أحمد ٣/ ٥، ٦، ٤٤، وأبو داود في اللباس/ باب في قدر موضع الإزار (٤٠٩٣)، والنسائي في الكبرى في الزينة، وابن ماجه في اللباس/ باب موضع الإزار (٣٥٧٣) وصححه ابن حبان (٥٤٤٦) إحصان.

رضي الله عنه قال: «أخذ رسول الله ﷺ بعضلة ساقه أوساقي فقال: هذا موضع الإزار فإن أبيت فأسفل فإن أبيت فلا حق للإزار في الكعبين» رواه الخمسة إلا أبا داود، قال الترمذي: حديث حسن صحيح^(١)، وعن سمرة رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ: «ما تحت الكعبين من الإزار في النار» رواه أحمد والنسائي^(٢).

وأما الكعبان أنفسهما فقد قال بعض أصحابنا^(٣): يجوز إرخاؤه إلى أسفل الكعب، وأما المنهي عنه ما نزل عن الكعب. وقد قال أحمد: أسفل من الكعبين في النار^(٤) وقال ابن حرب^(٥): سألت أبا عبد الله عن القميص الطويل؟ فقال: إذا لم يصب الأرض، لأن أكثر الأحاديث فيها ما كان أسفل من الكعبين في النار، وعن عكرمة قال: «رأيت ابن عباس يأتزرفيضع حاشية إزاره من مقدمه على ظهر قدمه، ويرفع من مؤخره. فقلت: لِمَ تأتزر هذه الأزر؟ قال: رأيت رسول الله ﷺ يأتزرها» رواه أبو داود^(٦).

وقد روي عن أبي عبد الله أنه قال: لم أحدث عن فلان لأن سراويله

(١) أخرجه أحمد ٣٨٢/٥، ٣٩٦، والترمذي في اللباس/ باب في مبلغ الإزار ٨٧/٦، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، والنسائي في الزينة/ باب موضع الإزار ٢٠٦/٨، وابن ماجه في الموضع السابق (٣٥٧٢).

(٢) أخرجه أحمد ١٥٩/٥، ولم أقف عليه في الصغرى للنسائي، ولعله في الكبرى.

(٣) في الإنصاف ٤٧٢/١: «ويكره زيادته إلى تحت كعبيه بلا حاجة على الصحيح من الروايتين».

(٤) الإنصاف ٤٧٢/١.

(٥) أحمد بن حرب بن مسمع، روى عن الإمام أحمد مسائل، توفي سنة (٢٧٥) هـ (تاريخ بغداد ١١٩/٤، طبقات الحنابلة ٤٠/١)، مختصر طبقات الحنابلة ص ١٨).

(٦) أخرجه أبو داود في اللباس/ باب موضع قدر الإزار (٤٠٩٦). وسكت عنه أبو داود، والمنذري في مختصر السنن (٣٩٣٨).

كان على شرك نعله^(١)، وهذا يقتضي كراهة ستر الكعبين أيضاً، لقوله في حديث حذيفة: لا حق للإزار في الكعبين^(٢) وقد فرق أبو بكر وغيره من أصحابنا في الاستحباب بين القميص وبين الإزار فقال: يستحب أن يكون طول قميص الرجل إلى الكعبين أو إلى شرك النعلين وطول الإزار إلى مرق الساقين وقيل إلى الكعبين.

ويكره تقصير الثوب الساتر عن نصف الساق قال إسحاق بن إبراهيم^(٣): دخلت على أبي عبدالله وعلي قميص قصير أسفل من الركبة وفوق نصف الساق فقال: إيش هذا؟ وأنكره^(٤) وفي رواية: إيش هذا؟ لم تشهر نفسك؟ وذلك لأن النبي ﷺ قال: «حد أزرة المؤمن بأنها إلى نصف الساق، وأمر بذلك»^(٥) «وفعله» ففي زيادة الكشف تعرية لما يشرع ستره، لا سيما إن فعل تديناً فإن ذلك تنطع وخروج عن حد السنة واستحباب لما لم يستحبه الشارع.

ويكره إسبال العمامة أيضاً، قاله أصحابنا، لما تقدم من الأحاديث العامة، وقد جاء ذكرها مصرحاً به في حديث ابن عمر^(٦).

(١) سبقت هذه الرواية ص (٣٦١).

(٢) سبق تخريجه ص (٣٦٧).

(٣) إسحاق بن إبراهيم بن هانيء النيسابوري، أبو يعقوب ولد سنة (٢١٨) هـ خدم الإمام أحمد ولازمه حتى مات، له مسائل عن أحمد، مات سنة (٢٧٥) هـ (طبقات الحنابلة ١/ ١٠٨، المنهج الأحمد ١/ ٢٥٤، المقصد الأرشد ١/ ٢٤١).

(٤) مسائل أحمد لابن هانيء ٢/ ١٤٦.

(٥) سبق تخريجه ص (٣٦٦).

(٦) سبق تخريجه ص (٣٦١).

فصل

فأما النساء فإن إطالة الذبول لهن سنة نص عليه^(١) لما روت أم سلمة أنها قالت: «يارسول الله كيف يصنع النساء بذبولهن؟ قال: يرخين شبراً، فقالت: إذا تنكشف أقدامهن؟ قال: يرخينه ذراعاً لا يزدن عليه» رواه الخمسة إلا ابن ماجه، وقال الترمذي: حسن صحيح^(٢).

وعن ابن عمر قال: «رخص رسول الله ﷺ لأمهات المؤمنين في الذيل شبراً، ثم استزدنه فزادهن شبراً فكن يرسلن إلينا فنذرع لهن ذراعاً» رواه أبو داود والنسائي^(٣)، وفي رواية لأحمد: «أن نساء النبي ﷺ سأله عن الذيل؟ فقال: اجعلنه شبراً فقلن: إن شبراً لا يستمر من عورة؟ فقال: اجعلنه ذراعاً فكانت إحداهن إذا أرادت أن تتخذ ذراعاً أرخت زراعاً فجعلته ذيلاً»^(٤) ولهذا قال أصحابنا: أقل ذيل المرأة شبر، وأكثره ذراع.

قال بعض أصحابنا: هذا في حق من مشى بين الرجال كنساء العرب اللاتي يمشين بين الحلل والصحراء، فأما نساء المدن اللاتي في بيوتهن ولا يراهن رجل أجنبي فيكون ذيلها كذيل الرجل^(٥).

(١) الآداب الشرعية ٣/ ٥٢٢.

(٢) سبق تخريجه ص (٢٦٤).

(٣) سبق تخريجه ص (٢٦٤).

(٤) سبق تخريجه ص (٢٦٤).

(٥) الإنصاف ١/ ٤٧٣.

فصل

يكره للرجل الأحمر المشبع حمرة في جميع أنواع اللباس من الثياب والفرش والأكسية وآلات الدواب والأغطية وغير ذلك، ولا بأس بذلك للنساء.

والمعصفر المشبع من هذا النوع نص على ذلك في عدة مواضع^(١)، قال: وقد سئل عن لباس المعصفر المشبع: أكره لباسه، وسئل عن الأكسية المصبوغة كالدّم فقال: إذا كانت حمرة تشابه المعصفر يكره ذلك، وفي موضع آخر: أنه كره المعصفر كراهة شديدة للرجال، وقال أيضاً: «يكره المعصفر للرجال ولا يكره للنساء، وسئل عن المعصفر للنساء؟ فلم يره بأساً»^(٢) وقال المروزي^{(٣)(٤)}: صبغت بطانة جبتي حمراء، فقال: لم صبغتها حمراء؟ قلت: للرقاع التي فيها قال: وأي شيء تبالي أن يكون فيها رقع، وقال: أول من لبس الثياب الحمر قارون وآل فرعون ثم قرأ^(٥) «فخرج على

(١) مسائل أحمد لابنه صالح ٢/٢٠٨.

(٢) انظر الآداب الشرعية ٣/٥٢١، ٥٢٢، والإنصاف ١/٤٨١، وفيه: «الصحيح من المذهب: أنه يكره لبس الأحمر المصمت نص عليه».

(٣) أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي المقدم من أصحاب الإمام أحمد لورعه وفضله ولد في حدود سنة (٢٠٠هـ) له عن الإمام أحمد مسائل جملة مات سنة (٢٧٥هـ) طبقات الحنابلة ١/٥٦، المنهج الأحمد ١/٢٥٢، المقصد الأرشد ١/١٥٦.

(٤) كتاب الورع للمروزي ص (١٧٣ - ١٧٥).

(٥) كتاب الورع للمروزي ص (١٧٣ - ١٧٥) وتفسير ابن جرير ١٠/١٠٨ والآداب الشرعية ١/٥٢١.

قومه في زينتته»^(١).

قال: في ثياب حمراء؟ قلت له: الثوب الأحمر تغطي به الجنابة ترى أن آخذ به؟ قال: نعم، قال: وأمرني أبو عبد الله أن أشتري له تكة لا يكون فيها حمرة، قال: وأمرني أن أشتري له مدأ فقال: لا تكون فيه حمرة،^(٢) وقد نقل عنه أحمد بن واصل المقرئ^(٣) أنه سئل عن كساء أسود له علم أحمر، فقال: لا بأس به، قال القاضي: فظاهر رواية المروزي: أنه كره العلم الأحمر إجراء له مجرى طراز الذهب، وظاهر رواية المقرئ: أنه لم يكرهه وأجراه مجرى الطراز الحرير.

وهذه الكراهة في الجملة قول عامة الأصحاب^(٤)، وذكر القاضي في موضع من خلافه وبعض من اتبعه: أن المعصفر لا يكره للرجال والنساء وأن النهي كان خاصاً لعلّي، لقوله في الحديث: «لم ينه ولا إياك وإنما نهاني»^(٥).

ومن أصحابنا من قال: إنما يكره المعصفر خاصة فأماماً صبغ بالحمرة من مدر وغيره فلا بأس به سواء صبغ قبل النسج أو بعده. وهذا

(١) سورة القصص الآية (٧٩).

(٢) المصدران السابقان ص (٣٧٠).

(٣) أحمد بن محمد بن واصل المقرئ، أبو العباس صاحب الإمام أحمد، وكان عنده عن أحمد مسائل مات سنة (٢٧٣) هـ. (طبقات الحنابلة ١/ ٨٠، المقصد للأرشد ١/ ١٦٦).

(٤) الآداب الشرعية ١/ ٥٢١.

(٥) أخرجه أحمد في المسند ١/ ٧١. وأورده الهيثمي في مجمع الزوائد ٥/ ١٢٩ وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى في الكبير والبراز باختصار وفيه عيب الله بن عبد الله أبو موهب وثقه ابن معين في رواية وقد ضعف».

اختيار أبي محمد رحمه الله^(١) وقد أوماً إليه في رواية حنبل فقال: قد لبس النبي ﷺ بردة حمراء^(٢)، كذلك ذكر الترمذي في حديث: «الرجل الذي سلم على النبي ﷺ وعليه ثوبان أحمران»^(٣) قال: معنى هذا الحديث عند أهل العلم: أنهم كرهوا لبس المعصفر ورأوا أن ما صبغ بالمدر أو غير ذلك فلا بأس، إذا لم يكن معصفاً، وذلك لأن المعصفر صحت في كراهته أحاديث في حق علي وغيره للرجال دون النساء، فعن عبدالله بن عمرو قال: «رأى رسول الله ﷺ علي ثوبين معصفرين فقال: إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها» رواه أحمد ومسلم والنسائي^(٤)، وفي رواية لمسلم^(٥): «رأى النبي ﷺ علي ثوبين معصفرين. فقال: أمك أمرتك بهذا؟! قلت: أغسلهما؟ قال: بل أحرقهما».

وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ «رأى عليه ربطة مضرجة بالعصفر فقال: ما هذه؟ قال: فعرفت ما كره قال: فأتيت أهلي وهم يسجرون تنورهم ففقدتها، ثم أتيت فأخبرته، فقال: ألا كسوتها بعض أهلِكَ فإنه لا بأس بذلك للنساء» رواه أبو داود وابن ماجه^(٦)، وقال هشام بن

(١) المغني ٢/ ٣٠٢. (٢) يأتي ص (٢٧٤).

(٣) يأتي ص (٣٧٥).

(٤) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ١٦٢، ١٦٤، ١٩٣، ٢٠٧، ٢١١، ومسلم في اللباس / باب النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر (٢٠٧٧)، والنسائي في الزينة / باب ذكر النهي عن لبس المعصفر ٨/ ٢٠٣.

(٥) في الموضع السابق.

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ١٩٦، وأبو داود في اللباس / باب في الحمرة (٤٠٦٦) وابن ماجه في اللباس / باب كراهة المعصفر للرجال (٣٦٠٣)، وفي الفتح الرباني ١٧/ ٢٤٤: «رجال ثقات» وفي حاشية زاد المعاد ١/ ١٣٨: «إسناده حسن».

الغاز: المضرجة: التي ليست بمشبعة ولا الموردة^(١)، وقال الخطابي^(٢):
 المضرج: الذي ليس صبغه بالمشبع التام وإنما هو لطح علق به، يقال:
 تضرج الثوب إذا تلطح بدم ونحوه، والريطة: ملاة ليست بفلقتين إنما نسج
 واحد، وقال الجوهري^(٣)، يقال: ضرجت الثوب تضريجاً إذا صبغته
 بالحمرة وهو دون المشبع وفوق الموردة، وفي رواية عن عبدالله بن عمرو
 قال: «رأني النبي ﷺ وعلي ثوب مصبوغ بعصفر مود قال: ما هذا؟
 فانطلقت فأحرقته، فقال: النبي ﷺ ما صنعت بثوبك؟ فقلت: أحرقته قال:
 أفلا كسوته بعض أهلك»^(٤) وعن ابن عمر قال: «نهى النبي ﷺ عن المقدم
 وهو المشبع بالعصفر» رواه أحمد وابن ماجه^(٥)، وعن علي بن أبي طالب
 قال: «نهاني النبي ﷺ عن التختيم بالذهب، وعن لباس القسي، وعن
 القراءة في الركوع والسجود، وعن لباس المعصفر» رواه أحمد ومسلم^(٦)،
 وفي رواية صحيحة: «نهاني عن المعصفر المقدم»^(٧).

قالوا: وأما الأحمر غير المعصفر فلا بأس به، لما روى البراء بن عازب

(١) سنن أبي داود (٤٠٦٧).

(٢) معالم السنن للخطابي ٣٩/٦.

(٣) الصحاح ١/٣٢٦.

(٤) أخرجه أبوداود في اللباس / باب في الحمرة (٤٠٦٨).

(٥) أخرجه أحمد ١٧/ ٢٥٠ (الفتح الرباني) وابن ماجه في اللباس / باب كراهة المعصفر للرجال

١١٩١/٢ وقال في الزوائد: «إسناده صحيح ورجاله ثقات».

(٦) أخرجه أحمد في المسند ١/ ٨١، ٩٢، ١٠٥، ١١٤، ١٢٣، ١٢٦، ومسلم في اللباس / باب

النهي عن لبس الرجل الثوب المعصفر (٢٠٧٨).

(٧) سنن النسائي - كتاب التطبيق / باب النهي عن القراءة في السجود ٢/ ٢١٧، وفي الزينة / باب

خاتم الذهب ٨/ ١٦٧.

قال: «كان النبي ﷺ عظيم الجمة إلى شحمة أذنيه ورأيته في حلة حمراء لم أر شيئاً قط أحسن منه» رواه الجماعة^(١)، وعن أبي جحيفة قال: «أتيت النبي ﷺ بالأبطح وهو في قبة له حمراء، ثم ركزت له عنزة فخرج وعليه جبة له حمراء أو حلة حمراء، فكأنني أنظر إلى بريق ساقه قال: فصلى بنا إلى العنزة الظهر أو العصر ركعتين» متفق عليه^(٢)، وعن عامر بن أبي هلال المزني قال: «رأيت النبي ﷺ يخطب بمنى على بغلة وعليه برد أحمر، وعلي رضي الله عنه أمامه يعبر عنه» رواه أحمد وأبو داود^(٣)، وعن أنس قال: «كان أحب اللباس إلى رسول الله ﷺ الحبرة» متفق عليه^(٤).

والأول: هو المذهب المعروف المنصوص^(٥) لما احتج به أحمد من

(١) أخرجه أحمد في المسند ٤/ ٢٩٠، ٣٠٠، والبخاري في اللباس / باب الجعد (٥٩٠١) ومسلم في الفضائل / باب صفة النبي ﷺ (٢٣٣٧)، وأبو داود في الترجل / باب ما جاء في الشعر (٤١٨٣)، والترمذي في اللباس / باب ما جاء في الرخصة في الثوب الأحمر (١٧٢٤)، والنسائي في الزينة / باب اتخاذ الشعر (٥٢٣٤) وابن ماجه في اللباس / باب لبس الأحمر للرجال (٣٥٩٩).

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة / باب الصلاة في الثوب الأحمر (٣٧٦)، ومسلم في الصلاة / باب ستر المصلي (٥٠٣).

(٣) أخرجه الإمام أحمد ٣/ ٤٧٧، وأبو داود في اللباس / باب الرخصة في الحمرة ٤/ ٣٣٨. وسكت عنه أبو داود، وقال المنذري في مختصر السنن (٣٩١٤): «اختلف في إسناده، فقيل: انفرد بحديثه أبو معاوية الضري، وقيل: إنه أخطأ فيه؛ لأن يعلى بن عبيد قال فيه: عن هلال بن عمرو عن أبيه، وصوب بعضهم الأول، وعمره هذا هو ابن رافع المزني مذكور في الصحابة، وقال بعضهم فيه: عمرو بن رافع عن أبيه، وذكر له هذا الحديث».

(٤) أخرجه البخاري في اللباس / باب البرود (٥٨١٢)، ومسلم في اللباس / باب فضل لباس ثياب الحبرة (٢٠٧٩).

(٥) مسائل أحمد لابنه صالح ٢/ ٢٠٨، الإنصاف ١/ ٤٨١، الآداب الشرعية ٣/ ٥٢١.

قوله سبحانه: ﴿فخرج على قومه في زينته قال الذين يريدون الحياة الدنيا يا ليت لنا مثل ما أوتي قارون﴾^(١) الآية، قال جابر بن عبد الله: في القرمز^(٢)، وقال: إبراهيم والحسن: في ثياب حمر على لفظ أحمد، وقال مجاهد: على براذين بيض عليها سروج الأرجوان عليهم المعصفرات، وكذلك ذكر قتادة وابن زيد وغيرهما: أنه خرج وعلى دوابه وجنده الأرجوان والمعصفرات، قال ابن زيد: وكان ذلك أول يوم رؤيت المعصفرات فيما كان يذكر لنا^(٣).

ومعلوم أن الله سبحانه وتعالى ذكر هذا في سياق الذم له والعيب لما خرج فيه من الزينة، فعلم أن الثياب الحمر معيبة عند الله مذمومة، ولا معنى لكراهتها إلا ذلك، وعن عبد الله بن عمرو قال: «مر على النبي ﷺ رجل وعليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد عليه النبي ﷺ» رواه أبو داود والترمذي وقال: حديث حسن^(٤)، وعن رافع بن خديج رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «رأى الحمرة قد ظهرت فكرها»، وفي رواية قال: «خرجنا مع رسول الله ﷺ في سفر فرأى رسول الله ﷺ على رواحلنا وعلى إبلنا أكسية فيها خيوط عهن حمر فقال رسول الله ﷺ: ألا أرى هذه الحمرة قد علتكم. فقمنا سراعاً لقول رسول الله ﷺ حتى نفر إبلنا فأخذنا الأكسية ونزعناها عنها» رواه أحمد وأبو داود^(٥) من حديث محمد بن عمرو بن عطاء^(٦) عن رجل من بني

(١) سورة القصص الآية (٧٩). (٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٠٨/١٠.

(٣) تفسير ابن جرير ١٠٨/١٠، ١٠٩.

(٤) أخرجه أبو داود في اللباس/ باب في الحمرة (٤٠٦٩) والترمذي في الأدب/ باب ما جاء في كراهة المعصفر (٢٨٠٨) وقال: «حسن غريب من هذا الوجه».

(٥) أخرجه أحمد في المستد ٣/ ٤٦٣، وأبو داود في الموضع السابق. وفي إسناده من لم يسم.

(٦) محمد بن عمرو بن عطاء القرشي العامري المدني ثقة، مات بعد ستة وعشرين ومائة، وله نيف =

حارثة عنه، وعن حريث بن الأبيح السليحي^(١): «أن امرأة من بني أسد قالت: كنت يوماً عند زينب امرأة رسول الله ﷺ فلما رأى المعرة رجع فلما رأت ذلك زينب علمت أن رسول الله ﷺ قد كره ما فعلت، فأخذت فغسلت ثيابها، ووارت كل حمرة، ثم إن رسول الله ﷺ رجع فاطلع فلما لم ير شيئاً دخل» رواه أبو داود^(٢)، وعن عمران بن حصين أن نبي الله ﷺ قال: «لا أركب الأرجوان، ولا ألبس المعصفر، ولا ألبس المكفف»^(٣) رواه أحمد وأبو داود^(٤) وعن البراء بن عازب أن النبي ﷺ: «نهى عن المياثر الحمرة» متفق عليه^(٥)، وعن مالك بن عمير^(٦) قال: «كنت قاعداً عند علي، قال: فجاء صعبعة بن صوحان فسلم ثم قام فقال: يا أمير المؤمنين انهننا عما نهاك عنه رسول الله ﷺ فقال: عن الدباء والحتم والمزفت والنقيير»^(٧)، ونهانا

= وثمانون (تهذيب التهذيب ٩/ ٣٧٣، تقريب التهذيب ٢/ ١٩٦).

(١) حريث ابن الأبيح السليحي، شامي، روى عن امرأة لها صحبة، له عند أبي داود حديث واحد، قال أبو حاتم مجهول. (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٣، تقريب التهذيب ١/ ١٥٩).

(٢) أخرجه أبو داود في الموضوع السابق (٤٠٧١)، وفيه حريث السليحي وهو مجهول كما سبق.

(٣) لفظه عند أحمد وأبي داود: «... ولا ألبس القميص المكفف بالحريير».

(٤) أخرجه أحمد ٤/ ٤٤٢، وأبو داود في اللباس/ باب من كرهه (٤٠٤٨) وقال المنذري رحمه الله

في مختصر السنن ٦/ ٣٢: «والحسن - أي البصري - لم يسمع من عمران بن حصين».

(٥) سبق تخريجه ص (٢٩١).

(٦) مالك بن عمير الحنفي الكوفي، مخضرم، أورده يعقوب بن سفيان في الصحابة. (تقريب

التهذيب ٢/ ٢٢٦).

(٧) الدباء: القرع، قال أبو عبيد: قد جاء تفسيرها في الحديث عن أبي بكر أنه قال: أما الدباء فإنما معاشر ثقيف كنا بالطائف نأخذ الدباء فنخرط فيها عناقيد العنب ثم ندفنها حتى تهدر ثم تموت. وأما النقيير: فإن أهل اليمامة كانوا ينثرون أصل النخلة ثم ينبذون الرطب والبسر، ويدعونه حتى تهدر ثم تموت. وأما الحتم: فجرار تحمل إلينا فيها الخمر. وأما المزفت: فهذه =

عن القسي^(١) والميثرة الحمراء^(٢) وعن الحرير وحلق الذهب» رواه أحمد وأبوداود والنسائي^(٣) وعن علي قال: «نهاني رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب وعن لبس القسي والميثرة الحمراء» رواه الخمسة، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح^(٤) وعن عبيدة عن علي رضي الله عنه قال: «نهى عن مياثر الأرجوان» رواه أحمد وأبوداود بإسناد صحيح^(٥) وفي رواية عن علي قال: «نهاني رسول الله ﷺ عن خاتم الذهب، وعن لبس الحمرة»، وفي لفظ: «الحمراء، وعن القراءة في الركوع والسجود» وفي رواية: «عن لباس القسي، والمياثر، والمعصفر» رواهما عبد الله بن أحمد في مسند أبيه^(٦) وعن أبي بردة أن علياً قال: «نهاني النبي ﷺ أن أجعل خاتمي في هذه أو التي تليها وأوماً إلى الوسطى والتي تليها، ونهاني عن لبس القسي، وعن جلوس على المياثر قال: يعني علياً: فأما القسي فثياب مضلعة يؤتى بها

= الأوعية التي فيها الزيت. وإنما نهى عن هذه الأوعية لأن لها ضراوة يشتد فيها النيذ، ولا يشعر بذلك صاحبها فتكون على غرر من شربها». (معالم السنن للخطابي ٩٣/٤).

(١) سبق تفسيرها ص (٣٠١).

(٢) سبق تفسيرها ص (٢٩١).

(٣) أخرجه أحمد ٩٣/١، ٩٤، ١٠٤، ١٣٧، وأبوداود مقتصراً على أوله في الأثرية/ باب في الأوعية (٣٦٩٧)، والنسائي في الزينة/ باب خاتم الذهب ٨/ ١٦٥ - ١٦٦.

(٤) أخرجه أحمد ١/ ١٢٧، وأبوداود في اللباس/ باب من كرهه (٤٠٥١) والترمذي في الأدب/ باب كراهة لبس المعصفر للرجل (٢٨٠٩) وقال: «حسن صحيح»، والنسائي في الزينة/ باب خاتم الذهب (٥١٦٨)، وابن ماجة في اللباس/ باب المياثر الحمر (٣٦٥٤).

(٥) أخرجه أحمد ١٧/ ٢٥٠ (الفتح الرباني)، وأبوداود في الموضع السابق (٤٠٥٠)، وقد سكت عنه أبوداود، وصححه الشيخ رحمه الله.

(٦) أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند ١/ ١٣٣.

من مصر والشام، وأما المياثر فشيء كانت تجعله النساء لبعولتهن على
الرحل كالقطايف الأرجوان»^(١).

فقد نهى ﷺ عن المياثر الحمر وذلك يقتضي أن تكون الحمرة مؤثرة
في النهي، والحديث عام في المياثر الحمر سواء كانت حريراً أو لم تكن،
ولو كان المراد بها الحرير فتخصيصه الحمر بها دليل على أن الأحمر من
الحرير أشد كراهة من غيره، وذلك يقتضي أن يكون للحمرة تأثير في
الكراهة، وكذلك قوله في حديث عمران: «لا أركب الأرجوان - وهو الأحمر -
ولا ألبس المعصفر»^(٢) ودليل على أن الحمرة مؤثرة، ثم أحاديث علي في
بعضها عن «القسي والميثرة الحمر والحرير»^(٣) وفي بعضها عن «القسي
والمعصفر»^(٤) وفي بعضها عن «القسي والميثرة الحمراء»^(٥) وفي بعضها
عن «مياثر الأرجوان»^(٦) وهي كلها دليل على أن المياثر هي الحمر وإن لم
تكن حريراً وأن مناط الحكم حمرتها لا مجرد كونها حريراً وذلك أن
الأرجوان هو الأحمر الشديد الحمرة كأن اشتقاقه من الأرج وهو توهج رائحة
الطيب لأن الأحمر يسطع لونه ويتوقد كما تسطع الرائحة الزكية في الأرائج،
قال أبو عبيد: الأرجوان الشديد الحمرة، والنهرمان دونه في الحمرة،

(١) سبق تخريجه ص (٢٩١).

(٢) سبق تخريجه ص (٣٧٦).

(٣) سبق تخريجه ص (٣٧٧).

(٤) سبق تخريجه ص (٣٧٧).

(٥) سبق تخريجه ص (٣٧٧).

(٦) سبق تخريجه ص (٣٧٧).

والمفدم المشبع حمرة، والمضرج دونه، ثم المورد بعده^(١)، ثم قول علي رضي الله عنه في حديث آخر: «نهى عن لبس الحمرة والحمراء وعن الميثرة الحمراء»^(٢) بدل قوله: «المعصفر» دليل على أن المعصفر إنما نهاه عنه لحمرة، فتارة يعبر عنها باسمه الخاص، وتارة يعبر عنه بالاسم العام الذي هو مناط الحكم، وعن الحسن رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إياكم والحمرة فإنها من أحب الزينة إلى الشيطان»^(٣) رواه الخلال وعنه عن النبي ﷺ قال: «الشيطان يحب الحمرة، والحمرة من زينة الشيطان»^(٤).

وعن سعيد بن أبي هند^(٥) قال: كان رسول الله ﷺ: «يكره الحمرة ويحب الخضرة» وعن ابن عمر: «أنه رأى على ابن له ثوباً معصفاً فنهاه، وأبصر على أهله ثياباً معصفرة فلم ينههم» رواه وكيع وهذان المرسلان من وجهين مختلفين وقد اعتضدا بقول الصحابة وذلك يؤكد الاحتجاج بها ويقتضي تعاضدها على الدلالة، وأيضاً أن النبي ﷺ إذا نهى عن المعصفر فغيره من الأحمر المشبع أولى بالنهي منه إذ ليس في المعصفر ما يكره منه سوى لونه وليس هو بأشدها حمرة فغيره من الأحمر

(١) انظر: ص (٣٧٣). (٢) سبق تخريجه ص (٣٧٧).

(٣) أخرجه الطبراني في الكبير ١٨ / ١٤٨ عن الحسن بن عمران بن حصين رضي الله عنه مرفوعاً وهو ضعيف كما في السلسلة الضعيفة (١٧١٧).

(٤) أخرجه بنحوه الطبراني في الأوسط (٧٨٥٨)، وابن عدي في الكامل ١٦٩ / ٢، والجوزقاني في الأباطيل (٦٤٦) عن الحسن بن رافع بن يزيد الثقفي مرفوعاً. وقال الجوزقاني: باطل، وقال ابن عدي: «أبو بكر الهذلي في حديثه ما لا يَحتمل ولا يتابع عليه».

(٥) سعيد بن أبي هند الفزاري، مولى سمرة بن جندب ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: ثقة، وقال ابن قانع: مات سنة ست عشرة ومائة. (تهذيب التهذيب ٩٣ / ٤).

الذي يساويه في لونه وبريقه أوزيد عليه أولى أن ينهى عنه، والتفريق بينهما تفريق بين الشيئين المتماثلين وذلك غير جائز، وأيضاً فإن هذا اللون يوجب الخيلاء والبطر والمرح والفخر فكان منهيّاً عنه كالحرير والذهب ولهذا أبيح هذا للنساء كما أبيح لهن الحرير والذهب.

فأما الخفيف الحمرة مثل المورد ونحوه فقد ذهبت بهجته وتوقده وصار قريباً من الأصفر فلا يكره، والأحاديث التي جاءت، في الرخصة في الأحمر محمولة على هذا فإنه يسمى أحمر، وإن كانت حمرة خفيفة، وعلى ما يكون بعضه أحمر مثل البرود التي فيها خطوط حمرة وهذا معنى قولهم: حلة حمراء.

وهل هذه كراهة تحريم أو تنزيه؟ فيه وجهان ويبنى على ذلك صحة الصلاة فيه، وفيها وجهان:

أحدهما: تصح، قاله طائفة من أصحابنا لأنه لم يجيء في ذلك تصريح بالتحريم، ولو كان حراماً لصرح بتحريمه كما صرح بتحريم الذهب والحرير، فإن الفرق بينه وبين الحرير ظاهر في الحديث^(١).

والثاني: لا تصح الصلاة فيه قال أبو بكر: يعيد كل من صلى في ثوب نُهي عن الصلاة فيه كالمعصر والأحمر والغصب ونحوه، لأن النبي ﷺ نهى عن ذلك نهياً مطلقاً. وموجب النهي التحريم لاسيما وقد قرنه بالقسي وبخاتم الذهب، فإن ظاهره يدل على أن المعصر والحرير والذهب من باب واحد، كيف وسبب الكراهة فيها واحد^(٢).

(١) وهذا هو الصحيح من المذهب. المغني ٢/ ٣٠١، الإنصاف ١/ ٤٨١.

(٢) الإنصاف ١/ ٤٨١.

وقد امتنع من رد السلام على لبسها^(١)، وإنما يترك رد السلام المفروض على المتلبس بمعصية، وقد أمر عبدالله بن عمرو^(٢) بإتلافها ولو كان الانتفاع بها جائزاً لم يأمره باتلاف ماله فعلم أن ذلك كإراقة الخمر، وإنما لم يأذن له في الغسل - والله أعلم - لأن اللون لا يزول بالغسل مرة أو مرتين. وأما قوله في الرواية الأخرى لما أخبره أنه حرقها: «هلا كسوتها بعض أهلك فإنه لا بأس بذلك للنساء»^(٣) فيحتمل أن يكون لما استأذن النبي ﷺ في غسلها ليلبسها بعد الغسل أراد ﷺ أن يقطع طمعه في اللبس قبل الغسل وبعده، وأن يعرفه أن إتلافه المضرج وإخراجه عن ملكه هو الواجب دون الغسل فلما رآه قد سمح بذلك، قال: «فإن كنت كذلك فأن تعطيه بعض أهلك خير من أن تتلفه».

فصل

فأما الأصفر فلا يكره سواء صبغ بزعفران أو غيره، وكذلك الأحمر المورّد ونحوه نص عليه في مواضع، وقال: لا بأس بالمورّد وكان يصبغ بالزعفران، وقيل له: الثوب المصبوغ بالزعفران للرجل: فلم يره بأساً، وهو قول أكثر أصحابه حتى جعلها الخلال رواية واحدة^(٤).

(١) سبق تخريجه ص (٣٧٥).

(٢) سبق تخريجه ص (٣٧٢).

(٣) سبق تخريجه ص (٣٧٢).

(٤) انظر الآداب الشرعية ٥١٦/٣.

ونقل صالح عنه أنه سأل: أيصلي الرجل وعليه القميص المصبوغ بالنشاستج؟ فقال: قد نهى النبي ﷺ: «أن يتزعفر الرجل ونهى عن المعصفر» فأما النشاستج والزعفران فإن كان شيئاً خفيفاً فلا بأس، وهذا يقتضي كراهة المزعفر، وهو قول أبي الخطاب وأبي محمد، لما روى أنس ابن مالك أن النبي ﷺ: «نهى أن يتزعفر الرجل» رواه الجماعة^(١) وفي حديث يعلى بن أمية أن النبي ﷺ قال له وقد أحرم في جبة وهو متضمن بخلق: «اغسل عنك أثر الخلق واصنع في عمرتك ما كنت صانعاً في حجبك» متفق عليه^(٢).

والأول: هو الصحيح، لما روي عن ابن عمر: «أنه كان يصبغ بالصفرة وقال: رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها» متفق عليه^(٣).

ولأبي داود والنسائي عنه عن النبي ﷺ: «أنه كان يصبغ ثيابه بالخلق كلها حتى عمامته»^(٤) ولفظ أبي داود: «أن رسول الله ﷺ كان يصبغ بها ولم يكن شيء أحب إليه منها، وكان يصبغ بها ثيابه كلها حتى عمامته»، وفي

(١) أخرجه أحمد ١٧/ ٢٤٦ (الفتح الرباني)، والبخاري في اللباس / باب النهي عن التزعفر للرجال (٥٨٤٦)، ومسلم في اللباس / باب نهى الرجل عن التزعفر ٣/ ١٦٦٢، وأبو داود في الترجل / باب في الخلق للرجال (٢١٠١)، والترمذي في الأدب / باب كراهية التزعفر والخلق للرجال (٨٢١٦)، والنسائي في المناسك / باب الزعفران للمحرم ٥/ ١٤١.

(٢) أخرجه البخاري في الحج / باب غسل الخلق ثلاث مرات (١٥٣٦)، ومسلم في الحج / باب ما يباح لبسه للمحرم بحج أو عمرة (١١٨٠).

(٣) أخرجه البخاري في الوضوء / باب غسل الرجلين في النعلين (١٦٦)، ومسلم في الحج / باب الإملا حين تنبت الراحلة (١١٨٧).

(٤) أخرجه أبو داود في اللباس / باب المصبوغ بالصفرة (٤٠٦٤) والنسائي في الزينة / باب الخضاب بالصفرة ٨/ ١٤٠.

رواية لأحمد عنه: «أنه كان يصبغ ثيابه، ويدهن بالزعفران، وقال: كان أحب الأصباغ إلى رسول الله ﷺ يدهن به ويصبغ به ثيابه»^(١) وعن قبلة بنت مخزومة: «أنها رأت على رسول الله ﷺ أسمالاً ملتين كانتا بزعفران وقد نفضتا» رواه الترمذي^(٢)، وقد تقدم جواز صبغة اللحية بالزعفران^(٣)، وقد نهى النبي ﷺ: «أن يلبس المحرم ثوباً فيه ورس، أوزعفران»^(٤) فدل على أنه لا ينهي عنه غير المحرم. وعن يحيى بن عبدالله بن مالك^(٥) قال: «كان النبي ﷺ يصبغ ثيابه بالزعفران حتى العمامة»، وعن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير^(٦) «أن الزبير كان عليه يوم بدر عمامة صفراء معتجراً بها فنزلت الملائكة وعليها عمام صفر» رواهما وكيع في باب اللباس.

وأما نهيه أن يتزعفر الرجل فالمراد به: أن يخلق بدنه بالزعفران فإن طيب الرجل ما ظهر ريحه وخفي لونه، وكذلك: «أمره للذي أحرم وعليه جبة وهو متضمن بخلق أن ينزع عنه الجبة ويغسل عنه أثر الخلق»^(٧) وقد

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٢٦، ٩٧/٢.

(٢) أخرجه الترمذي في الأدب/ باب ما جاء في الثوب الأصفر (٢٨١٥)، وقال: «حديث قبلة لا نعرفه إلا من حديث عبدالله بن حسان».

(٣) شرح العمدة ١/ ٢٣٧.

(٤) أخرجه البخاري في الحج/ باب لا ما يلبس المحرم من الثياب (١٥٤٢) ومسلم/ باب ما يباح لبسه للمحرم بحج أو عمرة (١١٧٧).

(٥) يحيى بن عبدالله بن مالك، تابعي فيه جهالة، قال أبو حاتم: شيخ، وقال الذهبي: روى عنه ابن عجلان، وسعيد بن أبي هلال، (ميزان الاعتدال ٤/ ٣٩٠).

(٦) يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوام المدني، ثقة، مات بعد المائة، وله ست وثلاثون سنة. (تقريب التهذيب ٢/ ٣٥٠).

(٧) سبق تخريجه ص (٣٨٢).

جاء مفسراً عن أنس عن النبي ﷺ «أنه نهى أن يزعفر الرجل جلده» رواه النسائي^(١).

فصل

ولا بأس بلبس السواد في الحرب وغيرها، سواء كان عمامة أو غيرها، نص عليه فقال: لا بأس بالعمامة السوداء في الحرب وغير الحرب «لبس النبي ﷺ عمامة سوداء» وقال أيضاً: لا بأس بلبس العمامة السوداء قد لبس النبي ﷺ يوم الفتح عمامة سوداء، وعم علياً بعمامة سوداء، وذلك لما روى جابر قال: «دخل النبي ﷺ مكة يوم الفتح وعليه عمامة سوداء» رواه الجماعة إلا البخاري^(٢)، وعن عمرو بن حريث أن النبي ﷺ: «خطب وعليه عمامة سوداء»^(٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «خرج النبي ﷺ وعليه مرط مرحل^(٤) من شعر أسود»^(٥) رواهما أحمد ومسلم وعن أم خالد

(١) أخرجه النسائي في الزينة/ باب التزعفر ١٨٩/٨.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣/٣٦٣، ٣٨٧، ومسلم في الحج/ باب جواز دخول مكة بغير إحرام (١٣٥٨)، وأبو داود في اللباس/ باب في العمام (٤٠٧٦)، والترمذي في الجهاد/ باب ما جاء في الألوية (١٧٣٥)، والنسائي في الزينة/ باب لبس العمام السوداء ٢١١/٨، وابن ماجه في الجهاد/ باب لبس العمام في الحرب (٢٨٢٢).

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤/٣٠٧، ومسلم في الموضع السابق، وأبو داود في الموضع السابق، والنسائي في الزينة باب العمام الحرقانية ٢١١/٨، وابن ماجه في الموضع السابق.

(٤) المرط: كساء يؤتزربه، قال أبو عبيد: المرط: قد يكون من صوف، ومن خز. والمرحل: الذي فيه خطوط، ويقال: إنما سمي مرحلاً لأن عليه تصاوير رحل وما يشبهه. (معالم السنن ٤/٣١٥).

(٥) أخرجه أحمد ٦/١٦٢، ومسلم في اللباس/ باب التواضع في اللباس (٢٠٨١)، وأبو داود في =

ابنة سعد بن العاص أن النبي ﷺ : «ألبسها بيده خميصة سوداء، وقال: أبلّي وأخلقي» رواه أحمد والبخاري^(١)، وقد كره أحمد رضي الله عنه لبس السواد في الوقت الذي كان شعار الولاة والجند^(٢) واستغفى الخليفة المتوكل من لبسه لما أراد الاجتماع به فأعفاه بعد مراجعة ، وكان هذا الزي إذ ذاك شعار أهل طاعة السلطان في إمارة ولد العباس رضي الله عنه.

وكان من لم يلبسه ربما اتهم بمعصية السلطان والخروج عليه، والقصة في ذلك مشهورة، لما أظهر المتوكل إحياء السنة وإطفاء ما كان الناس فيه من المحنة وأجاز أبا عبدالله وأهل بيته بالجوائز المعروفة وطلب اجتماعه به وكان يرسل إليه يستفتيه ويستشيريه، فأحب أبو عبدالله أن لا يدخل في شيء من أمر السلطان ولم يقبل الجوائز، ونهى أهل بيته عن قبولها^(٣) ففي تلك المرة استغفى من لبس السواد، وسأله رجل عن خياطة الخز الأسود؟ فقال: إذا علمت أنه لجندي فلا تخطه، وسأله رجل: أخيط السواد؟ قال: لا، وسئل عن المرأة تأمر زوجها أن يشتري لها ثوب خز أسود؟ فقال: هو للمرأة أسهل، قيل له: فأى شيء ترى للرجل؟ قال: لا

= اللباس / باب في لبس الصوف والشعر (٤٠٣٢)، والترمذي في الأدب / باب ما جاء في الثوب الأسود (٢٨١٤).

(١) أخرجه أحمد ٦ / ٣٦٥، والبخاري في اللباس / باب الخميصة السوداء (٥٨٣٣)، وأبو داود في اللباس / باب فيما يدعى لمن لبس ثوباً جديداً (٤٠٤).

(٢) انظر مسائل أحمد لابن هانئ ٢ / ١٤٧.

(٣) انظر طبقات الحنابلة ١ / ١٠، ١١.

يروع به، قيل: فترى للخياط أن يخطط له؟ قال: إذا خاطه فأيش قد بقي؟ قد أعانه^(١) وقال في رجل مات وترك سواداً وأوصى إلى رجل فقال: يحرق حتى لا يروع به مسلم، قيل له: لصبيان ترى أن يحرق؟ قال: يحرقه الوصي^(٢) وكان يعذرني لبسه من يعلم منه الخير وأنه كالمكره عليه، وهذا لأنه كان لباس الولاة والأمراء وأعوانهم مع ما كانوا فيه من الظلم والكبرياء وإخافة الناس وترويعهم، ولم يكن يلبسه إلا أعوان السلطان وكان الرجل المسوّد إذا رُئي خيف ورعب منه، لأنه مظنة الترويع، حتى قال بعض أهل العلم: يضرب المثل بذلك، ترى الرجل مطمئناً ثابت القلب ساكن الأركان، فإذا عاين صاحب سوداء رعب من سلطانه ودخله من الرعب ما غير لونه ورجف قلبه واسترخت قدماءه وذهب فؤاده، فلما كان معونة على الظلم والشر وإيذاء المسلمين صارت خياطته وبيعه بمنزلة بيع السلاح في الفتنة، وكره أن يلبسه الرجل إذ ذاك؛ لأنه من تشبه بقوم فهو منهم، ولأنه يصير بذلك من أعوان الظلمة أو يخاف عليه أن يدخل في أعوانهم.

وفي معنى هذا كل شعار وعلامة يدخل بها المرء في زمرة من تكره طريقته بحيث يبقى كالسيما عليه فإنه ينبغي اجتنابها وإبعادها وكل لباس يغلب على الظن أنه يستعان بلبسه على معصية فلا يجوز بيعه وخياطته لمن يستعين به على المعصية والظلم، ولهذا كره بيع الخبز واللحم لمن يعلم أنه يشرب عليه وبيع الرياحين لمن يعلم أنه يستعين به على الخمر

(١) انظر مسائل أحمد لابن هانئ ١٤٧/٢.

(٢) الآداب الشرعية ٣/٥١٤، والفروع ١/٣٥٥.

والفاحشة، وكذلك كل مباح في الأصل علم أنه يستعان به على معصية، وهذا يختلف باختلاف الأمكنة والأوقات والأحوال، فهذه كراهة لسبب عارض.

فأما لباس الجند أو غيرهم له في دار الحرب أو غيرها إذا لم يكن مظنة الظلم ولا سيما الظلمة فلا يكره البتة.

وكذلك أيضاً لو لبست المرأة السواد تحد به على ميت، أو لبسه الرجل لم يجز لبسه إحداً على الميت لأنه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة أيام، فهذه كراهة للإحداد حتى لو فرض أن الإحداد كان بلبس القطن أو تغيير الهيئة ونحو ذلك دخل في النهي كما يذكر إن شاء الله تعالى في موضعه.

فصل

ولا يجوز لبس ما فيه صور الحيوان من الدواب والطيور وغير ذلك، ولا يلبسه الرجل ولا المرأة، ولا يعلق ستر فيه صورة، وكذلك جميع أنواع اللباس إلا الافتراش فإنه يجوز افتراشها هذا قول أكثر أصحابنا^(١) وهو المشهور عن أحمد قال في رواية صالح: الصورة لا ينبغي لبسها^(٢)، وقال في رواية الأثرم، وسئل عن الستريكون عليه صورة؟ قال: لا، وما لم يكن له

(١) وهو المذهب. مسائل أحمد لابنه صالح ٢٥٢/١، الآداب الشرعية ٥١٢/٣، وأحكام الخواتيم لابن رجب ص ٧٨.

(٢) مسائل أحمد لابنه صالح ٢٥٢/١.

رأس فهو أهون وإن كان له رأس فلا^(١)، وقال أيضاً: إنما يكره منها ما علق، وقال أيضاً: إنما يكره ما كان نصباً وإذا كان تمثالاً منصوباً يقطع رأسه، وقال في الرجل يصلي وفي كفه منديل حرير فيه صور: أكرهه، وقال: التصاوير ما كره منها فلا بأس، وسئل عن الرجل يصلي على مصلى عليه تماثيل؟ فلم يره بأساً، وقال أيضاً: إذا كانت توطأ فلا بأس بالجلوس عليها^(٢).

وعنه: أن الصور التي على الثياب تكره^(٣) ولا تحرم، قال في رواية وقد سئل عن الوليمة يرى الجدران قد سترت أيخرج؟ قال: قد خرج أبو أيوب وعبد الله بن يزيد، قيل: وإذا رأى على الجدران صوراً يخرج؟ فقال: نعم، قيل له: فإن كان في السترفقال: هذا أسهل من أن تكون على الجدران لا تضيق علينا وضحك، ولكن إذا رأى هذا وبخهم ونهاهم، فقد نص على التفريق بين الصور في الثياب فحرمها في الجدران وكرهها في الثوب^(٤).

وكذلك قال ابن أبي موسى: جميع التماثيل الصور في الأسرة والقباب والجدران وغير ذلك مكروهة عنده إلا أنها في الرقم أيسر وتركه أفضل وأحسن^(٥)، وكذلك قال ابن عقيل: يكره لبس ما فيه صور حيوان ولا

(١) انظر مسائل أحمد لأبي داود ص ٢٦٠.

(٢) انظر هذه الروايات عن الإمام أحمد في الإنصاف ١/ ٤٧٤، ٨/ ٣٣٦، ٣٣٧.

(٣) الفروع ١/ ٣٥٣ كتاب الخواتيم وما يتعلق بها ص ٧٧، ٧٨، المبدع ١/ ٣٧٧، غذاء الألباب

٢/ ٢٩٨، شرح منتهى الإرادات ١/ ١٤٩.

(٤) انظر الإنصاف ٨/ ٣٣٦-٣٣٧.

(٥) انظر مسائل أحمد لابنه صالح ٢/ ٤١٤.

يحرم^(١).

وأما صنعتها واتخاذها في غير الثوب والأبنية ونحوها، مثل: السقوف والحيطان والأسرة، أو اصطناعها مجسدة للبنات، أو غير ذلك فيحرم ذلك كله قولاً واحداً^(٢) وسنذكر إن شاء الله حكم الدخول في بيت فيه صور والصلاة فيه^(٣).

ومن أصحابنا من جعل تعليق الستر المصور حراماً قولاً واحداً وجعل الخلاف في الكراهة أو التحريم في الملابس خاصة. والصواب: أن لا فرق بينهما.

ومن لم يحرم ذلك استدل بما روى أبو طلحة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة إلا رقباً في ثوب»^(٤) فاستثنى الرقم في الثوب وذلك مختص بما رقم في اللباس والستور ونحوها لكن كره ذلك أيضاً؛ لأن في الأصل التصوير أنه محرم بالاتفاق، وليس في الحديث إلا استثناء مما يوجب التحريم وذلك يكون مع الكراهة.

ولما يأتي من الأحاديث الدالة على كراهة الصور المرقومة في الثياب^(٥) فتحمل تلك الأحاديث على الكراهة وهذا على عدم التحريم

(١) المغني ٢/ ٣٠٨.

(٢) الآداب الشرعية ٣/ ٥٠٤.

(٣) انظر ص (٣٩٢).

(٤) أخرجه البخاري في اللباس/ باب من كره القعود على الصور (٥٩٥٨)، ومسلم في اللباس/

باب تحريم تصوير الحيوان (١٢٠٦).

(٥) انظر ص (٣٩٤).

جمعاً بينهما.

والفرق بين المرقوم في الثوب وغيره: أن الصورة على غيره من الأجسام الصلبة تبقى ثابتة منتصبة على هيئة الصورة التي خلقها الله فتحقق فيها مفسدة الصور، بخلاف الصورة على الثوب فإنها تلتوي وتنطوي ويتغير وضعها بطي الثوب ونشره، ولا تبقى على صورة الحيوان الذي خلقه الله وفيه ابتدال لنفس الصورة فأشبهت الصورة التي توطأ وتداس.

وجه الأول: ما روي عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة ولا كلب ولا جنب» رواه أحمد وأبو داود^(١) وعن علي رضي الله عنه أنه قال لأبي الهياج: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ: لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»^(٢) وفي رواية: «ولا صورة إلا طمستها» رواه مسلم وغيره^(٣) وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال «دخل النبي ﷺ البيت فوجد فيه صورة إبراهيم وصورة مريم فقال: أما هم فقد سمعوا أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة»

(١) أخرجه أحمد ٨٣/١، ١٠٤، ١٣٩، ١٥٠، وأبو داود في اللباس/ باب في الصور (٤١٥٢)، والنسائي في الطهارة/ باب في الجنب إذا لم يتوضأ ١/١٤٠، والحاكم في المستدرک ١٧١/١ وصححه ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٩٦/١، ١٢٩، ١٤٥، ومسلم في الجنائز/ باب الأمر بتسوية القبر (٩٦٩)، وأبو داود في الجنائز/ باب في تسوية القبر (٣٢١٨)، والترمذي في الجنائز/ باب ما جاء في تسوية القبور (١٠٤٩).

(٣) أخرجه مسلم في الموضع السابق، والنسائي في الجنائز/ باب تسوية القبور ٨٩/٤.

رواه البخاري^(١) وعن القاسم عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «حشوت للنبي ﷺ وسادة فيها تماثيل كأنها نمرقة»^(٢) فقام بين البابين وجعل يتغير وجهه. فقلت: ما لنا يا رسول الله؟ قال: ما بال هذه الوسادة؟ قلت: وسادة جعلتها لك لتضطجع عليها قال: «أما علمت أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة، وأن من صنع هذه الصور يعذب يوم القيامة فيقال: أحيوا ما خلقتم» متفق عليه^(٣)، وعن عائشة: «أنها نصبت ستراً وفيه تصاوير فدخل رسول الله ﷺ فنزعه قالت: فقطعته وسادتين فكان يرتفق عليهما» متفق عليه^(٤)، وفي رواية أحمد: «فقد رأيته متكئاً على إحدهما وفيها صورة» وعن عائشة أن النبي ﷺ «لم يكن يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه» رواه البخاري وأبو داود وأحمد^(٥) ولفظه: «لم يكن يدع

(١) أخرجه أحمد ٢٧٧/١، والبخاري في الأنبياء/ باب قول الله تعالى: ﴿واتخذ الله إبراهيم خليلاً﴾ (٣٣٥١)، والنسائي في الكبرى كما في التحفة ٢٠١/٥.

(٢) النمرقة: الوسادة، وقيل: الوسادة الصغيرة. (لسان العرب ١٠/٣٦١).

(٣) أخرجه البخاري في اللباس/ باب من كره القعود على الصور (٥٩٥٧)، ومسلم في اللباس/ باب تحريم تصوير الحيوان (٢١٠٧) (٩٦).

(٤) أخرجه أحمد ١٧٢/٦، والبخاري في المظالم/ باب هل تكسر الدنان التي فيها خمر (٢٤٧٩)، ومسلم في الموضع السابق (٢١٠٧) (٩٤) والنسائي في الزينة/ باب التصاویر ٢١٣/٨، وابن ماجه في اللباس/ باب الصور فيما يوطأ ١٢٠٤/٢.

(٥) أخرجه أحمد ٥٢/٦، ٢٣٧، ٢٥٢، والبخاري في اللباس/ باب نقض الصور (٥٩٥٢) وأبو داود في اللباس/ باب في الصليب في الثوب (٤١٥١).

في بيته ثوباً فيه تصليب إلا نقضه» ورواه البرقاني والإسماعيلي ولفظهما: «لم يكن يدع في بيته سترأ أو ثوباً فيه تصليب إلا نقضه» ورواه الخلال، ولفظه: «كان رسول الله ﷺ لا يرى ثوباً فيه تصاوير إلا نقضه»، وهذا صريح في النهي عن الثوب والستر ونحوهما، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ فقال: «إني كنت أتيتك الليلة فلم يمنعني أن أدخل البيت الذي أنت فيه إلا أنه في البيت تمثال رجل، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل، وكان في البيت كلب، فامر برأس التمثال الذي في باب البيت يقطع يصير كرأس الشجرة، وامر بالستر يقطع فيجعل وسادتين توطآن، وامر بالكلب يخرج، ففعل رسول الله ﷺ وإذا الكلب جرو كان للحسن والحسين تحت نضدٍ لهم» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه^(١).

وفي رواية النسائي: «استأذن جبريل على النبي ﷺ فقال: ادخل، فقال: كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاوير؟ إما أن تُقَطَّع رؤوسها أو تُجَعَلَ بساطاً يوطأ، فإننا معشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه تصاوير»^(٢).

وهذه الأحاديث دالة على أن الملائكة لا تدخل البيت الذي فيه صور على الستور والثياب ونحوها، وإنما رخص فيما كان يوطأ لحديث عائشة

(١) أخرجه أحمد ٢/ ٣٠٥، ٤٧٨، وأبو داود في اللباس/ باب في الصور (٤١٥٨)، والترمذي في الأدب/ باب ما جاء أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة ولا كلب (٢٨٠٧) وقال: «حسن صحيح».

(٢) أخرجه أحمد ٢/ ٣٠٨، والنسائي في الزينة/ باب ذكر أشد الناس عذاباً ٨/ ٢١٦.

وأبي هريرة؛ ولأن الصورة تبذل بذلك وتهان فتزول مظنة تعظيم الصورة التي امتنعت الملائكة من الدخول لأجله.

وأما نفس التصوير عملاً واستعمالاً فحرام في كل موضع، لما روى ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الذين يصنعون هذه الصور يعذبون يوم القيامة، يقال: أحيوا ما خلقتم» متفق عليه^(١)، وروى البخاري عن عائشة نحوه^(٢)، وعن سعيد بن أبي الحسن قال: «جاء رجل إلى ابن عباس، فقال: إني رجل أصور هذه التماثيل فأفتني فيها، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفس تعذبه في جهنم، فإن كنت لا بد فاعلاً فاجعل الشجرة وما لا نفس له» متفق عليه^(٣)، وفي رواية عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من صور صورة عذبه الله حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافع ومن استمع إلى حديث قوم يغرون منه صُبَّ في أذنه الآنك^(٤)» يوم القيامة قال الترمذي: حديث حسن صحيح^(٥).

(١) أخرجه البخاري في اللباس / باب عذاب المصورين (٥٩٥١)، ومسلم في اللباس / باب تحريم تصوير صورة الحيوان (٢١٠٨).

(٢) سبق ص (٣٩١).

(٣) أخرجه البخاري في اللباس / باب من صور صورة كلف أن ينفخ فيها الروح (٥٩٦٣)، ومسلم في الموضع السابق (٢١١٠).

(٤) الآنك: الرصاص. (لسان العرب ١٠ / ٣٩٤).

(٥) أخرجه الترمذي في اللباس / باب ما جاء في المصورين ٦٧ / ٦ وقال: «حسن صحيح».

وأما حديث أبي طلحة فالأشبه والله أعلم أن ذلك الاستثناء فيه ليس من كلام النبي ﷺ، فإن ابن عباس روى عن أبي طلحة أنه قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة»^(١) وفي رواية: «ولا تماثيل»^(٢) وفي رواية «ولا تصاوير»^(٣) قال بعض الرواة: يريد صور التماثيل التي فيها الأرواح^(٤) متفق عليه، وكذلك رواه مسلم من حديث سعيد بن يسار عن أبي طلحة أن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تماثيل»^(٥) فلو كان أبو طلحة قد سمع النبي ﷺ يقول: «إلا رقماً في ثوب»^(٦) لما جازله أن يروي اللفظ العام دون ما استثنى منه، ولورواه كذلك لحفظه عنه مثل ابن عباس وغيره، فعلم أن حديثه عام كما أن أحاديث علي^(٧) وأبي هريرة^(٨) وعائشة^(٩) عامة أيضاً، وأن الصور التي على الثياب من الستور ونحوها مقصودة من هذا العام، فإن تلك الأحاديث صريحة في هذا وقد ذكر فيها الستور والثياب، يبين ذلك أن حديث الاستثناء مبهم محتمل إذا سيق بلفظه عن بسر بن سعيد^(١٠) عن

(١) سبق تخريجه ص (٣٨٩).

(٢) أخرجه البخاري في بدء الخلق / باب إذا قال أحدكم آمين (٣٢٢٥)، ومسلم في اللباس /

باب تحريم تصوير الحيوان (٢١٠٦) (٨٧).

(٣) أخرجه البخاري في اللباس / باب التصاوير (٥٩٤٩).

(٤) صحيح البخاري (٤٠٠٢).

(٥) في الموضع السابق. (٦) سبق ص (٣٨٩).

(٧) سبق ص (٣٩٠). (٨) سبق ص (٣٩٢).

(٩) سبق ص (٣٩١).

(١٠) بسر بن سعيد المدني العابد، مولى ابن الحضرمي، ثقة جليل مات سنة مائة. (تقريب

التهذيب ١/ ٩٧).

زيد بن خالد الجهني عن أبي طلحة الأنصاري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة» قال بسر بن سعيد: ثم اشتكى زيد فععدناه فإذا على بابه ستر فيه صورة قال: فقلت لعبيد الله الخولاني^(١) ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ: ألم يخبرنا زيد عن الصور يوم الأول؟ قال عبيد الله: ألم تسمعه حين قال: إلا رقماً في ثوب؟^(٢) فهذه الزيادة لم يقلها زيد كما قال أول الحديث وإنما خفض به صوته حتى سمعها عبيد الله دون بسر بن سعيد، فلعله قالها من عنده ولم يرفعها في حديث عن النبي ﷺ وكثيراً ما يدرج المحدث في حديثه زيادة يحسب المستمع أنها مسوقة عن حدث عنه يؤيد ذلك أنه اعتقد رقم الستور من جملة المستثنى منه، وقد صحت الأحاديث الصحيحة الصريحة أنها من الجملة التي قصدت بالحديث، وبأن الملائكة لا تدخل بيتاً هي فيه، وقد روى غير واحد الحديث عن أبي طلحة دون هذه الشيا.

وإن كانت هذه الزيادة محفوظة عن رسول الله ﷺ فالمراد بها والله أعلم ما رقم من الصور التي لا روح فيها، أو كان يوطأ ويداس من الصور في الثياب كما قد جاء ذلك مفسراً بالأحاديث الأخرى، وقد روى عبيد الله بن عبد الله بن عتبة^(٣): «أنه دخل على أبي طلحة الأنصاري يعوده، فوجد

(١) عبيد الله بن الأسود، ويقال: ابن الأسد الخولاني ربيب ميمونة زوج النبي ﷺ، ثقة (تقريب التهذيب ١/ ٥٣٠).

(٢) أخرجه أحمد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، والنسائي في المواضع السابقة.

(٣) عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله المدني، ثقة فقيه ثبت، مات سنة أربع وتسعين، وقيل: سنة ثمان، وقيل: غير ذلك. (تقريب التهذيب ١/ ٥٣٥).

عنده سهل بن حنيف، قال: فدعا أبو طلحة إنسان ينزع نمطاً تحته فيه تصاوير فقال له سهل: لِمَ تنزعه؟ قال: لأن فيه تصاوير، وقال فيه النبي ﷺ ما قد علمت، قال سهل: أولم يقل: «إلا ما كان رقماً في ثوب» قال: بلى ولكنه أطيّب لنفسه» رواه مالك وأحمد والترمذي وقال حديث حسن صحيح^(١). فهذا الحديث قد قال فيه ابن عبد البر: هو منقطع غير متصل، لأن عبيد الله بن عبد الله لم يدرك سهل بن حنيف ولا أبا طلحة ولا حفظ عنهما ولا له عن أحدهما سماع ولا له سن يدركهما به، ولا خلاف أن سهل ابن حنيف مات سنة ثمان وثلاثين^(٢) بعد شهود صفيين وصلى عليه علي وكبر عليه ستاً^(٣) وليس كما قال ابن عبد البر.

فهذا الحديث يقتضي أن أبا طلحة علم أن النبي ﷺ استثنى الرقم في الثوب وليس فيه أنه سمعه منه فيجوز أن يكون المستثنى ما كان من الثياب يوطأ ويداس، أو أن تلك التصاوير لم تكن صور ما فيه روح كما فسرتة سائر الأحاديث.

فصل

فأما تمثيل غير الصورة فلا بأس به، قال أحمد وقد سئل عن الثوب الذي عليه تماثيل: لا بأس بذلك؛ لأن النهي إنما جاء في الصورة^(٤)

(١) أخرجه مالك في الموطأ في الاستئذان / باب ما جاء في الصور والتماثيل ٩٦٦/٢، وأحمد ٤٨٦/٣، والترمذي في اللباس / باب ما جاء في الصورة ٦٥/٦، وقال: «حسن صحيح».

(٢) المستدرک ٤٠٩/١، أسد الغاية ٣٦٥/٢.

(٣) أخرجه ابن حزم في المحلى ١٢٦/٥ وقال: «هذا إسناد غاية في الصحة» والطحاوي في شرح معاني الآثار ١/٩٧، والحاكم ٣/٤٠٩، والبيهقي ٤/٣٦٠.

(٤) انظر الآداب الشرعية ٣/٥٠٥، والإنصاف مع الشرح ٣/٢٥٧.

وكذلك الحيوان إذا قطع رأسه أو طمس لم يبق من الصور المنهي عنها^(١) قيل لأحمد في الرجل يكتري البيت فيه تصاوير يحكه؟ قال: نعم، قيل له: وإن دخل حماماً ورأى صورة حك الرأس؟ قال: نعم، وقال: إذا كان تمثالاً منصوباً يقطع رأسه^(٢)، وسئل عن الوصي يشتري للصبيّة إذا طلبت منه لعبة فقال: إذا كانت صورة لم يشتريها فقليل له: إذا كانت يداً ورجلاً فقال: قال: يحك منه، كل شيء له رأس فهو صورة، قيل له: فعائشة تقول: «كنت أَلعب بالبنات» قال: نعم، وقال أيضاً: لا بأس بلعب اللعب إذا لم يكن فيه صورة فإذا كان صورة فلا، وقال أيضاً: الصورة الرأس^(٣)، وقال بعض أصحابنا: إذا قطع رأس الصورة أو لم يكن لها رأس جاز لبس ما فيه ذلك مع الكراهة^(٤) وقد أوماً أحمد إلى ذلك فإنه سئل عن الستريكون عليه صورة، قال: لا، وما لم يكن له رأس فهو أهون، وإن كان له رأس فلا، وذلك لأن سائر الأعضاء أبعاد الحيوان ففي إبقائها إبقاء لبعض الصورة، لكن لما كان الحيوان لا تبقى فيه حياة بدون الرأس كان بمنزلة الشجر فال عنه التحريم وبقيت فيه الكراهة^(٥).

ووجه الأول: حديث أبي هريرة المتقدم «فإن جبريل أمر النبي ﷺ

(١) (٢) انظر مسائل أحمد لأبي داود ص (٢٦٠).

(٣) مسائل أحمد لأبي داود ص (٢٦٠).

(٤) الإنصاف ١ / ٤٧٤.

(٥) الصحيح من المذهب: أنه لو أزيل من الصورة ما لا تبقى معه الحياة زالت الكراهة نص عليه

الإمام أحمد. الإنصاف ١ / ٤٧٤.

برأس التمثال الذي في البيت أن يقطع ويصير كهيئة الشجرة»^(١) فعلم أن الكراهة تزول بذلك، وعن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «الصورة الرأس فإذا قطع الرأس فليس بصورة»^(٢) رواه الخلال وأبو حفص، وقد صح عن عائشة رضي الله تعالى عنها «أنها كانت تلعب البنات»^(٣)، وتصنع لها لعباً تسميها خيل سليمان»^(٤) وإنما ذلك لأنه لم يكن لها رؤوس ولأن ما ليس له رأس لا يكون فيه حياة ولا روح ولا نفس وإنما هو بمنزلة الشجر ونحوها، والنهي إنما كان عن تصوير ذوات الأرواح كما تقدم، ولهذا لم يكره أصحابنا تمثيل ما لا روح له كالأرتج والتارتج والشجر ونحوها كما نص عليه أحمد^(٥) فإنه لم يكره إلا الصورة، لأن النهي إنما جاء فيها خاصة.

وكره بعض أصحابنا التصليب في الثوب وفسره بصورة الصليب الذي تعظمه النصارى، وحمل حديث عائشة أن النبي ﷺ «لم يترك في بيته شيئاً فيه تصاليب إلا نقضه»^(٦) على ذلك، ولأن هذا الشكل تعظمه النصارى

(١) سبق تخريجه ص (٣٩٢).

(٢) أخرجه البيهقي في الكبرى ٧/ ٢٧٠.

(٣) أخرجه أحمد ٦/ ١٦٦، ٢٣٣، والبخاري في الأدب/ باب الانبساط إلى الناس ٤/ ١١٥، ومسلم في فضائل الصحابة/ باب فضل عائشة ٤/ ١٨٩٠، وأبو داود في الأدب/ باب في اللعب بالبنات ٥/ ٢٢٦، والنسائي في النكاح/ باب البناء بابنة تسع ٦/ ١٣١، وابن ماجه في النكاح/ باب حسن معاشره النساء ١/ ٣٣٦.

(٤) أخرجه أبو داود في الموضوع السابق ٥/ ٢٢٧، والنسائي في الكبرى كما في التحفة ١٢/ ٣٥٨، والبيهقي ١٠/ ٢١٩.

(٥) وهو الصحيح من المذهب. الإنصاف ١/ ٤٧٤.

(٦) سبق تخريجه ص (٣٩١).

ويعبدونه فصار بمنزلة الأصنام التي كان المشركون يعظمونها، فكره لما فيه من التشبه بهم، وكلام أحمد يدل على أنه لا يكره من التماثيل سوى الصورة، وكذلك كلام سائر أصحابنا، فإنهم قالوا: لا بأس بلبس ما فيه التماثيل التي لا تشبه ما فيه الروح^(١) وفسر القاضي وغيره حديث عائشة بالتصاوير، كما رواه الخلال^(٢).



(١) الإنصاف ١/ ٤٧٤.

(٢) سبق تخريجه ص (٣٩٨).

مسألة: «الشرط الرابع: الطهارة من النجاسة في بدنه وثوبه وموضع صلاته إلا النجاسة المعفو عنها كيسير الدم ونحوه».

الطهارة من النجاسة شرط في صحة الصلاة في الجملة من غير خلاف نعلمه في المذهب^(١) فلو صلى بالنجاسة عالماً بها قادراً على اجتنابها لم تصح صلاته.

وفي الجاهل بها والعاجز عن إزالتها روايتان كما سيأتي إن شاء الله تعالى.

وكذلك قال بعض أصحابنا: يجب اجتناب النجاسة، وهل ذلك شرط في صحة الصلاة على روايتين؟

أصحهما: أنه شرط فمن صلى في موضع نجس حاملاً للنجاسة، أو أصابها ببذنه أو ثوبه عالماً بها قادراً على اجتنابها لم تصح صلاته قولاً واحداً إلا النجاسة المعفو عنها^(٢)، وإن صلى في نجاسة بعلمه ولم يمكنه اجتنابها أو علمها وأنسيها أو لم يعلم بها إلا بعد الفراغ فهل يلزمه الإعادة على روايتين^(٣)؟

(١) مسائل أحمد لابنه صالح ١/١٨٣، ومسائل عبد الله ص (٩٥)، والهداية ١/٢٩، والمحرر ١/٤٧، وشرح الزركشي ٢/٢٩.

(٢) المغني ٢/٤٦٥.

(٣) يأتي بحث هذه المسألة ص (٤١٩).

فصاحب هذه العبارة لا يسميها شرطاً إذا قلنا: تسقط بالعجز والجهل والنسيان، كما لا تسمى واجبات الصلاة أركاناً إذا سقطت بالنسيان، وإنما يسمى شرطاً ما لا يسقط عمداً ولا نسياناً كطهارة الحدث والسترة، وأكثر أصحابنا يسمونها شرطاً، وإن قلنا: تسقط بالنسيان كما عبر به الشيخ رحمه الله، كما أن استقبال القبلة شرط وقد يسقط بالجهل، وكما تسقط سائر الشروط ببعض الأعذار، ولأن مخالفة هذا الشرط غيره من الشروط في بعض الأحكام لا يمنع اشتراكها في أكثر الأحكام، وإنما سمي الشرط شرطاً لتقدمه على الصلاة ووجوبه من حين الدخول فيها، كأشراط الساعة، وشروط الطلاق، وشرط الحمل، والشروط في العقود، ونحو ذلك، سواء وجب في كل حال أو سقط في بعض الأحوال.

وفي الجملة فالخلاف في عبارة لا في معنى، وإنما قلنا: إن طهارة البدن من النجاسة شرط للصلاة، لأن النبي ﷺ قال: «تتزهوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه»^(١) وقال: «إنهما ليعذبان وما يعذبان في كبير أما

(١) أخرجه الدارقطني في الطهارة / باب نجاسة البول ١/ ١٢٧، ١٢٨ عن أنس وأبي هريرة، وقال الصواب: «مرسل» وأخرجه عن أبي هريرة في الموضع السابق بلفظ: «أكثر عذاب القبر من البول» وقال: صحيح، وابن ماجه في الطهارة / باب التشديد في البول ١/ ١٢٥، وقال البوصيري: «إسناده صحيح وله شواهد»، وأخرجه الدارقطني ١/ ١٢٨، والبخاري (٢٤٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: «عامة عذاب القبر من البول فتتزهوا من البول» قال الدارقطني: لا بأس به، وقال في مجمع الزوائد ١/ ٢٠٧: «رواه البخاري والطبراني في الكبير وفيه أبو يحيى القتات وثقه ابن معين، وضعفه الباقر».

أحدهما فكان لا يستتر من البول»^(١).

«وأمر في الاستنجاء بثلاثة أحجار، وقال: إنها تجزى عنه»^(٢)، ونهى عن الاستنجاء بدون ثلاثة أحجار»^(٣) وهذا كله دليل على أن إزالة النجاسة فرض.

وإنما قلنا بوجوب ذلك في الثياب أيضاً، لأن النبي ﷺ قال لأسماء: «حتيه ثم اغسله ثم صلي فيه»^(٤) وقال في حديث النعلين: «فإن رأى فيهما خبثاً فليمسحه ثم ليصل فيهما»^(٥) فعلق إذنه في الصلاة في الثوب والنعل على إزالة النجاسة منه، وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه قال:

(١) أخرجه البخاري في الوضوء/ باب ما جاء في غسل البول (٢١٨)، ومسلم في الطهارة/ باب الدليل على نجاسة البول (٢٩٢).

(٢) كما في حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «إذا ذهب أحدكم إلى الغائط فليذهب معه بثلاثة أحجار فإنها تجزى عنه». أخرجه الإمام أحمد ١٠٨/٦، وأبو داود في الطهارة (٤٠)، والنسائي ١٨/١، والدارمي ١٧٠/١، والدارقطني (٤)، والبيهقي ١٠٣/١. وقال الدارقطني: «إسناده صحيح».

(٣) كما في حديث سلمان رضي الله عنه، وفيه: «نهانا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، أو أن نستنجي باليمين، أو أن نستنجي بأقل من ثلاثة أحجار» أخرجه أحمد ٤٣٧/٥، ومسلم في الطهارة/ باب الاستطابة (٢٦٢)، وأبو داود في الطهارة/ باب كراهية استقبال القبلة عند قضاء الحاجة (٧)، والترمذي في الطهارة/ باب الاستنجاء في الحجارة (١٦)، والنسائي في الطهارة/ باب النهي عن الاكتفاء في الاستطابة بأقل من ثلاثة أحجار ٣٨/١، وابن ماجه في الطهارة/ باب الاستنجاء في الحجارة (٣١٦).

(٤) أخرجه البخاري في الوضوء/ باب غسل الدم (٢٢٧)، ومسلم في الطهارة/ باب نجاسة الدم (٢٩١).

(٥) أخرجه أحمد ٣/٢٠، ٩٢، وأبو داود في الطهارة/ باب الصلاة في النعل ٤٢٧/١، وكذا الدارمي ٣٢٠/١، وابن خزيمة (١٠١٧). وانظر نصب الراية ٢٠٨/١، والدرية (٨٠) والتلخيص (٤٣٦).

سمعت رجلاً يسأل النبي ﷺ «أصلي في الثوب الذي آتي فيه أهلي؟ قال: نعم إلا أن ترى فيه شيئاً فتغسله» رواه أحمد وابن ماجه^(١)، وإنما أباح الصلاة فيه إذا رأى فيه نجاسة بعد غسله.

وإنما قلنا: بوجوب طهارة المكان الذي يصلي فيه لقوله سبحانه: ﴿وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود﴾^(٢) وهذه تعم تطهيره من النجاسة الحسية ومن الكفر والمعاصي والأصنام وغيرها، وقال تعالى: ﴿إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام﴾^(٣) فعلى منعه من بنجاستهم، فعلم أن مواضع الصلاة يجب صونها عن الأنجاس، ولأن النبي ﷺ قال: «جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً»^(٤) رواه الخطابي بإسناد صحيح من حديث حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس، وقال ابن المنذر: ثبت ذلك عن رسول الله ﷺ، والطيبة: هي الطاهرة، فلما اختص الأرض الطيبة بالذكر دل على اختصاصها بالحكم في كونها مسجداً وطهوراً.

ولأن الحكم المعلق بوصف مناسب دليل على أن ذلك الوصف علة له، فعلم أن طهارتها مؤثرة في كونها مسجداً وطهوراً؛ ولأن النبي ﷺ:

(١) أخرجه أحمد ٨٩/٥، وابن ماجه في الطهارة/ باب الصلاة في الثوب الذي يجامع فيه (٥٤٢)،

وكذا أخرجه ابن أبي شيبة ٤٨٢/٢، وابن حبان (٢٣٦)، والخطيب في التاريخ ١١/١١١،

وابن أبي حاتم في العلل (٥٥١) ورجح عن أبيه وقفه.

(٢) سورة الحج الآية (٢٦).

(٣) سورة التوبة الآية (٢٨).

(٤) أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة ٣٧١/١ بلفظ: «وجعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً».

«أمرهم أن يصبوا على بول الأعرابي ذنوباً من ماء وقال: إن المساجد لا تصلح لشيء من هذا»^(١) فدل: على وجوب تطهير موضع الصلاة ووجوب تنزيهه من النجاسات، ولأنه نهى عن الصلاة في الأماكن التي هي مظنة النجاسات كما سيأتي إن شاء الله^(٢) فالموضع الذي قد تحقق وصول النجاسة فيه أولى أن لا تجوز فيه الصلاة، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه لاسيما إذا كان من العبادات، وكان النهي لمعنى في المنهي عنه.

وقد استدل كثير من المتأخرين من أصحابنا وغيرهم^(٣) على وجوب تطهير الثياب بقوله سبحانه: ﴿وَيَا بَكَ فَطَهِّرْ﴾^(٤) حملاً لذلك على ظاهر اللغة التي يعرفونها، فإن الثياب هي الملابس وتطهيرها بأن تصان عن النجاسة وتجنبها بتقصيرها وتبعيدها منها، وبأن تماط عنها النجاسة إذا أصابتها، وقد نقل هذا عن بعض السلف، لكن جماهير السلف فسروا هذه الآية بأن المراد: زك نفسك وأصلح عملك. قالوا: وكفى بطهارة الثياب عن طهارة صاحبها من الأرجاس والآثام^(٥)، وذلك أن هذه الآية في أول سورة المدثر وهي أول ما نزل من القرآن بعد أول سورة اقرأ، ولعل الصلاة لم تكن فرضت حينئذ فضلاً عن أذى الطهارتين التي هي من توابع الصلاة، ثم هذه الطهارة من فروع الشريعة وتتماتها فلا تفرض إلا بعد استقرار الأصول

(١) أخرجه البخاري في الوضوء/ باب صب الماء على البول في المسجد (٢٢١)، وأيضاً في الأدب/ باب الرق في الأمر كله (٦٠٢٥) ومسلم في الطهارة/ باب وجوب غسل البول (٢٨٤).

(٢) ص (٤٢٣).

(٣) المغني ٢/ ٤٦٤.

(٤) سورة المدثر الآية (٤).

(٥) تفسير ابن جرير ١٢/ ٢٩٨، ٢٩٩.

والقواعد كسائر فروع الشريعة إذ ذاك لم تكن قد فرضت الأصول والقواعد. ثم إن الاهتمام في أول الأمر بجمل الشرائع وكلياتها دون الواحد من تفاصيلها والجزء من جزئياتها هو المعروف من طريقة القرآن وهو الواجب في الحكمة، ثم ثياب النبي ﷺ لم تعرض لها نجاسة إلا أن تكون في الأحيان، فتخصيصها بالذكر دون طهارة البدن وغيره مع قلة الحاجة وعدم الاختصاص بالحكم في غاية البعد، وإذا حملت الآية على الطهارة من الرجز والإثم والكذب والغدر والخيانة والفواحش كانت قاعدة عظيمة من قواعد الشريعة، والكناية بطهارة الثياب عن طهارة صاحبها من الفواحش والكذب والخيانة ونحو ذلك مشهور في لسان العرب غالب في عرفهم نظماً ونثراً، كما قال: ثياب بني عوف طهارى نقية.

وقال الآخر:

وإني بحمد الله لا ثوب غادر لبست ولا من خزية أتقنع^(١)
حتى إذا قيل: فلان طاهر الثياب طاهر الذيل لم يفهم منه عند الإطلاق إلا ذلك، فيكون قد صار ذلك حقيقة عرفية، كما صار المجيء من الغائط حقيقة في قضاء الحاجة، وكما صار مسيس النساء ومباشرتهن حقيقة في الجماع، فيجب حمل الكلام عليه، ولذلك وجهان: أحدهما: أن اللباس يضاف إليه من الحكم ويقصد به الإضافة إلى الإنسان نفسه للعلم بأن المقصود من في الثوب لا نفس الثوب، ويجعل ذلك نوعاً من الكناية، كما قال الأنصار للنبي ﷺ: «لنمنعنك مما نمنع

(١) قول غيلان بن سلمة الثقفي. أخرجه ابن جرير في تفسيره ١٢ / ٢٩٨.

منه أزرنا»^(١).

الثاني: أن يراد نفس تطهير الثوب، لكن الطهارة في كتاب الله على قسمين: طهارة حسية من الأعيان النجسة، ومن أسباب الحدث المعلوم. وطهارة عقلية من الأعمال الخبيثة.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿فيه رجال يحبون أن يتطهروا والله يحب المطهرين﴾^(٢) «نزلت في أهل قباء لما كانوا يستنجون من البول والغائط»^(٣)، وقوله تعالى: ﴿ولا تقربوهن حتى يطهرن فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين﴾^(٤).

والثاني: كقوله سبحانه: ﴿إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ذلك خير لكم وأطهر﴾^(٥) وقوله: ﴿صدقة تطهرهم وتزكيهم بها﴾^(٦) وقوله تعالى: ﴿أخرجوا آل لوط من قسريتكم إنهم أناس يتطهرون﴾^(٧) في غير موضع، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿هؤلاء بناتي هن

(١) أخرجه الإمام أحمد ٤/٤٦٢.

(٢) سورة التوبة الآية (١٠٨).

(٣) أخرجه أبوداود في الطهارة / باب في الاستنجاء بالماء (٤٤) والترمذي في التفسير / سورة التوبة ٨/٢٥٣ وقال: «حديث غريب من هذا الوجه» ٨/٢٥٢، وابن ماجه في الطهارة / باب الاستنجاء بالماء (٣٥٧) والبيهقي ١/١٠٥، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقال في الفتح ٧/١٩٥: «إسناده صحيح»، وصححه في الإرواء ١/٨٤. وأخرجه أحمد ٣/٣٢٢، وابن خزيمة (٨٣)، وابن جرير في التفسير (١٧١٣١)، والطبراني في الصغير ٢/٢٣، والحاكم ١/١٥٥ وصححه، عن عويم بن ساعدة رضي الله عنه.

(٤) سورة البقرة الآية (٢٢٢).

(٥) سورة المجادلة الآية (١٢).

(٦) سورة التوبة الآية (١٠٣).

(٧) سورة النمل الآية (٥٦).

أطهر لكم^(١) وقوله: ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت
ويطهركم تطهيراً﴾^(٢) وقال: ﴿إنما المشركون نجس﴾^(٣) وقال: ﴿وإذا
سألتهم من متاعاً فاسألوه من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم
وقلوبهم﴾^(٤) إلى غير ذلك من الآيات، وإذا كان كذلك فالثوب نفسه
يكتسب صفة حقيقية من لابسه إن كان صالحاً أو فاسقاً حتى يظهر ذلك
فيه إذا قوي تأثير صاحبه فيه ويظهر ذلك في مواضع الخير ومواضع الشر،
ولأجل الارتباط الذي بين اللباس والمقعد وبين صاحبهما أمر بتطهيرهما
من النجاسة، وكانت طهارة الخفين طهارة للقدمين واستحب تكريم
البقاع والثياب التي عملت فيها الصالحات حتى «أعد سعد الله رضي عنه
جبته التي شهد فيها بدرأ كفنأ» واستوهب بعض أزواج النبي ﷺ منه بردة
لتتخذها كفنأ.

وهذا كثير فالأمر بتطهير عينه من الأنجاس أمر بطهارة صاحبه
بالضرورة.

والأشبه والله أعلم: أن الآية تعم نوعي الطهارة وتشمل هذا كله فيكون
مأموراً بتطهير الثياب المتضمنة تطهير البدن والنفس من كل ما يستقذر
شرعاً من الأعيان والأخلاق والأعمال، لأن تطهيرها أن تجعل طاهرة ومتى
اتصل بها وبصاحبها شيء من الأنجاس لم تكن مطهرة على الإطلاق

(١) سورة هود الآية (٧٨).

(٢) سورة الأحزاب الآية (٣٣).

(٣) سورة التوبة الآية (٢٨).

(٤) سورة الأحزاب الآية (٥٣).

فإنها متى أزيل عنها نجس دون نجس لم تكن قد طهرت حتى يزال عنها كل نجس، بل كل ما أمر الله باجتنابه من الأرجاس وجب التطهير منه وهو داخل في عموم هذا الخطاب.

يبين ذلك أن الطهارة من الخمر والبول والدم ونحو ذلك هي من تنمة الطهارة من أكلها وشربها وتكميل لذلك المقصود وتحقيق للتنزه من الأرجاس بكل طريق، وإنما حرم الله سبحانه مباشرة هذه الأعيان الرجسة كما حرم ممازجتها بالأكل والشرب لما فيها من الخبث وحرم مباشرتها بالثياب قطعاً لملاستها بكل طريق ومبالغة في اجتنابها وعلى هذه فالحجة من الآية اندراج هذه الطهارة في العموم وبذلك تندفع تلك الأسئلة.

فإن قيل: فقد روى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: «بينما رسول الله ﷺ يصلي عند الكعبة وجمع قريش في مجالسهم إذ قال قائل منهم: ألا تنظرون إلى هذا المرء أيكم يقوم إلى جزور آل فلان فيعمد إلى فرثها ودمها وسلاها فيجيء به ثم يمهلها حتى إذا سجد وضعه بين كتفيه؟ فانبعث أشقاها فلما سجد رسول الله ﷺ وضعه بين كتفيه فاستضحكوا وجعل بعضهم يميل على بعض وأنا قائم انظر لوكانت لي منعة طرحته عن ظهر رسول الله ﷺ والنبي ﷺ ساجد ما يرفع رأسه حتى انطلق إنسان فأخبر فاطمة، فجاءت وهي جويرية فطرحته عنه ثم أقبلت عليهم تسبهم، فلما قضى النبي ﷺ صلاته رفع صوته ثم دعا عليهم وكان إذا دعا دعا ثلاثاً وإذا سأل سأل ثلاثاً.

ثم قال: اللهم عليك بقريش، ثلاث مرات فلما سمعوا صوته ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته، ثم قال: اللهم عليك بأبي جهل ابن هشام،

وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة، وأمّية بن خلف، وعقبة بن أبي معيط، وذكر السابع ولم أحفظه قال: فوالذي بعث محمداً بالحق لقد رأيته صرعى قد غيرتهم الشمس وكان يوماً حاراً^(١) متفق عليه^(٢) فهذا يدل ظاهره على أن اجتناب النجاسة لا يشترط لصحة الصلاة.

قلنا: قد قال بعض أصحابنا: هذا منسوخ، لأنه كان بمكة في أول الأمر، ولعل الصلوات الخمس لم تكن فرضت حينئذ وفرض الطهارة إنما نزل بالمدينة.

وأيضاً فإن الحكم بنجاسة الدم ونجاسة ذبائح المشركين إنما علم لما حرمت الميتة والدم ولحم الخنزير، ولعل هذا التحريم لم يكن نزل بعد. وقيل: لعل النبي ﷺ لم يعلم ما وضعوا على ظهره حتى قضى صلاته، والنجاسة إذا لم يعلم بها لم تبطل، ثم إنه لم يطل الفصل، لأن فاطمة جاءت فألقته عن ظهره وأقبلت عليهم تسبهم فقد علم أنهم ألقوا على ظهره شيئاً لكن لم يدر ما هو وألقي عنه بأبي هو وأمي ولم يدر ما هو.

وقيل: هذا يقتضي طهارة الموضوع فوق ظهره فيفيد أن فرث الإبل طاهر، والدم فإنه كان دماً يسيراً معفواً عنه، لأن الذي يعلق بالسلا من الدم لا يكون كثيراً في العادة، وأما السلا نفسه فإنه كان من ذبيحة المشركين لكن لم يكن قد حرم أكل ذبائحهم وحكم بنجاستها فإن المسلمين الذين كانوا بين ظهرانيهم إنما كانوا يأكلون من ذبائحهم، وإنما حرم الميتة وما أهل لغير الله به، ثم إنه فيما بعد حرم اللحم وحكم بنجاسته، لكونه من

(١) أخرجه البخاري في الوضوء/ باب إذا ألقى علي ظهر المصلي قذر (٢٤٠)، ومسلم في الجهاد/ باب ما لقي النبي ﷺ من المشركين (١٧٩٤).

ذبيحة غير مسلم ولا كتابي بمنزلة الميتة، والفرث نفسه لم يتغير حكمه لأنه لا يموت وإنما هو كاللبن فبقي على حاله، وهذا الوجه أقرب من غيره.

فصل

ويجب اجتناب حمل النجاسة وملاقاتها بشيء من بدنه أو ثيابه، وحمل ما يلاقيها.

فلو كان موضع قدميه أو ركبته أو جبهته في السجود نجساً لم تصح صلاته من أجل الملاقاة، وكذلك لو لاقى ثوبه نجاسة في حال قيامه أو سجوده، وقال ابن عقيل: إن لاقى ثوبه نجاسة يابسة على ثوب إنسان في حال القيام لم تبطل صلاته، لأنه ليس بمعتمد على النجاسة ولا هي تابعة له فأشبهه النجاسة على طرف الحصير، قال: وإن كان ثوبه يسقط عليها حال السجود فوجهان، لأن ثوبه هنا معتمد عليها وليس بمستتبع لها. ووجه الأول: لأن مجرد ملاقة ما هو حامل له للنجاسة مبطل، بدليل ملاقة الحائط النجس والأرض النجسة.

ولو وقعت عليه نجاسة فأزالها في الحال لم تبطل صلاته في المشهور^(١) لأن زمن ذلك يسير وقد حصل بغير اختياره فأشبهه انكشاف العورة في الزمن اليسير وإن احتاجت إلى زمن كثير أو فصل طويل فينبغي أن يكون كمن سبقه الحدث وأولى بالبناء.

ولو حمل قارورة فيها نجاسة بطلت صلاته وإن كانت مشدودة الرأس.

(١) الشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ٢٩٣، والمبدع ١/ ٢٦٧.

ولو حمل شيئاً من الحيوانات الطاهرة كالصبي ونحوه «كما حمل النبي ﷺ أمانة ابنة أبي العاص»^(١) «وكما كان الحسن يرتحل»^(٢) لم تبطل صلاته وإن كان في جوفه نجاسة من الدم والخمر ونحو ذلك، لأن النجاسة هنا مستورة بأصل الخلقة، وما هذا سبيله من النجاسات فلا حكم له بخلاف ما في القارورة.

نعم في البيضة التي فيها فروج ميت وجهان، لأنه من حيث هو مستور بأصل الخلقة يشبه الدم في الحيوان الطاهر، ومن حيث هو مستتر يشبه القارورة.

والأظهر: أنه كالقارورة؛ لأن البيضة لم تكن محلاً للرطوبات وإنما عرض لها ذلك بخلاف باطن الحيوان؛ ولأن القياس اجتناب جميع النجاسات الظاهرة والباطنة لكن ما في باطن الحيوان تابع للطاهر وفي إخراجها عنه مشقة، بخلاف ما في البيضة فإنه هو المتبوع ولا مشقة في إخراجها منه.

فصل

وأما النجاسة المعفو عنها فقد تقدم ذكرها قدراً ونوعاً^(٣)، والضابط لها

(١) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه (٥١٦)، ومسلم في الصلاة/ باب جواز حمل الصبيان في الصلاة (٤٥٣).

(٢) أخرجه أحمد ٩٤/٣، والنسائي في التطبيق/ باب هل يجوز أن تكون سجدة أطول من سجدة ٢٢٩/٢، والحاكم ١٦٦/٣ وصححه، ووافقه الذهبي، والبيهقي ٢/٢٦٣.

(٣) انظر الجزء الأول من شرح العمدة ص (١٠٤ - ١٠٨).

في الغالب: أن تكون مما يشق الاحتراز منه مشقة عامة، كالدم وما تولد منه، وكأثر الاستنجاء فيعفو الشرع عن قليله رفعا للحرص وإرادة لليسردون العسر أو أن يكون مما يخفف تنجيسه لشبهه بالطاهرات من بعض الوجوه المعتبرة كالمدني، أو للخلاف في نجاسته إن جعلنا هذا مؤثرا كالنيذ ونحوه.

وأما الكثير فلا يعفى عنه؛ لأنه لا حرج في الاحتراز منه وقد بلغ بكثرته وقدره ما يبلغ غيره بجنسه ونوعه وسواء كان في موضع واحد أو موضعين من البدن أو الثوب أو المصلى فإن المتفرق يجمع، فإن كان مجموعا كثيرا أبطل وإلا فلا إن كان في محل متصل.

فإن كان في محلين منفصلين مثل ثوبين أو ثوب وبدن أو ثوب ومصلى ضم أحدهما إلى الآخر في أحد الوجهين^(١) اختاره ابن عقيل، لأنه صلى ومعه دم كثير، فأشبه ما في الثوب الواحد. وفي الآخر: لا يضم^(٢)، لأن ذلك أقل فحشا وأشق غسلا من الثوب الواحد، ففي إيجاب غسله عكس لمقصود الرخصة.

فصل

وإذا بسط على نجاسة شيئا طاهرا أو طينها كرهت الصلاة عليه

(١) الإنصاف مع الشرح ٢/ ٣٢١.

(٢) وهذا هو الصحيح من المذهب (الإنصاف مع الشرح ٢/ ٣٢١).

وصحت في أشهر الروايتين^(١).

وفي الأخرى: لا تصح هكذا حكاها جماعة^(٢).

وقال ابن أبي موسى وغيره: من بسط على بول لم يجف أو على غائط رطب حصيراً لم تجزه الصلاة، فإن كانت الأرض قد جفت من البول فبسط عليه حصيراً وصلى عليه أجزأه. قال: ولو طين مسجداً بطين فيه تراب قد بالت عليه الحمير الأهلية لم يصل فيه حتى يقلع الطين منه، وكذلك لو كبس أرضه بتراب نجس لم يصل فيه حتى يزال ذلك التراب منه، وعلى هذا فإنه يفرق بين أن تكون النجاسة متصلة بالمصلى الذي يصلى عليه تابعة له، وبين أن تكون منفصلة عنه لكنها ملاقية وهذا أشبه بمنصوص أحمد فإنه قال: إذا لم تعلق النجاسة بالثوب: يصلي، وقال في المسجد المحشوب القذر إذا فرش عليه الطواييق والأجر: لا يصلي فيه إلا أن يخرج عنه^(٣) وذلك لما روي عن ابن سيرين أنه سئل عن المسجد يعني على مكان نجس؟ فقال: «مرّ ابن مسعود على قوم يكبسون مسجدهم بروت أو قذر فنهاهم عن ذلك» رواه سعيد^(٤).

ومن قال بالمنع مطلقاً قال: لأن المقر شرط لصحة الصلاة فتشترط طهارته كالثوب.

ولو كان في السفلى نجاسة صحت الصلاة في العلو قولاً واحداً من غير

(١) وهذا هو المذهب. (المقنع مع المبدع ٣٨٨/١، والإنصاف مع الشرح ٢٨٢/٣).

(٢) الشرح الكبير مع الإنصاف ٢٨٣/٣.

(٣) مسائل أحمد لابن هانئ ٦٨/١.

(٤) لم أقف عليه في سنن سعيد بن منصور، وقد أورده ابن هانئ في مسائله عن أحمد (٣٣٣).

كراهة، لأنه ليس بمستقر له، بدليل أنه لو كان السفلى مغصوباً والعلو مباحاً صحت الصلاة في العلو، ولو كان ما تحت البساط المباح والطين المباح مغصوباً لم تصح الصلاة، قال بعض أصحابنا: لأن باطن المسجد يجب صيانتَه عن النجاسة كظاهره ولو لم يمنع الصحة لما وجب ذلك كما لو كان المسجد فوق بيت لإنسان فإنه لا يلزمه صونه عن النجاسة، ولذلك جوز أحمد بناء المسجد فوق المطهرة.

واحتج أصحابنا للأول: بما ذكره أحمد عن أبي موسى: «أنه صلى على الروث والتين وصلى والبرية إلى جانبه وقال: هذا وذاك سواء» وفي لفظ رواه سعيد: «أنه صلى في سكة المريد على الروث والتين والبرية إلى جانبه فقليل له: لو صليت في البرية فقال: هذا وذاك سواء»^(١)، والحجة بهذا مبنية على أنه فرش على ذلك الروث شيئاً وصلى عليه وإلا فقد يكون من روث ما يؤكل لحمه، وعلى قول ابن أبي موسى فإنه يؤخذ بهذا، وبقول ابن مسعود^(٢)، واحتجوا بأنه قد صح عن النبي ﷺ: «أنه كان يصلي على حماره وهو متوجه إلى خيبر» رواه مسلم^(٣) وهذا حجة على من يقول بنجاسة الحمار، ويسوي بينه وبين الأرض، وأما من لم يقل بنجاسة الحمار...^(٤) بين الدواب وغيرها فلا حجة عليه فيه إن صح قوله ذلك، وأيضاً فإنه لم يحمل النجاسة ولم يلاقها فأشبهه من صلى على سرير تحته

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٤٠٢/٢.

(٢) سبق تخريجه ص (٤١٣).

(٣) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين/ باب جواز صلاة النافلة على الدابة (٧٠٠) (٣٥) عن ابن

عمر رضي الله عنهما.

(٤) بياض في المخطوط.

نجاسة أو في بقعة طاهرة متصلة بنجاسة، وكونه شرطاً للصحة من أجل الاستقرار لا يقتضي وجوب طهارته كمحل السرير.

وأما باطن المسجد فيصان عن النجاسة كهوائه على أن النبي ﷺ قال: «البصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها»^(١) وكان أصحاب النبي ﷺ «يدفنون القمل في المسجد»^(٢) فعلم أن باطنه ليس كظاهره من كل وجه.

ولو صلى على فراش في حشوها وبطانتها نجاسة أو على بساط في باطنه نجاسة لم تنفذ إلى ظاهره أو على طابق طاهر الظاهر نجس الباطن فهو كمن فرش طاهراً على نجس على هذه الطريقة، وعلى ما ذكره ابن أبي موسى لا يصلي على هذا المصلي مع الصلاة على المفروش على المكان النجس اليابس.

فصل

وإذا صلى على جبل أو منديل في طرفه نجاسة صحت صلاته في المنصوص^(٣).

(١) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب كفارة البزاق في المسجد (٤١٥)، ومسلم في المساجد/ باب النهي عن البصاق في المسجد (٥٥٢)، عن أنس رضي الله عنه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٦٨/٢ - ٣٦٩ عن أبي الدرداء، وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم، وأخرجه عبد الرزاق في المصنف ٤٩٩/١ عن أبي الدرداء وابن مسعود.

(٣) وهذا هو المذهب. (المقنع شرح الخرقى ٤٠١/١، والفروع ٣٦٩/١).

وقال بعض أصحابنا: إن كانت النجاسة تتحرك بحركته لم تصح صلاته، لأنه يصير مستبغلاً لها^(١).

ووجه الأول: أنه لم يحمل النجاسة ولم يلاقها ولم يحمل ما يلاقها، فأشبه ما لو صلى في بقعة طاهرة من بيت في جانبه نجاسة.

فإن كان يحاذيها بصدرة إذا ركع أو إذا سجد ولم تلاقها ثيابه صحت أيضاً في المشهور^(٢).

وفيه وجه مخرج: أنها لا تصح كما لو صلى على مدفن النجاسة على الرواية المتقدمة^(٣).

ووجه الأول: أن ما يحاذي الصدر لا يعتبر استقراره، بدليل: ما لو كان روزنة أو حفرة بخلاف مساجد الأعضاء السبعة فإن استقرارها معتبر حتى لو وضعها على قطن منتفش ونحوه، فلذلك اعتبرت طهارتها واشترطت في رواية.

فإن كان المنديل أو الحبل متعلقاً به في يده أو وسطه، أو نحو ذلك بحيث يتبعه إذا مشى لم تصح صلاته سواء تحركت النجاسة بحركته في الصلاة أو لم تتحرك، لأن النجاسة إذا انتقلت لانتقاله كان مستصحباً لها وبمنزلة الحامل لها فأشبه ما لو كانت على ذيل قميصه الطويل أو طرف عمامته المحلولة، وسواء كان النجس يتبع باختياره كالحيوان من الكلب ونحوه أو ليس له اختيار كالسفيه الصغير والثوب النجس ونحو ذلك، فلو

(١) الإنصاف مع الشرح ٢٨٧/٣.

(٢) وهذا هو الأصح في المذهب. (المبدع ٣٨٩/١).

(٣) ذكره ابن عقيل. (الشرح مع الإنصاف ٢٨٢/٣).

صلى ومقود الكلب بيده لم تصح صلاته، وكذلك إن كان بيده مقود بغل أو حمار إذا قلنا هونجس.

ويتوجه الفرق بين ما يتبع بإرادته وبين الجامد، وعلى المعروف في المذهب لو لم يكن له من يمسك بغله أو حماره ولا يمكن ضبطه إلا بإمساكه فينبغي أن يكون بمنزلة العاجز عن إزالة النجاسة لأن اجتناب النجاسة هنا لا يمكن إلا بضائع ماله فلم يجب، كما لو لم يمكنه الذهاب إلى الماء إلا بالخوف على ماله أو كانت عليه نجاسة ولا يمكنه غسلها إلا بالخوف على ماله وأولى.

ولو كان الحبل المعلق به واقعاً على نجاسة يابسة لم تصح صلاته، لأنه حامل لما يلاقي النجاسة فأشبه ما لو ألقى عليها طرف ثوبه أو كفه.

وإن كان الحبل مشدوداً في شيء لا ينجر بجره ومشيه كحمل ميت أو حيوان نجس لا يتبعه إذا مشى ولا يقدر على جره إذا استعصى عليه كالقيل أو سفينة كبيرة فيها نجاسة أو ظرف كبير مملوء خمراً فإن كان طرف الحبل متصلاً بموضع نجس كمسألة الميتة ونحوها لم تصح صلاته، وإن لم يكن متصلاً بموضع نجس صحت كمسألة السفينة والظرف، لأن هذا ليس حاملاً للنجاسة ولا مستصحباً لها وإنما هو حامل للحبل فإذا كان ملاقياً للنجاسة كان كما لو لاقاها ثوبه أو كفه، بخلاف ما إذا لاقى محلاً طاهراً متصلاً بنجس^(١).

ومن أصحابنا من قال: لا فرق بين أن يكون المحل متصلاً بموضع

(١) وهذا هو الصحيح من المذهب. (المغني ٢/٢٨٨، والمستوعب ٢/١١٧، والمبدع ١/٢٩١، والإنصاف مع الشرح ٣/٢٨٨).

طاهر أو نجس فلا تبطل صلاته فيهما إلا إذا كان ينجر معه، لأنه لا يقدر على استتباع النجاسة فلا يضر حمله لما يلاقيها، كما لو أمسك سفينة عظيمة فيها نجاسة وأمسك شجرة على غصنها نجاسة وهذا يوافق قول ابن عقيل^(١).

وقال الأمدى: إذا كانت النجاسة في مركب فشد حبله إلى وسطه كانت صلاته باطلة ولم يفرق بين أن يستطيع أن يجرها أولا.



(١) وبه قال ابن قدامة، والشارح، (المغني ٢/ ٤٦٧، والشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ٢٨٨).

مسألة: «فإن صلى وعليه نجاسة لم يكن علم بها أو علمها ثم نسيها فصلاته صحيحة، وإن علمها في الصلاة أزالها وبني على صلاته».

هذه إحدى الروايتين عن الإمام أحمد^(١).

والرواية الأخرى:^(٢) أنه يعيد صلاته سواء علمها قبل الصلاة ثم نسيها، أو لم يعلم بها حتى سلم، أو علمها في أثناء الصلاة هذه الطريقة المشهورة وهذه الرواية اختيار كثير من أصحابنا كابن أبي موسى والقاضي وأصحابه. وذكر القاضي في المجرد والآمدني: أن الناسي يعيد رواية واحدة لأنه مفطر وقد وجبت عليه الإزالة، وإنما الروايتان في الجاهل، والروايتان منصوبتان عن أحمد في الجاهل بالنجاسة.

فأما الناسي فليس فيه عنه نص فلذلك اختلفت الطريقتان، فإن قلنا: يعيد مطلقاً فلأنها إحدى الطهارتين فلم يسقط بالجهل والنسيان كطهارة الحدث؛ ولأنه شرط من شروط الصلاة فلم يسقط بالجهل والنسيان كاللباس والقبلة، وإن قلنا: لا يعيد وهي اختيار طائفة من أصحابنا وهي أظهر فلما روى أبو سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ: «صلى فخلع نعليه

(١) المستوعب ١١٢/٢، والإقناع ٩٦/١. وهذه الرواية اختيار شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص (٤٣).

(٢) وهذه هي المذهب. الفروع ٣٦٨/١، والمبدع ٣٩٠/١، والإنصاف ٤٨٦/١.

فخلع الناس نعالهم فلما انصرف قال: لم خلعتم؟ قالوا: يارسول الله رأيناك خلعت فخلعنا فقال: إن جبريل أتاني فأخبرني أن بهما خبثاً فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب نعليه فلينظر فيهما فإن رأى خبثاً فليمسحه بالأرض ثم ليصل فيهما» رواه أحمد وأبو داود^(١) واحتج به إسحاق بن راهويه، وذكر أن النبي ﷺ «حين أخبره جبريل عليه السلام أن في نعليه قدراً كان راکعاً فخلعهما ومضى في صلاته» ولو أطيل حملهما بغير علم لاستأنف الصلاة، ولا يصح أن يقال: لعله كان مخاطباً أو بصاقاً أو نحو ذلك مما لا يبطل الصلاة أو كان يسيراً من دم ونحوه، فقد قيل: إنه كان دم حلمة لأن الخبث اسم للغائط، وكذلك القذر حقيقة في النجاسة.

ولأنه لو كانت الصلاة تصح معه لم يخلع نعليه في الصلاة فإنه عبث والعبث في الصلاة مكروه جداً لاسيما وهو راکع وخلع النعل يحتاج إلى نوع علاج، وأيضاً فإنه ﷺ قد أمر المصلي أن يبصق في ثوبه إذا لم يجد مكاناً يبصق فيه^(٢) وكانوا إذا وجدوا يسير الدم مضوا في صلاتهم^(٣) فعلم

(١) أخرجه أحمد ٢/ ٢٠، وأبو داود (٦٥٠)، وابن أبي شيبة ٢/ ٤١٧، والطيالسي (٢١٥٤)، والدارمي ١/ ٣٢٠، وابن خزيمة ١/ ٣٨٤. وصححه الحاكم ١/ ٢٦٠ على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وفي التلخيص ١/ ٢٧٨: رجح أبو حاتم وصله.

(٢) أخرجه مسلم في المساجد/ باب النهي عن البصاق في المسجد (٥٥٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه البخاري في الصلاة/ باب إذا بدره البزاق (٤١٧) عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) كما أخرج البخاري بشرح الفتح ١/ ٢٨٠ تعليقا «أن عبد الله بن أبي أوفى بزق دماً فمضى في صلاته» قال ابن حجر: «وصله سفيان الشوري.. فالإسناد صحيح»، وأخرج أيضاً البخاري بشرح الفتح ١/ ٢٨٠ تعليقا «أن ابن عمر عصر بشرة فخرج منها دم ولم يتوضأ» ووصله ابن أبي شيبة =

أن حمل شيء من البصاق ونحوه وحمل شيء من يسير النجاسة المعفو عن يسيرها لا كراهة فيه، ولا يشرع لإزالته شيء من العمل، وأيضاً فقوله في الحديث: «فإن رأى خبثاً فلمسحه ثم ليصل فيهما»^(١) دليل على أن الصلاة لا تصح مع وجوده وهذا لا يكون إلا في خبث هونجس، ولأن النسيان يجعل الموجود كالمعدوم ويبقي المعدوم على حاله «لأن الله سبحانه قد استجاب دعاء نبيه والمؤمنين حيث قالوا: ﴿لَا تَوَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾»^(٢) فإنه قال: قد فعلت» رواه مسلم^(٣) وروي عن النبي ﷺ أنه قال: «عفي لأمتي عن الخطأ والنسيان»^(٤) فإن ترك المأمور به ناسياً لم

= ١٣٨ / ١ «وفيه ثم صلى ولم يتوضأ» وصححه ابن حجر، وكذلك ورد عن ابن مسعود: «الصلاة يسير الدم» أخرجه عبدالرزاق (٤٥٩)، وابن أبي شيبة ٣٩٢ / ١، وورد أيضاً عن أبي هريرة أخرجه عبدالرزاق (٥٥٦)، وابن أبي شيبة ١٣٨ / ١.

(١) سبق تخريجه ص (٤٠٢).

(٢) سورة البقرة الآية (٢٨٦).

(٣) أخرجه البخاري في الإيمان / باب بيان أنه سبحانه لم يكلف إلا ما يطاق (١٢٥).

(٤) استشهد به شيخ الإسلام رحمه الله في مواضع من كتبه بلفظ «عفي لأمتي» كما هنا، وقد أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣) بلفظ «إن الله تبارك وتعالى تجاوز عن أمتي» عن أبي ذر وفيه شهر بن حوشب، وهو ضعيف، وأخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) بلفظ: «إن الله وضع» عن ابن عباس، قال البوصيري: «إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع» وأخرجه ابن حبان (١٤٩٨) موارد، والطبراني في الصغير ١ / ٢٧٠، وابن عدي (٧٥٨)، والطحاوي ٣ / ٩٥، والحاكم ٢ / ١٩٨، والدارقطني ٤ / ١٧٠، والبيهقي ٧ / ٣٥٦، وابن حزم في الأحكام ص (٧١٣) عن ابن عباس بلفظ: «إن الله تجاوز..» وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وصححه أحمد شاكرفي تعليقه على الأحكام لابن حزم، وقال ابن رجب في شرح الأربعين ص (٣٢٥): «وهذا إسناده صحيح في ظاهر الأمر، ورواته كلهم محتج بهم في الصحيح». وقد رواه البيهقي ٧ / ٣٥٧ =

يؤاخذ بالترك ولم تبرأ ذمته من عهدة الإيجاب، لأنه لم يفعله، وإن فعل المنهي عنه ناسياً كان كأنه لم يفعله فلا يضره وجوده، وحمل النجاسة في الصلاة من باب المنهيات، فإذا وقع كان معفواً عنه بخلاف الوضوء والاستقبال والسترة فإنها من باب المأمورات فإذا لم يفعلها بقيت عليه، ولهذا لم يفسد الصوم بالأكل ناسياً ومن فرق بين الجاهل والناسي ينتقض عليه بمن ذكر فائتة ثم نسيها حتى صلى الحاضرة فإن حاضرتة تصح في ظاهر المذهب^(١).

فإن قيل: فلو جهل أن النجاسة محرمة في الصلاة؟ قلنا: إن كان ممن يعذر بهذا الجهل فسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى، فعلى هذا إن علم بالنجاسة في أثناء الصلاة فابتدأ الصلاة على الرواية التي توجب فيها الإعادة، لأن ما مضى من صلاته كان باطلاً. وعلى الأخرى يلقي النجاسة ويتم الصلاة، كما فعل النبي ﷺ لأن ما مضى من الصلاة كان صحيحاً فأشبهه العاري إذا وجد السترة إلا أن تحتاج إزالتها إلى عمل كثير يبطل الصلاة أوزمن طويل، فقيل: تبطل الصلاة كالعاري إذا وجد السترة بعيدة منه.

ويتخرج في الزمن الطويل أن لا تبطل كما قيل في السترة. ويتخرج في العمل الكثير أيضاً مثل ذلك، كما قلنا فيمن سبقه الحدث وفي العاري والمتميم والمستحاضة على وجه.

= عن عقبة بن عامر بلفظ «وضع الله عن أمي الخطأ..» وفي إسناده الوليد بن مسلم، وابن لهيعة. ورواه أبو نعيم في الحلية ٣٥٢/٦، وابن عدي (٢٦٦٥) عن ابن عمر. وانظر نصب الراية ٦٥/٢، جامع العلوم لابن رجب حديث (٣٩)، التلخيص (٤٥٠).

(١) إذ المذهب: سقوط الترتيب بالنسيان.

مسألة: «والأرض كلها مسجد تصح الصلاة فيها إلا المقبرة والحش
والحمام وأعطان الإبل»
هذا الكلام فيه فصول:
الفصل الأول:

أن الأرض كلها مسجد لنبينا ولأمته ﷺ في الجملة وقد تواطأت بذلك
الأحاديث عن النبي ﷺ، فروى أبو ذر رضي الله تعالى عنه قال: «سألت
رسول الله ﷺ أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: المسجد الحرام
قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى، قلت كم بينهما؟ قال: أربعون سنة
ثم حيث أدركتك الصلاة فصل فكلها مسجد» متفق عليه^(١) وعن جابر بن
عبد الله رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ قال: «أعطيت خمساً لم
يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً
وطهوراً، فأیما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل حيث أدركته، وأحللت
لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وبعثت إلى الناس
عامة» متفق عليه^(٢).

ورواه مسلم من حديث أبي هريرة^(٣) وقد رواه عدة من الصحابة رضي

(١) أخرجه البخاري في الأنبياء/ باب حدثنا موسى بن إسماعيل (٣٣٦٦)، ومسلم في أول
المساجد (٥٢٠).

(٢) أخرجه البخاري في أول التيمم (٣٣٥)، ومسلم في أول المساجد (٥٢١).

(٣) أخرجه مسلم في الموضع السابق.

الله تعالى عنهم منهم أبوذر^(١) وأبوموسى^(٢) وابن عباس^(٣) وغيرهم^(٤)، وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ: «عام غزاة تبوك قام من الليل يصلي فاجتمع وراءه رجال من أصحابه يحرسونه حتى إذا صلى وانصرف إليهم قال لهم: لقد أعطيت الليلة خمساً ما أعطيهن أحد قبلي، أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامة، وكان من قبلي إنما يرسل إلى قومه ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينه مسيرة شهر لملىء مني رعباً، وأحلت لي الغنائم كلها، وكان من قبلي يعظمون أكلها كانوا يحرقونها، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت، وكان من قبلي يعظمون ذلك إنما كانوا يصلون في كنائسهم وبيعتهم، والخامسة: هي ما هي؟ قيل لي: سل، فإن كل نبي قد

(١) أخرجه الإمام أحمد ٥/ ١٤٥، ١٦١، وأبو داود في الصلاة/ باب المواضع التي لا تجوز الصلاة فيها (٤٨٩)، والبيهقي (٣٤٦١)، واللالكائي في أصول الاعتقاد (١٤٤٩) والحاكم ٢/ ٤٢٤ وصححه على شرطهما. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٨/ ٢٥٩: «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح»، وحسنه الحافظ في الفتح ١/ ٤٣٦.

(٢) أخرجه أحمد ٦/ ٤١٦، وقال الهيثمي ٨/ ٢٥٨: «رواه أحمد متصلاً ومرسلاً، والطبراني ورجاله رجال الصحيح»، وحسنه الحافظ في الفتح ١/ ٤٣٦.

(٣) أخرجه أحمد ١/ ٢٥٠، ٣٠١ وقال الهيثمي ٨/ ٢٥٨: «رواه أحمد والبيهقي والطبراني بنحوه، ورجال أحمد رجال الصحيح غير يزيد بن أبي زياد وهو حسن الحديث»، وحسنه الحافظ في الفتح ١/ ٤٣٦.

(٤) كحديث أبي أمامة أخرجه أحمد ٥/ ٢٤٨، والبيهقي ١/ ٢١٢، وصححه الحافظ في التلخيص (٢٠٢)، وكحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال الهيثمي ٨/ ٢٦٩: «رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن» وحديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال الحافظ في الفتح ١/ ٤٣٨: «رواه ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح». وحديث عوف بن مالك أخرجه ابن حبان (٦٣٩٩).

سأل فأخبرت مسألتي إلى يوم القيامة فهي لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله»
رواه أحمد بإسناد جيد^(١)، وقد تقدم قوله في حديث حذيفة : «وجعلت لنا
الأرض كلها مسجداً وتربتها لنا طهوراً إذا لم نجد الماء»^(٢).

الفصل الثاني:

في المواضع المستثناة التي نهي عن الصلاة فيها، وقد عد أصحابنا
عشرة مواضع: المقبرة، والمجزرة، والمزبلة، والحش، والحمام، وقارعة
الطريق، وأعطان الإبل، وظهر الكعبة، والموضع المغصوب، والموضع
النجس^(٣).

فأما الموضع النجس والمغصوب فقد ذكرنا حكمه^(٤).

وأما ثلاثة منها، فقد تواطأت الأحاديث واستفاضت بالنهي عن
الصلاة فيها، وهي: المقبرة وأعطان الإبل والحمام، وسائرهما جاء فيها من
الحديث ما هو دون ذلك.

أما المقبرة والحمام فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي
ﷺ قال: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام» رواه الخمسة إلا
النسائي وإسناده صحيح^(٥)، وعن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «اجعلوا من

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٢٢٢. وقال أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٧٠٧١): «إسناده صحيح».

(٢) أخرجه مسلم في المساجد (٥٢٢).

(٣) انظر: مسائل أحمد رواية أبي داود ص (٤٧)، ورواية ابن هانئ ٧٠/ ١، ورواية عبد الله
٢٢٧/ ١، وكتاب الروايتين ١/ ١٥٦، والهداية ١/ ٣٠، والشرح الكبير ١/ ٢٤٣، والمحرر
٤٩/ ١، والمبدع ١/ ٣٩٣.

(٤) انظر ص (٣٣٥).

(٥) أخرجه أحمد ٣/ ٨٣، ٩٦، وأبو داود في الصلاة/ باب المواضع التي لا تجوز الصلاة فيها =

صلاتكم في بيوتكم ولا تجعلوها قبوراً» رواه الجماعة^(١)، وعن أبي مرثد الغنوي قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها» رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه^(٢) وعن جندب بن عبد الله البجلي قال: سمعت النبي ﷺ «قبل أن يموت بخمس وهو يقول: إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك» رواه مسلم^(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٤) وعن ابن عباس وعائشة أن

= (٤٩٦)، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد (٣١٧)، وابن ماجه في المساجد/ باب المواضع التي تكره الصلاة فيها (٧٤٥)، والدارمي ١/ ٣٢٣، وابن خزيمة (٧٩١)، وابن حبان (٣٣٨) والحاكم ١/ ٢٥١، والبيهقي ٢/ ٤٣٤.

(١) أخرجه أحمد كما في الفتح الرباني ٤/ ١٩٣، والبخاري في الصلاة/ باب كراهة الصلاة في المقابر (٤٣٢)، ومسلم في صلاة المسافرين/ باب استحباب صلاة النافلة في بيته (٧٧٧)، وأبو داود في الصلاة/ باب صلاة الرجل التطوع في بيته (١٠٤٣)، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في فضل صلاة التطوع في البيت (٤٥١)، والنسائي في قيام الليل/ باب الحث على الصلاة في البيوت ٣/ ١٩٧، وابن ماجه في إقامة الصلاة/ باب ما جاء في التطوع في البيوت (١٣٧٧).

(٢) أخرجه أحمد ٤/ ١٣٥، ومسلم في الجنائز/ باب النهي عن الجلوس على القبر (٩٧٢)، وأبو داود في الجنائز/ باب كراهة القعود على القبر (٣٢٢٩)، والترمذي في الجنائز/ باب ما جاء في كراهة الوطء على القبور (١٠٥٠)، والنسائي في القبلة/ باب النهي عن الصلاة إلى القبر ٢/ ٦٧، والحاكم ٣/ ٢٢١، وابن خزيمة (٧٩٣).

(٣) أخرجه مسلم في المساجد/ باب النهي عن بناء المساجد على القبور (٥٣٢).

(٤) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب حدثنا أبو اليمان (٤٣٧)، ومسلم في المساجد/ باب النهي عن بناء المساجد على القبور (٥٣٠) (٢١).

النبي ﷺ قال لما نُزِلَ به: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(١) وعن عائشة أن أم حبيبة وأم سلمة ذكرتا للنبي ﷺ كنيسة رأيتها في الحبشة فيها تصاوير، فقال: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شر الخلق عند الله يوم القيامة»^(٢) متفق على هذه الأحاديث، وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: «لعن رسول الله ﷺ زائرات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج» رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذي^(٣)، وعن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء، ومن يتخذ القبور مساجد»^(٤)

(١) حديث ابن عباس وعائشة جميعاً أخرجه البخاري في الموضع السابق (٤٣٥) (٤٣٦)، ومسلم في الموضع السابق (٥٣١).

(٢) أخرجه البخاري في الجنائز/ باب بناء المسجد على القبر (١٣٤١)، ومسلم في المساجد/ باب النهي عن بناء المساجد على القبور (٥٢٨).

(٣) أخرجه أحمد ١/ ٢٢٩، ٢٨٧، ٣٢٤، ٣٣٧، وأبو داود في الجنائز/ باب في زيارة القبور (٣٢٣٦)، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في كراهة أن يتخذ على القبر مسجداً (٣٢٠)، وحسنه، والنسائي في الجنائز/ باب اتخاذ القبور مساجد ٤/ ٩٦، وابن أبي شيبة ٣/ ٣٤٤، وابن حبان (٧٨٨)، والطبراني في الكبير (١٢٧٢٥)، والحاكم ١/ ٣٧٤، والبيهقي ٤/ ٧٨، والطيالسي (٢٧٣٣)، والبغوي (٥١٠). والحديث ضعفه مسلم في كتاب التفصيل كما في تحذير الساجد ص (٦٢)، وقال في التلخيص ٢/ ١٣٧: «والجمهور على أن أبا صالح هو مولى أم هانئ وهو ضعيف»، وانظر تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٨٥.

(٤) أخرجه أحمد ١/ ٤٠٥، ٤٣٥، وابن أبي شيبة ٣/ ٣٤٥، والطبراني في الكبير (١٠٤١٣)، وابن خزيمة (٧٨٩)، وابن حبان (٣٤٠)، والبخاري (٣٤٢٠)، وقال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٣٠: «إسناده جيد»، وقال الهيثمي في المجمع ٢/ ٢٧ بعد عزوه للطبراني «إسناده حسن»، وقد علق البخاري الشطر الأول منه ١٣/ ١٤ شرح الفتح.

وفي لفظ: «والذين يتخذون قبورهم مساجد»^(١) رواه أحمد بإسناد صحيح.
والأحاديث في هذا المعنى كثيرة يذكر بعضها إن شاء الله في الجنائز
والحج، مثل: قوله ﷺ: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد غضب الله
على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٢) وقوله عليه السلام «لا تتخذوا
قبري عيداً»^(٣).

وأما أعطان الإبل: فقد تقدم في باب نواقض الوضوء النهي عن
الصلاة فيها من حديث جابر بن سمرة وهو في صحيح مسلم^(٤)،
وتقدم أيضاً حديث البراء بن عازب^(٥) وأسيد بن الحضير^(٦)، وذو

(١) مسند أحمد ٤٥٤/١. وقد صححه الشيخ رحمه الله.

(٢) أخرجه مالك ١/١٧٢، وابن سعد في الطبقات ٢/٢٤٠، وعبد الرزاق ١/٤٠٦، وابن أبي شيبة
٣/٣٤٥، وأحمد ٢/٢٤٦، والحميدي (١٠٢٥) وأبونعيم في الحلية ٦/٢٨٣، ٧/٣١٧ عن
أبي هريرة رضي الله عنه وصححه البزار، وابن عبد البر كما في تنوير الحوالك ١/١٨٦، وشرح
الزرقاني ١/٣٥١.

(٣) أخرجه أحمد ٢/٣٦٧، وأبوداود في المناسك/ باب زيارة القبور (٢٠٤٢)، والحديث صححه
النووي في الأذكار ص (٩٣)، وقال شيخ الإسلام في اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٢١:
«إسناده حسن، ورواته ثقات مشاهير، لكن عبدالله بن نافع الصائغ الفقيه صاحب مالك فيه لين
لا يقدح في حديثه»، وحسنه الحافظ في تخريج الأذكار كما في الفتوحات الربانية ٣/٣١٣،
والسخاوي في القول البديع ص ١٥٥.

(٤) أخرجه مسلم في الحيض/ باب الوضوء من لحوم الإبل ١/٢٧٥.

(٥) أخرجه أحمد ٤/٢٨٨، ٣٠٣، وأبوداود في الطهارة/ باب الوضوء من لحوم الإبل (١٨٤)،
والترمذي في الطهارة/ باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل (٥٨)، وابن ماجه في الطهارة/
باب ما جاء في الوضوء من لحوم الإبل (٤٩٤)، وابن حزم في المحلى ١/٢٤٢، وابن الجارود
في المنتقى (٢٦) وابن خزيمة في صحيحه (٣٢) والطيالسي (٧٣٥)، والبيهقي ١/١٥٩ ونقل
تصحيحه عن أحمد، وإسحاق بن راهويه.

(٦) أخرجه أحمد ٤/٣٥٢، وفي إسناده الحجاج بن أرطاة قال في التقريب ١/١٥٢: «صدوق كثير
الخطأ والتدليس».

الغرة^(١) وفي حديث البراء: «لا تصلوا فيها فإنها من الشياطين» وهو حديث صحيح، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «صلوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في أعطان الإبل»^(٢) رواه أحمد والترمذي وصححه، وفي رواية لأحمد وابن ماجه: «إذا لم تجدوا إلا مراتب الغنم ومعاطن الإبل فصلوا في مراتب الغنم ولا تصلوا في معاطن الإبل»^(٣).

وعن عبدالله بن المغفل قال: قال رسول الله ﷺ: «صلوا في مراتب الغنم، ولا تصلوا في أعطان الإبل فإنها خلقت من الشياطين» رواه أحمد والنسائي وابن ماجه^(٤) وفي رواية لأحمد: «إذا حضرت الصلاة وأنتم في

(١) ذو الغرة الطائي، ويقال: الجهني، قال ابن أبي حاتم: له صحة ثم ذكر حديثه في نقض الوضوء بلحوم الإبل، وبين الخطأ في إسناده وأنه من رواية البراء، وليس من رواية ذي الغرة، وكذا قال ابن حجر في الإصابة، وقال يحيى بن معين: من أصحاب النبي ﷺ. الجرح والتعديل ٤٤٧/٣، تاريخ ابن معين (٢٢)، الإصابة ٢١٧/٤. والحديث أخرجه أحمد في المسند ١١٢/٥، وفي سنده عبيدة الصبي، قال ابن عبد الهادي في التنقيح ٥٠١/١: «... ضعفه، وقال أحمد: ترك الناس حديثه، وقال ابن معين: ليس بشيء»، وقال الفلاس: كان سيء الحفظ متروك الحديث». وقال في التقريب ٥٤٨/١: «ضعيف واختلط بآخره».

(٢) أخرجه أحمد ٥٠٩/٢، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في الصلاة في مراتب الغنم ٢٤/٢، وابن خزيمة (٧٩٦).

(٣) أخرجه أحمد ٤٥١/٢، ٤٩١، وابن ماجه في المساجد/ باب الصلاة في أعطان الإبل (٧٦٨)، وابن أبي شيبة ٣٨٣/١، وابن خزيمة (٧٩٥)، وابن حبان (١٣٨٤) وقال في الزوائد: «إسناده صحيح».

(٤) أخرجه أحمد ٥٧/٥، والنسائي في المساجد/ باب ذكر نهى النبي ﷺ عن الصلاة في أعطان الإبل ٥٦/٢، وابن ماجه في المساجد/ باب الصلاة في أعطان الإبل (٧٦٩)، وابن أبي شيبة ٣٨٤/١، وعبد الرزاق (١٦٠٢)، والشافعي في الأم ٦٣/١، والطحاوي (٩١٣) والبيهقي ٤٤٩/٢، والطحاوي ٣٨٤/١، وقال في الزوائد ٢٥٣/١: «إسناده المصنف فيه مقال، وأصل الحديث رواه النسائي مقتصراً على النهي عن أعطان الإبل» وفي مجمع الزوائد ٢٦/٢: «رجال أحمد رجال الصحيح».

مرابض الغنم فصلوا وإذا حضرت وأنتم في أعطان الإبل فلا تصلوا فإنها خلقت من الشياطين»^(١) وفي رواية له «لا تصلوا في عطن الإبل فإنها من الجن خلقت ألا ترون عيونها وهيئتها إذا نفرت»^(٢).

وأما قارعة الطريق: فعن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «لا تصلوا على جواد الطريق ولا تنزلوا عليها فإنها مأوى الحيات والسباع، ولا تقضوا عليها الحوائج فإنها من الملائكة» رواه أحمد وابن ماجه^(٣)، وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ: «نهى أن يصلى على قارعة الطريق أو يضرب الخلا عليها أو يبال فيها» رواه ابن ماجه^(٤).

وأما سائرهما: فروى ابن ماجه من حديث أبي صالح^(٥) كاتب الليث^(٦)، حدثني الليث، حدثني نافع عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال: «سبع مواطن لا تجوز الصلاة فيها: ظاهريت الله،

(١) أخرجه أحمد ٥/ ٥٤.

(٢) أخرجه أحمد ٥/ ٥٥.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٣/ ٣٠٥، ٣٨٢، وابن ماجه في الطهارة/ باب النهي عن الخلا على قارعة الطريق (٣٢٩). وقال في الزوائد: «إسناده ضعيف».

(٤) أخرجه ابن ماجه في الموضع السابق. (٣٣٠). وقال في الزوائد: «إسناده ضعيف، لكن المتن له شواهد صحيحة».

(٥) عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة مات سنة (١٢٢) هـ وله خمس وثمانون سنة. (تقريب التهذيب ١/ ٤٢٣).

(٦) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت، فقيه إمام مشهور، مات في شعبان سنة (٧٥) هـ (تقريب التهذيب ١/ ١٣٨).

والمقبرة، والمزيلة، والمجزرة، والحمام، وعطن الإبل ومحجة الطريق»^(١) وعن زيد بن جبيرة^(٢) عن داود بن الحصين^(٣) عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ: «نهى أن يصلى في سبع مواطن في المجزرة، والمزيلة، والمقبرة، وقارة الطريق، وفي الحمام، وفي معاطن الإبل، وفوق ظهريت الله» رواه عبد بن حميد وابن ماجة والترمذي^(٤) وقال: «ليس إسناده بذلك القوي، وقد تكلم في زيد بن جبيرة من قبل حفظه قال: وقد روى الليث ابن سعد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ مثله: قال: وحديث ابن عمر عن النبي ﷺ أشبه وأصح من حديث الليث بن سعد، وعبد الله بن عمر ضعفه بعض أهل

(١) أخرجه ابن ماجة في المساجد/ باب المواضع التي تكرر فيها الصلاة (٧٤٦)، وفي إسناده أبو صالح السابق، وأشار الترمذي إلى هذا الحديث (٣٤٧) لكن ذكره عن الليث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع قال: وعبد الله العمري ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه، وقال في التلخيص (٣٢٠): «وفي سند ابن ماجة عبد الله بن صالح، وعبد الله بن عمر العمري المذكور في سنده ضعيف أيضاً».

(٢) زيد بن جبيرة بن محمود بن أبي جبيرة بن الضحاك الأنصاري، أبوجبيرة المدني، متروك. (تقريب التهذيب ١/ ٢٧٣).

(٣) داود بن الحصين الأموي مولاهم، أبو سليمان المدني، ثقة إلا في عكرمة ورمي برأي الخوارج مات سنة (١٣٥) هـ. (تقريب التهذيب ١/ ٢٣١).

(٤) أخرجه الترمذي في الصلاة/ باب كراهة ما يصلي فيه وإليه ٢٣/ ٢ وابن ماجة في الموضوع السابق، والطحاوي في الشرح ١/ ٣٨٣، والبيهقي ٢/ ٢٢٩، وفي إسناده زيد بن جبيرة وقد سبق أنه متروك، ونقل الشيخ رحمه الله كلام الترمذي، ونقل ابن أبي حاتم في العلل (٤١٢) عن أبيه في الحديثين قال: «جميعاً واهيين» وقال الحافظ في التلخيص (٣٢٠): «وصححه ابن السكن وإمام الحرمين».

الحديث من قبل حفظه منهم يحيى بن سعيد القطان»^(١).

وهذا الكلام لا يوجب رد الحديث لوجهين:

أحدهما: أن رواته عدول مرضيون وإنما يخاف على بعضهم من سوء حفظه، وذلك إنما يؤثر في رفع موقوف أو وصل مقطوع أو إسناد مرسل أو زيادة كلمة أو نقص أخرى أو اختلاط حديث بحديث وشبه ذلك مما يؤتى الإنسان فيه من جهة تغير حفظه، أما حديث كامل طويل يحدد فيه أشياء ويحصيها جملة وتفصيلاً فلا يؤتى الإنسان في مثل هذا من جهة حفظه إلا أن يكون اختلقه، ولهذا إنما اختلفت الرواية في كونه عن ابن عمر عن النبي ﷺ، أو عن ابن عمر عن عمر عن النبي ﷺ، وإلى ذلك أشار الترمذي في كون عبدالله بن عمر تكلم فيه من جهة حفظه لكونه أدخل في إسناده عمر والأحاديث الصحاح المشاهير قد يقع فيها أكثر من هذا على أن رواية ابن ماجة قد صرح فيها بأن الليث سمعه من نافع والإسناد إليه صالح، إلا أن يكون قد وقع فيه وهم، ومن الممكن أن يكون ابن عمر سمعه من أبيه فكان تارة يؤثره عنه، وتارة يذكر النبي ﷺ من غير واسطة فإن ابن عمر على خصوصه وغيره من الصحابة لهم من هذا الجنس أحاديث كثيرة.

الوجه الثاني: أن علة الحديث إذا كانت من جهة الخوف من سوء حفظ الراوي، فإذا كان قد روي من وجهين مختلفين عن رجلين عدلين أدى كل منهما مثل ما أدى الآخر كان ذلك دليلاً على أن كلا منهما حفظ ما حدثه ولم يخنه حفظه في هذا الموضوع ولهذا لما خشي النبي ﷺ «أن

(١) سنن الترمذي ٢/٢٣، ٢٤.

لا يكون ذو اليمين ضبط ما قاله استشهد بغيره من الحاضرين^(١) وكذلك أبو بكر الصديق رضي الله عنه «في طلبه شاهداً آخر مع محمد بن مسلمة على ميراث الجدة حتى شهد المغيرة بن شعبة»^(٢)

وعمر رضي الله عنه «في طلبه شاهداً مع أبي موسى على حديث الاستئذان»^(٣) لم يكن ذلك خشية أن يكون المحدث كذب فإن مقادير هؤلاء عندهم كانت أجل من أن يتوهم فيهم كذب، وإنما هو خشية النسيان وعدم الضبط، فإذا اعتضدت رواية برواية أخرى دل ذلك على الحفظ والضبط، وقد قال سبحانه لما أمر باستشهاد امرأتين: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٤)، وأخبر النبي ﷺ «أن نقص عقلهن أوجب أن يكون شهادة امرأتين كشهادة رجل واحد»^(٥) فعلم أن الضلال

(١) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب تشييك الأصابع (٤٨٢)، ومسلم في المساجد/ باب السهو في الصلاة (٥٧٣).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ في الفرائض/ باب ميراث الجدة ٢/ ٥١٣، وأبو داود في الفرائض/ باب ميراث الجدة (٢٨٩٤)، والترمذي في الفرائض/ باب ما جاء في ميراث الجدة (٢١٠١)، والنسائي في الفرائض في الكبرى كما في التحفة ٨/ ٣٦١، وابن ماجه في الفرائض/ باب ميراث الجدة (٢٧٢٤)، وابن الجارود (٩٥٩)، والبيهقي ٦/ ٢٣٤، والبخاري (٢٢١)، والحاكم ٤/ ٣٣٨، وصححه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: «حسن صحيح»، وقال الحافظ في التلخيص ٣/ ٨٢: «إسناده صحيح ثقة رجاله إلا أن صورته مرسل فإن قبضة لا يصح له سماع من الصديق، ولا يمكن شهوده القصة».

(٣) أخرجه البخاري في الاستئذان/ باب التسليم والاستئذان ثلاثاً (٦٢٤٥)، ومسلم في الآداب/ باب الاستئذان (٢١٥٤).

(٤) سورة البقرة الآية (٢٨٢).

(٥) أخرجه البخاري في الحيض/ باب ترك الحائض الصوم (٣٠٤) ومسلم في الإيمان/ باب نقصان الإيمان بنقص الطاعات (٧٩) (٨٠).

الذي هو النسيان ونقص العقل الذي هو عدم الضبط ينجر بانضمام المثل إلى المثل لاسيما إذا كان المحدث جازماً بما حدثه وليس الحديث مما يتوهم دخول الغفلة فيه، ولم يعارضه ما يخالفه ولا قامت أمانة على عدم حفظه، بل قامت الشواهد على صحته: إما بنصوص أخرى أو بقياس، وقول الترمذي: «ليس إسناده بذلك القوي»؛ لأجل ما تكلم في حفظ زيد بن جبيرة وقد تقدم القول في مثل هذا وذكرنا أن الكلام في الحديث تعليلاً وتضعيفاً شيء، وأن العمل به والاحتجاج به شيء آخر، وأن أهل الحديث يريدون بالضعيف كثيراً ما لم يكن قوياً صحيحاً، وإن كانت الحجة توجب العمل به، وعبارته إنما تدل على أنه ليس بتام القوة وهذا صحيح، لكن إذا انجر هذا الضعيف بالطريق الأخرى صار بمنزلة القوي، هذا كله إن كان بين الليث وبين نافع فيه العمري، وإن كان قد سمعه منه فالليث حجة إمام.

الفصل الثالث :

في الصلاة في المواضع المنهي عن الصلاة فيها، وفيها روايتان: إحداهما: وهي ظاهر المذهب: أنها لا تصح ولا تجوز^(١). والثانية: أنها تكره وتستحب الإعادة^(٢)، ومن أصحابنا من يحكي هذه الرواية بالتحريم مع الصحة^(٣) ولفظ أحمد فيها هو الكراهة، وقد يريد بها تارة التحريم، وتارة التنزيه، ولذلك اختلفوا في كراهيته المطلقة على

(١) انظر: مسائل أحمد لابنه صالح ٢/ ٢٠١، والروايتين والوجهين ١/ ١٥٦، ١٥٧، والمحرم ٤٩/ ١، والمبدع ٣٩٣/ ١.

(٢) (٣) الإنصاف مع الشرح الكبير ٣/ ٢٩٦.

وجهين مشهورين^(١)، ومن أصحابنا من يقول: الروايتان في الجاهل بالنهي كما سيأتي، أما إن علم بالنهي لم تصح صلاته رواية واحدة. والصحيح: أن في العالم بالنهي خلافاً عنه، وقد جاء ذلك صريحاً عنه.

فإن قلنا: تصح فلعوم الأحاديث الصحيحة، بأن الأرض كلها مسجد كما تقدم، ولو كان ذلك يختلف لبينه، لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، ويحمل النهي عن هذه المواضع على الكراهة جمعاً بينهما؛ ولأن علة النهي في بعضها كونها مظنة النجاسة، وفي بعضها كونها محلاً للشياطين، وأن بها ما يشغل قلب المصلي ويخاف أن يفسد عليه صلاته، وذلك أكثر ما يوجب الكراهة، ولأنه موضع طاهر لا يحرم المقام فيه فأشبهه الاصطبلات.

والأول: أصح، لأن قوله: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»^(٢) إخراج لها عن أن تكون مسجداً، والصلاة لا تصح إلا في مسجد أعني فيما جعله الله لنا مسجداً، وهذا خطاب وضع وإخبار فيه أن المقبرة والحمام لم يجعلها محلاً للسجود، كما بين أن محل السجود هو الأرض الطيبة، فإذا لم تكن مسجداً كان السجود واقعاً فيها في غير موضعه، فلا يكون معتداً به كما لو وقع في غير وقته أو إلى غير جهته، أو في أرض خبيثة، وهذا الكلام من أبلغ ما يدل على الاشتراط، فإنه قد يتوهم أن العبادة تصح مع التحريم

(١) انظر: الفروع وتصحيحه ٦٧/١، وكشاف القناع ٢١/١، ٢٢، وأصول مذهب أحمد ص ٧٩٩

- (٨٢٢)، والمسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ٤٣/١ - ٥٣.

(٢) سبق تخريجه ص (٤٢٥).

إذا كان الخطاب خطاب أمر وتكليف، أما إذا وقعت في المكان أو في الزمان الذي بين أنه ليس محلاً لها ولا ظرفاً فإنها لا تصح إجماعاً، وأيضاً فإن نهيه عن صلاة المقبرة وأعطان الإبل والحمام مرة بعد مرة أكد شيء في التحريم والفساد، لاسيما وهو نهى يختص الصلاة بمعنى في مكانها فإن الرجل إذا صلى في مكان نهاه الله ورسوله أن يصلي فيه نهياً يختص الصلاة لم يفعل ما أمره الله به فيبقى في عهدة الأمر، بل قد عصى الله ورسوله وتعدى حدوده.

وأيضاً لعنته ﷺ «من يتخذ القبور مساجد»^(١) «ووصيته بذلك في آخر عمره وهو يعالج سكرات الموت بعد أن نهى عن ذلك قبل موته بخمس»^(٢) «وبيانه أن فاعلي ذلك شرار الخلق من هذه الأمة ومن الأمم قبلها»^(٣) بيان عظيم لقبح هذا العمل ودلالة على أنه من الكبائر وأنه مقارب للكفر، بل ربما كان كفراً صريحاً، وأيضاً فإن قوله لا تجوز الصلاة فيها صريح في التحريم، والتحريم يقتضي الفساد خصوصاً هنا، ولذلك لا يصح أن يقال هنا بالتحريم مع الصحة، وإن قلنا به في الدار المغصوبة، لأن النهي هناك ليس عن خصوص الصلاة، وقد يقال: إنه ليس لمعنى في المنهي عنه، وهنا النهي عن نفس الصلاة في المكان المخصوص لمعنى في نفس المنهي عنه، وأيضاً فقوله: «لا يجوز» دليل على أنه لا يجزىء، لأن العبادة الجائزة هي الماضية النافذة وضدها الموقوفة المردودة، وإذا كانت

(١) سبق تخريجه ص (٤٢٧).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٢٦).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٢٧).

الصلاة موقوفة محبوسة مردودة لم تكن مجزية، بل قوله: لا تجوز، أبلغ من قوله: لا تجزىء، لأن هذا يعم الفرض والنفل، وذلك يختص النفل، وأيضاً فإن الصلاة في المكان النجس فاسدة مع أنه لم ينطق كتاب ولا سنة بأنها فاسدة، ولا أنها غير مجزئة، وإنما فهم المسلمون ذلك من نهى الشارع عن الصلاة فيها وتخصيص الإباحة بالأرض الطيبة، فهذه المواضع التي سلبت اسم المسجد وترادفت أقاويل رسول الله ﷺ بالنهي عن الصلاة فيها أولى أن لا تجزىء الصلاة فيها.

فإذا قيل: إن الصلاة على مكان فيه قطرة بول أو خمر أو في بعض مساقط ثوب المصلي لا تصح اعتماداً على قوله: «جعلت لي كل أرض طيبة مسجداً وطهوراً»^(١) واستنباطاً من تخصيصه وتعليقه مع أنه فهم حسن وفقه صحيح فما هو أبين منه وأصرح من النهي الصريح والاستثناء القاطع مع كونه أصح وأشهر، وهو عن السلف أظهر وأكثر وأولى أن يعتمد عليه، فإن هذا كالإجماع من الصحابة قال أنس: «كنت أصلي وبين يدي قبر، وأنا لا أشعر فناداني عمر: القبر القبر، فظننت أنه يعني القمرفر فرفعت رأسي إلى السماء، فقال رجل: إنما يعني القبر فتنحيت عنه» رواه سعيد وابن ماجه، وغيرهما^(٢)، وذكره البخاري في صحيحه^(٣).

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لا تصلّ في حمام أو عند

(١) سبق تخريجه ص (٤٠٣).

(٢) لم أقف عليه في سنن ابن ماجه، ولا سعيد بن منصور المطبوع.

(٣) معلقاً بصيغة الجزم ٥٢٣/١، ووصله عبد الرزاق ٤٠٤/١، والبيهقي ٤٣٥/٢.

قبر»^(١) وقال جابر بن سمرة رضي الله عنه: «لا تصلّ في أعطان الإبل»^(٢) وكذلك روي عن ابن عمر رضي الله عنهما^(٣) ذكر ذلك ابن حامد، وعن ابن عمر^(٤) وابن عباس^(٥) «كراهة الصلاة في المقبرة» وهذا أولى أن يكون صحيحاً مما ذكره الخطابي عن ابن عمر «أنه رخص في الصلاة في المقابر»^(٦) فلعل ذلك إن صح أراد به صلاة الجنازة، وعن علي رضي الله عنه مرفوعاً وموقوفاً قال: «من شرار الناس من يتخذ القبور مساجد» رواه عبد الرزاق^(٧)، وعن عبدالله بن عمرو «أنه سأله رجل أنصلي في مناخ الإبل؟ قال: لا، ولكن صلّ في مرايض الغنم» رواه مالك وغيره^(٨)، وعن عبدالله بن عمرو قال: «تكره الصلاة إلى حش، وفي حمام، وفي مقبرة»^(٩) وقال إبراهيم: «كانوا لا يصلون التطوع فإذا كانوا في جنازة، فإن حضرت صلاة مكتوبة تنحوا عن القبور فصلوا» رواهما سعيد^(١٠)، وقد قدمنا عن عمر وغيره^(١١) من الصحابة «أنهم نهوا عن قراءة القرآن في الحمام» فكيف

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٢ / ٣٨٠.

(٢) الأوسط لابن المنذر ٢ / ١٨٧.

(٣) في الأوسط لابن المنذر ٢ / ١٨٧: «وصلّى ابن عمر في دمن الغنم».

(٤) لم أقف عليه.

(٥) أخرجه عبد الرزاق ١ / ٤٠٥، والبيهقي ٢ / ٤٣٥.

(٦) مصنف عبد الرزاق ١ / ٤٠٧، وابن المنذر في الأوسط ٢ / ١٨٥، وسنن البيهقي ١ / ٤٠٧.

(٧) أخرجه عبد الرزاق ١ / ٤٠٥، وانظر الكثر (١٥١١)، (٤٨٣٥).

(٨) أخرجه مالك في الموطأ ١ / ١٦٩.

(٩) أخرجه ابن أبي شيبة ٢ / ٣٧٩.

(١٠) أخرجه ابن أبي شيبة ٢ / ٣٨٠.

(١١) عن عمر أخرجه عبد الرزاق ١ / ٢٩١، وعن علي أخرجه ابن المنذر في: الأوسط ٢ / ١٢٤.

بالصلاة التي لا بد فيها من القراءة؟ والتي يشترط لها ما لا يشترط لمجرد القراءة؟

وهذه مقالات انتشرت ولم يعرف لها مخالف، إلا ما روي عن يزيد ابن أبي مالك قال: «كان واثلة بن الأسقع يصلي بنا صلاة الفريضة في المقبرة غير أنه لا يستتر بقبر» رواه سعيد^(١)، وهذا محمول على أنه تنحى عنها بعض التنحي، ولذلك قال: «لا يستتر بقبر» أو لم يبلغه نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة فيها، فلما سمع النبي ﷺ ينهى عن الصلاة إليها^(٢) تنحى عنها؛ لأنه هوراي هذا الحديث ولم يبلغه النهي عن الصلاة فيها عمل بما بلغه دون ما لم يبلغه.

وأما الأحاديث المشهورة في جعل الأرض مسجداً^(٣) فهي عامة، وهذه الأحاديث خاصة، وهي تفسر تلك الأحاديث وتبين أن هذه الأمكنة لم تقصد بذلك القول العام، ويوضح ذلك أربعة أشياء:

أحدها: أن الخاص يقضي على العام، والمقيد يفسر المطلق إذا كان الحكم والسبب واحداً، والأمر هنا كذلك.

الثاني: أن قوله: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٤) بيان لكون جنس الأرض مسجداً له، وأن السجود عليها لا يختص بأن تكون على صفة مخصوصة، كما كان في شرع من قبلنا لكن ذلك لا يمنع أن تعرض للأرض

(١) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ٢/ ١٨٥.

(٢) سبق تخريجه ص (٤٢٦).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٢٣).

(٤) سبق تخريجه ص (٤٢٣).

صفة تمنع السجود عليها، فالأرض التي هي عطن أو مقبرة أو حمام هي مسجد، لكن اتخاذها لما وجد له مانع عرض لها إخراجها عن حكمها ولو خرجت عن أن تكون حماماً أو مقبرة لكانت على حالها، وذلك أن اللفظ العام لا يقصد به بيان تفاصيل الموانع، كقوله تعالى: ﴿وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم﴾^(١) وقد علم أن العقد لا بد فيه من عدم الإحرام وعدم العدة، ولا بد له من شروط وأركان.

الثالث: أن هذا اللفظ العام قد خص منه الموضع النجس اعتماداً على تقييده بالطهارة في قوله عليه السلام: «كل أرض طيبة»^(٢) وتخصيصه بالاستثناء المحقق والنهي الصريح أولى وأحرى.

الرابع: أن تلك الأحاديث إنما قصد بها بيان اختصاص نبينا ﷺ وأمته بالتوسعة عليهم في مواضع الصلاة دون من قبلنا من الأنبياء وأممهم، حيث حظرت عليهم الصلاة إلا في المساجد المبنية للصلاة^(٣) فذكر ﷺ أصل الخصيصة والمزية ولم يقصد تفصيل الحكم، واعتضد ذلك بأن هذه الأماكن قليلة بالنسبة إلى سائر الأرض، فلما اتفق قلتها وأنه لم يتمحض المقصود لبيان أعيان أماكن الصلاة ترك استثناءها.

فأما أحاديث النهي فقصد بها بيان حكم الصلاة فعي أعيان هذه الأماكن وهذا بين لمن تأمله، وما ذكروه من تعليل النهي فستكلم عليه إن شاء الله.

(١) سورة النساء الآية (٢٤).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٠٣).

(٣) انظر ص (٤٢٣).

إذا ثبت ذلك فمن صلى فيها غير عالم بالنهاي فهل تجب عليه الإعادة؟ على روايتين^(١) شبيهتين بالروايتين بالتوضيء من لحم الإبل لغير العالم، وكثير من متأخري أصحابنا ينصرون البطلان مطلقاً للعمومات لفظاً ومعنى، والذي ذكره الخلال أن لا إعادة وهذه أشبه، لا سيما على قول من يختار منهم أن من نسي النجاسة أو جهلها لا إعادة فيكون الجهل بالحكم فيها كالجهل بوجود النجاسة إذا كان ممن يعذر، ولأن النهي لا يثبت حكمه في حق المنهي حتى يعلم، فمن لم يعلم فهو كالناسي وأولى، ولأنه لو صلى صلاة فاسدة لنوع تأويل، مثل: أن يمس ذكره أو يلبس جلود السباع ويصلي ثم تبين له رجحان القول الآخر لم تجب عليه الإعادة مع سمعه للحجة، فالذي لم يسمع الحجة يجب أن يعذر لذلك، إذ لا فرق بين أن يتجدد له فهم لمعنى لم يكن قبل ذلك، أو سماع لعلم لم يكن قبل ذلك إذا كان معذوراً بذلك، بخلاف من جهل بطلان الصلاة في الموضع النجس فإن هذا مشهور.

ولو صلى في موضع لم يعلم أنه مقبرة ثم تبين له أنه مقبرة فهنا ينبغي أن يكون كما لو صلى في موضع نجس لا يعلم بنجاسته ثم علم بعد ذلك، وقد تقدم قول عمر لأنس: «القبر القبر»^(٢) ولم يأمره بالإعادة، لأنه لم يكن يعلم أن بين يديه قبراً.

(١) انظر المصادر ص (٤٣٤).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٣٧).

الفصل الرابع:

أن أكثر أصحابنا: لا يصححون الصلاة في شيء من هذه المواضع ويجعلونها كلها من مواضع النهي^(١)، ومنهم: من لم يعد مواضع النهي إلا أربعة فقط: وهي المقبرة، والحش، والحمام، وأعطان الإبل، سوى الموضع النجس والمغصوب، وهذا هو الذي ذكره الشيخ رحمه الله، وهو مقتضى كلام الخرقى وغيره لوجهين:

أحدهما: أن النهي إنما صح في المقبرة، والحمام وأعطان الإبل والحش أسوأ حالاً منها فالحق بها، وسائر الأمكنة مدارها على حديث ابن عمر وإسناده ليس بالقوي^(٢) ولا يعارض عموم الأحاديث الصحيحة لاسيما وقد استثنى في حديث أبي سعيد «المقبرة والحمام» خاصة دون غيرهما وقال: «الأرض كلها مسجد»^(٣).

الثاني: أن النهي إنما كان، لأنها مظنة النجاسة، وهذه العلة يمكن الاحتراز عنها في تلك المواضع، فلا تبطل الصلاة مع تيقن اجتناب النجاسة غالباً، والأول أظهر لوجهين:

أحدهما: الحديث المذكور، وقد تقدم الجواب عن تضعيفه لاسيما والحديث الذي يسميه قدماء المحدثين ضعيفاً مثل هذا خير من القياس

(١) انظر: ص (٤٣٤).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٣٠).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٢٥).

والمجمل أعني ما ذكر فيه الحكم جملة وإن كان بصيغة العموم وهو أحق أن يتبع منه على ما هو مستوفي في مواضعه من أصول الفقه، فكيف إذا لم يعارضه إلا عموم ضعيف، لكونه مخصوصاً بصور كثيرة أو قياس ضعيف، ثم إن بعض تلك المواضع قد جاء فيها نصوص أخرى، مثل: جواد الطريق^(١)، ومثل ظهريت الله الحرام فإن فيه آثاراً عن الصحابة^(٢).

والمزبلة والمجزرة أولى بالمنع من الطريق والحمام، فصار ذلك الحديث معتزداً بالآثار التي توافقه وبفحوى الخطاب الذي يطابقه، وقوله ﷺ في حديث أبي سعيد: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»^(٣) يشبه والله أعلم أن يكون إنما استثنى ما على هيئة مخصوصة لا يصلح أن تكون إلا على الوجه المنهي عنه، فإن المقبرة والحمام لهما هيئة مخصوصة يتميزان بها عن سائر البقاع، وأعطان الإبل والمزبلة ونحو ذلك فإنها لا تتميز بنفس هيئة الأرض وإنما تتميز بما يكون فيها.

الوجه الثاني: القياس في المسألة وذلك فيه ثلاثة مسالك:

أحدها: وهو مسلك كثير من أصحابنا، منهم أبوبكر والقاضي وغيرهما: أن الحكم ثبت تعبداً يتعلق بنفس الأسماء ومفهومها من غير زيادة ولا نقص^(٤)، وإذا قال الفقهاء هذا الحكم تعبد فله تفسيران:

(١) سبق تخريجه ص (٤٣٠).

(٢) انظر ص (٤٩٨).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٢٥).

(٤) انظر: الكافي ١/ ١٣٩، الهداية ١/ ٣٠، المحرر ١/ ٤٩، الفروع ١/ ٣٧١، الإنصاف ١/ ٤٨٩،

المبدع ١/ ٣٩٣، شرح المنتهى ١/ ١٥٥، الكشف ١/ ٣٤١.

أحدهما: أن يكون الحكم شرع ابتلاء وامتحاناً للعباد، ليطهر المطيع عن العاصي، ويثاب المطيع على محض الطاعة والانقياد، والإسلام كما يعاقب العاصي على محض المعصية والمخالفة وإن لم يكن في نفس العمل لولا الأمر معنى يقتضي العمل ومثل: هذا أمر الله خليله بذبح ابنه، وتحريمه على أصحاب طالوت أن يطعموا من النهر إلا غرفة واحدة، وكثير من الأحكام من هذا النمط، وهذا التعبد حق واقع في الشريعة عند أهل السنة، خلافاً للمعتزلة ونحوهم إلا أن الصلاة في هذه الأماكن ليست والله أعلم من هذا القبيل، لأنه قد أشير منها إلى التعليل، ولأن مواضع الصلاة مبنية على التوسعة والإطلاق في شريعتنا ولا تناسب الحجر والتضييق، ولأنه لا بد أن تشمل هذه الأماكن على معانٍ اقتضت المنع عن الصلاة فيها امتازت بتلك المعاني عن غيرها وإلا كان النهي عنها دون غيرها تخصيصاً بغير مخصص، ولأن من أمعن النظر علم اشتمالها على معانٍ انفردت بها عن غيرها.

التفسير الثاني: أن يعنى بالتعبد أن المكلف لم يطلع على حكمة الحكم جملة ولا تفصيلاً، مع أن العمل يكون مشتملاً على وصف لأجله علق به الحكم سواء كان الوصف حاصلاً قبل نزول الشريعة وإرسال نبينا ﷺ أو إنما حصل بعد الرسالة، والحكم المعلق به قد يطلق على نفس خطاب الله الذي هو الأمر والنهي والإباحة، وعلى موجب الخطاب الذي هو الوجوب والحرمة والحل، والأول إضافة إلى الفعل، والثاني صفة ثابتة

للفعل لكنها صفة أثبتها الشارع له، وقد يطلق الحكم على التعلق الذي بين الخطاب وبين الفعل، وقد يعنى بالحكم أيضاً صفة ثابتة للفعل قبل الشرع أظهرها الشرع كما يقوله بعض أصحابنا منهم التيمي وأبو الخطاب، وأكثرهم لا يثبت حكماً قبل الشرع وإنما كان ثابتاً عندهم بعض علل الأحكام، فمن قال إن الحكم في هذه المواضع تعبدٌ بهذا التفسير فقد ذكر أنه لم يظهر له حكمة الحكم على وجه منضبط فأدار الحكم على الاسم، فهذا مسلك شديد في نفسه وإن لم يكشف فقه المسألة.

والمسلك الثاني: مسلك طائفة من أصحابنا وغيرهم عللوا الصلاة بالمقبرة بأن التراب يختلط بصديد الموتى ورطوباتهم فيتنجس، ومن قال هذا من أصحابنا قال: لما كانت المقبرة في الجملة مظنة النجاسة علق الحكم^(١) وإن تخلفت الحكمة إلى آحاد الصور، لأن المذهب لا يختلف عندنا أنه لا فرق بين المقبرة الحديثة والعتيقة^(٢) وإن كان بعض الفقهاء يجوز الصلاة في المقبرة الجديدة لزوال هذه المفسدة^(٣)،^(٤) وكذلك عللوا

(١) انظر المغني ٢/ ٤٧١.

(٢) شرح الزركشي ٢/ ٣٤.

(٣) انظر الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٠١.

(٤) وتعقب ذلك شيخ الإسلام كما سيأتي ص (٤٤٨، ٤٥٣)، وقال في اقتضاء الصراط المستقيم ص ٣٣٢: «واعلم أن من الفقهاء من اعتقد أن سبب كراهة الصلاة في المقبرة ليس إلا كونها مظنة النجاسة لما يختلط بالتراب من صديد الموتى وبني على هذا الاعتقاد الفرق بين المقبرة الجديدة والعتيقة.. لكن المقصود الأكبر بالنهي عن الصلاة عند القبور ليس هذا، ثم ذكر الأحاديث في النهي عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد، ثم قال: فهذا كله يبين لك أن السبب ليس =

الصلاة في الحمام بأنه مصب الأقدار والأوساخ من البول والدم وما تولد منه والقيء وغير ذلك، وهذا في الحش والمزيلة والمجزرة ظاهر، وكذلك الطريق هو مظنة أرواث الدواب وأبوالها.

وأما أعطان الإبل فعلمها بعض الناس بنجاسة أبوالها.

وأجاب أبو بكر وغيره عن ذلك: بأنه لو كان كذلك لم يكن فرق بين أعطان الإبل وبين مرايض الغنم، لأن فيها أبوالها أيضاً وحكم بول الإبل والغنم واحد.

وعلل ذلك بعضهم بأن فيها شموساً ونفوراً، فربما نفرت فأفزعت المصلي وقت صلاته وخبطته، وهذا المعنى معدوم في الغنم لضعف حركتها وسكنوها.

وأجاب إسحاق بن شاقلا وغيره عن ذلك: بأنه لو كان كذلك لما صلى النبي ﷺ إلى البعير، ولما صلى عليه^(١)، وأيضاً لو كان كذلك لما صلى بين الإبل في السفر وهو خلاف سنة المسلمين وخلاف ما كان يفعله

= هو مظنة النجاسة وإنما هو مظنة اتخاذها أوثاناً... ثم قال: وهذه العلة التي نهى الشارع لأجلها هي التي أوقعت كثيراً من الأمم إما بالشرك الأكبر أو في دونه إلى آخر كلامه رحمه الله. وانظر أيضاً مجموع الفتاوى ٤/ ٥٢١، و١١/ ٢٩٠، و١٧/ ٥٠٢، و١٩/ ٤١، و٢١/ ٣٢١، و٢٢/ ١٥٩، والاختيارات ص (٤٤).

(١) أما صلاته ﷺ إلى البعير فقد أخرجه البخاري في الصلاة/ باب الصلاة إلى الراحلة (٥٠٧)، ومسلم في الصلاة/ باب سترة المصلي (٥٠٢)، وأما الصلاة على الراحلة، فقد أخرجه البخاري في الوتر/ باب الوتر على الدابة (٩٩٩)، ومسلم في صلاة المسافرين/ باب صلاة النافلة على الدابة (٧٠٠).

رسول الله ﷺ وأصحابه؛ وأيضاً فلو كانت هذه العلة لكان النهي عن الصلاة عندها سواء كان في أعطانها أو غير أعطانها ولم يكن النهي عن الصلاة في مباركها وأعطانها سواء كانت حاضرة أو غائبة.

وقال بعضهم: إن مواضعها مناخ الركبان وكانوا يبولون ويتغوطون في أمكتهم ثم يرتحلون فنهي أن يصلى في أمكتها لموضع أبوال الناس.

وقال بعضهم: معنى الحديث أنه كره الصلاة في السهول من الأرض، لأن الإبل إنما تأوي إليها وتعطن فيها والغنم إنما تبوء وتراح إلى الأرض الصلبة، قال: والمعنى في ذلك أن الأرض الخوار التي يكثر ترابها ربما كانت فيها النجاسة، فلا يبين موضعها ولا يأمن المصلي أن تكون صلاته فيها على نجاسة، فأما العزاز الصلب من الأرض فإنه ضاح بارز لا يخفى موضع النجاسة إذا كانت فيه، وهذا تكلف بارد.

فإن الأول: يقتضي أن النهي عن مواضعها في الأسفار وليس بشيء فإن الصلاة في تلك المواضع جائزة بالسنة الماضية؛ ولأن المعطن إما بوقوفها عند صدرها عن الشرب أو المكان الذي تأوى إليه.

والثاني: يقتضي كراهة الصلاة في كل موضع سهل، وهو باطل، ثم هو خلاف تعليل الشارع ﷺ، ثم إن ما ذكره من الفرق بين معاطن الإبل ومرابض الغنم ليس بمطرد بل ربما كان الأمر بخلاف ذلك.

المسلك الثالث: تفسير النهي عن الصلاة في هذه المواضع وتوجيهه بما دل عليه كلام رسول الله ﷺ.

فأما القبور فإن الصلاة عندها تعظيم لها شبيه بعبادتها وتقرب
بالصلاة عندها إلى الله سبحانه، أما من يقصد هذا فظاهر مثل من يجيء
إلى قبر نبي أو رجل صالح فيصلي عنده متقرباً بصلاته عنده إلى الله
سبحانه، وهذا نوع من الشرك وعبادة الأوثان، بل هو أحد الأسباب التي
عبدت بها الأوثان.

قيل: إنهم كانوا يصلون عند قبور صالحين ثم طال العهد حتى
صوروا صورهم وصلوا عندها وعكفوا عليها وقالوا: إنما نعبدهم ليقربونا
إلى زلفى، ولما كان النصارى قد ﴿اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من
دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو
سبحانه عما يشركون﴾^(١) كان العكوف عند القبور والتمثيل فيهم أكثر،
ولهذا قال ﷺ عن الكنيسة التي أُخِير عنها: «إن أولئك إذا كان فيهم الرجل
الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار
الخلق عند الله يوم القيامة»^(٢) وقال: «اللهم لا تجعل قبري وثناً يعبد، اشتد
غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»^(٣) وقال عليه السلام:
«إن من كان قبلكم اتخذوا قبور أنبيائهم وصالحين مساجد ألا فلا تتخذوا
القبور مساجد فإنني أنهاكم عن ذلك»^(٤) فإنما نهى عن ذلك، لأن الصلاة

(١) سورة براءة الآية (٣١).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٢٧).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٢٨).

(٤) سبق تخريجه ص (٤٢٦).

عندها واتخاذها مساجد ضرب من عبادة الأوثان وسبب إليه، لأن عباد الأوثان ما كانوا يقولون إن تلك الحجارة والخشب خلقتهم، وإنما كانوا يقولون إنها تماثيل أشخاص معظمين من الملائكة أو النجوم أو البشر، وأنهم بعبادتهم يتوسلون إلى الله، فإذا توسل العبد بالقبر إلى الله فهو عابد وثن حتى يعبد الله مخلصاً له الدين من غير أن يجعل بينه وبينه شفعاء وشركاء، كما أمر الله تعالى بذلك في كتابه ويعلم أنه ليس من دون الله ولي ولا شفيع كما أخبر تعالى.

ولهذا جمع النبي ﷺ بين محق التماثيل وتسوية القبور المشرفة إذ كان بكليهما يُتوسل بعبادة البشر إلى الله، قال أبو الهياج الأسدي: قال لي علي رضي الله تعالى عنه: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ أن لا تدع تماثلاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه^(١)، وأخبر النبي ﷺ: «أن هذه الأمة ستتبع سنن من كان قبلها حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلوا معهم، قالوا: يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟»^(٢) وأخبر أنه «لا تقوم الساعة حتى تعبد اللات والعزى، وحتى تضطرب إليات دوس حول ذي الخلصة صنم كان لهم في الجاهلية»^(٣) ولهذا قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: لا يجوز

(١) سبق تخريجه ص (٣٩٠).

(٢) أخرجه البخاري الأنبياء/ باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣٤٥٦)، ومسلم في العلم/ باب اتباع سنن اليهود (٢٦٦٩). عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في الفتن/ باب تغير الزمان (٧١١٦) ومسلم في الفتن/ باب لا تقوم الساعة =

أن يبنى مسجد على قبر ولا فيما بين القبور، والواجب في المساجد المبنية على ترب الأنبياء والعلماء والشيخ والملوك وغيرهم أن لا تتخذ مساجد بل يقطع ذلك عنها إما بهدمها أو سدها أو نحو ذلك مما يمنع أن تتخذ مسجداً، ولا تصح الصلاة في شيء منها، ولا يجوز الوقف عليها ولا إسراج ضوء فيها سواء كان بدهن أو شمع، ولا يصح النذر لها بل هو نذر معصية فتجب فيه كفارة يمين، لأنه ﷺ «لعن من يتخذ القبور مساجد»^(١) «ولعن من يتخذ عليها السرج»^(٢) «ونهى عن اتخاذها مساجد»^(٣) وسيأتي إن شاء الله تفصيل القول في ذلك.

وأما من يصلي عند القبر اتفاقاً من غير أن يقصده فلا يجوز أيضاً، كما لا يجوز السجود بين يدي الصنم والنار وغير ذلك مما يعبد من دون الله، لما فيه من التشبه بعباد الأوثان، وفتح باب الصلاة عندها، واتهام من يراه أنه قصد الصلاة عندها، ولأن ذلك مظنة تلك المفسدة فعلق الحكم بها لأن الحكمة قد لا تنضبط؛ ولأن في ذلك حسماً لهذه المادة وتحقيق الإخلاص والتوحيد وزجراً للنفوس أن يتعرض لها بعبادة، وتقيحاً لحال من يفعل ذلك ولهذا نهى النبي ﷺ : «عن الصلاة عند طلوع الشمس، لأن الكفار

= حتى تعبد دوس ذا الخلصة (٢٩٠٦).

(١) سبق تخريجه ص (٤٢٦).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٢٧).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٢٦).

يسجدون للشمس حيثئذ»^(١) ونهى «أن يصلي الرجل وبين يديه قنديل أو نحوه»^(٢) «وكان إذا صلى إلى سترة انحرف عنها ولم يصمد لها صمداً»^(٣) كل ذلك حسماً لمادة الشرك صورة ومعنى، كما «نهى سعداً أن يدعو بأصبعين وقال: أحد أحد»^(٤)، «وأن يقول الرجل ما شاء الله وشاء فلان»^(٥) «وأن يحلف الرجل بغير الله»^(٦) وقال «من حلف بغير الله فقد

(١) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين/ باب إسلام عمرو بن عبسة (٨٣٢).

(٢) لم أقف عليه.

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٤/ ٦، وأبوداود في الصلاة/ باب إذا صلى إلى سارية (٦٩٣). وقال البيهقي ٢/ ٢٧٢: «والحديث تفرد به الوليد بن كامل البجلي الشامي، قال البخاري: عنده عجائب، والله تعالى أعلم». وانظر تضعيفه في مختصر المنذري ١/ ٣٤١، وتهذيب التهذيب ١٠/ ٣٢٩، والدراية (٢٢٦)، وتهذيب السنن ١/ ٣٤١.

(٤) أخرجه أبوداود في الصلاة/ باب الدعاء (١٤٩٩)، والنسائي في الافتتاح/ باب النهي عن الإشارة بأصبعين ٣/ ٣٨ عن سعد بن أبي وقاص، والترمذي في الدعوات/ باب في كرم الله (٣٥٥٢)، والنسائي في الموضع السابق عن أبي هريرة، وقال الترمذي: «حسن صحيح غريب».

(٥) أخرجه أحمد في المسند ١/ ٢١٤، ٢٢٤، ٢٨٣، ٣٤٧، والبخاري في الأدب المفرد (٧٨٣)، والنسائي في عمل اليوم والليلة كما في تحفة الأشراف ٥/ ٢٦٩، وابن ماجه في الكفارات/ باب النهي أن يقال: ما شاء الله وشئت ١/ ٦٨٤، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٦٧٢)، والطحاوي في المشكل ١/ ٩٠، والطبراني في الكبير (١٣٠٠٥)، وأبونعيم في الحلية ٤/ ٩٩، والبيهقي ٣/ ٢١٧. وقال البوصيري في الزوائد: «في إسناد الأجلح بن عبد الله مختلف فيه ضعفه الإمام أحمد، وأبو حاتم، والنسائي، وأبوداود، وابن سعد، ووثقه ابن معين، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، وباقى الإسناد ثقات»، وقال في التريب ١/ ٤٩: «صدوق»، وقال الذهبي في المغني ٢٢٩: «شيعي لا بأس بحديثه، ولينه بعضهم، وقال الجوزجاني: الأجلح مفتر».

(٦) أخرجه البخاري في الأيمان/ باب لا تحلفوا بأبائكم (٦٦٤٦) ومسلم في الأيمان/ باب النهي عن الحلف بغير الله (١٦٤٦).

أشرك»^(١).

ولعل بعض الناس يخیل إليه أن ذلك كان في أول الأمر، لقرب العهد بعبادة الأوثان وأن هذه المفسدة قد أمنت اليوم، وليس الأمر كما تخيله، فإن الشرك وتعلق القلوب بغير الله عبادة واستعانة غالب على قلوب الناس في كل وقت إلا من عصم الله، والشيطان سريع إلى دعاء الناس إلى ذلك، وقد قال الحكيم الخبير: ﴿وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون﴾^(٢) وقال إمام الحنفاء: ﴿واجنبي وبني أن نعبد الأصنام رب إنهن أضللن كثيراً من الناس فمن تبعني فإنه مني﴾^(٣) وقد قال الناس لرسول الله ﷺ في غزوة حنين عقيب فتح مكة: «اجعل لنا ذات أنواط، فقال: الله أكبر قلتم كما قال قوم موسى لموسى اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة، إنها السنن لتبعن سنن من قبلكم»^(٤) وسيعود الدين غريباً كما بدأ ويصير الصغير كبيراً فكيف تؤمن المفسدة؟ بل هي واقعة كثيرة فهذه هي العلة المقصودة لصاحب الشرع في النهي عن الصلاة في المقبرة واتخاذ القبور مساجد، لمن تأمل الأحاديث ونظر فيها، وقد نص الشارع على هذه العلة كما تقدم.

(١) أخرجه أحمد ٢/ ٣٤، ٣٦، وأبو داود في الموضع السابق (٣٢٥١)، والترمذي في الموضع السابق (١٥٣٥)، وحسنه، وابن حبان (١١٧٧)، والحاكم ١/ ٨، ٢٩٧/ ٤، وصححه على شرطهما وأقره الذهبي، والبيهقي ١٠/ ٢٩.

(٢) سورة يوسف الآية (١٠٦). (٣) سورة إبراهيم الآيتان (٣٥، ٣٦).

(٤) أخرجه أحمد ٥/ ٢١٨، والترمذي في الفتن/ باب ما جاء لتركين سنن من كان قبلكم ٦/ ٣٤٤ وقال: «حسن صحيح»، وابن أبي عاصم في السنة (٧٦)، وابن جرير ٩/ ٣١، ٣٢، وابن حبان (١٨٣٥)، والطبراني في الكبير (٣٢٩٠) والشافعي كما في بدائع المنن (٢٣).

فأما إن كان التراب نجساً فهذه علة أخرى قد تجامع الأولى لكن تكون المفسدة الناشئة من اتخاذها أوثاناً أعظم من مفسدة نجاسة التراب فإن تلك تقدح في نفس التوحيد والإخلاص الذي هو أصل الدين وجماعه ورأسه، والذي بعثت به جميع المرسلين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رُسُلِنَا أَجَعَلْنَا مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ آلِهَةً يُعْبَدُونَ﴾^(١) وقال: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ إلى قوله: ﴿أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾^(٢) ولهذا كانت فاتحة دعوة المرسلين من نوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٣) وقد تفارق الأولى إذا كان بينه وبين التراب حائل من البساط ونحوه، أو كانت المقبرة جديدة لا سيما المسجد المبني على قبر نبي أو رجل صالح فإن تربته لم يدفن فيها غيره فلا نجاسة هناك البتة مع ما فيه من نهي الشارع. وأما أعطان الإبل فقد صرح ﷺ في توجيه ذلك «بأنها من الشياطين»^(٤)، «وبأنها خلقت من الشياطين»^(٥)، وفي رواية «إنها جن خلقت من جن»^(٦) وفي حديث آخر: «على ذروة كل بعير شيطان»^(٧).

(١) سورة الزخرف الآية (٤٥).

(٢) سورة الشورى الآية (١٣).

(٣) سورة الأعراف الآيات (٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥).

(٤) سبق تخريجه ص (٤٢٨).

(٥) سبق تخريجه ص (٤٢٩).

(٦) سبق تخريجه ص (٤٢٩).

(٧) أخرجه أحمد ٢٢١/٤، وابن خزيمة (١٣٧٧) عن أبي لاس الخزاعي. وأخرجه الدارمي ٢٨٥/٢، والطبراني في الكبير (٢٩٩٤)، والأوسط (١٩٤٥) عن حمزة بن عمرو الأسلمي. =

والشيطان: اسم لكل عات متمرّد من جميع الحيوانات، والشياطين من ذرية إبليس تقارب شياطين الإنس والدواب، فمعاطنهما مأوى الشياطين أعني أنها في أنفسها جن وشياطين لمشاركتها لها في العتو والتمرد والنفر وغير ذلك من الأخلاق، وأن ذرية إبليس مقترنة بها، وإذا كان كذلك فالمواضع التي هي مآلف الشياطين ومثواهم نهى الشارع عن الصلاة فيها لما في الصلاة فيها من المفسدة التي تعكس على المصلي مقصوده من العبادة، بل هي من أبلغ الأسباب المانعة من صحة العبادة وصلاحها كما فضل الأماكن التي هي مآلف الملائكة والصالحين، مثل: المساجد الثلاثة لما يرجى هناك من مزيد الرحمة والبركة وكمال العبادة، ولما يخاف هنالك من نقص الرحمة والبركة ونقص العبادة ألا ترى إلى قوله: ﴿رب أعوذ بك من همزات الشياطين وأعوذ بك رب أن يحضرون﴾^(١) ألا ترى أن المسجد صين عن كل ما ينفر الملائكة من التماثيل والجنب وارتفاع الأصوات ونحو ذلك، فعلم أن مواضع العبادة يقصد أن تكون مما تنزل فيه الرحمة والسكينة والملائكة، وأن ما كان محلاً لضد ذلك لم يجعل موضع صلاة، وهذه العلة التي أوما إليها الشارع هنا أوما إليها في مواضع أخرى، فإنهم لما ناموا عن صلاة الفجر بعد القفول من غزوة خيبر واستيقظوا قال ﷺ: «ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته فإن

= وأخرج أحمد ٤٩٤/٣ عن حمزة بلفظ: «على ظهر كل بعير». وأخرج عبد الرزاق (٩٢٣٩) عن محمد بن علي بن الحسين مرسلاً: «على كل سنام بعير شيطان». (١) سورة المؤمنون الآية (٩٧، ٩٨).

هذا منزل حضرنا فيه الشيطان»^(١) مع أمره بصلاة الفائتة حين يتنبه لها، وقوله ﷺ: «لا كفارة لها إلا ذلك»^(٢).

فعلم أن الصلاة ببقعة يحضرها الشيطان أمر محذور في الشرع، واعتبر هذا المعنى في قطع الصلاة بمرور المار، فقال لما سئل عن الفرق بين الكلب الأسود والأبيض والأحمر: «الكلب الأسود شيطان»^(٣) وقال: «إن عفريتاً من الجن تفلت عليّ البارحة ليقطع علي الصلاة فأمكنني الله منه فذعته»^(٤) الحديث، وفي رواية: «مرّ علي الشيطان فتناولته فأخذته فخنقته»^(٥) ونحن نقول بجميع هذه السنن ونعلل بما علل به رسول الله ﷺ فإنه يعلم ما لانعلم وأمره يتبع علمه بأبي هو وأمي، وحيثئذ فيجب طرد هذه العلة فإن الحش مع أنه مظنة النجاسة فإن الشياطين تحضره، كما قال ﷺ: «إن هذه الحشوش محتضرة وأمر عند دخولها بالتسمية، والاستعاذة من الشيطان الرجيم»^(٦).

(١) (٢) سبق تخريجه ص (٢٣٢)..

(٣) أخرجه مسلم في الصلاة/ قدر ما يستر المصلي (٥١٠)، عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٤) فذعته: قال النضر بن شميل: بالذال أي خنقته. (صحيح البخاري ١/ ٣٧٣).

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب الأسير أو الغريم يربط في المسجد (٤٦١)، وأيضاً في العمل في الصلاة/ باب ما يجوز من العمل (١٢١٠)، ومسلم في المساجد/ باب جواز لعن الشيطان في أثناء الصلاة (٥٤١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) روى زيد بن أرقم أن النبي ﷺ قال: «إن هذه الحشوش محتضرة فإذا دخلها أحدكم فليقل: اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» أخرجه أحمد ٤/ ٣٦٩، ٣٧٣، وأبو داود في الطهارة/ باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (٦)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٧٥)، وابن ماجه في الطهارة/ باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء (٢٩٦)، والطبراني (٥٠٩٩)، والطيالسي ١/ ٤٥، وابن أبي شيبة ١/ ١، والبيهقي ١/ ٩٦، والخطيب في تاريخه ٤/ ٢٨٧،

وكذلك الحمام فإنه مع أنه مظنة النجاسة، فإنه بيت الشيطان كما جاء في الأثر الذي ذكرناه في الطهارة^(١): «أن الشيطان قال: أي رب اجعل لي بيتاً قال: بيتك الحمام»^(٢) وهو محل للخبث. والملائكة لا تدخل بيتاً فيه خبث.

وأما المجزرة والمزبلة، فهي كالحمام سواء وأسوأ لأنها مظنة النجاسة وهي والله أعلم محتضرة من الشياطين، فإنهم أبداً يأوون مواضع النجاسات فما خبث من الجمادات والأجساد مقرون أبداً بما خبث من الحيوانات والأرواح، وليس اعتبار طهارة البقعة من الأجسام الخبيثة بدون اعتبار طهارتها من الأرواح الخبيثة بل العناية بتطهيرها من هؤلاء الخبيثين والخبثات من الأماكن أولى، ولما كان هذا مغيباً عن عيون الناس علق الشارع الحكم بمظنة ذلك وعلاقته وهو مكان النجاسات.

وأما قارعة الطريق فقد صرح ﷺ: «بأنها مأوى الحيات والسباع»^(٣)

= وابن خزيمة (٦٩)، والحاكم ١٨٧/١ وصححه ووافقه الذهبي. وقد روى أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ إذا دخل الخلاء قال: «اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث» أخرجه البخاري في الوضوء (١٤٢)، ومسلم في الحيض (٣٧٥). قال ابن حجر في الفتح ٢٤٤/١: «وروى العمري هذا الحديث - أي حديث أنس - من طريق عبد العزيز المختار عن عبد العزيز ابن صهيب بلفظ الأمر: «إذا دخلتم الخلاء فقولوا: بسم الله أعوذ بالله من الخبث والخبائث» وإسناده على شرط مسلم». وقد روى علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم إذا دخل أحدهم الخلاء أن يقول: بسم الله» أخرجه الترمذي في الصلاة (٦٠٦) واستغفره، وابن ماجه في الطهارة (٢٩٧)، وصححه في الإرواء ٨٨/١.

(١) شرح العمدة ٤٠٨/١.

(٢) وقد عزاه رحمه الله لإبراهيم الحربي.

(٣) سبق تخريجه ص (٤٣٠).

وهذا والله أعلم ينزع إلى ذلك، لأن الحيات والسباع من أخبت شياطين الدواب ومأواها أسوأ حالاً من مأوى الإبل.

وقد أشار أبو بكر الأثرم إلى نحو من هذه الطريقة، فقال لما ذكر حديث زيد بن جيرة^(١) واعتمده، وبيّن الجمع بينه وبين الأحاديث المطلقة فقال: «قول النبي ﷺ: جعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً»^(٢) إنما أراد به الخلاف على أهل الكتاب، لأنهم لا يصلون إلا في كنائسهم وبيعهم، فقال: «فضلت على الناس بذلك وبغيره» ثم استثنى بعد الخلاف عليهم مواضع لمعان غير معاني أهل الكتاب: «قال: الحمام، والمقبرة» فإن الحمام ليس من بيوت الطهارة، لأنه بمنزلة المراحيض الذي يغتسل فيه من الجنابة والحيض، والمقبرة أيضاً إنما كرهت للتشبه بأهل الكتاب، لأنهم يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد، وسائر المواضع التي استثنائها إنما كره نجاستها ومعاطن الإبل قال: «إنها خلقت من الشياطين» فقد بين في كل معناه، هذا كلام الأثرم، وقد تبين بما ذكرناه أن العلة في أكثر هذه المواضع كونها مأوى الشياطين ومألفهم، وأن إلف الشياطين إياها بسبب النجاسة وغيرها.

فإن قيل: فعندكم تجوز الصلاة في الموضع الذي نسي الصلاة فيه وهو موضع شيطان، وتجاوز في السوق بنص السنة^(٣) وبها يركز الشيطان

(١) سبق تخريجه ص (٤٣٠).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٢٣).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب الصلاة في مسجد السوق (٤٧٧)، ومسلم في المساجد/ باب فضل صلاة الجماعة (٦٤٩).

رايته، وقد كان ﷺ «يصلي على البعير وإليه»^(١) ثم ما كان مأوى الشيطان فينبغي أن تكون الصلاة فيه أفضل، كما فضل ذكر الله في السوق، لأنه محل الغفلة وكما أن الأذان يطرد الشيطان.

قلنا: الأماكن قسمان:

أحدهما: ما يألفونه ويلزمونه ولا يمكن طردهم عنه مطلقاً لثبوت المقتضي بحضورهم، مثل: الحش، والحمام، وأعطان الإبل، فهذا الذي لا تصح الصلاة فيه.

والثاني: ما يعرضون فيه ولا يقيمون، مثل: السوق، ومواضع النوم عن الصلاة، فهذه تكره الصلاة فيها نص عليه، ومتى أمكن طردهم بالصلاة والذكر لم تكره الصلاة، ولهذا لم تكره الصلاة على البعير ولا إليه بخلاف البقعة التي اتخذها موطناً وداراً.

الفصل الخامس: في تحديد هذه الأماكن.

أما المقبرة فلا فرق فيها بين المقبرة الجديدة والعتيقة، وما انقلبت تربتها أولم تنقلب، ولا فرق بين أن يكون بينه وبين الأرض حائل أو لا يكون، لما تقدم من الأحاديث وعمومها لفظاً ومعنى؛ ولأننا قد بينا أنه لا يجوز أن يراد بتلك الأحاديث المقبرة العتيقة المنبوشة فقط، لأنه نهى عن الصلاة في المقبرة، ونهى عن اتخاذ القبور مساجد، ونهى عن اتخاذ قبر النبي أو الرجل الصالح مسجداً^(٢)، ومعلوم أن قبور الأنبياء لا تنبش؛ ولأن عامة مقابر المسلمين في وقته كانت جديدة ولا يجوز أن يطلق المقبرة

(١) سبق تخريجه ص (٤٤٦).

(٢) انظر ص (٤٢٧).

ويريد بها مقابر المشركين العتق، مع أن المفهوم عندهم مقابرهم، ولا يجوز أن يريد بها ما يتجدد من القبور العتق دون المقابر الموجودة في زمانه وبلده، فإن ما يعرفه المتكلم من أفراد العام هو أولى بالدخول في كلامه، ثم إنه لو أراد القبور المنبوشة وحدها لوجب أن يقرن بذلك قرينة تدل عليه، وإلا فلا دليل يدل على أن المراد هو هذا، ومن المحال أن يحمل الكلام على خلاف الظاهر المفهوم منه من غير أن ينصب دليل على ذلك، ثم إنه نهائاً عما كان يفعله أهل الكتابين من اتخاذ القبور مساجد، وأكثر ما اتخذوه من المساجد مقبرة جديدة، بل لا يكون إلا كذلك، ثم هم يفرشون في تلك الأرض مفارش تحول بينهم وبين تربتها فعلم أنه ﷺ نهانا عن ذلك.

وبالجملة فمن جعل النهي عن الصلاة في المقبرة، لأجل نجاسة الموتى فقط فهو بعيد عن مقصود النبي ﷺ كما تقدم.

ثم لا يخلو إما أن يكون القبر قد بني عليه مسجد، فلا يصلى في هذا المسجد سواء صلى خلف القبر أو أمامه بغير خلاف في المذهب، لأن النبي ﷺ قال: «إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد ألا فلا تتخذوا القبور مساجد فإني أنهاكم عن ذلك»^(١) وقال: «لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد وقال: أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً»^(٢) الحديث وقال: «لعن الله

(١) سبق تخريجه ص (٤٢٦).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٢٧).

زوارات القبور والمتخذين عليها المساجد والسرج»^(١) فعم بالنهي أن يتخذ شيء من القبور مسجداً وخص قبور الأنبياء والصالحين، لأن عكوف الناس على قبورهم أعظم واتخاذها مساجد أكثر، ونص على النهي عن «أن يتخذ قبر واحد مسجداً»^(٢) كما هو فعل أهل الكتاب، ولذلك إن لم يكن عليه مسجد لكن قصده إنسان ليصلي عنده فهذا قد ارتكب حقيقة المفسدة التي كان النهي عن الصلاة عند القبور من أجلها وقد اتخذ القبور مساجد يقصدها للصلاة فيها والصلاة عندها، كما يقصد المسجد الذي هو مسجد للصلاة فيه، فإن كل مكان أعد للصلاة فيه أو قصد لذلك فهو مسجد، بل كل ما جازت الصلاة فيه فهو مسجد كما قال: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٣) وقال عليه السلام: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»^(٤) وسواء كان في بيت أو مكان محوط وقد بني عليه بناء لأجله أو لم يكن.

وأما إن كان في موضع قبر وقبران فقال أبو محمد: لا يمنع من الصلاة هناك، لأنه لا يتناولها اسم المقبرة وإنما المقبرة ثلاثة قبور فصاعداً^(٥) وليس في كلام أحمد وعامة أصحابه هذا الفرق، بل عموم كلامهم وتعليلهم واستدلالهم يوجب منع الصلاة عند قبر من القبور وهذا هو

(١) سبق تخريجه ص (٤٢٧).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٢٨).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٢٣).

(٤) سبق تخريجه ص (٤٢٥).

(٥) المغني ٢/ ٤٧٠، وانظر أيضاً الفروع ١/ ٣٧١، شرح الزركشي ٢/ ٣٤، الإنصاف ١/ ٤٨٩، المبدع ١/ ٣٩٣، شرح المنتهى ١/ ١٥٥، الكشف ١/ ٣٤١، الروض المربع ١/ ١٥٢.

الصواب^(١) فإن قوله ﷺ: «لا تتخذوا القبور مساجد»^(٢) أي لا تتخذوها موضع سجود فمن صلى عند شيء من القبور فقد اتخذ ذلك القبر مسجداً إذ المسجد في هذا الباب المراد به: موضع السجود مطلقاً، لا سيما ومقابلة الجمع بالجمع يقتضي توزيع الأفراد على الأفراد فيكون المقصود لا يتخذ قبر من القبور مسجداً من المساجد، ولأنه لو اتخذ قبر نبي أو قبر رجل صالح مسجداً لكان حراماً بالاتفاق، كما نهى عنه صلى الله عليه وسلم، فعلم أن العدد لا أثر له وكذلك قصده للصلاة فيه وإن كان أغلظ لكن هذا الباب سوى في النهي فيه بين القاصد وغير القاصد سداً لباب الفساد، ولأنه قد تقدم عن علي رضي الله عنه أنه قال: «لا تصل في حمام ولا عند قبر»^(٣).

قال أصحابنا: وكل ما دخل في اسم المقبرة من حول القبور لا يصلح فيه، فعلى هذا ينبغي أن يكون المنع متناولاً لحريم القبر المفرد وفنائها المضاف إليه^(٤).

قال أصحابنا: ولا تجوز الصلاة في مسجد بني على المقبرة سواء كان له حيطان تحجز بينه وبين القبور أو كان مكشوفاً.

فأما إن لم يكن في أرض المقبرة وكانت المقبرة خلفه أو عن يمينه أو عن شماله جازت الصلاة فيه يعنون إذا لم يكن قد بني لأجل صاحب القبر، فأما إن بني لأجل صاحب القبر بأن يتخذ موضعاً للصلاة لمجاورته

(١) ونقله أيضاً في الاختيارات ص (٤٤).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٢٦).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٣٨).

(٤) انظر الإنصاف ١/ ٤٩٠.

القبر وكونه في فناءه فهذا هو بعينه الذي نهى عنه رسول الله ﷺ.
وأما إن كانت المقبرة أمامه فسيأتي إن شاء الله تعالى، هذا قول
القاضي وغيره.

وقال ابن عقيل: إن بني بعد أن تقلبت أرضها بالدفن لم تجز الصلاة
فيه، وإن بني مسجد في ساحة ظاهرة وجعلت الساحة مقبرة فالمسجد
على أصل جواز الصلاة لأن أكثر ما فيه أنه في جوار مقبرة فلم يمنع من
الصلاة فيه كسائر ما جاورها من الدور والمساجد.

والصحيح: أنه لا فرق في بناء المسجد في المقبرة بين أن تكون
جديدة أو عتيقة كما تقدم.

وقال جماعة كثيرة من أصحابنا: إن بني مسجد في المقبرة لم تصح
الصلاة فيه بحال، لأن أرضه جزء من المقبرة، وإن كان المسجد متقدماً
فاتخذ ما حوله مقبرة جازت الصلاة فيه إلا أن تكون المقبرة في قبلته،
وفسروا إطلاق القاضي وغيره بهذا^(١).

فإن زال القبر إما بنش الميت وتحويل عظامه، مثل: أن تكون مقبرة
كفار أو ببلاه وفنائه إذا لم يبق هناك صورة قبر فلا بأس بالصلاة هناك، لأن
مسجد رسول الله ﷺ كانت فيه قبور المشركين فأمر بها فنشيت لما أراد
بناؤه^(٢).

(١) انظر: الإنصاف مع الشرح ٣/٣٠٨.

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب هل تنش قبور الجاهلية (٤٢٨)، ومسلم في المساجد/ باب
ابتناء مسجد النبي ﷺ (٥٢٤).

وإن لم يعلم بلاءه أو كان ممن يعلم أنه لم يبيل، لكن قد ذهب تمثال القبر واندرس أثره بحيث لم يبق علم على الميت ولا يظهر أن هناك أحداً مدفوناً فهنا ينبغي أن تجوز فيه الصلاة إذا لم يقصد الصلاة عند المدفون هناك، لأن هذا ليس صلاة عند قبر ولا يقال لمثل هذا مقبرة.

ولهذا يقال: إن إسماعيل وأمه هاجر مدفونان في حجر البيت^(١)، ويقال: إن جماعة من الأنبياء مدفونون بمسجد الخيف، وآخرين مدفونون بين زمزم والمقام^(٢) مع أن الصلاة هناك جائزة حسنة بالسنة المتواترة والإجماع، لأنه لا يتوهم أن تلك الأمكنة مقابر، ولأن الصلاة عندها صلاة عند قبر، ولأن الصلاة عند القبور كرهت خشية أن تتخذ أوثاناً تعبد فإذا كان هناك تمثال أو علم يشعر بالمدفون كان كصورته المصورة إذا صلى عنده فيصير وثناً، أما إذا فقد هذا كله فلا عين ولا أثر، وليس فيه ما يفضي إلى اتخاذ القبور وثناً، حتى لو فرض خشية ذلك نهي عنه.

فصل

وأما الحمام فقال أصحابنا: لا فرق فيه بين المغتسل الذي يتعرى

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات / عن إسحاق بن أبي فروة وإسحاق هذا قال ابن حجر في التهذيب ١ / ٢٤١: «قال البخاري: تركوه، وقال أحمد: لا تحل عندي الرواية عنه، وقال ابن معين: ليس بذلك، وقال عمرو بن علي وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي: متروك الحديث.. وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه، وقال الدارقطني والبرقاني: متروك».

(٢) وفي الاختيارات ص ٩٤: «قال عبد العزيز الكنتاني المحدث المعروف: ليس من قبور الأنبياء ما ثبت لإقبرئيينا ﷺ، وقال غيره: وقبر إبراهيم أيضاً».

الناس فيه ويغتسلون فيه من الوسطاني والجواني، وبين المسلخ وهو الموضوع الذي توضع فيه الثياب، بل كل ما دخل في مسمى الحمام لا يصلح فيه، ويدخل في ذلك كل ما أغلق عليه بابه، وكذلك أتون الحمام لا تجوز الصلاة فيه، لأنه مزبلة هذا تعليل القاضي وغيره، فعلى هذا إذا علم أنه لا يوقد فيه إلا وقود طاهر فهو كالزبلة التي علم أنه لا يوضع فيها إلا شيء طاهر وجعل ابن عقيل وغيره الأتون داخلا في مسمى الحمام فيكون النهي فيه لعلتين .

وقيل: تجوز الصلاة فيما ليس مظنة للنجاسة من الحمام كالمسلخ ونحوه تعليلاً للحكم بكون البقعة مظنة للنجاسة، فإذا تيقن طهارتها زال سبب المنع.

والأول: المذهب، للنصوص المتقدمة فإن اسم الحمام يشمل الجواني والبراني^(١)، فلا يجوز التفريق بينهما في كلام الشارع، ولأن العلة لو كانت مجرد النجاسة المتبقية لم يكن فرق بين الحمام وغيره، ولو كانت مظنة النجاسة أو توهمها لوجب أن تحرم الصلاة في كل بقعة شككنا في نجاستها إذا أمكن نجاستها.

وقد تقدم أن العلة التي أومأ الشارع إليها كونها محتضرة من الشياطين^(٢) وهذا القدر يعمها كلها، ثم لو كانت العلة مجرد أنها مظنة النجاسة فالصور النادرة قد لا يلتفت الشارع إلى استثنائها إلحاقاً للنادر بالغالب كما هو في أكثر المواضع التي تعلق الأحكام بالمظان.

(١) المغني ٢/ ٤٧٠، والإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٠١.

(٢) انظر: ص (٤٥٥).

وأما الحش فهو: المكان المعد لقضاء الحاجة، فلا تصح الصلاة في شيء من مواضع البيت المنسوب إلى ذلك سواء في ذلك موضع التغوط أو موضع الاستنجاء أو غيرهما، فأما المطاهر التي قد بني فيها بيوت للحاجة والاعتسال أيضاً وبرانيها للوضوء فقط، وللوضوء والبول فينبغي أن تكون نسبة برانيها كنسبة براني الحمام إليها ولا يصلى فيها، بل هي أولى بالمنع من الحمام لأنها أولى بالنجاسة والشياطين من الحمام ووجود ذلك في الخارج منها أظهر من وجوده في الخارج من الحمام.

فأما ما ليس مبنياً للحاجة وإنما هو موضع يقصد لذلك كما في البر والقرى، ومنه ما قد أعتيد لذلك، ومنه ما قد فعل ذلك فيه مرة أو مرتين فينبغي أن يكون من الحشوش أيضاً، فإن الحش في الأصل هو البستان، وإنما كنوا عن موضع التغوط به لأنهم كانوا يتتابونها للحاجة، ولأن العرب لم يكونوا يتخذون الكنف قريباً من بيوتهم، وإنما كانوا يتتابون الصحراء فعلم أن تلك الأمكنة داخلية في كلام رسول الله ﷺ فإذا طهر المكان وقطعت عنه هذه العادة لم يكن حشاً.

فصل

وأما أعطان الإبل فالمنصوص عن أحمد: أنها الأماكن التي تقيم بها وتأوي إليها^{(١)(٢)}.

(١) مسائل أحمد لابنه صالح ٢/ ٢٠١.

(٢) وهذا هو الصحيح من المذهب. (شرح الزركشي ٢/ ٣٤، والفروع ١/ ٣٧١، والإنصاف ١/ ٤٨٩، والمبدع ١/ ٣٩٣، وشرح المنتهى ١/ ١٥٥، والكشاف ١/ ٣٤١، والروض ١/ ١٥٢).

ومن أصحابنا من قال: هي المواضع التي تصدر إليها بعد أن ترد الماء^(١)، وذلك أن الإبل بعد أن ترد الماء فإنها تناخ بمكان لتسقى بعد ذلك عللاً بعد نهل فإذا استوفت ردت إلى المراعي.

وعبارة بعضهم: أنه المواضع التي بقرب النهر فتناخ فيه الإبل حتى ترد الماء فجعلها مناخها قبل الورود^(٢).

والعبارة الأولى أجود، لأن هذا تفسير أهل اللغة قالوا: أعطان الإبل: مباركتها عند الماء لتشرب عللاً بعد نهل يقال: عطنت الإبل تعطن وتعطن إذا رويت ثم تركت فهي إبل عاطنة وعواطن وقد ضربت بعطن أي بركت، ومنه قول النبي ﷺ في ذكر رؤياه «ثم أخذها ابن الخطاب فاستحالت غرباً لم أر عبقرياً من الناس يفري فريه حتى ضرب الناس بعطن»^(٣) كأنهم امتلأوا من تلك البثر ثم صدروا رواء كهيئة الإبل إذا رويت، ومنه استقار رواء وقولهم: فلان واسع العطن والبلد، وأعطن الرجل بعيره إذا لم يشرب فرده إلى العطن ينتظر به، قال ليبيد:

عافتا الماء فلم نُعْطِنَهُمَا إنما يُعْطِنُ مَنْ يرجو العَلَلُ^(٤)

وتوسعوا في ذلك حتى قالوا لمرابض الغنم حول الماء: معاطن. والصواب: أن الأماكن التي تقيم بها مراد من الحديث كما نص أحمد لأن في بعض ألفاظ الحديث أن السائل قال: «أنصلي في مبارك

(١) الإنصاف ١/ ٤٨٩. (٢) الإنصاف ١/ ٤٨٩.

(٣) أخرجه البخاري في التمييز/ باب نزح الماء من البثر (٧٠١٩) ومسلم في فضائل الصحابة/ باب من فضائل عمر (٢٣٩٣).

(٤) لسان العرب ١٣/ ٢٨٦.

الإبل؟»^(١) قال: والمبارك: التي يكثر بروجها فيها والمواضع التي تقيم بها أولى بهذا الاسم من مصادرها، ولأنه قابل بين معادن الإبل ومراح الغنم ومرابضها، فعلم أن المعادن للإبل بمثابة المراح والمرابض للغنم، ومراح ما تقيم فيه وتأوي إليه فكذلك معادن الإبل، ولأنه إذا نهى عن الصلاة في المواضع التي تقيم بها ساعة أو ساعتين، فالمواضع التي تبيت بها وتأوي إليها أولى بهذا الحكم.

فأما أن يكون الحكم أريد في مبيتها بطريق الفحوى والتنبيه، أو يكونوا قد توسعوا في العطن حتى جعلوه اسماً لكل مأوى لها، كما توسعوا فيه حتى جعلوا للغنم أعطاناً وللناس أعطاناً، فإذا قلنا: إنه لا تجوز الصلاة فيما تقيم فيه وتأوي إليه كما نص عليه جازت في مصادرها عند الشرب فيما ذكره من رجح هذا القول من أصحابنا.

والصحيح: أن المعادن تعم هذا كله على ظاهر كلام أحمد، فإنه قال: هي الأماكن التي تقيم بها وتأوي إليها، وعلى هذا فسواء أوت بالليل أو النهار، وهذا لأن لفظ المعادن والمبارك يعم هذا كله كما تقدم فلا وجه لإخراج شيء منه من الحديث، وهذا لأن اللفظ إذا توسع أهل العرف فيه حتى صار معناه عندهم أعم من معناه في اللغة لم يخرج ذلك المعنى اللغوي عن اللفظ بل يصير بعضه، ولأنه مكان تعتاده الإبل وتأوي إليه فأشبهه مبيتها، وهذا لأن العطن الذي يكون عند البئر أو الحوض أو النهر قد أعد لمقام الإبل وبروجها فيها فكان من مبركها كما لو أعد لمقامها فيه نهراً

(١) سبق تخريجه ص (٤٢٨).

دون الليل.

قال أصحابنا: ولا فرق بين أن تكون الإبل في المعاطن أو أن لا تكون، ولا فرق بين أن تكون قائمة حال الصلاة أو غير قائمة، لأن النهي تناول الموضع.

وقال ابن حامد والقاضي وسائر أصحابنا: فأما مكان نزولها في سيرها أو مكان مقامها لثقل عنها أو مكان علفها أو ورودها لتسقى الماء فالصلاة فيه جائزة لأنه لا يسمى عطناً.

وقد قال الأثرم: سمعت أبا عبد الله يستل عن موضع فيه أبعاد الإبل نصلي فيه؟ فرخص ثم قال: إذا لم يكن من معاطن الإبل التي نهى عن الصلاة فيها التي تأوي إليها الإبل، وذلك لأن هذه الأماكن ليست معدة لمقام الإبل وإنما مقامها فيه عارض فلا يتناولها النهي لفظاً ولا معنى؛ ولأن النبي ﷺ وأصحابه إنما كانوا يرتحلون في أسفارهم في الحج والعمرة والغزو وغير ذلك على الإبل ومع هذا فكانوا يصلون في مناخ إبلهم وكانوا يصلون عليها وإليها، وهذا ظاهر مشهور في سيرهم؛ ولأن تلك الأمكنة ليست أخص بالإبل من الناس الذين نزلوا بها، والكراهة إنما نشأت لسبب في المكان الذي انفردت به أو غلبت عليه، والله أعلم.

فصل

وأما المجزرة فقال أصحابنا: هي الموضع الذي يذبح فيه الحيوان معروفاً بذلك للقصابين والسوايين ونحوهم، ولا فرق بين أن يكون الموضع نظيفاً من الدماء والأرواث أو غير نظيف، لأن النهي تناول الموضع، والعلة كونه مظنة النجاسة ومحلاً للشياطين وهذا عام وهذا هو المشهور^(١)، وعلى الوجه الذي يعلل الحكم فيه بحقيقة النجاسة تجوز الصلاة في الموضع الذي تيقنت طهارته.

وأما المزبلة فقالوا: هو الموضع الذي تجمع فيه الزبالة، مثل: المواضع التي في الطرقات ونحوها، ولا فرق بين أن يكون عليها نجاسة من الزبالة أو تكون طاهرة^(٢).

ولفظ بعضهم: لا فرق بين أن يرمى فيها زبالة طاهرة أو نجسة، وهذا لأن المكان معد لإلقاء الزبالات النجسة والطاهرة فخلوه بعض الأوقات عن النجاسة لا يمنعه أن يكون معداً لها كالحمام الذي غسلت أرضه، وإذا كان معداً لها تناوله النهي لفظاً ومعنى ومن علل بوجود النجاسة فإنه يجوز إذا تيقنت طهارة المزبلة.

(١) (٢) الشرح الكبير مع الإنصاف ٣/٣٠٧، والمبدع ١/٣٩٥.

فصل

وأما قارعة الطريق فقال أصحابنا: هي: الجادة التي قد صارت محجة وسواء^(١) في ذلك طريق الحاضر والمسافر، فطريق الحاضر، مثل: الشوارع المستطرفة بين الدروب والأسواق، وطريق المسافر هي: الجادة التي قد صارت محجة سميت جادة من قولهم أرض جدد وهي الصلبة، وفي المثل: من سلك الجدد أمن العثار، وأجدّ الطريق صار جددًا، فالجادة هي: الطريق التي اشتدت وصليت بوطىء الناس والدواب، وتسمى قارعة لكثرة قرع الأرجل لها، فإما أن تكون سميت بذلك لأنها تقرع الأرجل إذا قرعتها الأرجل أو يكون المعنى ذات قرع أفاعلة بمعنى مفعولة. والمحجة هي الجادة، سميت بذلك لأن الحج هو القصد، والطريق هي موضع قصد الناس إلى حوائجهم.

قال أصحابنا: وقارعة الطريق هي: التي تسلكها السابلة والمارة وليس المراد بذلك كل ما سلك لأن المواضع لا تخلو من المشي عليها في الجملة، قالوا: ولا بأس بالصلاة فيما خرج عن قارعة الطريق يمنة ويسرة، لأن النهي إنما ورد عن الصلاة في محجة الطريق وفي جواد الطريق، والمحجة الوسط، والجواد: ما صلب بالمشي.

ومنهم من رخص الرخصة بجوانب طرقات المسافرين؛ لأن أحمد

(١) المنني ٢/ ٤٧٢، وشرح الخرقى ٢/ ٣٥، والمبدع ١/ ٣٩٥.

إنما نص على ذلك، قال بعضهم: ولا بأس بالصلاة في الطرقات التي يقل سالكوها كطريق الأبيات اليسيرة^(١)، وبكل حال فيجوز أن يصلى في الطرقات التي يكثر لها الجمع كالجمع والأعياد والجنائز، لأن الحاجة تدعو إلى ذلك.

الفصل السادس:

في علو هذه الأمكنة وسطوحها، قال كثير من أصحابنا منهم القاضي وأكثر أصحابه كالأمدي وابن عقيل وغيرهم: لافرق في الحمام والحش وأعطان الإبل بين سفلهما وعلوها، لأن الاسم يتناول الجميع والحكم معلق بالاسم^(٢).

قال الأمدي وابن عقيل: علو المجزرة كسفلها، ولم يذكره القاضي في المواضع المنهي عنها، ولم يعدها ولا في المنهي عنه علو المزبلة. ومن أصحابنا طائفة طردوا الحكم في علو جميع المواضع المنهي عنها على طريقة هؤلاء؟ لأنهم منعوا من الصلاة في علو الأتون مع تعليقه بأنه مزبلة، قالوا: ويدخل في كل موضع منها ما يدخل فيه مطلق البيع والهبة من حقوق من سفله وعلوه اعتباراً بما يقع عليها الاسم عند الإطلاق؛ ولأن الحكم تعبد فينطأ بما يدخل في الاسم.

والفرق بين علو المزبلة وغيرها على ما ذكره الأولون: أن علو المزبلة لا يسمى مزبلة، لأن المزبلة: المكان المعد لوضع الزبالة في الطريق ونحوه، ومعلوم أن علو تلك البقعة لا يسمى مزبلة بخلاف الأعطان والحشوش

(١) المغني ٢/ ٤٧٢، والمبدع ١/ ٣٩٥.

(٢) وهذا هو المذهب. (الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٠٥).

والمجازر، فإنها أبنية تبنى لشيء يقصد ستره ويجعل سقفه تابعاً لقراره فيتناوله الاسم.

وأما أبو الخطاب فلم يمنع من هذه السطوح إلا من سطح الحش والحمام خاصة وهذا أجود مما قبله، لأن الحش والحمام اسم لبناء على هيئة مخصوصة لا تتخذ إلا لما بني له حتى لو أريد لاتخاذها لغير ذلك لغير عن صورته، فكان الاسم متناولاً لجميعه وهو قد عد لشيء واحد بخلاف العطن فإنه اسم لما تقيم فيه الإبل وتأوي إليه لا يختص ببناء دون بناء، حتى لو اتخذ عطنها مراحاً للغنم جازت الصلاة فيه مع أن صورته باقية وعلو العطن ليس متخذاً للإبل ولا مبنياً لذلك بناء يخصه فلا يلحق به.

وكذلك المجزرة والمزيلة أنها تصير مجزرة ومزيلة بالفعل فيها لا بنفس بنائها فليس العلو تابعاً للسفل في الفعل ولا في البناء المختص بذلك.

ومن أصحابنا من قال بجواز الصلاة على علو جميع هذه المواضع وهو ظاهر كلام كثير من أصحابنا، لأن ما فوق سقف الحش والحمام قد لا يدخل في النهي لفظاً^(١) ولا معنى، لأن الاسم قد لا يتناوله فإنه لو حلف لا يدخل حشاً ولا حماماً لم يحنث بصعود على سطح حش أو حمام، بخلاف من حلف لا يدخل داراً، لأن الحش والحمام ونحوهما أسماء لأماكن معدة لأمر معلومة، وظهورها ليست من ذلك في شيء، وكونها مظنة النجاسة أو مظنة الشياطين لا يتعدى إلى ظهورها، والهواء تبع للقرار

(١) انظر الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٠٥، والمبدع ١/ ٣٩٦.

في الملك ونحوه، أما أنه يتبعه في كل شيء فليس كذلك فإن كل أحد يعلم أن هواء المزبلة ليس مزبلة وهواء الحش الذي فوق سطحه ليس حشاً.

فأما إن كان العلو قد اتخذ لشيء آخر بحيث لا يتبع السفلى في الاسم فإنه تصح الصلاة فيه، قال أحمد في رواية أبي داود: إذا بنى رجل مسجداً فأراد غيره هدمه وبناءه^(١) فأبى عليه الأول فإنه يصير إلى قول الجيران ورضاهم إذا أحبوا هدمه وبناءه^(٢) وإذا أرادوا أن يرفعوا المسجد ويعمل في أسفله سقاية فمنعهم من ذلك مشايخ ضعفى، وقالوا: لا نقدر نصعد فإنه يرفع ويجعل سقاية، لا أعلم بذلك بأساً وينظر إلى قول أكثرهم^(٣) فقد نص على بناء المسجد على ظهر السقاية، قال في رواية حنبل: لا ينتفع بسطح المسجد، فإن جعل السطح مسجداً انتفع بأسفله وإن جعل أسفله مسجداً لا ينتفع بسطحه، وكذلك قال القاضي وغيره، فإن كانت المساجد مغلقة على حوانيت أو سقايات فالصلاة فيها جائزة، لأن ما تحتها ليس بطريق، وقال أبو محمد المقدسي صاحب الكتاب رحمه الله: إن كان المسجد سابقاً وجعل تحت طريق أو عطن أو غيرهما من مواضع النهي، أو كان في غير مقبرة فحدثت المقبرة حوله لم يمنع بغير خلاف لأنه لم يتبع ما حدث بعده^(٤) وهذا يقتضي أنه جعل من صور الخلاف ما إذا أحدث المسجد على عطن ونحوه من أمكنة النهي.

(١) في مسائل أبي داود ص (٤٦): «فجاء رجل فأراد أن يهدمه فيبينه بناء أجود من ذلك فأبى عليه الباني الأول».

(٢) (٣) مسائل أحمد لأبي داود ص (٤٦).

(٤) المغني ٢/٤٧٥.

والذي صرح به الأصحاب هو ما ذكرناه وهو منصوص أحمد، والفقه فيه ظاهر فإن العلو إذا اتخذ لشيء آخر غير ما اتخذ السفلى له لم يكن أحدهما بأن يجعل تابعاً للآخر بأولى من العكس، وإنما يجعل تابعاً له عند الإطلاق ألا ترى أنه لو قال بعثك هذا الحش وفوقه مسكن أو مسجد لم يدخل في مطلق البيع بخلاف ما لو كان ظهره خالياً؛ ولأن الهواء إنما يتبع القرار في العقود عند الإطلاق، فإذا قيد العقد بأن قيل بعثك التحتاني فقط لم يدخل، واتخاذ العلو لأمر آخر غير ما اتخذ له السفلى بمنزلة إخراجها عن كونه تابعاً له في القول وتقييد له بصيغة توجب الانفراد، ولو حلف لا يدخل حشاً أو عطن إبل أو مزبلة أو حماماً فدخل مسجداً مبنياً على ظهور هذه الأشياء لم يجز أن يقال إنه يحنث في يمينه.

فصل

وأما علو المقبرة فإن كان قد بني على المقابر بناء منهي عنه كمسجد أو بناء في المقبرة المسبلة كانت الصلاة عليه صلاة في موضع محرم، أما البناء في المقبرة المسبلة فإن الصلاة عليه صلاة على مكان مغصوب، والصلاة في علو المسجد صلاة في مسجد في القبور، وأيضاً فإن الصلاة على ظهر البناء المذكور اتخاذاً للقبور مساجد ودخول في لعن النبي ﷺ أهل الكتاب عليه فإنهم لما اتخذوا الأبنية على قبور أنبيائهم وصالحهم لعنوا على ذلك سواء صلوا في قرار المبنى أو علوه^(١).

(١) سبق تخريجه ص (٤٢٧).

وإن كان الميت قد دفن في دار وأعلاها باق على الإعداد للسكنى فعلى ما ذكره أصحابنا تجوز الصلاة فيه، لأن ذلك ليس من المقبرة أصلاً ولا تبعاً إلا أن نقول بإلحاق العلو بالسفل مطلقاً على الوجه الذي تقدم في علو العطن والحش إذا كان مسجداً، وإن لم يبق معداً للسكنى ونحوها، فهو كما لو دفن في أرض مملوكة ثم بني عليه بناء لم يعد للسكنى.

فعلى ما دل عليه كلام أحمد وأكثراً أصحابه لا يصلى فيه، لأن هذا البناء منهي عنه وهو تابع للقرار في الاسم، فيقال: هذه التربة وهذه المقبرة للعلو والسفل؛ ولأن الصلاة في علو هذا المكان بالنسبة إلى الميت كالصلاة في أسفله، ولأن حكمة النهي عن الصلاة عند القبر هو ما فيه من التشبه بعبادة الأوثان والتعظيم المفضي إلى اتخاذ القبور أوثاناً، وهذه الحكمة موجودة بالصلاة في قرار الأبنية وعلوها سواء قصد المصلي ذلك أو تشبه بمن يقصد ذلك وخيف أن يكون ذلك ذريعة إلى ذلك، ومن أجاز هذا البناء من أصحابنا ولم يجعل العلو تابعاً للقرار فإنه يلزمه أن يجوز الصلاة فيه.

فصل

وأما علو الطريق مثل السوايط والأجنحة سواء كانت مساجد أو مساكن فالمشهور عنه: أنه لا يصلى على المساجد المحدثثة على الطرقات والأنهار التي تجري فيها السفن^(١) وقال في رواية عبد الله وجعفر بن محمد:

(١) المغني ٢/ ٤٧٤، والإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٠٦.

أكره الصلاة على نهر على سباط، وقد ذكر أحمد ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه^(١) وعلل ذلك في غير موضع بأنه لا يجوز إحداثه وأنه في حكم الغصب، وكذلك علله القاضي وكثير من أصحابه وغيرهم، ولهذا خصوا هذا بالسباط المحدث، قالوا: فإن كان الطريق محدثاً بعد ما بني المسجد، مثل: أن بنى على ملكه مسجداً فأحدث تحته بعد ذلك طريق يمر الناس فيه فلا كراهة فيه، لأن أحمد إنما كره الصلاة على اتخاذه هذا لفظ القاضي.

قال: وقد تتوجه الكراهة أيضاً، وهذا الوجه هو مقتضى ما ذكره الأمدى وابن عقيل فإنهما عمما المنع، وعللا ذلك بأن الهوى تابع للقرار، بدليل أن سطح المسجد يتبعه في أحكامه، وكذلك سطح الدار فعلى هذا كل طريق لا يصلى فيه لا يصلى في سقفه، وأما حكاية هذا عن القاضي فلا يصح.

والأول هو المذهب المنصوص، لأن السباط والجناح المبني على الطريق ليس داخلاً في اسم الطريق وإنما الذي يتبع الطريق الهواء الذي بني فيه بخلاف سائر السقوف فإنها قد تتبع ما تحتها في الاسم كما تقدم، وإذا لم يكن البناء تابعاً فالحواء أيضاً ليس بطريق وإنما هو من حقوق الطريق ولا يلزم أن يكون حكم حقه حكم نفسه في كل شيء، ولأن النبي ﷺ علل النهي عن الصلاة في الجواد «بأنها مأوى الحيات والسباع»^(٢)

(١) مسائل أحمد لابنه عبد الله ص (٦٦).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٣٠).

وهذا مفقود في العلو؛ ولأن الصلاة على يمنة الطريق ويسرته تجوز لكونها ليست من الجواد والمحجة، فالعلو أبعد عن الجادة والمحجة من ميمنتها وميسرتها.

ولو كان غصب الميمنة والميسرة لا يجوز ولو صلى فيها وهو غاصب لها لم تصح صلاته، ولأن العلو إنما يتبع القرار في حكمه إذا لم يميز عن السفل، بل يجعل سقفاً له فقط، فأما إذا أعد لشيء غير ما أعد له السفل لم يكن طريقاً البتة، كالمسكن والمسجد المبني على ظهر السقاية ونحوها فإنه ليس بسقاية، ولأن الصلاة في السفينة وعلى الراحلة تجوز في الجملة مع مسيرها في الطريق فالصلاة على سقف الطريق أولى أن لا يكون صلاة في الطريق وأولى بالجواز.

قال بعض أصحابنا: ولأنه لو كان المنع في علو الطريق كونه تبعاً له، لجازت الصلاة في الساباط على النهر، لأنه موضع للصلاة في الجملة، بدليل ما لو جمد ماؤه أو كان في سفينة، وهذا^(١) ضعيف، لأنه إذا جمد لم يبق طريقاً للسفن فإن مرّ الناس فيه واتخذوه طريقاً لم تجز الصلاة فيه.

وأما الصلاة في السفينة فهي كالصلاة على الراحلة تجوز مع مسيرها في الطريق فثبت أن علة المنع أنه بناء في هواء الطريق وهذا غير جائز، لما سنذكره إن شاء الله تعالى في موضعه، فيكون كما لو بنى جناحاً أو ساباطاً في ملك غيره فإنه يكون غاصباً بذلك، وتكون الصلاة فيه صلاة في مكان مغضوب، فعلى هذا إن كان الساباط جائزاً، مثل الساباط المبني على درب غير نافذ بإذن أهله فإنه جائز بلا تردد، وكذلك إن كان الساباط لا يضر

(١) المفتي ٢/ ٤٧٥.

بالمارة وقد أذن فيه الإمام فإنه جائز فيما ذكره أصحابنا، وإن كان بدون إذن الإمام لم يجز في المشهور^(١).

وحكي رواية أخرى بالجواز.

فأما ما يضر بالمارة فإنه ممنوع رواية واحدة.

وأما المسجد المبني في الطريق فإن كان يضيق الطريق لم يجز لأنه غصب للطريق.

وإن كان الطريق واسعاً بحيث لا يضر المارة بناؤه فيه فعنه: يجوز.

وعنه: لا يجوز.

وعنه: إنما يجوز بإذن الإمام خاصة^(٢) فإذا جاز إحداثه في جانب الطريق فأحداثه في هوائه إذا لم يكن فيه ضرر أولى بالجواز، ولهذا لا يجوز لأحد أن يبني في جانب الطريق الواسع لنفسه بناءً وإن جاز أن يبني فيه مسجداً للناس، وقد يجوز أن يبني لنفسه ساباطاً إذا أذن فيه الإمام، وقد روى محمد بن ماهان السمسار عن أحمد: أنه تجوز الصلاة في الساباط المحدث على الطريق دون الساباط المحدث على النهر، فعلمه بعض أصحابنا: بأن الطريق محل للصلاة في الجملة إذا اتصلت الصفوف في الجمع والأعياد، بخلاف النهر الكبير، ويحتمل أن تكون علقته: أن في اتخاذ الساباط على الطريق منفعة لأبناء السبيل، لأنه يسترهم من الحر والمطر والثلج، بخلاف الساباط على النهر فإنه لا منفعة فيه لأحد^(٣).

(١) المغني ٢/ ٤٧٤، والشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ٣٠٨.

(٢) الشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ٣٠٧.

(٣) المغني ٢/ ٤٧٥، والفروع ١/ ٣٧٣، والمبدع ١/ ٣٩٦، والإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٠٦.

فصل

وأما الصلاة إلى هذه المواضع، فقد نص أحمد في مواضع على كراهة الصلاة إلى المقبرة والحش والحمام، قال في رواية الأثرم: إذا كان المسجد بين القبور لا تصلى فيه الفريضة، وإن كان بينها وبين المسجد حاجز فرخص أن يصلى فيه على الجنائز ولا يصلى فيه على غير الجنائز وذكر حديث أبي مرثد عن النبي ﷺ: «لا تصلوا إلى القبور»^(١) وقال: إسناده جيد^(٢)، وقال في رواية الميموني وقد سئل عن الصلاة إلى المقابر والحش؟ فكرهه^(٣)، وقال في رواية أبي طالب وقد سئل عن الصلاة في المقبرة والحمام والحش؟ وكرهه، وقال: لا يعجبني أن يكون في القبلة قبر ولا حش ولا حمام^(٤) وإن كان يجزيه، ولكن لا ينبغي قال أبو بكر في الشافي: يتوجه في الإعادة قولان:

أحدهما: لا يعيد^(٥)، بل يكره وهذا هو المنصوص في رواية أبي طالب وهو اختيار القاضي.

والثاني: يعيد لموضع النهي^(٦)، قال أبو بكر: وبه أقول، قال ابن عقيل: نص أحمد على حش في قبلة مسجد لا تصح الصلاة فيه، وكذلك قال ابن حامد: لا تصح الصلاة في المقبرة والحش ولم يذكر الحمام^(٧)،

(١) سبق تخريجه ص (٤٢٦). (٢) المغني ٢/ ٤٧٣.

(٣) انظر: الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٠، ٣١١. (٤) المغني ٢/ ٤٧٣.

(٥) وهو المذهب. (الفروع ١/ ٣٧٤، والمبدع ١/ ٣٩٧، والإنصاف مع الشرح ٣/ ٣١٠).

(٦)(٧) المغني ٢/ ٤٧٣، والفروع ١/ ٣٧٤. وقال في الاختيارات ص (٤٤): «لا تصح الصلاة في المقبرة ولا إليها... ولا تصح الصلاة في الحش ولا إليه».

وقال كثير من أصحابنا منهم الأمدي: لا تجوز الصلاة إلى القبر، وصرح جماعة منهم بأن التحريم والإبطال مختص بالقبر، وإنما كرهت الصلاة إلى هذه الأشياء لما تقدم عن أبي مرثد الغنوي أن النبي ﷺ قال: «لا تصلوا إلى القبور»^(١).

وكذلك حديث عمرو وغيره في «النهي عن الصلاة إلى القبر»^(٢)، وعن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه «أنه كان يكره الصلاة في مسجد قبلته نتن أو قذر» رواه البخاري في تاريخه^(٣)، وعن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: «تكره الصلاة إلى حش» رواه سعيد^(٤) وعن إبراهيم النخعي: «كانوا يكرهون ثلاثة أبيات أن يكون قبلة: الحمام والحش والقبر» رواه حرب^(٥).
وذهبت طائفة من أصحابنا: إلى جواز الصلاة إلى هذه المواضع مطلقاً من غير كراهة، وهو قول ضعيف جداً لا يليق بالمذهب^(٦).

ومنهم من لم يكره ذلك إلا في القبر خاصة، لأن النهي عن النبي ﷺ إنما صح في الصلاة إلى القبور كما تقدم ولأنها هي التي يخاف أن تتخذ أوثاناً فالصلاة إليها شبيهة بالصلاة بين يدي الصنم وذلك أعظم من الصلاة بينها، ولهذا كانوا يكرهون من الصلاة إلى القبر ما لا يكرهونه من الصلاة إلى المقبرة، وهذه حجة من رأى التحريم والإبطال مختصاً

(١) سبق تخريجه ص (٤٢٦).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٣٧).

(٣) التاريخ الكبير ٧/ ١٣٩ في ترجمة فطير.

(٤) سبق تخريجه ص (٤٣٨).

(٥) سبق تخريجه ص (٤٣٨).

(٦) انظر ص (٤٧٩).

بالصلاة إلى القبر وإن كره الصلاة إلى تلك الأشياء، وهو قول قوي جداً، وقد قاله كثير من أصحابنا.

ووجه الكراهة في الجميع: ما تقدم عن الصحابة والتابعين من غير خلاف علمناه بينهم؛ ولأن القبور قد اتخذت أوثاناً وعبدت بالصلاة إليها يشبه الصلاة إلى الأوثان وذلك حرام وإن لم يقصده المرء، ولهذا لو سجد إلى صنم بين يديه لم يجز ذلك، والحش والحمام موضع الشياطين ومستقرهم، وقد أمر النبي ﷺ بالدنو إلى السترة خشية أن يقطع الشيطان على المصلي صلاته^(١) وقال: «تفلت علي البارحة شيطان، فأراد أن يقطع علي صلاتي» وقال: «الكلب الأسود يقطع الصلاة»^(٢) ووجه ذلك: بأنه شيطان وتبين بذلك أن مرور الشيطان بين يدي المصلي يقدح في صلاته، فالصلاة إلى مستقره ومكانه مظنة مروره بين يدي المصلي؛ ولأن الصلاة إلى الشيء استقبال له وتوجه إليه وجعل له قبلة، فإن ما يستقبله المصلي قبلة له كما أن البيت قبلة له يبين هذا أن النبي ﷺ: «نهى عن النخامة في القبلة»^(٣) والاستقبال داخل في حدود الصلاة ولهذا أمرنا أن نستقبل في صلاتنا أشرف البقاع وأحبها إلى الله وهو بيته العتيق فينبغي للمصلي أن يجتنب استقبال الأمكنة الخبيثة والمواضع الردية ألا ترى أنا نهينا أن نستقبل القبلة بغائط أو بول، فكيف إذا كان البول والغائط والشياطين ومواضع ذلك في القبلة وقت الصلاة.

(١) سبق تخريجه ص (٤٥٥).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٥٥).

(٣) سبق تخريجه ص (٣١٩) من حديث جابر رضي الله عنه.

قال القاضي: ولأن القبر والحش مدفن النجاسة، وقد بينا كراهة الصلاة إلى النجاسة.

قال: ويكره الصلاة إلى قوم من أهل الذمة نص عليه في رواية عبدالله في ملاحين مجوس يكونون بين يدي القوم في السفينة بنجوفهم^(١) ويصلون^(٢)، وقال في رواية أبي طالب: هونجس وكرهه قال: وإنما كره ذلك، لأن من الناس من يقول: إنهم أنجاس، وقد كره للإنسان أن يصلي مستقبلاً لنجاسة، لأن قبلته جهة رحمته، ولهذا منع القاضي أن يستقبل القبلة بغائط أو بول فأولى أن يكره للمصلي ذلك.

وقال غير القاضي: لانكره الصلاة إلى شيء من النجاسات. ولا فرق عند عامة أصحابنا بين أن يكون الحش في ظاهر جدار المسجد أو في باطنه، واختار ابن عقيل: أنه إذا كان بين المصلي وبين الحش ونحوه حائل مثل جدار المسجد لم يكره^(٣) كما لو كان بينه وبين المار حائل.

والأول: هو المأثور عن السلف، وهو المنصوص حتى قال في رواية أبي طالب في رجل حفر كنيفاً إلى قبلة المسجد: يهدم وقال في رواية المروذي في كنيف خلف قبلة المسجد: لا يصلى إليه، وقيل له: إن الدار لأيتام والحائط لهم ترى أن يضرب على الحائط ساج أو شيء؟ قال: إن كان وصياً غير الكنيف أو حوله، وإن كانوا صغاراً لم يرخص لهم أن يضربوا عليه الساج، وقال: يعجبني أن يكون بينهما أذرع، فقليل له: يضيق

(١) متجاف السفينة: هو سُكَّانُهَا الذي تعدل به، سمي به لارتفاعه. (لسان العرب ٩/ ٣٢٣).

(٢) لم أقف عليه في مسائل أحمد لابنه عبدالله. (٣) الاختيارات ص (٤٤).

المسجد؟ فقال: وإن ضاق، قال القاضي: فقد نص على إزالة الحش من ظهر القبلة ويّين أنه إذا جعل بينه وبين المسجد حائل بالساج لا يزيل الكراهة حتى يفصل بين الحش وبين قبلة المسجد، قال ابن حامد وغيره: ومتى كان بين الحش وبين حائط المسجد حائط أخرجازت الصلاة إليه. فأما المقبرة إذا كانت قدام حائط المسجد، فقال الآمدي وغيره: لا تجوز الصلاة إلى المسجد الذي قبلته إلى المقبرة، حتى يكون بين حائطه وبين المقبرة حائل آخر، وذكر بعضهم: أن هذا منصوص أحمد، لقوله المتقدم في رواية الأثرم.

وقال القاضي: إذا لم يكن يعني المصلي في أرض المقبرة، بل كانت المقبرة أمامه، فقال شيخنا: إن كان بينه وبينها حاجز جازت الصلاة لأنه ليس يصلي فيها ولا إليها وإن لم يكن بينه وبينها حاجز لم تجز الصلاة كما لو كان في أرضها فإن كان بينه وبين هذه الأشياء عدة أذرع لم تكره الصلاة على ما نص عليه في رواية المروذي.

فصل

وأما الصلاة في سائر المواضع المنهي عنها، فقال القاضي: تكره الصلاة إليها كما تكره إلى هذه المواضع، فتكره الصلاة إلى الطريق وأعطان الإبل والمجزرة، لأن النص على واحد منها تنبيه على غيرها، ولأنها مظان النجاسات، وقال كثير من أصحابنا: لا تكره الصلاة إلى بقية

المواضع وهذا هو المنصوص عن أحمد في بعضها^(١) قال في رواية ابن هانئ وقد سئل عن الصلاة إلى شط النهر والطريق أمامه؟ أرجو أن لا يكون به بأس ولكن طريق مكة يعجبني أن يتنحى عنه^(٢) ونحو ذلك نقل المروزي، وذلك لأن الأثر لم يرد بذلك، ولأن النبي ﷺ «كان تنصب له العنزة فيصلي إليها والناس يمرون بين يديه»^(٣) وقال: «إذا صلى أحدكم فليجعل بين يديه مثل آخرة الرحل، ثم لا يضره ما مر أمامه»^(٤) ولم يفرق بين الطريق وغيرها مع العلم بأن المرور أكثر ما يكون في الطرقات، وهذه المسائل وما يشبهها تناسب باب القبلة والسترة، وإنما هذا استطراد.

فصل

وأما الصلاة في الكعبة فالنفل فيها أخف من الفرض فإذا صلى النافلة في جوف الكعبة صحت صلاته هذا هو المعروف والمشهور عن أحمد وأصحابه^(٥).
وحكي عنه رواية: أنه لا يصح النفل فيها^(٦).

(١) انظر ص (٤٧٩).

(٢) مسائل أحمد لابن هانئ ص (٦٧).

(٣) أخرجه البخاري في الأذان/ باب هل يتبع المؤذن فاه هاهنا وهاهنا؟ (٦٣٣)، ومسلم في الصلاة/ باب سترة المصلي (٥٠٣).

(٤) أخرجه مسلم في الصلاة/ باب سترة المصلي (٤٩٩).

(٥) المغني ٢/ ٤٧٥، ٤٧٦، والفروع ١/ ٣٧٥، والمبدع ١/ ٣٩٨.

(٦) الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣١٤.

وحكي عنه: أنه يصح ولا يستحب، لما سيأتي في الفرض^(١).
 ووجه المذهب: ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أحب أن أدخل البيت وأصلي فيه، فأخذ رسول الله ﷺ بيدي فأدخلني الحجر فقال: صلي في الحجر إذا أردت دخول البيت فإنما هو قطعة من البيت» رواه الخمسة إلا ابن ماجه وصححه الترمذي^(٢)، وعن عثمان بن طلحة رضي الله عنه قال: قال لي النبي ﷺ: «إني كنت رأيت قرني الكباش حين دخلت البيت فنسيت أن أمرك أن تخمرهما فخرهما فإنه لا ينبغي أن يكون في قبلة البيت شيء يلهي المصلي» رواه أحمد وأبو داود^(٣)، وعن سالم عن أبيه قال: «دخل رسول الله ﷺ البيت هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة فأغلقوا عليهم، فلما فتحوا كنت أول من ولج فلقيت بلالاً فسألته هل صلى فيه رسول الله ﷺ؟ فقال: نعم بين العمودين اليمانيين» متفق عليه^(٤).

وفي رواية للبخاري عن ابن عمر أنه كان إذا دخل الكعبة جعل الباب قبل ظهره ومشى حتى إذا كان بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريباً من

(١) الفروع ١/ ٣٧٦.

(٢) أخرجه أحمد ١٦، ٦٧، ٩٢، وأبو داود في المناسك/ باب الصلاة في الحجر (٢٠٢٨)، والترمذي في الحج/ باب ما جاء في الصلاة في الحجر (٨٧٦) وقال: «حسن صحيح» والنسائي في الحج/ باب الحجر ٥/ ٢١٩.

(٣) أخرجه أحمد ٤/ ٦٨، ٥/ ٣٨٠، وأبو داود في الموضع السابق (٢٠٣٠)، وسكت عنه.

(٤) أخرجه البخاري في الحج/ باب إغلاق البيت (١٥٩٨)، ومسلم في الحج/ باب استحباب دخول الكعبة للحاج (١٣٢٩) (٣٩٣).

ثلاثة أذرع صلى يتوخى المكان الذي أخبره بلال أن النبي ﷺ صلى فيه»^(١) وفي رواية لأحمد والبخاري: «أنه قال لبلال: هل صلى رسول الله ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم بين الساريتين اللتين عن يسارك إذا دخلت، ثم خرج فصلى في وجه الكعبة ركعتين»^(٢)، وفي رواية متفق عليها قال: «جعل عموداً عن يمينه، وعموداً عن يساره، وثلاثة أعمدة وراءه، وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة ثم صلى»^(٣)، وفي رواية متفق عليها: «ونسيت أن أسأله كم صلى؟»^(٤) وهي أصح فلعل ابن عمر فيما بعد علم أنه صلى ركعتين، وعن عبد الرحمن بن صفوان قال: «قلت لعمر بن الخطاب: كيف صنع رسول الله ﷺ حين دخل الكعبة؟ قال: صلى ركعتين» رواه أبو داود^(٥) وعن ابن عمر وأبي جعفر عن أسامة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ «صلى في الكعبة» رواه أحمد^(٦).

وعن عثمان بن طلحة رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «صلى في البيت ركعتين وجاهك حيث تدخل بين الساريتين» رواه أحمد^(٧)، فقد أمر ﷺ

(١) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب حدثنا إبراهيم بن المنذر (٥٠٦).

(٢) أخرجه أحمد ٣/٢، والبخاري في الصلاة/ باب «واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى» (٣٩٧).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب الصلاة بين السور (٥٠٥)، ومسلم في الحج/ باب استحباب دخول الكعبة للحاج.

(٤) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب الأبواب والغلق للكعبة (٤٦٨)، ومسلم في الحج/ باب استحباب دخول الكعبة للحاج (١٣٢٩).

(٥) أخرجه أبو داود في المناسك/ باب الصلاة في الكعبة (٢٠٢٦). وسكت عنه.

(٦) أخرجه الإمام أحمد ٥/٢٠١.

(٧) أخرجه أحمد في المسند ٣/٤١٠.

عائشة بالصلاة في البيت^(١) وصلى هو في البيت^(٢)، وأمر بصون البيت عما يلهي المصلي فيه^(٣) فعلم أن الصلاة فيه جائزة وأنه موضع للصلاة، وقوله في الحديث الماضي: «وظهر بيت الله الحرام»^(٤) دليل على أنه باطنه ليس من مواضع النهي.

فإن قيل: فقد روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: «لما دخل النبي ﷺ البيت دعا في نواحيه كلها ولم يصل حتى خرج منه» متفق عليه^(٥)، وفي رواية عن ابن عباس عن أسامة نحو ذلك رواه أحمد ومسلم^(٦).

قيل: أما دخول النبي ﷺ الكعبة والصلاة فيها فقد ثبت على وجه لا يمكن دفعه، وكان ذلك عام الفتح قال ابن عمر: «أقبل النبي ﷺ عام الفتح وهو مردف أسامة على القصواء ومعه بلال وعثمان» وذكر الحديث أخرجاه^(٧)، وأما حديث ابن عباس فربما ظن أنه كان في حجة الوداع، وأن النبي ﷺ حينئذ لم يصل فيها إلا أنه قد روي فيه عن ابن عباس ما يدل على أنه أراد دخوله عام الفتح أيضاً.

(١) سبق تخريجه ص (٤٨٥).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٨٥).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٨٥).

(٤) سبق تخريجه ص (٤٣٠).

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب «واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى» (٣٩٨)، ومسلم في الحج/ باب استحباب دخول الكعبة (١٣٣١).

(٦) أخرجه أحمد ٥/٢٠١، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ومسلم في الموضع السابق، (١٣٣٠).

(٧) سبق تخريجه ص (٤٨٥).

فإن لم يكن حديث ابن عمر وحديث ابن عباس في وقتين متغايرين، وإلا فحديث ابن عمر هو الصواب، لأنه مثبت عن بلال شيئاً شاهده وعايته، والمثبت أولى من النافي، ولأن ابن عباس لم يدخل معهم بل كان إذ ذاك صغيراً له نحو عشرين، وإنما روى الحديث عن أسامة وقد روى غيره عن أسامة خلافه فإن لم يكونا واقعتين فلعل أسامة كان مشغولاً بدعاء وابتهاال حين دخول البيت في بعض نواحيه فلم ير النبي ﷺ يصلي لاسيما والباب موجب عليهم ثم لعله بعد ذلك أخبره أسامة أو عثمان أن النبي ﷺ صلى فيه.

فصل

ولابد أن يكون بين يديه شيء من الكعبة في حال قيامه وركوعه وسجوده، فلموسجد على منتهى السطح أو على عتبة الباب لم تصح صلاته، لأنه لم يستقبل شيئاً من القبلة بل هو مصل إلى غير الكعبة فإن كان الذي بين يديه ليس بشاخص، مثل: أن يصلي إلى الباب وهو مفتوح وليست له عتبة شاخصة أو يصلي على السطح ولا سترة أمامه لم تصح صلاته في المنصوص من الوجهين^(١).

قال في رواية الأثرم: إذا صلى فوق الكعبة فلا تجوز صلاته^(٢)، وقال

(١) جماهير الأصحاب: يشترط لصحة النافلة أن يكون بين يديه شيء شاخص منها (المغني ٢/ ٤٧٦، والشرح مع الإنصاف ٣/ ٣١٤، والفروع ١/ ٣٧٦).

(٢) انظر: الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٥١.

في رواية ابن الحارث. لا يصلى فوق بيت الله الحرام، وقال في رواية الأثرم: أما فوق الكعبة فلم يختلفوا أنه لا يجوز واحتج بالحديث «لا قبله له» وهذا اختيار الأمدى وابن عقيل، وحكي ذلك عن القاضي وعامة أصحابنا^(١).

وفي الثاني: تصح^(٢) وهو اختيار جماعة من المتأخرين وهو الذي ذكره القاضي في المجرد، فإنه قال: تجوز صلاة النافلة فيها إذا توجه إلى غير الباب، وإن توجه إلى الباب وهو مغلق أو مردود أجزأه، وإن كان مفتوحاً وكان بين يديه من عرصة البيت جاز، وإن لم يكن لم يجز قال: وإن انهدم البيت وبقيت العرصة ولم يبق هناك منها شيء شاخص عن وجه الأرض وصلى بناحية العرصة متوجهاً إليها أجزأه وإن وقف على العرصة لم تجزئه الفريضة، وإن كانت نافلة ولم يكن بين يديه شيء منها كأن وقف آخرها متوجهاً إلى غيرها لم تجزه، وإن وقف على العرصة وبين يديه منها ما يتوجه إليه وسجد أجزأه.

قال: ولا تجوز الفريضة على ظهر الكعبة وتجاوز صلاة النافلة إذا كان بين يديه شيء منها، فإن لم يكن بين يديه شيء منها كأن وقف على السطح بحيث لا يكون بين يديه شيء من أرض السطح لم يجزه إلا أن يكون بين يديه شيء منصوب بناء أو خشبة مسمرة فإن كان فوقه لبن أو آجر معبأ بعضه على بعض أو خشبة معروضة غير مسمرة لم تجزه، لأنه ليس من البيت بدليل أنه لا يتبعه في البيع وكذلك لو كان حبل ممدود فهذا يبين أن

(١) انظر: الإنصاف مع الشرح ٣/٣١٦.

(٢) وهذا هو المذهب كما في الإنصاف. (المغني ٢/٤٧٦، والإنصاف مع الشرح ٣/٣١٥، والمبدع ١/٣٩٩).

القاضي إنما اشترط البناء الشاخص في موضع لم يكن بين يديه شيء من العرصة، وأن المشروط عنده أحد أمرين: إما شيء من أرض السطح أو البناء، كما أنه في الصلاة إلى الباب اعتبر أحد أمرين: إما كون الباب سترة له أو كون شيء من العرصة بين يديه وهذا إيضاح وتبيين، لأنه يلزم من كون الباب والسترة بين يديه أن يكون بين يديه شيء من العرصة.

ووجه ذلك: أن الواجب استقبال هوائها دون بنائها، بدليل: المصلي على أبي قبيس وغيره من الجبال العالية فإنه إنما يستقبل الهواء لا البناء، بدليل: ما لو انتقضت الكعبة والعياذ بالله فإنه يكفيه استقبال العرصة والهواء فعلى هذا إذا صلى في الحجر وهو مستدبر البناء أو مستقبل الممر وقلنا: إن استقبال الحجر جائز فيجب أن يجزئه وفيه قبح.

والأول: أصح لما تقدم من الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «سبعة مواطن لا تجوز فيها الصلاة وعدّ منها فوق ظهريت الله» وفي لفظ: «ظاهر بيت الله»^(١).

وعن عمر رضي الله عنه أنه «نهى عن الصلاة على ظهر الكعبة»^(٢) ذكره القاضي فلَوْلَمْ تجب الصلاة إلى شيء شاخص مرتفع لم يكن بين ظاهريت الله وباطنه فرق، بل هذا نص في منع الصلاة فوق ظهريت الله، ولا يجوز أن يحمل على ما إذا سجد على منتهى الكعبة، لأن الحديث عام في جميع المواضع التي فوق الظهر عموماً مقصوداً وهذه الصورة نادرة لا يجوز أن تقصد وحدها من مثل هذا العموم مع غير قرينة يبين بها مراد

(١) سبق تخريجه ص (٤٣٠).

(٢) لم أقف عليه.

المتكلم فإن هذا لو وقع كان تلبساً، ثم إن هذه الصورة أمرها ظاهر لا يخفى على أحد فلا تكاد تقصد بالبيان، ثم إن مثل هذه الصورة تقع في الصلاة في جوف الكعبة إذا استقبل الباب مفتوحاً، ثم أنه جميع المواضع التي ذكر أنه لا تجوز الصلاة فيها من المقبرة والحش والحمام لا يصلى في شيء منها كذلك ظهر الكعبة يجب أن لا يصلى في شيء منه وهذا ظاهر لمن تأمله، وأيضاً فإن هذا إجماع عن السلف كما حكاه أحمد رضي الله عنه وكما سيأتي، تقريره، وأيضاً فقول النبي ﷺ: «هذه القبلة»^(١)، وفي حديث آخر: «استحلال الكعبة البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتاً»^(٢) دليل على أن القبلة هو الشيء المبني هناك الذي يشار إليه ويمكن استحلاله وتسمى كعبة وبيتاً.

وأيضاً فإن الله سبحانه قال: ﴿وطهر بيتي للطائفين والقائمين والركع السجود﴾^(٣) وقال: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً للناس﴾^(٤) فبين أن الطواف والركوع والسجود إنما هو متعلق بالبيت والبيت أو الكعبة لا يكون اسماً إلا للبناء فأما العرصة والهواء فليس هو بيتاً ولا كعبة؛ وأيضاً فلو كان استقبال هواء العرصة والطواف به كافياً لم يجب بناء البيت ولم يحتج إليه، فلما أمر الله إبراهيم خليله ببناء بيته وبدعاء الناس إلى حجه حينئذ

(١) سبق من حديث ابن عباس عن أسامة، ص (٤٨٥).

(٢) أخرجه أبو داود في الوصايا/ باب ما جاء في التشديد في أكل مال اليتيم (٢٨٧٥)، والحاكم ٥٩/١، ٢٥٩/٤، والبيهقي ٤٠٨/٣. وذكر الحاكم أن رواه محتج بهم في الصحيح سوى عبد الحميد بن سنان، قال الذهبي: «لجهالته».

(٣) سورة الحج الآية (٢٦).

(٤) سورة المائدة الآية (٩٧).

وكان من أشرط الساعة خراب هذه البنية علم أن دين الله منوط ببنية تكون هناك وأن لا يكون وجودها وعدمها سواء، وأن هذه البنية إذا زالت زوالاً لا تعود بعده فقد اقترب الوعد الحق بما يكون من رفع كتاب الله المنزل من الصدور والمصاحف وقبض أرواح المؤمنين الذين هم أهل دين الله، وذلك دليل واضح أنه لا دين يقوم لله إلا بوجود البنية المعظمة المكرمة المشرفة؛ وأيضاً فإن النبي ﷺ «سن لكل مصل أن ينصب بين يديه شيئاً يصلي إليه»^(١) وكره الصلاة إلى الهواء المحض، فكيف تكون قبله الله التي يجب استقبالها هواء محضاً.

وأما ما ذكره من الصلاة إلى أبي قبيس ونحوه فإنما ذاك لأن بين يدي المصلي قبله شاخسة مرتفعة وإن لم تكن مسامتة له فإن المسامتة غير مشروطة كما لم تكن مشروطة في الائتمام بالإمام مع أن المأموم خلفه فكذلك المصلي على أبي قبيس خلف الكعبة ووراءها وإن كان أعلا منها، وأما إذا زال بناء الكعبة فنقول بموجبه وأنه لا تصح الصلاة حتى ينصب شيئاً يصلي إليه، لأن أحمد جعل المصلي على ظهر الكعبة لا قبله له فعلم أنه جعل القبلة الشيء الشاخص، وكذلك قال الأمدى: إن صلى بإزاء الباب وكان مفتوحاً لم تصح الصلاة، وإن كان مردوداً صحت الصلاة، وإن كان الباب مفتوحاً وبين يديه شيء منصوب كالسترة صحت الصلاة، لأنه يصلي إلى جزء من البيت فإن زال بنيان البيت والعياذ بالله وصلى وبين يديه شيء صحت الصلاة وإن لم يكن بين يديه شيء لم تصح

(١) سبق تخريجه ص (٤٨٤).

الصلاة^(١).

وإن صلى على ظهر الكعبة الفرض لم تصح صلاته، وإن صلى النفل وليس بين يديه شيء لم تصح صلاته فإن كان بين يديه شيء صحت صلاته، وهذا من كلامه يدل على أن البناء لو أزيل لم تصح الصلاة إلا أن يكون بين يديه شيء، وإنما يعني به والله أعلم شيئاً شاخصاً كما قيده فيما إذا صلى إلى الباب، وكذلك قوله في الصلاة على الظهر إذ لا يجوز أن يفرق بين الصلاة على الظهر والصلاة على الباب، ولأنه علل ذلك بأنه إذا صلى إلى سترة فقد صلى إلى جزء من البيت فعلم أن مجرد العرصة غير كاف، ويدل على ذلك ما ذكره الأزرقى في أخبار مكة عن ابن جريج قال: «سمعت غير واحد من أهل العلم ممن حضر بناء ابن الزبير حين هدم الكعبة وبنائها، وذكر الحديث إلى أن قال: فما ترجلت الشمس حتى ألصقها كلها بالأرض من جوانبها جميعاً وكان هدمها يوم السبت النصف من جمادى الآخرة سنة أربع وستين، ولم يقرب ابن عباس رضي الله عنه مكة حين هدمت الكعبة حتى فرغ منها، وأرسل إلى ابن الزبير: «لا تدع الناس بغير قبلة انصب لهم حول الكعبة الخشب واجعل عليها الستور حتى يطوف الناس من ورائها ويصلون إليها، ففعل ذلك ابن الزبير رضي الله عنه»^(٢) وذكر الحديث، وقد رواه مسلم في صحيحه عن عطاء في قصة ابن الزبير لما هدم البيت وأعادته على قواعد إبراهيم، قال: فنقضوه حتى

(١) الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣١٥.

(٢) أخبار مكة للأزرقى ١/ ٢٠٤.

بلغوا به الأرض فجعل ابن الزبير أعمدة يستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه^(١). وهذا من ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهم دليل على أن القبلة التي يطاف بها ويصلى إليها لا بد أن تكون شيئاً منصوباً شاخصاً وأن العرصة ليست قبلة، ولم ينقل أن أحداً من السلف خالف ذلك ولا أنكره.

نعم لو فرض أنه قد تعذر نصب شيء من الأشياء موضعها بأن يقع ذلك إذا هدمها ذو السويقتين من الحبشة في آخر الزمان فهنا ينبغي أن يكتفى حينئذ باستقبال العرصة، كما يكفي المصلي أن يخط خطاً إذا لم يجد ستره فإن قواعد إبراهيم كالخط، ولأنه فرض قد عجز عنه فيسقط بالتعذر كغيره من الفروض، ولا يلزم من الاكتفاء بالرصة عند استقبال البناء الاكتفاء بها عند القدرة على استقبال البناء، لأن فرض استقبال القبلة يسقط بالعجز كالخائف والمحجوس بين حائطين وغيرهما، وقد قال ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(٢) ولا يمتنع الصلاة في شيء من الأوقات ولا الطواف بالبيت لعدم البناء أصلاً إذا تعذر في تلك الساعة الطواف والصلاة إلى بناء، كما لا يمتنع الصلاة لتعذر شيء من شروطها وأركانها.

وذكر ابن عقيل وغيره من أصحابنا: أن البناء إذا زال صحت الصلاة إلى هواء البيت^(٣) مع قولهم: إنه لا يصلى على ظهر الكعبة، ومن قال هذا يفرق بأنه إذا زال لم يبق هناك شيء شاخص مستقبل بخلاف ما إذا كان

(١) أخرجه مسلم في الحج / باب نقض الكعبة وبنائها (١٣٣٣) (٤٠٢).

(٢) سبق تخريجه ص (٢٣٦).

(٣) المغني ٢ / ٤٧٦.

هناك قبلّة تستقبل، ولا يلزم من سقوط استقبال الشيء شاخص إذا كان معدوماً سقوط استقباله إذا كان موجوداً، كما فرقنا نحن بين حال إمكان نصب شيء وحال تعذر ذلك، وكما يفرق في سائر الشرائط بين حال الوجود والعدم والقدرة والعجز.

فإذا قلنا: لا بد من الصلاة إلى شيء شاخص فإنه يكفي شخصه ولو أنه شيء يسير كالعتبة التي للباب قاله ابن عقيل.

وقال أبو الحسن الأمدي: لا يجوز أن يصلي إلى الباب إذا كان مفتوحاً^(١)، لكن إن كان بين يديه شيء منصوب كالسترة صحت الصلاة فعلى هذا لا يكفي ارتفاع العتبة ونحوها، بل لا بد أن يكون مثل مؤخرة الرجل، لأنها السترة التي قدر بها الشارع القبلة المستحبة، فلأن تقدر بها القبلة الواجبة أولى، ثم إن كانت السترة فوق السطح ونحوه بناء أو خشبة مسمرة ونحو ذلك مما يتبع في مطلق البيع لو كان في موضع مملوك جازت الصلاة إليه، لأنه جزء من البيت، وإن كان هناك لبن أو أجربقي بعضه فوق بعض أو خشبة معروضة غير مسمرة أو حبل ونحو ذلك لم يكن قبلّة فيما ذكره أصحابنا، لأنه ليس من البيت.

ويتوجه أن يكتفى في ذلك بما يكون سترة، لأنه شيء شاخص في هواء البيت فأشبهه بناءه فإن ذلك قبلّة سواء اتصل بالعرصة أو لم يتصل بها، ولأن البيت كان ضمّاً من الحجارة غير مبني مع كون الطواف به كان مشروعاً، ولأن حديث ابن عباس وابن الزبير^(٢) فيه دليل على الاكتفاء بكل

(١) انظر: الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣١٥.

(٢) سبق تخريجه ص (٤٩٤).

ما يكون قبله وسترة فإن الخشب والستور المعلقة عليها لا تتبع في مطلق البيع.

فصل

فأما استقبال الحجر^(١)، فقال ابن عقيل في الواضح: لا يستقبل هواه ولا يعتد بالصلاة إليه، بخلاف هواء الكعبة في العلو إذا صعد على أبي قبيس، ولو هدمت العمارة جاز استقبال هوائها بخلاف الحجر، قال: وخروج الحجر عن خصيصة القبلة في الصلاة كخصيصة القرآن المنسوخ تلاوة فحكمه ثابت ولا تجوز الصلاة به، وذلك لأن الحجر بخروجه عن الكعبة في البناء لم يبق قبلة، لأن القبلة ما بني للاستقبال والحجر ليس كذلك وإن كان من البيت، ولأنه في المشاهدة والعيان ليس من الكعبة البيت الحرام وإنما وردت أحاديث بأنه كان من البيت فعمل بتلك الأحاديث في وجوب الطواف به دون الاكتفاء بالصلاة إليه احتياطاً للعبادتين.

وقال القاضي في خلافه: يجزئه التوجه إليه في الصلاة وتصح صلاته، كما لو توجه إلى حائط الكعبة، وهذا أقيس بالمذهب، لأنه من

(١) قال في الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٣١: «نص الإمام أحمد: أن الحجر من البيت وقدره ستة أذرع وشيء قاله في التلخيص وغيره، وقال ابن أبي الفتح: سبعة، وقدم ابن تميم وصاحب الفائق: جواز التوجه إليه... قال الشيخ تقي الدين: هذا قياس المذهب، والداخل في حدود البيت ستة أذرع وشيء... وقال ابن حامد: لا يصح التوجه إليه وجزم به ابن عقيل في النسخ».

البيت بالسنة الثابتة المستفيضة وبعيان من شاهده من الخلق الكثير لما
نقضه ابن الزبير.

والحجر كله ليس من البيت، وإنما الداخِل في حدود البيت ستة
أذرع وشيء، فمن استقبل ما زاد على ذلك لم تصح صلاته البتة، ولا بد أن
يستقبل شيئاً شاخصاً منه فإن استقبل ما ليس بشاخص، مثل: أن يصلي
إلى الممر، أو إلى ناحية الشام فإن الجدار الشامي من الحجر ليس مبنياً في
الكعبة فعلى الوجهين المتقدمين.

فصل

وأما صلاة الفرض في الكعبة حيث تصح صلاة النفل ففيها روايتان:
إحداهما: أنها كصلاة النافلة^(١) على ما تقدم من الأحاديث، لأن
الفرض والنفل مستويان في جميع الشرائط والأركان إلا ما استثنى من ذلك
مثل القيام والصلاة على الراحلة في السفر حيث توجهت به ونحو ذلك،
فالتفريق بينهما في غير ذلك يحتاج إلى دليل، ولأن الاستقبال الواجب في
الفرض واجب في النفل على المقيم، ولو لم يكن المصلي في البيت
مستقبلاً للقبلة لما صح فيها النفل؛ ولأن النبي ﷺ قال لعائشة: «صلي في
الحجر إذا أردت دخول البيت»^(٢) ولم يفرق، وقال للسادن: «إنه لا ينبغي
أن يكون في قبلة البيت شيء يلهي المصلي»^(٣) ولم يفرق.

(١) الهداية ١/ ٣٠، والمحرر ١/ ٤٩، والمبدع ١/ ٣٩٨.

(٢) سبق تخريجه ص (٤٨٥). (٣) سبق تخريجه ص (٤٨٥).

والرواية الثانية وهي المشهور نصاً ومذهباً^(١) : أن الفرض لا يصح في الكعبة، لأن الله سبحانه قال: ﴿فلنولينك قبلة ترضاها فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾^(٢) أي نحوه وتلقاءه بإجماع أهل العلم، لأن الشطر له معنيان هذا أحدهما، والآخر: بمعنى النصف، وذلك المعنى ليس مراداً فتعين الأول، وإذا كان الله قد فرض تولية الوجه نحو الكعبة وذلك هو الصلاة إليها، فالمصلي فيها ليس بمصل إليها، لأنه لا يقال لمن صلى في دار أو حانوت إنه مصلّ إليه.

وكذلك قال ابن عباس رضي الله عنهما «إنما أمر الناس أن يصلوا إلى الكعبة ولم يؤمروا أن يصلوا فيها»^(٣)، ولأن التوجه إليها إنما يكون باستقبالها كلها أي باستقبال جميع ما يحاذيه منها، فإذا استقبل بعضها، فليس بمول وجهه إلى الكعبة بل إلى بعض ما يسمى كعبة، ولأنه إذا استقبل البعض واستدبر البعض فليس وصفه باستقبالها بأولى من وصفه باستدبارها، بل استدبار بعضها ينافي الاستقبال المطلق، ولهذا قال ابن عباس: «لا تجعل شيئاً من البيت خلفك»^(٤) ذكره أحمد، يبين هذا أن الله سبحانه أمر بالطواف به، كما أمر بالصلاة إليه وإخراجها مخرجاً واحداً في قوله تعالى: ﴿أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود﴾^(٥) وقال

(١) وهذا هو المذهب. المغني ٢/ ٤٧٥، والهداية ١/ ٣٠، والمحرم ١/ ٤٩.

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٤).

(٣) انظر: أخبار مكة للأزرقي ١/ ٢٧٣.

(٤) المصدر السابق.

(٥) سورة البقرة الآية (١٢٥).

تعالى: ﴿وليطوفوا بالبيت العتيق﴾^(١) كما قال تعالى: ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾^(٢) ثم الطواف فيه لا يجوز فكذلك الصلاة فيه، ولما وجب على الطائف أن يطوف به كله وجب على المصلي أن يستقبله كله، واستقبال جميعه يحصل بأن تكون القبلة كلها أمامه، وإن خرج بعضها عن مسامته بدنه ومحاذاته، فإن المطابقة ليس من معنى الاستقبال في شيء إذ لو كانت من معناه ما صح أن يستقبل الجسم الكبير للصغير ولا الصغير للكبير، نعم لو خرج هو على مسامتتها ببعضه لم يكن مستقبلاً لها فعلى هذا لا يصلي الفرض في الحجر نص عليه، فقال: لا يصلي في الحجر؛ الحجر من البيت^(٣)، فأما الصلاة فإن نذر الصلاة في الكعبة جاز كما لو نذر الصلاة على الراحلة.

وأما إن نذر الصلاة مطلقاً اعتبر فيها شروط الفريضة، لأن النذر المطلق يحذى فيه حذو الفرائض فإذا نذره بصفة جائزة في الشرع قبل النذر يعتد بها، كما لو نذر أن يهدي هدياً لم يجزئه إلا ما يجزىء في الهدايا الواجبة، ولو نذر أن يهدي دراهم أو دجاجة ونحو ذلك صح نذره، وقد روى أصحابنا أن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: «يارسول الله: إني نذرت أن أصلي في البيت، فقال: صلي في الحجر فإنه من البيت»^(٤).

وهل المانع استدبار بعضه فقط أو استقبال جميعه شرط أيضاً؟ على

(١) سورة الحج الآية (٢٩).

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٤).

(٣) الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٣١.

(٤) سبق تخريجه ص (٤٨٥).

وجهين:

أحدهما: أن المانع استدبار بعضه، وقد أوماً إليه في رواية ابن القاسم، وقد سئل عن الصلاة المكتوبة في الكعبة؟ فقال: في نفسي منه شيء، وحكي عن ابن عباس أنه كان ينكره^(١)، ولأنه يجعل بعض البيت خلفه والتطوع أسهل، والصلاة فوقه أشد من الصلاة فيه، وفي بعض كتب أصحابنا هذه الرواية: الصلاة فوقه أسهل من الصلاة فيه، وأظنه غلطاً في الكتاب فعلى هذا إذا وقف على عتبة الباب أو على منتهى السطح بحيث لا يكون خلفه شيء أو وقف خارجاً منه وسجد على بعضه كالحجر والشاذروان ونحو ذلك صحت صلاته.

والوجه الثاني: لا بد أن يستقبل جميعه، فلا تصح صلاته في هذه الصور وهذا أقيس، كالطواف فإن الطواف به لافيه، وكذلك الصلاة إليه لا فيه.

وأما صلاته ﷺ في البيت فإنها كانت تطوعاً، ولذلك أغلق عليه الباب هو وأسامة وبلال وعثمان بن طلحة^(٢) وإنما كان يصلي المكتوبة بالمسلمين كلهم في الجماعة العامة؛ ولأن ذلك الوقت لم يكن وقت مكتوبة، لأنه دخل مكة ضحى وفي تلك الساعة دخل البيت ثم صلى بالمسلمين صلاة الظهر في المسجد، ولا يجب إلحاق الفرض به، لأنه ﷺ: «صلى داخل البيت ركعتين ثم خرج فصلى إلى البيت ركعتين ثم

(١) أخبار مكة للأزرقي ١/ ٢٧٣.

(٢) سبق تخريجه ص (٤٨٥).

قال: هذه القبلة»^(١) فيشبهه والله أعلم أن يكون ذكره لهذا الكلام في عقب الصلاة خارج البيت بياناً، لأن القبلة المأمور باستقبالها هي البنية كلها، لئلا يتوهم متوهم أن استقبال بعضها كافٍ في الفرض لأجل أنه صلى التطوع في البيت، وإلا فقد علم الناس كلهم أن الكعبة في الجملة هي القبلة فلا بد أن يكون لهذا الكلام فائدة وعلم شيء قد يخفى ويقع في محل الشبهة، وابن عباس روى هذا الحديث وفهم منه هذا المعنى وهو أعلم بمعنى ما سمع، لكن لم يبلغه حديث بلال «أنه ﷺ صلى داخل الكعبة»^(٢) فحمل الحديث على العموم في المكتوبة والتطوع، فالواجب: أن يوضع حديث ابن عباس موضعه، وحديث ابن عمر موضعه، ويعمل بكلا الحديثين يبين ذلك: أنه ﷺ لما صلى داخله أغلق عليه الباب، وكانت الفرائض كلها إنما يصلّيها خارج البيت، ولو كانت المكتوبة جائزة في البيت لكان يمكنه أن يصلّي المكتوبة بالناس في الحجر تحصيلاً لفضيلة أداء الفرض في الكعبة، فلما لم يفعل شيئاً من ذلك دل على أن ذلك خاص بالتطوع.

وهذا لأن الشارع يوسع في تجويزه على أحوال شتى لا تجوز في المكتوبة خصوصاً في أمر القبلة فإنه جواز التطوع للمسافر السائر إلى أي جهة توجه، لقوله تعالى: ﴿ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله﴾^(٣) لئلا يكون الاستقبال مانعاً له من الصلاة فكذلك من دخل بيت

(١) سبق تخريجه ص (٤٨٥).

(٢) سبق تخريجه ص (٤٨٥).

(٣) سورة البقرة الآية (١١٥).

ربه وأحب الصلاة لربه فيه لا يمكنه ذلك مع الاستقبال التام فعفي له عن كمال الاستقبال إذا أتى بالممكن منه تحصيلاً لمقصود الزيادة وتحية البيت، إذ كان هذا المقصود لا يمكنه فعله إلا في البيت وكان فرض كمال الاستقبال لا يمكن معه تحية البيت والصلاة فيه لله وذلك أمر مطلوب كما قلنا في صلاة المسافرين. فأما الفرض فلا اختصاص له بمكان دون مكان فكانت المحافظة على كمال الاستقبال الذي هو شرط أولى من فعله في نفس البيت ولا حاجة إلى فعله في البيت، فلم يسقط فرض الاستقبال بحال، ولهذا مضت سنة رسول الله ﷺ وسنة خلفائه الراشدين بذلك، ألا ترى أن الفرض لو كان مشروعاً في البيت لكان ينبغي أن يقف الإمام في الحجر ليحصل فضل الصلاة فيه والصلاة إليه فإن ذلك أكمل لو كان ممكناً من الصلاة إليه فقط، ومعلوم أن هذا خلاف سنة رسول الله ﷺ وسنة المسلمين أجمعين.

فصل

قال أكثر أصحابنا: لا تكرر الصلاة في الكنيسة والبيعة النظيفة^(١).

وذكر ابن عقيل فيهما روايتين:

إحداهما: كذلك^(٢).

والثانية: تكرره، واختارها لأن فيه تعظيماً لها وتكثيراً لجمعهم، ولأنهم

(٣) المغني ٢/٤٧٨.

(٢) وهذا هو الصحيح من المذهب (الإتصاف مع الشرح ٣/٣١٣).

ربما كرهوا دخولنا إليها فيكون غصباً، ولأنها مواضع الكفر ومحل الشياطين فكرهت الصلاة فيها كما كرهت في المكان الذي حضرهم فيه الشيطان^(١).

وجه الأول: ما روي عن عمر رضي الله عنه: «أنه صلى في كنيسة بالشام» رواه حرب^(٢) وعن ابن عباس «أنه لم يكن يرى بأساً بالصلاة في البيع إذا استقبل القبلة»^(٣) وعن أبي موسى «أنه صلى بحمص في كنيسة تدعى كنيسة حنا ثم خطبهم، ثم قال: أيها الناس إنكم في زمان لعامل الله فيه أجر واحد، وإنكم سيكون بعدكم زمان يكون لعامل الله فيه أجران»^(٤)، وعن أبي راشد التنوخي قال: «صلى المسلمون حين فتح حمص في كنيسة النصراني حتى بنوا المسجد»^(٥) رواه سعيد، ولم يبلغنا عن صحابي خلاف ذلك مع أن هذه الأقوال والأفعال في مظنة الشهرة، ولأنه ﷺ قال: «جعلت لي الأرض مسجداً»^(٦) ولم يستثن البيع والكنائس فيما

(١) الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣١٣.

(٢) روى البخاري في الصلاة/ باب الصلاة في البيعة ١٥٧/ ١ معلقاً بصيغة الجزم أن عمر قال: «إنا لاندخل كنائسكم من أجل التماثيل التي فيها الصورة». ووصله عبد الرزاق ٤١١/ ١، وابن المنذر في الأوسط ١٩٣/ ٢.

(٣) روى البخاري في الموضع السابق ١٥٧/ ١ معلقاً بصيغة الجزم: «وكان ابن عباس يصلي في البيعة إلا بيعة فيها تماثيل». ووصله البغوي في الجعديات كما في الفتح ٥٣٢/ ١، وابن المنذر في الأوسط ١٩٣/ ٢.

(٤) أخرجه ابن المنذر في الأوسط ١٩٤/ ٢، وابن أبي شيبة مختصراً ٨٠/ ٢، ولفظه: «أن أبا موسى صلى في كنيسة بدمشق يقال لها: نحية».

(٥) لم أقف عليه في سنن سعيد بن منصور المطبوع.

(٦) سبق تخريجه ص (٤٢٣).

استثناءه، ولأن الكفار لو استولوا على مساجد الله واتخذوها معابد لدينهم الذي لم يأذن به الله لم تكره الصلاة فيها لذلك.

فأما إن كان فيها صور فمن أصحابنا: من لم يكره الصلاة فيها أيضاً قال: لأن النبي ﷺ «لما كان يوم الفتح دخل إلى البيت فصلى فيه، وكانت فيه تماثيل»^(١).

والمذهب الذي نص عليه عامة الأصحاب: كراهة الصلاة فيها^(٢)، بل كراهة الدخول إلى كل موضع فيه تصاوير، فالصلاة فيه أشد كراهة من دخوله.

فإن كانت الصورة قد مثلت في بيوت العبادة فالصلاة هناك أقبح وأشد كراهة حتى قد قال أحمد فيمن صلى وفي كفه منديل حريفه صور: أكرهه، قال القاضي: لأن التصاوير في الثوب المحرم فكأنه حامل لشيء محرم فجري مجرى جلوسه في بيت فيه صور، وذلك مكروه وهذا هو الصواب الذي لا ريب فيه، ولا ينبغي أن يشك فيه لظهوره في دين الإسلام، فإن الذين نقل عنهم الرخصة في الصلاة في الكنائس من الصحابة شرطوا ذلك بأن لا تكون بها تماثيل، وقد ذكرناه عن ابن عباس، وذكر ابن المنذر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه «أنه قال لنصراني: إنا لا ندخل بيعكم من أجل الصور التي فيها»^(٣) وعن مقسم قال: «كان ابن عباس لا يصلى في بيت فيه تماثيل» وعنه عن ابن عباس أنه قال: «لا يصلى في كنيسة فيها

(١) سبق تخريجه ص (٤٨٥).

(٢) المغني ٢/٤٧٨.

(٣) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم ١/١٥٧، ووصله عبد الرزاق ١/٤١١.

تماثيل، وإن صار أن يخرج فيصللي في المطر»^(١) رواهما سعيد؛ ولأن النبي ﷺ لما ذكرت له الكنيسة التي بأرض الحبشة وما فيها من التماثيل قال: «أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً وصوروا فيه تلك التماثيل؛ أولئك شرار المخلوق عند الله»^(٢) وكل واحد من اتخاذ القبور مساجد ومن التماثيل فيها محرم، فالصلاة فيها تشبه الصلاة في المسجد على القبر، ولأنه بعث عليّاً رضي الله عنه «على أن لا يدع تمثالاً إلا طمسه ولا قبراً مشرفاً إلا سواه»^(٣) فإذا كان طمسها واجباً، لأنها بمنزلة الأوثان فالصلاة في المكان الذي فيه الصور كالصلاة في بيوت الأوثان، فهل يقول أحد: إن هذا جائز بلا كراهة من غير ضرورة وقد قال ﷺ: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه صورة»^(٤) فكيف لا تكره الصلاة في مكان تمنع الملائكة من الدخول إليه دائماً؟ ولأن الصور قد تعبد من دون الله، وفيها مضاهاة لخلق الله فالصلاة عندها تشبه بمن يعبدها ويعظمها، لاسيما إن كانت الصورة في جهة القبلة فإن السجود إلى جهتها يشبه السجود لغير الله.

وأما صلاة النبي ﷺ في الكعبة فهو حجة أيضاً قوية لما روي عن ابن عباس قال: «دخل النبي ﷺ البيت فوجد فيه صورة إبراهيم وصورة مريم فقال: أما هم فقد سمعوا أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة هذا إبراهيم

(١) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم ١/١٥٧، وصلة البخاري في المجموعات ١/٣٥٨.

(٢) سبق تخريجه ص (٤٢٧).

(٣) سبق تخريجه ص (٣٩٠).

(٤) سبق تخريجه ص (٣٨٩).

مصور فما له يستقسم»^(١) وفي رواية: «لما رأى الصور في البيت لم يدخل حتى أمر بها فمحيّت ورأى إبراهيم وإسماعيل بأيديهما الأعلام فقال: قاتلهم الله والله إن استقسما بالأعلام قط»^(٢) وفي رواية «لما قدم أبي أن يدخل البيت وفيه الآلهة فأمر بها فأخرجت، وأخرجوا صورة إبراهيم وإسماعيل في أيديهما الأعلام فقال رسول الله ﷺ: قاتلهم الله والله قد علموا أنهما لم يستقسما بها قط، فدخل البيت فكبر في نواحيه ولم يصل» رواه البخاري^(٣).

فهذا نص في أنه امتنع من الدخول حتى محيت الصور، فكيف يقال: إنه ﷺ صلى في الكعبة والتماثيل فيها؟ وقد روى الأزرقى «أنه ﷺ لما دخل البيت أرسل الفضل بن عباس فجاء بماء زمزم ثم أمر بثوب قبل بالماء وأمر بطمس تلك الصور فطمست»^(٤)، وروي من غير وجه «أنه لم يدخل حتى محيت الصور» ثم لو قدر أنه قد دخل قبل الطمس فإنه لم يدخل حتى طمست أو شرع في طمسها كما يدل عليه ظاهر بعض الروايات، ولو كان قد صلى بعد الأمر بطمسها فهو قد شرع في إزالة المنكر، فلا يشبه هذا من صلى في موضع الصور فيه مستقرة، ولهذا جاز للرجل أن يحضر الوليمة التي فيها منكر إذا قصد أن ينكر وإن كان الحضور قبل الإنكار.

(١) سبق تخريجه ص (٣٩١).

(٢) سبق تخريجه ص (٣٩١).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٨٧).

(٤) أخبار مكة للأزرقى ١/ ١٦٥.

فصل

ولا يصلى في مواضع الخسف نص عليه في رواية عبدالله^(١) واحتج:
بما رواه بإسناده عن حجر بن عنبس الحضرمي^(٢) قال: «خرجنا مع علي بن
أبي طالب إلى النهروان حتى إذا كنا ببابل حضرت صلاة العصر، فقلت:
الصلاة فسكت مرتين فلما خرج منها صلى، ثم قال: ما كنت أصلي بأرض
خسف بها ثلاث مرات»^(٣).

وروى أبو داود في سننه عن عمار بن سعد المرادي^(٤) عن أبي صالح
الغفاري^(٥) أن علياً رضي الله عنه «مريبابل وهو يسير فجاءه المؤذن يؤذن
بصلاة العصر فلما برز منها أمر المؤذن فأقام الصلاة فلما فرغ قال: إن
حبيبي نهاني أن أصلي في المقبرة، ونهاني أن أصلي في أرض بابل فإنها
ملعونة»^(٦) ولأن النبي ﷺ نهى عن الدخول إلى مساكن الذين ظلموا

(١) مسائل أحمد لابنه عبدالله ص (٦٨).

(٢) حجر بن العنبس الحضرمي الكوفي. صدوق. (تقريب التهذيب ١/ ١٥٥).

(٣) أخرجه البخاري معلقاً ١٥٧/ ١ قال: «ويذكر: أن علياً كره الصلاة بخسف بابل» وعبدالله في
مسائله عن أبيه موصولاً مطولاً ص ٦٨، وابن أبي شبة ١/ ٣٧٧.

(٤) عمار بن سعد السلمي المصري، وسلمهم من مراد، مقبول، وقد أرسل عن عمرات سنة ثمان
وأربعين. (تقريب التهذيب ٢/ ٤٧).

(٥) سعيد بن عبد الرحمن الغفاري، أبو صالح المصري، ثقة، قال ابن يونس: روايته عن علي مرسلة.
(تقريب التهذيب ١/ ٣٠١).

(٦) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب المواضع التي لا تجوز الصلاة فيها (٤٩٠)، وهو مرسل كما في
ترجمة أبي صالح الغفاري.

أنفسهم، وسن إن اجتزنا بها الإسراع، فروى ابن عمر أن النبي ﷺ «لما مرّ بالحجر^(١) قال: لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم إلا أن تكونوا باكين، فإن لم تكونوا باكين فلا تدخلوا عليهم أن يصيبكم مثل الذي أصابهم، ثم قنّع رسول الله ﷺ رأسه وأسرع السير حتى أجاز الوادي» متفق عليه^(٢).

وقد قيل: «إنه ﷺ أسرع السير بوادي محسر صبيحة مزدلفة وسن للحجيج الإسراع فيه»^(٣) لأنه المكان الذي نزل على أهل الفيل فيه العذاب وحسّر فيلهم فيه أي انقطع عن الحركة إلى جهة مكة، ويقال: إنه يخسف بقوم فيه، فإذا كان المكث في مواقع العذاب والدخول إليها لغير حاجة منهياً عنه فالصلاة بها أولى، ولا يقال فقد استثنى ما إذا كان الرجل باكياً، لأن هذا الاستثناء من نفس الدخول فقط، فأما المكث بها والمقام والصلاة فلم يأذن فيه بدليل حديث علي، ولأن مواضع السخط والعذاب قد اكتسبت السخط بما نزل ساكنيها وصارت الأرض ملعونة، كما صارت مساجد الأنبياء مثل مسجد إبراهيم ومحمد وسليمان صلى الله عليهم مكرمة لأجل من عبد الله فيها وأسسها على التقوى، فعلى هذا كل بقعة نزل عليها عذاب لا يصلى فيها، مثل: أرض الحجر، وأرض بابل المذكورة، ومثل: مسجد الضرار لقوله تعالى: ﴿لا تقم فيه أبداً﴾^(٤).

(١) اسم ديار ثمود بوادي القرى بين المدينة والشام. (معجم البلدان ٢/٢٠٨).

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب الصلاة في مواضع الخسف (٤٣٣)، ومسلم في الزهد/ باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم (٢٩٨٠).

(٣) أخرجه مسلم في الحج / باب حجة النبي ﷺ (١٢١٨) عن جابر رضي الله عنه.

(٤) سورة التوبة الآية (١٠٨).

فإن صلى فهل تصح صلاته، فعلى ما ذكره طائفة من أصحابنا تصح
لأنهم جعلوا هذا من القسم الذي تكره الصلاة فيه ولا تحرم^(١) لأن أحمد
كره ذلك، ولأنهم لم يستثنوه من الأمكنة التي لا يجوز الصلاة فيها،
ولأصحابنا في الكراهة المطلقة من أبي عبدالله وجهان:

أحدهما: أنه محمول على التحريم^(٢) وهذا أشبه بكلامه وأقيس
بمذهبه، لأنه قد قال في الصلاة في مواضع نهى النبي ﷺ عنها يعيد
الصلاة، وكذلك عند القاضي والشريف أبي جعفر وغيرهما طرد الباب في
ذلك بأن كل بقعة نهى عن الصلاة فيها مطلقاً لم تصح الصلاة فيها
كالأرض النجسة.

وهذا ظاهر، فإن الواجب إلحاق هذا بمواضع النهي، لأن النبي ﷺ
نهى عنه كما نهى عن الصلاة في المقبرة^(٣)، ونهى الله نبيه أن يقوم في مسجد
الضرار^(٤) ونهى النبي ﷺ عن الدخول إلى مساكن المعذبين عموماً^(٥) فإذا

(١) المغني ٢/ ٤٧٨، والشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ٣٠٤.

(٢) قال في تصحيح الفروع ١/ ٦٧: «قوله: وفي قوله: أكره ولا يعجبني.. وجهان: أحدهما: هو
للندب والتنزيه إن لم يحرمه قبل ذلك، كقوله: أكره البغخ في الطعام، وإدمان اللحم.. قدمه في
الرعاية الكبرى والشيخ تقي الدين.

والوجه الثاني: ذلك للتحريم كقول أحمد أكره المتعة، والصلاة في المقابر، واختاره خلال
وصاحبه وابن حامد.. وقال في الرعايتين والحاوي الكبير وآداب المفتي: الأولى النظر إلى
القرائن في الكل فإن دلت على وجوب أو ندم أو تحريم أو كراهة أو إباحة حمل قوله عليه
سواء تقدمت أو تأخرت أو توسطت، قلت: وهو الصواب، وكلام أحمد يدل على ذلك».

(٣) سبق تخريجه ص (٤٢٥).

(٤) كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾ التوبة: الآية (١٠٨).

(٥) سبق تخريجه ص (٥٠٨).

كان الله قد نهى عن الصلاة في الأماكن الملعونة خصوصاً، ونهى عن الدخول إليها خصوصاً وعمل بذلك خلفاؤه الراشدون وأصحابه، مع أن الأصل في النهي التحريم والفساد لم يبق للعدول عن ذلك بغير موجب وجه لاسيما والنهي هنا كان مؤكداً، ولهذا «لما عجنوا دقيقهم بماء أهل ثمود أمرهم أن يعلفوه النواضح ولا يطعموه»^(١) فأى تحريم أبين من هذا، قوم مجاهدون في سبيل الله في غزوة العسرة التي غلب عليهم فيها الحاجة وهي غزوة تبوك التي لم يكن يحصي عددهم فيها ديوان حافظ، وخرجوا في شدة من العيش وقلة من المال، ومع هذا يأمرهم أن لا يأكلوا عجينهم الذي أعز أطعمتهم عندهم فلو كان إلى الإباحة سبيل لكان أولئك القوم أحق الناس بالإباحة، فعلم أن النهي عن الدخول والاستقاء كان نهى تحريم، ثم إنه قد قرن بين الصلاة في الأرض الملعونة والصلاة في المقبرة، ثم جميع الأماكن التي نهى عن الصلاة فيها إذا صلي فيها لم تصح صلاته، فما بال هذا المكان يستثنى من غير موجب إلا عدم العلم بالسنة فيه.

فصل

قال الآمدي وغيره: وتكره الصلاة في الرجا، ولا فرق بين علوها وأسفلها^(٢) والسطح هكذا روى جماعة من السلف، هكذا ذكروا، لعل هذا

(١) أخرجه أحمد ١١٧/٢، والبخاري في الأنبياء/ باب قول الله تعالى: ﴿وإلى ثمود أخاهم

صالحاً﴾ (٣٣٧٩)، ومسلم في الزهد/ باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم (٢٩٨١).

(٢) الإنصاف مع الشرح ٣/٣١٣.

لما فيها من الصوت الذي يلهي المصلي ويشغله، ولذلك كره رفع الصوت في المسجد، وكانوا يكرهون رفع الصوت في الذكر.

فصل

السنة: أن يكون موضع الصلاة مستقراً مع القدرة، فإن لم يصل على مكان مستقر، مثل: أن يقوم على الأرجوحة التي ترجحه وهو يصلي وهو معلق في الهواء، أو يسجد على متن الماء أو الطين، أو على متن الهواء بأن يقف على سطح ويسجد على الهواء المسامت له، أو يسجد على ثلج أو قطن أو حشيش ونحو ذلك من الأجسام المنتشرة ولا يجد حجمه لم تصح صلاته، لأن القيام والقعود والركوع والسجود واجب، وإنما تتم هذه الأركان على المكان المستقر، ولهذا لا يجوز أن يسجد بالإيماء وإن بلغ إلى حدٍّ يجزيه لو كان هناك ما يسجد عليه، فعلم أن المقصود لا يتم إلا بالاستقرار.

فإن وضع يديه أو رجليه على غير مستقر فإن قلنا: السجود على الأعضاء السبعة واجب، وهو المشهور^(١) فهو كالجبهة. وأما إن كانت أعضاؤه على مكان مستقر وتحت هواء لم يضر ذلك.

فإن صلى في سفينة وأتى بجميع أركان الصلاة من القيام والاستقبال وغيرهما، أو على راحلة بأن تكون معقولة وفوقها مقعد واسع، أو يكون في

(١) المذهب: وجوب السجود على الأعضاء السبعة. ٥١٠/٥١٠ (كتاب الروايتين والوجهين ٨٠/١)، والمستوعب ١٥٨/٢، والإفصاح ١٣٢/١، والفروع ٤٣٤/١، والإقناع ١٢١/١.

محفة كبيرة، أو محمل واسع، فهل تصح صلاة الفرض لغير عذر؟ على روايتين:

أشهرهما: عند أصحابنا: أنها تصح قالوا: وسواء كانت الدابة والسفينة سائرتين أو واقفتين^(١).

وفي الأخرى: لا تصح^(٢) لأن مكانه ليس بمستقر، لأنها إن كانت سائرة فهو تابع لها في الحركة، وإن لم يكن في نفسه متحركاً، فهو كالمصلي في الأرجوحة، وإن كانت واقفة فهي في مظنة الحركة.

ومن أصحابنا من حكى الروايتين في السفينة وقال في الراحلة: لا تجوز الصلاة عليها رواية واحدة إلا لعذر، كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٣).

ووجه الأول ما روى عبدالله بن عتبة قال: «سافرت مع أبي الدرداء، وأبي سعيد الخدري، وجابر بن عبدالله، وأبي هريرة، وناس من أصحاب النبي ﷺ فصلوا في السفينة قياماً، وأمهم بعضهم بمقدمهم، قال: ولو شئنا أن نخرج إلى الحد الآخر خرجنا والحد هو الشاطئ» رواه سعيد^(٤) ولأنه مكان معتاد للتمكن عليه أتى فيه بجميع الشرائط والأركان فصحت صلاته عليه كالسرير.

وأما كون المصلي متحركاً فليس بصحيح، لأنه في نفسه ساكن مستقر وإنما يوصف بالحركة على سبيل التبع، لأن مستقره متحرك لكن تلك الحركة لا أثر لها في صلاته فإنه لا فرق بين الجلوس في السفينة والجلوس

(١) وهذا هو الصحيح من المذهب (الإنصاف ٢/ ٣١١).

(٢) (٣) الإنصاف ٢/ ٣١١.

(٤) أورده في التعليق المغني ١/ ٣٩٥-٣٩٦ وعزاه لسعيد بن منصور.

على الأرض.

وأما الصلاة على العجلة، فقال ابن عقيل: لا تصح الصلاة على العجلة، قال وهي: خشبة على بكر تسير على تلك البكر، لأن ذلك ليس بمكان مستقر عليه فأشبه الأرجوحة، وعدّ غيره من أصحابنا الصلاة فيها كالصلاة في السفينة تصح في ظاهر المذهب، وهذا أجود^(١).

فصل

فأما المعذور، فمن لم يمكنه الخروج من السفينة، إما لبعده عن الساحل أو لخوفه من عدو أو نحو ذلك فإنه يصلي فيها على حسب حاله فإن أمكنه القيام والاستقبال لزمه ذلك، سواء كانت سائرة أو واقفة، لما روى ابن عمر قال: «سئل رسول الله ﷺ كيف أصلي في السفينة؟ قال: صل فيها قائماً إلا أن تخاف الغرق» رواه الدارقطني والحاكم في صحيحه^(٢)، ولأن أركان الصلاة يجب فعلها مع القدرة عليها، لما تذكره إن شاء الله من أدلة وجوبها.

وإذا دارت السفينة، فقال ابن أبي موسى وغيره: يستقبل القبلة في الفرض ويدور إليها كلما دارت السفينة، ويعذر في النفل أن لا يدور إلى

(١) المغني ٢/ ٤٨٠.

(٢) أخرجه الدارقطني في الصلاة ١/ ٣٩٥، والحاكم ١/ ٢٧٥ وصححه على شرط مسلم، وقال: «وهو شاذ بمرة»، ووافقه الذهبي. وقال في التعليق المغني ١/ ٣٩٥: «فيه بشرين فافا وضعفه الدارقطني كذا في الميزان لكن ما بين وجه الضعف، فهو جرح مبهم».

القبلة إذا دارت السفينة، وهذا يشبه الراكب في العمارية^(١) والمحمل^(٢) ونحوهما.

وفي وجوب الاستدارة عليه في النفل إذا أمكنه وجهان^(٣).

وإن لم يمكنه القيام في السفينة بأن يخاف الغرق أو يهيج به الموج فيمرض، ونحو ذلك لصغرهما وسيرها أو تكون مسقوفة ولا يمكنه الصعود إلى الطبقة العليا أو يخاف أن يراه عدو يؤذيه ونحو ذلك صلى جالساً وسجد على ما فيها من الأحمال والثياب والأمتعة وغيرها إن أمكنه، ولا بد من استعلاء عجيزته على رأسه مع القدرة فإن عجز أوماً إيماء.

فإن أمكنهم أن يصلوا قياماً فرادى واحد بعد واحد ولم يمكنهم أن يصلوا جميعاً إلا بجلوس بعضهم، فقال جماعة من أصحابنا: يصلون وحداناً مع اتساع الوقت ولا يسقط القيام هنا للجماعة، بخلاف المريض الذي لا يمكنه القيام في الجماعة ويمكنه في الانفراد، فإنه يصلي في الجماعة إن شاء، لأن حكم العجز لا يثبت لغير معين، ولهذا قلنا في العراة إنهم يصلون في الثوب واحد بعد واحد، وعلى هذا فإذا خافوا خروج الوقت بالصلاة قياماً صلى بعضهم قاعداً كما في العراة، وقال ابن أبي موسى: لم يختلف قوله إنه إن قدر جميعهم على القيام جاز أن يصلوا جماعة في السفينة، فإن عجزوا عن القيام فهل يصلون جماعة أم لا؟ على

(١) العمارية: هودج يحمل على الدابة.

(٢) مركب للنساء كالهودج إلا أنها لا تقبب.

(٣) المذهب: يلزمه أن يدور والوجه الثاني: لا يلزمه، واختاره الأمدى. (الشرح الكبير مع الإنصاف

٣/٢٢٣، والمستوعب ٢/٤٠٠، وشرح المتهى ١/١٥٩).

روائتين؟ أجاز ذلك في إحداهما، ومنع منه في الأخرى، واختياري: أن ذلك جائز.

وقال غيره: إن أمكن أن يقوم بعضهم دون بعض صلى من أمكنه القيام ثم قعدوا، أو صلى الآخرون وإن ضاق بهم الوقت صلى كل واحد بحسب إمكانه.

وإن عجزوا عن القيام فهل يصلون جماعة؟ على روائتين.

وظاهر ما اختاره ابن أبي موسى من الروائتين: هو قياس المذهب، وهو أن يصلوا جماعة مع قعودهم أو قعود بعضهم ثم إن كان موضع القيام واحداً قام فيه الإمام، وإن كان أكثر من واحد صلوا على المقاعد التي كانوا عليها قبل الصلاة، لأن من أصلنا جواز القعود خلف الإمام إذا صلى قاعداً، لأن فضل الجماعة أسقط القيام، وكذلك المريض له أن يصلي جماعة مع قعوده وإن أمكنه الصلاة وحده قائماً، ولأن الجماعة مع الخوف فيها مما يفسد الصلاة في الجملة أعظم من ترك القيام ثم احتمل ذلك لأجل الجماعة، ومن تأمل الشريعة علم أن الشارع يحافظ على صلاة الجماعة كيفما أمكن ولا يبالي ما فات في ضمن الجماعة؛ ولأن من أصلنا أن الجماعة واجبة والقيام واجب أيضاً، لكن القيام ركن خفيف يسقط في النوافل مطلقاً، ويسقط في الفرائض في مواضع، وأما الجماعة فلم نجد الشارع أسقطها إذا أمكنت من غير ضرر قط.

فصل

وأما العذر في الرحلة فثلاثة أسباب: الخوف، والوحل، والمريض.
فأما الخوف: فمثل الذي يخاف في نزوله من عدو أو من انقطاعه عن
الرفقة الذين لا يحتسبون له، أو لا يمكنه النزول، لكونه على مركوب لا ينزله
عنه إلا إنسان وليس هناك من ينزله عنه، أو يمكنه النزول ولا يمكنه الصعود
ولا يقدر على المشي، أو يخاف انفلات الدابة بنزوله، ونحو ذلك مما
يخاف في نزوله ضرراً في نفسه أو ماله فإنه يصلي على حسب حاله، كما
يصلي الخائف من العدو على ما سنذكره إن شاء الله تعالى، لعموم قوله
سبحانه: ﴿فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا﴾^(١).

وفي حديث ابن عمر: «فإن كان خوف أشد من ذلك صلوا ركبناً
ورجالاً مستقبلي القبلة وغير مستقبلها»^(٢) لاسيما إذا قلنا إن طالب العدو
يصلي على الدابة إذا خاف فوته فإن ما يخافه في هذه المواضع قد يكون
أشد ضرراً مما يخافه من فوت العدو، ولأنه يخاف في النزول ضرراً فجاز أن
يصلي على الدابة كالخائف من العدو، ولأن القيام والاستقبال من أخف
فروض الصلاة يسقطان في التطوع، فإذا كانت الطهارة والسترة تسقط بمثل
هذا الخوف فسقوط القيام والتوجه أولى هكذا ذكر طائفة من أصحابنا.

(١) سورة البقرة الآية (٢٣٩).

(٢) أخرجه البخاري في التفسير / باب فإن خفتم فرجالاً أو ركبناً (٤٥٣٥)، ومسلم في صلاة
المسافرين / باب صلاة الخوف (٨٣٩).

وقال ابن أبي موسى: لم يختلف قوله إن التوجه إلى القبلة في المكتوبة في سائر الأحوال من شرط صحة الصلاة، إلا في حال المسابقة خاصة^(١).

السبب الثاني: الوحل فإذا خاف التأذي في بدنه أو ثيابه بالوحد والمطر والثلج، بأن لا يمكنه بسط شيء عليه إما لكثرتيه وأذاه للبسط أو لعدم البسط، ولا يمكنه الوقوف عليه إلا بضرر فإنه يصلي على الراحلة بأن يستقبل القبلة ويقف إن كان مسيره إلى غير القبلة.

وإن كان جهة مسيره إلى القبلة فقال أصحابنا: يصلي في حال سير الدابة كما يصلي في السفينة هذه إحدى الروايتين^(٢).

وعنه: يلزمه النزول إلى الأرض والسجود على متن الطين نقلها حنبل^(٣).

وكذلك الروايتان فيمن كان في ماء أو طين فعلى الرواية الأولى يومىء إلى الحد الذي لوزاد عليه تلوث، وهذه الرواية اختيار الخرقى وأكثر أصحابنا^(٤).

وعلى الرواية الأخرى يسجد على متن الماء أو الطين وهو اختيار أبي بكر^(٥).

(١) انظر: الإنصاف مع الشرح ٣/٣١٩.

(٢) وهذا هو المذهب (المغني ٢/٣٢٦، والإنصاف ٢/٣١١).

(٣) شرح الزركشي ٢/٦١٩، والإنصاف ٢/٣١١.

(٤) وهذا هو الصحيح من المذهب. (مختصر الخرقى مع المغني ٢/٣٢٣، الإنصاف ٢/٣١٣).

(٥) شرح الزركشي ٢/٦١٨، والإنصاف ٢/٣١٣.

وقال ابن أبي موسى: اختلف قوله في الغريق يصلّي في الماء والطين على روايتين: قال في إحداهما يومىء بالركوع والسجود.

وقال في الأخرى: يسجد على متن الماء.

والقائم في الماء والطين العاجز عن الخروج عنه: يصلّي ويومىء في الركوع والسجود في ماء قولاً واحداً وفرق بين الماء والطين وهو فرق حسن، فإن قلنا: يجب النزول ويجب السجود على الطين، فلما روى أبو سعيد قال: «رأيت النبي ﷺ في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته»^(١) وعن عطاء قال: «سألت عائشة هل رخص للنساء أن يصلين على الدواب؟ قالت: ما رخص لهن في شدة ولا رخاء» رواه أبو داود^(٢).

ووجه الأول: ما روى يعلى بن أمية أن النبي ﷺ «انتهى إلى مضيق هو وأصحابه وهو على راحلته والسماء من فوقهم، والبلة من أسفل منهم فحضرت الصلاة فأمر المؤذن فأذن وأقام، ثم تقدم رسول الله ﷺ على راحلته فصلّى بهم يؤمىء إيماء، يجعل السجود أخفض من الركوع» رواه أحمد والترمذي^(٣)، وعن أنس بن مالك: «أنه صلى بهم المكتوبة على

(١) أخرجه البخاري في الاعتكاف/ باب من خرج من اعتكافه عند الصبح (٢٠٤٠)، ومسلم في الصيام/ باب فضل ليلة القدر (١١٦٧).

(٢) أخرجه أبو داود في الصلاة/ باب الفريضة على الراحلة (١٢٢٨)، وقال المنذري في المختصر (١١٨٢): «قال الدارقطني: تفرد به النعمان بن المنذر عن سليمان بن موسى عن عطاء، والنعمان بن المنذر: دمشقى ثقة كنيته أبو الوزير».

(٣) أخرجه أحمد ٤/ ١٧٣، ١٧٤، والترمذي في الصلاة/ باب ما في الصلاة على الدابة في الطين والمطر ٢/ ٤٥٨، والخطيب في تاريخه ١١/ ١٨٢ في ترجمة عمرو بن ميمون والدارقطني ٣٨٠/ ١، والبيهقي ٧/ ٢ نحوه. وضعفه الترمذي، والبيهقي.

دابته والأرض طين»^(١) ذكره أحمد وغيره وقد رواه الدارقطني مرفوعاً إلا أنه قال: «المحفوظ عن أنس فعله غير مرفوع ولم ينقل عن صحابي خلافة».

السبب الثالث: المرض، فعنه أنه ليس بعذر في الصلاة على الراحلة نص عليه مُفَرَّقاً بينه وبين الوحل، لأن ابن عمر رضي الله عنه روى عن النبي ﷺ: «أنه كان يوتر على راحلته ويسبح عليها، ولا يصلي عليها المكتوبة» متفق عليه^(٢).

وكان ابن عمر «ينزل مرضاه فيصلون بالأرض»^(٣) ذكره أحمد فعلم: أنه فهم من فعل النبي ﷺ استواء الصحيح والمريض في هذا الحكم، ولأن المريض لا ضرر عليه في صلاته بالأرض، بل ذلك أهون عليه من صلاته على الدابة، وإنما قد يشق عليه حركة النزول فقط وهذا يعارضه حركة هز الدابة.

وعنه: أن المريض يصلي على الدابة^(٤) لأن المشقة عليه في نزوله أعظم من مشقة التلوث بالطين، ثم من أصحابنا من أطلق الروایتين، وعلى هذه الطريقة فقد اختار جدي رحمه الله: إن تضرر بالنزول، أو لم يكن له من ينزله فإنه يصلي على الدابة وإن لم يتضرر فهو كالصحيح^(٥).
ومن أصحابنا من جوز ذلك فقال: إن كان النزول يزيد في مرضه أو لا

(١) عزاه في المغني للأثر ٣٢٤/٢، وعلقه الترمذي في الموضع السابق.

(٢) سبق تخريجه ص (٤٤٦).

(٣) أورده ابن قدامة في المغني ٣٢٦/٢، ولم يعزه لأحد، وقال: «احتج به أحمد».

(٤) المغني ٣٢٦/٢.

(٥) الإنصاف ٣١٢/٢.

يقدر على الركوب إذا نزل أو لا يجد من ينزله جازت صلاته على الراحلة
رواية واحدة، وإن لم يكن عليه مشقة في النزول وجب عليه النزول رواية
واحدة، وإن شق عليه النزول من غير زيادة في المرض فهو على الروایتين
وهذه الطريقة أصوب^(١) والله أعلم.



(١) انظر: المغني ٢/ ٣٢٦، والإيضاح ٢/ ٣١٢.

مسألة: «الشرط الخامس: استقبال القبلة إلا في النافلة على الراحلة للمسافر، فإنه يصلي حيث كان وجهه، والعاجز عن الاستقبال لخوف أو غيره فإنه يصلي كيف ما أمكنه ومن عداهما لا تصح صلاته إلا مستقبل الكعبة».

الكلام في فصلين:

أحدهما: أن استقبال الكعبة البيت الحرام شرط لجواز الصلاة وصحتها، وهذا مما أجمعت الأمة عليه.

والأصل فيه قوله سبحانه وتعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ إلى قوله: ﴿فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ﴾^(١) الآيات. واستدل بعض أصحابنا من القرآن على ذلك بقوله أيضاً: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكعبةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَاماً لِلنَّاسِ﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾^(٣).

وقد كان النبي ﷺ والمسلمون يصلون إلى بيت المقدس وكان ﷺ يجعل الكعبة بينه وبينها محبة منه لقبلة إبراهيم فلما هاجر صلوا إلى بيت المقدس ستة عشر شهراً وبعض آخر، ثم حولت القبلة إلى الكعبة^(٤)، فعن

(١) سورة البقرة الآيات (١٤١ - ١٤٣).

(٢) سورة المائدة الآية (٩٧).

(٣) سورة البقرة الآية (١٢٥).

(٤) أخرجه البخاري في الآحاد/ باب ما جاء في إجازة خبر الواحد (٧٢٥٢)، ومسلم في المساجد/ باب تحويل القبلة (٥٢٥).

ابن عمر رضي الله عنهما قال: «بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة»^(١) والأحاديث في ذلك مشهورة متواترة، وقال ﷺ للأعرابي المسيء في صلاته: «إذا قمت إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر» متفق عليه^(٢)، وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم له ذمة الله ورسوله، فلا تخفروا الله في ذمته» رواه البخاري^(٣).

الفصل الثاني :

أن استقبال القبلة يسقط مع العلم بجهتها في موضعين:
أحدهما: إذا عجز عن استقبالها لخوفه إن استقبالها من عدو أو سيل أو سبع بأن يهرب من العدو المباح هربه منه.
أو يسايغه العدو الذي يباح له أن يسايغه.
وإما أن يكون مربوطاً إلى غير القبلة.
أو يكون بين حائطين ولا يمكنه الاستدارة إلى القبلة.

(١) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب ما جاء في القبلة (٤٠٣)، ومسلم في الموضع السابق (٥٢٦).

(٢) أخرجه البخاري في الاستئذان/ باب من رد فقال: عليك السلام (٦٢٥١)، ومسلم في الصلاة/ باب وجوب قراءة الفاتحة (٣٩٧).

(٣) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب فضل استقبال القبلة (٣٩١).

وإما بأن يكون مريضاً لا يجد من يديره فإنه في هذه الحال لا يتعين عليه استقبال جهة الكعبة بل أي جهة قدر على الصلاة إليها فهي قبلته، لأن في حديث ابن عمر: «فإن كان خوف وأشد من ذلك صلوا قياماً على أقدامهم، أو ركباناً مستقبلي القبلة وغير مستقبلها، قال نافع: لا أرى عبد الله ابن عمر ذكر ذلك إلا عن النبي ﷺ هكذا» رواه البخاري^(١)، ورواه ابن ماجه مرفوعاً إلى النبي ﷺ من غير تردد^(٢)، ولأن عبد الله بن أنيس «لما بعثه النبي ﷺ لقتل خالد بن سفيان الهذلي صلى ماشياً بالإيماء إلى غير الكعبة»^(٣) وهذا لأن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله﴾^(٤) وهذه الآية تعم جميع المصلين لكن نسخ منها أو خص منها القادر فيبقى حكمها في العاجز كما جاء في الحديث؛ ولأن الله لا يكلف نفساً إلا وسعها فإذا تضرر باستقبال الكعبة كان أن يصلي إلى جهة أخرى أولى من تفويت الصلاة.

فإن قيل: فهلا أوجبتم الإعادة على المربوط ونحوه، لأنه ترك الشرط لعذر نادر غير متصل، كمن صلى بلا ماء ولا تراب، وكالعاجز عن إزالة النجاسة.

قلنا: قد قال ابن أبي موسى: من كان مصلوباً على خشبة مستدبر

(١) سبق تخريجه ص (٥١٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه في إقامة الصلاة/ باب ما جاء في صلاة الخوف (١٢٥٨).

(٣) أخرجه أحمد ٤٩٦/٣، وأبو داود في الصلاة/ باب صلاة الطالب (١٢٤٩) وابن أبي شيبة ٤٧٦/٢ مختصراً، والبيهقي ٢٥٦/٣، وأبو يعلى (٩٠٥) مطولاً. وسكت عنه أبو داود والمنذري، وحسنه الحافظ في الفتح ٤٣٧/٢.

(٤) سورة البقرة الآية (١١٥).

القبلة أو محبوساً في موضع نجس لا يجد وضوءاً ولا يقدر على التيمم صلى على حاله يومئذ إيماء ويعيد إذا قدر على الوضوء في إحدى الروایتين^(١) فقد جعلهما سواء.

وأما غيره فلم يوجب الإعادة بحال: أما على إحدى الروایتين: فإن جميع الشرائط تسقط بالعجز من غير إعادة، وأما على الرواية الأخرى: فإن القبلة أشبه بالستره منها بالطهارة ولهذا فرق فيها بين الفرض والنفل كما فرق في السترة عندنا فإذا سقطت السترة فالقبلة أولى، لأنها أخف فإن سائر الجهات عوض عن جهة الكعبة عند العجز عنها، بدليل قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَهُ اللَّهُ﴾^(٢) والشرط إذا كان له بدل لم تجب الإعادة بالعجز عنه كالوضوء، ولأن الطهارة أؤكد الشروط واستقبال الكعبة أخف الشروط ولهذا سقطت في النافلة على الراحلة فصارت بمنزلة القيام في الأركان فلا يصح إلحاق أحدهما بالآخر.

الموضع الثاني: في صلاة النافلة في السفر وهو مجمع عليه، لما روى ابن عمر رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ يسبح على راحلته قبل أي وجه توجه ويوتر عليها غير أنه لا يصلي عليها المكتوبة» متفق عليه^(٣)، وعن ابن عمر قال: «كان النبي ﷺ يصلي على راحلته تطوعاً أينما توجهت به وهو جآي من مكة إلى المدينة وقرأ ابن عمر هذه الآية ﴿ولله المشرق والمغرب فأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَهُ اللَّهُ﴾، وقال ابن عمر: في هذا أنزلت هذه

(١) الصحيح من المذهب: لا يعيد. والرواية الثانية: أنه يعيد. (الإنصاف ٢/ ٣١٣).

(٢) سورة البقرة الآية (١١٥).

(٣) سبق تخريجه ص (٤٤٦).

الآية» رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه^(١).

وعن عامر بن ربيعة قال: «رأيت رسول الله ﷺ وهو على راحلته يسبح يومئذ برأسه قبل أي وجه توجه، ولم يكن يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة» متفق عليه^(٢)، وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ كان يصلي على راحلته تطوعاً حيث توجهت به في السفر، فإذا أراد أن يصلي المكتوبة نزل فاستقبل القبلة» رواه أحمد والبخاري^(٣) وهذا في الحقيقة يعود إلى المعنى الأول: لأن المسافر أكثر أوقاته سائراً، وإذا كان سائراً لا يمكنه التنفل إلى جهة قصده أو أن يبطل سفره وفي إبطال السفر ضرر عليه فصار عاجزاً عن النافلة إلا على هذا الوجه بخلاف المكتوبة فإن زمنها يسير ولا فرق في ذلك بين السفر الطويل والقصير، لأن احتياج الإنسان إلى التطوع في السفر القصير كاحتياجه إليه في الطويل.

فأما الراكب السائر في المصر فلا يجوز له ذلك في المشهور عنه^(٤).
وعنه: يجوز له ذلك كما يجوز له في السفر^(٥).

ووجه الأول: أن ذلك لم ينقل عن النبي ﷺ ولا هو في معنى المنقول

(١) أخرجه أحمد ٢/ ٢٠، ومسلم في صلاة المسافرين/ باب صلاة النافلة على الدابة (٧٠٠) (٣٤)، والترمذي في التفسير/ سورة البقرة ٨/ ١٥٥، والنسائي في الصلاة/ باب الحال التي يجوز فيها استقبال غير القبلة ١/ ٢٤٤، وابن جرير ١/ ٥٠٣.

(٢) أخرجه البخاري في تقصير الصلاة/ باب ينزل للمكتوبة (١٠٩٧)، ومسلم في صلاة المسافرين/ باب جواز صلاة النافلة (٧٠١).

(٣) أخرجه أحمد ٣/ ٣٧٨، والبخاري في الصلاة (٤٠٠).

(٤) وهذا هو المذهب. (الفروع ١/ ٣٨١، والمبدع ١/ ٤٠٠، والإنصاف ٢/ ٣).

(٥) المصادر السابقة.

عنه؛ لأن المسافر لو لم يجزله التطوع لأفضى إلى ترك التنفل فإن أغلب أوقاته يكون سائراً بخلاف المقيم في الحضر، فإن أغلب أوقاته المكث فلا يفضي منه إلى تعطيل التطوع في حقه.

فصل

ويجوز التنفل على الدابة سواء كانت بعيراً أو فرساً أو بغلاً أو حماراً أو فيلاً أو غير ذلك من المراكب، وسواء كان طاهراً أو نجساً إذا كان ما يلاقي المصلي طاهراً هذه إحدى الطريقتين لأصحابنا.

ومنهم من قال: إذا كانت الدابة نجسة نجاسة عينية أو عارضة خرج فيه الروايتان^(١) فيمن فرش طاهراً على نجس، لأنه كذلك.

ومن فرق بينهما قال: أبدان الدواب غالباً لا تسلم من نجاسة، لاسيما والبغل والحمار إذا قلنا هما نجسان فإن الحاجة ماسة إلى ركوبهما فعفي عن ذلك للحاجة، وقد صح عن النبي ﷺ «أنه كان يصلي على حماره»^(٢) وقد تقدم ذلك فلا وجه لخلاف السنة ولا يجوز أن يجعل في هذه الصور خلاف في المذهب، لكن يكون من اشترط الطهارة يقول بطهارة الحمار، أو يفرق بين الدواب وغيرها، أو يفرق بين الفرش على نجاسة رطبة أو يابسة، وأما مخالفة عين ما جاءت به السنة فلا يحل بوجه من الوجوه، ولذلك لم

(١) المغني ٢/ ٤٧٨، والفروع ١/ ٣٨١، والإنصاف ٢/ ٣.

(٢) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين/ باب جواز صلاة النافلة على الدابة (٧٠٠) (٣٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

يختلف نص أحمد في جواز التطوع على الحمار والبعير وغيرهما.

فصل

وهل يجوز التطوع إلى غير القبلة للماشي حيث يجوز للراكب؟ على روايتين:

إحدهما: لا يجوز وهو مقتضى ما ذكره الخرقى والشيخ المصنف وغيرهما^(١)، لأن ذلك لم ينقل عن النبي إلا في حال الركوب وليس الماشي كالراكب، لأن الماشي متحرك بنفسه فهو يعمل في الصلاة عملاً كثيراً وذلك مبطل للصلاة إلا إذا كان لضرورة مثل صلاة الخوف ولا ضرورة هنا؛ ولأن أصحاب رسول الله ﷺ مازالوا يسافرون مشاة والنبي ﷺ قد كان أحياناً يعتقب هو وبعض أصحابه على بعير واحد، ومع ذلك لم ينقل أنهم صلوا مشاة.

والثانية: يجوز اختارها القاضي وأبو الخطاب وكثير من أصحابنا وذكره أحمد عن عطاء^(٢) لعموم قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾^(٣) وقد ذكر ابن عمر أنها نزلت في التطوع في السفر^(٤)، لأن رাকبها لا أثر له كما سيأتي وذلك المعنى الذي أبيح للراكب الذي يصلي لأجله موجود في

(١) (الشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ٣٢٤، والكافي ١/ ١٥٦، والمحزر ١/ ٤٩، والفروع ١/ ٣٨١).

(٢) وهذا هو المذهب. (الهداية ١/ ٣١، والكافي ١/ ١٥٦، والمحزر ١/ ٤٩، والفروع ١/ ٣٨١).

(٣) سورة البقرة الآية (١١٥).

(٤) سبق تخريجه ص (٥٢٥).

الماشي، لأنه مسافر سائر فإما أن يترك التطوع حال سيره أو يترك الاستقبال فقط، وكونه يعمل عملاً كثيراً يقابله أن الراكب ليس على مكان مستقر فإن كليهما مبطل، ويقابله أن الراكب بمنزلة الجالس والماشي قائم، والقائم صلاته أفضل من صلاة القاعد.

ويجوز أن يصلي ماشياً طالباً للعدو في المكتوبة كما فعل عبدالله بن أنيس رضي الله عنه^(١) فكذا في النافلة في عموم السفر.

فصل

ويلزم الماشي أن يستقبل الكعبة حين الافتتاح وهو واقف ثم يسير إلى جهة قصده، فإذا أراد أن يركع ويسجد ففيه وجهان:

أحدهما: يلزمه أن يقف ويركع ويسجد إلى الكعبة ويسجد بالأرض قاله القاضي وغيره، لأن ذلك متيسر عليه فأشبه الافتتاح^(٢).

والثاني: له أن يركع ويسجد مومياً ماشياً إلى جهة قصده كما في القيام قاله الأمدي وغيره^(٣) وهو الأظهر، لأن الركوع والسجود وما بينهما مكررفي ركعة، ففي الوقوف له وفعله بالأرض قطع لسيره فأشبه الوقوف حالة القيام.

(١) سبق تخريجه ص (٥٢٣).

(٢) وهذا هو المذهب. (الشرح الكبير مع الإنصاف ٣/ ٣٢٥، والكافي ١/ ١٥٦، والهداية ١/ ٣١، وشرح الخرقى ٢/ ٥٣٠).

(٣) (المفني ٢/ ٩٩، وشرح الخرقى للزركشي ٢/ ٥٣٠، والفروع ١/ ٣٨٢).

وأما الراكب فإن كان يشق عليه استقبال القبلة حين الاستفتاح، مثل: أن تكون دابته مقطورة بغيرها ويشق عليه أن يستدبر أو تكون الدابة مستعصية يشق إدارتها إلى الكعبة لم يجب عليه في المشهور في المذهب^(١).

وقد قيل: إنه يجب عليه ذلك.

فأما إن تعذر ذلك عليه فلا ينبغي أن يكون فيه خلاف.

وإن تيسر ذلك عليه وجب عليه في إحدى الروايتين المنصوصتين^(٢). وفي الأخرى لا يجب كسائر أجزاء الصلاة، لكن يستحب وهذا قول أبي بكر وابن أبي موسى^(٣).

وجه الأول: وهو اختيار أكثر أصحابنا: ما روى أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ: «كان إذا سافر فأراد أن يتطوع استقبل بناقته القبلة فكبر ثم صلى حيث كان وجه ركابه» رواه أحمد وأبو داود^(٤) ومدار تطوع الراكب على فعله ﷺ فإذا كان إنما كان يفتح الصلاة مستقبلاً للكعبة وجب اتباعه في ذلك، وحديث أنس قد فسر فعله، وسائر الأحاديث لم يتعرض لذلك بنفي ولا إثبات، ولأنه قد تيسر عليه الاستقبال حيث الافتتاح فأشبهه الماشي.

وأيضاً فإن الاستقبال شرط من شروط الصلاة فمتى أتى به في أوله جاز أن يستصحب حكمه إلى آخرها إذا شق استصحاب حقيقته كالنية، وإذا

(١) (٢) وهذا هو المذهب. (المغني ٩٧/٢، والهداية ٣١/١، والمحرر ٤٩/١، والفروع ٣٨١/١).

(٣) (٣) المغني ٩٧/٢، وشرح الخرقى للزركشي ٥٣١/٢، والإنصاف مع الشرح ٣٢٧/٣.

(٤) أخرجه أحمد ٢٠٣/٣، وأبو داود في الصلاة/ باب التطوع على الراحلة (١٢٢٥)، والطيايبي

(٣٧٤)، وابن أبي شيبة ٤٩٤/٢، والدارقطني في الصلاة/ باب صفة صلاة التطوع في السفر

٣٩٦/١، والحديث سكت عنه أبو داود، وحسنه المنذري كما في مختصر السنن (١١٧٩).

استفتح الصلاة إلى القبلة ثم الصلاة إلى جهة مسيره فإن كان سيره يختلف فينحرف فيه تارة إلى جهة ثم ينحرف عنها إلى جهة أخرى كان على صلاته، لأن قبلته جهة سيره فأيهما ولى سيره إليه فذاك قبلته، هكذا ذكره القاضي وغيره من أصحابنا، وعلى هذا فلا فرق بين راكب التعاسيف وغيره. ومن أصحابنا من قال: لا تباح الصلاة لراكب التعاسيف، لأنه ليس له صوب معين^(١).

وإذا عدل راحلته عن جهة سيره، فإن كان إلى جهة القبلة لم تبطل صلاته، لأنها القبلة الأصلية.

وإن عدل إلى غيرها فقال أصحابنا: تبطل صلاته^(٢) سواء عدلها هو أو عدلت هي فلم يرددها مع قدرته على ذلك، لأن جهة سيره هي قبلته وقد تركها عمداً.

وإن عدلت لغفلته أو نومه أو عجز عن ضبطها أو عدلها ظناً أنها جهة سيره لم تبطل صلاته سواء تمادى به أو لم يتماد به، إلا أن يتمادى به بعد زوال العذر ولا يرددها فإنه تبطل صلاته هذا أشهر الوجهين^(٣)، ولأنه معذور في ذلك قال القاضي وغيره: ويسجد للسهو إن تمادى به لأنه أدخل في الصلاة ما ليس منها.

وفي الآخر إن تمادى به ذلك بطلت صلاته بكل حال، لأنه عمل كثير في الصلاة لغير ضرورة^(٤).

(١) الفروع ١ / ٣٨١، والإنصاف مع الشرح ٣ / ٣٢٦.

(٢) المغني ٢ / ٩٨.

(٣) وهذا هو المذهب. (المغني ٢ / ٩٨، والإنصاف مع الشرح ٣ / ٣٢٨).

(٤) الإنصاف مع الشرح ٣ / ٣٢٨.

فصل

وإذا أمكنه السجود على ظهر الدابة بأن يكون في محمل وغيره لزمه،
لأنه ركن مقدور عليه، فإن تعسر ذلك عليه أو آذى الدابة أو ما جعل لإيماءه
بالسجود أخفض من إيمائه بالركوع، وقد نص أحمد على ذلك^(١).
وعنه: ما يدل على أن السجود في المحمل ونحوه مستحب وليس
بواجب^(٢).

وقال ابن أبي موسى: إن كان في محمل وقدر على الركوع والسجود
بحيث لا يشق على البعير ركع وسجد ولم يجزه الإيماء، وإن كان ذلك
يشق على البعير أو ما في الأظهر من قوله، وإنما جاز الإيماء لما تقدم من
حديث عامر بن ربيعة أن النبي ﷺ «كان يومىء برأسه قبل أي جهة
توجه»^(٣) وعن جابر رضي الله عنه قال: «رأيت النبي ﷺ يصلي وهو على
راحلته النوافل في كل جهة، ولكن يخفض السجود من الركعة ويومىء
إيماء» رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه^(٤).

وإن أمكن الراكب الاستقبال في جميع الصلاة كالراكب في المحفة

(١) (٢) الفروع ١/ ٣٨٢، الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٢٨.

(٣) سبق تخريجه ص (٥٢٥).

(٤) أخرجه أحمد ٣/ ٣٣٢، ٣٧٩، ٣٨٨، ٣٨٩، وأبو داود في الصلاة/ باب التطوع على الراحلة
والوتر (١٢٢٧) والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في الصلاة على الدابة حيث ما توجهت به
(٣٥١)، وقال: «حسن صحيح»، وعبد الرزاق (٤٥٢٢)، وابن خزيمة (١٢٧٠)، والبيهقي ٢/ ٥.

الواسعة والعمارية لزمه الاستقبال، وإن استدبر جهة سيره نص عليه^(١) إذ لا مشقة عليه في ذلك على ما تقدم، لأنه ركن يقدر عليه فلزمه فعله كالمصلي في السفينة فإنه يجب عليه أن يستقبل القبلة إذا أمكنه، ثم إن قدر على الركوع والسجود لزمه وإلا أوماً.

وعنه: ما يدل على أن ذلك مستحب وليس بواجب^(٢).

وقال ابن أبي موسى في راكب السفينة: يستقبل القبلة في الفرض ويدور إليها كلما دارت السفينة ويعذر في النفل أن لا يدور إلى القبلة إذا دارت السفينة، فإذا لم يلزمه الاستدارة إلى القبلة في السفينة فعلى الراحلة أولى^(٣) وإن شق ذلك على البعير فهو كما لو شق عليه السجود على ظهر الدابة على ما تقدم من الروايتين.

فصل

ومتى عزم على الإقامة في أثناء صلاته أو صار مقيماً بحصوله في وطنه وجب عليه إتمام صلاة مقيم بأن ينزل ويستقبل، فإن اجتاز بمدينة ولم يصر مقيماً فله التطوع ما دام سائراً، فمتى وصل إلى منزله الذي يريد نزوله نزل وأتم الصلاة على الأرض مستقبلاً، لأن الصلاة على الراحلة إلى غير القبلة إنما تجوز ما دام مسافراً سائراً.

(١) المغني ٩٧/٢.

(٢) انظر ص (٥٢٩).

(٣) انظر: الإنصاف مع الشرح ٣٢١/٣.

فأما المسافر الراكب الذي ليس بسائر وهو الواقف على الدابة فهذا تجوز له الصلاة عليها لكن عليه استقبال القبلة في جميع صلاته هكذا ذكره القاضي والآمدني وغيرهما من أصحابنا، لأنه محتاج إلى التطوع عليها؛ لأن ركوبه عليها مظنة حاجته إليه، وليس بمحتاج إلى الإعراض عن جهة القبلة فيلزمه استقبالها، ومتى لم يمكنه أن يديرها صلى كيف كان، ومتى وقفت به الدابة في أثناء سيره لزمه أن يلوي بالزمام أو اللجام إلى جهة القبلة إن أمكنه.

قال الآمدني: ومن أصحابنا من قال: لا يجوز التطوع على الراحلة إلا للسائر فأما الواقف فلا.

وإن كان يصلي نازلاً إلى القبلة ثم عرض له السفر فهل يجوز أن يركب ويتم صلاة مسافر على وجهين؟ ذكرهما الآمدني وغيره: أحدهما: يجوز وهو قول القاضي؛ لأنه بمنزلة الأمن إذا خاف^(١). والثاني: لا يجوز وهو أظهر^(٢) لأنه يمكنه أن يتم الصلاة بالأرض من غير مشقة بخلاف الخائف فإنه مضطر إلى الركوب.

فصل

ولا فرق في هذا بين جميع النوافل من الرواتب وركعتي الفجر والوتر وغير ذلك نص عليه في مواضع وقد توقف في موضع عن ركعتي الفجر.

(١) (٢) المغني ٢/ ١٠٠، والشرح مع الإنصاف ٣/ ٣٢٦.

قال ابن أبي موسى: اختلف قوله في المسافر: هل يصلي ركعتي
الفجر على الظهر أم لا؟ على روايتين.

أظهرهما: أن ذلك جائز قال: وله أن يوتر على الراحلة قولاً واحداً^(١).
ووجه الفرق: أنه لم ينقل عن النبي ﷺ أنه كان يصليهما إلا بالأرض؛
ولأنه يتوكد فعلهما في السفر ويفعلان تبعاً للفرض فينزل لهما بالنزول له،
ويفعلان معه على وجه الأرض، وبهذا يظهر الفرق بينهما وبين سائر
التطوعات، لأنها إما أن لا تتوكد في السفر كسنة الظهر والمغرب، أو تفعل
منفردة كالوتر.

والصحيح: التسوية بين الجميع، لعموم المعنى لذلك فإنهما من
جملة التطوع، ويجوز أن يصليهما قاعداً وكذلك على الراحلة.



(١) المغني ٢/ ٩٨، والشرح مع الإنصاف ٣/ ٣٢٤.

مسألة: «فإن كان قريباً منها لزمته الصلاة إلى عينها، وإن كان بعيداً فإلى جهتها».

وجملة ذلك: أن الناس في القبلة على قسمين:
أحدهما: من يمكنه استقبال عين الكعبة وذلك على ثلاثة أوجه:
أحدها: أن يكون بحيث يراها مثل أن يكون داخل المسجد أو خارجاً عنه وهو ينظرها فعليه أن يستقبلها بجميع بدنه حتى لا يخرج شيء منه عنها، وإن خرج شيء منه عنها لم تصح صلاته نص عليه^(١).
الثاني: أن يعلم ذلك لكونه من أهل البلد، وقد نشأ فيه سواء كان بينه وبينها حوائل حادثة أو لم يكن فإنه من طال مقامه بمكان من مكة علم أين تكون القبلة منه؟

الثالث: أن يخبره بذلك ثقة من أهل البلد لكونه قريباً أو بينه وبينها حائل، وعلى الحائل من يخبره بذلك فإن الإخبار بالأنخبار كالإخبار بدخول الوقت عن علم، فإن هذا الخبر لا يدخله الخطأ وجواز الكذب من الثقة غير ملتفت إليه في مثل هذا.

قال أصحابنا: وحكم من كان بمدينة النبي ﷺ حكم من كان بمكة،

(١) انظر: الهداية ١/ ٣١، والمحرم ١/ ٤٩، والفروع ١/ ٣٨٠، وشرح الزركشي ١/ ٥٣٢.

لأن قبلته متيقنة الصحة، لأنه لا يقر على الخطأ.^(١)

القسم الثاني: البعيد فهذا فرضه الاستدلال والاجتهاد، لكن هل

الواجب عليه طلب العين أو طلب الجهة؟ على روايتين:

إحدهما: أن فرضه طلب العين، فمتى غلب على ظنه أنه مستقبل

العين أجزأه ذلك، وإن تبين له أنه أخطأها فيما بعد ذلك أو انحرف عنها

انحرافاً سيراً وهذا اختيار أبي الخطاب^(٢) لأن الله سبحانه قال: ﴿وطهر

بيتي للطائفين والقائمين﴾^(٣) وقال: ﴿جعل الله الكعبة البيت الحرام قياماً

للناس﴾^(٤) وقد روى ابن عباس أن النبي ﷺ «دخل البيت ثم خرج فركع

ركعتين في قبل الكعبة وقال: هذه القبلة» متفق عليه^(٥)، وفي حديث آخر

أنه عد الكبائر وذكر منها: «استحلال الكعبة البيت الحرام قبلتكم أحياء

وأمواتاً»^(٦) وإذا كان نفس الكعبة هي القبلة فيجب عليه أن يستدل على

قبلته بحسب الإمكان ولا يكفيه مجرد التوجه إلى جهتها؛ لأن المستقبل

لجهتها قد لا يكون مستقبلاً لها؛ ولأنه مخاطب باستقبال الكعبة فوجب

عليه أن يقصد عينها حسب الطاقة كالقريب، وذلك لأنهما لا يفترقان في

(١) المغني ٢/ ١٠٠، وشرح الخرقى ٢/ ٥٣٢.

(٢) الهداية ١/ ٣١.

(٣) سورة الحج الآية (٢٦).

(٤) سورة المائدة آية : ٩٧.

(٥) سبق تخريجه ص (٤٨٥).

(٦) سبق تخريجه ص (٤٩١).

فرض استقبال الكعبة وإنما يفترقان في أن ذلك متيقن للصواب على التحديد وهذا مجتهد في الإصابة على التقريب.

ولأن المسافر يلزمه حين اشتباه الجهات تحري جهة الكعبة فكذلك العالم بجهة الكعبة يلزمه تحري جهة سمت الكعبة حسب الطاقة، وإن كان على وجه التقريب والتخمين وعلى هذه الرواية متى تيامن أو تياسر عن صوب اجتهاده لم تصح صلاته؛ لأنه يغلب على ظنه أنه منحرف عن قبلته فأشبهه القريب، بخلاف ما إذا توسط الجهة وتحرى نفس البيت.

والرواية الثانية: ما ذكره الشيخ رحمه الله أن فرضه إصابة الجهة فلو تيامن أو تياسر شيئاً يسيراً ولم يخرج عن الجهة جاز، وأكثر الروايات عن أحمد تدل على هذا ولهذا أنكر وجوب الاستدلال بالجدي، وقال: إنما الحديث: «ما بين المشرق والمغرب» وهذا اختيار الخرقى وجماهير أصحابنا^(١) لأن الله سبحانه قال: ﴿فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾^(٢) والمسجد الحرام: اسم للحرم كله، وشطره: نحوه واتجاهه، فعلم أن الواجب تولية الوجه إلى نحو الحرم، والنحو هو الجهة بعينها، ثم قال بعد ذلك: ﴿ولكل وجهة هو موليها﴾^(٣) والوجهة: الجهة، فعلم أن الواجب تولي جهة المسجد الحرام. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول

(١) وهذا هو المذهب. (المقنع شرح الخرقى ١/ ٣٤٠، والفروع ١/ ٣٨٢، والمبدع ١/ ٤٠٤، والإنصاف ٨/ ٢).

(٢) سورة البقرة الآية (١٤٤).

(٣) سورة البقرة الآية (١٤٨).

الله ﷺ: «ما بين المشرق والمغرب قبله» رواه ابن ماجه والترمذي وقال: حديث صحيح^(١)، وروي ذلك من حديث أبي قلابة عن النبي ﷺ^(٢)، وروي أيضاً مسنداً من حديث ابن عمر^(٣) وغيره^(٤)، وقال ﷺ: «لا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول ولا تستدبروها، ولكن شرقوا أو غربوا»^(٥).

وهذا بيان؛ لأن ما سوى التشريق والتغريب استقبال للقبلة أو استدبار لها، وهذا خطاب لأهل المدينة ومن كان على سمتهم وقريباً من سمتهم أهل الشام والعراق واليمن ونحوهم دون من كانت إلى الركن الأسود أو الركن الغربي وما يقرب منهما من أهل المشرق والمغرب الذين مساكنهم بين شام الأرض ويمنها على مسامطة مكة وما يقارب ذلك؛ ولأن ذلك إجماع الصحابة رضي الله عنهم قال عمر: «ما بين المشرق والمغرب قبله كله إلا عند البيت» رواه أبو حفص^(٦) وذكره أحمد وقال: «ما بين المشرق والمغرب قبله إلا عند البيت» فهذا لا يكون، ثم لأنه يأتى بالبيت كيف دار، وإن صلى قريباً من الركن فزال عن الركن قليلاً ترك القبلة فمكة غير

(١) أخرجه الترمذي في الصلاة/ باب ما جاء أن بين المشرق والمغرب قبله (٣٤٤)، وقال: «حسن صحيح»، وابن ماجه في إقامة الصلاة/ باب القبلة (١٠١١)، وابن أبي شيبة ٢/ ٣٦٢، والطبراني في الأوسط (٧٩٤)، وابن عدي في الكامل (١٨٣٤).

(٢) سنن البيهقي ٩/ ٢، وهو مرسل.

(٣) أخرجه الحاكم ١/ ٢٠٥، والدارقطني ١/ ٢٧٠، والبيهقي ٩/ ٢، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

(٤) كحديث المطلب بن حنطب كما سيذكره المؤلف رحمه الله (٥٣٩).

(٥) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب قبله أهل المدينة (٣٩٤)، ومسلم في الطهارة/ باب الاستطابة (٢٦٤).

(٦) أخرجه مالك في الموطأ ١/ ١٩٦، وعبد الرزاق (٣٦٣٣)، وابن أبي شيبة ٢/ ٣٦٢.

البلدان، وفي رواية: «إذا توجهت قبل البيت» وروى الأثرم عن عمرو وعلي وابن عباس^(١) أنهم قالوا: «ما بين المشرق والمغرب قبله» وعن عثمان أنه قال: «كيف يخطي الرجل الصلاة وما بين المشرق والمغرب قبله ما لم يتحر المشرق عمداً»^(٢)، وروى أبو حفص عن ابن عمر قال: «إذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك فما بينهما قبله لأهل المشرق»^(٣) يعني به أهل العراق ونحوهم..

وروى أبو حفص عن المطلب بن حنطب^(٤) أن رسول الله ﷺ قال: «ما بين المشرق والمغرب قبله إذا وجهت وجهك نحو البيت الحرام»^(٥) يعني والله أعلم إذا وجهت وجهك قبله وتجاهه وذلك يحصل باستقبال جهته كما في قوله تعالى: ﴿فولوا وجوهكم شطره﴾^(٦) أي نحوه وتلقاه، وأراد أن يبين ﷺ أنه لا بد من قصد جهتها؛ وأيضاً فإنهم أجمعوا على صحة صلاة الصف المستطيل الزائد طوله على سمة الكعبة مع استقامته، بل على صحة صلاة أهل البلد الذي فيه مساجد كثيرة تصلى كلها إلى جهة واحدة مع أنها يمتنع أن تكون قبلتها على خط مستقيم وهي كلها

(١) أخرج هذه الآثار ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٦٢/٢. وعلقها الترمذي في سننه ٢٢/٢.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٦٢/٢، وعلقه الترمذي في سننه ٢٢/٢.

(٤) المطلب بن حنطب بن الحرث بن عبيد بن مخزوم، أبو عبد الله بن حنطب، ذكره ابن إسحاق فيمن أسريوم بدر، ثم أسلم. (الإصابة ٦/١٠٤).

(٥) عزاه ابن رجب في فتح الباري إلى الإمام أحمد، رواية ابنه صالح، ولم أقف عليه. وقال ابن رجب: «حديث مرسل» ووجهه: أنه تابعي لم يسمع من النبي ﷺ.

(٦) سورة البقرة الآية (١٤٤).

على سمت عين الكعبة.

فإن قيل مع البعد تحصل المواجهة والمحاذاة لكل واحد مع كثرة المحاذين وطول صفهم، لأن المحاذي مع البعد، وإن احتاج إلى تقوس وانحناء فهو مع البعد شيء يسير لا يضبط مثله.

قلنا: لو كان المفروض محاذاة نفس العين لوجب مراعاة ذلك الشيء اليسير من الانحناء مع القدرة، وأن لا يعتمد تركه كما في القريب فمتى سلم جواز تعدد تركه فلا يعني باستقبال جهة الكعبة إلا ذلك فيرتفع الخلاف، وهذا المعنى هو الفارق بين القريب والبعيد، فإن البعد إذا طال يكون المستقبل للجهة والعين متقاربين جدًا حتى لا يكاد يميز بينهما، ومثل هذا يعفى عنه كما عفونا عن سائر الشرائط عما يشق مراعاته، مثل يسير النجاسة ويسير العورة والتقدم اليسير بالنية وشبه ذلك، فإن الدين أيسر من تكلف هذا.

وقد روي عن النبي ﷺ من وجهين فيهما أنه قال: «البيت قبله لأهل المسجد، والمسجد قبله لأهل الحرم، والحرم قبله لأهل الأرض في مشارقها ومغاربها من أمتي»^(١).

(١) أخرجه البيهقي في سننه ١٠/٢ وقال: «تفرد به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف لا يحتج به». وقال في التلخيص الحبير ١/٢١٣: «إسناده ضعيف».

مسألة: «وإن خفيت القبلة في الحضر سأل، واستدل بمحارب المسلمين، فإن أخطأ فعليه الإعادة وإن خفيت في السفر اجتهد وصلى ولا إعادة عليه وإن أخطأ».

أما الاستدلال بمحارب المسلمين، فلأن أهل الخبرة والعلم بجهة الكعبة نصبوها على ذلك وليس فيها خطأ وإن فرض فهو شيء يسير لا يجب مراعاته مع قولنا باستقبال الجهة.

وإذا قلنا: يجب استقبال العين فإنه يعفى عن الخطأ اليسير مع الجهل. وكذلك إذا أخبره مخبر ثقة بجهة القبلة عن علم فإنه يقبل خبره، وذلك لأن الإخبار عن جهة القبلة ونصب المحراب إليها ليس هو من باب الاجتهاد حتى يكون الرجوع إلى المخبر، والثاني فيه الرجوع إلى تقليد مجتهد وإنما هو من باب الإخبار عن الأمور المعلومّة، لأن أهل الأمصار يعلمون الجهات ولا يخفى ذلك على أحد أصحاب السماء ويعلمون أيضاً مكة من جهاتهم فصار ذلك كالعلم بدخول الوقت والعلم بطلوع الشمس من بعض الجهات والراجع إلى المخبر بذلك كالراجع إلى المخبر بدخول الوقت عن علم وبطلوع الشمس من جهة من الجهات.

فإن أخطأ في الحضر بأن تبين خطأ المخبر أو كذبه أو فساد بناء المحراب أو غير ذلك فعليه الإعادة في المشهور من المذهب، وقد نص عليه أحمد^(١) فيمن هو في مدينة فتحري فصلى لغير القبلة يعيد، لأن عليه

(١) مسائل أحمد لأبي داود ص (٤٥)، والمقنع شرح الخرقى ١/ ٣٤٣، والكافي ١/ ١١٨، والمحرم ١/ ٥٢، والمبدع ١/ ٤١١، والإنصاف ٢/ ١٥.

أن يسأل، وقال القاضي في خلافه: ظاهر كلام أحمد حكم المكي وحكم غيره سواء في أنه لا يجب عليه الإعادة، فإنه قال في رواية صالح: قد تحصى فجعل العلة في الإجزاء وجود التحري، وهذا موجود في المكي وغيره، وإذا كان هذا في المكي ففي المقيم بسائر الأمصار أولى.

ووجه المشهور: أنه كان قادراً على اليقين فلم يعذر بالجهل، وإن جاز له العمل بغالب الظن كمن أفطر بخبر إنسان عند غروب الشمس ثم تبين أنها طالعة أو صلى بخبره عن دخول الوقت ثم تبين أنه لم يدخل، ولقد كان القياس يقتضي أنه لا يجوز له العمل بدليل تدخله الشبهة ولو على بعد مع الاقتدار على الاستيقان، وإنما جاز؛ لأن احتمال الخطأ في ذلك نادر جداً لا يكاد يقع فجعل كالمعذور، فإذا تبين خطأ الدليل لزمته الإعادة في الوقت إلى إخبار المخبر الواحد إذا أمكنه العلم وهذا الباب مثله، فعلى ذلك الوجه لا يرجع إلى إخبار واحد بالجهة مع قدرته على اليقين، لكن العلم هنا بالجهة لا يمكن بالعيان لمن لم يسافر إلى مكة ويعلم أين هي من بلده، وإنما يمكن بالسماع المتواتر وهو مثل العيان ولذلك جاز الرجوع إلى المحارِب.

فصل

وأما إذا خفيت في السفر فإنه يجتهد بالاستدلال عليها بالأدلة المنصوبة ولا إعادة عليه، وإن تبين له الخطأ فيما بعد قال أبو بكر: لا

يختلف قول أبي عبد الله رحمه الله في ذلك^(١).

وكذلك إن صلى بتقليد من فرضه ذلك ثم تبين أنه أخطأ فلا إعادة عليه.

وذكر الأمام أبو بكر الدينوري صاحب أبي الخطاب^(٢) أن بعض المتأخرين قال: يجب عند الاشتباه أن يصلي أربع صلوات إلى الجهات الأربع، وزعم أنه رواية عن أحمد قال الدينوري: وهو قياس المذهب كما إذا كان معه ثياب طاهرة ونجسة قال الدينوري: وهذا صحيح فإنه قادر على أداء فرضه بيقين من غير ضرر يلحقه في بدنه وماله فيلزمه ذلك كما لو نسي صلاته من يوم لا يعلم عينها، وذلك لأنه اشتبه الواجب بغيره فوجب فعل ما يتيقن به فعل الواجب وكما لو نسي صلاة من يوم لا يعلم عينها، وكما لو اشتبهت ثياب طاهرة بنجسة أو اشتبه الموضع الطاهر من ثوبه بالنجس.

وهذا قول شاذ مسبوق الإجماع على خلافه والصواب والمنصوص، لأن الله سبحانه قال: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾^(٣) وهذه الآية تدل على جواز استقبال جميع الجهات نسخ ذلك في حق العالم القادر في صلاة الفرض فيبقى في حق الجاهل بالقبلة والعاجز عن استقبالها لخوف ونحوه في حق المتنفل في السفر لم

(١) وهذا هو المذهب. انظر: (مسائل أحمد لأبي داود ص ٤٥)، ومائل أحمد لعبد الله ١/ ٢٣٢،

والهداية ١/ ٣٢، والمقنع شرح الخرقى ١/ ٢٤٢، والمحرر ١/ ٥٢.

(٢) الإنصاف ١٢/ ٢.

(٣) سورة البقرة الآية (١١٥).

ينسخ، وهذا لأن الأصل جواز استقبال الوجه إلى جميع الجهات لكن إذا لم يكن بد من الصلاة إلى واحدة منها عيّن الله سبحانه لنا استقبال أحب الوجوه إليه وأوجب ذلك فإذا تعذر ذلك بالجهل وبالعجز سقط هذا الوجوب، لأن الإيجاب حيثئذ محال.

وأيضاً ما روي عن عاصم بن عبيد الله^(١) عن عبد الله بن عامر بن ربيعة^(٢) عن أبيه قال: «كنا مع النبي ﷺ في السفر في ليلة مظلمة فلم يدر أين القبلة؟ فصلى كل رجل منا على حياله، فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي ﷺ فنزل: ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾ رواه ابن ماجه والترمذي وقال: حديث حسن ليس إسناده بذلك لانعرفه إلا من حديث أشعث السمان^(٣) وأشعث يضعف في الحديث^(٤)، قلت: وقد رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن أشعث بن سعيد وعمر بن قيس^(٦) عن عاصم بن عبيد الله وهو يقوي رواية أشعث ويزيل تفرد به.

(١) عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، ضعيف، مات في أول دولة بني العباس. (التقريب ١ / ٣٨٤).

(٢) عبد الله بن عامر بن ربيعة العنزي، أبو محمد المدني، ولد على عهد النبي ﷺ، ولأبيه صحبة مشهورة، وثقه العجلي، مات سنة بضع وثمانين. (تقريب التهذيب ١ / ٤٢٥).

(٣) أشعث بن سعيد البصري، أبو الربيع السمان، متروك. (تقريب التهذيب ١ / ٧٩).

(٤) أخرجه الترمذي في الصلاة/ باب ما جاء في الرجل يصلي لغير القبلة (٣٤٥)، وابن ماجه في إقامة الصلاة/ باب من يصلي لغير القبلة ٣٢٦/١، والدارقطني ٢٧٢/١، والبيهقي ١١/٢، وأبو نعيم في الحلية ١٧٩/١، وقال ابن كثير في تفسيره ١٥٨/١ لما ذكر حديث جابر الآتي: «وهذه الأسانيد فيها ضعف، ولعله يشد بعضها بعضاً».

(٥) مسند أبي داود الطيالسي (٣٦٨).

(٦) عمر بن قيس المكي المعروف بسندل، متروك. (التقريب ١ / ٦٢).

وقد روي هذا المتن من حديث جابر من حديث محمد بن سالم^(١) ومحمد بن عبيد الله العرزمي^(٢) عن عطاء عن جابر قال: «كنا مع رسول الله ﷺ في مسير فأصابنا غيم فتحيرنا فاختلفنا في القبلة، فصلى كل رجل منا على حدة، وجعل أحدنا يخط بين يديه لنعلم أمكنتنا فذكرنا ذلك للنبي ﷺ فلم يأمرنا بالإعادة وقال: قد أجزأت صلاتكم» رواه الدارقطني وغيره^(٣)، وقال: هما ضعيفان.

ورواه الباغندي^(٤) والحسن بن علي المعمرى^(٥) وغيرهما عن أحمد ابن عبيد الله بن الحسن العنبري قال: وجدت في كتاب أبي ثنا عبد الملك ابن أبي سليمان العرزمي عن عطاء بن أبي رباح عن جابر قال: «بعث رسول الله ﷺ سرية كنت فيها فأصابتنا ظلمة فلم نعرف القبلة فقالت طائفة منا: القبلة ههنا قبل الشمال فصلوا وخطوا خطأ، وقال بعضهم: القبلة هاهنا قبل الجنوب وخطوا خطأ فلما أصبحنا وطلعت الشمس أصبحت

(١) محمد بن سالم الهمداني، أبو سهل الكوفي، ضعيف. (التقريب ١/ ١٦٣).

(٢) محمد بن عبيد الله العرزمي، أبو عبد الرحمن الكوفي، متروك. (التقريب ١/ ١٨٧).

(٣) أخرجه الحاكم ٢٠٦/ ١ والدارقطني في الصلاة/ باب الاجتهاد إلى القبلة ٢٧١/ ١، والبيهقي في السنن ٢/ ١٠. وقال الحاكم: «هذا حديث محتج برواته كلهم غير محمد بن سالم فإني لا أعرفه بعدالة ولا جرح». وقال ابن كثير بعد أن ذكر طرق الحديث: «وهذه الأسانيد فيها ضعف ولعله يشد بعضها بعضاً».

(٤) محمد بن محمد بن سليمان، أبو بكر الباغندي الحافظ المعمر، يروي عن شيكان بن فروخ وطبقته، وكان مدلساً وفيه شيء، مات في آخر سنة اثنتي عشرة وثلاثمائة ببغداد. (ميزان الاعتدال ٢٦/ ٤).

(٥) الحسن بن علي بن شبيب المعمرى، الحافظ، واسع العلم والرحلة، قال الدارقطني: صدوق حافظ، مات سنة خمس وتسعين ومائتين. (ميزان الاعتدال ١/ ٥٠٤).

تلك الخطوط لغير القبلة فقد منا من سفرنا فأتينا النبي ﷺ فسألناه عن ذلك، فسكت وأنزل الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ (١)(٢) وهو إسناد مقارب.

وبعض هذه الطرق مما يغلب على القلب أن الحديث له أصل وهو محفوظ، فإن المحدث إذا كان إنما يخاف عليه من سوء حفظه لا من جهة التهمة بالكذب فإذا عضده محدث آخر أو محدثان من جنسه قويت روايته حتى يكاد أحياناً يعلم أنه قد حفظ ذلك الحديث لاسيما إذا جاء به محدث آخر عن صحابي آخر فإن تطرق سوء الحفظ في مثل ذلك إلى جماعة بعيد لا يلتفت إليه، إلا أن يعارض حديثهم ما هو أصح منه، وقد روى أصحاب التفسير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «خرج نفر من أصحاب رسول الله ﷺ في سفر، وذلك قبل تحويل القبلة إلى الكعبة فأصابهم الضباب وحضرت الصلاة فتحروا القبلة وصلوا، فمنهم من صلى قبل المشرق، ومنهم من صلى قبل المغرب، فلما ذهب الضباب استبان لهم أنهم لم يصيبوا، فلما قدموا سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك فنزلت هذه الآية» (٣) فهذا وإن لم يكن مما يحتاج به منفرداً فإنه يشد تلك الروايات ويقويها، وقد استدل أحمد بهذه الآية وتأولها على ذلك، قال: إذا تحرى القبلة ثم صلى فعلم بعدما صلى أنه صلى لغير القبلة مضت، فتأول بعض

(١) سورة البقرة الآية (١١٥).

(٢) أخرجه الدارقطني في الموضع السابق، والبيهقي ١٢/٢.

(٣) أورده ابن كثير في تفسيره ١/١٥٩ وعزاه لابن مردويه، ثم قال: «وهذه الأسانيد فيها ضعف، ولعله يشد بعضها بعضاً».

قول أصحاب رسول الله ﷺ: «فأينما تولوا فثم وجه الله».

وقال في موضع آخر في الرجل يصلي لغير القبلة: لا يعيد «فأينما تولوا فثم وجه الله» وهذا دليل على أن الصحابة تأولوها على حال التحري كما ذكرنا، ويشبهه والله أعلم أن النبي ﷺ لم يكن معهم تلك الليلة وإنما كان قد سراههم سرية فلما أصبحوا لقوه وقد قفلوا من وجوههم ذلك هكذا تدل عليه الروايات.

فإن قيل: ففي حديث ابن عمر أن هذه الآية نزلت في صلاة التطوع في السفر^(١)؟

قلنا: لا منافاة بين هذين فإن الآية الجامعة العامة تنزل في أشياء كثيرة إما أن يراد به جميع تلك المعاني بإتزال واحد، وإما أن يتعدد الإتزال إما بتعدد عرض النبي ﷺ القرآن على جبريل عليه السلام أو غير ذلك، وفي كل مرة تنزل في شيء غير الأول لصلاح لفظها لذلك كله، على أن قول الصحابة نزلت الآية في ذلك قد لا يعنون به سبب النزول وإنما يعنون به أنه أريد ذلك المعنى منها وقصد بها وهذا كثير في كلامهم؛ وأيضاً فإن المصلي استقبل غير القبلة جاهلاً بها جهلاً يعذره فلم تجب عليه الإعادة كأهل قباء فإنهم لما بلغهم الخبر في أثناء الصلاة استداروا إلى جهة الكعبة ولم يستأنفوا الصلاة إلى الكعبة ولم يأمرهم النبي ﷺ بالإعادة^(٢) مع أن القبلة كانت قد حولت بعد دخولهم في الصلاة، ولا فرق بين عدم العلم

(١) سبق تخريجه ص (٥٢٢).

(٢) سبق تخريجه ص (٥٢٥).

بوجود الاستقبال لتجدد النسخ وعدم العلم بالجهة الواجبة إذا كان في كلا الأمرين معذرواً ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها، وهذه الدلالة اعتمدها أحمد رضي الله عنه في غير موضع من مسائله.

وقد ذكر عن عطاء وقتادة: «أن النجاشي كان يصلي إلى بيت المقدس إلى أن مات»^(١) وقد مات بعد نسخ القبلة بسنين متعددة، فلما صلى عليه النبي ﷺ بقي في أنفس الناس؛ لأنه كان يصلي إلى غير الكعبة حتى أنزل الله هذه الآية وهذا والله أعلم بأنه قد كان بلغه أن النبي ﷺ يصلي إلى بيت المقدس فصلى إليه، ولهذا لم يصل إلى المشرق الذي هو قبلة النصارى، ثم لم يبلغه خبر النسخ لبعدها عن البلاد فعذر بهذا، كما عذر أهل قباء وغيرهم فإن القبلة لما حولت لم يبلغ الخبر إلى من بمكة من المسلمين ومن كان بأرض الحبشة من المهاجرين مثل: جعفر وأصحابه ومن كان قد أسلم ممن هو بعيد عن المدينة إلى مدة طويلة أو قصيرة، ولم يأمر النبي ﷺ أحداً منهم بإعادة ما صلاه إلى بيت المقدس قبل علمه بالنسخ وما ذلك إلا لأنه معذور، لعدم العلم وأنه كان متمسكاً بشريعة فلما لم يبلغه نسخها لم يثبت في حقه حكم النسخ، لأن الله لا يكلفه علم الغيب فكذلك من اجتهد واستفرغ وسعه أو عميت عليه الأدلة لا يكلفه الله إلا وسعه؛ ولأن القبلة المعينة تسقط بالعجز حال المسايقة، وكذلك بالجهل حال الاشتباه؛ لأن كلاهما معذور في ذلك؛ ولأنه فعل ما أمر به كما أمر به فلم تلزمه الإعادة كالمصلي إلى القبلة وذلك أن السماء إذا أظلمت بالغيوم وهو

(١) تفسير ابن جرير ١/ ١٥٥، وتفسير ابن كثير ١/ ١٥٩.

في صحراء من الأرض قد عميت عليه سبل الأدلة وانحسمت مسالك الاجتهاد فمن المحال أن يؤمر باستقبال جهة الكعبة.

ولأن الطهارة أبلغ من الاستقبال ولو اجتهد في طلب الماء ثم تبين أنه كان مدفوناً تحت الأرض التي هو عليها لم تجب عليه الإعادة حيث لم يقصر في الطلب فالمجتهد في القبلة أولى، ولهذا حيث أوجبنا الإعادة على من أخل ببعض الشرائط ناسياً أو جاهلاً أو جنبها، لأنه في مظنة التقصير.

فصل

وأما دلائل القبلة فقد جرد الناس التصنيف فيها من أهل الفقه والحساب فإنها تختلف باختلاف البلاد فأهل كل ناحية يخالف وجه استدلالهم وجه استدلال الناحية الأخرى، والاشتباه له سببان:

أحدهما: أن لا تعرف الجهات لغيم السماء ونحو ذلك، ولو علم الجهات لعلم أين مكة منه لعلمه بأنها يمانى بلده أو شامي بلده ونحو ذلك وهذا هو الاشتباه الذي يعرض كثيراً، فمتى قدر هذا على معرفة جهة القبلة فقد أجزأته صلاته، وإن قلنا: إن الفرض تحري عينها مع القدرة؛ لأنه عاجز عن ذلك في هذه الحالة.

الثاني: أن يعلم الجهات لكن لا يدري أين مكة منه فهذا لا يكاد يشبه عليه جهة القبلة، وإنما يشبهه عليه عينها وصلاته أيضاً مجزئة إلى الجهة إذا لم يمكنه أكثر من ذلك قولاً واحداً، وقد يقع هذا كثيراً لمن قرب

من مكة وهو سائر لا يعرف الأرض إذا وقع في طرقات مشيه.
والأدلة العامة ثلاثة أصناف: سمائية، وهوائية، وأرضية. كل منها مبني
على مقدمتين:

إحدهما: أن يعلم النسبة التي بين مكان الصلاة التي يريد معرفة قبلته
وبين الكعبة إن قصدت الاستدلال على العين أو بينه وبين جهة الكعبة إن
قصدت الاستدلال على الجهة.

والثانية: أن يعلم النسبة التي بين الدليل أو بين الكعبة أو جهتها، فإذا
علمت هاتين المقدمتين علمت النسبة التي يجب أن يكون المصلي إلى
ذلك الدليل.

مثال ذلك: إذا أردت الاستدلال على قبة أهل الشام والعراق وما
بينهما من الجزيرة فقد علمت أن جهة الكعبة من هؤلاء الجهة اليمانية،
وأما العين فإن أهل الشام يستقبلون ما بين الركن الشامي والميزاب، وأهل
العراق يستقبلون ما بين الركن الشامي والباب، وأهل نجران ونحوهم
يستقبلون نفس الركن الشامي والعلم بهذا ونحوه من مسامات الأرض
بعضها بعضاً تحريره لأهل الحساب.

والمقدمة الثانية: العلم بجهة المشرق والمغرب وهذا ظاهر، وأما
العين فأن تعلم أن القطب يحاذي الركن الشامي ويواجهه، وحينئذ تعلم
أن الشامي إذا جعل القطب بين أذنه اليسرى ونقرة القفا فقد استقبل ما بين
الركن الشامي والميزاب، وأن العراقي إذا جعل القطب بين أذنه اليمنى
ونقرة القفا فقد استقبل قبلته.

فأما دلائل السماء: فمنها الشمس إذ هي أظهر والاستدلال بها أيسر،

فإنها تطلع من المشرق وتغرب في المغرب، فمن كانت قبلته الركن الذي يلي الحجر من ناحية المشرق ويسمى الركن الشامي، والركن الآخر الذي يلي الحجر الركن الغربي، ويسميان جميعاً الركنين الشاميين، وقد يسمى الأول الركن العراقي والثاني الركن الشامي، وركن الحجر الأسود الركن البصري، وأما الركن الرابع فإنه يسمى اليماني بلا اختلاف في العبارة ويسمى هو وركن الحجر الأسود الركنين اليمانيين، فمن كانت قبلته هذا الركن الذي يسمى العراقي والشامي وما يليه من ناحية الباب وما يليه من ناحية الحجر من أهل المدينة والشام والجزيرة والعراق وخراسان وما وراء هذه البلاد إذا جعلوا المغرب عن أيما نهم والمشرق عن شمائلهم فقد استقبلوا جهة القبلة وفي ذلك جاءت الآثار المتقدمة.

قال أبو عبد الله رحمه الله: بين المشرق والمغرب قبلة ولا ييالي مغرب الصيف ولا مغرب الشتاء إذا صلى بينهما^(١) فصلاته جائزة إلا أنا نستحب أن يستقبل القبلة، ويجعل المغرب عن يمينه والمشرق عن يساره، فيكون وسطاً من ذلك وإن هو صلى فيما بينهما وكان إلى أحد الشقين أميل فصلاته جائزة إذا كان بين المشرق والمغرب ولم يخرج من بينهما.

ومنها: القمر فإنه يستدل بطلوعه في النصف الآخر من الشهر فإنه يطلع من المشرق لاسيما أواخر الشهر فإنه يطلع آخر الليل من المشرق، وأما النصف الأول فإنه يستدل بغروبه فإنه يغرب في ناحية المغرب لاسيما ليالي الإهلال فإنه يغرب ويطلع في المغرب وليلة السابع يكون أول الليل

(١) سبق ص (٥٣٧).

في وسط السماء بين المشرق والمغرب وليلة إحدى وعشرين يكون آخر الليل في وسط السماء.

ويستدل أيضاً: باستواء الشمس وقت الزوال لمن يعرفه بزيادة الظل فإنها تكون حينئذ بين المشرق والمغرب، والظل بعد يميل إلى جهة المشرق فمتى جعلها على رأسه أو تجاهه والقيء عن يساره كان مستقبلاً جهة القبلة، وكذلك القمر ليلة سابعة وقت المغرب وليلة إحدى وعشرين وقت المشرق يكون في وسط الفلك، فمن جعله فوق رأسه أو تجاهه فقد استقبل القبلة^(١).

فصل

ومنها: النجوم قال الله تعالى: ﴿وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر﴾^(٢) وقال تعالى: ﴿وعلامات وبالنجم هم يهتدون﴾^(٣) وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «تعلموا من النجوم ما تعرفون به القبلة والطريق» في رواية عنه: «تعلموا من النجوم ما تهتدون في بركم وبحركم ثم أمسكوا»^(٤) رواه حرب.

وعن علي رضي الله عنه قال: «أيها الناس إياكم وتعلم النجوم إلا ما

(١) انظر: المستوعب ١٢٦/٢، والشرح الكبير مع الإنصاف ٣/٣٤٠.

(٢) سورة الأنعام الآية (٩٧).

(٣) سورة النحل الآية (١٦).

(٤) أورد نحوه ابن الجوزي عن عمر رضي الله عنه في مناقب عمر ص (١٦٩).

تهتدون بها في ظلمات البر والبحر» رواه أبو حفص^(١)، ولذلك استحسن أحمد معرفة منازل القمر، وأن يتعلم بها كم مضى من الليل، وكم بقي، وذكر أنه تعلمها من أهل مكة.

والنجوم أقسام:

إحداها: منازل القمر الثمانية والعشرون، فالاستدلال بها كالاستدلال بالشمس والقمر سواء، لأنها تطلع من المشرق، وتغرب في المغرب وهي: السرطان، والبطين، والثريا، والدبران، والهقعة، والهنعة، والذراع، والثرة، والطرف، والجبهة، والزبرة، والصرفة، والعواء، والسماك والغفر، والزباني، والإكليل، والقلب، والشولة، والنعايم، والبلدة، وسعد الذابح، وسعد بلع، وسعد الأحبية، وسعد السعود، والفرع المقدم، والفرع المؤخر، وبطن الحوت، فمن عرف كل منزل منها بعينه أمكنه الاستدلال بها فإن الأربعة عشر الأول هي شامية تميل في طلوعها إلى جهة الشمال، والأربعة عشر الأواخر يمانية تميل في طلوعها إلى ناحية الجنوب، ومن عرف المتوسط منها وقت طلوع الفجر ورآه متوسطاً استدل به كما يستدل بتوسط الشمس والقمر.

وأثبت الأدلة على نفس الكعبة: القطبان الشمالي والجنوبي، والقطب الشمالي هو الظاهر في عامة المسكون من الأرض، مثل أرض الشام والعراق وخراسان والمشرق ومصر والمغرب، وهذان القطبان هما قطبا الفلك المذكور في قوله سبحانه: ﴿وهو الذي خلق الليل والنهار والشمس والقمر كل في فلك يسبحون﴾^(٢).

(١) لم أقف عليه.

(٢) سورة الأنبياء الآية (٣٣).

قالوا: فلكه مثل فلكة المغزل، ويقرب من القطب الشمالي نجم صغير يسميه الفقهاء: القطب، وهو: كوكب خفي يمتحن الناس به أبصارهم يرى إذا لم يكن في السماء قمر، وحوله أنجم دائرة كفراشة الرحا في أحد طرفيها الفرقدان، وفي الآخر الجدي، وهو كوكب نير معروف إذا جعله المصلي خلفه كان مستقبلاً القبلة في الشام والجزيرة العراق وخراسان.

وقال أبو عبد الله في غير موضع: الجدي يكون على قفاه، ويطلع من قبل المشرق، وقال أيضاً: قبلتنا نحن وقبلة أهل المشرق كلهم وأهل خراسان الباب، وقد قال مرة أخرى وقيل له: أين تحب أن يكون الجدي من الإنسان إذا قام إلى القبلة؟ فقال: أما الجدي فلم يرد في الجدي شيء إنما يروى إذا جعلت المشرق عن يسارك والمغرب عن يمينك فما بينهما قبلة، وقيل له أيضاً: قبلة أهل بغداد على الجدي؟ فجعل ينكر الجدي، وقال: ليس الجدي ولكن على حديث ابن عمر «ما بين المشرق والمغرب قبلة»^(١) ومعنى كلامه هذا: أنه لا يجب على المصلي أن يتحرى الجدي، ولا القبلة معلقة باستدباره كما يقوله من يعتبر استقبال العين، وإنما الواجب استقبال الجهة ويكفي في ذلك ما بين المشرق والمغرب، لأن السائل كان غرضه أن ذلك كان واجباً فأنكر أحمد رضي الله عنه ذلك، فأما المستحب فهو تحري الجدي كما نص عليه في موضع آخر، لأنه أقوم استقبالاً وبه يخرج من الشبهة والخلاف، ثم إن أهل الشام ينحرفون إلى

(١) سبق تخريجه ص (٥٣٨).

الشرق قليلاً فيكون القطب بين الأذن اليسرى وصفحة العنق وكلما أمعن في المغرب كان الانحراف أكثر^(١).

وأهل العراق ينحرفون إلى المغرب أكثر من ذلك فيكون القطب محاذياً لظهر الأذن اليمنى، وكلما أمعن في المشرق كان الانحراف أكثر، ومن كان بحران وسميساط وما كان على سمتها بين المشرق والمغرب محاذياً لمكة شرفها الله فإنه يجعل القطب خلف نقرة القفاء ولهذا يقولون: أعدل القبل قبله حران، لكون القطب الذي هو أثبت الدلائل وأبينها يجعل خلف القفا بلا انحراف فيتقن إصابة العين لكون البلدة محاذية للركن الشامي بعدها عن المشرق والمغرب كبعد مكة، ولهذا يجعل الشام من المغرب حتى فسروا قول النبي ﷺ «لا يزال أهل الغرب ظاهرين»^(٢) بأنهم أهل الشام. ويجعل العراقي من المشرق، لأن الأرض إذا قسمت قسمين قسماً شرقي مكة وقسماً غربي مكة كانت الشام في الجانب الغربي والعراق في الجانب الشرقي، وحران وما كان على سمتها على مسامتة مكة بين الجانب الشرقي والجانب الغربي فالمستقبل لعين الكعبة في البلاد الشرقية والغربية لا بد له من انحراف وقد لا ينضبط ذلك غاية الضبط لما

(١) انظر: المغني ١٠٣/٢.

(٢) وتامه: «على الحق حتى تقوم الساعة». أخرجه مسلم في الإمامة/ باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق» (١٩٢٥) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. قال علي ابن المديني: «المراد بأهل الغرب: العرب، والمراد بالغرب: الدلو الكبير لاختصاصهم بها غالباً، وقال آخرون: المراد به الغرب من الأرض، وقال معاذ: هم بالشام، وجاء في حديث: هم بيت المقدس، وقيل: هم أهل الشام وما وراء ذلك، وقال القاضي: وقيل المراد بأهل الغرب: أهل الشدة والجلد، وغرب كل شيء حده».

في رعايته من الكلفة، ولأن قدر الانحراف قد لا يتحقق، وإلا فلا بد لكل بلاد من قبله معتدلة، وإن شق ضبطها، وهذا القدر من الانحراف معفو عنه بالإجماع، وإن قلنا يجب استقبال العين.

ومتى كان الجدي عالياً والفرقدان تحته أو بالعكس فالقطب بينهما فاستدبارهما كاستدباره، وإن كان أحدهما في المشرق والآخر في المغرب فالقطب بينهما وهو إلى الجدي أقرب، وبكل حال فإذا استدبر الجدي أو الفرقدان أو بنات نعش فهو مستقبل للجهة بكل حال وهو كافيه فإذا أراد مراعاة التحديد انحراف إلى ناحية القطب قليلاً.

فصل

وأما الدلائل الهوائية: فهي الرياح ومهابها: أربع تخرج من زوايا الأرض الأربعة ويقال: إن الكعبة مبنية على مهابها فجدر الكعبة الأربعة مستقبله لمهاب الرياح، وأركان الكعبة مستقبله بجهات الأرض الأربعة. إحداهن: الصبا سميت بذلك لأنها تصبو إلى الكعبة وهي تهب إلى وجهها ما بين مطلع الثريا ومطلع الجدي.

والدبور: تجاهها تهب إلى دبر الكعبة ما بين مطلع سهيل ومغرب الثريا. والجنوب: تهب إلى جانب الكعبة اليماني ما بين مطلع الثريا ومطلع سهيل.

والشمال: تجاهها ما بين مطلع الجدي ومغرب الثريا، فهذه الرياح من عرف خواصها وصفاتها أمكنه أن يستدل بها إذا كان في فضاء من

الأرض حيث تجري الرياح على سنّها ثم نسبة المصلي إليها تختلف باختلاف مكانه ولهذا تختلف عبارة أصحابنا العراقيين والشاميين وغيرهم في نسبة الرياح والشمس والقمر والجدي إلى المصلي، لأن كل قوم وصفوا دلائل قبلّة أرضهم خاصة على سبيل التحديد^(١).

فصل

وأما دلائل الأرض فقد قال بعض أصحابنا: إن ذلك لا ينضبط انضباطاً عاماً، لكن من كان في موضع قد علم جهات ما فيه من الجبال والأنهار والأبنية ونحو ذلك أمكنه الاستدلال.

فأما بدون ذلك فإن الجبال والأنهار ليست كلها على وجهة واحدة حتى يحكم عليها بحكم عام.

وقال كثير من أصحابنا: يستدل بالجبال والأنهار الكبار^(٢).

أما الجبال: فإن لها وجوهاً يعرفها سكانها ولذلك لكل شيء وجه يعرف بالمشاهدة قالوا: ووجوه الجبال جميعها إلى جهة بيت الله سبحانه وتعالى.

أما الأنهار فقالوا: أكثر الأنهار الكبار التي خلقها الله سبحانه وتعالى لم يحتفرها الناس لأغراضهم تجري من مهب الرياح الشمال إلى مهب الرياح

(١) انظر: المغني ٢/١٠٣، ١٠٤.

(٢) انظر: الهداية ١/٣١، والمغني ٢/١٠٣، والكافي ١/١٢٠، والشرح الكبير ١/٢٥١، والمبدع

١/٤٠٦، والإنصاف ٢/١٢، ١٣.

الجنوب مثل الفرات ودجلة قالوا: إلا نهريْن: أحدهما: بالشام يسمى العاصي، والآخر: بخراسان يسمى جيحون، يسمى كل واحد منهما المقلوب فإذا كانت هذه الأنهار تجري من يمنة المصلي إلى يسرته وقرب كتفه اليمنى من الماء وبُعدها اليسرى منه إذا كان الماء أمامه، وإن كان الماء خلفه فبالعكس فقد استقبل جهة الكعبة والنهران المقلوبان يجعلهما بالعكس جاريين من يسرته إلى يمينته وهذا والله أعلم في قِبلَة أهل العراق وخراسان ومن قاربهم من أهل الشام ونحوهم، وإلا فيل مصر يجري من الجنوب إلى الشمال، ونهر الأردن بالشام يجري إلى ناحية الجنوب وهي ناحية القبلة^(١).

(١) المراجع السابقة.

مسألة: «وإن اختلف مجتهدان لم يتبع أحدهما صاحبه، وتبع الأعمى والعامي أوثقهما في نفسه».

وجملة ذلك: أن المجتهد في القبلة هو العالم بدلائلها القادر على الاستدلال بها سواء كان فقيهاً أو لم يكن.

فأما الأعمى أو البصير الذي لا يعلم أدلتها أو يعلمها اسماً ووصفاً ولا يعلمها عيناً فليس بمجتهد سواء كان فقيهاً أو لم يكن، لأن المجتهد في كل فن هو: القادر على الاستدلال على مطالبه بسهولة. فأما المجتهد: ففرضه العمل بما أداه اجتهاده إليه سواء خالفه غيره أو وافقه، وسواء كان أعلم منه أو لم يكن، وسواء اجتهد أو لم يجتهد إذا كان الوقت متسعاً للاجتهاد كما قلنا في المفتي والقاضي، وكما في الاجتهاد في أمور الدنيا وغيرها.

قال أصحابنا: وإن أمكنه أن يتعلم دلائل القبلة ويستدل بها قبل أن يضيق الوقت لزمه ذلك، لأنه قادر على التوجه بالاجتهاد فلم يجزله التقليد كالعالم بالأدلة،^(١) وذلك لأن مؤنة تعلم أدلة القبلة يسيرة لا تشغل الإنسان عن مصالحه فأشبه تعلم الفاتحة وصفة الوضوء وغيرها من فرائض الصلاة، بخلاف تعلم أدلة الأحكام الشرعية وطريق الاجتهاد فيها فإن تكليف العامة ذلك يشغلهم عن كثير من مصالحهم التي لا بد لهم منها. فإن ضاق الوقت عن تعلم الأدلة والاستدلال بها فهو بمنزلة العاجز عن

(١) المغني ٢/ ١١٠، والإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٤٥.

تعلم الأدلة يقلد غيره، فإن تعذر عليه الاجتهاد مع قدرته عليه لكونه محبوساً في ظلمة صار فرضه التقليد بمنزلة المقلد الذي لا يحسن الاستدلال هكذا ذكر القاضي وغيره من أصحابنا^(١)، وذكروا أن أحمد أوماً إليه، ومن أصحابنا من قال: هذا بمنزلة المقلد الذي لا يجد من يقلده يصلي على حسب حاله.

والصواب: أن هذا الإطلاق يجب أن يحمل على ما إذا لم يجد من يقلده، وإلا فلا فرق بين المحبوس في ظلمة وبين الأعمى.

وإن ضاق الوقت عن الاجتهاد مع علمه بالأدلة فخاف إن اشتغل به أن يفوته الوقت فإنه يصلي بالتقليد عند جماهير أصحابنا^(٢).

ومنهم من قال: يصلي على حسب حاله وهو كالذي قبله، وقال أبو محمد المقدسي صاحب الكتاب رحمه الله: بل يجتهد؛ لأن الاجتهاد في حقه شرط لصحة الصلاة فلم يسقط بخروج الوقت كسائر الشرائط ولأنه مجتهد لا يجوز له التقليد مع سعة الوقت، فلا يجوز له مع ضيقه كالمجتهد في الأحكام الشرعية مفتياً وقاضياً^(٣).

والأول: هو الصواب؛ لأن الصلاة في الوقت بالتقليد خير من الصلاة بعد خروج الوقت بالاجتهاد كمن يقدر على تعلم الأدلة لكن يخاف إن اشتغل بتعلمها فوات الوقت، ولأن الصلاة في الوقت فرض فلم يجز

(١) المغني ٢/ ١١٠.

(٢) الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٤٥.

(٣) المغني ٢/ ١١٠.

تفويتها للاشتغال بأسباب الشرائط كمن يعلم أنه يقدر على الماء أو على الثوب بعد الوقت، ولأن الاجتهاد ليس هو الشرط وإنما هو الطريق إلى معرفة الشرط فلم يجز تفويت الصلاة بسببه كطلب الماء؛ ولأن التقليد طريق صحيح وهو يدل على الاجتهاد فوجب العمل به عند خشية الفوات كالتيتم عند عدم الماء، ولانسلم أن الاجتهاد هو الشرط كما تقدم ثم ينتقض بمن يعلم أنه يجد الماء بعد الوقت أو تبين له القبلة أو يجد السترة أو يقدر على إزالة النجاسة بعد الوقت؛ ولأنه لو أدركته الصلاة حال المسايقة وجب عليه أن يصلي في الحال إلى غير القبلة وإن كان بقتاله مجتهداً في الأمن الذي يقدر به على استقبال القبلة.

فإن قيل: أما إن كان زمن الاجتهاد يطول فما ذكرتموه ظاهراً؛ لأنه قد تقدم أن الشروط كلها متى كان الاشتغال بتحصيلها من أول الوقت تفوت معه الصلاة لم يجز تفويت الصلاة لأجلها، وأما إن كان زمن الاجتهاد قريباً، مثل: رجل استيقظ قبيل طلوع الشمس فقد قلتم في مثل هذا: إنه يشتغل بأسباب التوضيء واللبس وإن فات الوقت، لأن ذلك وقته؟

قلنا: الخلاف في هذه الصورة أقرب، والفرق بين القبلة وغيرها: أن أمرها خفيف يسقط في حال الخوف وفي صلاة التطوع في السفر من غير إعادة بالإجماع^(١)، ويسقط بالجهل كأهل قباء^(٢) ومن تحرى فأخطأ، ولأن المقلد عامل بطريق وإن كان أضعف الطريقين ﴿ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله﴾^(٣) وأما المفتي والحاكم فليس للاجتهاد به وقت

(١) المغني ٢/ ٩٥. (٢) سبق تخريجه ص (٥٢٢).

(٣) سورة البقرة الآية (١١٥).

محدود في الشرع ولم يتعين على هذا الحاكم والمفتي، ومتى تبين له أنه خالف النص نقض حكمه وفتياه ولا يجوز له العمل بخلاف النص في وقت من الأوقات، واستقبال الكعبة يسقط بالجهل والعجز من غير إعادة وفي القبلة إذا استوت عنده الجهات صلى إلى أي جهة شاء، والعالم إذا استوت عنده الأقوال لم يجز له أن يفتي أو يحكم بشيء وذلك لأن العالم قد أخذ عليه أن لا يقول إلا بعلم والتقليد له طريق إلى العلم الذي أمر به فيسكت كما لو لم يكن مجتهداً والصلاة لا بد له من فعلها إما باجتهاد أو تقليد.

وفي الحقيقة لا فرق بين الموضعين، لأن الوقت إذا ضاق عن الاجتهاد صار المجتهد كالقاضي في الموضعين، والعامي يصلي (بالتقليد)^(١) في الموضعين، ويحرم عليه أن يفتي أو يقضي بالتقليد.

فصل

وإن استوت الجهات كلها في نظر المجتهد لتعارض الأدلة في نظره أو لعدمها بأن تكون السماء مطبقة بالغيوم ولا دليل له يستدل به فهذا أيضاً كالعاجز عن الاستدلال لكونه محبوساً في ظلمة ونحوه.

قال بعض أصحابنا: يصلي على حسب حاله إلى أي جهة شاء.
وعلى ما ذكره سائر أصحابنا: فإنه يقلد غيره إن وجد من يقلده، لأن استواء الجهات في نظره تلحقه بالعامي فيقلد كما يقلد العامي.

(١) في الأصل: بالاجتهاد.

فأما إذا تعذر التحري على المجتهد لاستواء الجهات في نظره، أو لكونه ممنوعاً من رؤية العلامات، أو لضيق الوقت على المشهور، أو ضاق الوقت عن التعلم على من يمكنه التعلم وتعذر عليهم التقليد أيضاً كالجاهل بدلائل القبلة إذا تعذر عليه التقليد، وكالأعمى إذا تعذر عليه التقليد، وجماع ذلك أن تستوي الجهات عند المكلف فلا يترجح بعضها على بعض باجتهاد ولا تقليد فهذا يصلي على حسب حاله إلى أي جهة شاء ويسقط عنه فرض استقبال جهة معينة، هذا هو المذهب^(١).

وعلى الوجه الذي ذكره أبوبكر الدينوري: عليه أن يصلي أربع صلوات إلى أربع جهات^(٢).

وعلى المذهب هل يستحب أن يصلي أربع صلوات؟ قال ابن عقيل: الأحوط أن يصلي أربع صلوات، وظاهر كلام أحمد وأكثر أصحابنا: أن هذا لا يستحب بل يعيد، قال أبوبكر: فيه قولان يعني روايتين: أحدهما: لا يعيد؛ لأنه لم يكلف غير هذا^(٣).

والثاني: يعيد؛ لأنه دخل في الصلاة بغير دليل^(٤)، ولذلك خرجها القاضي على الرويتين فيمن عدم الماء والتراب، وقال ابن حامد: إن أخطأ أعاد وإن أصاب فعلى وجهين.

(١) الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٥٤.

(٢) سبق تخريجه ص (٥٤٣).

(٣) وهو المذهب. (المقنع شرح الخرقى ١/ ٣٤٢، والكافي ١/ ١١٩، والإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٥٤).

(٤) المقنع شرح الخرقى ١/ ٣٤٢، والكافي ١/ ١١٩، والمبدع ١/ ٤١٢، الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٥٤.

فإن قلنا: يعيد مطلقاً، فلأنه ترك المفروض عليه في الاستقبال بعذر نادر غير متصل فأشبهه الحائض إذا تركت الصوم ومن عدم الماء والتراب، لأنه وإن أصاب فذاك على وجه البحث والاتفاق وذلك لا يكفي.

وإن قلنا: يعيد إن أخطأ فقط، فلأن المقصود استقبال القبلة وقد حصل وإنما يعيد إذا قدر على التحري وصلى بغير تحرر وإن أصاب، لأنه ترك المفروض عليه وهذا فعل ما أمر به.

وإن قلنا: لا يعيد مطلقاً وهو الصحيح وهو الذي يدل عليه كلام أحمد واستدلّاه، قال في رواية محمد في الرجل يصلي لغير القبلة: لا يعيد ﴿فأينما تولوا فثم وجه الله﴾^(١) وهو الذي تقتضيه أصوله خصوصاً في مسائل القبلة.

والقولان الآخران بعيدان على المذهب فإن القبلة إذا لم يمكن العلم بها صارت جميع الجهات له قبلة كما نص عليه أحمد، ولهذا لم يختلف قوله إنه لا إعادة على المخطيء^(٢)، وذلك لأن الله سبحانه قال: ﴿ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله﴾^(٣) وقد تقدم أنها نزلت في الجاهل بالقبلة والعاجز عنها، وكذلك الحديث^(٤) المذكور ظاهره: أن القوم لا يترجح عندهم جهة القبلة فصلى كل رجل على حسب حاله، وجميع الأدلة المذكورة في مسألة من اجتهد فأخطأ يعم هذا الموضع، لأن سقوط الإصابة عن المجتهد والمقلد لكونه غير قادر عليها كسقوط

(١) سورة البقرة الآية (١١٥).

(٢) انظر: مسائل أحمد لأبي داود ص (٤٥)، ولعبد الله ٢٣٢ / ١، والهداية ٣٢ / ١، والمحرر ٥٢ / ١.

(٣) سورة البقرة الآية (١١٥). (٤) سبق تخريجه ص (٥٤٤).

الاجتهاد والتقليد عن العاجز عنهما، ولأن القبلة شرط من الشروط فسقط بالجهل به على وجه يعذربه كسائر الشروط، والتعليل بالندرة ضعيف كما تقدم، وبتقدير صحته فالقبلة أخف من غيرها كما تقدم^(١)، وسر المسألة أن المصلي إلى أي الجهات توجه فثم وجه الله وقبلته لكنه سبحانه عين أشرف الجهات عند العلم والقدرة، فإذا تعذر ذلك استوت الجهات كلها، والله سبحانه أعلم، هذا فيمن كان بدار الإسلام.

فأما من كان بدار الحرب ولا طريق له إلى العلم بالقبلة، فقال أبو بكر: لإعادة عليه هنا قولاً واحداً بخلاف من هو في دار الإسلام، لأن العذر يكثر ويطول في أسارى المسلمين المحبوسين في مطامير الكفار^(٢) وقصة النجاشي تؤيد هذا^(٣).

فصل

فإن ترك الاجتهاد مع قدرته عليه أو التقليد مع قدرته عليه أو صلى إلى غير الجهة التي أمر من قلده بها فإنه يعيد بكل حال أصاب أو أخطأ في ظاهر المذهب^(٤) لأنه فعل ما لم يؤمر به فلم تنفعه الإصابة اتفاقاً كمن أفتى بغير علم أو قضى للناس على جهل أو قال في القرآن برأيه أو شهد بما لا يعلم فإن هؤلاء لا ينفعهم الإصابة في نفس الأمر، لأنهم لم يعلموا أنهم مصيبون، وعكس هؤلاء من اجتهد فأخطأ في قضاؤه أو فتياه أو حلف على

(٢) الإنصاف مع الشرح ٣/ ٣٥٤.

(٤) الفروع ١/ ٣٨٧، ٣٨٨.

(١) ص (٥٦١).

(٣) انظر: ص (٥٤٨).

شيء يظنه كما حلف عليه أو اجتهد أو قلد في القبلة فأخطأ فإن الخطأ عن هؤلاء محطوط؛ لأنهم فعلوا ما يقدرون عليه.

فصل

وأما الأعمى والجاهل بأدلة القبلة الذي لا يمكنه التعلم أو الذي يضيق وقته عن التعلم فإنه إذا اختلف عليه مجتهدان فإنه يتبع أوثقهما عنده علماً بدلائل القبلة وورعاً في تحريها وذلك واجب عند أكثر أصحابنا^(١)، فإن قلد المفضل لم تصح صلاته.

وقال بعض أصحابنا: يجوز تخريجاً على أن للعامي أن يقلد من شاء من المفتين^(٢) فإن فيه روايتين: أشهرهما جوازه؛ لأنه أخذ بدليل يجوز العمل به منفرداً، فكذلك إذا كان معه غيره كما لو استويا، فإنهما إذا استويا قلد من شاء منهما^(٣)، وحكى الحلواني في هذه المسألة: روايتين أيضاً، وقدم رواية التخيير كالروايتين في الاستفتاء.

والأول: أقيس، لأنه إنما جازله أن يقلده حال الانفراد لعدم المعارض كما يعمل في خبر الواحد والقياس والعموم مع عدم المعارض، فإن غلبة الظن بمعرفة المجتهد تزول إذا خالفه من هو أعلم منه، ولأن أمر

(١) انظر: مسائل أحمد رواية الكوسج ١/٦٩، ورواية أبي داود ص (٤٥)، ورواية عبد الله ١/٢٣٢، والفروع ١/٣٨٦.

(٢) الفروع ١/٣٨٦.

(٣) انظر: الفروع وتصحيحه ١/٣٨٦.

القبلة مبني على العمل بالأقوى فلم يجز العمل بالأضعف كما لو تعارضت الأدلة عند المجتهد فإنه يجب عليه العمل بأقواها، وكما لو أخبر المحبوس والأعمى رجلان كل منهما يزعم أنه يخبره عن علم بجهة القبلة واختلفا فإنه يجب عليه أن يعمل بأصدقهما وأوثقهما، ولأنه عمل بالمرجوح فيما لم يبين على التوسعة والرخصة فلم يجز كالعمل بالدلالة الضعيفة.

وأما تقليد المفتين فإن ابن عقيل وغيره سوا بينهما في وجوب تقليد أوثقهما في نفسه، وهو إحدى الروايتين طرداً للقياس قالوا: لأن الحق في جهة واحدة وعلى المكلف أن يطلبه بأقوى الأدلة في نفسه وأقوال المفتين للعامة كالأدلة الخاصة للمجتهد وله نوع اجتهد فيمن يقلده فكما وجب على المجتهد رأيه في أدلة الأحكام أن يتبع أقوى الدالتين كذلك يجب على المجتهد رأيه في أقوال المفتين أن يتبع أوثق القائلين، وأكثر أصحابنا جوزوا له تقليد من شاء وهو أشهر الروايتين إذا لم يكن من أحد الجانبين نص ونحوه^(١).

ثم إن طائفة من أصحابنا منهم ابن عقيل وأبو بكر الدينوري ذكروا رواية عن أحمد: أن كل مجتهد مصيب بناء على إذنه لبعض من استفتاه أن يقلد غيره من المفتين إذا أفتاه بخلاف قوله وصنف رجل كتاباً سماه: «كتاب الاختلاف» فقال: سمه كتاب السعة ولا تسمه كتاب الاختلاف، وقال: لا ينبغي للفقيه أن يحمل الناس على مذهبه، قال: ولو كان يعتقد أنهم على خطأ، لما دل عليهم وأمر بالاستفتاء لهم وبنى الدينوري على

(١) انظر: التمهيد لأبي الخطاب ٤/ ٤٠٤، والروضة ص (٣٨٦)، وشرح الكوكب المنير ص (٤١٨).

هذا أن المصلي إلى القبلة باجتهاده مصيب لما عند الله وإن استقبل غير جهة الكعبة، وعلى هذا فيظهر تخيير العامي في تقليد من شاء في القبلة، وأيضاً فلا فرق بل يقال التخيير في القبلة أولى من التخيير بين أعيان المفتين؛ لأن من استوت عنده الجهات صلى إلى حيث شاء ومن تكافأت عنده الدلالات أمسك عن الفتيا حتى يتبين له الحق، وذلك لأن ﴿لله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله﴾^(١) ولا يجوز أن يقال أي شيء قلتم فهو حكم الله، ولأن التخيير بين الجهات لا تناقض فيه بل هو كالتخيير بين أنواع القراءات في التشهد، بخلاف التخيير بين اعتقاد التحليل والتحریم ونحو ذلك فإنه متناقض، والمنصوص عنه في غير موضع وهو مذهبه المعروف: أن الحق عند الله واحد وعلى المكلف أن يطلبه والمصيب له واحد، وليس هذا موضع استقصاء في ذلك، ولا ريب أن كون الحق عند الله واحداً في باب الأحكام أبلغ في باب الاستقبال ونحوه، لأن المختلفين في القبلة وإن كان يُعَلَم أن بعضهم مستقبل غير القبلة فجعل جهة غير القبلة قبله أمر معهود في الشرع في حال الخوف والتطوع على الراحلة وهو في هذه الحال مستقبل القبلة التي شرعها الله له ظاهراً وباطناً، فكذلك في حال الجهل بها للاشتباه أي جهة ولاها فثم وجه الله بخلاف حكم غير الحكم الذي حكم الله، فإنه لا يجوز أن يكون هو حكم الله ظاهراً وباطناً بالنسبة إلى أحد من المكلفين كما هو مقرر في موضعه، وإن قلنا هو مصيب في اجتهاده مخطيء بحكم الله، أو قلنا هو مخطيء فيهما جميعاً، لكن الفرق بين التقليد في القبلة والتقليد في الأحكام أن تقليد الأوثق في

(١) سورة البقرة آية (١١٥).

القبلة ليس فيه عسر ولا حرج إذ الجهات بالنسبة إلي المصلي سواء فيبقى تقليد المرجوح لا وجه له بخلاف الأحكام فإن إلزام العامة بقول واحد بعينه في جميع الأحكام فيه عسر وحرج عظيم منفي بقوله تعالى: ﴿ما جعل عليكم في الدين من حرج﴾^(١) وقد جعل اختلاف العلماء رحمة وتوسعة على الأمة، وما زال المسلمون في كل عصر ومصر يقلدون من العلماء من علم عندهم بالعلم وقد كان الصحابة يعلمون فضل بعضهم على بعض في بعض أنواع العلم ثم لم يقصروا العامة على استفتاء ذلك الأفضل في ذلك النوع، وأيضاً فإنه يجب الرجوع إلى قول أوثق الطيبين والقائمين والمقومين فكذلك في قول أوثق المجتهدين في القبلة؛ لأنها أمور جزئية ولا يشق تعيين الأقوى منها بخلاف الأحكام الشرعية فإنها كثيرة ومتسعة ولربما كان المفضل في كثير من المسائل أوثق من الفاضل لاختلاف المطلوبات فيها والمسألة محتملة.

هذا إذا اختلف مجتهدان وعلم اختلافهما، فأما إذا كان هناك عدة مجتهدين ولم يدر أي تفقون أم يختلفون؟

مثل أن يكون في جيش عظيم أوركب عظيم فهل له أن يقلد من تيسر عليه منهم، أم يجب عليه أن يسأل أوثقهم؟ لأصحابنا في الاستفتاء وجهان^(٢) فكذلك يخرج هنا مثله لكن ظاهر كلامهم هنا أن ذلك لا يجب عليه لأنهم قصروا اتباع الأوثق على حال الاختلاف، ولأنه لو كان قريباً منه أمانة تدل على القبلة جازله اتباعها ولم يجب عليه أن يقطع مسافة إلى

(١) سورة الحج الآية (٧٦).

(٢) انظر ص (٥٦٦).

أمانة أخرى لجواز أن تخالفها، ولأن الأصل عدم الاختلاف.

فصل

وإذا اختلف اجتهد رجلين لم يجز أن يأتى أحدهما بصاحبه في المنصوص المشهور^(١)، ومتى اتم أحدهما بالآخر فصلاة المأموم باطلة وفي صلاة الإمام وجهان^(٢).

وقال بعض أصحابنا: قياس المذهب جوازه كما لو اتم بمن يخالف اجتهداه في بعض شروط الصلاة كمن يصلي خلف من يصلي في جلود السباع فإنه تصح صلاته في المنصوص عنه^(٣)، ولأن خطأ الإمام هنا لا يمنع صحة الصلاة ظاهراً ولا باطناً، لأن الإمام لا يعيد إذا تبين له الخطأ، بخلاف ما لو اعتقد المأموم أن الإمام محدث.

ووجه الأول: ما تقدم من الحديث المذكور فإن الصحابة رضوان الله عليهم حينئذ صلى كل واحد منهم على حدة ولم يصلوا جماعة واحدة^(٤) ولو كان ذلك جائزاً لفعلوا؛ لأن الجماعة واجبة أو سنة مؤكدة، ولأن المأموم يعتقد أن الإمام يترك شرطاً من شرائط الصلاة للتعجز عنه فأشبه ما لو كان الإمام عارياً أو محدثاً وعدم الماء والتراب أو مربوطاً إلى غير القبلة أو حاملاً لنجاسة لا يقدر على إزالتها أو أمياً أو أقطع، وأيضاً فإنه هنا يتيقن أن

(١) المغني ٢/١٠٨، وشرح الزركشي ٢/٥٣٤، والفروع ١/٣٨٦.

(٢) انظر الإنصاف مع الشرح ٣/٣٤٧.

(٣) المغني ٢/١٠٩.

(٤) سبق تخريجه ص (٥٤٤).

صلاته اشتملت على ترك استقبال القبلة وكل صلاة يتقن أنه ترك فيها استقبال القبلة فهي باطلة، لأنه إن كان هو المصيب فصلاته مبنية على صلاة إمامه، وصلاة إمامه على هذا التقدير إلى غير القبلة، فتكون صلاته إلى غير القبلة مع القدرة على ترك ذلك.

وإن كان إمامه هو المصيب فصلاته هو إلى غير القبلة، وبهذا يظهر فقه المسألة فإن العفو عما يجوز أن يكون صواباً أو خطأ إذا ضم إليه ما يتيقن باجتماعهما حصول الخطأ لم يحصل العفو عنهما جميعاً، كما لو أحدث أحد رجلين ولم يعلم عينه وقلنا: لكل منهما أن يصلي فليس لأحدهما أن يأتى بالآخر، وكما لو قال رجل إن كان هذا الطائر غرباً فعبدي حر، وقال آخر: إن لم يكن غرباً فعبدي حر، فإذا اجتمع العبدان في ملك واحد حكمنا بعق أحدهما، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين ما إذا ترك الإمام ما يعتقد المأموم ركناً أو شرطاً، لأنه لا يتيقن اشتمال الصلاتين على مبطل لجواز أن يكون اعتقاد إمامه صواباً، وحيث أن تكون صلاة الإمام صحيحة في الباطن وكذلك صلاته، لأنه لم يترك شيئاً ومجرد اعتقاد إمامه لا يؤثر في صلاته، نعم نظير مسألة القبلة أن يفعل أحدهما شيئاً ويتركه الآخر وهو عند أحدهما واجب فعله، وعند الآخر مبطل فإنه هنا إن كان واجباً فقد تركه أحدهما، وإن كان مبطلاً فقد فعله أحدهما، فالصلاة مشتملة على ترك واجب أو فعل محرم يبين على أن القياس على مسائل الاجتهاد الفقهية قد فرق بينهما إذا سلم بما تقدم في التي قبلها، وذلك أن مسائل الاجتهاد إذا لم يخالف الرجل فيها كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً فإنه لا ينقض حكمه ولا حكم بخطئه ولا يحكم ببطالان صلاته ولا ينهى عن

استفتائه ولا ينهيه أن يعمل باجتهاده بل قد يؤمر باستفتائه: إما لأن الحكم يختلف باختلاف الاجتهادات كما يقوله من يعتقد كل مجتهد مصيب، ولأن الناس لم يكلفوا إلا ما يقتضيه رأيهم، وإن كان في الباطن أشبه كما يقوله أصحاب الشبه أو لم يكلفوا إلا طلب ما هو الحق في الباطن سواء أصابوه أو أخطأوه وقد عفي عنهم إذا أخطأوه.

أو لأنه وإن كان مخطئاً في اجتهاده وحكمه فإن الله تعالى رفع الحرج فيها عن المخطيء وجعل له أجراً على اجتهاده إقراراً لكل ذي رأي على رأيه مع أن الحق عند الله واحد لخفاء مدركها وخفة أمرها ومشقة إصابة الحق فيها وعموم الرحمة والمصلحة في تيسير ذلك وتفاقم الفساد من هدم بعض الاجتهادات ببعض، وهذان القولان هما اللذان يقولهما أصحابنا، وإن كان الأول قد حكي في المذهب أيضاً، وهذا الواقع في أحكام الشريعة لا يلزم مثله في قبله يقع في الدهور مرة^(١)، ولا يلزم العفو فيما تعم به البلوى العفو عما لا تعم به البلوى.

فإن اتفقا على الجهة واختلفا في العين، فقال أحدهما: تنحرف يمينا، وقال الآخر: تنحرف شمالاً، فقال القاضي في الجامع: إن قلنا المطلوب العين لم يجزله أن يتبعه، وإن قلنا المطلوب الجهة وهو الصحيح من قوله جازله أن يتبعه، وقال في المجرد وغيره: من أصحابنا من يجوز الائتمام هنا مطلقاً وهذا أصح، لأننا إن قلنا المطلوب العين، فإن الانحراف اليسير مع الخطأ معفو عنه بكل حال بالإجماع، والصلاة إلى قبله واحدة في مثل هذه الحال.

(١) هكذا في المخطوط.

فصل

إذا صلى بالاجتهاد ثم تبين له في أثناء الصلاة أن جهة القبلة خلاف ذلك عن يقين استقبل القبلة وبيني على صلاته كأهل قباء، لأن أولى صلاته كانت صحيحة ظاهراً وباطناً فهو كالعاري إذا وجد السترة في أثناء صلاته.

وإن تبين له ذلك باجتهاد انحرف إلى الجهة التي تبين له أنها القبلة نص عليه، وهو قول أكثر الأصحاب وقال ابن أبي موسى والآمدي وغيرهما: يبنى على صلاته، لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد^(١).

والأول: أصح؛ لأننا لا ننقض الاجتهاد الأول، وإنما نأمر أن يتم الصلاة إلى الجهة الأخرى كما لو علم القبلة يقيناً^(٢) وهذا ممكن هنا دون القضايا والفتاوى فإن ذلك لا يمكن فيها إلا في حادثتين، ثم إن كان إماماً فارقه المأمومون إذا لم يتغير اجتهادهم وأتموا جماعة وفردى.

وإن كان مأموماً فارق إمامه وبنى ولم يبق اجتهاده إلى تلك الجهة ولم يؤده اجتهاده إلى جهة أخرى وبنى على جهته، لأنه لم يتبين له خطؤه وقد دخل دخلاً صحيحاً.

وإن صلى بتقليد ثم أخبره في أثناء صلاته مخبر أن القبلة في جهة أخرى فإن كان الثاني ممن لا يقبل خبره ولا اجتهاده أو أخبره باجتهاده وهو عنده مثل الأول لم ينصرف عن قبلته، وإن كان الأول أخبره باجتهاده والثاني عن علم انحرف إلى الجهة التي أخبره بها، وإن كان الثاني أخبره

(١) المغني ١٠٧/٢.

(٢) وهو المذهب. (المستوعب ١٢٤/٢، والمغني ١٠٧/٢، وكشاف القناع ٣٠٧/١).

باجتهاد وهو أوثق من الأول فهو كما لو تغير اجتهاده وهو من أهل الاجتهاد، فهل ينحرف؟ على وجهين.

فصل

وإذا صلى بالاجتهاد ثم حضرت صلاة أخرى جدد الاجتهاد، فإن تغير اجتهاده صلى بالثاني ولم يعد ما صلى بالأول كالمفتي والحاكم يحدد اجتهاده في قضاياہ وفتاويه والاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد، لأنه لم يتيقن الخطأ فيما فعله أولاً مع أنه لو يتيقن ذلك في القبلة لم يعد فأولى أن لا يعيد مع استمرار الشك في الجملة.

فصل

ولا يتبع دلالة مشرك بحال^(١) مثل: أن يدخل بلداً فيه محاريب هل هي بناء المسلمين أو المشركين؟ أو يخبره الكفار أنها مبنية إلى القبلة ونحو ذلك.

ولورأى على المحراب آثار المسلمين وهو في بلد كفار أو في بلد خراب لا يعلم هل هو بلد مسلم أو كافر؟ لم يصل إليه لاحتمال أن يكون الباني له كافراً مستهزئاً غاراً للمسلمين إلا أن يكون مما يعلم أنه من

(١) وهذا هو المذهب. (المقنع شرح الخرقي ١/٣٤٣، والمستوعب ٢/١٢٤، وشرح الخرقي

محارِبِ المسلمين.

قال بعض أصحابنا: ولو علم قِبلة الكفار فله أن يستدل بها على قِبلة المسلمين مثل: أن يرى قِبلة النصارى في كنائسهم وقد علم أنهم يصلون إلى الشرق فإنه يستدل بها على القبلة فيجعله عن يساره وإن كانت هذه قبلته، لأن خبرهم عن قبلتهم بمنزلة التواتروهم لا يهتمون فيه.



مسألة: الشرط السادس: «النية للصلاة بعينها».

النية لها ركنان:

أحدهما: أن ينوي العبادة والعمل.

والثاني: أن ينوي المعبود المعمول له، فهو المقصود بذلك العمل والمراد به الذي عمل العمل من أجله، كما بينه النبي ﷺ بقوله: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(١) فميز ﷺ بين من كان عمله لله ومن كان عمله لمال أو نكاح والذي يجب أن يكون العمل له هو الله سبحانه وحده لا شريك له فإن هذه النية فرض في جميع العبادات، بل هذه النية أصل جميع الأعمال ومنزلتها منها منزلة القلب من البدن، ولا بد في جميع العبادات أن تكون خالصة لله سبحانه كما قال تعالى: ﴿إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق فاعبد الله مخلصاً له الدين ألا لله الدين الخالص﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿قل إني أمرت أن أعبد الله مخلصاً له الدين﴾^(٣) وقال

(١) أخرجه البخاري في بدء الوحي / باب كيف كان بدء الوحي (١)، ومسلم في الإمامة / باب قوله

ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات» (١٩٠٧).

(٢) سورة الزمر الآيتان (٢، ٣).

(٣) سورة الزمر الآية (١١).

تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ أَعْبَدُ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي﴾^(١) وقال تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ وَأَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ﴾^(٢) وقال سبحانه: ﴿فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(٣) وقال: ﴿إِلَّا عِبَادَ اللَّهِ الْمُخْلِصِينَ﴾^(٤) في عدة مواضع، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾^(٥) وهذه الآيات كما دلت على فرض العبادة ففرضت العبادة وأن تكون لله خالصة وهذه حقيقة الإسلام، وما في القرآن من قوله: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تَشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾^(٦) وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾^(٧) وقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٨) إلى غير ذلك من الآيات كلها تدل على هذا الأصل، بل جماع مقصود الكتاب والرسالة هو هذا، وهو معنى قول لا إله إلا الله وهو دين الله الذي بعث به جميع المرسلين.

و ضد هذه النية الرياء والسمعة وهو: إرادة أن يرى الناس عمله وأن يسمعوا ذكره، وهؤلاء الذين ذمهم الله تعالى بقوله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ

(١) سورة الزمر الآية (١٤).

(٢) سورة النساء الآية (١٤٥).

(٣) سورة غافر الآية (٦٥).

(٤) سورة الصافات الآية (١٢٨).

(٥) سورة البينة الآية (٥).

(٦) سورة النساء الآية (٣٦).

(٧) سورة الذاريات الآية (٥٦).

(٨) سورة الفاتحة (٤).

الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون»^(١) وقال: ﴿وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس﴾^(٢)، ومن صلى بهذه النية فعمله باطل يجعله الله هباءً منثوراً، وكذلك من أدى شيئاً من الفرائض. والكلام في هذه النية وتفاصيلها لا يختص بعبادة دون عبادة، إذ الفعل بدون هذه النية ليس عبادة أصلاً.

الركن الثاني: أن ينوي ما تتميز به عبادة عن عبادة، فينوي الصلاة، لتمييز عن سائر أجناس العبادات، وينوي صلاة الظهر مثلاً، لتمييز عن صلوات سائر الأوقات وهكذا في كل ما يميز تلك العبادة من غيرها سواء كانت مفروضة أو مستحبة، وهذه النية هي التي يتكلم عليها في هذه المواضع إذ الكلام هنا في فروع الدين وشرائعه، وتلك النية متعلقة بأصل الدين وجماعه، والفقهاء في شرائع الدين وفروعه إنما هو بعد تحقيق أصوله، إذ الفروع كمال الأصول وإتمامها.

إذا تبين هذا فيجب على المصلي أن ينوي الفعل وهو الصلاة لتمييز قيامه عن قيام العادة وكذلك سائر أفعاله.

ويجب أن يعين الصلاة مثل: أن ينوي صلاة الظهر أو العصر إن كانت ظهراً أو عصرًا ونحو ذلك هذا ظاهر المذهب^(٣).

(١) سورة الماعون الآيات (٤، ٥، ٦).

(٢) سورة النساء الآية (١٤٢).

(٣) المقنع شرح الخرقى ١/٣٤٥، والمستوعب ٢/١٢٩ والمحزر ١/٥٢، والمبدع ١/٤١٥، وتصحيح الفروع ١/٣٩٠، والإنصاف ٢/١٩.

وعنه: ما يدل على أنه يكفي نية مطلقة إذا تعذر تعيين الصلاة وأمكن الاكتفاء بنية مطلقة بأن ينوي: فرض الوقت أو تكون عليه فائتة رباعية إما الظهر وإما العصر ينوي الواجب عليه كما قلنا في الزكاة.

والأول: المذهب، لأن مقصود كل صلاة واسمها ووقتها يخالف الأخرى، فلا بد من تمييزها بالنية.

ولهذا لو كانت عليه فوائت فصلى رباعية ينويها عما عليه لم يجزه إجماعاً، ولو كانت عليه شياه عن ذود وغنم أو صيعان من طعام من صدقة فطر وعشر فأخرج شاة أو صاعاً مما عليه أجزأه، لأن الواجب ثم لم يختلف اسمه ولا مقصوده وإنما اختلف سبب وجوبه فإن مواقيت الصلاة حدود للصلوات صارت صفات لها فالعبادة المفعولة على غير ذلك الحد والصفة لا تسد مسدها معها كالبعير بالنسبة إلى البقرة، ولهذا كانت الصلوات الخمس لا بد أن تخالف كل صلاة الأخرى في بعض واجباتها أو في بعض مستحباتها كما خالفتها في الوقت.

فصل

وهل يجب عليه في المكتوبة أنها فرض؟ على وجهين:
أحدهما: يجب عليه قاله ابن حامد^(١)، لأن الظهر قد تكون نفلاً كظهر الصبي والظهر المعادة، وكما لو صلى الظهر أو لا تطوعاً قبل أن يصلي

(١) المستوعب ١٢٩/٢، والشرح الكبير ٤٩٤/١، والمحزر ٥٢/١.

المكتوبة.

والثاني: لا يجب وهو قول الأكثرين^(١)، لأن الظهر المطلق ممن في ذمته ظهر لا يقع إلا فرضاً، فإذا نوى الظهر وأطلق لم تكن إلا فرضاً كما أن الزكاة المطلقة لما لم تقع إلا فرضاً لم يجب أن ينوي الفرض، وكذلك الوضوء من الحدث وغسل الميت وغسل الجنابة وإن كان مع التقييد قد تكون الزكاة نافلة كما يقال: زكاة الحلبي عاريته، وكما قال ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة إلا أن يشاء ربها»^(٢) وكما قد يستحب له إخراج الزكاة في مواضع تذكر إن شاء الله في مواضعها.

وسبب ذلك: أن نية صفات العبادة تدرج في نية العبادة فإذا نوى الظهر اندرج في ذلك أربع ركعات وأنها واجبة ونحو ذلك إذا كانت تلك العبادة لا تقع إلا على تلك الصفة أو تنصرف عند الإطلاق إلى تلك الصفة، وعلل القاضي وغيره من أصحابنا ذلك: بأن الظهر الأولى من المكلف لا تقع إلا فرضاً فلم يحتمل الفعل وجهين، لتمييز النية بينهما، إلا أن هذا يشكل بمن نوى ظهراً تطوعاً قبل المكتوبة كما حملوا عليه حديث معاذ بن جبل^(٣) فإنهم قالوا: كان يصلي خلف النبي ﷺ تطوعاً ثم يصلي بقومه المكتوبة وهذا جائز، بل مستحب إذا كان لغرض صحيح، مثل: أن

(١) وهو المذهب كما رجحه ابن نصر الله. انظر: المستوعب ١٢٩/٢، وشرح الزركشي ٥٣٩/٢، والمبدع ٤١٥/١، والإنصاف ٢/٢٠.

(٢) أخرجه البخاري في الزكاة / باب زكاة الورق (١٤٤٧)، ومسلم في أول الزكاة (٩٧٩).

(٣) أخرجه البخاري في الأذان / باب إذا طَوَّلَ الإمام (٧٠١)، ومسلم في الصلاة / باب القراءة في العشاء (٤٦٥).

يكون إمام مسجد راتب فتقام الصلاة أولاً في غير مسجده فيصلّي الظهر معهم، والتعليل بالإطلاق أجود.

فأما نية الوجوب في أبعاض الصلاة مثل: أن ينوي وجوب قراءة الفاتحة ووجوب الركوع والسجود ونحو ذلك فلا يجب، بل يكفي أن يأتي بالواجبات مع اعتقاد وجوب الصلاة في الجملة هكذا ذكره أصحابنا، لأن تمييز الواجبات من غيرها إنما يدرك بالظن في كثير من المواضع وفيه من الخلاف والاشتباه ما لا خفاء به، فلو كانت هذه النية واجبة لكان لا يصلي أحد صلاة متيقنة الصحة ولا صلاة مجمعة على صحتها، ولأن ذلك لو كان واجباً لبينه النبي ﷺ بياناً قاطعاً للعذر كما بين لهم وجوب الصلوات الخمس دون غيرها، فلما لم يكن ذلك علم أن هذا ليس واجباً.

فصل

وهل يحتاج أن ينوي في الحاضرة أنها الحاضرة أو المؤداة أو فرض الوقت؟ وينوي في الفائتة أنها الفائتة أو المقضية أو فرض الوقت الفائت؟ على ثلاثة أوجه:

أحدها: يجب عليه^(١) لأن أحكام الفائتة تخالف أحكام الحاضرة، فإنها واجبة في وقت محدود يقتل بتركها، ويحرم تأخيرها عن وقتها إجماعاً ويشرع لها من الأذان والاجتماع وغير ذلك ما لا يشرع للفائتة، وبني

(١) المستوعب ٢/ ١٣٠، والكافي ١/ ١٢٦، والشرح الكبير ١/ ٤٩٤، والفروع ١/ ٢٩٢.

القاضي هذا الوجه على قول من لا يجيز اتمام المؤدي بالقاضي فعلى هذا لو كان عليه ظهران فائتة وحاضرة فصلى ظهراً مطلقة لم تجزه عن واحدة منهما وإن لم يكن عليه إلا ظهر فائتة أو حاضرة وصلى ظهراً لم يخطر بقلبه هل هي صلاة الوقت الحاضرة أو صلاة الوقت الفائتة لم يجزه.

والثاني: لا يجب ذلك^(١) بناء على أنهما صلاتان من جنس واحد ولهذا جوز اقتداء المؤدي بالقاضي من لم يجوز اقتداء المفترض بالمتنفل، ولأن حاصل ذلك يرجع إلى تعيين الوقت وهو غير واجب، لأنه لو كان عليه فائتة لم يحتج أن ينوي يومها اتفاقاً، وكذلك لو كان عليه فائتتان من جنس كفاه أن يصلي إحداهما ينوي أنها السابقة وإن لم يعين يومها فعلى هذا يجزئه في الصورة الثانية ويجزئه في الصورة الأولى ويقع عن الفائتة إذا كان ذاكرة لها، لأن فعلها قبل الحاضرة واجب إلا أن يكون الوقت قد ضاق فيقع عن الحاضرة.

والوجه الثالث: تعتبر النية للفائتة دون الحاضرة^(٢) لأن وقت الحاضرة يوجب انصراف النية إليها وإن جاز أن يفعل غيرها بخلاف الفائتة.

فأما إن نوى ظهر يومه معتقداً بقاء الوقت فتبين فواته أو معتقداً فواته فتبين بقاءه أو غير معتقد شيئاً ناوياً ظهر يومه من غير أن يخطر بقلبه وصف القضاء أو الأداء أجزاء قولاً واحداً، وكذلك لو نوى الظهر التي عليه قبل اليوم في الفائتة وشبه ذلك لأنه قد عين الصلاة التي وجبت عليه في وجه

(١) قال في الإنصاف ٢٢/١: «قلت: الأولى: أن يكون هذا هو المذهب» واختار هذا الوجه في الكافي ١٢٦/١، وفي الشرح ٤٩٤/١، وقدمه المجد في المحرر ٥٢/١.

(٢) انظر: الإنصاف ٢١/١.

لا تشبه بغيرها وذلك كاف، فإن نية القضاء والأداء تلزم ذلك وكل صفة لازمة لما نواه لا يجب أن ينويها.

ولهذا قلنا: لا يجب أن ينوي كونها أربع ركعات إذا كانت حاضرة، ولا أن ينوي وصف الأداء إذا قصد فعلها في وقتها، ولا أن ينوي وصف القضاء إذا قصد فعلها بعد خروج وقتها قولاً واحداً، لأن ذلك تابع لازم لما نواه. ولو كان عليه ظهران فائتة وحاضرة فصلاهما ثم ذكر أنه ترك شرطاً من إحداهما لا يعلم عينها أجزأته صلاة واحدة ينوي بها ما عليه على الوجه الثاني، وعلى الأول والثالث تلزمه صلاتان.

ولو كانتا فائتين أجزأته صلاة واحدة قولاً واحداً.

وعلى الأقوال الثلاثة إذا نوى صلاة بعينها أداء أو قضاء لم تجزه عن غيرها مثل أن ينوي ظهراً حاضراً وتكون عليه فائتة فإنه لا يجزئه عن الفائتة أو ينوي ظهر أمس يعتقد أنها عليه ثم تبين أنها ليست عليه فإنها لا تجزئه ظهر اليوم سواء كانت فائتة أو حاضرة.

ومن أصحابنا من خرج وجهاً بالإجزاء إلغاء لوصف التعيين^(١) كما ألغينا وصف القضاء والأداء عند الاشتباه، لأنهما من جنس واحد، وهذا ضعيف لأن هذا نوى صلاة لم تكن عليه فكيف تجزئه عما هو عليه؟ خلاف وصف القضاء والأداء فإنه لا يخل بعين المكتوبة، ولأنه لم يقصد

(١) قال المرداوي في الإنصاف ١/ ٢١: «لو ظن أن عليه ظهراً فائتة فقضاها في وقت ظهر اليوم، ثم بان أنه لا قضاء عليه لم يجزه عن الحاضرة في أصح الوجهين، صححه ابن تيميم، وقدمه في الفروع، وجزم به في الحاوي الكبير. وقيل: يجزئه قدمه ابن رزين في شرحه، وأطلقهما في الشرح».

امتنال الأمر فيما يحكيه فيبقى في عهده، ولأنه لا يلزم من انصراف النية إليه عند الإطلاق انصرافها إليه إذا نوى غيرها كنية الفريضة، ولأنه لو أخرج زكاة ماله الغائب فبان تالفاً لم يجزه عن الحاضر، ولو كفر عن يمين عينه بنيته ثم بان أنه لم يحث لم يجزه عن يمين أخرى إذا كان الواجب عليه كفارتين ففي الصلاة أولى، ولو كان عليه فائتان من جنس فنوى إحداهما لابعينها أجزأه في أحد الوجهين^(١) لاتحاد الجنس كالزكوات والكفارات وهذا اختيار الأمدى وغيره.

وفي الآخر: لا تجزئه حتي ينوي الأولى منهما، لأن الترتيب شرط وهو قادر عليه.

فصل

ولا يستحب أن يقصد في نيته أولفظه نية اليوم الذي يصلي فيه ولا استقبال القبلة ذكره الأمدى، وكذلك نية العدد إن كان مقيماً أو مسافراً؛ لأن هذا من شرط صحة الصلاة فلو شرع ذكره لشرع ذكر جميع الشرائط والأركان، ولأن المصلي وإن كان ينقسم إلى مستقبل وغيره كالخائف ونحوه، والصلاة وإن كانت تنقسم إلى رباعية كصلاة المقيم وثنائية كصلاة المسافر، فإن

(١) قال في الصروع ١/ ٣٩٢: «ولو نوى من عليه ظهران فائتان ظهراً منهما لم يجزه عن أحدهما حتي تعين السابقة لأجل الترتيب، وقيل: بلى كصلاتي نذر لأنه مخير هنا في الترتيب كإخراج نصف دينار عن أحد نصابين، أو كفارة عن إحدى أيمان حث فيها، ويتوجه تخريج واحتمال يعين السابقة».

الحال التي هو عليها تميز بين الواجب عليه وغيره وتميز بين الواقع وغيره.

فصل

والمنذورة كالمكتوبة في افتقارها إلى التعيين وإلى نية القضاء والأداء إن كانت كذلك عند من يقول به.

فأما التطوع فإن كان مقيداً بوقت أو سبب كالسنن الرواتب والضحي وصلاة الكسوف والاستسقاء والتراويح، فإنه يفتقر إلى التعيين وإلى نية القضاء أو الأداء عند من يقول به، وكذلك تفتقر صلاة العيد والجنائز إلى نية الفرض على الكفاية عند من يقول باشتراط نية الفرضية فيما ذكره بعض أصحابنا^(١).

(١) انظر ص (٥٧٩).

مسألة: « ويجوز تقديمها على التكبير بالزمن اليسير إذا لم يفسخها ».

لأنعلم خلافاً في المذهب^(١): أنه يجوز أن تتقدم النية على التكبير ويكفي استصحاب حكمها، لأن التكبير جزء من أجزاء الصلاة فجاز أن تكون النية مستصحبة فيه حكماً وإن لم تكن مذكورة كسائر أجزاء الصلاة، ولأن إيجاب مقارنة النية للتكبير يعسر ويشق على كثير من الناس ويفتح باب الوسواس المخرج لهم عن الصلاة إلى العبث واللغو من القول.

ولأن المقصود بالنية تمييز عمل عن عمل وهذا يحصل بالنية المقترنة والمتقدمة؛ ولأن المعروف من صلاة النبي ﷺ وأصحابه أنهم كانوا يكبرون بيسر وسهولة من غير تعمق وتكلف وتعسير وتصحيب ولو كانت المقارنة واجبة لاحتاجوا إلى ذلك؛ ولأن المصلي يحتاج أن ينوي الصلاة وعينها ووقتها وكونها فرضاً عند من يقول بذلك وحضور هذه الإرادات في قلبه لا يكون إلا في زمان، فإن أراد إحضار هذه الإرادات في قلبه عند أول حرف من التكبير لم يمكن ذلك، وإن بسط هذه الإرادات على حروف التكبير خلا أول التكبير عن تمام النية الواجبة ولم يقارن آخره لبعض النية، فعلم أن مقارنة النية المعتبرة للتكبير أو لبعض أجزائه محال وإنما الممكن إيقاع التكبير عقب النية المعتبرة، فعلم أن الموجود حال التكبير حكم النية المعتبر ذكرها، وإذا كان حكمها كافياً فلا فرق فيه بين التقدم والتأخر؛ ولأن التكبير كلام له معنى فلا بد أن يتدبره ويتصوره ويفهمه، لأنه لم يتعبد بلفظ

(١) المقنع شرح الخرقى ١/ ٣٤٦، والهداية ١/ ٣٢، والمستوعب ٢/ ١٣١، والمحرق ١/ ٥٢.

لا يتدبر معناه بل أكثر المقصود فهمه وتصوره وذلك إنما يكون حال النطق باللسان، فلو كلف أن يحضر بقلبه إرادة تلك الأمور حيثئذ لم يمكن ذلك فعلم أنه حين التكلم إنما يستحضر معنى التكبير ونحوه من الأقوال وأن النية المعتبرة لذلك القول لا بد أن تسبقه سواء كان بينهما فعل أو لم يكن.

إذا تبين ذلك فقال كثير من أصحابنا: إنما يجوز تقديمها بالزمن اليسير^(١)، لأن ذلك هو الذي تدعو الحاجة إليه، ولأن النية مرتبطة بالمني ارتباط القبول بالإيجاب وارتباط ما يوصل بالكلام من الاستثناء ونحوه به، فلا بد أن يتقارب ما بينهما من الزمن، لأن طول الفصل يقطع الارتباط.

وقال الخرقى: «وإن تقدمت النية قبل التكبير وبعد دخول الوقت ما لم يفسخها أجزاء»^(٢) وهذا كالنص في جواز التقديم بعد دخول الوقت، وحمل القاضي وغيره ذلك على التقديم بالزمن اليسير^(٣).

والصواب: إقراره على ظاهره، وقد صرح أبو الحسن الأمدي بمثل ذلك فقال: يجوز تقديم النية على الصلاة بالزمن الكثير كما يجوز بالزمن اليسير ما لم يفسخها؛ لأنه إذا لم يفسخها لا يزال له فسخها فهو مستصحب لحكمها.

والمنصوص عن أحمد يشبه ذلك: فإنه سئل عن الذي يخرج من بيته يوم الجمعة ينوي قال: خروجه من بيته نية، وقال: إذا خرج الرجل من بيته

(١) المقنع شرح الخرقى ١/ ٣٤٦، والهداية ١/ ٣٢، وشرح الزركشي ١/ ٥٤٠، والمحزر ١/ ٥٢.

(٢) الخرقى مع المقنع ١/ ٣٤٦.

(٣) المغني ٢/ ١٣٦.

فهو نيته أفتراه كبر وهو لا ينوي الصلاة؟^(١)

ووجه ذلك: أنها عبادة مؤقتة فجاز تقديمها في أول الوقت المضاف إليها كالصوم وأولى، لأن الصلاة تجب بأول وقتها والصوم إذا غربت الشمس فلإنما تدخل الليلة المضافة إلى اليوم، ولأنه إذا نوى من حين الوجوب فقد قصد امتثال الأمر بعد توجهه إليه ولم يفسخ هذا القصد فكان قصداً صحيحاً كالمقارن، ولأن من أصلنا: أن ما يتقدم العقود من الشروط والصفات فإن العقد يقع على موجب ما لم يفسخه المتعاقدان، فكذلك ما يتقدم عقود العبادات وأولى فإنه إذا لم يكن فرق بين الشرط المقترن بالعقد والمتقدم عليه بزمان طويل أو قصير إذا لم يفسخ ذلك الشرط فكذلك لا فرق بين القصد المقترن بفعل العبادة والمتقدم عليها، لأن بقاء القصد هنا ثابت بلا ريب وهناك بقاء الحكم المشروط قد يرجع عنه أحد المتعاقدين، لأن حكم الإرادات المعتقدة لا يزول إلا بفسخ تلك الاعتقادات بل يترتب عليها الثواب والعقاب في كل وقت كما أن حكم المعلوم المعتقد كذلك، ولذلك يوصف الرجل بالاعتقاد للعلم والاعتقاد للعمل حتى يقال: هو محب ومبغض وعالم ونحو ذلك مع غروب هذه الأشياء عن قلبه إذا لم ينفسخ وإذا لم يزل حكمها فيجب اعتباره.

فصل

قال القاضي وغيره: ويستحب أن تقارن النية التكبير ذكراً إلى آخر جزء

(١) الفروع ١/ ٢٩٣، والإنصاف ٢/ ٢٣، والمبدع ١/ ٤١٦.

منه: بأن ينوي قبل التكبير ما يريده من الصلاة ويديم استحضار ذلك في قلبه إلى آخر التكبير ليخرج بذلك من الاختلاف، ولأنه يستحب له استصحاب ذكر النية إلى آخر الصلاة فاستصحابه إلى آخر التكبير أولى، وليس لهذا أصل في كلام أحمد وأكثر أصحابه، وكلام بعضهم يدل على أنه إنما يستحب له استصحاب ذكر النية إلى حين التكبير وهذا هو المقارنة المستحبة على هذا القول، لأنه بعد ذلك ينبغي أن يشتغل بالتكبير وتدبره وفي ذلك شغل عن غيره وكذلك استصحاب ذكر النية المعتبرة في جميع الصلاة لا يؤمر به على هذا لأن الصلاة فيها ذكر مشروع في جميعها من قراءة وتكبير تسبيح ودعاء وغير ذلك ففي تدبره شغل عن تصور غيره، ولأننا قد بينا أن استحضار النية حين النطق بالتكبير بغيره من الأذكار متعذر أو متعسر فيجب تقديم استحضار معنى التكبير لثلاثة أوجه:

أحدها: أنه هو المقصود وإنما النية وسيلة إليه.

الثاني: أن استحضار معناه لا يتقدم النطق به ولا يتأخر عنه، فإن معنى اللفظ مقارن له بخلاف النية فإن تقدمها واجب، لأن إرادة القول والفعل لا بد أن تسبق المراد.

الثالث: أن الكلام إذا لم يتصور معناه ولم يتدبره كان لفظاً بلا معنى وذلك تشبيه له بالمهملة، وإخراج له عن حقيقته حتى يصير كجسد لا روح فيه، وأما النية فإن استحضارها عند إرادة التكبير كاف وهذا الكلام إنما يرد إذا كانت العبادة قولاً من الأقوال كالتكبير. فأما إذا كانت فعلاً كالوضوء والغسل فإن استدامة ذكر النية في أول جزء من الفعل سهل متيسر، لأن استحضار النية لا يشغل عن الفعل وقد يقوى القلب على استحضار النية

مع استحضار معنى القول في حالة واحدة لكن هذا يكون في قليل من الناس.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾^(١) وهذا يقتضي وجود الإخلاص حين العبادة، لأن الحال في الأمر يجب أن تكون مقارنة للفعل العامل فيها.

قلنا: أولاً: هذا في نية الإخلاص لا في نية الفعل المميزة له عن غيره، وهما نيتان كما تقدم لأن هذه حقيقة المقصود وتلك تكملة له.

وثانياً: أن النية المستصحبة حكماً نية صحيحة، وبها يكون الإنسان مخلصاً وناوياً بدليل الإجماع على جواز الذهول عن ذكر النية في أثناء الصلاة.

فصل

ومحل النية القلب فلو تلفظ بخلاف ما نواه فالاعتبار بما نواه، لا بما لفظ به لأن لفظ النية ليس من الصلاة^(٢).

وإن لفظ بما نواه فقال القاضي وخلاتق من أصحابنا: هو أوكد وأفضل، ليجمع بين القلب واللسان^(٣)، وقال ابن عقيل: إن كان ممن يعتريه الوسواس ولا تحصل له نية بقلبه إلا أن يستنهضها بلسانه فعل ذلك،

(١) سورة البينة الآية (٥).

(٢) المستوعب ٢/١٣٠، والفروع ١/١٣٩، والمبدع ١/١١٨.

(٣) المستوعب ١/١٤٣، والكافي ١/٢٨، والمبدع ١/١١٨.

لأن عليه تحصيل العقد بأي شيء يحصل له كما يجب عليه تحصيل الماء بالشراء والسعي إليه إذا بعد واستعاره إذا كان في قعر بئر، وغير ذلك من التسبب إلى العبادات، وقد قال أحمد في رواية أبي داود وسأله هو: قبل التكبير تقول شيئاً؟ قال: لا^(١) وحمله بعض أصحابنا: على أنه ليس قبل التكبير ذكر مشروع، وكلام أحمد عام في الذكر واللفظ بالنية؛ وذلك لأن النية محض عمل القلب فلم يشرع إظهارها باللسان؛ لقوله سبحانه: ﴿قُلْ أَتَعْلَمُونَ اللَّهَ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(٢) وفاعل ذلك يُعلم الله بدينه الذي في قلبه، ولهذا قال العلماء في قوله: ﴿إِنَّمَا نَطَعْمَكُم لَوَجْهِ اللَّهِ﴾^(٣) لم يقوله بالاستتھم وإنما علمه الله من قلوبهم، ولهذا لم يستحبوا أن يتلفظ بنية الإخلاص^(٤).

ولأن التلفظ بذلك لم ينقل عن النبي ﷺ ولا عن أصحابه ولا عن أحد من التابعين لهم بإحسان، ومعلوم أن ذلك لو كان مستحباً لفعلوه وعلموه وأمروا به، ولو كان ذلك لنقل كما نقل سائر الأذكار وإذا لم يكن كذلك كان من محدثات الأمور؛ ولأن النية مشروعة في جميع الواجبات والمستحبات

(١) مسائل أحمد لأبي داود ص (٣٠).

(٢) سورة الحجرات الآية (١٦).

(٣) سورة الدهر الآية (٩).

(٤) قال شيخ الإسلام كما في الاختيارات ص (١١): «ولا يجب نطقه بها سرّاً باتفاق الأئمة الأربعة، وشذ بعض المتأخرين فأوجب النطق بها وهو خطأ مخالف للإجماع، ولكن تنازعوا هل يستحب النطق بها؟ على قولين في مذهب أحمد وغيره، والأقوى عدمه، وانفق الأئمة على أنه لا يشرع الجهر بها ولا تكرارها، وينبغي تأديب من اعتاده، وكذا في بقية العبادات لا يستحب النطق بها لا عند الإحرام وغيره». وانظر أيضاً: مجموع الفتاوى ١٨/٢٦٢، ٢٢/٢١٧، ٢٣٥.

بل يستحب أن تكون جميع حركات العبد وسكناته بنية صالحة، فلو كان اللفظ بها مستحباً لاستحب لمن يشيع جنازة أن يقول: أتبعها إيماناً واحتساباً، ومن جاهد في سبيل الله أن يقول: نويت بجهادي أن تكون كلمة الله هي العليا، وإذا أنفق نفقة أن يقول: أبتغي بهذه النفقة وجه الله... إلى سائر الأعمال، ومعلوم يقيناً أن النبي ﷺ والسابقين والتابعين لم يكونوا يتكلمون بهذه النيات مع وجودها في قلوبهم، ولأن حصول النية في القلب أمر ضروري للفعل حتى لو أراد أن يفعله بلانية لم يمكن.

وإذا حضرت النية فلو عبر عنها بما يدل على خلافها لم يؤثر ذلك، لأنها مما يعرض للقلب بمنزلة الفرح والحزن والحب والبغض والرضا والسخط والشهوة والنفرة، ومعلوم أن قصد تحقيق هذه الأشياء بالتعبير عنها قبيح، ولأن ذلك تكثير لكلام لا أصل له وفتح لباب اللغو من القول فكان حسمه أولى، والقول في الطهارة والصيام مثل هذا.

فإن قيل: قد استحببتهم أن يتكلم بما ينوي في الحج، وقد نص أحمد على ذلك وروي عن جماعة من السلف؟ قلنا: الفرق بينهما من ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن التكلم في الحج مأثور عن النبي ﷺ ومأثور عن الصحابة والتابعين قبل التلبية وفي أثناء التلبية.

الثاني: أن الحج ليس في أوله ذكر واجب عند أصحابنا، ولاله حد من الأفعال الظاهرة يدخل به فيه، فاستحب أن يتكلم بالنية ليعين أول الإحرام.

الثالث: أن أكثر الناس لا يعلمون ما يقصدون بالإحرام حتى يتكلموا به بخلاف الصلاة والصوم، فإن المقصود معلوم لهم والنية تتبع العلم، وبكل

حال فلا يستحب الجهر بشيء من اللفظ بالنية، بل يكره الجهر به في الإمام والمأموم كدعاء الاستفتاح وتسبيح الركوع والسجود وأولى.

فصل

إذا قطع النية في الصلاة بطلت لفوات استصحاب النية، لأن جزءاً من الصلاة خلا عن النية فلم يصح بدون النية، ومتى بطل بعضها بطل جميعها؛ ولأنه شرط من شرائط الصلاة فوجب استدامته إلى آخر الصلاة كالاستقبال والسترة.

وإن عزم أن يقطعها فيما بعد أو تردد هل يقطعها أم لا؟ ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنها تبطل قاله القاضي وغيره^(١) لأن الواجب عليه استدامة النية ولم يستدمها فأشبه ما لو أحرم بالنية قبل الإحرام ثم تردد حين الإحرام أو نوى حينئذ سيقطعها، ولأن القياس كان يقتضي استدامة ذكر النية وإنما سقط لمشقة ولا مشقة في الإمساك عن التردد.

والثاني: لا تبطل، قاله ابن حامد^(٢) لأن في حديث ابن مسعود قال: «صليت مع النبي ﷺ ليلة فأطال حتى هممت بأمر شر. قيل له: وما

(١) وهذا هو المذهب. المغني ٢/ ١٣٤، والمستوعب ٢/ ٢٢٥، والإنصاف ٢/ ٢٤، والإقناع ١٠٧/ ١، والروض المربع ١/ ١٦٢.

(٢) المغني ٢/ ١٣٤.

هممت به؟ قال: هممت أن أجلس وأدعه» متفق عليه^(١).

وعن أنس: «أن أبا بكر كان يصلي بهم في وجع النبي ﷺ الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صفوف في الصلاة فكشف النبي ﷺ ستر الحجرة لينظر إلينا وهو قائم فكان وجهه ورقة مصحف، ثم تبسم فضحك فهممنا أن نفتن من الفرح برؤية النبي ﷺ فنكص أبو بكر على عقبيه ليصل الصف، وظن أن النبي ﷺ خارج إلى الصلاة فأشار إلينا النبي ﷺ أن أتموا صلاتكم وأرخى الستر» متفق عليه^(٢)، ولأن المبطل إنما أفسد النية وهذا لم يوجد، وإنما تردد في فعله أو عزم عليه فأشبه ما لو نوى أن يتكلم فإنه لو نوى أن يفعل ما يبطل الصلاة غير قاصد لإبطالها لم تبطل بلا تردد.

والثالث: يبطل بالعزم على قطعها دون التردد في قطعها، لأن التردد لا يقطع نية جازمة بخلاف العزم الجازم^(٣).

فصل

وإن شك في أثناء الصلاة هل نوى أم لا؟ أو شك هل كبر للافتتاح؟ ابتداء الصلاة، لأن الأصل عدم ما شك فيه فإن ذكر أنه كان نوى أو كبر قبل أن يقطعها بنيته أو يأخذ في عمل منها بنى على ما مضى؛ لأنه لم يوجد مبطل فإن الشك وحده غير مبطل كما لو شك هل صلى ركعة؟ ثم ذكر أنه

(١) أخرجه البخاري في التهجد/ باب طول القيام (١١٣٥)، ومسلم في صلاة المسافرين/ باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل (٧٧٣).

(٢) أخرجه البخاري في العمل في الصلاة/ باب من رجع القهقري (١٢٠٥)، ومسلم في الصلاة/ باب استخلاف الإمام (٤١٩).

(٣) قال في الإنصاف ٢/ ٢٤: «جزم به في الرعاية الصغرى، والحاوي».

كان صلاها، وإن ذكر بعد أن فعل شيئاً منها، فقال ابن حامد: يبني أيضاً، وهو الذي ذكره القاضي في المجرد والجامع الكبير^(١) لأن الشك لا يزيل حكم النية كما لو لم يحدث عملاً، وذلك لأن كل جزء من أجزاء الصلاة يجب فيه استصحاب النية ومع هذا فلو شك وبقي ساعة يفكر ثم ذكر بني على صلاته ولو كان ذلك الجزء في حكم غير المنوي لم تصح الصلاة فكذلك العمل.

وحكي عن القاضي: أن ذلك يبطل، لأن هذا العمل من الصلاة فإذا خلا عن النية لم تصح^(٢) ومتى بطلت بعضها بطل جميعها، ولأن عليه أن يفعل شيئاً من الصلاة حال الشك فمتى خالف وفعل لم تصح صلاته وإن كان مصيباً في الباطن كما في نظائره.

وقال جدي أبو البركات: ما فعل مع الشك كما فعل بغير نية فلا يعتد به، ويكون زيادة في الصلاة فإذا كان مما لا تبطل الصلاة زيادته كالقراءة والتسبيح فله أن يبني على ما قبله، وإن كان مما يبطل الصلاة زيادته كالركوع والسجود بطلت به^(٣).

وإذا شك هل أحرم بنفل أو فرض أتمها نفلاً إلا أن يذكر أنه نوى الفرض قبل أن يحدث عملاً، وإن ذكره بعد عمل أخذ فيه فعلى الوجهين. وإن شك هل أحرم بظهر أو عصر فهل هو كما لو شك في أصل النية أو في نية الفرض على الوجهين.

(١) المغني ٢/ ١٣٥.

(٢) الفروع ١/ ٣٩٥، والإنصاف ٢/ ٢٥.

(٣) المصادر السابقة.

باب أدب المشي إلى الصلاة

مسألة: «يستحب المشي إلى الصلاة بسكينة، ووقار، ويقارب بين خطاه ولا يشبك أصابعه»

قال أبو عبد الله رحمه الله في رواية مهنا: ويستحب للرجل إذا أقبل إلى المسجد أن يقبل بخوف ووجل وخشوع وخضوع وأن تكون عليه السكينة والوقار فما أدرك صلى وما فات قضى، بذلك جاء الأثر عن النبي ﷺ يعني وجاء عنه أنه كان يأمر بإثقال الخطا يعني قرب الخطا إلى المساجد^(١).

ولا بأس إذا طمع أن يدرك التكبيرة الأولى أن يسرع شيئاً ما لم يكن عجلة تقبح جاء الحديث عن أصحاب النبي ﷺ: «أنهم كانوا يعجلون شيئاً إذا تخوفوا فوت التكبيرة الأولى وطمعوا في إدراكها»^(٢) وذلك لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا وعليكم السكينة ولا تسرعوا فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا»^(٣) وعن أبي قتادة قال: «بينما نحن نصلي مع رسول الله ﷺ إذ سمع جلبة رجال، فلما صلى قال: ما شأنكم؟ قالوا: استعجلنا إلى الصلاة قال: فلا تفعلوا إذا أتيتم الصلاة فعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» متفق

(١) الرسالة السننية للإمام أحمد ص (٤٦٢) ضمن مجموعة الأحاديث النجدية.

(٢) المغني ١/ ١١٦، ١١٧.

(٣) أخرجه البخاري في الأذان / باب لا يسمي إلى الصلاة (٦٣٦)، ومسلم في المساجد / باب /

استحاب إتيان الصلاة بوقار وسكينة (٦٠٢).

عليهما^(١).

فعلى هذا يكره الإسراع الشديد مطلقاً وإن فاته بعض الصلاة، لنهي النبي ﷺ عن ذلك.

ويكره الإسراع اليسير إلا إذا خاف فوت تكبيرة الافتتاح وطمع في إدراكها، لما ذكره الإمام أحمد «عن أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا يعجلون شيئاً إذا تخوفوا فوت التكبيرة وطمعوا في إدراكها» وقد روى سعيد في سننه عن رجل من طيء قال: «كان عبدالله ينهانا عن السعي إلى الصلاة فخرجت ليلة فرأيتَه يشتد إلى الصلاة، فقلت: يا أبا عبد الرحمن، كيف تنهانا عن السعي إلى الصلاة فرأيتك الليلة اشتددت إليها؟! قال: إني وأبيك بادرت حد الصلاة يعني التكبيرة الأولى»^(٢) وهذا يدل على أن هذا الموضع غير داخل في نهى النبي ﷺ لأن أصحابه أعلم بمعنى ما سمعوه منه، فإن ابن مسعود من جملة رواة هذا الحديث عن النبي ﷺ، وسياق الحديث يدل على أن النهي إنما هو لمن فاتته تكبيرة الافتتاح، لأنه في أناس سمع جلبتهم وهو في الصلاة وهذا بعد التحريم، وفي الحديث الآخر: «إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة»^(٣) فغالب من يكون بعيد الدار عن المسجد إذا أتى حين يسمع الإقامة تفوته التكبيرة، والفرق بين هذا الموضع وغيره أنه جاء فضل عظيم فيمن يدرك حد الصلاة، وإدراك

(١) أخرجه البخاري في الأذان/ باب قول الرجل: فاتتنا الصلاة (٦٣٥)، ومسلم في الموضع السابق (٦٠٣).

(٢) لم أقف عليه في سنن سعيد بن منصور المطبوع: وقد أخرج عبد الرزاق في مصنفه (٣٤١٠): «أن ابن مسعود سعى إلى الصلاة، فقليل له: فقال: أوليس أحق ما سعت إليه الصلاة». وأخرج ابن أبي شيبة ٣٠٦/١ عنه أنه قال: «عليكم بحد الصلاة، التكبيرة الأولى».

(٣) سبق تخريجه ص (٥٩٦).

الحد: أن يدرك أولها وهو أن يدرك الصلاة قبل تكبيرة الإمام ليكون خلف الإمام إذا كبر للافتتاح، وهذا القدر لا يجبر إذا فات لأنه يكون مدركاً للركعة ولو أدرك الإمام في الركوع بخلاف ما إذا فاتته الركعة فإنه يمكن أن يقضي ما فاتته، وبخلاف ما إذا فاتته حد الصلاة فإنه قد آيس من إدراك الحد، فإذا كان هذا المقصود العظيم الذي لا يجبر فواته يحصل بإسراع يسير لم يكره ذلك.

فأما الإسراع لإدراك الركعة فباق على عموم الحديث، بل هو المقصود منه؛ لأن الفوات إنما يكون بفوات الركعة، لأنه ﷺ قال لأبي بكر لما أسرع لإدراك الركوع: «زادك الله حرصاً ولا تعد»^(١).

وإن خشي فوات الجماعة أو الجمعة بالكلية فلا ينبغي أن يكره له الإسراع هنا، لأن ذلك لا يجبر إذا فات، وقد علل رسول الله ﷺ الأمر بالسكينة لقوله: «فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا»^(٢) فمن لا يرجو إدراك شيء إذا مشى عليه السكينة يدخل في هذا الحديث، وقد قيده في الحديث الآخر «إذا سمعتم الإقامة»^(٣) فعلم أن الخطاب لمن يأتي الصلاة طامعاً في إدراكها، ولا فرق فيما ذكرناه من كراهة الإسراع لمن رجا الإدراك بين الجمعة وغيرها؛ لعموم الحديث، وقد روى الحسن عن النبي ﷺ قال: «الأناة من الله والعجلة من الشيطان»^(٤) وقال ﷺ: «إن فيك لختين

(١) أخرجه البخاري في الأذان/ باب إذا ركع دون الصف (٧٨٣). عن أبي بكر رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه ص (٥٩٦).

(٣) سبق تخريجه ص (٥٩٦).

(٤) أخرجه الترمذي في البر/ باب ما جاء في التأني والعجلة ٦/ ٢١٨، وقال: «هذا حديث غريب، =

يحبهما الله الحلم والأناة»^(١)، وكان قد استأنى في دخوله على النبي ﷺ دون رجال قومه، وأصل ذلك في قوله تعالى: ﴿وعباد الرحمن الذين يمشون على الأرض هونا﴾^(٢) قال الحسن وغيره: سكينه ووقار^(٣)، وقال لقمان في وصيته لابنه: ﴿واقصد في مشيك واغضض من صوتك﴾^(٤).

ولأن الإسراع الشديد يذهب بالحلم ويغير العقل والرأي فكره لما فيه من هذه المفاسد وغيرها، لأنه إذا استأنى وصلى البعض في الجماعة والبعض منفرداً كان أصلح وأبلغ في اجتماع همه على الصلاة من الإسراع الشديد الذي تتعقبه الصلاة، ولهذا قال ﷺ لأبي بكر: «زادك الله حرصاً ولا تعد»^(٥) ولهذا «أمر ﷺ بتقديم العشاء والخلاء على الصلاة»^(٥) ليجمع القلب عليها.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع﴾^(٦).

قلنا: السعي في كتاب الله بمعنى الفعل والعمل دون العدو، قال

= وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد المهيم بن عباس بن سهل، وضعفه من قبل حفظه.

(١) أخرجه مسلم في الإيمان / باب الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله (١٧) (٢٥).

(٢) سورة الفرقان الآية (٦٣).

(٣) انظر تفسير ابن جرير ٩/ ٤٠٧، ٤٠٨، وتفسير ابن كثير ٣/ ٣٢٤.

(٤) سورة لقمان الآية (١٩).

(٥) سبق تخريجه ص (٥٩٨).

(٦) أخرجه مسلم في المساجد / باب كراهة الصلاة بحضرة الطعام الذي يريد أكله (٥٦٠).

(٧) سورة الجمعة الآية (٩).

تعالى: ﴿إِنْ سَعِيكُمْ لَشَتَى﴾^(١) وقال: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعِيهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعِيهِمْ مَشْكُورًا﴾^(٢) وقال: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾^(٣) وقال تعالى عن فرعون: ﴿ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَى﴾^(٤) وقال: ﴿وَأَمَّا مَنْ جَاءَكَ يَسْعَى﴾^(٥) وقال: ﴿إِنَّمَا جِزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعُونَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا﴾^(٦) ومنه يقال: الساعي على الصدقات كما يقال العامل عليها، وقد كان عمر رضي الله عنه يقول: «فامضوا إلى ذكر الله وذروا البيع» ويقول: «لو قرأتها فاسعوا لسعيت حتى يسقط ردائي»^(٧) فقد اتفقوا على أنه ليس المراد بالعدو، ولكن من فهم من السعي أنه العدو كما في الحديث اختار الحرف الآخر، وأما حرف العامة فقد تبين معناه.

وإنما استحببنا المقاربة بين الخطأ لما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ قال: «إِذَا تَطَهَّرَ الرَّجُلُ ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ لَا يَخْرُجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ لَمْ يَخْطُ خُطْوَةً إِلَّا رَفَعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ» متفق عليه^(٨). وعن عقبه بن عامر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا تَطَهَّرَ

(١) سورة الليل الآية (٤).

(٢) سورة الإسراء الآية (١٩).

(٣) سورة البقرة الآية (٢٠٥).

(٤) سورة النازعات الآية (٢٢).

(٥) سورة عبس الآية (٨).

(٦) سورة المائدة الآية (٣٣).

(٧) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٥٣٥٠) وابن أبي شيبة ١٥٧/٢، وابن جرير ٩٤/١٢ بلفظ: «أَنْ عَمَرَكَانَ يَقْرَؤُهَا فَاْمَضُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ». واللفظ الذي أورده الشيخ وارد عن ابن مسعود رضي الله عنه كما في المصادر السابقة.

(٨) أخرجه البخاري في الصلاة/ باب الصلاة في مسجد السوق (٤٧٧)، ومسلم في المساجد/ باب فضل صلاة الجماعة (٦٤٩).

الرجل ثم أتى المسجد يرعى الصلاة كتب له كاتباه بكل خطوة يخطوها إلى المسجد عشر حسنات، والقاعد يرعى الصلاة كالقانت ويكتب من المصلين من حين يخرج من بيته حتى يرجع إليه» رواه أحمد^(١) وعن زيد ابن ثابت رضي الله عنه قال: «أقيمت الصلاة فخرج رسول الله ﷺ يمشي وأنا معه فقارب الخطأ ثم قال: تدري لِمَ فعلت هذا؟ لتكثر خطاي في طلب الصلاة» رواه عبد بن حميد^(٢).

وأما التشبيك بين الأصابع فيكره من حين يخرج، وهو في المسجد أشد كراهة، وفي الصلاة أشد وأشد، لما روى كعب بن عجرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا توضأ أحدكم ثم خرج عامداً إلى الصلاة فلا يشبكن بين يديه فإنه في صلاة» رواه أحمد وأبو داود والترمذي^(٣)، وعنه أن النبي ﷺ «رأى رجلاً يشبك أصابعه في الصلاة ففرج

(١) أخرجه أحمد / ، وأخرجه ابن خزيمة (١٤٩٢)، والطبراني في الكبير ١٧ / (٨٣١)، وابن حبان (٢٠٣٨)، والحاكم ١ / ٢١١، والبيهقي ٣ / ٦٣، والبغوي (٤٧٤). وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه الطبراني في الكبير (٤٧٩٦) مرفوعاً على زيد بن ثابت رضي الله عنه. وقال في مجمع الزوائد ٢ / ٣٢: «ورجاله رجال الصحيح». وأخرجه أيضاً الطبراني في الكبير مرفوعاً (٤٧٩٧) (٤٧٩٨)، وفيه الضحاك بن نبراس، ضعيف كما في المجمع ٢ / ٣٢. وأخرجه أيضاً برقم (٤٨٠٠) وفيه شيخ الطبراني محمد بن صالح الترسي لم أجد له ترجمة.

(٣) أخرجه الإمام أحمد ٤ / ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، وأبو داود في الصلاة / باب ما جاء في الهدى في المشي إلى الصلاة (٥٦٣)، والترمذي في الصلاة / باب ما جاء في كراهة التشبيك بين الأصابع (٣٨٦). وأخرجه أيضاً عبد الرزاق (٣٣٣٤)، والطيالسي (١٠٦٣) والدارمي ١ / ٣٢٧، وابن خزيمة (٤٤١)، والطبراني في الكبير ١٩ (٣٣٤)، والبيهقي ٣ / ٢٣٠، والحاكم ١ / ٢٠٦ وصححه على شرطهما ووافقه الذهبي، والبغوي (٤٧٥).

رسول الله ﷺ بين أصابعه» رواه ابن ماجة^(١)، وعن أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا كان أحدكم في المسجد فلا يشبكن فإن التشبيك من الشيطان، وإن أحدكم لا يزال في صلاة مادام في المسجد حتى يخرج منه» رواه أحمد^(٢).

قال أبو عبد الله في رسالته: «واعلموا أن العبد إذا خرج من منزله يريد المسجد يأتي الله الجبار الواحد القهار العزيز الغفار، وإن كان لا يغيب عن الله تعالى حيث كان ولا يعزب عنه مثقال حبة من خردل ولا أصغر من ذلك ولا أكبر في الأرضين السبع ولا في السموات السبع ولا في البحار السبعة ولا في الجبال الصم الصلاب الشوامخ البواذخ، وإنما يأتي بيتاً من بيوت الله يريد الله وتوجه إلى الله وإلى بيت من البيوت التي أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، فإذا خرج من منزله فليحدث لنفسه تفكيراً وأدباً غير ما كان عليه وغير ما كان فيه قبل ذلك من حالات الدنيا وأشغالها، وليخرج بسكينة ووقار فإن النبي ﷺ بذلك أمر^(٣)، وليخرج برغبة ورهبة وبخوف ووجل وخضوع وذل وتواضع لله عز وجل، فإنه كلما تواضع لله عز وجل وخشع وذل لله عز وجل كان أزكى لصلاته وأحرى لقبولها وأشرف للعبد وأقرب له من الرب، وإذا تكبر قصمه الله ورد عمله، وليس يقبل من المتكبر عمل، جاء الحديث عن إبراهيم عليه السلام خليل الله عز وجل «أنه أحبا ليلة

(١) أخرجه ابن ماجة في إقامة الصلاة/ باب ما يكره في الصلاة (٩٦٧).

(٢) أخرجه أحمد في المسند ٣/ ٤٣، ٥٤.

(٣) سبق تخريجه ص (٥٩٦).

فلما أصبح أعجب بقيام ليلته فقال: نعم الرب رب إبراهيم، ونعم العبد إبراهيم فلما كان غداؤه لم يجد أحداً يأكل معه فنزل ملكان من السماء فأقبلا نحوه فدعاهما إبراهيم إلى الغداء فأجاباه فقال لهما: تقدما بنا إلى هذه الروضة فإن فيها عينا وفيها ماء فتتغدى عندها. فتقدموا إلى الروضة فإذا العين قد غارت فليس فيها ماء فاشتد ذلك على إبراهيم واستحى مما قال إذ رأى غير ما قال، فقالا له: يا إبراهيم ادع ربك واسأله أن يعيد الماء في العين فدعا الله عز وجل فلم ير شيئا فاشتد ذلك عليه فقال لهما: ادعوا الله فدعا أحدهما فرجع وهو بالماء في العين، ثم دعا الآخر فأقبلت العين فأخبراه أنهما ملكان وأن إعجابه بقيام ليلة رد دعاءه عليه ولم يستجب له»^(١).

(١) الرسالة السنية في الصلاة وما يلزم فيها للإمام أحمد ضمن مجموعة الأحاديث النجدية ص (٤٦٥).

مسألة: «ثم يقول: بسم الله ﴿الذي خلقني فهو يهدين﴾ الآيات إلى قوله: ﴿إلا من أتى الله بقلب سليم﴾ ويقول: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك إلى آخره».

ويستحب لكل من خرج من بيته إلى الصلاة وغيرها: أن يقول ما روى أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال إذا خرج من بيته بسم الله توكلت على الله لا حول ولا قوة إلا بالله، قيل له: هديت وكفيت ووقيت وتنحى عنه الشيطان فيلقاه شيطان آخر فيقول: مالك برجل قد هدي وكفي ووقي» رواه وقال الترمذي: حسن غريب لا نعرفه إلا في هذا الوجه^(١)، وعن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ «كان إذا خرج من بيته قال: بسم الله توكلت على الله اللهم إنا نعوذ بك من أن نزل أو نضل، أو نضلَّ أو نُظَلَّم أو نُظَلَّم أو نجهل أو يجهل علينا» هذا لفظ الترمذي وقال: «حديث حسن صحيح»^(٢).

(١) أخرجه أبو داود في الأدب / باب ما يقول إذا خرج من بيته (٥٠٩٥)، والترمذي في الدعوات / باب ما يقول إذا خرج من بيته (٣٤٢٦)، والنسائي في عمل اليوم والليلة (٨٩)، وابن حبان (٨٢٢) إحصان وحسنه الترمذي، وصححه ابن حبان. قال ابن حجر كما في الفتوحات الربانية ١ / ٣٣٥: «رجاله رجال الصحيح، ولذا صححه ابن حبان لكن خفيت عليه علته، قال البخاري: لا أعرف لابن جريج عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة الراوي عن أنس إلا هذا، ولا أعرف له منه سماعة، قال الدارقطني: ورواه عبد المجيد بن عبد العزيز عن ابن جريج قال: حدثت عن إسحاق، وعبد المجيد أثبت الناس في إسحاق». وذكره الحافظ كما في الفتوحات الربانية ١ / ٣٣٦ شاهد أقوي الإسناد إلا أنه مرسل عن عون بن عبد الله بن عتبة مرفوعاً نحوه.

(٢) أخرجه أبو داود في الأدب / باب ما يقول إذا خرج من بيته (٥٠٩٤)، والترمذي في الدعوات / باب التعوذ من أن نجهل (٣٤٢٣)، والنسائي في الاستعاذة / باب الاستعاذة من دعاء لا يستجاب (٥٥٤١)، وابن ماجه في الدعوات / باب ما يدعو الرجل إذا خرج من بيته (٣٨٨٤).

وأما الخارج إلى الصلاة خصوصاً فقد روي أنه يقول: «بسم الله الذي خلقني فهو يهدين» إلى قوله: «إلا من أتى الله بقلب سليم»^(١). والدعاء الآخر رواه فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا خرج الرجل من بيته إلى الصلاة وقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي هذا فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياءً ولا سمعة خرجت اتقاء سخطك وابتغاء مرضاتك، أسألك أن تنقذني من النار وأن تغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» رواه أحمد وابن ماجه والطبراني^(٢).

(١) سورة الشعراء الآية (٧٨-٨٩).

(٢) أخرجه أحمد ٢١/٣، وابن ماجه في المساجد/ باب المشي إلى الصلاة (٧٧٨)، وابن السني (٨٣). من حديث فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد رضي الله عنه وإسناده ضعيف لضعف فضيل بن مرزوق وعطية العوفي، قال ابن حبان في الضعفاء ١٧٦/٢ في عطية هذا: «سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه فإذا قال الكلبي قال رسول الله ﷺ كذا فيحفظه، وكناه أبا سعيد ويروي عنه، فإذا قيل له من حدثك بهذا؟ قال حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي، قال: لا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على سبيل التعجب».

مسألة: «فإن سمع الإقامة لم يسع إليها».

قد تقدمت هذه المسألة.

مسألة: «وإذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة».

وجملة ذلك: أنه إذا شرع المؤذن في الإقامة فلا يشتغل عن المكتوبة بتطوع سواء خشي أن تفوته مع الإمام الركعة أو لم يخش، وسواء كان التطوع سنة راتبة أو غير راتبة، وسواء في ذلك ركعتا الفجر وغيرهما، وسواء كان يريد أن يصلي التطوع في بيته أو في المسجد إلا أن يكون يريد أن يصلي في مسجد آخر أو جماعة أخرى حيث يشرع ذلك، وصرح بعض أصحابنا بأن ذلك لا يجوز فإن خالف وصلى ففي انعقاد صلاته وجهان، وذلك لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» رواه الجماعة إلا البخاري^(١)، وفي رواية لأحمد «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت»^(٢)، وعن عبد الله بن بحينة أن رسول الله ﷺ «رأى رجلاً وقد أقيمت الصلاة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله ﷺ لاث به الناس، فقال له رسول الله ﷺ: أَلصَّح

(١) أخرجه أحمد في المسند ٢/ ٣٣١، ٤٥٥، ٥١٧، ٥٣١، ومسلم في صلاة المسافرين/ باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن ١/ ٤٩٣، وأبو داود في التطوع/ باب إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتي الفجر ٢/ ٥٠، والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ٢/ ٨٦، والنسائي في الإمامة/ باب ما يكره من الصلاة عند الإقامة ٢/ ١١٧، وابن ماجه في إقامة الصلاة/ باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ١/ ٣٦٤.

(٢) مسند أحمد ٢/ ٣٥٢.

أربعاً؟ أصبح أربعاً؟» متفق عليه^(١)، وعن عبدالله بن سرجس قال: «دخل رجل والنبي ﷺ في صلاة الغداة فصلّى ركعتين في جانب المسجد ثم دخل مع النبي ﷺ فلما سلم النبي ﷺ قال: يا فلان أي الصلاتين اعتدلت؟ أبصلاتك وحدك أو صلاتك معنا؟» رواه مسلم والنسائي وأبو داود وابن ماجه^(٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أقيمت صلاة الصبح فقام رجل يصلي الركعتين ف جذب النبي ﷺ بثوبه وقال: أتصلي الصبح أربعاً؟» رواه أحمد^(٣)، وذلك لأن المؤذن إذا أخذ في الإقامة فقد وجب الدخول في الصلاة معه، ولأن الجماعة واجبة فلا يجوز أن يشتغل عن ذلك بما هو دونه لأنه من أخذه في الإقامة تعين وقت فعل الصلاة، لأن الوقت الذي تفعل فيه الصلاة من وقتها المحدود شرعاً الذي أجزت فيه الصلاة ليس هو مؤقتاً من جهة الشارع وإنما هو مفوض إلى الإمام فهو الذي يعين الوقت الذي يصلي فيه الناس بتعيينه وتقدير صلاة المأمومين بتقديره، ولهذا كان الإمام أملك بالإقامة فإذا أقيمت الصلاة فقد دخل الوقت الذي عينه الإمام وهو وقت مضيق لأنه حين فعل الصلاة لا يمكن الاشتغال بعبادة أخرى فأياً

(١) أخرجه البخاري في الأذان/ باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ٢٢٠/١، ومسلم في الموضع السابق. وأخرجه أيضاً النسائي في الموضع السابق ١١٧/٢.

(٢) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين/ باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروق الإمام ٤٩٤/١، وأبو داود في الصلاة/ باب إذا أدرك الإمام ولم يصل ركعتي الفجر ٤٩/٢، والنسائي في الإمامة/ باب فيمن يصلي ركعتي الفجر والإمام في الصلاة ١١٧/٢، وابن ماجه في الموضع السابق. وأخرجه أيضاً الإمام أحمد ٨٣/٥.

(٣) مسند الإمام أحمد مع الفتح الرباني ٣٣٥/٥. وصححه الحاكم ٣٠٧/١ على شرط الشيخين.

صلاة صليت بعد الإقامة كانت كأنها هي الصلاة المأمور بها المشروعة حيثئذ، لأن ذلك الوقت لا يتسع لغير ما أمر به، فمن صلى بعد ذلك غير المكتوبة فكأنه زاد في المكتوبة أو صلاها مرتين ولهذا والله أعلم أشار ﷺ بقوله: «أصبح أربعاً؟»^(١) وبقوله: «بأي صلاة اعتددت بصلاتك وحدك أو بصلاتك معنا؟»^(٢) إذ لا صلاة بعد الإقامة إلا ما دعي إليه بالإقامة، وأيضاً فإن السنن يمكن أن تفعل بعد الفريضة قضاء، وما يفوته من إدراك حد الصلاة وما يفوته من الصلاة خلف الإمام ولو بعض ركعة جماعة لا يستدرك بالقضاء فكانت المحافظة على ما لا يستدرك أولى من المحافظة على ما يمكن استدراكه.

ولأن ما يدركه من تكبيرة الافتتاح والتأمين والركوع أفضل من جميع التطوعات لما ورد في فضل من أدرك حد الصلاة ومن أدرك التأمين مع الإمام، ولأن الاشتغال بإجابة المؤذن أولى من الاشتغال بالنافلة على ما تقدم لكون ذلك وقت الإجابة فلأن يكون الاشتغال بما دعي إليه أولى من النافلة بطريق الأولى.

فإن كان قد شرع في النافلة وأقيمت الصلاة أتمها إن رجا إتمامها وإدراك الجماعة، وإن خشي إذا أتمها أن تفوته الجماعة قطعها في إحدى الروايتين، لأن الفرائض أهم فإن الجماعة واجبة وإتمام النافلة ليس واجباً في المشهور^(٣).

(١) سبق تخريجه ص (٦٠٧).

(٢) سبق تخريجه ص (٦٠٧).

(٣) وهو المذهب. (المقنع مع الإنصاف ٣/٣٥٢).

وفي الأخرى يتمها^(١) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾^(٢).
لكن إن علم أن الصلاة تقام قريباً فهل ينبغي أن يشرع في نافلة؟
ينبغي أن يقال: إنه لا يستحب أن يشرع في نافلة يغلب على ظنه أن حد
الصلاة يفوته بسببها، بل يكون تركها لإدراك أول الصلاة مع الإمام وإجابة
المؤذن هو المشروع لما تقدم من أن رعاية جانب المكتوبة بحدودها أولى
من سنة يمكن قضاؤها أو لا يمكن.

(١) المصدر السابق.

(٢) سورة محمد الآية (٣٣).

مسألة: «وإذا أتى المسجد قدم رجله اليمنى في الدخول وقال: «بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله، اللهم اغفر لي وافتح لي أبواب رحمتك. وإذا خرج قدم رجله اليسرى، وقال ذلك إلا أنه يقول: وافتح لي أبواب فضلك».

أما تقديم اليمنى فلما ذكره البخاري عن ابن عمر «أنه كان يبدأ برجله اليمنى فإذا خرج بدأ برجله اليسرى»^(١) ولأن ما اشتركت فيه اليدين أو الرجلان وكان من باب الكرامة قدمت فيه اليمنى وإن كان خلاف ذلك قدمت فيه اليسرى.

ولهذا يقدم في الانتعال اليمنى وفي الخلع اليسرى كما جاء في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ^(٢) ويقدم في دخول الخلاء اليسرى دخولاً واليمنى خروجاً كما تقدم^(٣).

فإن كان خُلِعَ نعله على باب المسجد بحيث يخلع النعل ويدخل قدمه، فينبغي أن يقال هنا: إنه يخلع اليسرى ويضعها على النعل، ثم يخلع اليمنى ويضعها على النعل كذلك، ثم يدخل اليمنى ثم يدخل اليسرى، ليكون مؤخراً لليمنى في الخلع ومقدماً لها في الدخول.

وأما الذكر فلما روت فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة بنت

(١) أخرجه البخاري معلقاً بصيغة الجزم في الصلاة/ باب التيمن في دخول المسجد ١/ ١٥٤.

(٢) أخرجه البخاري في اللباس / باب ينزع نعل اليسرى (٥٨٥٥)، ومسلم في اللباس / باب استحباب لبس النعل في اليمنى أولاً (٢٠٩٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) شرح العمدة ١/ ١٣٩، ٢١١.

رسول الله ﷺ قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل المسجد قال: بسم الله والسلام على رسول الله، اللهم اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج قال: بسم الله والسلام على رسول الله، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب فضلك» رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال فيه: «صلى على محمد وسلم» بدل قوله: «بسم الله والسلام على رسول الله» وقال: «حديث حسن، وليس إسناده بمتصل وفاطمة بنت الحسن لم تدرك فاطمة الكبرى إنما عاشت فاطمة بعد النبي ﷺ أشهراً»^(١) وقد روي هذا الحديث من وجوه متعددة بهذا الإسناد واتفقت جميعها على أنه كان يقول إذا دخل: «اللهم اغفر لي ذنوبي، وافتح لي أبواب رحمتك».

وإذا خرج يقول مثل ذلك إلا أنه يقول: «أبواب فضلك» رواه أحمد والنسائي^(٢)، ورواه مسلم وأبو داود وقالوا عن أبي حميد أو أبي أسيد^(٣)، ورواه ابن ماجه وقال: «عن أبي حميد»^(٤)، ورواه الطبراني وقال: في أوله:

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده مع الفتح الرباني ٥٢/٣، والترمذي في الصلاة/ باب ما يقول عند دخول المسجد (٣١٤)، وابن ماجه في المساجد/ باب الدعاء عند دخول المسجد (٧٧١)، وابن السني في عمل اليوم والليلة ص (٢٥).

(٢) أخرجه الإمام أحمد ٥٢/٣، والنسائي في المساجد/ باب القول عند دخول المسجد وعند الخروج منه ٥٣/٢ عن أبي حميد وأبي أسيد جميعاً رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مسلم في صلاة المسافرين/ باب ما يقول إذا دخل المسجد (٧١٣)، وأبو داود في الصلاة/ باب ما يقول الرجل إذا دخل المسجد (٤٦٥)، ولفظ مسلم: عن أبي حميد أو عن أبي أسيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد فليقل: اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل: اللهم إني أسألك من فضلك».

(٤) أخرجه ابن ماجه في المساجد/ باب الدعاء عند دخول المسجد (٧٧٢).

«فليسلم على النبي ﷺ وقال في آخره: «وافتح لي أبواب فضلك»^(١) وقد روى عبدالرزاق في تفسيره بإسناد صحيح عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ﴾^(٢) قال: «إذا دخلت المسجد فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»^(٣).

فصل

ولا يجلس إذا دخل المسجد حتى يصلي ركعتين لما روى أبوهريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين» رواه الجماعة إلا النسائي^(٤).

فصل

ويستحب إذا جلس لانتظار الصلاة أن يجلس مستقبل القبلة، لأن

(١) أخرجه الطبراني في الدعاء ٢/٩٩٣.

(٢) سورة النور آية (٦١).

(٣) أخرجه ابن جرير في جامعه (٢٦٤٦).

(٤) أخرجه الإمام أحمد ٥/٢٩٥، ٢٩٦، ٢٠٣، ٣٠٥، ٣١١، والبخاري في الصلاة/ باب إذا دخل المسجد فليركع ركعتين (٤٤٤)، ومسلم في صلاة المسافرين/ باب استحباب تحية المسجد بركعتين (٧١٤) (٦٩) وأبو داود في الصلاة/ باب ما جاء في الصلاة عند دخول المسجد (٤٦٧) والترمذي في الصلاة/ باب ما جاء إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين والنسائي في المساجد/ باب الأمر بالصلاة قبل الجلوس فيه ٢/٥٣، وابن ماجه في إقامة الصلاة/ باب من دخل المسجد فلا يجلس حتى يركع (١٠١٣).

خير المجالس ما استقبل به القبلة، ولأن العبد في صلاة ما دام ينتظر الصلاة ومن سنة المصلي أن يكون مستقبل القبلة، قال القاضي: ويكره الاستناد إلى القبلة، وقد نص أحمد على أنه مكروه قبل صلاة الغداة قال أحمد بن أحرم: رأيت أبا عبد الله دخل المسجد لصلاة الصبح فإذا رجل مسند ظهره إلى القبلة ووجهه إلى غير القبلة قبل صلاة الغداة فأمره أن يتحول إلى القبلة، وقال: هذا مكروه^(١)، وذلك لما روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه «أنه رأى رجلاً قد أسندوا ظهورهم بين أذان الفجر والإقامة إلى القبلة فقال عبد الله: لا تحولوا بين الملائكة وبين صلاتهم». وفي لفظ «تحولوا عن القبلة لا تحولوا بين الملائكة وبينها فإن هذه الركعتين تطوع» وقال إبراهيم: «كانوا يكرهون أن يتساندوا إلى القبلة قبل صلاة الفجر» رواه النجاد، وعن عمر بن عبد العزيز رحمه الله: «نهى أن تستدبر القبلة في مواقيت الصلاة» رواه أبو حفص، ولأن النبي ﷺ «نهى عن التشبيك في المسجد وعلله بأن العبد في صلاة ما دام ينتظر الصلاة»^(٢) فكره لمن ينتظر الصلاة ما يكره للمصلي إلا ما تدعو إليه الحاجة، ولأنه في مواقيت الصلاة يدخل الناس إلى المسجد ففي استدبار القبلة استقبال للمصلي من الملائكة وذلك مكروه كراهة شديدة. وإلى هذا المعنى أوماً عبد الله بن مسعود.

ويستحب أن يتقدم في أوقات الصلوات إلى مقدم المسجد، لأن السنة أن يكمل الصف الأول فالأول ولا بأس بذلك في كل وقت.

(١) انظر: مسائل أحمد لابن هانئ ص (٦٥). (٢) سبق تخريجه ص (٦٠١).

فأما وقت السحر فقد روي عن أبي النعمان قال: «حجبت في خلافة عمر رضي الله عنه فقدمت المدينة فدخلت مسجد النبي ﷺ فتقدمت إلى مقدم المسجد أصلي إذ دخل عمر رضي الله عنه فرآني فأخذ برأسي وجعل يضرب به الحائط، ويقول: ألم أنهكم أن تقدموا في مقدم المسجد بالسحر إن له عوامر» وعن عبد الله بن عامر قال: «دخل حابس بن سعد الطائي المسجد من السحر وكانت له صحبة فإذا أناس في صدر المسجد يصلون فقال: أربوهم فمن أربعهم فقد أطاع الله ورسوله قال جرير بن عثمان: كنا نسمع أن الملائكة تكون قبل الصبح في الصف الأول» رواهما جعفر الفريابي^(١)، قال القاضي: وهذا يدل على كراهة التقدم في صدر المسجد وقت السحر^(٢).



(١) أثر حابس بن سعد رواه الإمام أحمد بن حنبل وقال ابن حجر في الإصابة ١/ ٢٨٥: «هذا موقوف صحيح الإسناد».

(٢) انظر: مسائل أحمد لابن هانئ ص (٦٥).

فهرس مسائل وموضوعات شرح العمدة الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٩	التمهيد
	المبحث الأول: ترجمة لابن قدامة، وكتاب العمدة، وفيه مطلبان:
١٠	المطلب الأول: ترجمة ابن قدامة رحمه الله
١٢	المطلب الثاني: تعريف لكتاب العمدة
	المبحث الثاني: ترجمة لشيخ الإسلام، وكتابه شرح العمدة، وفيه مطلبان:
١٥	المطلب الأول: ترجمة لشيخ الإسلام رحمه الله
١٨	المطلب الثاني: تعريف لكتاب شرح العمدة
٢٧	كتاب الصلاة
٢٧	تعريف الصلاة واشتقاقها
٣٣	مسألة: روى عبادة بن الصامت
٣٤	وجوب الصلاة وأدلة ذلك
٣٤	مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
٣٥	هل تجب الصلاة على الكافر الأصلي؟
٣٥	هل يجب القضاء عليه إذا أسلم؟
٣٧	وجوب القضاء على المرتد
٣٨	حبوط العمل بالردة
٤١	وجوب قضاء الحج على المرتد

- ٤٢ هل تجب الصلاة على المجنون؟
- ٤٣ هل تجب الصلاة على من زال عقله بغير جنون؟
- ٤٥ وجوب الصلاة على الصبي
- ٤٥ يؤمر بالصلاة إذا بلغ سبعا
- ٤٩ إذا بلغ في الوقت
- ٥١ مسألة: فمن جحد وجوبها بجهله
- ٥١ من جحد وجوب الصلاة أو غيرها من مباني الإسلام
- ٥١ العذر بالجهل
- ٥٣ مسألة: ولا يحل تأخيرها عن وقتها
- ٥٣ تأخير الصلاة عن وقتها
- ٥٤ تأخير الصلاة إلى آخر الوقت
- ٥٨ إذا عجز في الوقت عن بعض الشروط والأركان
- ٦٠ مسألة: فإن تركها تهاونا استتيب ثلاثاً
- ٦٠ إذا ترك الصلاة تهاوناً
- ٦١ ترك الصلاة موجب للقتل
- ٦٤ هل يقتل تارك بقية أركان الإسلام؟
- ٦٦ لا يجوز قتله حتى يدعى إليها
- ٦٨ متى يقتل
- ٧٠ مسألة: ويستتاب بعد وجوب قتله
- ٧٠ وجوب الاستتابة
- ٧١ يقتل لكفره
- ٨١ الكفر الوارد في الصلاة هو الكفر الأعظم لوجوه
- ٨٧ انفراد الصلاة على سائر الأعمال، وذلك من وجوه

- ٩١ من يحكم بكفره؟
- ٩٤ من يترك الصلاة بعض الأوقات
- ٩٥ باب الأذان والإقامة
- ٩٥ تعريف الأذان في اللغة
- ٩٦ مسألة: وهما مشروعان للصلوات الخمس
- ٩٦ مشروعية الأذان
- ٩٨ عدم مشروعية الأذان للعيد والكسوف والاستسقاء
- ٩٨ النداء بغير الأذان
- ٩٩ النداء للعيد والاستسقاء
- ١٠٠ النداء للتراويح
- ١٠١ الأذان والإقامة للنساء
- ١٠٥ مسألة: والأذان خمس عشرة جملة
- ١٠٧ مسألة: وينبغي أن يكون المؤذن أميناً صيماً
- ١٠٨ مسألة: ويقول في أذان الصبح: الصلاة خير من النوم
- ١٠٩ التثويب بين الندائين
- ١١٢ كراهة وصل الأذان بذكر قبله
- ١١٣ مسألة: ولا يؤذن قبل الوقت إلّا لها
- ١١٣ الأذان قبل دخول الوقت
- ١١٥ الأذان قبل الفجر
- ١١٧ الأذان قبل الفجر في رمضان
- ١١٨ وقت الأذان الأول
- ١٢٠ مسألة: قال النبي ﷺ: إذا سمعتم المؤذن
- ١٢٠ مشروعية إجابة المؤذن

١٢٤	هل يجيب المؤذن نفسه؟
١٢٥	إجابة المقيم
١٢٥	إذا أقيمت الصلاة وهو قائم
١٢٦	الدعاء بعد الأذان والإقامة
١٢٧	السنة أن يقيم من أذن
١٢٨	إذا أذن غير المؤذن الراتب
١٢٩	الإقامة بإذن الإمام
١٢٩	السنة أن يؤذن ويقيم بموضع واحد
١٣٠	الأذان خارج المسجد
١٣١	لا يصح الأذان إلا مرتباً متوالياً
١٣٢	الكلام أثناء الأذان، أو الإقامة
١٣٢	الردة أثناء الأذان أو بعده
١٣٣	الفصل بين الأذان والإقامة للمغرب بجلسة
١٣٥	الفصل بين الأذان والإقامة في سائر الصلوات
١٣٦	المفاضلة بين الأذان والإمامة
١٤١	إذا تشاح في الأذان نفسان
١٤٢	تعدد المؤذنين
١٤٤	باب شروط الصلاة
١٤٤	مسألة: وهي ستة
١٤٥	مسألة: أحدها: الطهارة من الحدث
١٤٥	وجوب الطهارة من الحدث بالكتاب والسنة والإجماع
١٤٦	مسألة: الثاني: الوقت
١٤٧	مسألة: وقت الظهر من زوال الشمس

١٤٩	أول وقت صلاة الظهر
١٥١	معنى الزوال
١٥١	آخر وقت صلاة الظهر
١٥٥	مسألة: ووقت العصر وهي الوسطى
١٥٥	العصر هي الصلاة الوسطى
١٦٢	وقت صلاة العصر
١٦٣	الإجابة عن حديث إمامة جبريل بالنبي ﷺ
١٦٥	وقت الضرورة للعصر
١٦٨	مسألة: ووقت المغرب من الغروب
١٦٩	أول وقت المغرب من الغروب
١٧٥	المراد بالشفق
١٧٧	مسألة: ووقت العشاء من ذلك إلى نصف الليل
١٧٧	أول وقت العشاء وآخره
١٧٩	وقت الضرورة
١٨٠	تسميتها بالعتمة
١٨٢	مسألة: ووقت الفجر من ذلك إلى طلوع الشمس
١٨٢	أول الوقت وآخره
١٨٥	النوم قبل العشاء والحديث بعدها
١٨٦	مسألة: من كبر للصلاة قبل خروج وقتها
١٨٦	ما يدرك به الوقت
١٨٨	إذا فعل بعض الصلاة خارج الوقت فهل هو أداء أو قضاء؟
١٩٠	مسألة: والصلاة في أول الوقت أفضل
١٩٠	الأصل في الصلاة أول الوقت أفضل

١٩٥	وقت الاستحباب لصلاة الظهر
١٩٧	الإبراد في الظهر
٢٠١	ضابط الإبراد
٢٠١	وقت الاستحباب لصلاة الجمعة
٢٠٢	تأخير الظهر في الغيم
٢٠٥	وقت الاستحباب لصلاة العصر
٢٠٩	وقت الاستحباب لصلاة المغرب
٢١٠	تأخير المغرب في الغيم
٢١١	وقت الاستحباب لصلاة العشاء
٢١٤	ضابط التأخير
٢١٨	وقت الاستحباب لصلاة الفجر
٢٢٨	تجب الصلاة أول الوقت
٢٢٨	متى يستقر الوجوب
٢٢٩	إذا ارتد المسلم بعد دخول الوقت
٢٢٩	ما يدرك به الوقت لأهل الأعذار
٢٣٠	وجوب قضاء العصر والعشاء بإدراك وقت الظهر والمغرب
٢٣١	من لم يصل الفريضة حتى خرج وقتها
٢٣٤	تأخير القضاء وقتاً يسيراً
٢٣٦	إذا كثرت عليه الفوائت
٢٣٦	إذا شك في قدر الفوائت
٢٣٧	قضاء سنن الفوائت
٢٣٨	التنفل المطلق قبل القضاء
٢٣٩	وجوب الترتيب بين الفوائت

٢٤١	إذا نسي الترتيب
٢٤٢	إذا جهل الترتيب
٢٤٢	إذا ذكر الفاتنة في الحاضرة
٢٤٤	إذا ذكر الإمام صلاة فاتنة
٢٤٥	إذا ذكر المنفرد صلاة فاتنة
٢٤٥	إذا ضاق الوقت عن فعل الفاتنة والحاضرة
٢٤٦	إذا بدأ بالفاتنة مع ضيق وقت الحاضرة
٢٤٩	إذا خشي فوت الجماعة إن اشتغل بالقضاء
٢٤٩	من نسي صلاة من يوم وليلة لا يعلم عينها
٢٥٠	إذا شك في دخول الوقت
٢٥٠	العمل بغلبة الظن في دخول الوقت
٢٥١	إذا أخبره ثقة عن علم بدخول الوقت
٢٥١	العمل بأذان المؤذن
٢٥٣	من لا يمكنه الاجتهاد كالمطمور ونحوه
٢٥٣	إذا اجتهد فصلى قبل الوقت أو فيه أو بعده
٢٥٥	مسألة: الشرط الثالث: ستر العورة
٢٥٥	وجوب ستر العورة وأدلة ذلك
٢٥٦	ستر العورة في الخلوة
٢٥٨	التزين للصلاة أمر زائد على ستر العورة
٢٦١	مسألة: عورة الرجل والأمة
٢٦١	عورة الرجل
٢٦٤	عورة الحرة البالغة
٢٦٩	عورة الحرة المراهقة

٢٦٩	عورة الخنثى المشكل
٢٧٠	عورة الأمة
٢٧٥	عورة المزوجة، والمدبرة، والمكاتب، والمعلق عتقها بصفة
٢٧٨	مسألة: من صلى في ثوب مغصوب أو دار مغصوبة
٢٧٨	من صلى في ثوب محرم
٢٨١	من صلى في سراويل أو عمامة محرمة
٢٨٢	إذا لم يجد غير المغصوب
٢٨٢	إذا لم يجد غير الحرير
٢٨٢	إذا جهل تحريم الثوب أو المكان
٢٨٣	لا فرق بين غصب الرقبة وغصب المنفعة
٢٨٤	إذا صلى على راحلة أو فراش أو سرير مغصوب
٢٨٦	إذا غصب مسجداً
٢٨٦	من احتجر موضعاً من المسجد
٢٨٨	مسألة: لبس الحرير والذهب للرجال والنساء
٢٨٨	لبس الحرير للرجال
٢٨٩	الإعانة على لبس الحرير للرجال
٢٨٩	بيعه إذا أمكن لبسه للرجل والمرأة، وكذا صناعته
٢٨٩	لبس الحرير للنساء
٢٩٠	الاستمتاع بالحرير كالجلوس والاستناد إليه
٢٩٢	تحريم الحرير على الذكور عموماً الكبير والصغير
٢٩٤	إلباس الصغير الذهب
٢٩٥	ما يباح من الحرير
٢٩٥	علم الحرير

٢٩٦	اليسير المفرد من الحرير
٢٩٧	إذا نسج مع الحرير غيره من صوف أو كتان
٢٩٨	حكم الخز
٢٩٨	حكم الملحم والقسي
٣٠٣	حشو الثياب والفرش بالحرير
٣٠٣	إذا احتاج للبس الحرير لدفع حرّ ونحو ذلك
٣٠٤	إذا احتاجه لمرض
٣٠٥	لبس الحرير في الحرب
٣٠٦	وضع المصحف في كيس حرير
٣٠٧	لبس الذهب للرجال
٣٠٧	لبس المموه بالذهب
٣٠٧	إذا استحال لون الذهب
٣٠٨	يسير الذهب في اللباس
٣١٠	تحلي الرجل بالذهب
٣١١	تحلية السيف، وغيره من آلات الحرب
٣١٣	مسألة: إذا صلى في ثوب واحد
٣١٣	الصلاة في الثوب الواحد مع ستر المنكبين
٣١٤	تخمير الرأس أثناء الصلاة
٣١٥	الصلاة في ثوبين
٣١٦	إذا جرد منكبيه مع قدرته على سترهما
٣٢٠	ستر أحد المنكبين في الصلاة
٣٢١	تجريد المنكبين في النفل
٣٢٢	ما يستحب للمرأة أن تصلي فيه من الثياب

٣٢٣	مسألة: إذا لم يجد إلا ما يستر عورته سترها
٣٢٣	الصورة الأولى
٣٢٤	الصورة الثانية
٣٢٦	مسألة: إذا لم يكف جميع العورة
٣٢٧	مسألة: إذا عدم السترة بكل حال صلى جالساً
٣٣٠	هل يصلي متربّعاً أو ينضم؟
٣٣٠	إذا لم يمكنه السجود إلا بانتقاض طهارته
٣٣٢	مسألة: إذا لم يجد إلا ثوباً نجساً
٣٣٣	هل تلزمه الإعادة إذا صلى في الثوب النجس؟
٣٣٥	إذا كانت النجاسة في طرف ثوب كبير
٣٣٥	من لم تمكنه الصلاة إلا في موضع نجس
٣٣٦	إذا أقيمت الجمعة في مكان مغصوب
٣٣٦	المحبوس في مكان مغصوب
٣٣٨	إذا بذل للعریان سترة إعارة أو هبة
٣٤٠	إذا لم يجد إلا حشيشاً أو ورقاً يربطه عليه
٣٤١	إذا لم يجد إلا طيناً أو ماء
٣٤١	إذا وجد السترة في أثناء الصلاة
٣٤٣	إذا جهل وجوب السترة
٣٤٣	يعفى عن يسير العورة قدراً أو زمناً
٣٤٣	ظهور العورة في أثناء الصلاة
٣٤٦	كيفية صلاة العراة
٣٤٧	إذا بذلت سترة واحدة للعراة
٣٤٨	إذا وجد السترة وخشي فوت الوقت

٣٤٩	السدل في الصلاة
٣٥٢	اشتغال الصماء
٣٥٧	تغطية الوجه في الصلاة
٣٥٨	التلثم على الفم
٣٥٩	شد الوسط بالزنار والخيط ونحو ذلك
٣٦١	إسبال القميص
٣٦٦	السنة تقصير الثياب، وحد ذلك
٣٦٧	إرخاء الثوب أسفل الكعب
٣٦٨	تقصير الثوب عن نصف الساق
٣٦٨	إسبال العمامة
٣٦٩	إطالة النساء لذبولهن
٣٧٠	لبس الأحمر
٣٧٠	لبس المعصفر
٣٨٠	الخفيف الحمرة
٣٨٠	الصلاة في الثوب الأحمر
٣٨٤	لبس الأصفر والمزعفر
٣٨٧	لبس الأسود
٣٨٩	حكم التصوير
٣٨٩	صناعة الصور في السقوف والحيطان
٣٩٣	التصوير عمله واستعماله
٣٩٦	تمثيل غير الصور
٣٩٨	الصليب في الثوب
٤٠٠	مسألة: الطهارة من النجاسة في بدنه وثوبه

- ٤٠١ هل هي شرط أو واجب؟
- ٤٠١ وجوب طهارة البدن
- ٤٠٢ وجوب طهارة الثياب
- ٤٠٣ وجوب طهارة المكان
- ٤١٠ حمل النجاسة
- ٤١١ إذا حمل شيئاً من الحيوانات الطاهرة
- ٤١١ ضابط النجاسة المعفو عنها
- ٤١٢ إذا بسط على نجاسة شيئاً طاهراً
- ٤١٣ إذا كان في السفلى نجاسة
- ٤١٤ صيانة باطن المسجد عن النجاسة
- ٤١٥ إذا صلى على فراش حشوه نجاسة
- ٤١٥ إذا صلى على حبل أو منديل في طرفه نجاسة
- ٤١٦ إذا كان الحبل أو المنديل متعلقاً به في يده أو وسطه
- ٤١٧ إذا كان الحبل المعلق به واقعاً على نجاسة يابسة
- ٤١٧ إذا كان الحبل مشدوداً في شيء لا ينجس بجره
- ٤١٩ مسألة: إذا صلى وعليه نجاسة لم يعلم بها
- ٤٢٢ إذا جهل النجاسة
- ٤٢٣ مسألة: الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام
- ٤٢٥ المواضع التي نهي عن الصلاة فيها
- ٤٢٥ المقبرة والحمام
- ٤٢٨ أعطان الإبل
- ٤٣٠ قارة الطريق
- ٤٣٠ سائر المواضع

- ٤٣٤ حكم الصلاة في المواضع المنهي عن الصلاة فيها
- ٤٤٢ علة النهي عن الصلاة في هذه المواضع
- ٤٥٨ تحديد هذه الأماكن
- ٤٦٠ الصلاة في موضع فيه قبر أو قبران
- ٤٦١ الصلاة في مسجد بني على قبر
- ٤٦٢ إذا زال القبر بنشئه
- ٤٦٣ لافرق بالنسبة للحمام بين المفتسل والمسلخ
- ٤٦٥ المراد بأعطان الإبل
- ٤٦٩ المراد بالمجزرة والمزيلة
- ٤٧٠ المراد بقارعة الطريق
- ٤٧٠ الصلاة في جوانب طرقات المسافرين
- ٤٧١ الصلاة في أسطح الأماكن المنهي عن الصلاة فيها
- ٤٧٣ إذا كان العلوق قد اتخذ لشيء آخر بحيث لا يتبع السفلى
- ٤٧٤ البناء على المقابر، والبناء في المقابر
- ٤٧٥ علو الطريق
- ٤٧٨ المسجد المبني في الطريق
- ٤٧٩ الصلاة إلى المواضع المنهي عن الصلاة فيها
- ٤٨٢ الصلاة إلى أهل الذمة
- ٤٨٣ المقبرة إذا كانت قدام حائط المسجد
- ٤٨٤ الصلاة في الكعبة
- ٤٨٤ صلاة النفل في الكعبة
- ٤٨٨ استقبال شاخص من الكعبة
- ٤٨٩ الصلاة على ظهر الكعبة

٤٩٤	إذا تعذر الشاخص
٤٩٥	مقدار الشاخص
٤٩٦	استقبال الحجر
٤٩٧	مقدار البيت من الحجر
٤٩٧	صلاة الفرض في الكعبة
٤٩٩	صلاة المنذورة في الكعبة
٥٠٢	الصلاة في الكنيسة والبيعة
٥٠٧	الصلاة في مواضع الخسف
٥١٠	الصلاة في الرحا
٥١١	استقرار موضع الصلاة
٥١١	الصلاة على السفينة أو الراحلة
٥١٣	الصلاة على العجلة
٥١٤	إذا لم يمكن القيام في السفينة
٥١٦	أسباب العذر للصلاة على الراحلة
٥١٧	الخوف
٥١٧	الوحد
٥١٩	المرض
٥٢١	مسألة: الشرط الخامس: استقبال القبلة
٥٢٢	مسقطات الاستقبال
٥٢٤	سقوط الاستقبال في النافلة في السفر
٥٢٦	التفعل على الراحلة في السفر
٥٢٧	تطوع الماشي إلى غير القبلة
٥٢٨	استقبال القبلة للماشي حين الافتتاح

٥٢٩	استقبال القبلة للراكب حين الافتتاح
٥٣٠	إذا عدل راحلته عن جهة سيره
٥٣٠	إذا عدلت لغفلته أو نومه
٥٣١	إذا أمكنه السجود على ظهر الدابة
٥٣١	إذا أمكن الراكب الاستقبال
٥٣٢	إذا عزم على الإقامة أثناء الصلاة
٥٣٣	إذا صلى نازلاً ثم عرض له السفر
٥٣٣	لا فرق بين جميع النوافل
٥٣٥	مسألة: إن كان قريباً من القبلة لزمته الصلاة إلى عينها
٥٣٥	أقسام هذه المسألة
٥٣٥	القسم الأول
٥٣٦	القسم الثاني
٥٤١	مسألة: إذا خفيت القبلة في الحضر
٥٤١	الاستدلال بمحارب المسلمين
٥٤١	إذا أخطأ في الحضر
٥٤٢	إذا خفيت القبلة في السفر
٥٤٣	إذا صلى بتقليد
٥٤٩	أدلة القبلة
٥٤٩	أسباب الاشتباه
٥٥٠	الأدلة العامة لثلاثة أصناف
٥٥٠	الأدلة السماوية
٥٥٠	الشمس
٥٥١	القمر

٥٥٢	الاستواء
٥٥٢	النجوم
٥٥٦	الأدلة الهوائية
٥٥٦	الرياح
٥٥٧	الأدلة الأرضية
٥٥٧	الجبال
٥٥٧	الأنهار
٥٥٩	مسألة: إذا اختلف مجتهدان
٥٥٩	المجتهد في القبلة
٥٥٩	إذا أمكن التعلم
٥٦٢	إذا استوت الجهات في نظر المجتهد
٥٦٣	إذا تعذر التحري على المجتهد
٥٦٥	من كان بدار الحرب
٥٦٥	إذا ترك الاجتهاد مع قدرته عليه
٥٦٦	الأعمى أو البصير الذي لا يمكنه التعلم
٥٦٧	تقليد المفتي
٥٦٩	إذا اختلف مجتهدان
٥٧٠	اتتمام أحدهما بالآخر
٥٧٣	إذا صلى بالاجتهاد ثم تبين له في أثناء الصلاة أن القبلة خلاف ما صلى إليه
٥٧٣	إذا صلى بتقليد
٥٧٤	تجديد الاجتهاد
٥٧٤	دلالة المشترك
٥٧٦	مسألة: الشرط السادس: النية للصلاة بعينها

٥٧٦	أركان النية
٥٧٨	وجوب تعيين الصلاة
٥٧٩	نية الفرضية
٥٨١	نية المؤداة والحاضرة
٥٨٤	نية اليوم
٥٨٥	تعيين المنذورة
٥٨٦	مسألة: ويجوز تقديمها بالزمن اليسير
٥٨٧	تقديم النية قبل دخول الوقت
٥٨٨	مقارنة النية للتكبير
٥٩٠	التلفظ بالنية
٥٩٣	قطع النية
٥٩٣	إذا عزم على قطعها أو تردد
٥٩٤	إذا شك في النية
٥٩٦	باب أدب المشي إلى الصلاة
٥٩٦	الإسراع إلى الصلاة
٥٩٧	الإسراع لإدراك تكبيرة الإحرام
٥٩٨	الإسراع لإدراك الركعة
٥٩٨	الإسراع لإدراك الجماعة
٦٠٠	المقاربة بين الخطأ
٦٠١	التشبيك بين الأصابع
٦٠٤	مسألة: ثم يقول: بسم الله الذي خلقني فهو يهدين
٦٠٤	ما يستحب لمن خرج من بيته من الذكر
٦٠٦	مسألة: فإن سمع الإقامة لم يسع إليها

- ٦٠٦ مسألة: وإذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة
- ٦٠٨ إذا أقيمت الصلاة وهو في نافلة
- ٦١٠ مسألة: وإذا أتى المسجد قدم رجله اليمنى
- ٦١٠ ما يشرع عند دخول المسجد
- ٦١٢ تحية المسجد
- ٦١٢ ما يستحب لمنتظر الصلاة